موقف العراق الرسمي والشعبي

من المواجهات العربية الإسرائيلية

١٩٤٧ - ١٩٧٩

تأليف
الدكتور
عبد الرحمن جدوع التميمي

تقديم
الأستاذ الدكتور
خلف عبد العظيم سيد الميري

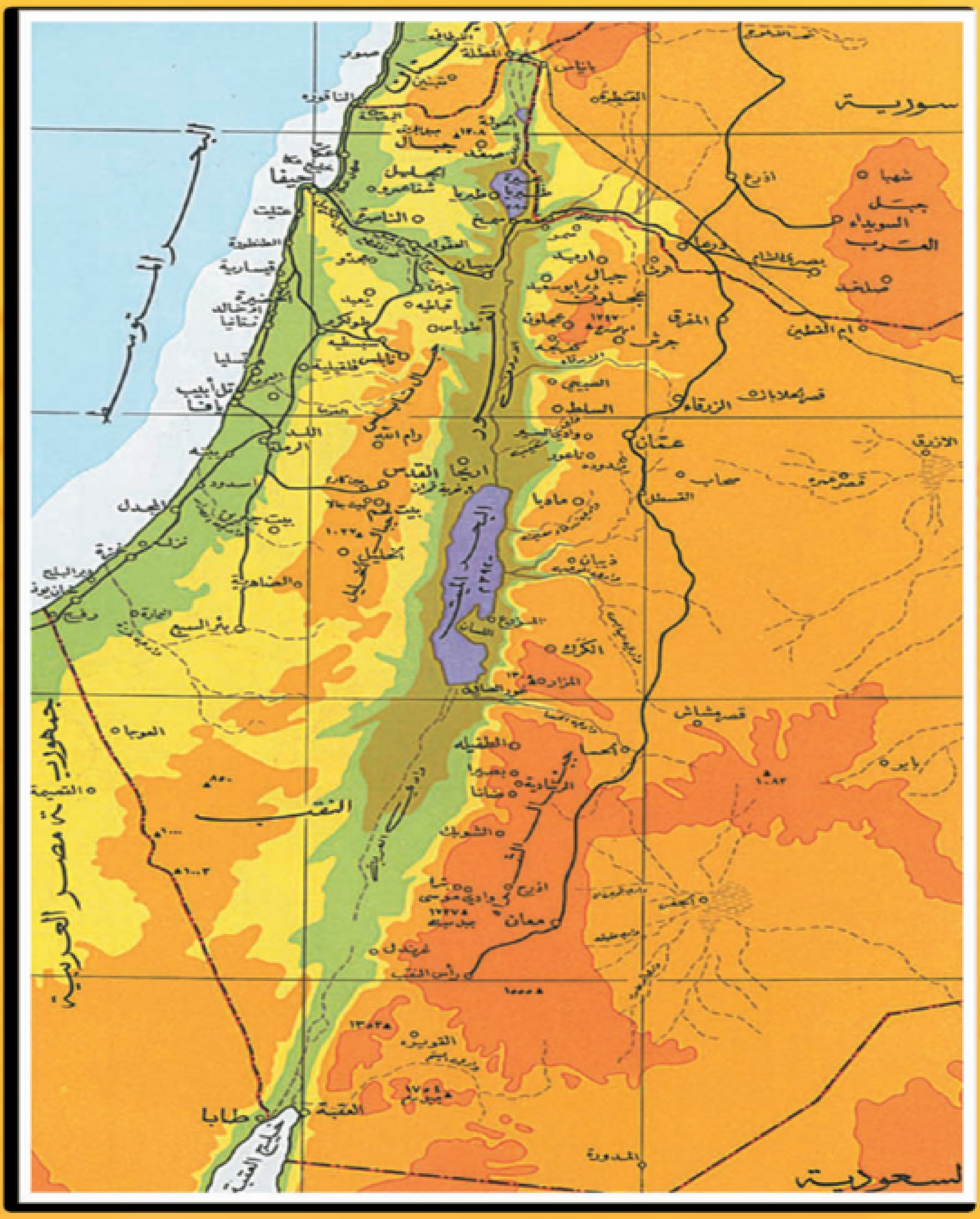

دار المعتز للنشر والتوزيع

بسم اللـه الرحمن الرحيم

المكتبة الإ لكترونية العراقية

موقف العراق الرسمي والشعبي
من المواجهات العربية الإسرائيلية
1947 - 1979

حقوق الطبع محفوظة للناشر

استنادا إلى قرار مجلس الإفتاء رقم : (٣ / ٢٠٠١) بتحريم نسخ الكتب وبيعها دون إذن الناشر والمؤلف.
وعملا بالأحكام العامة لحماية حقوق الملكية الفكرية فإنه لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه،
في نطاق استعادة المعلومات أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2016/10/4733)

327.9563056402
التميمي، عبد الرحمن جدوع
موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الاسرائيلية
1947 - 1979/ عبد الرحمن جدوع التميمي.-
عمان: دار المعتز
ر.إ.: (2016/10/4733)
الواصفات:/ العلاقات الدولية//العراق//إسرائيل/

يتحمل المؤلف كامل المسؤلية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف
عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية.

الطبعة الأولى
٢٠١٧م –١٤٣٨هـ

دار المعتز للنشر والتوزيع
الأردن- عمان- شارع الملكة رانيا العبدالله- الجامعة الأردنية
عمارة رقم ٢٣٣ مقابل كلية الزراعة الطابق الأرضي
تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٣٧٣٠٢٥ ص.ب ١٨٤٠٣٤ عمان ١١١١٨ الأردن

المكتبة الإلكترونية العراقية

موقف العراق الرسمي والشعبي

من المواجهات العربية الإسرائيلية

1947 - 1979

دكتور

عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي

الطبعة الأولى

2017 م - 1438 هـ

دار المعتز للنشر والتوزيع

المكتبة الإلكترونية المراقية

(وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ الـلـهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ الـلـهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىَ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ الـلـهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ {103/3})

سورة آل عمران (آية 103)

المكتبة الإلكترونية المراقية

المكتبة الإلكترونية العراقية

الفهرس

مقدمة 13

التمهيد

الموقف العراقي (الرسمي والشعبي) من تطورات القضية الفلسطينية 1921-1947 23

الفصل الأول

الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية (المرحلة الأولى)

1947-1956

أولاً: قرار تقسيم فلسطين 1947 69

ثانياً: معاهدة بورتسموث (Portsmouth) 1948 74

ثالثاً: حرب عام 1948 وقيام دولة إسرائيل 80

رابعاً: قضية اللاجئين الفلسطينيين 112

خامساً: المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية 116

سادساً: البيان الثلاثي المشترك 1950 120

سابعاً: انتفاضة نوفمبر/ تشرين الثاني 1952 وتولي الملك فيصل سلطاته الدستورية 1953 124

ثامناً: حلف بغداد وانعكاساته على المواجهة مع إسرائيل 128

الفصل الثاني

الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية (المرحلة الثانية)

1956-1967

أولاً: فرض مصر للرقابة الملاحية في قناة السويس على السفن الإسرائيلية 187

ثانياً: تأميم مصر لقناة السويس 1956 189

ثالثاً: العدوان الثلاثي على مصر 1956 193

رابعاً: مبدأ أيزنهاور 1957 202
خامساً: الوحدة المصرية السورية 1958 209
سادساً: ثورة 14 يوليو/ تموز 1958.. 220
سابعاً: ثورة 8 فبراير/ شباط 1963 233
ثامناً: تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن 1964 245
تاسعاً: قيام منظمة التحرير الفلسطينية 1964 249

الفصل الثالث

الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية (المرحلة الثالثة)

1973-1967

أولاً: حرب 5 يونيو/ حزيران 1967.. 287
ثانياً: ثورة 17 يوليو/ تموز 1968 313
ثالثاً: حرب الاستنزاف 1968 321
رابعاً: حريق المسجد الأقصى 1969 328
خامساً: مبادرة روجرز 1970... 333
سادساً: أحداث أيلول الأسود 1970.. 342
سابعاً: تأميم النفط العراقي 1972.. 352

الفصل الرابع

الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية (المرحلة الرابعة)

1979-1973

أولاً: حرب 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1973 385
ثانياً: اتفاقيات فصل القوات بين مصر وسوريا وإسرائيل 1974-1975......................... 413

ثالثاً: زيارة السادات لإسرائيل 1977 421
رابعاً: اتفاقيتي كامب ديفيد سبتمبر/ أيلول 1978 435
خامساً: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979... 448
خاتمة 479
ملاحق 483
قائمة المصادر والمراجع 505

المكتبة الإلكترونية العراقية

المكتبة الإلكترونية العراقية

تقديم

تحمست لكتابة تقديم لهذا الكتاب لعدة أسباب، منها ماهو مرتبط بالباحث نفسه، وثانيها بالموضوع، وقد يوحى هذه الترتيب للبعض؛ أن المسألة ترتبط بالعلاقة الشخصية، ولكن واقع الحال ليس كذلك، إذ على الرغم من إعتبارى جميع الباحثين طلابى بمثابة أبنائى، وأعتز بهم جميعا، فإن هناك فروقا بين الباحثين وقدرات بعضهم البعض المهارية والبحثية، تضع كل منهم فى درجات متفاوتة، وإن كثيرا من الباحثين من مصر ودولا عربية شقيقة قد سعدت بإشرافى ـ ولازلت ـ على رسائلهم الجامعية، ولكن قليلا منهم يحوز مثل هذا الإبداع المتميز ود.عبدالرحمن التميمى أحدهم ـ ومن ثم فإن حماسى سواء فى الإشراف على رسالته للدكتوراه الأصلية أو تقديمى لهذا العمل كان منطقيا، إذ وجدت فيه الجد والإجتهاد، والصبر والمثابرة، وإستغلال كل لحظات إقامته فى مصر ملازما لنا فى السيمنارات العلمية والمناقشات الجامعية؛ تواقا للمعرفة، أمضى فترة بعثته تجوالا بين الجامعات ومكتباتها ومراكز البحوث وسائر المناحى التى يلتمس فيها العلم أو الثقافة، وقدم بذلك نموذجا جديرا بالتقدير، ومن ثم أصبح لزاما علىّ تشجيع هذا الباحث على أسس علمية، فضلا عن تحليه بالمثّل والقيم الأخلاقية الأصيلة، ومن ثم جاء هذا الدافع موضوعيا رغم مايبدو فيه من الشخصانية.

الدافع الثانى وهو البحث نفسه وتأصيله العلمى ومعالجته الجادة التى إتسقت مع كونها رسالة دكتوراة بإشرافى وزميلتى المرحومة الإستاذة الدكتورة نازك زكى إبراهيم، وإلتزام البحث بالموضوع، الذى مثّل حجر الزاوية فى تداخل العلاقات والصراعات الدولية فى تاريخ المنطقة المعاصر، فضلا عن فتراته التاريخية الذى مثلت قمة المواجهات والحروب الدامية العربية الإسرائيلية والإنكسارات والإنتصارات، بكل ما تحويه مفرداتها السياسية والعلمية والإعلامية والمآزق والمنعطفات المحلية والإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من كل هذه المفردات، فقد تجلت فى البحث قدرات الباحث العلمية الراصدة والتحليلية لمختلف المواقف العراقية طيلة الفترة التاريخية منذ صدور قرار الأمم

المكتبة الإلكترونية العراقية

المتحدة 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى إسرائيلية، وبينما تلكأ ثم توقف إعتماد الأولى، فقد تم الإعتراف بالثانية، ومضت فى طريقها لتصنع فاصلا من المواجهات والصراعات المتزايدة حول أرض فلسطين السليبة، وتمضى الدراسة فى تناول المواجهات والحروب العسكرية 1948، 1956 ـ 1967، 1974، وإنتهاءً بإتفاقيات السلام 1979/1978م، بما يعنى أن هذا الكتاب يُعتبر سجلا تاريخيا راصدا ومحللا لمواقف العراق الرسمية والشعبية، وأيضا للصراعات العربية الإسرائيلية وظروف المواجهات وتباينها حربا وسلما.

ومما يزيد من ثراء هذا البحث؛ رصده جوانب الضعف والقوة فى الأحداث والمواقف العراقية، وتحليلها منهجيا بحيدة المؤرخ قدر المستطاع، بالإضافة إلى إعتماده على كم كبير من المصادر الوثائقية العربية والأجنبية فى عديد من دور الوثائق والأرشيفات العراقية والمصرية وبعض الأجنبية، وكذلك الدوريات العراقية والمصرية المعاصرة ومذكرات القادة والسياسين وغيرهم من الشخصيات التى لعبت دورا فى الأحداث ومجرياتها، فضلا عن عشرات المراجع العربية والأجنبية وغيرها.

ولست بحاجة إلى التأكيد على أهمية هذا العمل من ثناء وتقدير لجنة الحكم التى ناقشته ومنحته الدكتوراه فى الآداب بمرتبة الشرف الأولى، والتوصية بالطبع والتداول مع مختلف الجامعات ومراكز البحوث، وقد ضمت اللجنة إثنين من خيرة أساتذة التاريخ الحديث والمعاصر، وهما الأستاذ الدكتور جمال معوض شقرة رئيس قسم التاريخ بكلية التربية ومدير مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، والأستاذ الدكتور إبراهيم العدل رئيس قسم التاريخ بجامعة المنصورة و العميد الأسبق لكلية الآداب بجامعة دمياط.

وفى النهاية آمل أن يُمثل هذا العمل إضافة جوهرية للمكتبة التاريخية وبالله التوفيق وعليه قصد السبيل.

أ.د.خلف عبدالعظيم الميرى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة عين شمس

المقدمة

لقد واجهت المنطقة العربية في تاريخها الحديث والمعاصر الكثير من المشاكل والتحديات، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ولكن تظل المشكلة الكبرى والأشد خطراً على الإطلاق وهي قيام دولة إسرائيل في قلب الأمة العربية على أرض فلسطين المغتصبة، وذلك وسط حماية غربية من الدول الاستعمارية سعياً منهم نحو تحقيق أطماعهم وأحلامهم بالسيطرة على المنطقة ومن ثم الاستيلاء على كنوز الدول العربية ومواردها.

وأدركت إسرائيل في ظل وجودها غير الشرعي وسط دول المنطقة أن أمنها واستمرارها مرهون باستخدام القوة والعنف، وذلك بهدف فرض حدود آمنة لها على حساب أراضي العرب، واعتمدت في ذلك على دعم الدول الاستعمارية غير المحدود، سواء سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، وقد حظيت إسرائيل بالحماية الكاملة وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، بل أصبحت إسرائيل بمرور الوقت هي المتحكمة في صنع القرار الأمريكي وتوجيهه لصالحها، بل استطاعت توجيه السياسات الأمريكية حيثما تتواجد الأهداف والأطماع الصهيونية في الشرق الأوسط.

وفي ظل هذه التحديات الجسام التي تواجه المنطقة بشكل عام وفلسطين بشكل خاص، وإزاء تلك السياسة التآمرية وتحالف الشر بين أطماع الغرب وأحلام الصهيونية، أصبح لزاماً على العرب التوحد والتكاتف والعمل المشترك من أجل الدفاع عن أراضيهم ومصالحهم، وذلك بأن ينبذوا خلافاتهم القديمة ويقوموا بتصفية الأجواء فيما بينهم، وأن يعملوا على إيجاد سياسة عربية موحدة لمواجهة هذا التحدي الخطير، ولاسيما أن العالم أصبحت تحكمه مفاهيم القوة والسيطرة والنفوذ والمصالح والاستغلال.

لذا كانت المواجهات العربية الإسرائيلية من أهم الموضوعات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، إذ أدت نتائج تلك المواجهات في مراحلها المختلفة إلى تداعيات مؤثرة على الساحة العربية، إذ تهاوت أنظمة وتغيرت القيادة ما بين ثورات وانقلابات في الكثير

من الدول العربية، كما أدت المواجهات العربية الإسرائيلية إلى تبادل وتباين في المصالح والتوازنات في منطقة الشرق الأوسط، فتشكلت جبهات وتصدعت أخرى تبعاً لنتائج الأحداث، فضلاً عن تأثير تلك المواجهات الشديد على الصراعات الدولية وخاصة القطبين الكبيرين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، إذ كان لكل منهما اهتمام كبير بما يحدث على الأرض، وحاول كلاهما فرض النفوذ في المنطقة سعياً نحو جني المكاسب.

وكان العراق في مقدمة الصف العربي لمواجهة ما يحاك للأمة من مؤامرات وما يواجهها من أخطار، وشارك بفاعلية شديدة في المواجهات العربية الإسرائيلية في مراحلها المختلفة، وعلى الرغم من أنه لا يعد من دول المواجهة المباشرة مع العدو إلا أن دور العراق يظل بارزاً وبدرجة ربما تفوق بعض دول المواجهة ذاتها، فعلى الصعيد الرسمي تواجد العراق بكل قوة في كل المواقف والأحداث سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، وكان حريصاً على وحدة الأمة العربية من أجل تحرير فلسطين والأراضي العربية، بل وجعل من تلك الأهداف واجباً قومياً عربياً مقدساً لا يمكن التخلي عنه، كما أنه لم يواجه العدو الصهيوني فحسب بل من وراءه ومن يدعمه من الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وعلى الصعيد الشعبي فيمكن بوضوح شديد إدراك مدى الارتباط القومي والعربي الذي يكنه الشعب العراقي لأمته الغالية، واستعداده التام والدائم للتضحية بكل ما يملك في سبيل وحدة الصف العربي وتحرير فلسطين ودحر العدو الصهيوني.

وقد واجه الباحث مجموعة كبيرة من الصعوبات والتحديات في سبيل إعداد الدراسة الحالية، وذلك نظراً لأن فترة الدراسة قد اتسمت بطول المدة من عام 1947 إلى 1979، وأن موضوعها قد تميز بالعمق الشديد في أحداثه وتطوراته وجوانبه ما بين الموقفين العراقيين الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الإسرائيلية في مراحلها المختلفة، بالإضافة إلى ما حاق بالباحث من أخطار شديدة أثناء تواجده بالعراق

خلال جمعه للوثائق المختلفة والمادة العلمية الخاصة بالدراسة، وذلك نظراً للظروف الأمنية المتردية في البلاد خلال ذلك الوقت.

واعتمدت الدراسة على مجموعة قيمة ومتنوعة من المصادر، واتساقاً مع كون موضوع الدراسة يتعلق بالعراق فتأتي في المقدمة وثائق دار الكتب والوثائق الوطنية العراقية التي أبرزت الكثير من الأحداث والأسرار في العهدين الملكي والجمهوري، ثم تأتي وثائق دار الكتب والوثائق المصرية سواء الميكروفيلم أو الأرشيف السري الجديد وخاصة تلك المراسلات والتقارير المرسلة من المفوضية (السفارة) المصرية إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، بالإضافة إلى وثائق جامعة الدول العربية التي كشفت الكثير عن مؤتمرات وقمم الجامعة العربية من خلال مضابط جلسات مجلس الجامعة واجتماعات اللجنة السياسية بها، فضلاً عن الوثائق الفلسطينية وخاصة المجموعة الثانية منها والتي احتوت على الكثير من الملابسات والأحداث حول موضوع الدراسة.

كما استعان الباحث بمجموعة من الوثائق العربية المنشورة، ومن أهمها: تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين، وقرارات جامعة الدول العربية، والوثائق العربية للجامعة الأمريكية في بيروت 1963-1979، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، وسجل الآراء حول الوقائع والأحداث السياسية في الوطن العربي، وسجل العالم العربي، واليوميات الفلسطينية، وهذه الوثائق متوافرة في مكتبة جامعة الدول العربية ومكتبة مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس.

أما عن المصادر الأجنبية فيأتي على رأسها الوثائق الأمريكية المنشورة والمعروفة باسم Foreign Relations of the United States (FRUS)، بالإضافة إلى مجموعة من المراجع الأجنبية الأخرى.

بالإضافة إلى مجموعة من مذكرات السياسيين الذي عاصروا فترة الدراسة، ومن أهمهم: عبد السلام عارف: "مذكرات الرئيس الراحل عبد السلام عارف"، محمود رياض: "مذكرات محمود رياض – البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948-1978"،

سعد الدين الشاذلي: "مذكرات حرب أكتوبر"، توفيق السويدي: "مذكراتي – نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية".

كما اعتمد الباحث على مجموعة قيمة ومتنوعة من المراجع، ومن أهمها: محمد فاضل الجمالي: "ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي"، وعبد الرزاق الحسني: "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي 1921-1958"، وجعفر عباس حميدي ونوري عبد الحميد العاني: "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968"، والمركز العربي للدراسات الإستراتيجية: "دور الجيش العراقي في حرب تشرين 1973"، ومحمد حسنين هيكل: "المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – عواصف الحرب وعواصف السلام"، وسيف الدين الدوري: "نوري باشا السعيد 50 عاماً على مصرعه وسقوط النظام الملكي في العراق عام 1958"، وحنا بطاطو: "العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار".

كما استعان الباحث بمجموعة من الرسائل العلمية التي تطرقت إلى بعض الأحداث داخل فترة الدراسة، ومن أهمها: كتاب غالي الجبوري: "سعد الدين الشاذلي ودوره العسكري والسياسي في مصر حتى عام 1992"، ممدوح الروسان: "العراق وسياسته الخارجية 1921-1941"، سمير عبد الوهاب التكريتي: "العراق والقضية الفلسطينية 1948-1958"، جهاد مجيد محيي الدين: "العراق والسياسة العربية 1941-1958"، علي حسين العلواني: "القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية 1965-1973".

فضلاً عن مجموعة من الصحف والدوريات العربية، وبعض المقالات من شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

علماً بأن الباحث قد اتبع ترتيباً موضوعياً في ذكر المصادر والمراجع في كل هامش من هوامش الدراسة، بحيث تأتي المصادر أولاً ومن ثم المراجع ثانياً، على أن تبدأ المصادر بالوثائق العراقية، وتليها الوثائق المصرية، ثم وثائق جامعة الدول العربية، ثم مذكرات السياسيين، أما المراجع فقد تم ترتيبها أيضاً حسب الأولوية لقيمة ووزن المرجع.

واعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي، وذلك برصد الأحداث وإبرازها بأسلوب وصفي مع الالتزام قدر المستطاع بوحدة الموضوع والسياق الزمني التاريخي للأحداث، فضلاً عن التزام الباحث بالحياد في سرد الأحداث وعدم التحيز إلى أي جهة معينة أو أي رأي بعينه، حيث أن كل طرف له آراءه ومواقفه، واحترام آراء الآخرين ووجهات نظرهم واجب، وكل ذلك بهدف الوصول إلى الحقيقة التاريخية المجردة من كل غرض أو هوى، وعقب عرض الأحداث بشكل مسهب وتحليلها تحليلاً منطقياً دقيقاً عرض الباحث لرأيه ونظرته للمواجهات العربية الإسرائيلية وموقف العراق الرسمي والشعبي منها.

وقد تطرق الباحث في تناوله لموضوع الدراسة إلى الموقفين الرسمي والشعبي للعراق من المواجهات العربية الإسرائيلية في كل مرحلة من مراحلها، وجاء الموقف الرسمي مشتملاً على الأقوال والتصريحات والفعاليات الرسمية للرؤساء والحكومات والسياسيين البارزين، أما الموقف الشعبي فقد اشتمل على نبض الشارع العراقي وردود أفعاله تجاه مختلف الأحداث والقضايا، ومواقف مجلس النواب والأحزاب، فضلاً عن استعراض ما نقلته الصحافة العراقية بصفتها السلطة الرابعة.

أما عن تقسيم الدراسة فجاء تقسيماً زمنياً، واحتوت على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة، بالإضافة إلى ملاحق الدراسة وقائمة المصادر والمراجع.

وتناولت المقدمة أهمية موضوع الدراسة، وبيان مدى الصعوبات التي واجهت الباحث في إعدادها، وأهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها، واستعراض للمنهج المستخدم بها، وأخيراً التعريف بتقسيم الدراسة وما احتوت عليه من أجزاء.

وجاء التمهيد بعنوان "الموقف العراقي (الرسمي والشعبي) من تطورات القضية الفلسطينية 1921-1947"، حيث تناول الفصل بإسهاب موضوع القضية الفلسطينية وبيان تاريخها وما تعرضت إليه من مؤامرات بريطانية، وشمل التمهيد أهم الأحداث خلال تلك الفترة، مثل ثورة البراق 1929، وثورة فلسطين الكبرى 1936، وتشكيل لجنة

التحقيق الأنجلو-أمريكية 1945، وتشكيل لجنة التحقيق الدولية 1947 التابعة للأمم المتحدة.

أما الفصل الأول فقد جاء بعنوان "الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية المرحلة الأولى 1947-1956"، حيث تناول الفصل قرار تقسيم فلسطين عام 1947 ورفض الدول العربية ومن بينها العراق له، وما أسفر عنه من قيام الحرب الأولى بين العرب وإسرائيل عام 1948، واستعراض ما تمخضت عنه تلك الحرب من هزيمة للعرب وقيام دولة إسرائيل على أنقاض أرض فلسطين عام 1948، كما تناول الفصل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومعاهدة بورتسموث بين بريطانيا والعراق عام 1948، وتوقيع الدول العربية على اتفاقيات رودس عام 1949، والبيان الثلاثي المشترك عام 1950، وأحداث انتفاضة عام 1952 وتسلم الملك فيصل لسلطاته الدستورية في العراق، واختتم الفصل بتناول قيام حلف بغداد وانعكاساته على المواجهة مع إسرائيل.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان "الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية المرحلة الثانية 1956-1967"، حيث تناول الفصل فرض مصر للرقابة الملاحية في قناة السويس على الملاحة الإسرائيلية، وقيامها بتأميم قناة السويس عام 1956، وأعقبه العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، كما تناول الفصل إعلان مبدأ أيزنهاور عام 1957، والوحدة المصرية السورية وكذلك الاتحاد العربي الهاشمي عام 1958، واندلاع ثورة 14 يوليو/ تموز 1958 بالعراق، وكذلك ثورة 8 فبراير/ شباط 1963، وتحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن عام 1963، واختتم الفصل بتناول قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964.

أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان "الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية المرحلة الثالثة 1967-1973"، حيث تناول الفصل أحداث حرب 5 يونيو/ حزيران 1967، واندلاع ثورة 17 يوليو/ تموز 1968 بالعراق، وبدء حرب الاستنزاف عام 1968، وحريق المسجد الأقصى عام 1969، وإعلان مبادرة روجرز عام

المكتبة الإلكترونية العراقية

1970، وأحداث أيلول الأسود عـام 1970، واختـتم الفصـل بتنـاول إعـلان العـراق عـن تـأميم النفط عام 1972.

أما الفصل الرابع فقد جاء بعنوان "الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية المرحلة الرابعة 1973-1979"، حيث تناول الفصل أحداث حرب 6 أكتوبر/ تشريـن الأول 1973، واتفاقيـات فصـل القـوات بـين مصر وسـوريا وإسرائيـل 1974-1975، وزيـارة السادات لإسرائيل 1977، واتفاقيتي كامب ديفيد سبتمبر/ أيلول 1978، واختتم الفصل بتناول معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979.

ثم جاءت الخاتمة لتبين ما أسفرت عنه الدراسـة مـن تحليـل ونتـائج، وأعقبهـا ملاحـق الدراسة وقائمة المصادر والمراجع.

وفي الختام أضع هذا الجهد العلمي المتواضع أمام أساتذتي الأفاضـل ومـن ملاحظـاتهم وآرائهم العلمية السديدة تكتسب الرسالة رصانة وتقويماً علمياً أفتخـر بـه وأشـكرهم الشـكر الجزيل، وحسبي أنني اجتهدت فإن أصبت فلي حسنتان، وإن لم يكن فلي واحدة.

والـلـه ولي التوفيق،،

المكتبة الإلكترونية العراقية

المكتبة الإ لكترونية المراقية

التمهيد

الموقف العراقي (الرسمي والشعبي)

من تطورات القضية الفلسطينية

1921 - 1947

المكتبة الإلكترونية العراقية

المكتبة الإلكترونية العراقية

التمهيد

الموقف العراقي (الرسمي والشعبي) من تطورات القضية الفلسطينية

1921 - 1947

كان العراق – ولا يزال – عنصراً هاماً في تشكيل تاريخ العرب الحديث والمعاصر، وذلك نظراً لتمتعه بموقع هام ومؤثر في ساحة الأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة العربية، وإن أي حدث يجري في المنطقة لابد وأن يتأثر بموقع العراق الجغرافي والإستراتيجي الفريد من نوعه في الوطن العربي، حيث تجاوره تركيا من الشمال، وإيران من الشرق، والمملكة العربية السعودية والكويت من الجنوب، وسوريا والأردن من الغرب، فالعراق يمثل البوابة الشرقية للوطن العربي والسد المنيع لأي عدوان عليه، علاوة على تمتعه بمنافذ المياه في شرق الأراضي العربية.[1]

واحتفظت القضية الفلسطينية دائماً بمكانتها الكبيرة في بؤرة الحياة السياسية للعراق، وذلك سواء على المستوى الرسمي للدولة والحكومة أو المستوى الشعبي للرأي العام ومجلس النواب والأحزاب السياسية والصحافة العراقية، حيث أبدى كل طرف من تلك الأطراف موقفه الداعم للقضية الفلسطينية والمساند لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ونضاله من أجل حريته المسلوبة، وبقي العراق وفياً لفلسطين الأبية منذ صدور وعد بلفور المشئوم الذي أعطته بريطانيا بغير حق لليهود لقيام وطن قومي لهم في قلب الأمة العربية وذلك على مرأى ومسمع من العالم كله، لتجسد فلسطين أبرز أشكال السيطرة الاستعمارية البغيضة آنذاك.

في 23 أغسطس / آب 1921 أُعلن تشكيل الحكومة العراقية، وأصبحت القضية الفلسطينية تُشكل الشغل الشاغل للحكومة الوليدة، وتأتي على رأس أولويات السياسة

---

(1) مجموعة مؤلفين: الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط2، ج2، بيروت، 1999، ص155؛ فكرت نامق عبد الفتاح: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، ط2، بغداد، 1982، ص83-87.

الخارجية لها، ولقد ساعد على ذلك وجود رأي عام عراقي داعم ومساند للقضية الفلسطينية فضلاً عن الاهتمام الكبير من السياسيين العراقيين البارزين بتلك القضية، مما شكل ضغوطاً كبيرة على الحكومة لبذل مزيد من الجهد لتخليص فلسطين من الأطماع الصهيونية، وهذا ما دفع الحكومة إلى أن تتخذ إجراءات مشددة للحد من سيطرة اليهود على أراضي فلسطين، ومن بينها الضغط على البريطانيين وحثهم على مساندة العرب في قضيتهم العادلة وعدم رضوخ بريطانيا للأطماع الصهيونية[(1)].

وعقدت الحكومة العراقية جولات متعددة من المحادثات مع الساسة البريطانيين سواء داخل العراق أو خارجه، في محاولة لتذكيرهم بأن العرب وقفوا إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، ودفعوا ثمناً باهظاً لتحالفهم معها، لذا يجب ألا يُسلب جزء من أراضيهم (فلسطين) وتعطى لمهاجرين من دول مختلفة لا يربطهم بها رابط[(2)]، وقد وقفت الحكومة العراقية موقفاً صارماً ضد النشاط الصهيوني في العراق، حيث أمرت بعدم السماح للمنظمات الصهيونية بالعمل داخل البلاد، معتبرة أن ذلك يؤدي إلى نتائج وخيمة في المجتمع، وشددت على المسئولين الأمنيين باتخاذ الإجراءات الصارمة بمراقبة أي نشاط صهيوني ومتابعته، ورصد جهود الناشطين في ذلك الأمر ومراقبته[(3)].

ورغم الولادة الحديثة للحكومة العراقية وعدم اكتمال البنية القوية لها إلا أن العراق أبدى اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية، وذلك من خلال سياسته الخارجية النابذة للصهيونية وأطماعها، والرافضة للسياسة البريطانية الاستعمارية ورغبتها المحمومة في التملك والسيطرة،

---

(1) نصير خير الله جاسم: النظام الملكي العراقي وفلسطين 1921-1948، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011، ص20-21؛ مجموعة مؤلفين: مرجع سابق، ص439.

(2) نصير خير الله جاسم: المرجع السابق، ص27.

(3) صادق حسن السوداني: النشاط الصهيوني في العراق 1914-1952، دار الشئون الثقافية العراقية، بغداد، 1983، ص43؛ يونس حسن السامرائي: العراق والقضية الفلسطينية 1958-1973، دار الشئون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1999، ص14.

وكان ذلك نابعاً من حسه القومي العربي وارتباطه بالحب الأخوي تجاه أشقائه العرب بصفة عامة والفلسطينيين بصفة خاصة.

وفي 20 أغسطس / آب 1929 اندلعت ثورة عنيفة في فلسطين ضد اليهود، والتي عرفت بثورة البراق(*)، وراح ضحيتها عدد كبير من الفلسطينيين(1)، وجاء موقف الحكومة العراقية على اتجاهين: الأول يتمثل في اتخاذها المساعي الدبلوماسية والسياسية لدى السلطات البريطانية وبعض الدول الأجنبية والمنظمات الدولية للتصدي للأعمال الوحشية التي يقوم بها اليهود، وقد أعلنت الحكومة العراقية رفضها لسياسات بريطانيا الرامية إلى حل القضية الفلسطينية بشكل يتنافى والميثاق الوطني الفلسطيني(**)، والاتجاه

المكتبة الإلكترونية العراقية

(*) ثورة البراق 1929م: سميت بهذا الاسم نسبة إلى حائط البراق، وهو حائط يحد المسجد الأقصى من الغرب ويتمتع بقدسية كبيرة عند المسلمين، واندلعت ثورة البراق نتيجة للأعمال العدائية والاستفزازية من اليهود تجاه المسلمين، مما أدى إلى اصطدام الطرفين في أعمال عنف، وبلغت حصيلة الأحداث من القتلى اليهود 123 ومن الجرحى 339، أما العرب فقد بلغ مجموع شهدائهم 116 وجرحاهم 232. لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 1973، ص89-200؛ محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة (تاريخ ومذكرات وتعليقات)، المطبعة العصرية، بيروت، 1950، ص55-58.

(1) صالح مسعود أبو يصير: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988، ص153؛ عودة بطرس عودة: القضية الفلسطينية في الواقع العربي، المطبعة العصرية الحديثة، بيروت، 1970، ص156.

(**) الميثاق الوطني الفلسطيني: هو الميثاق الذي أكد على القرارات والأهداف والمبادئ العربية الفلسطينية بدءاً من المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد في القدس عام 1919، ونص الميثاق في مواده على أن فلسطين هي وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير. للمزيد أنظر: غازي حسين: الميثاق الوطني هو دستور وقرآن وإنجيل الشعب العربي الفلسطيني، منشور بتاريخ 2 إبريل/ نيسان 2012 على الرابط:
http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=28940

الثاني جاء متمثلاً في دعم ثورة المناضلين الفلسطينيين معنوياً ومادياً وعسكرياً، وذلك حتى تشد من أزرهم في مقاومة العدو الصهيوني[1].

كانت ثورة البراق تجسيداً لواقع القضية الفلسطينية، فهناك شعب عربي يعتز بأرضه ويدافع عنها بكل ما أوتي من قوة، وهناك عدو غاشم يحيك المؤامرات بمعاونة قوى الاستعمار البغيض للاستيلاء على الأرض العربية، وقد أظهرت ثورة البراق مدى إصرار شعب فلسطين على حماية أراضيهم ومقدساتهم وكذلك حرص العراق على الدفاع عنهم من العدو الصهيوني.

أدت سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط بتحكمها في مقدرات الشعوب العربية نتيجة الاحتلال، فضلاً عن تحالفها المستمر مع الصهيونية العالمية، إلى إعلان الملك غازي[*] في عام 1935 عن تشاؤمه لسياسة بريطانيا وكرهه لها، وأنشأ إذاعة سرية في قصر الزهور الملكي تدعو الشعب العربي في كل مكان إلى الثورة ضد المستعمرين الأجانب، كما منح الملك الشعب الفلسطيني تأييده المطلق غير المحدود في معركته التي يخوضها ضد العدو الصهيوني، فأمدهم بالمال والسلاح والرجال، كما جعل من أرض العراق قاعدة لتدريب الثوار العرب[2].

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) ممدوح الروسان: العراق وسياسته الخارجية 1921-1941، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1972، ص338.

(*) الملك غازي: ولد في عام 1912 بمكة، وهو ثاني ملوك العراق 1933-1939، كانت ميوله قومية عربية، ناهض نفوذ بريطانيا في العراق وحملها مسئولية نهب ثروات البلاد، كما تقارب في فترة حكمه مع حكومة ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، وتوفي عام 1939. للمزيد أنظر: كمال مظهر أحمد: مذكرات فؤاد عارف – مرافق الملك غازي والوزير في العهد الجمهوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006، ص87-88.

(2) صلاح الدين الصباغ: مذكرات فرسان العروبة في العراق، مطبعة الشباب، ط1، بيروت، 1956، ص119-120.

وعندما نشبت الثورة الفلسطينية الكبرى في عام 1936 كـان عـلى رأس الحكومـة في العـراق ياسين الهاشمي(**) رئيس الوزراء المعروف بميوله القومية، وقد وقفت حكومتـه موقفـاً مشرفـاً مـن الثورة، فقد أوعز إلى أخيه طه الهاشـمي(*) رئـيس أركـان الجـيش بـأن ينشـئ مقـراً سريـاً لتـدريب المتطوعين، وتم اختيار مجموعة منتقاة من أفضل الضباط وأكثرهم خبرة لتدريب الثوار والمجاهدين الفلسطينيين، فضلاً عن تقديم الدعم العسكري المتواصل لهم في نضالهم ضد العدو الصهيوني، وقـد أثار الموقف العراقي استياء الحكومة البريطانية وامتعاضها الشديدين، كـما شـن الصـهاينة حمـلات صحفية ضد الحكومة العراقية(1).

المكتبة الإلكترونية العراقية

(**) ياسين الهاشمي: ولد في عام 1882 ببغداد، تخرج من الكلية الحربية في إسطنبول عام 1905، وأصبح ضابطاً في الجيش العثماني، وحقق نجاحاً كبيراً وشهرة عسكرية نتيجة سيرته الحسنة والتزامه في أداء واجبه، وقد شغل مناصـب وزاريـة وإداريـة في الحكومـة العربيـة في سـوريا، وتـرأس وزارتي 1923-1925 و1935-1936، وأسس حزبي الشعب والإخاء الوطني، وبعد انتهاء حكم الملك في سـوريا عـلى يد الفرنسيين تم اعتقال ياسين من قبل البريطانيين، ووافاه الأجل في سوريا في عام 1937. لمزيد مـن التفاصيل أنظر: سامي عبد الحـافظ القـيسي: ياسـين الهاشـمي ودوره في السياسـة العراقيـة 1922-1936، دار الحرية للنشر، بغداد، 1975، ص133.

(*) طه الهاشمي: ولد في عام 1888 ببغداد، وهو عسكري وسياسي ومتخصـص بالجغرافيـا في العهـد الملـكي في العراق، درس في المدرسة العسكرية بإسطنبول عام 1906، وتخرج مـن مدرسـة الأركـان عـام 1909، وعـين رئيساً لأركان الجيش العراقي عام 1923، ووزيراً للدفاع عـام 1938، ثـم رئيسـاً للـوزراء عـام 1941، وتـوفي بلندن عام 1961. لمزيد من التفاصيل أنظر: خلدون ساطع الحصري: مذكرات طـه الهاشـمي 1919-1943، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1967، ص16.

(1) عباس عطية جبـار: العـراق والقضـية الفلسـطينية 1922-1941، وزارة الثقافـة والإعـلام، ط1، بغـداد، 1991، ص172-179؛ مظفـر عبـد اللـــه: العـراق في التـاريخ، مطـابع الحكومـة، ط1، بغـداد، 1983، ص723-724؛ وفي هذا الصدد يقول صلاح الدين الصباغ أنه ومعه مجموعة من الضباط الأحـرار كـانوا يمدون المجاهدين سراً بما يتيسر لهم من سلاح وعتاد، وأن فهمـي سـعيد وكامـل شـبيب مـن الضـباط الأحرار الذين قاموا بتدريب المجاهدين سراً في معسكر الرشيد، وأن كل ذلك يتم بعلم طـه الهاشـمي، حيث جهز فوزي القاوقجي سراً بكمية كبيرة من السلاح والعتـاد وبتوقيـع شـخصي مـن صـلاح الـدين الصباغ. للمزيد أنظر: صلاح الدين الصباغ: مرجع سابق، ص120.

وفي محاولة منها لتهدئة الأوضاع في المنطقة أعلنت بريطانيا في عام 1936 عن إرسال لجنة ملكية برئاسة اللورد بيل (Peel) للتحقيق في شكاوى العرب واليهود، وحرصت الحكومة العراقية على مساندة الفلسطينيين فسارعت إلى تقديم مقترحاتها لحل الأزمة، وذلك في مذكرة رسمية أرسلت إلى بريطانيا تؤكد فيها على موقف العراق الداعم لحقوق العرب المشروعة، وأن الملك غازي يطالب بريطانيا بوقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً، وإعلان العفو العام عن الثوار والمجاهدين، وتعويض المتضررين من الاعتداءات الصهيونية، والاستجابة لمطالب الفلسطينيين المشروعة، كما أكدت المذكرة على رؤية الحكومة العراقية في ضرورة اشتراك الشعب مع السلطات الانتدابية في تقرير شئون فلسطين لأن ذلك من شأنه أن يخلق جواً من الثقة والتعاون بين الجميع.[1]

وانتهت أعمال اللجنة الملكية إلى التوصية بتجزئة فلسطين إلى دويلات ثلاث، الأولى لليهود والثانية للعرب والثالث للدول مجتمعة، وفور إصدار تلك التوصية قدمت الحكومة العراقية احتجاجاً رسمياً إلى الحكومة البريطانية على فكرة تقسيم فلسطين، وناشدت جميع الدول العربية والإسلامية من خلال برقيات أرسلت إلى كل الحكام والمسئولين في تلك الدول للاتفاق فيما بينهم والوقوف صفاً واحداً في وجه المخطط الاستعماري.[2]

---

(1) القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية: العمليات الحربية بفلسطين عام 1948، وزارة الحربية، القاهرة، 1961، ص9-10؛ صالح مسعود أبو يصير: مرجع سابق، ص227.

(2) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي 1921-1958، دار الشؤون الثقافية العامة، ج4، بغداد، 1988، ص292؛

Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA): Documents on Palestine, PASSIA Publication, Jerusalem, Palestine, Dec. 2007, "Summary Report of the Palestine Royal Commission (Peel Commission), Presented by the Secretary of State for the Colonies to the United Kingdom Parliament, 7 July 1937", PP.332-350.

لقد كانت الحكومة العراقية حريصة على متابعة تطورات القضية الفلسطينية خاصة وأن ميولها كانت قومية عربية في ذلك الوقت، وأبدت الحكومة استياءها من السياسات البريطانية الرامية لمنح فلسطين لقمة سائغة في فم الصهيونية، وكان العراق شغوفاً بالشعب الفلسطيني وكيفية الحفاظ على حقوقه المشروعة وأراضيه المسلوبة.

وفي عام 1941 تولى رشيد عالي الكيلاني(*) الحكم في العراق، وأعلن عن اهتمامه بالقضية الفلسطينية وجعلها في صدارة ملفات السياسة الخارجية العراقية، وأبدى حرصه الشديد على تحرير الأراضي العربية من الاعتداءات الصهيونية، حيث قال في ذلك الشأن: "إن ارتباط العراق بفلسطين بمثابة رباط الدم والدين والثقافة، وإن اهتمام العراق بها سيظل اهتماماً أصيلاً لا يحتاج إلى حاجز مصطنع"، وقد قدمت الحكومة العراقية الدعم الكامل والمساند للشعب الفلسطيني، كما استقبلت اللاجئين الفلسطينيين(*) –

(*) رشيد عالي الكيلاني: ولد في عام 1893 ببغداد، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم تلقى علومه الدينية في الأزهر بمصر، وأصبح وزيراً للعدل في وزارة ياسين الهاشمي الأولى، ثم وزيراً للداخلية في عهد الوزارة السعدونية الثانية، ثم أصبح عضواً في حزب الإخاء الوطني، وفي أواخر عام 1932 أصبح رئيساً للوزراء، وفي عام 1935 أصبح وزيراً للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي الثانية التي أسقطها انقلاب بكر صدقي ومن ثم لجأ رشيد إلى سوريا، وفي عام 1938 عاد إلى العراق ليتولى وزارته الثانية بين عامي 1940-1941 التي وقفت في وجه البريطانيين في انتفاضة مايس 1941، وبعد فشل الانتفاضة لجأ إلى إيران وتركيا وألمانيا ثم استقر في المملكة العربية السعودية، ليعود أخيراً إلى العراق مرة أخرى عام 1958 بعد سقوط النظام الملكي، وتوفي عام 1965. لمزيد من التفاصيل أنظر: نجم الدين السهروردي: التاريخ لم يبدأ غداً (حقائق وأسرار عن ثورة رشيد عالي الكيلاني 1941-1958 في العراق)، شركة المعرفة، ط2، بغداد، 1979، ص1-3.

(*) اللاجئين الفلسطينيين: هم أهل فلسطين الذين هجروا من أراضيهم إثر قيام دولة إسرائيل عام 1948، وسكنوا في المخيمات التي أقيمت لهم في الدول العربية المجاورة، وخاصة سوريا ولبنان والأردن. للتفاصيل أنظر: علي حسين العلواني: القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية 1965-1973، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2004، ص33.

الذين وصل عددهم إلى حوالي 1500 لاجئ - بكل ترحاب وعاملتهم بالمعاملة الحسنة، وقررت الحكومة صرف 500 دينار عراقي لكل منهم، كما تم تعيين نحو 100 لاجئ في وظائف بالحكومة، وعمل البعض في مهنة التدريس بالمدارس العراقية.[1]

وقد قام المفتي أمين الحسيني[**] قائد الجهاد في فلسطين ضد المنظمات الصهيونية والقوات البريطانية بزيارة إلى العراق، وفي أثناء استقباله تم التأكيد على التعاون المستمر وبذل الجهود الحثيثة فيما بين الطرفين مع دول أوروبية ومنظمات عالمية نحو حل القضية الفلسطينية، إلا أن فشل حركة الكيلاني في 29 مايو / أيار 1941 حال دون تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين أمين الحسيني والحكومة العراقية، حيث تآمر البعض مع بريطانيا لإفشال حركة الكيلاني وشنوا حرباً عليه لإسقاطه، وبذلك خسرت القضية الفلسطينية الساسة العراقيين الوطنيين بنهاية عام 1941[2].

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم33، محفظة52، ملف رقم 1/7/217، ج3، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن نشاط اللاجئين الفلسطينيين في العراق؛ نيكولاس رانكين: ونستون تشرشل والخداع البريطاني 1914-1945، ترجمة: علي أمين علي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص464؛ عباس عطية جبار: مرجع سابق، ص331-340؛ ممدوح الروسان: مرجع سابق، ص200.

(**) المفتي أمين الحسيني: ولد في عام 1895 بالقدس، وهو مفتي فلسطين ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي، وتوفي عام 1974. للمزيد أنظر: خولة محمد صامري: الصراع العربي الإسرائيلي - حرب 1948 أنموذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013، ص32.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم33، محفظة52، ملف رقم 1/7/217، ج4، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن دراسة الانقلاب العراقي الأخير وأسباب فشله وآثاره وتحليل الموقف؛ عباس عطية جبار: مرجع سابق، ص331-340؛ ممدوح الروسان: مرجع سابق، ص200.

ويمكننا القول إن القضية الفلسطينية كانت سبباً من أسباب ثورة مارس 1941، فقد احتلت فلسطين مكانة بارزة في السياسة الخارجية للعراق مما أدى إلى تدهور العلاقات العراقية البريطانية، وهذا ما دفع بريطانيا إلى محاولة التحكم في مقدرات العراق المالية، فضلاً عن تصفية الشخصيات الوطنية التي سببت صداعاً مستمراً للسياسات الاستعمارية البريطانية في المنطقة.

وعندما قام الجنرال الأمريكي هيرلي (Hurley) مندوباً عن الرئيس روزفلت (Roosevelt)[*] بزيارة العراق ومقابلة المسئولين العراقيين لمناقشة تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، أبدوا له اهتمام العراق الشديد بالقضية الفلسطينية، وأكدوا له صراحة حال إنشاء دولة صهيونية في أرض فلسطين إن العراق سيعلن الحرب على عصابات الصهيونية هناك، فضلاً عن أعمال الانتقام التي ستطال اليهود في العراق[1]، وقد جاءت هذه الزيارة في توقيت مدروس من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف على موقف العراق حال إعلان قيام دولة إسرائيل.

المكتبة الإلكترونية العراقية

(*) فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt): ولد في عام 1882 بنيويورك، وهو الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية 1933-1945 عن الحزب الديمقراطي، وكان حاكم ولاية نيويورك 1929-1932، وتوفي عام 1945. للمزيد أنظر: نظام شرابي: أمريكا والعرب، رياض الريس للكتاب والنشر، لندن، د.ت، ص57.

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج6، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن زيارة الجنرال الأمريكي هيرلي.

كما أعلنت الحكومة العراقية عن رفضها لمطالبات دعاة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية وضغوطهم على مجلسي الشيوخ والنواب الرامية للحصول على قرار رسمي بفتح أبواب الهجرة لليهود إلى فلسطين.(1)

وعلى أثر هذه الضغوط وفي عام 1944 طلب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان (Harry Truman)(*) من رئيس وزراء بريطانيا السماح بهجرة 100 ألف يهودي إلى فلسطين(2)، وسرعان ما قوبل الطلب بالارتياح نتيجة تأييد حزب العمال

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج6، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن دفاع العراق عن فلسطين؛ وزارة الإرشاد القومي المصرية: ملف وثائق فلسطين – مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، وثيقة رقم 200، خطاب معالي الدكتور فاضل الجمالي في مؤتمر فلسطين بلندن بتاريخ 12 سبتمبر/ أيلول 1946، الهيئة العامة للاستعلامات، الجزء الأول، القاهرة، د.ت، ص807-811.

(*) هاري ترومان (Harry Truman): ولد في عام 1884 بولاية ميزوري، وهو الرئيس الأمريكي الثالث والثلاثون 1945-1953، وشهدت رئاسته العديد من الأحداث الهامة التي تركت أثراً كبيراً على العالم كله، وأبرزها ضرب المدينتين اليابانيتين هيروشيما وناجازاكي بالقنابل النووية، وتوفي عام 1972. للمزيد أنظر: عبد الحكيم عامر لافي: الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية 1948-1982، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص19.

(2) حول الدعم الأمريكي للصهيونية وتنفيذ وعد بلفور ومخططات اليهود المهاجرين إلى فلسطين أنظر: القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية: مصدر سابق، ص14-15؛ أحمد زكي الدجاني: مأساة فلسطين بين الانتداب البريطاني ودولة إسرائيل، دار المستقبل العربي، بيروت، 1999، ص43؛ ريتشارد ب. ستيفن: الصهيونية الأمريكية وسياسة أمريكا الخارجية 1942-1947، ترجمة: جورج نجيب، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1967، ص203.

البريطاني للأطماع الصهيونية، واتفق الطرفان على ترحيل السكان العرب من فلسطين لكي يحل محلهم اليهود[1]، بينما قوبل هذا الأمر بالرفض الشديد على المستوى الرسمي في العراق، حيث أجمع الساسة العراقيون ومنهم حمدي الباجةجي[*] رئيس الوزراء وكذلك الصحف العراقية على استنكارهم للموقف الأمريكي بل والاحتجاج عليه، كما قال عبد الإله[**] الوصي على العرش: "إن بلادي لا ترضى مطلقاً بزيادة الهجرة

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 213/5999، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 11 يوليو/ تموز 1947، (و)171؛ (د.ك.و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1945، الجلسة الثالثة بتاريخ 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1945، ص20.

(*) حمدي الباجةجي: ولد في عام 1886 ببغداد، وهو سياسي وإداري عراقي، تلقى تعليمه بإسطنبول، وعين وزيراً للأوقاف عام 1926، ورئيساً لمجس النواب 1941، ومثل العراق في جامعة الدول العربية عدة مرات، وتولى رئاسة الوزراء في عام 1944، وعرف بنصرته للقضية الفلسطينية والتنديد بسياسة بريطانيا تجاه العرب، وتوفي عام 1948. للمزيد أنظر: سامي حسين الطائي: عدنان الباجةجي ودوره الدبلوماسي والسياسي في العراق حتى عام 1969، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، 2012، ص12-13.

(**) عبد الإله: هو عبد الإله بن علي بن الشريف حسين، ولد في عام 1913 بالطائف، اختير بعد مصرع الملك غازي ليكون وصياً على الملك فيصل الثاني 1939، واستمر وصياً على العرش حتى عام 1953 حين تسلم الملك فيصل سلطاته الدستورية، وتوفي عام 1958. للتفاصيل أنظر: فاطمة فالح الخفاجي: نواب المنتفك والقضية الفلسطينية 1947-1958، مجلة كلية الآداب، جامعة ذي قار، العدد8، المجلد2، ديسمبر/ كانون الأول 2012، ص161.

الصهيونية إلى فلسطين، ولا تقبل وجهة نظر الرئيس ترومان بجعل فلسطين وطناً لليهود"[(1)].

ورغم المساعي العراقية والعربية نحو التمسك برفض طلب الولايات المتحدة الأمريكية بتهجير اليهود إلا أن الحكومة الأمريكية أصرت على موقفها وهو ما استغلته بريطانيا جيداً، ففي 13 نوفمبر / تشرين الثاني 1945 اقترح بيفن (Bevin)[(***)] وزير خارجيتها على الحكومة الأمريكية تشكيل لجنة تحقيق أنجلو-أمريكية للبت في القضية الفلسطينية، وبالفعل أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الاقتراح البريطاني وتم تشكيل لجنة التحقيق المشتركة[(2)].

وهكذا باءت المساعي العراقية والعربية بالفشل منذ إعلان تشكيل اللجنة الأنجلو-أمريكية، حيث أصيبت آمالهم بالإحباط في تحقيق الأهداف السياسية العربية تجاه القضية الفلسطينية، فقد أدى تأييد الولايات المتحدة لبريطانيا في مخططاتها الرامية إلى تحقيق

---

(1) أطياف حميد الزبيدي: العراق والصراع العربي الصهيوني، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2001، ص13.

(***) ارنست بيفن (Ernest Bevin): ولد في عام 1881، وهو سياسي بريطاني، أصبح وزيراً للعمل 1940-1945، ثم وزيراً للخارجية 1945-1951، وكانت له العديد من المشاركات السياسية التي اتسمت بالانحياز إلى اليهود وخاصة في حرب فلسطين 1948، وتوفي عام 1951. للمزيد أنظر: محمد حسن: مولد السياسي البريطاني ارنست بيفن، منشور بتاريخ 7 مارس/ آذار 2013 على الرابط:

http://www.vetogate.com/152150

(2) جامعة الدول العربية: الإدارة العامة (إدارة فلسطين، الشعبة السياسية، الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين)، المجموعة الأولى 1915-1946، القاهرة، 1957، وثيقة رقم 44 بشأن بيان وزير الخارجية البريطاني عن لجنة التحقيق الإنجليزية – الأمريكية، ص353-358؛ وزارة الإرشاد القومي المصرية: مصدر سابق، وثيقة رقم 192، بيان وزير الخارجية البريطاني عن لجنة التحقيق الإنجليزية – الأمريكية بفلسطين، بتاريخ 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 1945، ص753.

الأطماع الصهيونية إلى ضعف الموقف العربي تدريجياً، فقد استسلموا للأمر الواقع وشرعوا في دراسة كيفية التعامل بشكل رسمي مع تلك اللجنة، سعياً منهم نحو أمل زائف في أن تنصفهم قراراتها وتعيد الحق إلى أصحابه، متناسين أن من يحتل أراضيهم لا يمكن أن يقف في صفهم مهما فعلوا، ويرى الباحث أن ذلك كان بمثابة مثال واضح عن كيفية هروب العرب من إدراك فشلهم وضعفهم إلى صناعة آمال كاذبة واللهث ورائها دون أي مكاسب.

وبدأ العرب في تكثيف اجتماعاتهم في محاولة لإحباط المخططات الصهيونية والأطماع البريطانية والأمريكية، وشرعت اللجنة في مباشرة أعمالها بالاطلاع على أحوال فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودراسة حالة المهاجرين اليهود الأوروبيين الراغبين في الهجرة إليها، كما قامت بالاستماع إلى الآراء المختلفة من ممثلين عن العرب واليهود تمهيداً للتوصل إلى تقديم توصياتها النهائية(1).

وسارعت الحكومة العراقية فور تشكيل اللجنة إلى إيفاد محمد فاضل الجمالي(*) وزير الخارجية للقاهرة، بهدف طرح وجهة النظر العراقية الداعية إلى الحفاظ على عروبة

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 212/13562، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي، بتاريخ 22 ديسمبر/ كانون الأول 1945، (و)20؛ جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، مصدر سابق، وثيقة رقم 46 بشأن توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الإنجليزية – الأمريكية والاستماع لآراء وشهود ذوي العلاقة، ص362-377.

(*) محمد فاضل الجمالي: ولد في عام 1903 ببغداد، حصل على شهادة الليسانس في التربية من الجامعة الأمريكية في بيروت، وعمل بالتدريس في بغداد، ثم سافر إلى أمريكا وحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة، ثم عمل بالسياسة وعين وزيراً للخارجية عام 1947، وترأس الوفد العراقي في الأمم المتحدة أكثر من مرة، وانتخب رئيساً لمجلس النواب في عام 1953، وأطلق عليه عدة ألقاب، منها رجل الدبلوماسية والعقل السياسي المبدع، وتوفي عام 1997. للمزيد أنظر: هاشم حسن الشهواني: السياسة الدولية (1965-1975) دراسة تاريخية لقضايا عالمية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006، ص52.

فلسطين، وبيان أهميتها بالنسبة للعراق من النواحي الإستراتيجية والاقتصادية والقومية، كما وجه وزير الخارجية الدعوة إلى اللجنة لزيارة بغداد للتعرف على أحوال يهود العراق وآرائهم[1].

ومنذ إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 كان للعراق موقفاً واضحاً تجاه القضية الفلسطينية، إذ أعرب منذ البداية عن مخاوفه من شراء اليهود للأراضي الفلسطينية وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تحقيق أهدافهم الخبيثة الرامية إلى إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وفي جلسة الجامعة التي عقدت في 5 نوفمبر / تشرين الثاني 1945 بالقاهرة، والتي تم فيها مناقشة ما أبداه مندوب العراق حمدي الباجةجي من مخاوف بلاده من الأطماع الصهيونية، قرر المجتمعون تشكيل لجنة اقتصادية لبحث كيفية إنقاذ الأراضي الفلسطينية، وتم التوصل إلى مشروع يحتوي على مجموعة من المقترحات، وقرر المجلس تعيين هيئة من الخبراء العرب لإبداء آرائهم في هذا المشروع ووضع الخطط اللازمة في هذا الشأن، واقترح الباجي جي أمام اللجنة الاقتصادية وضع رأسمال يكفي لتنفيذ الخطط التي سيتم إقرارها، على أن تتكفل به الدول العربية سنوياً[2].

وفي سبيل تهيئة الأجواء إلى تحقيق الغرض من المشروع اقترح الباجي جي ما يلي:

(1) محمد فاضل الجمالي: ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي، دار الكتاب الجديد، ط1، بيروت، 1964، ص26؛ جهاد مجيد محيي الدين: العراق والسياسة العربية 1941-1958، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1977، ص91.

(2) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، الجلسة الثالثة المنعقدة في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 1945، والجلسة الرابعة المنعقدة في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1945، ص83-86؛ أحمد باش أعيان: العراق الملكي وقضية فلسطين 1914-1958، دار الحكمة، ط1، لندن، 2013، ص736.

1- أن تقوم الجامعة بتحديد المبالغ اللازمة من الدول سنوياً بغرض إنقاذ الأراضي الفلسطينية، وذلك في الحدود التي يمكن أن تساهم بها كل دولة.

2- شراء الأراضي في المناطق التي تمت بها عمليات بيع من العرب إلى الصهاينة.

3- تصرف المبالغ المذكورة لشراء الأراضي التي يرغب مالكوها في بيعها لليهود، أو إقراضهم المال اللازم لهم للحد من عمليات بيع الأراضي.

4- يجوز بيع الأراضي التي تم شرائها إلى شخص عربي يتعهد بجعلها وقفاً لصالح صندوق الأمة العربية في فلسطين.

5- إضافة المبالغ التي تم جمعها من الأراضي المباعة إلى المبالغ المرصودة لصندوق الأمة العربية.

وتم إحالة تلك المقترحات بالإضافة إلى تقرير اللجنة الاقتصادية إلى مجلس الجامعة العربية ولجنة الخبراء لإنقاذ فلسطين للبت في الأمر[1].

وفي 3 ديسمبر / كانون الأول 1945 عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعه بالقاهرة، وتحدث مندوب العراق السيد عبد المهدي عن أهمية المقاطعة وتأثيرها في الأزمة مشيراً إلى أن بلاده تدعو إليها رغم الخسائر المتوقعة من ورائها، إلا أنها تعد السلاح الوحيد لضرب الصهيونية، كما وصف نوري السعيد[*] المقاطعة بأنها وسيلة للدفاع السلمي،

---

(1) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، ص87.

(*) نوري السعيد: ولد في عام 1888 ببغداد، تخرج من المدرسة العسكرية في إسطنبول برتبة ملازم ثاني، التحق بالجيش التركي المرابط في العراق، ثم عين رئيساً للأركان في الجبهتين الحجازية والسورية، وشارك في حرب الصحراء مع لورنس 1916-1918، وفي عام 1921 عين رئيساً للأركان العامة ثم قائداً للجيش العراقي، وخلال الفترة 1920-1958 تولى رئاسة الوزارة في العراق أربع عشرة مرة، ووزارة الدفاع ست مرات، ومثلها في وزارة الخارجية، وتم اغتياله في عام 1958 إثر قيام الثورة بقيادة عبد الكريم قاسم. للمزيد أنظر: حنا بطاطو: العراق – الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص214؛ سعاد رؤوف محمد: نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1988، ص52.

مطالباً بأن تشمل جميع الوكالات الصهيونية وعمليات التصدير إلى فلسطين، وهذا يتطلب تدبيراً شاملاً مؤكداً على ضرورة تنفيذه في وقت واحد من جميع الأطراف العربية، وذلك سعياً من أجل الظفر بالهدف الأسمى وهو حماية الأراضي العربية من الأطماع الصهيونية، وبعد مناقشات طويلة اعترض الأمين العام بحجة أن ذلك سيعود بالضرر على المصالح العربية، وأن بريطانيا وفرنسا ستعوضان الصهيونية عن أي خسائر محتملة، إلا أن الوفد العراقي أصر على أهمية المقاطعة ودورها الكبير في إرباك خطوات اليهود نحو تحقيق هدفهم المزعوم بإقامة وطن في فلسطين[1].

وفي 16 مارس / آذار 1946 وصلت لجنة التحقيق الأنجلو-أمريكية إلى بغداد، وقابلت عدداً من الوزراء وممثلين عن الأحزاب العراقية وممثلي الطائفتين المسيحية واليهودية وممثلاً عن جمعية الدفاع عن فلسطين فضلاً عن بعض الشخصيات العامة،

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) تقرير عن أعمال الوفد العراقي في دور الاجتماع الثاني لمجلس الجامعة العربية وأهمية المقاطعة أنظر: (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 212/12928، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 31 ديسمبر/ كانون الأول 1945، (و)8؛ والجدير بالذكر أن اهتمام العراق بالمقاطعة باعتبارها أسلوب من أساليب الكفاح ضد الصهيونية لا يعتبر أمراً جديداً، بل هو مطلب شعبي يعود إلى عام 1933 عندما تظاهر الشعب العراقي في بغداد رافعين شعارات مقاطعة البضائع الصهيونية، كما دعت الصحافة العراقية إليها مراراً. لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد التواب أحمد سعيد: العراق والقضية الفلسطينية 1936-1947، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1987، ص42؛ Sydney Nettleton Fisher: The Middle East: A History, Routledge and K. Paul, 2nd Edition, London, UK, 1971, P.663.

وقدموا جميعاً شهاداتهم التي اتسمت بالمصداقية والقوة والصرامة في شرح أبعاد الوضع في فلسطين والحقوق التاريخية للشعب العربي[1].

وفي 28 مارس / آذار 1946 عقد مؤتمر على مستوى الملوك والرؤساء العرب في مدينة زهراء أنشاص بالقاهرة، وكان عبد الإله الوصي على العرش ممثلاً للعراق وأكد على أهمية قضية فلسطين بالنسبة لبلاده وللعرب كافة، وأصدر المؤتمر قراراً جماعياً جاء فيه: "إن فلسطين هي قلب المجموعة العربية، وواجب جامعة الدول العربية الدفاع عنها، وإن سبيل الحفاظ على عروبتها يتمثل في وقف الهجرة الصهيونية إيقافاً تاماً ومنع تسرب الأراضي العربية إلى أيادي الصهيونية، وضرورة العمل على تحقيق استقلال فلسطين، واعتبار أي سياسة تتخذها أي دولة أجنبية تعارض استقلالها وعروبتها عملاً عدوانياً موجهاً ضد فلسطين والدول العربية"[2].

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) وقد تناول فاضل الجمالي اهتمام مختلف دوائر السياسة العراقية بقضية فلسطين خلال كلمته في مؤتمر فلسطين بلندن. وللمزيد أنظر: وزارة الإرشاد القومي المصرية: مصدر سابق، وثيقة رقم 200؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج4، ص19؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 19 مارس/ آذار 1946؛ Joseph Heller: The Anglo-American Commission of Inquiry on Palestine 1945-1946, In: Elie Kedourie and Sylvia Haim (Eds.): Zionism and Arabism in Palestine and Israel, Frank Cass, London, UK, 1982, P.134.

(2) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مطبعة الحكومة، بغداد، 1949، ص53؛ طه الفرنواني: خبايا وأسرار التطرف الصهيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص39-40؛ Jon Kimche: Seven Fallen Pillars: The Middle East 1915-1950, Secker and Warburg, London, UK, 1950, PP.54-60.

ولم تأت قرارات مؤتمر أنشاص ملائمة للتحديات والمخاطر التي تواجه الأمة العربية وقضيتها المركزية فلسطين، بل كان مجرد اجتماع توجيهي للحكومات والوفود المشاركة فيه[1].

وبعد أن أنجزت اللجنة مهمتها اجتمعت في لوزان بتاريخ 20 إبريل/ نيسان 1946، وأصدرت التوصيات الآتية:

1- لن يسيطر اليهود على العرب ولا العرب على اليهود.

2- أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية.

3- يجب أن يكون نظام الحكم الذي سيؤسس في نهاية المطاف مستنداً إلى التعهدات الدولية، بحيث يكفل حماية الديانات المسيحية والإسلامية واليهودية، ولا يتعارض مع ضمان حرية هجرة اليهود إلى فلسطين.[2]

وفور إعلان اللجنة عن توصياتها المساندة للصهيونية أعلنت الحكومة العراقية والمجلس النيابي ومعظم الأحزاب عن استنكارهم لتوصيات اللجنة وسخطهم عليها، وأشاروا إلى مدى ما تمثله من مخاطر على القضية الفلسطينية، وطالبت الحكومة المجتمع الدولي الممثل في هيئة الأمم المتحدة بضرورة اتخاذه للتدابير اللازمة في ضوء مبادئ الحق والعدل التي أقرتها كافة الدول في ميثاقها[3].

---

(1) محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المطبعة العصرية الحديثة، ط2، بيروت، 1960، ص55؛ صالح مسعود أبو يصير: مرجع سابق، ص204.

(2) جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، مصدر سابق، وثيقة رقم 46، ص362-377؛

PASSIA: op.cit., "Report of the Anglo-American Committee of Inquiry, Lausanne, 20 April 1946", P.388.

(3) جعفر عباس حميدي: القضية الفلسطينية في مواقف ومناهج الأحزاب السياسية في العراق 1946-1958، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الثالث عشر، القاهرة، 1984، ص295-297.

وفي الفترة 8-12 يونيو/ حزيران 1946 عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية في بلـودان بسوريا بدعوة من الحكومة العراقية لبحث القضـية الفلسـطينية عـلى ضـوء توصـيات لجنـة التحقيق الإنجليزية-الأمريكية، ومثل العراق في هذا المؤتمر حمدي الباجـةجي رئـيس الـوزراء ومحمد فاضل الجمالي وزير الخارجية[1]، وناقش الحاضرون السبل والوسائل الناجحـة للـدفاع عن فلسطين ضد الأطماع الصهيونية التي تساعدها الدول الغربية، وأكد ممثل العراق مجدداً في كلمته على أهمية القضية بالنسبة إلى بلاده، حيث قال: "كلنا نعلم أن فلسطين هي قضـية العرب بصورة عامة، وما يهدد فلسطين الآن يهدد غيرها من البلاد العربيـة"[2]، واقـترح الوفـد العراقي أن تخصص الدول العربية مبلغ مليـوني دينـار سـنوياً للقضـية الفلسـطينية، عـلى أن يخصص نصف المبلغ للدعاية والنصـف الآخـر لحمايـة الأراضي الفلسـطينية مـن الاعتـداءات الصهيونية ولتنظيم شئون فلسطين، غير أن هذه المقترحات لم يؤخذ بها في الاجـتماع لاعـتراض الوفد المصري على ارتباط الدول العربية بمبالغ معينة[3].

وأسفر اجتماع مجلس الجامعة العربية المنعقد في بلودان بسوريا عن بعـض القـرارات العلنية، ومن أهمها ما يلي:

(1) وزارة الإرشاد القومي المصرية: مصدر سابق، وثيقة رقم 197، صورة المذكرة التي بعثت بها الحكومـات العربية بناءً على قـرار مجلـس الجامعـة العربيـة الصـادر في 12 يونيـو/ حزيـران 1946 في بلـودان إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية، ص787؛ تقرير لجنـة التحقيـق النيابيـة في قضـية فلسـطين: مصـدر سابق، ص57؛ عبد العليم أبو هيكل: العرب مـن الثـورة إلى الاسـتقلال، د.ن، القـاهرة، 2001، ص114؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص12-13.

(2) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصـدر سـابق، الجلسـة الأولى المنعقـدة في 8 يونيو/ حزيران 1946، ص3؛ محمد فيصل عبـد المـنعم: أسرار حـرب 1948، مكتبـة القـاهرة الحديثـة، القاهرة، 1968، ص165.

(3) محمد فاضل الجمالي: مرجع سابق، ص27.

1- انتقاد توصيات لجنة التحقيق الإنجليزية-الأمريكية لتحيزها الواضح للصهيونية والرفض التام لأي شكل من أشكال التقسيم في فلسطين.

2- تأليف لجنة دائمة تسمى (لجنة فلسطين) تضم ممثلي الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.[1]

كما اشتمل اجتماع بلودان على بعض القرارات السرية، وهي كالآتي:

1- مناصرة أهل فلسطين من قبل الشعب العربي بجميع الوسائل من مال وسلاح ورجال.

2- في حالة قبول توصيات اللجنة الإنجليزية-الأمريكية تتخذ التدابير التالية:

أ- العمل على عدم السماح للدولتين أو إحداهما أو رعاياهما بأي امتياز اقتصادي جديد.

ب- إعادة النظر في الامتيازات الحالية التي تخص الدولتين في البلاد العربية.

ج- عدم تأييد مصالح الدولتين في أي هيئة دولية.

د- مقاطعة الدولتين مقاطعة أدبية.

ه- تقديم شكوى رسمية إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة.[2]

---

(1) محمود أحمد المعماري: العراق والقضايا العربية في جامعة الدول العربية 1945-1967، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008، ص25؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى: بريطانيا وفلسطين 1945-1949 دراسة وثائقية، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1986، ص104؛ عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ص117؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص13.

(2) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص56؛ حسام حسين حنودة: القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية 1948-1964، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص3-4؛ محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، مرجع سابق، ص55؛ محمد فيصل عبد المنعم: مرجع سابق، ص167.

وفي جلسة المجلس الأخيرة المنعقدة في 12 يونيو/ حزيران 1946 ألقى فاضل الجمالي وزير الخارجية كلمة باسم العراق، عبر فيها عن عدم اكتفاء بلاده بمقررات المؤتمر، وأشار إلى عزم العراق على التوصية بالاحتفاظ بحرية العمل في كل ما من شأنه تلاشي خطورة الوضع في فلسطين والحفاظ على عروبتها.(1)

ومهما يكن من أمر فإن تلك المقررات – وغيرها – بقيت هواءً في شبك، ومجرد أقوال تقال وتكرر، ولم تدخل حيز التنفيذ والتطبيق العملي، إذ بقيت الأنظمة العربية على ارتباطها الوثيق بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ولم تتأثر مصالحهما وامتيازاتهما الاقتصادية على الإطلاق، بل ظلت سارية رغم الأزمات العربية والانكسارات المحبطة للشعوب.

ويتضح لنا مما تقدم موقف العراق من لجنة التحقيق الإنجليزية-الأمريكية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إذ كان الوفد العراقي دائماً في مقدمة الصفوف خلال اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، وحرص على إبداء آرائه في هذا الشأن، فضلاً عن المقترحات التي قدمها إلى المجلس، وكان مفادها أن العراق حريص على ضرورة اتخاذ الدول العربية مجموعة من الإجراءات اللازمة لإنقاذ فلسطين من الخطر الصهيوني.

وفي 11 أغسطس / آب 1946 عقد وزراء الخارجية العرب مؤتمراً في الإسكندرية، وتم خلاله الاتفاق بين الوفود العربية على تقديم مذكرة إلى بريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين للدخول في مفاوضات مباشرة معها حول سبل حل القضية حلاً عادلاً من وجهة النظر العربية(2)، وقد قبلت بريطانيا تلك المذكرة ورحبت بها، ووجهت

---

(1) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص60-61.

(2) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسة الرابعة المنعقدة في 11 أغسطس/ آب 1946، ص54؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص13-14؛

J. C. Hurewitz: The Struggle for Palestine, Schocken Books, New York, USA, 1976, P.259.

الحكومة البريطانية الدعوة إلى حكومات الدول العربية لإرسال وفودهم إلى مؤتمر يعقد في لندن للنظر في طرق حل القضية الفلسطينية[1].

وبالفعل عقد مؤتمر لندن أولى جلساته في 10 سبتمبر / أيلول 1946، وألقى بيفن رئيس وزراء بريطانيا كلمته التي أعلن فيها بأن مشروع موريسون Morrison Company[*] هو الأفضل لحل القضية الفلسطينية، وفي المقابل رفضت الدول العربية بصفة قاطعة ذلك المشروع، واعتبرته لا يصلح أساساً لحل القضية الفلسطينية، وأكد محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقي على أن هذا المشروع سيؤدي إلى تقسيم فلسطين، ويجعل من شعبها العربي أقلية، ويحرمهم من أعز ما يملكون، أراضيهم الغالية[2].

---

(1) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946-1958، مطبعة الشعب، بغداد، 1963، ص62-64؛ صالح مسعود أبو يصير: مرجع سابق، ص310.

(*) مشروع موريسون Morrison Company: هو مشروع قدمته بريطانيا حول القضية الفلسطينية، ورد فيه أن حل القضية يتمثل في إقامة نظام يكفل حكماً ذاتياً لكل من العرب واليهود تحت إدارة حكومة مركزية، وعليه يتم بموجب المشروع تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق (عربية – يهودية – القدس – النقب). للتفاصيل انظر: أطياف حميد الزبيدي: مرجع سابق، ص15؛

George E. Kirk: The Middle East 1945-1950, Oxford University Press, London, UK, 1954, P.237.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم37، ملف رقم 5/72/4، ج2، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن مؤتمر فلسطين في لندن؛ جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، مصدر سابق، وثيقة رقم 51 بشأن مؤتمر فلسطين المنعقد في لندن في الفترة 10 سبتمبر/ أيلول – 2 أكتوبر/ تشرين الأول 1946 ونص مقترحات هربرت موريسون، ص400؛ وزارة الإرشاد القومي المصرية: مصدر سابق، وثيقة رقم 200؛ تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص15-16؛ محمد نصر مهنا: مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي 1945-1967، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص86-87؛ أحمد باش أعيان: انقلاب 14 تموز 1958 في العراق – خلفياته وذيوله مع موجز عن العهد القاسمي 1958-1963، دار الحكمة، ط1، لندن، 2013، ص58.

وفي 30 سبتمبر / أيلول 1946 قدمت الدول العربية – ومن ضمنها العـراق – مشروعـاً لحل القضية الفلسطينية، وجاءت بنوده كالتالي:

1- إنهاء الانتداب البريطاني واستقلال فلسطين.

2- إنشاء حكومة ديمقراطية يكون لها دستور تضعه جمعية تأسيسية.

3- ضمان تمتع اليهود بحقوقهم المشروعة والمحافظة على حقوق الأقليات.

4- وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين على الفور، وترك الأمر إلى الحكومة الفلسـطينية المقبلة.

5- عقد معاهدة تحالف بين الحكومة الفلسطينية المقبلة وبريطانيا لتوثيـق العلاقـات الودية بينهما.

6- إعطاء ضمانات كافية لاحترام قدسية الأماكن الدينية والمحافظة عليها وضمان حرية زيارتها.[1]

ورغم تصادم وجهة النظر العربيـة مـع مثيلتهـا البريطانيـة إلا أن الطرفـان واصـلا التفاوض في مرحلة ثانية مـن المـؤتمر في لنـدن بتـاريخ 4 فبرايـر/ شـباط 1947، وقـد مثـل العراق في المفاوضات محمد فاضل الجمالي وزيـر الخارجيـة الـذي اسـتبق انعقـاد المـؤتمر بتصريحات هامة بصفته المتحدث باسم الوفود العربية، أكد فيها عـلى أن المشروع العـربي لحل القضية الفلسطينية هو مشروع معقول للجميع، وحـذر مـن المخـاطر التـي سـتترتب حال موافقة الحكومـة البريطانيـة عـلى قـرار لا يحقـق العدالـة لشـعب فلسـطين، ورغـم

(1) جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، مصدر سابق، وثيقة رقـم 51، ص400؛ محمـد نصر مهنـا: مرجـع سابق، ص87-88؛

PASSIA: op.cit., "Arab States Delegations to the Palestine Conference, Constitutional Proposals, London, 30 September 1946", P.458.

محاولات بيفن المستميتة في إقناع الوفود العربية بوجهة نظر بريطانيا إلا أن الجمالي جدد إعلان الوفود العربية رفضها لمسألة تقسيم فلسطين رفضاً باتاً.[1]

وهكذا كانت القضية الفلسطينية دائماً موضع قلق العراق وسائر البلدان والشعوب العربية، وذلك نظراً لأن الأمور والأحداث فيها تسير من سيء إلى أسوأ، وخاصة بعد فشل المفاوضات التي جرت في لندن بين العرب والحكومة البريطانية، ورغم أن الحكومة العراقية ظلت في حيرة من أمرها إلا أنها قررت السير قدماً وبجهود حثيثة عسى أن تصل المباحثات القادمة إلى حل مقنع يرضي جميع الأطراف.

وفي 29 مارس / آذار 1947 دعت بريطانيا إلى اجتماع استثنائي للجمعية العمومية للأمم المتحدة لتشكيل لجنة تحقيق دولية لبحث المسألة الفلسطينية ومحاولة إيجاد حل نهائي لها، ووافقت الدول الأعضاء على الدعوة في حين رفضتها الدول العربية مبدية امتعاضها من كثرة تشكيل اللجان دون جدوى[2]، ومن الواضح أن العراق كان متخوفاً من عرض القضية على الأمم المتحدة، لأنه كان يدرك مدى الضغوط التي تتعرض لها تلك المنظمة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لفرض مصالحهما على طريقة

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم37، مصدر سابق، بشأن إرسال مذكرة عن اجتماع الوفود العربية لدى مؤتمر فلسطين؛ وزارة الإرشاد القومي المصرية: مصدر سابق، وثيقة رقم 200؛ تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص16؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي 1941-1958، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1979، ص446.

(2) صباح مهدي ويس: الجامعة العربية والقضية الفلسطينية 1945-1965، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1998، ص127-128؛ وحيد الدالي: أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام، مكتبة روز اليوسف، القاهرة، 1982، ص216؛

Jasse R. L.: Great Britain and Abdullah's Plan to Partition Palestine: a "Normal Sorting Out", Middle Eastern Studies, Vol.22, Arizona, USA, July 1986, P.605; George E. Kirk: op.cit., P.241.

حل القضية، ولذلك كان العراق متخوفاً من النتائج الوخيمة المترتبة على عرض القضية بهذه الصورة.

وفي 28 إبريل/ نيسان 1947 عقدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة اجتماعها بناءً على دعوة بريطانيا، وتم إقرار تشكيل لجنة خاصة[*] لبحث القضية الفلسطينية، وأثناء تواجد اللجنة في بيروت في 23 يوليو/ تموز 1947 قدم فاضل الجمالي وزير خارجية العراق مذكرة إليها باسم الحكومة العراقية، مؤكداً في طياتها على أهمية فلسطين بالنسبة للعراق اقتصادياً وإستراتيجياً، فضلاً عن الارتباط المصيري بين الشعوب العربية وشعب فلسطين الذي يعد جزءاً هاماً من نسيج الأمة العربية، واقترح في نهاية المذكرة إقامة دولة ديمقراطية موحدة في فلسطين، يعيش على أرضها كافة الطوائف بغض النظر عن العنصر أو الدين، وإعلان استقلال دولة فلسطين وإدراجها عضواً في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة[1].

(*) سميت اللجنة باسم (يونسكوب UNSCOP) نسبة للأحرف الأولى من (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين) (United Nations Special Committee on Palestine)، وتكونت اللجنة من: أستراليا – كندا – تشيكوسلوفاكيا – جواتيمالا – الهند – إيران – هولندا – بيرو – السويد - أوروجواي – يوغوسلافيا، وكانت مهمتها إعداد تقرير يرفع إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة تعرض فيه المقترحات القابلة للتنفيذ لحل المشكلة الفلسطينية. وللمزيد حول مقترحات العراق بشأن أعمال وصلاحيات لجنة التحقيق أنظر ملحق رقم (1)؛

U.S. Department of State: Foreign Relations of the United States (FRUS): 1948, Vol.V, Part 1, List of Abbreviations and Symbols, United States Government Printing Office, Washington D.C., USA, 2008.

(1) حول مذكرة العراق أنظر: دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم250، محفظة481، ملف رقم 1/142/139، ج1، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن مذكرة العراق أمام لجنة التحقيق الخاصة بالقضية الفلسطينية؛ يوسف خوري: المشاريع الوحدوية العربية 1913-1989، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1990، ص206؛ جهاد مجيد محيي الدين: مرجع سابق، ص99؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخي 1947/7/29، و1947/8/12.

وبعد أن أنهت اللجنة مهمتها الموكلة إليها قدمت تقريرها إلى الجمعية العامة بتاريخ 31 أغسطس/ آب 1947، وبطبيعة الحال وكما هو متوقع لم تأخذ اللجنة في تقريرها بوجهة النظر العربية، واحتوى التقرير على مشروعين مقترحين لإنهاء القضية الفلسطينية، المشروع الأول: وهو مشروع الأكثرية، ويدعو إلى إقامة دولتين، دولة عربية وأخرى يهودية، مع إقامة وحدة اقتصادية بينهما، أما المشروع الثاني: وهو مشروع الأقلية، فيدعو إلى إقامة سلطة عربية وأخرى يهودية يجمع بينهما اتحاد فيدرالي، ورفض العراق كلا المشروعين في حين سارع اليهود إلى الموافقة على المشروع الأول الذي جاء متوافقاً مع تطلعاتهم لإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين[1].

ورغم الغضب العربي من قرارات اللجنة إلا أن الأمل ظل يراودهم في إمكانية إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وكالعادة وبعد كل فشل جديد يتعرضون له تأتي نفس الخطوة وهي قمة جديدة لجامعة الدول العربية!!.

وعلى ضوء النتائج التي تمخضت عنها أعمال لجنة التحقيق الدولية شرع صالح جبر[*] رئيس وزراء العراق في 2 سبتمبر / أيلول 1947 في إجراء الاتصالات واللقاءات

---

(1) هنري كيتن: فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة: وديع فلسطين، دار الكتاب الجديد، ط1، بيروت، 1970، ص27؛ خيري حماد: قضايانا في الأمم المتحدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1962، ص92-93؛

PASSIA: op.cit., "Summary of the Report of the UN Special Committee on Palestine (UNSCOP) Regarding The Partition Plan, 31 August 1947", P.467; Rosalyn Higgins: United Nations Peacekeeping 1946-1967, Documents and Commentary, Vol. 1, Middle East, Oxford University Press, London, UK, 1969, PP.8-10.

(*) محمد صالح جبر: ولد في عام 1896 بالبصرة، تخرج من مدرسة الحقوق 1925، ومارس مهنة المحاماة، ثم عين حاكماً في النجف وطويرية، ثم أصبح نائباً في الدورة الانتخابية الثالثة لعام 1930، وتوفي عام 1957. للمزيد من التفاصيل أنظر: حسن علي عبد الله وحسين كامل جابر: أثر القضية الفلسطينية في العلاقات العربية العربية – العراقية المصرية أنموذجاً 1947-1948، مجلة كلية الآداب، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثاني، جامعة البصرة، 2010، ص123.

مع بعض رؤساء الحكومات العربية لعقد اجتماع جديد لبحث ومداولة تقرير اللجنة، وبالفعل تم عقد القمة في صوفر بلبنان في 16 من نفس الشهر وحضر مندوبو الدول العربية تلبية للدعوة العراقية، وأكد صالح جبر في كلمته على ضرورة تنفيذ مقررات بلودان السرية رداً على توصيات لجنة التحقيق الدولية التي وصفها بأنها تهدم حقوق العرب ومصالحهم في فلسطين، فضلاً عن إبلاغ الحكومتين البريطانية والأمريكية بذلك، مع ضرورة تقديم المساعدات اللازمة لعرب فلسطين لمواصلة الكفاح المسلح.[1]

واقترح صالح جبر أن يتبنى الاجتماع المقررات الآتية:

1- التأكيد على أن نتائج اللجنة الدولية هي هدم واضح لحقوق عرب فلسطين في الاستقلال، وأنها نقض صارخ للعهود والمواثيق الدولية ومن أهمها ميثاق الأمم المتحدة، وأنها خطر يهدد أمن فلسطين والدول العربية كافة ويجب مواجهته بكل السبل.

2- العمل على مواجهة أي قرار لا يعطي فلسطين استقلالها كدولة عربية.

3- تحميل بريطانيا وأمريكا المسئولية الكاملة عن كل ما يحدث في فلسطين.

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 214/13880، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 7 سبتمبر/ أيلول 1947، (و)224؛ جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، مضبطة الجلسة الأولى المنعقدة في 16 سبتمبر/ أيلول 1947 في صوفر بلبنان، ص5-7؛ جامعة الدول العربية: الإدارة العامة (إدارة فلسطين، الشعبة السياسية، الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين)، المجموعة الثانية 1947-1950، القاهرة، 1957، وثيقة رقم 10 بشأن مضمون المذكرة المرسلة من الحكومات العربية تنفيذاً لقرارات الجامعة العربية المنعقدة في صوفر لبريطانيا وأمريكا، ص125؛ تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص79-81؛ صحيفة الأخبار العراقية: بتاريخ 21 سبتمبر/ أيلول 1947.

4- قيام الدول العربية بمواصلة المساعي السياسية والدبلوماسية الحثيثة مع أعضاء الأمم المتحدة لتوضيح وجهة النظر العربية في رفض توصيات لجنة التحقيق الدولية، ودعم استقلال فلسطين كدولة عربية.

5- تشكيل لجنة دائمة يكون مقرها في القاهرة لتقديم المساعدات ووسائل الدفاع عن فلسطين.[(1)]

وفي 6 أكتوبر / تشرين الأول 1947 وخلال شرح القضية الفلسطينية أمام لجنة فلسطين، أدلى العراق بكلمته من خلال نوري السعيد رئيس مجلس النواب، حيث استفاض في شرح تاريخ فلسطين السياسي واصفاً تقرير لجنة التحقيق الدولية بأنه قرار مجحف بحق الفلسطينيين والعرب، وأن توصياتها غير قابلة للتنفيذ، كما ندد بالصهيونية وأطماعها والأساليب التي تتبعها والمبالغ التي تنفقها لتحقيق مآربها، وأكد على أن الحل الوحيد للقضية هو استقلال فلسطين وإخراج الإرهابيين منها، كما أدلى محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية بكلمة أكد فيها على أن فرض مشروع التقسيم هو أمر لا يصح إذا كانت أغلبية الشعب ترفضه وتقاومه بكل عنف وشدة، كما أن إخضاع الأغلبية عن طريق القوة سيؤدي إلى إشعال حرب أهلية في المنطقة، وسيعقد الأمور بشكل كبير، وأشار إلى أن عرب فلسطين لن يوقعوا معاهدة مع دولة يهودية، وأن تلك الدولة إن

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، مضبطة الجلسة الأولى المنعقدة في 16 سبتمبر/ أيلول 1947 في صوفر بلبنان، ص5-7؛ جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، المجموعة الثانية، مصدر سابق، وثيقة رقم 9 بشأن قرارات اللجنة السياسية للجامعة العربية في صوفر 16 سبتمبر/ أيلول 1947 حول تقرير لجنة التحقيق النيابية، ص123-124؛ تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص75.

باتت حقيقة ستواجه عداء شديد ليس من فلسطين والعرب فحسب بل من العالم الإسلامي بأكمله.[1]

ثم عقدت جامعة الدول العربية قمتها في الفترة 7-15 أكتوبر/ تشرين الأول 1947 في بيروت، ومثل العراق فيها صالح جبر رئيس الوزراء ونوري السعيد رئيس مجلس النواب ومحمد فاضل الجمالي وزير الخارجية، أما الجمالي فقد قال: "إن فلسطين للفلسطينيين، وإن تقرير المصير وتطبيق النظام الديمقراطي والهجرة أمر يعود إلى أهل البلاد الشرعيين"، ونوه الجمالي في حديثه إلى التمييز بين اليهود والصهيونية، مؤكداً على ضرورة العمل بالأسس والمبادئ السياسية والديمقراطية من أجل حل القضية، كما أكد على أن الابتعاد عن ذلك سيعقد الأمور أكثر مما يحلها.[2]

وأعلن صالح جبر عن موافقة بلاده على تنفيذ مقررات بلودان السرية واتخاذ الاحتياطات العسكرية على حدود فلسطين ودعم أهلها بالمساعدات اللازمة للدفاع عن أراضيهم، فضلاً عن تجديد مناشدة العراق للحكومات العربية في ضرورة تقديم الدعم المالي اللازم لذلك، وفي الجلسة المنعقدة في 11 من نفس الشهر قرر المجتمعون تشكيل

---

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 215/16212، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 11 أكتوبر/ تشرين الأول 1947، (و)29؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص244؛ وحول خطاب معالي السيد نوري السعيد ومعالي الدكتور محمد فاضل الجمالي أمام لجنة فلسطين أنظر ملحق رقم (2).

(2) للمزيد حول موقف العراق من تقسيم فلسطين وشرح كيفية الوقوف ضده. أنظر: (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 215/18106، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947، (و)48؛ تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص78؛ صالح صائب الجبوري: محنة فلسطين – أسرارها السياسية والعسكرية، مطبعة دار الكتب، ط1، بيروت، 1970، ص143؛ خليل كنة: العراق أمسه وغده، دار الريحان للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1966، ص113.

لجنة[*] تشرف على إدارة العمل العربي في فلسطين، وتعمل اللجنة على تنظيم صرف الأموال الواردة من الدول العربية على مساعدة شعب فلسطين في الدفاع عن نفسه، وتم اختيار رؤساء وفود العراق ومصر وسوريا والأردن لعضوية هذه اللجنة[1].

مما سبق يتضح أن العراق كان حريصاً على مشاركته في كل الاجتماعات والمحافل والمناسبات الدولية التي تناقش قضية فلسطين، وكان تشكيل وفوده دائماً على مستوى عالي في الحكومة العراقية، وكل ذلك سعياً نحو تحقيق آمال الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، وحفاظاً على وحدة الصف العربي، وخوفاً من ضياع جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير.

وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية قد شغلت اهتمام العراق والدول العربية على الدوام، وتصدرت أحداثها وتطوراتها بشكل كبير كلمات وتصريحات وخطب المسئولين العرب، إلا أن ذلك كله لم يجد نفعاً للقضية الفلسطينية، إذ جاء الاهتمام العربي على مستوى مؤتمرات جامعة الدول العربية والقرارات التي صدرت عنها واللجان المتعددة التي تشكلت دون جدوى، وانحصر الواقع العربي في أغلبه على تصريحات وأقوال لم تمس الواقع على الأرض على النحو الكافي لحفظ حقوق الشعب الفلسطيني، واستغلت قوى الاستعمار ذلك جيداً بتحقيق أهداف الصهيونية في الاستيلاء على أراضي فلسطين العربية، وبقيت حقوق شعب فلسطين ضائعة وسط هذا الكم من المؤامرات وتائهة في مهب الريح.

(*) وتكونت اللجنة من ممثلي العراق وسوريا وفلسطين والأردن ولبنان. للمزيد أنظر: صالح صائب الجبوري: المرجع السابق، ص114-115؛ صباح مهدي ويس: مرجع سابق، ص143.

(1) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسة الثالثة المنعقدة في 9 أكتوبر/ تشرين الأول 1947، ص21؛ تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص78؛ محمد فيصل عبد المنعم: مرجع سابق، ص168؛ يوسف خوري: مرجع سابق، ص206؛ George E. Kirk: op.cit., P.249.

أما عن الموقف الشعبي العراقي من القضية الفلسطينية فهو بمثابة دفاع الأخ عن أخيه المظلوم، إذ جاءت معاناة الشعب الفلسطيني وهمومه دوماً في قلب كل مواطن عراقي على مر التاريخ، وخاصة منذ صدور وعد بلفور الذي أدى إلى هياج الشعب العراقي لمناصرة فلسطين ضد الأطماع الصهيونية.

ويدل موقف الشعب العراقي بجميع طوائفه من قضية فلسطين على أصالته العربية التي لا تشوبها شائبة، إذ وضع نصب عينيه مصلحة شعب فلسطين في التخلص من خطر الصهيونية، وواكبت الحكومة العراقية الحديثة منذ تشكيلها الرأي العام العراقي الرافض للاعتداءات الصهيونية على أراضي فلسطين، مما جعل الشعب العراقي يشعر بأنه جزء من الأمة العربية ويقع على عاتقه دور كبير في حل أزماتها وإزالة الظلم الواقع عليها، كما ازداد اهتمام الفئة الواعية – باعتبارهم من تقع عليهم المسئولية الأكبر – بضرورة إزكاء الروح الوطنية والنزعة القومية العربية بين أبناء الشعب العراقي[1].

وعندما اندلعت الثورة في فلسطين عام 1929، وفور وصول أنبائها إلى العاصمة العراقية بغداد، اهتزت الشوارع بالمتظاهرين تأييداً للثورة ومناصرة للشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني، وفي 30 أغسطس / آب 1929 عقد المتظاهرون اجتماعاتهم في دور العبادة في العاصمة العراقية، والتي شهدت الخطب الوطنية الحماسية والمثيرة، وقد حضر إحدى هذه الاجتماعات الباجي جي السياسي العراقي الذي ألقى خطاباً حماسياً بين المتظاهرين محملاً فيه الحكومة البريطانية وسياساتها مسئولية ما يجري في فلسطين، ودعا إلى إرسال مذكرات للأقطار العربية للاتفاق على كيفية إنقاذ الشعب الفلسطيني، ومؤكداً على ضرورة إرسال احتجاج رسمي إلى دول عصبة الأمم لإطلاعهم على حقيقة الأحداث ومدى الأوضاع المأساوية التي يعاني منها عرب فلسطين، وقد توجهت

(1) فاروق صالح العمر: المعاهدات العراقية-البريطانية في السياسة الداخلية 1922-1948، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، 1977، ص280؛ نصير خير الله جاسم: مرجع سابق، ص46.

المظاهرات إلى بناية مجلس الوزراء العراقي والمندوب السامي وبعض البنايات الأجنبية، وحرصت الحكومة العراقية على حماية تلك البنايات ومنع المتظاهرين الغاضبين من اقتحامها[1].

وظل الشعب العراقي متابعاً لأحداث فلسطين يوماً بعد يوم، وفي عام 1936 كان الموقف الشعبي متماسكاً مع موقف الحكومة بمختلف هيئاتها ومؤسساتها التي أيدت الجماهير مادياً وإعلامياً في إعلان غضبها ومناصرتها لأهل فلسطين، إلى جانب المساهمة في جمع التبرعات اللازمة لدعم المقاومة المسلحة هناك[2]، ووافقت الحكومة على إرسال 500 مجاهد بقيادة فوزي القاوقجي[*] إلى فلسطين، ومنذ وصوله شرع في مباشرة مهمته الوطنية في توحيد الصف العربي لمقاطعة اليهود، ودعا شباب العراق داخل فلسطين وخارجها إلى حمل السلاح والجهاد في سبيل إنقاذ الشعب العربي ومشاركتهم في ثورتهم الجليلة، ومثل وصول القاوقجي دافعاً معنوياً هاماً ومميزاً، حيث نظم المتظاهرين واستحدث طرق تدريبهم في نابلس وجنين وطولكرم، وأصبح في كل منطقة مجموعة من الثوار العرب يتناسب

---

(1) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج2، ص251؛ أحمد باش أعيان: العراق الملكي وقضية فلسطين، مرجع سابق، ص390-391؛ جهاد مجيد محيي الدين: مرجع سابق، ص18.

(2) محمد علي حلة: فلسطين والصراع الدولي، الحضارة للدعاية والنشر والإعلان، ط1، بيروت، 1987، ص28.

(*) فوزي القاوقجي: ولد في عام 1890 بطرابلس اللبنانية، تخرج من مدرسة إسطنبول الحربية، وكان ضابطاً سابقاً في الجيش التركي، واشترك في الثورة العربية السورية وكان وكيلاً للقيادة العامة، وتم استقدامه إلى بغداد وعمل مدرساً في مدرسة بغداد الحربية، وتزعم حركة المقاومة الفلسطينية ضد اليهود، وتوفي عام 1977. للتفاصيل أنظر: عبد الناصر قاسم الفرا: البعد السياسي لفلسطين من عام 1914-1948، دار الكرمل للنشر، عمان، 1998، ص44.

عددهم مع عدد سكان تلك المناطق[1]، وتبدل الحال واشتدت المقاومة عن ما سبق مما جعل بريطانيا تستخدم قواتها وطائراتها في محاولة القضاء على قوات القاوقجي.

وازداد الاهتمام الشعبي العراقي بصورة كبيرة في عام 1939 تجاه القضايا العربية بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، حيث ازدادت وقتئذ الاعتداءات الصهيونية المستمرة على شعب فلسطين وخاصة مع بوادر نشوب الحرب العالمية الثانية.[2]

ومع إصرار بريطانيا على مناصرة أطماع الصهيونية في أراضي فلسطين العربية، بل وقيامها بمساعدتهم مالياً وعسكرياً، ازداد الغضب الشعبي العراقي على السياسات البريطانية المجحفة بحقوق شعب فلسطين، فاندلعت مظاهرة كبيرة قام بها الطلاب والعمال أمام السفارة البريطانية في بغداد، وهتفوا ضد بريطانيا مطالبين حكومتها بالجلاء عن فلسطين والبلاد العربية الأخرى.[3]

وبعد صدور توصيات لجنة التحقيق الدولية في 31 أغسطس/ آب 1947 أبدى الشعب العراقي غضبه الشديد ورفضه لتلك التوصيات جملة وتفصيلاً واعتبرها بمثابة

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) بهجت أبو غريبة: القضية الفلسطينية في أربعين عاماً من ضراوة الواقع وطموحات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1989، ص36-37؛ عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1986، ص30.

(2) عبد الزهرة الجوراني: الحياة البرلمانية في العراق 1939-1945، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص173-174.

(3) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج8، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن المظاهرات أمام السفارة البريطانية.

اعتداء على الحقوق الفلسطينية، وامتلأت شـوارع بغـداد وبعـض المـدن العراقيـة بمظـاهرات عارمة تندد بالسياسة البريطانية والأطماع الصهيونية[1].

وفي 22 أكتوبر/ تشرين الأول 1947 عقد رؤساء القبائل العراقية مؤتمراً شـعبياً حاشـداً في مدينة الحلة بمحافظة بابل جنوب بغداد، وذلك بزعامة الشيخ موحان الخير الـلـه[*]، وقـد تجلت في المؤتمر مشاعر التضامن والإخلاص للأمة العربية بشـكل عـام وللقضـية الفلسـطينية بشكل خاص، ولم يتخلف من الشيوخ والقبائل أحداً سواء من العرب أو الأكراد، حيث لم تمنع الخلافات الشخصية من حضورهم جميعاً، كما حضر المؤتمر صـالح جـبر رئـيس الـوزراء الـذي قال في كلمته: "إن الحكومة العراقية متضامنة مع مثيلاتها في جامعة الـدول العربيـة عـازمون على تحقيق طموحات الشعب العربي، ومن ثم إنقاذ فلسطين"، وأكـد المـؤتمر عـلى أن العـدو واحد ويجب الوقوف أمامه وتجنب التخاذل أو الفرقة.[2]

المكتبة الإلكترونية العراقية

---

(1) عبد الأمير هادي العكّام: تاريخ حزب الاسـتقلال 1946-1958، دار الرشـيد للـنشر، ط2، بغـداد، 1980، ص88؛ صحيفة صوت الأهالي العراقية: بتاريخ 30 يونيو/ حزيران 1946.

(*) موحـان الخـير الـلـــه: ولـد في عـام 1900 بـالبصرة، أصـبح عضـواً في المجلـس التأسـيسي العراقـي نائباً عن لواء المنتفك عام 1924، واستقال منه بعد ذلك، ثم انتخب في المجلس النيابي نائباً عـن نفـس اللواء في دورات متعـددة، وتـوفي عـام 1956. للمزيـد أنظـر: فاطمـة فـالح الخفـاجي: مرجـع سـابق، ص159.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم251، محفظة482، ملف رقم 1/142/139، ج5، مـن المفوضيـة الملكيـة المصريـة في بغـداد إلى وزارة الخارجيـة المصريـة، بشـأن فلسطين؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص193؛ صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ 26 أكتوبر/ تشرين الأول 1947.

وأقر المؤتمر ما يلي:

1- اعتبار فلسطين قلب البلاد العربية النابض، وجزء لا يتجزأ من الكيان العربي الواحد، وأن الخطر الذي يهددها يهدد العراق وشعبه وكافة الدول العربية على حد سواء.

2- إن كل محاولة ترمي إلى اقتطاع جزء من فلسطين حتى لو كان شبراً واحداً لإعطائه إلى الصهاينة تعد خطراً مباشراً على البلاد العربية والإسلامية، وواجب على العرب الدفاع عن كيانهم من هذا الخطر المشؤوم.

3- إن كل حل لمشكلة فلسطين لا يرضي شعبها والبلاد العربية ويفرض عليهم بالقوة يمثل تحدياً لهم وخطراً على أمنهم وسلام الشرق الأوسط بالكامل.

4- كل من يؤيد مشروع تقسيم فلسطين يعد عدواً مباشراً للعرب والمسلمين.

5- دفع الخطر عن فلسطين والقيام بالتعبئة العامة والشاملة يعد واجباً دينياً وقومياً، وضرورة الالتزام بما أقره العلماء ورجال الدين المسلمين القاضية بوجوب الجهاد المقدس.

6- يهيئ أعضاء المؤتمر جميع أفراد عشائرهم القادرين على حمل السلاح استعداداً للقيام بهذا الجهاد المقدس لإنقاذ فلسطين.

7- تبليغ هذه القرارات إلى سكرتير الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمانة العامة للجامعة العربية ومجلس الوزراء العراقي وكافة الوزارات الأخرى[1].

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم251، محفظة482، ملف رقم 1/142/139، ج5، مصدر سابق؛ سيف الدين الدوري: نوري باشا السعيد 50 عاماً على مصرعه وسقوط النظام الملكي في العراق عام 1958، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2011، ص337؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص194؛ صحيفة الشعب العراقية: بتاريخ 23 أكتوبر/ تشرين الأول 1947.

وهكذا كان موقف الشعب العراقي دائماً واضحاً وجلياً في مناصرته للقضايا العربية بشكل عام وللقضية الفلسطينية بشكل خاص، إذ عاهدوا أنفسهم بالدفاع عن فلسطين العربية باعتبارها جزء لا يتجزأ من العالم العربي، ورفضوا بشكل بات اقتحام جسم غريب فيما بينهم، مؤكدين على ضرورة وحدة الصف العربي وتلاحم الشعوب والحكومات في تعاون مشترك في سبيل بناء قوة موحدة تقف في وجه كل المخططات الاستعمارية والإمبريالية والصهيونية.

أما الأحزاب العراقية فقد أعلنت عن موقفها الرافض تجاه الهجرة اليهودية لفلسطين منذ البداية، ومعارضتها للموقف الأمريكي وإدانتها له، واعتبرت الأحزاب أن من واجبها الدفاع عن فلسطين وقضية شعبها العادلة التي تعتبر قضية العرب المركزية، وطالبت الأحزاب باستقلال فلسطين دولة عربية موحدة، وربما لم تتفق الأحزاب العراقية وتتحد حول أمر ما باستثناء القضية الفلسطينية، فقد اتفقوا على تشكيل جمعية فيما بينهم باسم "جمعية الدفاع عن فلسطين"، وقد عقدت تلك الجمعية مؤتمراً عربياً في بغداد ودعت إليه كافة الهيئات العربية المدافعة عن فلسطين، وذلك في محاولة لتنسيق المواقف العربية المختلفة واتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها إنقاذ الأراضي العربية الفلسطينية من أطماع الصهيونية، وإبلاغ تلك القرارات لجميع الحكومات العربية ومن ضمنها الحكومة العراقية[1].

وشاركت الأحزاب العراقية في المظاهرات الشعبية الرافضة للمخططات الصهيونية والبريطانية بدءاً من مظاهرات ثورة فلسطين عام 1929، وقامت الأحزاب بنشر مقالات واسعة في الصحف العراقية تحث الشعوب العربية على إنقاذ فلسطين من المؤامرات الصهيونية، ومن بين تلك المقالات ما نشرته صحيفة النهضة العراقية في 26 أغسطس/ آب 1929 والذي وصفت به الأعمال الصهيونية بالبربرية ونددت بالسياسة الجائرة

(1) جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق 1941-1953، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1976، ص575-576.

ضد العرب ودعت إلى إشهار السلاح ضد بريطانيا، وذكرت نفس الصحيفة في مقال آخر في 1 سبتمبر/ أيلول من نفس العام: "إذا كانت السياسة البريطانية لا ضمير لها ولا عقل في رأسها فوابل الرصاص وقرقعة السلاح يعيدان لها الصواب".[1]

كما انضوت الأحزاب العراقية ضمن صفوف الشعب العراقي في المظاهرات الغاضبة حيال توصيات اللجنة الدولية بشأن فلسطين، وعقدت اجتماعات بمقر حزب الأحرار للتباحث بشأنها، وأصدر المجتمعون بياناً يحث الشعب العراقي على الإضراب العام لبيان سخطهم على توصيات اللجنة وعلى السياسات البريطانية والأمريكية التي وصفوها بالعدوانية والمغتصبة لحقوق فلسطين والدول العربية، كما أعرب البيان عن مناصرة الشعب العراقي كله لإخوانهم في فلسطين[2].

وفي إطار مساندة الأحزاب العراقية للقضية الفلسطينية تقدم كل من حزب الاستقلال (الداعي للقومية العربية والنابذ للعنصرية والاستعمار الأجنبي) والوطني الديمقراطي (من الأحزاب التقدمية والمناوئ للأحلاف الغربية والمكافح للاستعمار والساعي للوحدة مع البلدان العربية) والأحرار والشعب والاتحاد الوطني ببرقية إلى رئيس الوزراء العراقي، تتضمن ما يلي:

1- إبلاغ الحكومة العراقية بأن أهمية فلسطين وأمنها والحفاظ عليها هدفاً وحيداً لدى الأحزاب والشعب العراقي، واعتبار توصيات اللجنة التي تشكلت من قبل أمريكا وبريطانيا للتحقيق بالقضية الفلسطينية ضد العراق والدول العربية.
2- على الحكومة العراقية بمشاركة الجامعة العربية اتخاذ قرار ينص على استقلال فلسطين كدولة عربية موحدة.

---

(1) ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص249؛ نصير خير الله جاسم: مرجع سابق، ص48؛ صحيفة النهضة العراقية: بتاريخي 26 أغسطس/ آب – 1 سبتمبر/ أيلول 1929.

(2) عبد الأمير هادي العكّام: مرجع سابق، ص88.

3- عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، وعلى الحكومة العراقية أن تعمل جاهدة للدفاع عن القضية المركزية للأمة العربية.

كما أبلغت الأحزاب سالفة الذكر احتجاجها إلى سفيري بريطانيا والولايات المتحدة في العراق، وأكدت لهما ضرورة عدم تطبيق هذه التوصيات، والاعتراف بالحقوق العربية في فلسطين والتركيز على ميثاق الأمم المتحدة بحق تقرير المصير، وطالبت الأحزاب الحكومة العراقية بتقديم المساعدات المالية والمعنوية للشعب الفلسطيني.(1)

وأعرب بعض الشيوعيين الوطنيين عن تأييدهم لسائر الأحزاب العراقية في معارضة توصيات اللجنة، وحثوا الحكومة على بذل الجهد من أجل إقامة دولة عربية في فلسطين، وشاركوا صفوف الجماهير في التظاهرات منذ البداية، وطالبوا الأمة العربية بالوقوف بوجه المخططات الاستعمارية التي تنال من وحدة العرب وألا تترك فلسطين فريسة لمؤامرات الاستعمار، كما طالبوا بعرض القضية الفلسطينية على مجلس الأمن محملين بريطانيا كل ما يحدث للشعب العربي الفلسطيني.(2)

وهكذا اصطفت الأحزاب العراقية في بوتقة واحدة لمساندة الشعب الفلسطيني في أزمته الخطيرة، ونزلوا مع الشعب العراقي في المظاهرات الحاشدة الغاضبة التي أدانت ورفضت كل ما يحاك ضد فلسطين، حيث رفضوا كل المؤامرات والدسائس التي دبرتها الدول الاستعمارية لتنصيب اليهود ملاكاً على الأراضي العربية، كما ضغطت الأحزاب بشدة على الحكومة العراقية لتقديم المساعدات المادية والمعنوية – فضلاً عن التأييد السياسي – للشعب الفلسطيني.

كما كان لمجلس النواب العراقي دوره الكبير في أحداث فلسطين، حيث عقد النواب العراقيون اجتماعاتهم منذ بداية أحداث فلسطين 1929 وما سبقها، ورغم

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم36، محفظة1468، ملف رقم 7/40/37، ج2، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن توصيات لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين.

(2) جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، مرجع سابق، ص576.

انشغالهم بحداثة الدولة العراقية وبداية تكوينها وترسيخ عمل المؤسسات العراقية المختلفة إلا أنهم لم يتأخروا في تلبية واجبهم العربي والقومي والإنساني تجاه الشعب الفلسطيني وما حل به من أزمات وأوضاع مأساوية يندى لها الجبين، وقد أعربوا عن سخطهم من المؤامرات الصهيونية وجرائمها بحق الفلسطينيين، ونددوا بكل ما تعرضوا له من ظلم، مؤكدين على ضرورة مساعدة العراق إخوانهم وسرعة تقديم المساعدات المالية والعسكرية وكل ما يلزم لدعم المقاومة العربية في فلسطين[1].

وكان صوت مجلس النواب العراقي حاضراً أثناء الثورة الفلسطينية عام 1936، وألقى العديد من النواب الكلمات المدافعة عن الشعب العربي الفلسطيني، كما توجه وفد من أعضاء مجلس الأمة العراقي لزيارة أرشيبالد كلارك كير السفير البريطاني في بغداد، وسلموه مذكرة رسمية تعرب عن قلق الرأي العام العراقي على فلسطين، وغضبهم تجاه معاناة شعبها وما يتعرضون له من مؤامرات، وطالبوا السفير بنقل مذكرتهم إلى الحكومة البريطانية[2].

وتفاعل المجلس النيابي العراقي مع اندلاع الغضب في الشارع العراقي حيال استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين وتزايد أعدادهم بها، فأرسل السيد جميل المدفعي رئيس مجلس النواب والسيد رضا الشبيبي رئيس مجلس النواب برقيات إلى لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، وكذلك إلى عدد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين الذين يتبنون فكرة السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، حيث أشارت البرقيات إلى مدى الضرر الذي سيقع على الطرف العربي من جراء تلك الهجرة، وأن تزايد أعداد اليهود يعني الاعتداء على حقوق العرب في فلسطين، كما قامت حكومات

(1) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1929، الجلسة الخامسة بتاريخ 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 1929، ص68؛ جهاد مجيد محيي الدين: مرجع سابق، ص20.

(2) عباس عطية جبار: مرجع سابق، ص325؛ نصير خير الله جاسم: مرجع سابق، ص48.

مصر والسعودية ولبنان وسوريا بإرسال برقيات مماثلة تدعوهم إلى إيقاف أطماع اليهود وهجرتهم إلى الأراضي العربية.(1)

وعندما أصدرت لجنة التحقيق الإنجليزية-الأمريكية توصياتها لصالح الصهيونية عام 1946، كان للمجلس النيابي صوتاً واضحاً وجلياً ممثلاً عن الشعب والرأي العام بالاستنكار الشديد، وتم إرسال برقيات عدة إلى مختلف الهيئات النيابية في العالم وإلى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وإيران وأفغانستان احتجاجاً على التوصيات التي اعتبرها المجلس غير عادلة للحقوق الفلسطينية، وطالب المجلس بإصدار القرارات التي تصون عروبة فلسطين واستقلالها، وقطع العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإبطال المعاهدة العراقية-البريطانية، وجلاء القوات الأجنبية عن كل البلاد العربية، وحث المجلس الجامعة العربية على اتخاذ الإجراءات الواجبة واللازمة بحق القضية الفلسطينية، واقترح النواب طرد الصهاينة الذين دخلوا فلسطين منذ عام 1914(2).

واستمر مجلس النواب في متابعة القضية الفلسطينية عن كثب واهتمام بالغ، فبعد فشل مؤتمر لندن بمرحلتيه الأولى والثانية عقد المجلس جلسة خاصة بحضور الحكومة العراقية لمناقشة القضية الفلسطينية وطرق معالجتها، وعرض نوري السعيد رئيس الوزراء الوضع المتأزم قائلاً: "إن قضية فلسطين من القضايا القومية الهامة، ونظراً لفشل مؤتمر

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج8، مصدر سابق.

(2) بان صبيح منصور: موقف مجلس النواب العراقي من القضايا القومية 1948-1958، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2013، ص13؛ سمير عبد الوهاب التكريتي: العراق والقضية الفلسطينية 1948-1958، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1970، ص19؛ محمد علي حلة: فلسطين في جامعة الدول العربية 1945-1967، دار الوثائق القومية، القاهرة، 2015، ص128؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص19.

لندن قامت بريطانيا بعرض القضية على منظمة الأمم المتحدة، وقد وصلتنا أنباء عن أن المنظمة ربما تتخذ قراراً نهائياً في وقت قريب"، وقد علق النواب على ذلك بأن قرارات بلودان السرية هي الأنسب لحل القضية في ظل التعنت الدولي، وأكدوا على ضرورة التحلي بالجدية في هذا الظرف العصيب وإلا ستضيع فلسطين من العرب إلى الأبد[1].

لقد أدرك المجلس النيابي العراقي جيداً واجبه القومي العربي، واهتم بشكل خاص بهموم الشعب الفلسطيني، فقد خصص عدداً كبيراً من جلساته لمناقشة أبعاد القضية الفلسطينية وتطوراتها، ولم يدخر المجلس وسعاً من أجل إنقاذ فلسطين العربية وحماية أراضيها من اعتداءات الصهيونية.

أما الصحافة العراقية فقد كانت حريصة على نقل الأحداث والأنباء التي تمس الأوضاع الفلسطينية وفضح المخططات الصهيونية، كما واكبت الصحافة الموقف الشعبي العراقي بنقل ومتابعة التظاهرات الرافضة لما يحدث والساخطة على تحالف الغرب مع الصهاينة، كما نقلت الصحافة المواقف الرسمية للسلطات العراقية المنددة بسياسة الانتداب البريطاني في فلسطين[2]، كما دعت الصحافة صراحة إلى استخدام السلاح في وجه السياسة البريطانية المحرضة لليهود والمساندة لهم[3].

ومن أشد الصحف العراقية حماسة للقضية الفلسطينية وأكثرها نقلاً لأحداثها وتطوراتها جريدتي صوت الأهالي وصوت الأحرار، حيث كتبت الأخيرة مقالة في عددها الصادر بتاريخ 3 يوليو/ تموز 1946 بعنوان "الحوادث المؤسفة للمتظاهرين في العراق" خلال تغطيتها لأحداث التظاهرات الكبيرة التي اندلعت في الشارع العراقي

---

(1) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1947، الجلسة الثالثة بتاريخ 18 ديسمبر/ كانون الأول 1947، ص8-17؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص156-157.

(2) جهاد مجيد محيي الدين: مرجع سابق، ص19.

(3) نصير خير الله جاسم: مرجع سابق، ص45؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج2، ص261-262.

وقتئذ، وطالبت فيها الحكومة بعرض قضية فلسطين على مجلس الأمن وضرورة جلاء القوات الأجنبية عن الأراضي العربية.[1]

وبصفة عامة كانت الصحافة العراقية دوماً مدركة لواجبها تجاه القضية الفلسطينية، فبعد صدور توصيات اللجنة الإنجليزية-الأمريكية 1947 أوضحت الصحافة عبر مقدمات الصحف والمقالات المختلفة ما تقوم به الدول الاستعمارية من انتهاك للحقوق الفلسطينية والعربية، كما مارست الصحافة ضغوطها باعتبارها السلطة الرابعة على الحكومة العراقية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون تنفيذ توصيات اللجنة وقيام دولة صهيونية على أراضي فلسطين العربية[2].

وحذرت الصحافة العراقية من خطر تقسيم فلسطين باعتباره أمنية صهيونية قديمة، مؤكدة على أن نجاح المؤامرات الدولية في تحقيق تلك الأمنية لليهود سيكون على حساب عروبة فلسطين واستقلالها، وأشارت الصحافة إلى أن الأمم المتحدة سوف تظهر على حقيقتها، فإما أن تكفل السلام الدولي وحقوق الشعوب وحرياتهم، وإما أن تدعم المجرمين والغزاة، ونوهت الصحافة العراقية إلى أن توصيات اللجنة وتأييد بعض الدول لها قد أظهر لنا من هم أعداؤنا الذين يضمرون لنا الشر في نفوسهم، ودعت جميع الحكومات العربية إلى معاملة تلك الدول بالمثل[3].

لقد مارست الصحافة العراقية واجبها المهني ودورها الوطني في نقل ومتابعة تفاصيل القضية الفلسطينية لعرضها على الشارع العراقي والرأي العام العربي، سعياً من

(1) حول احتجاج الصحف على ضعف موقف الحكومة العراقية تجاه القضية الفلسطينية أنظر: دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج8، مصدر سابق.

(2) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص192-193؛ صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ 14 أكتوبر/ تشرين الأول 1947.

(3) صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ 2 يناير / كانون الثاني 1947.

أجل إعلاء كلمة الحق وإبطال دسائس الباطل، سواء على مستوى الصحف والمجلات أو الإذاعات التليفزيونية العراقية.

وختاماً لما سبق، فإن ما حدث في فلسطين هو مؤامرة خبيثة دنيئة من اليهود لاقتطاع جزء غالي من الوطن العربي تمهيداً لإنشاء دولتهم فيها على أنقاض وركام أحلام الشعب العربي.

وقد وقف العراق موقفاً كبيراً لنصرة شعب فلسطين، سواء على المستوى الرسمي للدولة والحكومة، أو على المستوى الشعبي من مظاهرات واحتجاجات ملأت شوارع العاصمة بغداد وسائر المدن العراقية، فضلاً عن المواقف المثيلة من الأحزاب العراقية ومجلس النواب والصحافة العراقية، بدءاً من اتخاذ المواقف المناهضة للهجرة اليهودية إلى فلسطين والتحذير من خطرها، وعمليات بيع الأراضي إلى اليهود، فقد كان العراق مدركاً لخطورة تلك الأحداث على استقلال وعروبة فلسطين، فضلاً عن تهديد أمن واستقرار المنطقة بأسرها.

وتابع العراق بكل أسى وأسف، يوماً بعد يوم، أكاذيب الوعود الغربية بصفة عامة والبريطانية والأمريكية بصفة خاصة، وتأكيداتهم المستمرة على حيادهم وحمايتهم للحقوق العربية، في حين كانوا يضمرون الشر ويخططون للمؤامرات على أرض الواقع، ويسعون سعياً حثيثاً لخدمة مصالحهم في إنشاء وطن قومي لليهود على أنقاض وجثث الفلسطينيين.

ومن هنا سعى العراق ضمن أمته العربية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون تحقيق مآرب الصهيونية في فلسطين، فبينما كان الفشل يحيط بجهود العرب الدبلوماسية في المحافل الدولية نتيجة المؤامرات والمخططات الغربية الرامية لتقسيم فلسطين، كانت المقاومة هي الطريقة الوحيدة على الأرض التي من شأنها تعديل أوضاع العرب وانتزاع حقوقهم المغتصبة بالقوة.

كم كانت فلسطين غالية – وستظل – على كل الشعب العربي بصفة عامة، والشعب العراقي بصفة خاصة.

المكتبة الإلكترونية العراقية

الفصل الأول

الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية
(المرحلة الأولى) 1947 - 1956

أولاً : قرار تقسيم فلسطين 1947

ثانياً : معاهدة بورتسموث (Portsmouth) 1948

ثالثاً : حرب عام 1948 **وقيام دولة إسرائيل**

رابعاً : قضية اللاجئين الفلسطينيين

خامساً : المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية

سادساً : البيان الثلاثي المشترك 1950

سابعاً : انتفاضة نوفمبر/ تشرين الثاني 1952 **وتولي الملك فيصل سلطاته الدستورية** 1953

ثامناً : حلف بغداد وانعكاساته على المواجهة مع إسرائيل

المكتبة الإلكترونية العراقية

الفصل الأول

الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية

(المرحلة الأولى) 1947 - 1956

أدت الأحداث المتتالية على أرض فلسطين بما حملته من أزمات إلى إرباك الدول العربية، فقد وجدوا أنفسهم أمام عدو جامح يخطط لاقتطاع جزء عزيز من الأراضي العربية، حيث سعت الصهيونية منذ زمن بعيد إلى انتزاع أرض فلسطين عنوة من أيادي العرب وإنشاء وطن قومي لليهود، بمساعدة الدول الاستعمارية الباحثة عن مصالحها بغض النظر عن الحقوق الراسخة لأصحاب الأرض الأصليين.

وكان الموقف العراقي من القضية الفلسطينية واضحاً جلياً، حيث أدرك مدى أهمية الحفاظ على استقلال ووحدة أراضي فلسطين، لذا حظيت القضية بالاهتمام المتكامل في سياسة العراق الخارجية، وشغلت الحيز الأكبر في اهتمامات السياسيين والوطنيين العراقيين على حد سواء، وسعى العراق منذ بدايات الأزمة الفلسطينية إلى توحيد الصف العربي لاسترجاع الحقوق المغتصبة للشعب العربي في أراضيه، والوقوف في وجه الغطرسة الصهيونية ومن يساندها من الدول الأجنبية، والعمل على استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط، ذلك الاستقرار الذي يحول دون زعزعة أمن العراق والأمة العربية بأسرها.

أولاً : قرار تقسيم فلسطين 1947

بعد أن باءت محاولات العراق والعرب بإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بالفشل، اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947 وأقرت بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين (عربية ويهودية) بموجب القرار رقم 181، حيث جاءت نتيجة التصويت لصالح التقسيم بموافقة 33 دولة مقابل

13 دولة فقط رفضت القرار ومن بينهم العراق والدول العربية وامتناع 10 دول عن التصويت[1]، وهكذا خابت آمال العراق والدول العربية وانتابتهم الحسرة على كل ما بذلوه من أجل عدم صدور مثل ذلك القرار، وتحققت مخاوف العراق من عدم حيادية الأمم المتحدة نتيجة ضغوط بريطانيا والولايات المتحدة.

وفور الإعلان عن نتيجة اجتماع الأمم المتحدة وقرار تقسيم فلسطين، جاء موقف العراق الرسمي من خلال تصريحات عبد الإله الوصي على العرش الذي كان يترقب نتيجة الاجتماع، حيث قال: "إن الحكومة عازمة على إنقاذ فلسطين من الأخطار المحدقة

المكتبة الإلكترونية العراقية

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم251، محفظة482، ملف رقم 1/142/139، ج3، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن هيئة الأمم المتحدة – القضايا – قضية فلسطين وعرضها على هيئة الأمم المتحدة؛ القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية: مصدر سابق، ص22-23؛ نبيل العربي وآخرون: مصر وفلسطين 1947 – مختارات من الوثائق المصرية الخاصة بقضية تقسيم فلسطين، سلسلة دراسات وثائقية، العدد 18، دار الكتب والوثائق القومية، وحدة البحوث الوثائقية، القاهرة، 2014، ص327؛ سليمان المدني: الملف العربي في القرن العشرين، المنارة للإنتاج الإعلامي والفني، ج3، بيروت، 1998، ص581؛ محمد فريد حجاج: الفرص الضائعة في الصراع العربي الإسرائيلي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص103؛ أحمد عصمت عبد المجيد: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947-1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993، ص4؛ محمد فاضل الجمالي: مرجع سابق، ص367؛ هنري كيتن: مرجع سابق، ص27؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1948, Vol. V, Part 2, Document 15: Memorandum by Mr. Samuel K. C. Kopper of the Office of Near Western and African Affairs; PASSIA: op.cit., "UN General Assembly Resolution 181 on the Future Government of Palestine (Partition Plan), 29 November 1947", P.529.

بها"[1]، ورفض العراق مجدداً مسألة تقسيم فلسطين، معتبراً أنه يمثل تهديداً بحق العرب بشكل عام، وأعلنت الحكومة العراقية عن احتفاظها بالحق في العمل على مقاومته، وحملت المسئولية كاملة على كل من وقع القرار، وفي أثناء عودة الجمالي إلى العراق صرح بأن الحل السليم والأوحد للقضية الفلسطينية في أعقاب صدور قرار التقسيم هو ضرورة إنشاء دولة عربية لفلسطين بأكملها من الآن وبموافقة جميع الدول والحكومات العربية، وضرورة إرسال وفود عربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التي لها شأن في الأمر لإبطال قرار التقسيم.[2]

واعتبر العراق قرار التقسيم باطلاً ومخالفاً لقرارات الأمم المتحدة، حيث أكد محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية على أن هذا القرار يمثل خطراً محدقاً على الأمة العربية بأسرها، وأنه يعرض العدالة والديمقراطية للهلاك، كما أشار صالح جبر رئيس الوزراء إلى أن العرب سيعارضون التقسيم ويقاومونه مهما كلفهم الأمر من تضحيات، وأكد على أن الدولة اليهودية ما هي إلا حلم لن يتحقق، أما نوري السعيد رئيس مجلس النواب فقد صرح قائلاً: "إن مشروع التقسيم خطة مخيفة لا يمكن أن ترضى بها الأمة العربية ... لقد كنا مسالمين جداً في هيئة الأمم المتحدة لسبب واحد هو إظهار تمسكنا بالعدالة والحق، أما بعد الآن فقد وطدنا العزم على مناقشة المشروع الخطير".[3]

---

(1) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1947، الجلسة الأولى بتاريخ الأول من ديسمبر/ كانون الأول 1947، ص1؛ عبد الهادي الخماسي: الأمير عبد الإله 1939-1958، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص292.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 215/20529، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 21 ديسمبر/ كانون الأول 1947، (و)97؛ بان صبيح منصور: مرجع سابق، ص21.

(3) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج8، مصدر سابق، بشأن الأحداث الأخيرة في فلسطين؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ج3، ص581؛ فاطمة فالح الخفاجي: مرجع سابق، ص149؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947.

وقرر مجلس الوزراء العراقي خلال اجتماعه في الأول من ديسمبر/ كانون الأول 1947 ضرورة التواصل مع الحكومات العربية من أجل رفض القرار بالإجماع والعمل على عدم تطبيقه، وأعلن صادق البصام(*) السياسي العراقي ونائب رئيس مجلس النواب أن فرض العقوبات الاقتصادية والتجارية وإلغاء الامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية هي أول القرارات التي يجب أن تتخذها جميع الدول العربية رداً على قرار تقسيم فلسطين، فضلاً عن إطلاق النفير العسكري العربي ضد الصهيونية بكل قوة.[1]

وفور صدور قرار التقسيم في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947 تمت الدعوة إلى عقد قمة عربية جديدة في القاهرة، وحضرت الوفود العربية في 8 ديسمبر/ كانون الأول 1947 لمناقشة قرار التقسيم، وحضر عن العراق صالح جبر رئيس الوزراء ونوري السعيد رئيس مجلس النواب، وطالب صالح جبر في كلمته الحكومات العربية بتنفيذ مقررات بلودان السرية على الفور والتي تم إقرارها في الاجتماعات السابقة، وطالب أيضاً بالبت

المكتبة الإلكترونية العراقية

(*) محمد صادق البصام: ولد في عام 1899 ببغداد، وهو من رجال السياسة في العراق خلال النصف الأول من القرن الماضي، عرف بصلابته وحماسته، تقلد عدة مناصب وزارية خلال فترة الحكم الملكي وأهمها وزارة الدفاع عام 1948، وكان عضواً بمجلس النواب، ناصر القضية الفلسطينية وكان يؤمن بأن حلها لن يتم إلا بقوة السلاح، وتوفي عام 1960. للتفاصيل أنظر: إبراهيم خليل العلاف: سيرة شخصية وطنية عراقية، منشور بتاريخ 26 فبراير/ شباط 2010 على الرابط:
ww.m.ahewar.org/s.asp?aid=205421&r=0.

(1) وللمزيد حول اجتماع مجلس الوزراء العراقي أنظر: ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص249؛ صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ الأول من ديسمبر/ كانون الأول 1947؛ صحيفة الرأي العام العراقية: بتاريخ 4 ديسمبر/ كانون الأول 1947.

في أمر استخدام القوات النظامية(*) للدول العربية على ضوء ما تم في التقارير العسكرية المقدمة من قبل اللواء إسماعيل صفوت رئيس الهيئة العسكرية(1)، ولم يكتف بذلك بل قدم مذكرة باسم الحكومة العراقية في 15 ديسمبر/ كانون الأول 1947 توضح وجهة نظر العراق تجاه القضية الفلسطينية بضرورة تنفيذ مقررات بلودان السرية(2)، إلا أنها لم تحظ بموافقة الوفود العربية على الرغم من أنهم سبق وأن وافقوا عليها، وأكد صالح جبر أن المسئولين في حكومات الدول العربية لو أدركوا أهمية تلك المقترحات لجنبوا فلسطين تلك الكارثة المروعة التي طالتها، ويبدو أن القوم في شغل شاغل عن القضية الفلسطينية، ولم نسمع منهم سوى أقوال بالعمل على إحباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية على أراضي فلسطين، والحفاظ على فلسطين دولة عربية مستقلة موحدة، ودعمها عسكرياً ومعنوياً ومادياً، وقرر العرب في اجتماعهم بالقاهرة أن يتولى إسماعيل صفوت قيادة القوات

(*) القوات النظامية: هي القوات المؤلفة من الدول العربية والمدربة تدريباً جيداً ولديها خبرة عسكرية، ودخلت فلسطين إثر الإعلان عن تحريرها بعد انتهاء الانتداب البريطاني عليها في 14 مايو/ أيار 1948. للمزيد أنظر: محمد فريد حجاج: مرجع سابق، ص95.

(1) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص122-133؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص249-250؛ حسام حسين حنودة: مرجع سابق، ص33؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص19-20؛ صحيفة صوت الشعب العراقية: بتاريخ 9 ديسمبر/ كانون الأول 1947؛ صحيفة الأخبار العراقية: بتاريخ 9 ديسمبر/ كانون الأول 1947؛

Robert John Hadawi: The Palestine Diary: Britain's Involvement 1914-1945, CreateSpace, Vol. 1, New York, USA, 2006, P.283.

(2) حول نص المذكرة العراقية التي قدمها صالح جبر رئيس وزراء العراق في الاجتماع المذكور أعلاه، أنظر: تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص24-25؛ علي كاشف الغطاء: تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1986، ص102؛ جهاد مجيد محيي الدين: مرجع سابق، ص102؛ صالح صائب الجبوري: مرجع سابق، ص115.

الوطنية المؤلفة من عرب فلسطين بالإضافة إلى المتطوعين من البلاد الأخرى في أعمالها المتعلقة بالدفاع عن فلسطين.[1]

وكان هذا الاجتماع عقيماً كغيره من الاجتماعات التي سبقته، وخابت آمال الوفد العراقي بعدم ذكر أي شيء من المذكرة في القرارات الأخيرة التي صدرت عن الجامعة العربية، وهذا يدل على اختلاف وجهات النظر بين الدول العربية مما يعقد من حل القضية الفلسطينية، وربما كانت هذه الاجتماعات برهاناً على عدم وحدة الصف العربي، فمن خلال ما شاهدناه في هذا الاجتماع وما سبقه من اجتماعات أخرى يتبين لنا أن هناك دول عربية كانت بحاجة إلى مزيد من القناعة حول خطورة الموقف في فلسطين، وهناك دول أخرى حديثة الاستقلال وتعاني من مشكلات داخلية ومن ثم تجاهلت القضية في بعض الأحيان أو بالأحرى عدم الاهتمام بها، أما العراق فقد كان الداعم الرئيس للقضية الفلسطينية في كل اجتماع عربي، ورغم أنه ليس ملاصقاً لحدودها مباشرة إلا أنه كان متأثراً بالقضية أكثر من بعض البلدان المحاذية لفلسطين.

ثانياً : معاهدة بورتسموث ***(Portsmouth)***[*] 1948

في بداية عام 1948 ظهرت بعض التغيرات السياسية في العراق، ومن ثم تأثر الموقف العراقي الرسمي من المواجهات العربية الإسرائيلية، وكان لهذه التغيرات السياسية أثرها على القضية الفلسطينية نتيجة انشغال الحكومة العراقية بأمورها الداخلية، حيث

(1) محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، مرجع سابق، ص124؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص250؛ صالح صائب الجبوري: مرجع سابق، ص115.

(*) معاهدة بورتسموث (Portsmouth): سميت بهذا الاسم نسبة إلى ميناء بورتسموث البريطاني، وتم توقيع المعاهدة على متن السفينة فيكتوريا في الميناء التجاري. أنظر: توفيق السويدي: مذكراتي – نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الحكمة، ط3، لندن، 2011، ص471-472.

عزل العراق عن الدول العربية وأحلام العروبة والقومية، وكانت الدول العظمى والصهيونية تسعى دائماً وتتمنى عزل العراق عن محيطه العربي بأي شكل من الأشكال، لذا سرعان ما استغلوا هذه الأحداث العراقية في تحقيق مصالحهم بتقسيم فلسطين وإنشاء وطن قومي لليهود على الأراضي العربية.

سعت بريطانيا منذ توقيع معاهدة التحالف بينها وبين العراق التي أبرمت في 30 يونيو/ حزيران 1930 إلى توقيع معاهدة أخرى تخدم مصالحها بشكل أكبر وتحكم سيطرتها على العراق بشكل كامل(1)، وهي معاهدة (بورتسموث) عام 1948، وبعد مباحثات واسعة النطاق بين الطرفين قام بيفن وزير خارجية بريطانيا في 4 ديسمبر/ كانون الأول 1947 بدعوة العراق لعقد جلسة مباحثات في لندن حول المعاهدة الجديدة، وقرر عبد الإله الوصي على العرش تلبية الدعوة مصطحباً معه صالح جبر رئيس الوزراء ومحمد فاضل الجمالي وزير الخارجية وشاكر الوادي(**) وزير الدفاع ونوري السعيد وتوفيق السويدي(*)، وقبل التوجه إلى لندن اقترح نوري السعيد على الوصي أن

---

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر: ناجي شوكت: سيرة وذكريات ثمانين عام 1894-1974، مطبعة سليمان الأعظمي، ط1، بغداد، 1974، ص589؛ عبد الرازق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص211؛
John C. Campbell: Defense of the Middle East, Harber and Brothers, New York, USA, 1960, P.91.

(**) شاكر الوادي: ولد في عام 1894 ببغداد، التحق بالجيش العراقي عام 1921، والتحق بالسلك الدبلوماسي في المفوضية العراقية بطهران عام 1939 والقدس عام 1941، ثم عمل بالسياسة وتقلد عدة مناصب. للمزيد أنظر: دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج8، مصدر سابق، بشأن حياة شاكر الوادي ومناصبه.

(*) توفيق السويدي: ولد في عام 1891 ببغداد، سياسي عراقي تولى منصب رئاسة الوزراء في العهد الملكي بالعراق في أربع حكومات (1929، 1930، 1946، 1950)، وشغل مناصب وزارية أخرى كوزير التعليم ووزير الخارجية في حكومة الاتحاد الهاشمي 1958، تم سجنه بعد الإطاحة بالنظام الملكي ثم أعفي عنه عام 1961، غادر العراق إلى لبنان حتى توفي عام 1968. للمزيد أنظر: توفيق السويدي: مصدر سابق، ص20-21.

يشرك بعض الساسة في تحمل مسئولية توقيع المعاهدة، ورغم السرية التي فرضها رئيس الوزراء على ترتيبات المعاهدة إلا أنه وافق على عقد مؤتمر في البلاط الملكي في 28 ديسمبر/ كانون الأول 1947 لإطلاعهم على آلية العمل بشأن المعاهدة، وحضر المؤتمر الكثير من السياسيين ولكن بعد إبعاد العناصر الوطنية والقومية من الحضور[1]، ولقد منعهم من الحضور لأنهم سيثيرون بالتأكيد معارضة عاتية هو في غني عنها، رغم أن المعارضة لمثل هذه المعاهدات سوف تأتيه عاجلاً أم آجلاً.

وفي 3 يناير/ كانون الثاني 1948 عقد اجتماع في قصر الرحاب حضره عبد الإله الوصي على العرش وصالح جبر ونوري السعيد وأحمد مختار بابان[**]، وتم الاتفاق على إجراء بعض التعديلات في المعاهدة، تشمل مقدمة المعاهدة ومسألة السياسة الخارجية

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1499، ملف رقم 3/3، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن أحداث العراق السياسية ورفض مشروع المعاهدة العراقية؛ حامد الحمداني: نوري السعيد رجل المهمات البريطانية الكبرى، د.ن، بغداد، د.ت، ص209؛ مؤمن علي طاهر: القضايا العراقية في الصحافة المصرية 1945-1963، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2014، ص63؛ ناجي شوكت: مرجع سابق، ص591؛ سيف الدين الدوري: مرجع سابق، ص154؛

Khadduri Magid: Republication Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958, Oxford University Press, London, UK, 1958, PP.262-264.

(**) أحمد مختار بابان: ولد في عام 1900 ببغداد، وهو كردي الأصل، تولى قيادة عدة وزارات مثل العدلية والشئون الاجتماعية والمواصلات والأشغال، عين رئيساً للديوان الملكي وكان آخر رئيس وزراء في هذا العهد، وتوفي عام 1976. للمزيد أنظر: مأمون شاكر إسماعيل: أحمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، 1999، ص2.

والقواعد الجوية البريطانية في العراق والقوات البريطانية والأخصائيين البريطانيين والسكك الحديدية والميناء وتسليح الجيش العراقي والتمثيل السياسي[1]، وكان من الواضح سياسة الكتمان الشديد التي اتبعوها حول المعاهدة خوفاً من هياج الجماهير وسخطها عليهم مما قد يعطل إبرام المعاهدة مع بريطانيا، وهو ما سنتناوله لاحقاً.

وفي 4 يناير/ كانون الثاني 1948 أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل الوفد العراقي المتجه إلى لندن برئاسة صالح جبر وعضوية كل من محمد فاضل الجمالي وشاكر الوادي وتوفيق السويدي، ونوري السعيد الذي لم يشغل منصباً رسمياً ولكن استعان به رئيس الوزراء لدهائه السياسي، وتم تخويل الوفد صلاحية التفاوض مع الجانب البريطاني لتعديل معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا[2]، وكان التشكيل منطقياً ومتوقعاً لأنهم من المؤيدين لتعديل المعاهدة.

وقد أثرت أحداث معاهدة بورتسموث على موقف العراق تجاه القضية الفلسطينية، وفي المقابل لعبت عناصر يهودية دوراً هاماً في تطوير أحداث ما تم تسميته بالوثبة وتوجيهها لمنفعة الصهاينة دون علم القوى الوطنية العراقية بذلك، حيث اتجهت أنظارهم صوب أخبار المعاهدة وباتت فلسطين قضية منسية آنذاك، وكان توقيت المعاهدة

---

(1) توفيق السويدي: مصدر سابق، ص441؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص223؛ حامد الحمداني: مرجع سابق، ص209-210؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص273.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/5422، قرارات مجلس الوزراء في 4 يناير/ كانون الثاني 1948، (و)67؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1499، مصدر سابق؛ رياض رشيد الحيدري: الحركة الوطنية في العراق 1948-1958، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1977، ص106-107؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص224؛ جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، مرجع سابق، ص518؛ سيف الدين الدوري: مرجع سابق، ص155؛ مؤمن علي طاهر: مرجع سابق، ص64؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 5 يناير/ كانون الثاني 1948.

مريباً بتزامنه مع إقرار تقسيم فلسطين في نوفمبر/ تشرين الثاني 1947، بينما كان العـراق يـتهم دوماً الدول العظمى بدعم الصهاينة وأنها هي المسئولة عن مأساة فلسطين وعن الإجـرام الـذي يحدث بها يومياً[1]، كان هدف اليهود واضحاً باتفاقهم مع الدول العظمى على إعلانهـم تجديـد المعاهدة بالتزامن مع إقرار تقسيم فلسطين، وذلك حتى يشغلوا الرأي العـام العراقـي بمشـاكله الداخلية وينسى أزمة التقسيم وتنحصر اهتماماته بـرفض المعاهـدة، أمـا مـن يتولـون المناصـب الرفيعة في الحكومة العراقية فكان همهم هو حماية مصالحهم ومناصبهم والطموح في الحصول على مناصب سيادية، إذ كيف يرحبون بتعديل المعاهدة التي هـي بمثابـة احـتلال للعـراق مـن جديد، فبدلاً من أن يتكتمـون الأخبـار حـول مفاوضـاتهم السريـة مـع بريطانيـا وتكبيـل الـبلاد باحتلال جديد، كان من المنتظر أن يعلنوا رفضهم البات لتلـك التبعيـة ويسـمحوا للجماهـير أن تعلم ما يـدبر لـبلادهم في الخفـاء، وأن يتركـوا السياسـيين الـوطنيين يعلنـون غضـبهم ويشـنون حملاتهم ضد الاستعمار، أو بالأحرى كان عليهم السير نحو ما فيه خير للعراق والعراقيين.

وبينما كان الوفد العراقي يستعد للسفر إلى لندن، كـان محمـد فاضـل الجـمالي هنـاك حيث أدلى بتصريحـات إلى الصـحافة، تحـدث فيهـا عـن أوضـاع المعاهـدة وأجوائهـا وفضـلها وقيمتها ووجوه الفائدة المرجوة منها، وأهمل تماماً في حديثه قرار تقسيم فلسطين الأمر الذي أثار الرأي العام العراقي بكل فئاته ومؤسساته[2]، إن إغفال الجمالي ذكر القضـية الفلسـطينية نهائياً في تصريحاته الصحفية يدل على انتفاء أهميتهـا بالنسـبة لـه ونسـيانه لهـا، مـما يتضـح معـه نتـائج تعـديل المعاهـدة، حيـث انتقصـت مـن سـيادة العـراق واسـتقلاله وكبلتـه بـين

---

(1) خليل كنة: مرجع سابق، ص84؛ رياض رشيد الحيدري: مرجع سابق، ص139-140؛ مـؤمن عـلي طـاهر: مرجع سابق، ص65؛

Khadduri Magid: Independent Iraq 1932-1958: A Study in Iraqi Politics, Oxford University Press. 2nd Edition, London, UK, 1960, P.262.

(2) رياض رشيد الحيدري: مرجع سابق، ص112؛

Khadduri Magid: Republication Iraq, op.cit., P.347.

أيدي الاستعمار من جديد، وقد تكون تصريحات الجمالي مجرد بالونة اختبار حول رد فعل الرأي العام العراقي حول المعاهدة، بحيث إن سارت الأمور على ما يرام يتم الإعلان عنها بشكل نهائي.

وفي 6 يناير/ كانون الثاني 1948 وصل الوفد العراقي إلى لندن برئاسة صالح جبر، حيث عقد الوفد جلسات مباحثات متعددة مع الجانب البريطاني، أسفرت في النهاية عن توقيع المعاهدة بتاريخ 15 يناير/ كانون الثاني 1948، ويبدو أن المعاهدة الجديدة لم تختلف عن سابقتها[1]، بل ربما تكون قد حققت مصالح بريطانيا أكثر من ذي قبل، ليس في العراق فحسب بل في المنطقة بشكل عام.

حيث خولت المعاهدة لبريطانيا إرسال قواتها إلى العراق متى تشاء، وحصولها على أهم قاعدتين جويتين (الحبانية والشعيبة)، بالإضافة إلى جعل جميع المطارات والموانئ وخطوط المواصلات العراقية تحت السيطرة البريطانية، وفي المقابل أغرت بريطانيا الجانب العراقي ببعض المساعدات العسكرية للقوات العراقية، وجاءت صياغة المعاهدة تحت سمع وبصر عبد الإله ونوري السعيد اللذان كانت لهما ميولاً واضحة تجاه بريطانيا.[2]

---

(1) عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص278؛ وأنظر نص معاهدة بورتسموث العراقية – البريطانية في: توفيق السويدي: مصدر سابق، ص452-453؛ عبد الرازق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص434-440؛ حامد الحمداني: مرجع سابق، ص212؛ أحمد باش أعيان: العراق الملكي وقضية فلسطين، مرجع سابق، ص738-739؛ صحيفة الشعب العراقية: بتاريخ 16 يناير/ كانون الثاني 1948؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1948, Vol. 1, Part 1, Document 151: The Charge in Iraq (Dorsz) to the Secertary of State; Khaduri Magid: Independent Iraq, op.cit., P.265.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1499، مصدر سابق؛ توفيق السويدي: مصدر سابق، ص443؛ أحمد باش أعيان: العراق الملكي وقضية فلسطين، مرجع سابق، ص407؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص273-274.

وهكذا جعلت المعاهدة من العراق وسياسته الخارجية تابعاً ذليلاً لبريطانيا، فضلاً عن نسيان العراق للقضية الفلسطينية وتحقيق المصالح الكبرى لبريطانيا وضمان تأمين العصابات الصهيونية، وهذا ما لا يرضاه الوطنيون العراقيون على أنفسهم وبلادهم.

ثالثاً : حرب عام 1948 وقيام دولة إسرائيل

بعد قيام الأمم المتحدة بإصدار قرار تقسيم فلسطين في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947 سعت الولايات المتحدة وبريطانيا وضغطا بكل قوة لتنفيذ هذا القرار على أرض الواقع، حتى لو كان على حساب قتل أبناء الشعب الفلسطيني وتشريدهم وقمعهم واغتصاب حقوقهم وأراضيهم، وما أن أفصحت بريطانيا عن نيتها في إنهاء الانتداب على فلسطين حتى سارع الصهاينة في اتخاذ الترتيبات والخطوات اللازمة لإعلان دولتهم.

ففي يناير/ كانون الثاني 1948 أفصح المجلس اليهودي في فلسطين عن تصميمه على إقامة دولة يهودية طبقاً لما قررته الجمعية العامة للأمم المتحدة، فعين لجنة من اثنين وثلاثين عضواً لوضع الخطط للحكومة المستقبلية، واختارت اللجنة ديفيد بن جوريون (David Ben Gurion)(*) رئيس الجهاز التنفيذي للوكالة اليهودية ليكون على رأس اللجنة التنفيذية.[1]

(*) ديفيد بن جوريون (David Ben Gurion): هو الزعيم الصهيوني الذي تجمعت بين يديه كافة السلطات المدنية والعسكرية، ولد في عام 1886 ببولندا، ولتحمسه للصهيونية هاجر إلى فلسطين عام 1906، وعمل بالصحافة في بداية حياته العملية، وهو أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل عام 1948 وحتى عام 1963، وتوفي عام 1973. للتفاصيل أنظر: أمين هويدي: العسكرة والأمن في الشرق الأوسط، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1991، ص55.

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: وثائق فلسطين، مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839-1987، دائرة الثقافة، القدس، 1989، إعلان قيام دولة إسرائيل 14 مايو/ أيار 1948، ص311-312؛ محمد طلعت الغنيمي: قضية فلسطين أمام القانون الدولي، د.ن، الإسكندرية، 1967، ص151؛ طاهر شاش: الصراع في الشرق الأوسط من هيرتزل إلى شارون، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008، ص110.

وعلى الجانب الآخر وفي 10 إبريل/ نيسان 1948 عقدت اللجنة السياسية اجتماعها في القاهرة لدراسة الوضع الخطير الذي تمر به فلسطين إثر الاعتداءات الصهيونية المستمرة على المدن والقرى العربية، وطلب المجتمعون من الوفد العراقي تنفيذ ما التزم به سابقاً، وهو:

1- إرسال لواء من الجيش العراقي ليرابط في حدود فلسطين من ناحية شرق الأردن لمراقبة الوضع وتقوية معنويات المجاهدين الفلسطينيين.

2- الإسراع بإرسال أسلحة ثقيلة كمدافع الهاون والرشاشات وغيرها.

وطلب الوفد العراقي في الاجتماع التريث لحين إبلاغ حكومته ومعرفة رأيها في ذلك الأمر(1)، حيث أفصح الجانب العراقي أنه ليس لديه الصلاحيات المفتوحة حتى يتسنى له اتخاذ القرار بنفسه.

وفي 30 إبريل/ نيسان 1948 عقدت اللجنة السياسية اجتماعها الذي دعت إليه رؤساء أركان الجيوش العربية، ومثل العراق في الاجتماع عبد الإله الوصي على العرش وصادق البصام وزير المالية وأرشد العمري(*) وزير الدفاع وصالح صائب الجبوري(**)

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 216/11304، كتاب وزارة الخارجية السري بتاريخ 11 إبريل/ نيسان 1948، (و)8؛ عبد الله التل: مذكرات عبد الله التل - كارثة فلسطين، دار القلم، القاهرة، د.ت، ص725.

(*) أرشد العمري: ولد في عام 1888 بالموصل، تخرج من كلية الهندسة في إسطنبول عام 1908، وأصبح وزيراً للخارجية عام 1944، ثم رئيساً للوزراء عامي 1946 و1954، ووزيراً للدفاع عام 1948، وتوفي عام 1978. للمزيد أنظر: حنا بطاطو: مرجع سابق، ص216.

(**) صالح صائب الجبوري: ولد في عام 1898 ببغداد، وهو عسكري على اطلاع كامل بأحداث القضية الفلسطينية من الناحيتين العسكرية والسياسية، شغل منصب رئيس أركان الجيش العراقي في بداية الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، وحمل على عاتقه مسئولية الأمن الداخلي في العراق، وتوفي عام 1993. للمزيد أنظر: حسن علي عبد الله وحسين كامل جابر: مرجع سابق، ص125.

رئيس أركان الجيش، واستعرضت اللجنة العسكرية(***) التقرير الذي قدمه إسماعيل صفوت عن المعلومات المتاحة حول استعدادات الصهاينة وإمكانياتهم، وأوضح التقرير أن الاحتياجات المطلوبة هي توفير ما لا يقل عن خمس فرق عسكرية جاهزة التنظيم والتسليح، وستة أسراب من الطائرات القاصفة والمقاتلة، على أن تخضع لقيادة عربية موحدة.[1]

وفي 9 مايو/ أيار 1948 عقد في البلاط الملكي ببغداد اجتماعاً لمناقشة الأمور العسكرية وكيفية إنقاذ فلسطين، وحضره عبد الإله الوصي على العرش وجميل مردم رئيس وزراء سوريا ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان، وخلال الاجتماع تم الاتفاق على تعيين اللواء الركن نور الدين محمود(*) قائداً عاماً للجيوش العربية في

(***) في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 1947 تم تأليف لجنة عسكرية لدراسة القضية الفلسطينية من الناحية العسكرية، وتشكلت اللجنة من القادة:

1- اللواء الركن إسماعيل صفوت – عن العراق.
2- العقيد محمود الهندي – عن سوريا.
3- المقدم الركن شوكت شقير – عن لبنان.
4- السيد عزت دروزة – عن فلسطين، ثم حل محله صبحي الخضرة.

وللمزيد من التفاصيل أنظر: تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص123.

(1) المصدر نفسه: ص34؛ حسام حسين حنودة: مرجع سابق، ص59؛ وحول جغرافية الوضع في فلسطين وطرق مواصلاتها ومواقع المستعمرات الصهيونية فيها وتحصيناتها أنظر: محمد فيصل عبد المنعم: مرجع سابق، ص113.

(*) نور الدين محمود: ولد في عام 1897 بالموصل، تخرج من الأكاديمية العسكرية بإسطنبول ثم كلية الأركان ببغداد، أصبح قائداً للقوات العراقية في حرب 1948، ثم رئيساً لأركان الجيش العراقي عام 1951، ثم رئيساً للوزراء عام 1952، . للمزيد أنظر: حنا بطاطو: مرجع سابق، ص216.

فلسطين، واللواء الركن إسماعيل صفوت رئيساً لهيئة الأركان في القيادة العامة[1]، كانت الأمور تبشر بالخير منذ البداية من الجانب العسكري، كما شهدت تلك الفترة تحركات عديدة للقادة العسكريين والمسئولين السياسيين الكبار ذوي المستويات العالية في الحكومات العربية، مما يدل على جدية العرب في خوض حرب مع الصهاينة لتحرير الأرض العربية.

وقبل انتهاء الانتداب البريطاني في 14 مايو/ أيار 1948 عقدت اللجنة السياسية اجتماعاً في دمشق بتاريخ 11 من نفس الشهر، وذلك لاتخاذ بعض الإجراءات التي تتناسب مع الحالة الخطيرة التي وصل إليها الوضع في فلسطين، ومثل العراق في الاجتماع نصرت الفارسي[**] وزير الخارجية الذي طلب من الحكومات العربية أن تتخذ بعض التدابير مثل إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية[*] التي من شأنها تأمين سلامة

(1) صالح صائب الجبوري: مرجع سابق، ص132؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص297.

(**) نصرت الفارسي: ولد في عام 1894 ببغداد، وهو سياسي وباحث عراقي، مارس المحاماة عام 1914، أصبح عضواً في مجلس النواب عدة دورات (1925، 1933، 1947) عن لواء محافظة ديالى، استقال من المجلس احتجاجاً على معاهدة بورتسموث 1948، وعاد ليمارس دوره السياسي مرة أخرى حتى أصبح وزيراً للدولة في وزارة محمد الصدر 1948، ثم وزيراً للدولة في نفس العام، وتوفي عام 1979. للمزيد أنظر: إبراهيم خليل العلاف: نصرت الفارسي – سيرة قلمية، منشور بتاريخ 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 على الرابط:

http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/2013/10/blog-post_14.html.

(*) الأحكام العرفية: سياسة تلجأ إليها الحكومات حال حدوث اضطرابات أمنية، وذلك خشية تردي الأوضاع الداخلية في البلاد. للمزيد أنظر: قحطان حميد العنبكي: إجراءات وزارة الداخلية العراقية وموقفها من الأحداث السياسية الداخلية 14 تموز 1958 – 14 تموز 1959، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد20، العراق، 2013، ص199.

الجيوش، وتقرر خلال الاجتماع أن تقوم الدول العربية باتخاذ جميع التدابير اللازمة والإجراءات الفعالة لمواجهة الحالة الناشئة عن تدخل الجيوش العربية في فلسطين، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والتموينية، وأقر المجتمعون على ذلك في اجتماع البلاط الملكي.[1]

كان موقف العراق الرسمي من القضية الفلسطينية المتمثل في استخدام القوات النظامية ضمن المواجهة العربية مع الصهاينة مدفوعاً بعدة عوامل، منها الضغط الشعبي للرأي العام العراقي، فضلاً عن المنافسة على الزعامة العربية في تلك المرحلة الهامة من تاريخ الوطن العربي، وحرصاً على عدم تقسيم فلسطين وزيادة أطماع الصهاينة خاصة بعد أن أعلنت بريطانيا عزمها على التخلي عن انتدابها على فلسطين وسحب قواتها العسكرية وجهازها الإداري، ومن ثم أدرك الصهاينة ومنظماتهم الإرهابية أن اللحظة قد حانت لتحقيق حلمهم البغيض على أنقاض السكان العرب.[2]

وكان اليهود على قدر عال من التنظيم والمكر معاً، حيث سارعوا بإنهاء كل الترتيبات اللازمة لإعلان قيام دولتهم التي كانت مستعدة بتنظيماتها السياسية ومؤسساتها وقياداتها قبل الإعلان، بل وتشكلت الحكومة أيضاً، وأصبح لا ينقصهم سوى إعلان قيام الدولة والاعتراف بها من قبل دول العالم.

وهكذا أصبحت القوى الصهيونية جاهزة ومستعدة لكي تخلف بريطانيا في فلسطين، فبمجرد إعلان انتهاء الانتداب البريطاني رسمياً عن فلسطين في 14 مايو/ أيار

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة4، ملف رقم 21/26/1، من المفوضية الملكية المصرية في دمشق إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن الموقف العربي العام جراء تطورات القضية الفلسطينية؛ تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص105؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص302.

(2) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص95-96؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص302.

1948، أعلن ديفيد بن جوريون في نفس اليوم أمام المجلس الوطني اليهودي عن قيام دولتهم باسم (إسرائيل)[1]، كما وجه نداءه إلى أمم العالم أجمع للاعتراف بدولتهم وتأمين سلامتها.[2]

ولم تمض سوى إحدى عشرة دقيقة فقط حتى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بإسرائيل[3]، وهي بذلك تناقض اقتراحها السابق المقدم إلى مجلس الأمن الدولي

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، المجموعة الثانية، مصدر سابق، وثيقة رقم 13 بشأن إعلان قيام دولة إسرائيل 14 مايو/ أيار 1948، ص131-132؛ منظمة التحرير الفلسطينية: مصدر سابق، ص311-312؛ محمد فريد حجاج: مرجع سابق، ص105؛ صحيفة النهار اللبنانية: بتاريخ 26 مايو/ أيار 1948؛ Avraham Avi-hai: Ben Gurion: State-Builder, Keter Publishing House Jerusalem Ltd., Jerusalem, Palestine, 1974, P.63.

(2) محمد طلعت الغنيمي: مرجع سابق، ص151.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سابق، ص134؛ وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على الاعتراف بإسرائيل بشكل فوري حتى تسبق الاتحاد السوفيتي وتكسب إلى صفها ذلك الكيان الجديد، فضلاً عن تصدير الإحباط لمساعي الدول العربية في تحرير فلسطين، وتصبح بذلك إسرائيل حقيقة واقعة. (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 216/9728، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 20 مايو/ أيار 1948، (و)83؛ كمال غالي: النظام السياسي في إسرائيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1969، ص122؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص297؛ PASSIA: op.cit., Vol. II, "Provisional State Council, Proclamation of Israeli Independence, Tel Aviv, 14 May 1948", P.12; Abba Eban: The Voice of Israel, Horizon, New York, USA, 1957, P.28; George E. Kirk: op.cit., PP.268-270.

في 29 مارس/ آذار بإيقاف قرار التقسيم ووضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة، ثم أعلن الاتحاد السوفيتي وعدة دول أخرى اعترافهم بدولة إسرائيل.[1]

وبالطبع عارضت الدول العربية وأولهم العراق قيام دولـة إسرائيـل، وقـرروا بـالإجماع استمرار تحرك الجيوش العربية إلى فلسطين لإنقاذها من العدو المغتصب، وأكد العـراق عـلى أن إسرائيل ما هي إلا حركة عدوانية عنصرية تريد التوسع على حساب العرب.[2]

ورفـــض العـــراق تقســـيم القـــدس بـــين العـــرب وإسرائيـــل، وأكـــد عـــلى وحـــدة فلســـطين كدولـــة عربيـــة مســـتقلة ذات ســـيادة، واعتـــبر الأمـــاكن المقدســـة ملكـــاً للعـــرب والمســـلمين ولا يجـــوز المســـاس أو التلاعـــب بهـــا، حيـــث أعلـــن عبد الإله مراراً وتكراراً ضرورة الاحتفاظ بعروبة القدس بأكملها لأنها أمانة في أعنـاق العـرب، واستنكر محاولات إسرائيـل المسـتمرة في العبـث بحرمـة الأمـاكن المقدسـة وتحـديها قـرارات الأمـم المتحـدة في هـذا الشـأن، ولهـذا رفـض عـرض الملـك عبـد اللـه[*] ملـك الأردن

---

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 243/5445، تقرير سري مقدم مـن رئـيس الـوزراء العراقـي إلى الديوان الملكي بتاريخ 5 يناير/ كانون الثاني 1948، (و)17، ص7؛ عبـد الـرزاق الحسـني: مرجـع سـابق، ج7، ص302.

(2) محمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص220.

(*) الملك عبد اللـه: ولد في عام 1882 بمكـة، حصـل عـلى اسـتقلال إمارتـه عـام 1946 وحـول اسـمها إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وبعد إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948 اختـير لقيـادة الجيـوش العربيـة التي شاركت في حرب 1948، تم اغتياله في القدس عام 1951. للمزيد أنظر الرابط:

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d84c6641-49fd-47a6-bd30-0903becfe136

الذي قدمه بالنيابة عنه كميل شمعون(**) رئيس لبنان والقاضي بتقسيم القدس بين الأردن وإسرائيل.[1]

واستنكر العراق وكذلك الدول العربية اعتراف الولايات المتحدة بدولة إسرائيل، وتزايد السخط العراقي على سياساتها، وبدأ العراق يعتبرها تسير وراء الأطماع الاستعمارية العسكرية، وتعمل على توسيع مصالحها وحماية الصهيونية، ولا داعي لترديدها مبادئ الديمقراطية فهي أبعد ما يكون عن معناها، واعتبر العراق اعترافها بإسرائيل موقفاً عدائياً صارخاً ضد العرب والإنسانية، وحث العراق أشقائه العرب على استمرار التكاتف بينهم من أجل الدفاع عن الأراضي الفلسطينية، وناشدهم بألا يترددوا رغم اعتراف الولايات المتحدة وغيرها من الدول بإسرائيل.[2]

وعلى الصعيد الدبلوماسي واصل العراق جهوده الحثيثة النابعة من واجبه القومي تجاه القضية الفلسطينية، وذلك عن طريق قيام الوفد العراقي في الأمم المتحدة برئاسة فاضل الجمالي بالاتصال ببعض الدول كي لا تعترف بإسرائيل رسمياً، حيث اتصل بالوفد البريطاني محذراً من أن اعترافهم بإسرائيل سيكون له أثر سيء لدى العراق والدول العربية كافة، وستكون هناك نتائج وخيمة ضد سياسات بريطانيا ومصالحها في الشرق الأوسط، كما اتصل الوفد العراقي بالوفد الباكستاني، وطلب منه أن تؤازر بلاده رفض العراق لقيام

(**) كميل شمعون: ولد في عام 1900 بلبنان، تولى وزارة الداخلية 1943-1944، ثم أصبح رئيساً للجمهورية 1952-1958، وتوفي عام 1978. للمزيد أنظر: أنتوني ناتنج: ناصر، ترجمة: شاكر إبراهيم، مدبولي، ط1، القاهرة، 1985، ص18.

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف 1/7/217، ج8، مصدر سابق.

(2) عبد الأمير هادي العكّام: مرجع سابق، ص101؛ صحيفة الاستقلال العراقية: بتاريخ 27 مايو/ أيار 1948.

دولة إسرائيل، وكان الرد الباكستاني مطمئناً ومؤكداً على أنهم سيرفضون الاعتراف بإسرائيل، وأيضاً تم الاتصال بوفد جنوب أفريقيا حول نفس الموضوع.[1]

وفي 15 مايو/ أيار بدأت القوات العربية بالتحرك كل في المكان المخصص له، فتحركت القوات العراقية إلى الأطراف الغربية من شرق الأردن، وفي اليوم التالي أعدت الحكومات العربية – ومن بينهم العراقية – مذكرة أرسلت إلى الأمم المتحدة والدول الكبرى توضح وجهة نظر العرب المشروعة في دخول جيوشهم النظامية إلى فلسطين، وأن الهدف من ذلك هو وضع حد للفوضى والاضطراب ومساعدة سكانها على إعادة السلم والأمن وحكم القانون وإنشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادئ الديمقراطية[2]، وفور تحرك الجيش العراقي نحو فلسطين أعلنت الحكومة فرض الأحكام العرفية في العراق، وحدث هذا بالمثل في كثير من البلدان العربية التي تشارك بجيوشها في المعركة.[3]

أما عن حجم القوات العراقية التي شاركت في العمليات الحربية منذ المواجهة العربية الإسرائيلية الأولى، فكانت تضم: 2500 مقاتلاً في كتيبة مدرعة عبارة عن 36 دبابة خفيفة و3 أفواج من المشاة منهم فوج ميكانيكي وكتيبة مدفعية 25 رطلاً وبطارية مدفعية مضادة للطائرات وسرب من قاذفات القنابل (12 طائرة) ورف مقاتلات من أربع

---

(1) ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص297.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/4851، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 25 يوليو/ تموز 1948، (و)38؛ حسن البدري: الحرب في أرض السلام – الجولة العربية الإسرائيلية الأولى 1948-1949، دار الوطن العربي، ط1، بيروت، 1976، ص170؛ إميل الغوري: فلسطين، مديرية الفنون والثقافة الشعبية بوزارة الإرشاد، بغداد، 1962، ص96؛ مجموعة مؤلفين: مرجع سابق، ص189؛ أحمد عصمت عبد المجيد: مرجع سابق، ص17؛ محمد فريد حجاج: مرجع سابق، ص109؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سابق، ص136؛

George E. Kirk: op.cit., P.270.

(3) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص303؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 15 مايو/ أيار 1948.

طائرات، أما القوات الجوية العراقية فكانت تضم: سرب قاصف (انسن Anson) ونصف سرب مقاتل (جلاديتور Gladiator) وهي مقاتلات قديمة جداً تحتاج إلى الإصلاحات من وقت لآخر، وبشكل عام فقد تكون الجيش العراقي المقاتل في فلسطين من أربعة لواءات وقوة ميكانيكية وبعض الوحدات المعاونة[1]، وقد وضع الجيش العراقي تحت قيادة العميد طاهر محمد الزبيدي، وأسندت القيادة العليا للجيوش العربية إلى الملك عبد الله ملك شرق الأردن الذي كان مصراً على ذلك بشدة، على أن يكون نور الدين محمود قائد القوات العراقية نائباً له[2]، علماً بأن الجيش العراقي كان مشاركاً بقوات يمكن القول بأنها أكبر القوات العربية من حيث العدة والعدد، ويعود إصرار الملك عبد الله على قيادة الجيوش العربية إلى ما كان يملكه من علاقات وثيقة ببريطانيا، وقد يمثل ذلك أحد أسباب خسارة العرب في حرب عام 1948 وذلك نظراً لأنه لا يتمتع بخبرات إستراتيجية في ساحات القتال.

---

(1) محمد مهدي كبة: مذكراتي – صميم الأحداث 1918-1958، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1965، ص260؛ تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص195؛ مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ترجمة: نبيه الجزائري، دار الجليل للنشر، عمان، 1984، ص159-161؛ رفعت سيد أحمد: وثائق حرب فلسطين – الملفات السرية لجنرالات العرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1979، ص101-128؛ شفيق ناظم الغبرا: إسرائيل والعرب من صراع القضايا إلى سلاح المصالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997، ص22-23؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1948, Vol. V, Part 2, Document 264: The Ambassador in Egypt (tuck) to the Secretary of State.

(2) محمد فيصل عبد المنعم: تاريخ الحرب بين العرب وإسرائيل 1948-1973، مطبعة التقدم، ط1، القاهرة، 1984، ص45؛ أنيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين، منشورات صحيفة المحرر والمكتبة العصرية، بيروت، 1966، ص245؛ محمد فريد حجاج: مرجع سابق، ص108؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص20؛ صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ 16 مايو/ أيار 1948.

وصرح عبد الإله الوصي على العرش بعد تحرك الجيش العراقي للمشاركة في الحرب قائلاً في بيان له: "إن العراق بجميع هيئاته ومؤسساته وأبنائه يؤازر هذا الجيش بكل قوة، وإن فلسطين قلب العرب ملك لأهلها، وإن القتال الجاري هو قتال بين الدول العربية وقطاع الطرق الصهيونيين في فلسطين، وإن الحرب لتدور وتستمر أوزارها من أجل إنقاذ قلب البلاد العربية من مخالب الصهيونية، وإن الحكومة العراقية تعرف أنها تواجه في حربها أخطر عاصفة تهدد كيانها العربي بالاجتياح والتدمير، ومن أجل ذلك سيرت جيوشها وأشهرت سلاحها وشنت حربها على الصهيونية بلا رحمة أو هوادة".[1]

لم تكن لدى الدول العربية - ومن بينها العراق - خطة واضحة المعالم تم الاتفاق عليها قبل دخول القوات النظامية الحرب من أجل التصدي للعدو الصهيوني، فلكل منهم فكرته وأسلوبه الخاص لمعالجة الموقف الذي يتلاءم مع ظروفه الذاتية والموضوعية ويتفق مع مصالحه أولاً وقبل كل شيء.

ونظراً لعدم التنسيق بين الجيوش العربية أصدرت القيادة العامة وصايا لتحرك الجيوش بدءاً من 14 مايو/ أيار 1948، حددت فيها مهمة كل جيش وخطة تحركه، ووقع على الجيش العراقي أن يتحرك ويحتشد في المنطقة الكائنة بين اربد والحدود العراقية الأردنية، وكانت مهمته التقدم على محور اربد-جسر المجامع وتطهير المنطقة من المستعمرات اليهودية واحتلال رأس جسر الجامع عبر نهر الأردن[2]، ورغم ذلك لم يكن لدى الجيش العراقي

---

(1) جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، المجموعة الثانية، مصدر سابق، وثيقة رقم 214 بشأن مذكرة الأمانة العامة لجماعة الدول العربية حول تدخل قوات الدول العربية في فلسطين 15 مايو/ أيار 1948، ص935؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص301.

(2) كانت الخطة المشتركة بين الجيشين العراقي والأردني تقتضي أن تزحف قوة من الجيش العراقي من نهاريا باتجاه العفولة، بينما تعبر قوة أخرى من الجيش العراقي بمصاحبة الجيش الأردني نحو منطقة السامرة الآهلة بالسكان العرب عن طريق جنين، وتستمر القوات العراقية والأردنية في الزحف من العفولة عبر وادي جزريل إلى حيفا، بينما يشتبك السوريون مع العدو في مواقعهم في الجليل ووديان جزريل والأردن التي عزلت عن بقية المناطق اليهودية. للتفاصيل أنظر: رفعت سيد أحمد: مرجع سابق، ص132؛

Jon Kimche and David Kimche: Both Sides of Hill: Britain and the Palestine War, Bu Secker and Warburg, London, UK, 1960, P.162.

المعلومات الكافية حول الأرض التي سيقاتل فيها، بعكس بعض الجيوش الأخرى المتمرسة في تلك الأراضي، مما أربك الجيش العراقي بعض الشيء في البداية.

ويبدو أن كلاً من البلدان العربية المشاركة في الحرب كان لديه خطة وهدف يريد الوصول إليهما[1]، فتناسوا خططهم المرسومة من قبل الجهات العليا وراح كل جيش يقاتل في موقعه بما يريد وعلى انفراد دون التنسيق فيما بينهم، فاستطاعت القوات الصهيونية استغلال ذلك وتعاملت مع كل جهة على حدة حسب خططهم الموضوعة.

وحدث ما لم يكن بالحسبان، إذ تم تعديل الخطة قبل بدء التحركات العربية بيوم واحد فقط، ويعود السبب في ذلك إلى رفض القوات الأردنية إرسال جيشها باتجاه العفولة، فضلاً عن تغيير مسار اللواء السوري نحو منطقة سمخ بعدما كان المفترض أن تتوجه نحو صفد والناصرة، مما زاد الأمر ارتباكاً وأثر سلباً على مجمل تحركات الجيوش العربية في فلسطين.[2]

وفي 15 مايو/ أيار 1948 باشرت الجيوش العربية تحركاتها العسكرية، حيث كلفت القوات العراقية والأردنية بالتقدم ناحية القلب في اتجاه العفولة لفصل الشمال عن

---

(1) للمزيد حول خطط الجيوش العربية المرسومة أنظر: محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، مرجع سابق، ص151-152؛ محمد فيصل عبد المنعم: أسرار حرب 1948، مرجع سابق، ص24؛ رفعت سيد أحمد: مرجع سابق، ص132؛ محمد فريد حجاج: مرجع سابق، ص109؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ج3، ص624-625؛

Jon Kimche and David Kimche: op.cit., P.182.

(2) وقد كان وراء تبديل الخطة كلوب باشا قائد الجيش العربي الأردني، الإنجليزي الأصل، لاعتقاده بأن هذه الخطة قد تؤدي إلى انهيار الدولة الصهيونية، وهو ما لا تسمح به بلاده. للمزيد أنظر: صالح صائب الجبوري: مرجع سابق، ص168-169.

الجنوب بين حيفا ويافا، وتقدمت القوات معاً نحو تحقيق أهدافها لإنقاذ أرض وشعب فلسطين.[1]

ومن خلال رصد تحركات الجيش العراقي منذ بداية المواجهة العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948 نجد أن القوات العراقية استلمت ما يعرف بمشروع روتنبرج (Rotenberg Company)[*] من القوات الأردنية، حيث يربط بين ضفتي نهر الأردن[2]، ثم تقدمت القوات العراقية لعبور جسر المجامع، إلا أن الصهاينة قاموا بتفجير الجسر لعرقلة اتصال القوات البرية بين ضفتي النهر، ولكن تمكنت القوات العربية من نصب جسر جديد فوق النهر ليكملوا الاتصال المفقود بين الضفتين[3]، من هنا يتضح مدى الحماسة التي تمتعت بها القوات العراقية للتغلب على العراقيل التي تواجههم، فضلاً عن تمتعهم بكافة الأدوات والمعدات التي تمكنهم من اجتياز المصاعب التي تواجههم.

---

(1) جميل عائد الجبوري: الحرب الوقائية في إستراتيجية إسرائيل العسكرية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977، ص150.

(*) مشروع روتنبرج (Rotenberg Company): يقع المشروع شمال شرق جسر المجامع، وترجع أهميته إلى أنه كان يزود شمال فلسطين بالكهرباء، لكنه كان يقع داخل الأراضي الأردنية، ووافق الملك عبد الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية على أن يحتفظ اليهود بالمشروع ويستمروا في تشغيله بسبب الربح الاقتصادي الذي كان يدره على الحكومة الأردنية، وظل هذا الوضع قائماً حتى يوم 15 مايو/ أيار 1948. للتفاصيل أنظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: حرب فلسطين 1947-1948 (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ترجمة: أحمد خليفة، دار ديقوسيا للنشر، ط1، قبرص، 1984، ص514؛ عودة بطرس عودة: مرجع سابق، ص317.

(2) عبد الله التل: مصدر سابق، ص189.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: مرجع سابق، ص515؛ حسن البدري: مرجع سابق، ص358.

وفي 16 مايو/ أيار تمكن فوج عراقي من العبور بالرغم من مضايقات الصهاينة، واجتاز الفوج كل المصاعب التي واجهته وقام باحتلال محطة قطار جيشر(*) وقرية المجامع المجاورة لها، وأخذت القوات العراقية تضيق الخناق على المنطقة رغم مقاومة الصهاينة العنيفة.[1]

وفي 17 مايو/ أيار تمكن فوج آخر من القوات العراقية من اللحاق بالفوج الأول في منطقة جيشر، ورغم قلة أعداد القطعات المهاجمة إلا أن قائد القوات العراقية استطاع أن يتغلب على ذلك بخططه الباهرة، ووجه إنذاره لقوات الصهاينة المتمركزة في جيشر للاستسلام بأسلحتهم وعتادهم، وعند رفضهم تقدمت القوات العراقية نحو جيشر بالمشاة والمدرعات وتمكنت من السيطرة على مرتفعات كوكب الهوى رغم المقاومة الحادة من قوات الصهاينة[2]، ونظراً لعدم قيام الجيش الأردني بواجبه جنباً إلى جنب مع الجيش العراقي فقد أدى ذلك إلى تعرض القوات العراقية إلى مقاومة عنيفة فرضت عليه فقدان المواقع التي دخل فيها وتراجع إلى الوراء.

وفي 19 مايو/ أيار تسلمت القوات العراقية الأوامر بشن الهجوم مرة أخرى على كوكب الهوى، وعندما تهيأت القوات لتنفيذ الأمر أعلنت القيادة العامة تأجيل ذلك وتبديل الخطة القديمة المعدة لتحركات الجيوش العربية، حيث نقلت القوات العراقية بموجب الخطة الجديدة إلى منطقة نابلس[3]، ويتضح لنا من ذلك أن قيادة القوات العراقية كانت مصرة على دخول كوكب الهوى وقلعتها الحصينة، لأن ذلك من شأنه أن يسهل

(*) جيشر: هي منطقة واقعة على الضفة الغربية من نهر الأردن. للتفاصيل أنظر: حسن البدري: مرجع سابق، ص359.

(1) المرجع نفسه.

(2) عبد الله التل: مصدر سابق، ص189؛ حسن البدري: مرجع سابق، ص359؛ صالح صائب الجبوري: مرجع سابق، ص139.

(3) عارف العارف: نكبة بين المقدس والفردوس المفقود 1947-1952، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، ص147؛ صالح صائب الجبوري: مرجع سابق، ص179-182.

السيطرة على منطقة جيشر المحاصرة من قبل القوات العراقية، وأدى تبديل الخطة القديمة بأخرى جديدة إلى رسم إستراتيجيات جديدة لتحركات القوات العراقية، مما أحبط معنويات الجنود.

وفي 21 مايو/ أيار تقدمت القوات العراقية نحو ما أمرت به القيادة العامة للجيوش العربية وفق الخطة الجديدة إلى نابلس، وبعد قتال عنيف وجهود قتالية مضنية تمكنت القوات العراقية من السيطرة عليها، وحينها قام عبد الإله الوصي على العرش بزيارة القوات العراقية في جبهة القتال، وكان بصحبته نوري السعيد ونور الدين محمود، وكان الهدف من الزيارة حث الجنود على القتال والصمود والشد من أزرهم ورفع معنوياتهم في جبهة القتال[1]، ويشير هذا إلى مدى التزام القوات العراقية بالخطط الموضوعة والأوامر التي تأتيها من القيادة العامة للجيوش العربية، حيث لم تتحرك من تلقاء نفسها بل تصرفت بناءً على أوامر القيادة، وقد حققت تقدماً قياسياً مقارنة بما كانت تحرزه القوات في الجبهات الأخرى.

وبعد انتشار القوات العراقية في مدينة نابلس، قامت قوات الصهاينة بالتمركز في مدينة جنين، وخاضت القوات العراقية معركة كبيرة ضدهم وتمكنت من السيطرة على جنين بالكامل، وكبدت اليهود خسائر فادحة في العتاد والأرواح، حيث وصلت خسائرهم إلى 850 قتيلاً وإصابة ما يقرب من 1000 آخرين[2]، وهكذا بينت القوات العراقية مدى بسالتها في الحصول على النصر، بينما هي المرة الأولى التي يخرج فيها

---

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/1572، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 22 مايو/ أيار 1948، (و) 49؛ عبد الله التل: مصدر سابق، ص189؛ حسن البدري: مرجع سابق، ص360؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ج3، ص624.

(2) محمد مهدي كبة: مصدر سابق، ص272؛ خليل سعيد: تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين 1948-1979، مطبعة الحرية، ج1، بغداد، 1966، ص120-125؛ حسن البدري: مرجع سابق، ص362.

الجيش العراقي ليقوم بواجب خارج رقعته الجغرافية، حيث أبرزت موقعة جنين مدى الحماس الذي تمتع به المقاتل العراقي والقوة القتالية العالية لديه، الأمر الذي أدى إلى هزيمة القوات الصهيونية شر هزيمة وتكبيدهم خسائر فادحة مما أوصل العدو إلى درجة الجنون والغليان.

وبعد سقوط مدينة جنين انتاب القلق يهود منطقة حيفا التي بقيت دون دفاع، واضطر رئيس بلديتها اليهودي (شبتاي ليفي Sabtay Levi) إلى إرسال وفد من نائبيه (الحاج طاهر فرمان وشحادة شلح) بكتاب تحدث فيه عن تسليم حيفا إلى الجيش العراقي، إلا أن قائد القوات العراقية فوجئ بأمر من القيادة العامة بوقف القتال وسحب القوات من المنطقة، بل وجهت إليه أيضاً اللوم وتمت معاقبته بحجة خوضه للمعركة وعدم انصياعه لأوامر القيادة العامة[1]، ومن هنا بدأت الشكوك تحوم حول القيادة العامة، فبدلاً من الشكر والثناء والتحية الواجبة إلى القوات العراقية على نجاحها وتقدمها في المعارك، تقوم بتوجيه اللوم إلى القائد وتصدر أمرها بالتراجع من المنطقة، وبدأ الجنود يشعرون بمؤامرة تحاك ضدهم وقد تبين أول خيوطها.

وبتتبع ما قامت به قوات الجيوش العربية في الفترة من 15 مايو/ أيار إلى 7 يونيو/ حزيران 1948، يتبين لنا حجم انتصارات القوات العراقية على القوات الصهيونية، حيث استطاعت الاستيلاء على مناطق طولكرم واللد والرملة، وأصبح الطريق ممهداً إلى تل أبيب، ونشرت قواتها في نابلس وجنين، ناهيك عن قصف المدافع العراقية للمواقع التي يتمركز بها الصهاينة، كما تمكنت القوات العراقية من صد هجمات العدو على أتيرا التي تبعد 15 ميلاً شمال شرق تل أبيب، أما القوات الأردنية والمصرية فقد قامتا بالسيطرة على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وأصبحت القوات المشتركة هي الأخرى قريبة جداً من تل أبيب، ثم

---

(1) محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش – كذلك انفجر الصراع في فلسطين 1948-1998، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1998، ص454؛ فلاح خالد علي: الحرب العربية الإسرائيلية 1948-1949 وتأسيس إسرائيل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1977، ص217-218.

أحبطت هجوم الصهاينة على بتاح تكفيا وواصلت تقدمها حتى الطيرة، ودمرت عـدداً كبـيراً مـن السيارات الصهيونية المحتشدة في القرى والمزارع القريبـة مـن العفولـة مـن جهـة الجنـوب، كـما قصفت محطة أم كرفة الواقعة على الطريق بين القدس وتل أبيب بسلاحها الثقيل، ثم استطاعت القوات العراقية الهجوم على طوابير القوات الصـهيونية عـلى الطريـق مـن النـاصرة وبنـي يهـودا وأحدثت فيها خسائر فادحة[1]، وهكذا كانت الانتصارات العربية جلية وواضحة مما أثار الرعـب والهلع في صفوف العدو، وبات موقفهم في فلسطين مهدداً بالضياع، فسـارع الصـهاينة للاسـتنجاد بالدول العظمى وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لتخليصهم مـما هـم فيـه الآن مـن تراجع وحصار، وبات بإمكان القوات العربيـة تحقيـق الـنصر الكبـير عـلى العـدو الصـهيوني عـام 1948، بل كانوا على مقربة كبيرة من ذلك لو استمرت العمليات القتالية، لكن سرعان ما تدخلت السياسة لتلعب دورها لحماية الصهاينة.

(1) خليل سـعيد: مرجـع سـابق، ص30-36؛ للمزيـد حـول العمليـات في قطـاع الجـيش العراقـي (القطـاع الأوسط) من بداية 15 مايو/ أيار إلى فترة عقد الهدنة الأولى، أنظر: (د. ك. و.): ملفات الـبلاط الملـكي، ملف 311/4848، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 19 مايو/ أيـار 1948، (و)39؛ هنري لورنس: اللعبة الكبرى – المشرق العربي والأطماع الدوليـة، ترجمـة: عبـد الحكـيم الأربـد، الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، بنغازي، 2007، ص117؛ سليمان المدني: مرجـع سـابق، ج3، ص624-625.

1- الهدنة الأولى من 11 يونيو/ حزيران إلى 9 يوليو/ تموز 1948 :

بعد أن مارست الولايات المتحدة وبريطانيا ضغوطهما على العرب اتخذ مجلس الأمن قراراً في 29 مايو/ أيار 1948 بإعلان الهدنة في فلسطين ابتداءً من 11 يونيو/ حزيران 1948 ولمدة أربعة أسابيع، وطالب القرار الطرفين العرب والصهاينة بالالتزام بالهدنة المقررة.[1]

وكان العراق يشترط أن تحتوي الهدنة على الشروط التالية لكي يعلن موافقته عليها:

1- ضمان منع دخول الصهاينة القادرين على حمل السلاح.

2- ضمان منع دخول السلاح للصهاينة.

3- ضرورة مشاركة العرب في الرقابة على تنفيذ ذلك.

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 227/1350، كتاب وزارة الخارجية السري إلى البلاط الملكي بتاريخ 10 يونيو/ حزيران 1948، (و)23؛ وأبرز الأمثلة على الضغوط التي مارستها الدولة الاستعمارية على الدول العربية لقبول الهدنة ما دار في حديث السفيرين المصري والبريطاني في بغداد، حيث أكد الأخير في حالة عدم قبول العرب بالهدنة فإن أمريكا وروسيا ستمدان اليهود بمختلف الأسلحة من طائرات وغيرها من الأسلحة المتطورة. وللمزيد أنظر: دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1467، ملف رقم 9/40/37، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن حديث مع السفير البريطاني في بغداد؛ عادل مالك: من رودس إلى جنيف – الصراع العربي الإسرائيلي في ماضيه وحاضره ومستقبله، دار النهار، بيروت، 1974، ص133؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ج3، ص627؛ خيري حماد: مرجع سابق، ص173؛
U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1948, Vol. V, Part 2, Document 304: The Vice Consul at Jerusalem (Burdett) to the Secretary of State.

وقد اعترضت مصر على هذه الشروط لأن الصهاينة سيطالبون بتطبيقها على الجيوش العربية.[1]

وأعلنت الحكومة العراقية موافقتها على الهدنة على لسان نصرت الفارسي وزير خارجيتها بقوله: "لم يكن للعراق سوى ثلاث خيارات بعد أن وافقت أغلب الأقطار العربية على قبول الهدنة، إما أن يرفض العراق الهدنة ويستمر بالقتال بمفرده وهذا صعب التنفيذ لبعد فلسطين عن العراق، أو أن يتخلى العراق عن مهمة تحرير فلسطين إذا ما أصرت الدول العربية على موقفها وهذا يعني انفراط عقد التفاهم بين الجيوش العربية، وإما أن يحذر العراق من إيقاف القتال مع استمرار تقديمه للتضحيات، فإذا ما تمسكت الدول العربية بالهدنة عندئذ يقبلها العراق تجنباً للخلاف، وهذا ما فعلناه"[2]، وهكذا اضطر العراق إلى القبول بالهدنة ووقف القتال حرصاً منه على وحدة الصف بين الجيوش العربية ولاستحالة استمراره بالقتال وحده ضد الصهاينة ومن ورائهم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولم تنفذ بنود الهدنة إلا على العرب، لأن الصهاينة اعتبروها متنفس لهم لترتيب قواتهم وتنظيمها، حيث أتاحت الهدنة لهم فرصة التحرك بحرية في إدخال الأسلحة والقذائف عن طريق التهريب من تشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وضموا إليهم متطوعين جدد يقدر عددهم

---

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 218/1172، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي، بتاريخ 10 يونيو/ حزيران 1948، (و)68؛ جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، المجموعة الثانية، مصدر سابق، وثيقة رقم 19 بشأن رد الحكومات العربية على اقتراح مجلس الأمن في الأول من يونيو/ حزيران 1948، ص159 وما بعدها.

(2) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1948، الجلسة السابعة بتاريخ 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 1948، ص75؛ سمير عبد الوهاب التكريتي: مرجع سابق، ص76.

بحوالي 950 صهيونياً من مختلف الأقطار، وأعلن بيجين (Begin)[*] أحد زعماء الصهاينة العسكريين عن مدى فرحتهم لتنظيم صفوفهم الممزقة، وأبدى استغرابه من قبول العرب للهدنة في الوقت الذي كانوا فيه يفرضون سيطرتهم على الصهاينة[1]، لقد جاءت الهدنة في صالح الصهاينة، وجنوا منها أكثر مما جناه العرب، واستعدوا بشكل يفوق قوتهم عند إعلان الهدنة.

أما العرب فلم يستفيدوا من الهدنة لتعزيز موقفهم العسكري وتأمين احتياجاتهم من الأسلحة والعتاد والطائرات، وظل تمسكهم والتزامهم بالهدنة بكامل قراراتها مثلما أعلنت الأمم المتحدة، بينما كان العراق وضعه أفضل بعض الشيء، حيث استفاد من فترة الهدنة من خلال إرسال بعض الأسلحة والعتاد تحت ستار الملابس والأغذية، فأرسل ما يقرب من إحدى عشر قافلة إلى شرق الأردن وفلسطين خلال فترة الهدنة تمهيداً

(*) مناحيم بيجين (Menahem Begin): ولد في عام 1913 بروسيا، هاجر إلى فلسطين عام 1942 وتولى فرع المنظمة الصهيونية العالمية هناك، وفي العام التالي أصبح رئيس حركة الأرجون إحدى المنظمات الإرهابية الصهيونية التي ارتكبت مجازر وحشية ضد أهل فلسطين، مثل مجزرة دير ياسين، ويعتبر بيجين من الشخصيات الإسرائيلية التي لعبت دوراً كبيراً في قيام دولة إسرائيل، وفي عام 1977 أصبح رئيس وزرائها، وحصل على جائزة نوبل للسلام من خلال دوره البارز في مباحثات السلام المصرية الإسرائيلية، وتوفي عام 1992. للمزيد أنظر: خليل حنا تادرس: مذكرات مناحيم بيجين، الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص13.

(1) محمد فيصل عبد المنعم: فلسطين والغزو الصهيوني، مكتبة الحرية، ط1، القاهرة، 1970، ص382؛ صالح صائب الجبوري: مرجع سابق، ص220-222؛ رفعت سيد أحمد: مرجع سابق، ص136؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ج3، ص628-629؛

George E. Kirk: op.cit., P.277.

لاستئناف القتال[1]، لقد طبق العراق مقولة إذا أردت السلم فتهيأ للحرب، فأوعز القادة العسكريين إلى حكومتهم العراقية بسد النقص الحاصل في صفوف قوتهم العسكرية، فسارعت الحكومة بإرسال ما يحتاجونه رغم المصاعب تحسباً لبدء المواجهات مع العدو الصهيوني.

ويرى الباحث أن العراق قد أخطأ بشكل واضح بقبوله الهدنة مما أثر بالسلب على موقف مقاتليه ومهامهم العسكرية في حرب فلسطين، ففي بداية الحرب حقق نجاحات ساحقة على العدو الصهيوني، وسيطر على أهم مدينتين في فلسطين (اللد والرملة) اللتان كانتا تمثلان مواقع ذات أهمية إستراتيجية وعسكرية في الحرب، وأصبح على مسافة قريبة جداً من تل أبيب وبإمكانه السيطرة عليها، كما أن القوات العربية كانت تعلم أنها ليست في حاجة إلى الهدنة فبقدراتها وإمكانياتها الكبيرة كانت قادرة على سد احتياجاتها أثناء العمليات القتالية، بعكس العدو الصهيوني الذي كان في أمس الحاجة إلى تلك الهدنة لإعادة تنظيم صفوفه، ولكن إعلان الهدنة أحبط كل شيء وفوت الفرصة على القوات العربية في تحقيق النصر الكبير.

وانتهت الهدنة وبدأ استئناف القتال في 9 يوليو/ تموز 1948، وحينها وجه عبد الإله الوصي على العرش برقية إلى القطعات العسكرية العراقية، جاء فيها: "أما الآن وقد باءت الجهود السلمية التي بذلت لسوق العصاة إلى أسوأ السبيل فقد انفتح المجال أمامكم لتظهروا بالقوة والحق وتزهقوا الباطل أيها الأبطال ... إن العراق يرمقكم الآن بإعجاب وتقدير ويأمل منكم الخبر العظيم".[2]

---

(1) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص203؛ محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، مرجع سابق، ص162؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص21-22؛ رفعت سيد أحمد: مرجع سابق، ص136.

(2) صالح صائب الجبوري: مرجع سابق، ص224؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص267؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سابق، ص153؛

Yigal Allon: The Making of Israel's Army, Universe Books, New York, USA, 1970, P.37.

وتبين من خلال المعطيات العسكرية بعد استئناف القتال تفوق الصهاينة الذين تمكنوا خلال الأيام العشرة الأولى من تحقيق ثلاثة أضعاف المكاسب التي حققوها خلال معارك الشهر الأول[1]، وأصيب العرب بانتكاسة خطيرة أدت إلى فقد الكثير من مواقعهم العسكرية والمدن المهمة التي تم الاستيلاء عليها خلال الأيام التي سبقت الهدنة، وأصبحت الجيوش العربية في موقف لا تحسد عليه ووصل الحال بهم إلى عدم قدرتهم على مواصلة القتال، وهذا يدل على أن الحكام العرب لم يقدروا الأمور بشكل صحيح في منعطف خطير في تاريخ الأمة العربية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة وضياع الأرض الغالية.

أما عن تحركات الجيش العراقي بعد انتهاء الهدنة، فقد خاض معركة جنين في مرحلتها الثانية لتحرير تلالها الشمالية التي اعتصم فيها الصهاينة[2]، وشن هجوماً شرساً في 10 يوليو/ تموز 1948 على قوات العدو فأجبرها على الانسحاب إلى مناطق أخرى لتحتمي بها[3]، وتكبد الصهاينة خلال المعركة 150 قتيلاً مقابل 30 شهيداً من القوات العراقية والمجاهدين الفلسطينيين الذين ساندوهم خلال العمليات العسكرية، واستمرت المناوشات بين الجيش العراقي وقوات الصهاينة في مختلف المناطق حتى صدور قرار الهدنة

---

(1) جلال يحيى: العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت، ص366؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص29؛ وحيد الدالي: مرجع سابق، ص238؛ George E. Kirk: op.cit., P.262.

وكانت قيادة الجيش العراقي قد أبلغت قيادة الجيش الأردني بتحركات اليهود لاحتلال اللد والرملة، واستعداد الجيش العراقي لنجدة الجيش الأردني دفاعاً عن البلدتين، فكان رد القيادة الأردنية أنها ليست في حاجة إلى مساعدة، وانتهى الأمر باحتلال البلدتين دون أن تطلق طلقة واحدة على المهاجمين اليهود. للمزيد أنظر: محمد مهدي كبة: مصدر سابق، ص274.

(2) صالح صائب الجبوري: مرجع سابق، ص226.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: مرجع سابق، ص576.

الثانية[1]، كانت المواجهات بعد الهدنة الأولى أشد وأكثر عنفاً بعد الاستعدادات العسكرية التي قام بها الصهاينة، وأصبح الموقف أكثر صعوبة مما أدى إلى فقد بعض المواقع التي كان العرب يسيطرون عليها قبل إقرار الهدنة الأولى.

2- الهدنة الثانية 18 يوليو/ تموز 1948 :

بعد استئناف القتال بين العرب واليهود في 9 يوليو/ تموز 1948 حدثت تطورات جديدة على أرض المعركة، إذ استطاع الصهاينة الاستيلاء على الكثير من الأراضي الفلسطينية التي كانوا قد خسروها قبل الهدنة الأولى، وأصدر مجلس الأمن في جلسته بتاريخ 15 يوليو/ تموز بناءً على اقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قراراً يدعو الجانبين العربي والصهيوني إلى وقف إطلاق النار في فلسطين خلال ثلاثة أيام باعتبار أن الموقف في فلسطين يهدد السلم الدولي، مع التهديد بفرض عقوبات على الطرف المخالف للقرار، على أن يسري وقف إطلاق النار بتاريخ 18 يوليو/ تموز 1948[2]، ولم تكن الولايات المتحدة ولا بريطانيا حريصة على العرب بعد فقدانهم للكثير من الأراضي في طلبهم لوقف إطلاق النار، بل كانا يهدفان إلى تثبيت الموقف على الأرض لصالح الصهاينة، وطلبا الهدنة الثانية حتى تضمن وتؤمن لهم تقدمهم في مراحل القتال.

وفي اجتماع اللجنة السياسية بمدينة عالية بلبنان في 17 يوليو/ تموز 1948 ناقش الحاضرون قرار وقف إطلاق النار الذي صدر عن الأمم المتحدة، ونال القرار موافقة كل من مصر والسعودية والأردن ولبنان، وتم إيقاف جميع العمليات الحربية اعتباراً من 18

(1) عارف العارف: مرجع سابق، ص405؛ وعن تحركات الجيش العراقي في الفترة من بعد استئناف القتال إلى الهدنة الثانية، أنظر: عبد الله التل: مصدر سابق، ص263 وما بعدها؛ خليل سعيد: مرجع سابق، ص23-56؛ جلال يحيى: مرجع سابق، ص376.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 219/13986، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 18 يوليو/ تموز 1948، (و)20؛ حسام حسين حنودة: مرجع سابق، ص66؛ وحيد الدالي: مرجع سابق، ص238-240.

يوليو/ تموز، بينما عارض العراق وسوريا القرار وطالبا بالاستمرار في القتال وعدم الانصياع إلى قرارات الأمم المتحدة باعتبار أن قضية فلسطين قضية عربية داخلية تهم العرب دون سواهم، وحينها قدم مزاحم الباجةجي[*] رئيس وزراء العراق اقتراحه باستئناف القتال والانسحاب من مجلس الأمن لعدم إنصافه، لكن رفضت غالبية الدول العربية هذا الاقتراح، وتقدمت اللجنة السياسية بمذكرة إلى مجلس الأمن تعلن فيها موافقتها على الهدنة الثانية ووقف القتال بين العرب والصهاينة[1]، وهكذا استمر الخلاف الدائر بين الدول العربية على حساب الأرض العربية التي تغتصب أمام أعينهم.

وفي 18 يوليو/ تموز وفي أعقاب قبول الدول العربية وقف القتال، قدم مزاحم الباجةجي رئيس الوزراء العراقي استقالته عن طريق برقية وجهها إلى عبد الإله الوصي على العرش، معلناً فيها أن الحكومات العربية بقبولها الهدنة تكرس لإقرار تقسيم فلسطين وإقامة دولة صهيونية في جزء مهم من الوطن العربي، وإن الأفضل رفض الهدنة واستمرار العمليات العسكرية، كما أن تذبذب القيادة وترددها وانسحاب الجيوش العربية الأخرى من ميادين القتال يعرض دون شك جيشنا الباسل إلى أخطار فادحة، وأضاف في برقيته قائلاً: "ولما لم أكن من الذين أقروا السياسة القديمة لفلسطين، وحيث إني

(*) مزاحم الباجةجي: ولد عام 1890 ببغداد، وانتخب نائباً عن الحلة في مجلس النواب عام 1924، ثم أصبح رئيساً للوزراء عام 1948، وتوفي في جنيف عام 1982. للتفاصيل أنظر: عدنان الباجةجي: مزاحم الباجةجي – سيرة سياسية، مركز الوثائق والدراسات، لندن، 1989، ص12.

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/600، قرارات مجلس الوزراء بتاريخ 18 يوليو/ تموز 1948، (و)18؛ جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، الجلسة الثانية المنعقدة في 18 يوليو/ تموز 1948، ص15؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص31-32؛ وحيد الدالي: مرجع سابق، ص237؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص241؛ شفيق ناظم الغبرة: مرجع سابق، ص27.

غير مسئول عن الأخطاء التي لازمت هذه السياسة، وليس من الميسـور إصـلاحها الآن، وعليـه فـإني غير مستعد لتحمل تبعات نتائجها الخطيرة[1]، لذا أرفع استقالتي[2]"، إلا أن الوصي رفض الاستقالة.[3]

ومن هنا يتضح عمق الخلاف والانقسام الذي كان سائداً بين الحكومات العربية بشأن قبـول وقـف إطـلاق النـار في فلسـطين، حيـث سـعى الوفـد العراقـي لإقنـاع الـدول العربيـة بالاستمرار في القتال أملاً في استمرار وحدة صف الجيـوش وتعـويض الخسـائر، ولكـن الوفـود العربية قبلت وقف إطلاق النار وتركت العراق بمفرده، مـما أصـاب رئـيس الـوزراء بالإحبـاط واليأس ودفعه لتقديم استقالته التي أثارت ضجة وأصبحت مسار حديث الشارع العربي.

وفي 18 أغسطس/ آب عقد اجتماع في عمان بين العـراق والأردن، حضره عبـد الإلـه الوصي على العرش عن الجانب العراقي، والملك عبد اللـه ملك المملكة الأردنية الهاشـمية الـذي سـعى إلى توحيـد الجهـود العسـكرية لمهاجمـة العـدو، وفي 22 أغسـطس/ آب

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملـكي، ملـف 1463/3514، برقيـة موجهـة مـن رئـيس الـوزراء العراقـي إلى الوصي عبد الإله بتاريخ 18 يوليو/ تموز 1948، (و)6؛ دار الوثائق القومية (القـاهرة): الأرشـيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج8، مصدر سـابق، بشـأن حـديث مع فخامة رئيس الوزراء؛

Longrigg Stephen H.: Iraq, 1900-1950: A Political, Social and Economic History, Oxford University Press, London, UK, 1953, PP.350-353.

(2) حول نص الاستقالة أنظر: (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/4310، برقيـة مـزاحم الباجـةجي إلى الوصي عبد الإله، بتاريخ 18 يوليو/ تمـوز 1948، (و)20؛ دار الوثـائق القوميـة (القـاهرة): الأرشـيف السري لوزارة الخارجيـة المصريـة، الأرشـيف السري لـوزارة الخارجيـة المصريـة، فـيلم34، محفظـة54، ملـف رقـم 1/7/217، ج8، مصدر سابق، بشأن حديث مع فخامة رئيس الوزراء.

(3) أنظر رفض استقالة رئـيس الـوزراء في: عبـد الـرزاق الحسـني: مرجـع سـابق، ج8، ص56؛ عبـد الهـادي الخماسي: مرجع سابق، ص241.

صدر عن الاجتماع الثنائي بيان يؤكد على وضع الجيشين العراقي والأردني تحت قيادة واحـدة، على أن تأتمر القوات بالأوامر الصادرة عن القيادة العامـة، وعـرض مـزاحم الباجـةجي إسـناد القيادة العامة للجيوش العربية إلى مصر مع مساعدة هيئة أركان حرب تمثل القيـادة العامـة للجيوش العربية الأخرى[1]، ومن جديد يحاول العراق توحيد صفوف الجيوش العربية أملاً في إدراك ما فاتهم في المعارك، إلا أن مصر رفضت ما أعلنه رئيس وزراء العراق، ومـن ثـم تمسـك العرب بقبول الهدنة الثانية.

وفي 9 سبتمبر/ أيلول اجتمعت الدول العربية في الإسكندرية، وحضر عن العـراق عبـد الإلـه الوصي على العرش ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش العراقي، فضلاً عن رؤساء الحكومات العربية، وطالبت الحكومة العراقية بتوحيد الجيوش العربية المقاتلة في فلسطين تحـت قيـادة واحـدة حتـى يتمكنوا من هزيمة الصهاينة، ووضع خطة إستراتيجية مستقبلية لمجابهة التحركات الصهيونية، وأكـد الوفد العراقي في حال عدم تنفيذ ذلك فإن الكفة سـتكون في صـالح العـدو وهـو مـا لا يرغـب بـه الجميع، إلا أن الجانب المصري أعلن رفضه لمقترحات العراق، مؤكـداً عـلى تمسـكه بالهدنـة التـي لا يستطيع أن يخرقها إلا إذا قام الجانب الصهيوني بذلك[2]، ورغم هذا الاختلاف الذي طرأ في الاجتماع بـين العـراق ومصر إلا أنهـما اتفقـا عـلى فكـرة إقامـة حكومـة عربيـة في فلسـطين يطلـق عليهـا حكومة عموم فلسـطين[3]، ولكـن الهـدف الأسـاسي الـذي مـن أجلـه عقـد الاجـتماع لم يكتـب لـه

---

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 222/7076، البرقية السرية للمفوضية العراقية في عمان بتـاريخ 22 أغسطس/ آب 1948، (و)2؛ عبد الرزاق الحسـني: مرجـع سـابق، ج8، ص74؛ محمـد عـزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، مرجع سابق، ص82-83.

(2) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص31-35؛ صالح صائب الجبوري: مرجع سابق، ص223.

(3) بيد أن موافقة العراق ومصر على حكومة فلسطين لم تكن إلا فكـرة، لأن العـراق حـذر مـن أن الوقـت لم يحن بعد لتشكيل مثل تلك الحكومة، لأن ذلك قد يعني القبول بالأمر الواقـع وفكـرة تقسـيم فلسـطين، وبالتالي إعطاء الفرصة للصهاينة إلى إعلان دولة صهيونية مماثلة، ومن ثم تم تأجيـل الفكـرة لحـين إنقـاذ فلسطين وإعطاء سكانهم حق تقرير مصيرهم. للتفاصيل أنظر: تقريـر لجنـة التحقيـق النيابيـة في قضـية فلسطين: مصدر سابق، ص70؛ وللمزيد حول حكومة عموم فلسطين أنظر: عبد الـرزاق الحسـني: مرجـع سابق، ج8، ص35-36.

النجاح، حيث رفضت مصر تولي قيادة الجيوش العربية وأعلنت عن تمسكها بقبول الهدنة وعدم خرقها.

واستغل الصهاينة الخلافات العربية وخرقوا الهدنة، حيث هاجموا القرى العربية في مناطق مختلفة في فلسطين، واحتلوا أراضي عربية لم تكن مخصصة لهم بموجب قرار التقسيم[1]، وكانت أخطر العمليات العسكرية التي قام بها الصهاينة هجومهم على الجيش المصري في جنوب فلسطين في 15 أكتوبر/ تشرين الثاني 1948، مما جعل الجيش المصري يتراجع عن منطقة النقب ومحاصرته في الفالوجة، فضلاً عن هجوم الصهاينة على الأراضي اللبنانية، الأمر الذي كان له تأثيره السلبي على موقف الدول العربية سياسياً وعسكرياً[2]، وهكذا تجر الخلافات العربية دوماً الهزائم والنكسات، متناسين أن الهم واحد، والأرض واحدة، والأمة واحدة.

وأرسلت الحكومة العراقية وفدها إلى القاهرة لبحث الموقف الذي يمر به الجيش المصري المحاصر من قبل الصهاينة، وضم الوفد محمد فاضل الجمالي واللواء إسماعيل صفوت، وعرض الوفد تقديم المساعدة وفق ثلاث شروط:

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) عبد الله التل: مصدر سابق، ص226-227؛ صالح صائب الجبوري: مرجع سابق، ص256-257.

(2) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص212؛ وحول الحصار الذي تعرضت إليه القوات المصرية في الفالوجة، أنظر: القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية: مصدر سابق، ص129؛ جلال يحيى: مرجع سابق، ص414-415؛ شفيق ناظم الغبرة: مرجع سابق، ص29.

أ- وضع الجيش العراقي في فلسطين تحت تصرف القيادة المصرية.

ب- تقديم العتاد لسلاح الجو العراقي لافتقاره إليه من أجل توفير غطاء جوي للجيش العراقي عند مساعدته للجيش المصري.

ج- إقراض الحكومة العراقية مليون جنيه لشراء احتياجات الجيش العراقي.[1]

ونستطيع أن نتلمس عدم الجدية من الوفد العراقي في تقديم المساعدات العسكرية لمصر، لأن ما طلبه العراق يفوق قدراتها وطاقاتها الاقتصادية والعسكرية، ولا تستطيع الحكومة المصرية تحمل مسئولية الجيش العراقي، ولا بإمكانها تقديم المبلغ المذكور، ويرى الباحث أن تلك الزيارة كانت مجرد محاولة من الجانب العراقي إلى إخماد الضغط الشعبي لديه حتى يقوم بمساعدة المصريين لفك الحصار المفروض على قواتهم.

وباستمرار الاعتداءات الصهيونية على القوات المصرية، ذهب مزاحم الباجةجي على رأس وفد إلى القاهرة لدراسة التطورات على الجبهة المصرية، وتمخضت المباحثات عن تقديم ثلاث طائرات (فيوري Fury) عراقية للمساهمة مع سلاح الجو المصري لإنقاذ القوات المصرية المحاصرة، وإرسال فوج عراقي وبطارية مدفعية، وبالفعل وصل الدعم العراقي في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 1948[2]، وبقيت تلك القوات حتى تم الاتفاق بين مصر والصهاينة على إيقاف القتال وإعلان الهدنة بينهما[3]، وبدا واضحاً في الأفق أن الاتفاق على هدنة دائمة بين الحكومات العربية والصهاينة بموجب قرارات الأمم المتحدة سيغير من موازين السياسة العربية تجاه القضية الفلسطينية.

---

(1) محمد فاضل الجمالي: مرجع سابق، ص47-49.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/4852، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 1948، (و)72؛ تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مصدر سابق، ص214-215؛ عبد الله التل: مصدر سابق، ص226-227.

(3) خليل سعيد: مرجع سابق، ص58.

3- الهدنة الدائمة في فلسطين (رودس Rhodes) عام 1949:

وعلى أثر الهجوم الذي تعرضت له الجبهة المصرية في 14 أكتوبر/ تشرين الأول 1948 أعلن مجلس الأمن تدخله بقرارين، الأول بتاريخ 19 من نفس الشهر والثاني في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني، ويقضي هذان القراران بوقف القتال والبدء بإجراء مباحثات مباشرة بين العرب واليهود[1]، واستمرت تلك المباحثات بين الجانبين حتى تم التوقيع على هدنة دائمة في رودس في 24 فبراير/ شباط 1949، حيث تم الاتفاق على عدم قيام أي طرف بأي عمل عدواني على الطرف الآخر.[2]

ثم وجهت الدعوة إلى بقية الدول العربية للدخول في مفاوضات مماثلة، ووافقت لبنان والأردن على إجراء مباحثات مباشرة مع اليهود، ووقعت الأولى على الهدنة الدائمة

---

(1) صلاح العقاد: قضية فلسطين المرحلة الحرجة 1945-1956، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1968، ص116؛ نيل كابلان: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني – تواريخ متضاربة، ترجمة: محمد العمشاوي، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2014، ص236؛ طه الفرنواني: مرجع سابق، ص62-63.

(2) جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، المجموعة الثانية، مصدر سابق، وثيقة رقم 240 بشأن اتفاقية الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل في 24 فبراير/ شباط 1949، ص1003؛ وزارة الإعلام المصرية: الاتفاقيات العربية الإسرائيلية من رودس إلى طابا 1949-1986، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1993، ص2؛ حسن صبري الخولي: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1980، ص495-507؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1949, Vol. VI, Document 483: The Charge in Egypt (Patterson) to the Secretary of State; PASSIA: op.cit., Vol. II, "Israel-Egypt Armistice Agreement, Rhodes, 24 February 1949", P.88.

في 23 مارس/ آذار 1949، بينما وقعت الثانية في 3 إبريل/ نيسان من نفس العام[1]، وهكذا صار العراق وحيداً بين شقي الرحى، فمن جهة رفض الانخراط في هدنة مماثلة مع العدو الصهيوني، ومن جهة أخرى لم يكن يستطيع مواصلة القتال بمفرده.

ورفضت الحكومة العراقية أي فكرة ترمي إلى عقد هدنة دائمة في فلسطين مع الصهاينة، كما رفض العراق وساطة الأمم المتحدة في محاولة إقناعه بالهدنة.[2]

كما رفضت الحكومة العراقية تخويل الوفد الأردني في رودس التفاوض بالنيابة عنه من أجل الهدنة مع الصهاينة[3]، بل قام العراق بتسليم الخطوط الأمامية للجبهة العراقية في فلسطين إلى الحكومة الأردنية للتفاوض باسمها عن تلك المناطق، وتم الاتفاق على ذلك في 2 فبراير/ شباط 1949 بين الوصي عبد الإله والملك عبد الله ملك الأردن[4]، كما قامت الحكومة العراقية بإبلاغ الأمم المتحدة بأن تنفيذ الاتفاقية يقع على

---

(1) جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، المجموعة الثانية، مصدر سابق، وثيقتي رقمي 248 و249 بشأن اتفاقيتي الهدنة بين كل من لبنان والأردن مع إسرائيل؛ وزارة الإعلام المصرية: مصدر سابق، ص22-31؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سابق، ص163؛

PASSIA: op.cit., Vol. II, "Lebanese-Israeli General Armistice Agreement, Ras An-Naqura, 23 March 1949", P.97; Ibid: "Jordanian-Israeli General Armistice Agreement, Rhodes, 3 April 1949", P.100.

(2) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1948، الجلسة الأولى بتاريخ 10 ديسمبر/ كانون الأول 1948، ص1؛ حسن صبري الخولي: مرجع سابق، ص507.

(3) شفيق ناظم الغبرة: مرجع سابق، ص29؛ حسن صبري الخولي: مرجع سابق، ص279؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1949, Vol. VI, Document 482: Mr. Wells Stabler to the Secretary of State.

(4) ترك العراق للحكومة الأردنية حرية التفاوض باسمها وذلك في برقية بعث بها وزير الخارجية فاضل الجمالي إلى الوسيط الدولي رالف باتش. للمزيد أنظر: (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/4857، برقية فاضل الجمالي إلى الوسيط الدولي في 20 مارس/ آذار 1949، (و)35؛ جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، المجموعة الثانية، مصدر سابق، وثيقة رقم 247 بشأن رسالة الملك عبد الله الخاصة بالجيش العراقي في الجبهة الأردنية في 15 مارس/ آذار 1949، ص1031؛ جلال يحيى: مرجع سابق، ص418-419.

عـاتق الأردن والصـهاينة، وأن العـراق لـيس طرفـاً ثالثـاً في المفاوضـات أو الهدنـة، وأن الوفـد الأردني وقع عن نفسه فقط والعراق خارج إطار المفاوضات بالكامل.(1)

لقد ترك العراق كل دولة عربية لشأنها في أن تعقد اتفاق الهدنة مع الصـهاينة، وقـرر أن ينسحب بجيشه من المناطق الأردنية بعد نهاية مهمته التي قام بها من أجل هدف سامي وهو تحرير أرض فلسطين.

وهكـذا انتهـى دور العـراق في المواجهـة العربيـة الإسرائيليـة الأولى بعـد إعلانـه قـرار الانسحاب من الحرب عقـب إعـلان الـدول العربيـة الهدنـة الدائمـة في رودس في عـام 1949، وأعلنت الحكومـة العراقيـة إن جيشـها قـد أدى مهمتـه في الحـرب عـلى أحسـن حـال قياسـاً بالجيوش العربيـة الأخـرى، وإنـه لم يـخسر أي مواجهـة أثنـاء العمليـات القتاليـة مـع العـدو الصهيوني، بل إنه كبدها خسائر فادحة، وستبقى بعض المعارك التي خاضها شاهدة على أروع ما قام به، ومنها معركـة جنـين التـي اسـتطاع فيهـا القضـاء عـلى أعـداد كبـيرة مـن الصـهاينة بالإضافة إلى احتفاظه بالمناطق التي استولى عليها مثل طولكرم وجنين ونـابلس قبـل تسـليمه إياها للجيش الأردني، وأعلنت الحكومة العراقية إن العراق لا يتحمل ما آلت إليه الحرب ومـا انتهت إليه في غير صالح العرب.(2)

---

(1) وأرجع نوري السعيد رضوخ حكومته للهدنة إلى أن جيشه لم يكن باسـتطاعته محاربـة اليهـود منفـرداً، وصـعوبة اتصـال جيشـه بحـدود دولتـه. للمزيـد أنظـر: (د. ك. و.): ملفـات الـبلاط الملـكي، ملـف 222/7076، كتـاب وزارة الخارجيـة السري إلى الـديوان الملـكي بتـاريخ 9 مـايو/ أيـار 1949، (و)7؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملـف رقـم 1/7/217، ج8، مصدر سابق، بشأن موقف العراق من قضية فلسطين.

(2) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص72.

وفي 11 مايو/ أيار 1949 تم قبول إسرائيل عضواً رسمياً في هيئة الأمم المتحدة.[1]

ورغم الهزيمة العسكرية التي تعرضت لها الجيوش العربية فضلاً عن الخلافات التي تمخضت عنها وانفراط عقد التحالف العربي بتوقيع البعض على هدنة مع العدو الصهيوني، استمر العراق في المساعي الدبلوماسية لدى بعض الدول التي يستطيع التأثير على قراراتها بشأن الاعتراف بدولة إسرائيل، فعندما نشرت صحيفة نيويورك تايمز في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 1949 خبراً مفاده أن الهند ستعلن اعترافها بإسرائيل، بادر العراق عن طريق وفده بالأمم المتحدة بالاجتماع مع رئيس الوفد الهندي، حيث أوضح له ما يمثله موقع الزعامة الذي تشغله الهند في آسيا وما يفرضه عليها عند اتخاذها لتلك الخطوة من أن تتفاهم مع الأقطار العربية، كما ذكره بأن أيادي الصهاينة ملطخة بدماء الأبرياء وأنهم اغتصبوا الأرض العربية، فلا يجوز الاعتراف بهم كدولة.[2]

كما سعى الوفد العراقي لدى إيران لحث ممثليها في الأمم المتحدة على عدم الاعتراف بإسرائيل، وكان رد الخارجية الإيرانية بعدم استطاعتها الوقوف بجانب العرب نظراً لوجود إيرانيين في فلسطين يجب حمايتهم، ولأن إيران تحتاج إلى المساعدة الأمريكية

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 227/9441، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 19 مايو/ أيار 1949، (و)8؛ أحمد عصمت عبد المجيد: مرجع سابق، ص17.

(2) سمير عبد الوهاب التكريتي: مرجع سابق، ص190-191؛ وحول مساعي العراق الدبلوماسية للحيلولة دون اعتراف الدول كافة بإسرائيل، أنظر: دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج9، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن العراق والدول العربية والاعتراف بإسرائيل.

واليهود لهم هناك نفوذ كبير، ولم ييأس العراق فجدد اتصالاته بالمفوضية الإيرانية في بغداد لمحاولة تفادي اتخاذ إيران قرارها بالاعتراف بإسرائيل.[1]

وهكذا ثبت اليهود أقدامهم رويداً رويداً حتى أعلنوا قيام دولتهم المسماة (إسرائيل) التي نالت اعتراف الكثير من دول العالم، بينما فشل العرب على المستوى العسكري بهزيمة الجيوش العربية في حرب عام 1948، كما فشلوا على المستوى الدبلوماسي حين أصبحوا بمعزل عن المنظمات الدولية التي كانت تحت سيطرة الدول العظمى خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، فضلاً عن فشلهم حتى في نبذ الخلافات والتوافق فيما بينهم من أجل تحرير فلسطين.

رابعاً : قضية اللاجئين الفلسطينيين

تنبع قضية اللاجئين الفلسطينيين بدءاً من الهجرة اليهودية المتتالية إلى أراضي فلسطين، ثم قرار التقسيم عام 1947، مروراً بجرائم الحرب التي اقترفها اليهود بحق الشعب الفلسطيني من خلال العصابات الصهيونية الدموية، وانتهاءً بحرب عام 1948 بين الصهاينة والجيوش العربية وما أثمرت عنه من إعلان قيام دولة إسرائيل.

تفاقمت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعد خسارة الدول العربية في المواجهة مع الصهاينة، وأصبح من الصعوبة عليهم عودتهم إلى ديارهم في فلسطين[2]، ونتيجة لاعتداءات الصهاينة المتتالية والدموية عليهم اضطروا إلى ترك منازلهم وأراضيهم وفقدوا كل ما لديهم من أموال ومتاع، مما دعا العراق والدول العربية للإسراع بالتدخل لمطالبة

---

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 326/1354، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 2 سبتمبر/ أيلول 1951، (و)20.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج8، مصدر سابق، بشأن سياسة العراق تجاه فلسطين؛ طه الفرنواني: مرجع سابق، ص57؛ صحيفة صوت الأهالي العراقية: بتاريخ 30 أغسطس/ آب 1948؛ صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ 29 يوليو/ تموز 1948.

الأمم المتحدة بالعمل على إغاثتهم ومساعدتهم على العودة إلى ديارهم وحمايتهم من بطش الصهيونية.[1]

ورأت الحكومة العراقية أن التعامل مع مشكلة اللاجئين والحل الأمثل لها يتطلب عدم تشتيتهم في أماكن متباعدة، إذ يجب بقاءهم بالقرب من فلسطين في أماكن ملائمة للعيش لكي يكون بإمكانهم العودة إلى بلادهم متى توافرت الفرصة لذلك، واقترحت عدم سفر اللاجئين إلى العراق وبقائهم بالقرب من فلسطين مع الاستعداد لمنحهم الأموال اللازمة للصرف عليهم[2]، حيث كان العراق يهدف من ذلك إلى الحفاظ على الهوية الفلسطينية خوفاً من أن تصبح في طي النسيان.

وانطلاقاً من الحرص على عدم التفرقة بين اللاجئين الفلسطينيين خول مجلس الوزراء العراقي كافة الوزارات بتعيين الفلسطينيين الموجودين بالعراق في الوظائف الشاغرة في دوائر الحكم العراقية، وقرر المجلس تخصيص 15 مقعداً دراسياً على نفقة الحكومة للطلبة الفلسطينيين مراعاة لأحوالهم[3]، ولكن المجلس رفض تشغيلهم بشكل دائم لكون سياسة الحكومة العراقية تعمل على إعادة جميع أبناء فلسطين إلى ديارهم مهما كانت الأحوال أو الظروف.[4]

---

(1) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسة الأولى المنعقدة في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 1949؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص508؛

David Hirst: The Gun and Olive Branch: The Roots of Voidance in the Middle East, Thunder's Mouth Press, New York, USA, 2003, PP.264-266.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 219/15461، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 19 أغسطس/ آب 1948، (و)66.

(3) وزارة العدلية العراقية: مجموعة القوانين والأنظمة لعام 1948 الخاصة بقانون طابع إنقاذ فلسطين 1949، مطبعة الحكومة، بغداد، 1949، ص20؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص513-514.

(4) صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ 11 مارس/ آذار 1949.

لذلك قررت الحكومة العراقية عدم منح اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق الجنسية العراقية قبل أن تحل القضية حلاً شاملاً وعادلاً، مستندة في موقفها هذا على اعتبار أن إسرائيل تطالب باستمرار كلما أثير موضوع اللاجئين أن يتم إسكانهم في الأقطار العربية، حيث رأت الحكومة العراقية أن منح الجنسية لهم يعطي الصهاينة الحجة للتمسك بمطالبهم، كما أكدت الحكومة أن منح الجنسية يتعارض مع قرار الجامعة العربية الذي أكد على أن حل قضية اللاجئين غير ممكن إلا بعودتهم إلى ديارهم.(1)

وأكد العراق على موقفه من قضية اللاجئين مراراً وتكراراً من خلال ممثليه في الأمم المتحدة، حيث طالب بتطبيق قرارات المنظمة بشأن القضية الفلسطينية وخاصة القرار رقم 194 الصادر في 11 ديسمبر/ كانون الأول 1948 والذي يقضي بإعادة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم عن أموالهم وممتلكاتهم التي فقدوها، وطالب مندوب العراق في الأمم المتحدة بضرورة إسعاف ومساعدة اللاجئين وإعطائهم الأموال التي يحتاجونها والمخصصة لهم ومساواتهم بلاجئي أوروبا.(2)

---

(1) إبراهيم سالم: مصر وحرب فلسطين 1948، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنيا، القاهرة، 1983، ص322؛ صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ 23 إبريل/ نيسان 1950.

(2) أعلنت وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة أن مشكلتهم هي أهم المشاكل التي واجهتها وأصعبها، وأن عدم حلها بشكل عادل يدل على وجود عوامل أخرى خارجة عن إرادة الوكالة. للمزيد أنظر: (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 34/23412، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 1950، (و)110؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة274، ملف رقم 23/40/64، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن تطورات مشكلة اللاجئين الفلسطينيين؛ مروة أديب جبر: جامعة الدول العربية وقضية فلسطين 1945-1965، مركز الأبحاث، بيروت، 1989، ص222-223؛ طه الفرنواني: مرجع سابق، ص59.

ورغم اهتمام العراق الكبير بالمشاركة مع الدول العربية وبالأخص مع جامعة الدول بتكثيف الجهود وبكل ما أوتي من قوة لحل مشكلة اللاجئين وعدم تفاقمها، إلا أن العراق كان يدرك بأن حل تلك القضية لن يأت إلا بالقضاء على إسرائيل، فحينها فقط سيعود اللاجئين إلى ديارهم بالشكل الطبيعي، ولابد من اتفاق الدول العربية على تسليح هؤلاء اللاجئين كي يستطيعون استرداد وطنهم بالقوة، وإذا تقاعست الدول العربية عن ذلك فستنجح الولايات المتحدة وعصابات الصهيونية في مساومتنا على حقوقنا المشروعة، ولذلك فإن الحل العسكري كان الرأي الراجح لدى العراق.[1]

وطالب نوري السعيد المجتمع الدولي باتخاذ قرار بعودة اللاجئين إلى ديارهم، فضلاً عن تعويضهم التعويضات التي تناسب ما خسروه، وأشار إلى أن حتى لو اعترفت إسرائيل بعودة اللاجئين بدون تعويضات فسيكون الأثر العملي لهذا الاعتراف ضئيلاً نظراً لقلة عدد اللاجئين الذي سيعودون في هذه الحالة، وأضاف قائلاً: "إذا ما تم التوصل إلى ذلك فإن نوري السعيد سيقبل برفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل".[2]

وعلى الرغم من عدم التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين حتى يومنا هذا، ورغم إهمال القضية بشكل شبه رسمي من قبل الأمم المتحدة والدول العظمى، إلا أن العراق لم ينس أن اللاجئين الفلسطينيين أكرهوا على الخروج من ديارهم نتيجة بطش الصهاينة، وظل مهتماً بالقضية وكان حريصاً على مساعدتهم وإعانتهم وتوفير فرص العمل لهم وتمكين الطلاب الفلسطينيين من إكمال دراستهم وقبولهم في المدارس العراقية جنباً إلى جنب مع أشقائهم العراقيين، كما قدم الدعم الكبير لمواصلة الفدائيين

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم33، محفظة52، ملف رقم 1/7/217، ج3، مصدر سابق، بشأن اللاجئين الفلسطينيين في العراق؛ مروة أديب جبر: مرجع سابق، ص223.

(2) Waldemar J. Gallman: Iraq Under General Nuri: My Recollections of Nuri Al-Said 1954-1958, Johns Hopkins University Press, Baltimore, USA, 1964, P.27.

الفلسطينيين للقتال دفاعاً عن أراضيهم، وحث العراق الدول والحكومات العربية على التبرع لدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترجاع أرضه المغتصبة.

خامساً : المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية

كانت المقاطعة الاقتصادية أحد الوسائل التي استخدمها العرب لمقاومة خطر الصهيونية بعد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، حيث كان الصهاينة يقومون بتصنيع بعض البضائع ويقومون بتصديرها إلى الدول العربية طيلة الفترة الماضية وقبل صدور قرار التقسيم ومن بعده إعلان قيام دولة إسرائيل.

وتنبه العراق إلى النشاط الاقتصادي الصهيوني منذ 15 ديسمبر/ كانون الأول 1944، حيث قدم وقتئذ وزير الخارجية العراقي مذكرة إلى حمدي الباجةجي رئيس الوزراء موضحاً له فيها أوجه النشاط الذي تقوم به المصانع الصهيونية في فلسطين، حيث تعمل على إنتاج بعض الصناعات وتصديرها إلى العراق، منبهاً في مذكرته على تأثير استيراد مثل تلك البضائع على رؤوس الأموال العراقية التي يستفيد منها الصهاينة، فهذا الأمر من شأنه تقوية الكيان الصهيوني وإضعاف الاقتصاد العراقي، ودعا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استيراد المصنوعات الصهيونية غير الضرورية لحياة المواطن العراقي، محذراً من أن تفاقم الأمر قد يؤدي إلى نتائج من الصعب تلافيها.[1]

وعندما شعرت الدول العربية بتزايد النشاط الاقتصادي الصهيوني في الأسواق العربية سارعت إلى عقد مؤتمر جامعة الدول العربية عام 1945 بالقاهرة، وتحدث السيد عبد المهدي مندوب العراق عن موقف بلاده من المقاطعة قائلاً: "الواقع أن الصهيونية أنشأت في فلسطين مؤسسات صناعية وزراعية يغزون بواسطتها لا فلسطين فحسب بل البلدان العربية جميعاً، وهذا الخطر الصهيوني لا يمكن أن يكافح إلا بسلاح فعال، وهذا

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 212/101، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 15 ديسمبر/ كانون الأول 1944، (و)164.

السلاح هو المقاطعة، رغم أن العراق هو أول من يتضرر من هذه المقاطعة ويخسر خسارة كبيرة من جرائها".[1]

وبعد اتخاذ الجامعة العربية قرارها بالمقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية، اجتمع مجلس الوزراء العراقي لمناقشة القرار، وفي البداية وافق المجلس على القرار ورحب به، وأصدر أوامره بعدم استيراد البضائع الصهيونية منعاً باتاً، وتقييد تصدير المواد إلى فلسطين بإجازة منه على أن ينفذ هذا القرار فوراً، وقررت الحكومة العراقية تعيين ممثلاً لها في لجنة الإشراف على المقاطعة المنبثقة من جامعة الدول العربية، حيث كان منوطاً بهذه اللجنة مراقبة سير تنفيذ مقاطعة المنتجات والمصنوعات الصهيونية.[2]

(1) وذلك لأن حدود العراق واسعة ومفتوحة وتحتاج إلى مراقبة، ولأنه يفتقد إلى وجود المصانع على أرضه ولا يستطيع أن يسد حاجته من البضائع بمفرده، فهو في حاجة إلى الاستيراد من الخارج، ورغم ذلك حث العراق الدول العربية على المقاطعة وتحمس لها في سبيل إنقاذ فلسطين. للتفاصيل أنظر: (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 212/12928، مصدر سابق؛ جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسة العاشرة المنعقدة في الأول من ديسمبر/ كانون الأول 1945، ص158-159؛ صحيفة الأخبار العراقية: بتاريخ 2 يناير/ كانون الثاني 1946؛ وكانت المفوضية العراقية في واشنطن قد خاطبت وزارة الخارجية الأمريكية، حيث أوضحت أن الصهاينة يدرون أرباحاً جيدة من جراء بضائعهم، لذا فإن العراق يرى أن مقاطعة الدول العربية بأكملها لتلك البضائع والاستمرار في هذه السياسة فترة طويلة مهما كانت التحديات والتضحيات ستؤدي إلى شل الاقتصاد الصهيوني وبالتالي حل القضية الفلسطينية بشكل سلمي. للتفاصيل أنظر: (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 212/3518، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 22 ديسمبر/ كانون الأول 1945، (و)18.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم33، محفظة53، ملف رقم 1/7/217، ج10، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية واتخاذهم قراراً بمقاطعة إسرائيل؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 5 يناير/ كانون الثاني 1946.

وأصدرت الحكومة العراقية قراراً يقضي بإلغاء جميع التراخيص التـي منحـت لاسـتيراد البضائع الصهيونية، كـما قامـت بـإجراء حصر واسـع لجميـع المصـانع الصـهيونية التـي تقـوم بتصدير بضائعها إلى الدول العربيـة لعمـل لائحـة بأسـمائها مـن أجـل تنفيـذ قـرار المقاطعـة الاقتصادية.[1]

وأكد حمدي الباجةجي على حرص الحكومة العراقية على بذل كل الجهـود لـتلافي الأضرار التي ستقع على الدول العربية من جراء المقاطعة الاقتصادية، وأشار صالح جبر بأهميتها لمواجهـة إسرائيل التي تقوم يوماً بعد يوم بالمزيد مـن الأعـمال الوحشـية ضـد العـرب، وكانـت المقاطعـة بالفعل سلاحاً رادعاً في مواجهة عصابات الصهيونية في فلسطين، حيث كانت الأسواق العربية على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لتجارتهم، ولم يكن باستطاعتهم الاستغناء عنهـا، وأدت المقاطعـة في بداية الأمر إلى تدهور كبير في الصـناعات الصـهيونية وزيـادة البطالـة، إذ وصـل عـدد العـمال العاطلين لديهم إلى حوالي 12000 عاملاً، فضلاً عن أعداد كبيرة أخرى من العـمال لم يكـن لـديهم عمل إلا في أيام محدودة.[2]

واستمر العراق في جهوده الرامية إلى تضييق الخناق على الاقتصـاد الصـهيوني ومـن ثم شل قدراته السياسية والعسكرية، حيث انتقد العراق العون الاقتصـادي الـذي تقدمـه الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني، وقدم العراق مـذكرة إلى السـفارة الأمريكيـة في بغداد، أوضح فيها مخاطر قيـام الشركـات الأمريكيـة بإنشـاء مصـانع لإنتـاج السـيارات

(1) مروة أديب جبر: مرجع سابق، ص204؛ صحيفة الأخبار العراقية: بتاريخ 12 يناير/ كانون الثاني 1946.

(2) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسـة السادسـة المنعقـدة في 22 فبراير/ شباط 1948، ص180؛ مروة أديب جبر: مرجع سابق، ص203؛

Aharon Choen: Israel and the Arab World, Funk and Wagnalls, New York, USA, 1970, P.484.

والفولاذ في أرض فلسطين المحتلة، مبيناً مدى تأثير ذلك سلبياً على الأوضاع الاقتصادية والعسكرية في المنطقة، وأيضاً التأثير السلبي الذي سيطول العلاقات الأمريكية العراقية، هذا وقد طلبت الحكومة العراقية من الجامعة العربية متابعة أعضائها وحثهم نظراً لخطورة الأمر على المواجهة مع إسرائيل، كما طالبت الدول الأعضاء بإرسال مذكرات شبيهة بتلك التي أرسلتها بغداد إلى واشنطن للحيلولة دون إنشائها تلك المصانع داخل فلسطين لصالح الصهاينة، مؤكدة على ضرورة اتفاق الدول العربية على خطة موحدة يسير عليها الجميع تجاه المصانع الصهيونية التي انتشرت على الأرض الفلسطينية.(1)

كما شدد العراق من جانبه إجراءات المقاطعة الاقتصادية للصهاينة وخاصة بعد المواجهة العربية الإسرائيلية الأولى، فقرر قطع ضخ البترول نهائياً عن طريق خط أنابيب كركوك - حيفا رغم ما يحمله ذلك من خسائر متوقعة، كما قرر أيضاً مقاطعة الشركات الأجنبية التي تتعامل مع الصهاينة مثل شركة (فان لير Van Lear) الهولندية و(انترناشيونال فيوتشر Future International) و(وليم جون دوك William Jon Doc)، فضلاً عن فرضه الرقابة المشددة على دخول البضائع الإسرائيلية إلى الأراضي العراقية، وطالب العراق بتوقيع العقوبات الصارمة ضد كل من يتلاعب بالمقاطعة بأي شكل من الأشكال، ومن القوانين التي أصدرتها الحكومة العراقية في هذا الشأن ذلك القانون الذي تم إصداره في 7 إبريل/ نيسان 1952 والقاضي بمكافحة التهريب من الأراضي الفلسطينية إلى العراق ومعاقبة كل من تسول له نفسه مخالفة ذلك(2)، وهذا يدل

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 268/16843، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 24 أغسطس/ آب 1950، (و)21؛ وحول أثر المقاطعة العربية على إسرائيل أنظر: محمد علي حلة: فلسطين في جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص158-159؛ مروة أديب خضر: مرجع سابق، ص214.

(2) وزارة العدلية العراقية: مجموعة القوانين والأنظمة لعام 1952، قانون رقم 53 لسنة 1952 لمكافحة التهريب من الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل اليهود إليها، مطبعة الحكومة، بغداد، 1953، ص264-265؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص513.

على اهتمام العراق والتزامه الشديدين بتطبيق قرار المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية.

ويمكننا القول إن المقاطعة الاقتصادية التي اتخذها العرب كوسيلة للضغط على الصهاينة بقيت مشلولة وبدون فاعلية، لأنها افتقدت إلى الجدية والحسم في التطبيق، فضلاً عن الدعم اللامحدود الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، والذي عوضها عن أي أضرار اقتصادية قد تكون أصابتها من جراء المقاطعة الاقتصادية العربية، ويرى الباحث أن المقاطعة كانت ستؤدي دوراً كبيراً بشرط تكاتف الجميع دون استثناء والصرامة في التنفيذ دون إبطاء، وإن كانت إرادة القوة هي الأكثر فعالية في مواجهة الصهيونية وتحرير فلسطين من مخالبها الحادة.

سادساً : البيان الثلاثي المشترك 1950

بعد أن عقد الصهاينة اتفاقيات الهدنة مع الأقطار العربية وأعلنوا قيام دولة إسرائيل وحصولها على اعتراف كثير من الدول فضلاً عن الاعتراف بها كدولة في الأمم المتحدة، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بياناً مشتركاً في 25 مايو/ أيار 1950، لتثبيت الهدنة والمحافظة عليها ومنع استئناف الأعمال العدائية بين العرب وإسرائيل[1]، وبهذا فقد ضمن البيان الثلاثي الاستقرار للصهاينة والمحافظة على الوضع

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول البيان المشترك أنظر: (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 268/2847، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ الأول من يونيو/ حزيران 1950، (و)7؛ طه الفرنواني: مرجع سابق، ص67؛ جلال يحيى: مرجع سابق، ص452؛

PASSIA: op.cit., Vol. II, "United States, United Kingdom and France: Tripartite Declaration on Peace and Stability in the Middle East, London, 25 May 1950", P.161; George E. Kirk: op.cit., P.224; Bullord Reader (Edi.): The Middle East: A Political and Economic Survey, Royal Institute of International Affairs, 3rd Edition, London, UK, 1961, PP.26-28.

القائم في فلسطين بعد وضع إسرائيل تحت حمايتهم المباشرة[1]، مع الإقرار بالحق في التدخل العسكري المباشر في الوقت المناسب بحجة الحفاظ على الأمن في المنطقة[2]، وقد سلمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا البيان الثلاثي إلى العراق وخمس دول عربية بالإضافة إلى إسرائيل، وذلك من خلال مساعد وزير خارجيتها لشئون الشرق الأدنى جورج ماكجي George McGhee.[3]

وعندما تسلمت الحكومة العراقية هذا البيان كان ردها بأن العراق لا يسعى إلى الاعتداء وإنما هدفه المحافظة على سلامة حدوده، وأن العراق يعتبر أي اعتداء على أي دولة عربية بمثابة اعتداء موجه ضده.[4]

كما أوضح العراق من خلال سفارته في واشنطن للجانب الأمريكي أن ما ورد في بيانهم هو خدمة لمصالح الصهيونية وضد مصلحة العرب، وأن البيان لا يخدم السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأي شكل من الأشكال، واعتبرت الحكومة العراقية هذا البيان بأنه خطوة سلبية وأشارت إلى أن

---

(1) إبراهيم شريف: الشرق الأوسط – دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة 14 تموز 1958، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، 1965، ص196؛ J. C. Hurewitz: op.cit., PP.308-309.

(2) فؤاد دوارة: أحلاف العدوان الأمريكية، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1967، ص116؛ خالد العظم: مذكرات خالد العظم، د.ن، المجلد الثاني، بيروت، 1989، ص249؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص286.

(3) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/3846، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 26 يوليو/ تموز 1950، (و)42؛ بيتر مانسفلد: العرب، ترجمة: منى فرغلي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1995، ص205؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 26 مايو/ أيار 1950.

(4) عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق 1951-1963، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000، ص96-98.

السلم لا يستتب ما لم تعالج الأسباب التي أدت إلى الإخلال به ورفع الظلم الذي وقع على العرب في فلسطين، واختتمت السفارة العراقية محادثاتها مع الجانب الأمريكي بالقول: "إننا لم نجد في سياسة أمريكا أي تحول نحو العرب، وأن سياستها لم تتغير مطلقاً في دعمها للصهاينة واندفاعها في تقويتهم وتأييدهم".[1]

كما رد العراق على القائم بالأعمال البريطاني في بغداد، حيث أكد على أن الدول صاحبة البيان إذا ما أرادت بصدق أن يستتب الأمن والاستقرار والعدل فعليها أن تعدل بأسلوبها مع الصهاينة، وتتخلى عن تقويتهم ومؤازرتهم في اعتداءاتهم ومخالفاتهم للقوانين الدولية، والامتناع عن كل ما يشجع على ذلك سواء بالتموين أو بالتسليح.[2]

وأعلن العراق أنه لن يرد على البيان الثلاثي بمفرده وأن الأمر متروك للجامعة العربية لاتخاذ موقفاً رسمياً تجاهه، وعقدت الجامعة اجتماعها في 18 يونيو/ حزيران 1950[3]، وأثناء الاجتماع صرح توفيق السويدي رئيس الوزراء العراقي بأن بلاده ترفض البيان الثلاثي لأنها لا ترى فيه ما يوحي بأنه قرار سليم في الشرق الأوسط، وأن فائدته ستعود فقط على الصهاينة.[4]

وقد أصدرت الجامعة العربية بياناً لم ترفض فيه صراحة البيان الثلاثي بل اكتفت فقط بتوضيح وجهة نظرها في الأحداث بالمنطقة، إذ أوضح بيان الجامعة رغبتها الصادقة

---

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 268/13162، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 23 يوليو/ تموز 1950، (و)13.

(2) المصدر السابق: ملفات البلاط الملكي، ملف 268/2847، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 10 يوليو/ تموز 1950، (و)18.

(3) جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، المجموعة الثانية، مصدر سابق، وثيقة رقم 56 بشأن بيان مجلس جامعة الدول العربية حول البيان الثلاثي، ص592-593؛ طه الفرنواني: مرجع سابق، ص68-69؛ وحول موقف العراق والدول العربية من التصريح الثلاثي في جامعة الدول العربية أنظر: مروة أديب خضر: مرجع سابق، ص98-99.

(4) عبد الحميد شلبي: مرجع سابق، ص98.

في استتباب الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وأن الغاية مـن طلـب بعـض الـدول العربيـة التسليح من الدول الثلاث أو غيرها من الدول هـو للأغـراض الدفاعيـة فقـط ولـيس لأغـراض عدوانية كما يزعم الصهاينة، وطالبت الجامعة الـدول الـثلاث بتنفيـذ قـرارات الأمـم المتحـدة المتعلقة بفلسطين وخاصة إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديـارهم وتعويضـهم عـن أملاكهـم وأموالهم، واختتمت الجامعة بيانها بالتأكيد على أن الأقطار العربية حريصة أبلغ الحرص على سلام وأمن المنطقة.[1]

وكانت الدول العربية – ومن ضمنها العراق – تعلـم علـم اليقـين أن البيـان الـثلاثي لم يحمل في طياته أي أمان للعرب، وأنه جاء خصيصاً لحماية أمن وسلامة إسرائيل، ويتضح ذلـك من تأييد بن جوريون رئيس وزرائها لما حـواه البيـان مـن نصـوص، وأكـد قـائلاً: "إن إسرائيـل ستمد يدها لأي جهد يقوي السلام بين الأمم ويعمل على تقوية الأمم المتحدة"[2].

ورغم الضعف والهوان والاستسـلام الواضـحين في بيـان الجامعـة العربيـة إلا أنـه ذكـر أموراً هامـة، مـن بينهـا التأكيـد عـلى ضرورة تحمـل الـدول الـثلاث بمسـئولياتهم عـن الأمـن والسـلام والعـدل في المنطقـة، والتوقـف عـن حمايـة الصـهاينة في اسـتنزاف حقـوق الشـعب

(1) جامعة الدول العربية: الإدارة العامة، المجموعة الثانية، مصدر سابق، وثيقـة رقـم 55 بشـأن رد الـدول العربية على الـتصريح الـثلاثي المشـترك؛ سـيف الـدين الـدوري: مرجـع سـابق، ص374-375؛ صـحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 22 يونيو/ حزيران 1950؛ وللمزيد حول بيان مجلـس جامعـة الـدول العربيـة أنظر: وزارة الإرشاد القومي المصرية: مصدر سابق، الجزء الثاني، وثيقة رقم 261، بيان مجلـس جامعـة الدول العربية في شأن التصريح الثلاثي 1950، ص1081؛

J. C. Hurewitz: Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record 1914-1956, Octagon Books, Vol. 2, New York, USA, 1956, PP.310-311.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 268/2847، مصدر سابق؛ عبـد الحميـد شـلبي: مرجـع سـابق، ص99.

الفلسطيني عنوة، والتمسك بحق الدول العربية في تسليح جيوشها دفاعاً عن نفسها وأراضيها.

وقد كان العراق حريصاً على مشاركة الدول العربية في موقفهم الرافض للبيان الثلاثي ضمن موقف موحد من الجامعة العربية ومسايرة للعمل العربي المشترك بينهم، خاصة بعدما أصبحت مؤامرات الصهيونية والدول الاستعمارية مكشوفة وواضحة، وشد العراق على أيدي أشقائه العرب للوقوف في وجه تلك المؤامرات خدمة للشعوب العربية بشكل عام والشعب الفلسطيني بشكل خاص.

سابعاً : انتفاضة نوفمبر/ تشرين الثاني 1952

بعد النكبة التي حلت في فلسطين عام 1948 بخسارة العرب عسكرياً وسياسياً أمام الصهاينة، كان حرياً بالبلدان العربية أن تعمل على النهوض من ركام الحرب ونسيان ما حدث فيها، والالتفات نحو إصلاح شئونها الداخلية، وانتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إصلاح أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، والعمل على توحيد الأمة العربية من أجل التهيؤ إلى مواجهة عسكرية جديدة محتملة مع العدو الصهيوني.

وعلى العكس فقد شهد العراق في تلك الفترة وتحديداً منذ عام 1952 تدهوراً كبيراً في أحواله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب سوء سياسات الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم، ولجوئها إلى انتهاك حقوق وحريات الشعب والاستهتار بمصالح الوطن، ووصلت الأحوال في البلاد إلى مرحلة أصبح السكوت عنها أمراً مستحيلاً[1]، إذ كان العراق لا يزال متأثراً بتبعية بعض السياسيين إلى بريطانيا التي كانت تبذل كل جهودها لخدمة إسرائيل، مما انعكس على أحوال العراق الداخلية

(1) زهير صادق الخالدي: العراق منذ نشوء الحضارة حتى صدام حسين، القيادة العامة للجيش الشعبي، ط1، بغداد، 1989، ص57؛ حامد الحمداني: مرجع سابق، ص259؛ سيف الدين الدوري: مرجع سابق، ص191؛ مجموعة مؤلفين: مرجع سابق، ص188.

بالسلب، علماً بأن العراق كان خلال تلك الفترة في أمس الحاجة إلى الاستقرار السياسي لحل مشكلة فلسطين بالطرق السياسية والدبلوماسية.

ونتيجة لتلك الأوضاع في العراق فقد أصيبت الجهات الوطنية باليأس من تلك الحكومات وسياساتها الخطرة، وحاولت مراراً تنبيه عبد الإله الوصي على العرش، فبعثوا عدة مذكرات إليه تشرح فيها بإسهاب أحوال البلاد وما وصل إليه الأمر من تردي ينذر بتطورات خطيرة إذا لم يتم معالجتها بأقصى سرعة ممكنة[1]، وكان الوصي على دراية بأحوال البلاد ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئاً تجاه الشخصيات السياسية التي تتولى سدة الحكم، الذين لم يقدموا أي إصلاحات اجتماعية أو اقتصادية، بل كانوا يهتمون فقط بمصالحهم الشخصية وطمعهم في الحكم حتى لو تطلب الأمر تنفيذ مصالح قوى خارجية ضد مصلحة العراق وشعبه.

وشعر الوصي عبد الإله بالقلق الشديد من أسلوب المذكرات التي رفعت إليه، وأحس بالخطر الشديد نتيجة الأوضاع التي تسير إليها البلاد، وكان الوصي يخشى أن يحل بالعراق ما حل ببعض البلدان العربية من تغيرات وانقلابات مثل ما حدث في مصر وسوريا، فأجاب الوصي في اليوم نفسه على المذكرات عن طريق رئيس ديوانه أحمد مختار بابان، موضحاً الاتفاق على وجود عناصر فاسدة في البلاد ولابد من اختيار عناصر تتميز بالكفاءة والإخلاص لإدارة شؤون البلاد، فسارع إلى إجراء بعض التغيرات مثل حل مجلس النواب في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 1952 تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة، إلا أن ذلك لم يحدث فارقاً في أحوال المجتمع العراقي.[2]

---

(1) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص292-293؛ صلاح العقاد: مرجع سابق، ص252؛ صحيفة لواء الاستقلال العراقية: بتاريخ 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1952، وحول نصوص المذكرات أنظر: صحيفة الأهالي العراقية: بتاريخ 29 أكتوبر/ تشرين الأول 1952.

(2) تغريد عبد الزهرة رشيد: دور البلاط الملكي العراقي في السياسة الخارجية والداخلية 1953-1958، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2001، ص17؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص306؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص331؛ صحيفة الأهالي العراقية: بتاريخ 30 أكتوبر/ تشرين الأول 1952؛ صحيفة لواء الاستقلال العراقية: بتاريخ 30 أكتوبر/ تشرين الثاني 1952.

ونتيجة للظلم الذي تعرض له الشعب العراقي فقد حدثت بالفعل انتفاضة محـدودة في أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني 1952، اشترك فيها كل فئات الشعب العراقـي بجميـع طوائفـه ضد الحكم الجائر في العراق، حيث كان الشعب يرى أن من يحكمون البلاد يسيرون في ركاب السياسات الغربية ومن ثم إسرائيل، وهو ما يراه الشعب العراقي انتقاصاً مـن سـمعة بـلاده وعراقتها، وخاصة في ظل ضرورة الاسـتعداد لمواجهـة جديـدة حتميـة مـع إسرائيـل لاسـترجاع الحقوق العربية.[1]

إن ارتماء عبد الإله الوصي على العرش والسياسي المحنـك نـوري السـعيد وغـيرهما مـن سادة الحكم في العراق بـين أحضـان المسـتعمر البريطـاني، والرضـوخ لـه في تشـكيل الـوزارات وتحديد السياسات وإهمال مطالب العراقيين بشكل عـام، كـل ذلـك أدى إلى انتشـار الخـوف والقلق وعـدم الاسـتقرار بـين صـفوف الشـعب العراقـي، إذ أحـس بـتردي أحوالـه السياسـية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية، فبينما انتظـر الشـعب بعـد الهزيمـة المريـرة أمـام الصهاينة في حرب عام 1948 أن يتم تصحيح ما فات مـن أجـل رفعـة وكرامـة العـراق، إلا أن الساسة كانوا مشغولين بطموحاتهم الشخصية على حساب كرامة الوطن ومصالحه، مما دفـع الشعب العراقي للخروج بالمظاهرات التي شاركت فيها جميع الطبقات.

وبحلول عام 1953 تولى الملك فيصل الثاني حكم العراق، إذ كان عبد الإله هو خـال الملك فيصل الثاني، وكان يدير الأمور في حكم العـراق بصـفته الـوصي عـلى العـرش بسـبب صغر سن الملك فيصل، وتخلل فترة حكـم عبـد الإلـه الكثـير مـن المشـاكل نتيجـة تبعيتـه لبريطانيـا التـي كانـت توجهـه ولا يـرد لهـا أي طلـب، لأنهـا صـاحبة فضـل عليـه بتوليـه

(1) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص320-328؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص332.

عرش العراق كوصي عن الملك فيصل، ومرت الأيام وحان الوقت لأن يتسلم الملك سلطاته بشكل رسمي.[1]

وفي الأول من مايو/ أيار 1953 أذاع الوصي كلمة أعلن فيها انتهاء عهد الوصاية رسمياً بعد أن امتد أربعة عشر عاماً، وقال: "لقد اضطلعت بواجبين خطيرين هما (السهر على جلالة الملك تهيئة لهذا اليوم، والقيام بممارسة سلطاته الدستورية بحكم الوصاية)"، وأكد على أنه مارس مهامه خلال فترة وصايته بحرص على أمور البلاد وسياستها الخارجية، وأنه أدى واجبه القومي على أحسن حال، وأنهى كلمته قائلاً: "وبعد أن أنهيت مهمتي أضع خدماتي تحت تصرف مليكي العظيم، مستعداً للقيام بأي خدمة تقتضيها مصلحة الشعب ووطني العزيز".[2]

وفي الثاني من مايو/ أيار 1953 بلغ الملك فيصل الثاني سن الرشد، وأقسم يمينه القانونية وتولى مهامه الدستورية ملكاً على العراق، وذلك في أجواء مليئة بالبهجة والفرحة لم يكن لها مثيل بين أطياف المجتمع العراقي، إذ كانوا مفعمين بالأمل في حدوث تغيرات تثري حياتهم وتنهي مشاكلهم وآلامهم، وابتهج الشعب بانتهاء وصاية الأمير عبد الإله نظراً للكره الكامن تجاهه في صدور المواطنين، محملين إياه كل ما حدث للعراق من مآسي وويلات بتعاونه مع نوري السعيد وبريطانيا، وتناسيه في كثير من الأحيان المسألة الفلسطينية التي خاض العراق والدول العربية من أجلها مواجهة عسكرية عربية إسرائيلية، قدم فيها الشعب العراقي تضحيات جسام وشهداء أبرار.[3]

---

(1) عبد الرازق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص4.

(2) عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص342؛ وأنظر كلمة الوصي في: صحيفة الأخبار العراقية: بتاريخ 2 مايو/ أيار 1953.

(3) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1953، الجلسة المشتركة بتاريخ 2 مايو/ أيار 1953، ص38؛ توفيق السويدي: مصدر سابق، ص490؛ مجموعة مؤلفين: مرجع سابق، ص199؛ حامد الحمداني: مرجع سابق، ص276.

وبهذا المناسبة ألقى الملك فيصل الثاني عقب توليه العرش كلمة موجزة إلى الشعب العراقي، مؤكداً فيها على أنه سيعمل على خدمة الوطن داعياً إلى توحيد الجهود لتحقيق الأهداف القومية، وشكر الوصي على أدائه واجب الوصاية على العرش بكل حرص وإخلاص، هذا وقد جرت بهذه المناسبة احتفالات رسمية شاركت فيها وفود 32 دولة عربية وأجنبية، وسط أجواء مفعمة بالأمل والتفاؤل بين أوساط الشعب العراقي.(1)

ورغم تسلم الملك فيصل لجميع سلطاته الدستورية بشكل رسمي إلا أن شيئاً لم يتغير، فظلت تشكيلات الحكومة تضم شخصيات سياسية موالية للاستعمار البريطاني، وتمارس الضغط والظلم على أبناء الشعب، كما تنكروا لطموحات العراقيين في الحصول على حريتهم والتمتع بحياة كريمة.(2)

وهكذا ظل العراق يعاني من مشاكله الداخلية، حيث كان الوصي عبد الإله مسيطراً على الملك فيصل الثاني حتى بعد تسلمه سلطاته الدستورية، فبقيت الأحكام العرفية سارية، ولم يحرك الملك ساكناً أمام الظلم الذي تعرض له الشعب طويلاً، وبقيت بريطانيا تصول وتجول في سياسة العراق الداخلية والخارجية، وبات واضحاً أن الأمور لن تتغير إلا بتغير نظام الحكم نفسه.

ثامناً: حلف بغداد وانعكاساته على المواجهة مع إسرائيل

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لجأت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إلى تبني أفكار جديدة وخاصة بعد توسع الخطر الشيوعي على مصالحهم في منطقة الشرق الأوسط، وتحوم تلك الأفكار حول صياغة تحالفات جديدة تخدم مصالحهم في المنطقة،

---

(1) (د. ك. و.): المصدر السابق، ص30؛ مؤيد الونداوي: العراق في التقارير السنوية، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2013، ص169.

(2) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج9، ص57؛ حامد الحمداني: مرجع سابق، ص276-277؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص348.

وخاصة بعد فشل بيانهم الثلاثي عام 1950 الذي لم يلق ترحيباً في الأوساط العربية لتحامله عليهم لصالح إسرائيل، وكان العراق يمثل بؤرة اهتمام الدول الثلاث فهو خير من يمثلهم في المنطقة ضمن الحلف الجديد، وذلك نظراً لأن الحكومة العراقية على تقارب وثيق بهم وخاصة بريطانيا، كما استغلت تلك الدول التقارب بين العراق وتركيا لضم الأخيرة إلى حلفهم الوليد، وقد رفضت الدول العربية فكرة الحلف الجديد وأصبح العراق بمعزل عن أشقائه وهو ما كانت تسعى إليه الدول الاستعمارية دائماً.

وكانت الانطلاقة الأولى نحو تشكيل الحلف الجديد في 24 فبراير/ شباط 1955 حين أقدمت الحكومة العراقية على توقيع ميثاق تحالف بين العراق وتركيا، واتفقا على أن يكون برنامج الميثاق هو حفظ الأمن والسلام في الشرق الأوسط[1]، ثم أعلنت بريطانيا عن انضمامها للحلف في 15 إبريل/ نيسان، ثم باكستان في 23 سبتمبر/ أيلول، كما أعلنت إيران هي الأخرى عن انضمامها في أكتوبر/ تشرين الأول من نفس العام، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تشترك رسمياً في التحالف الجديد إلا أنها

(1) وزارة الإرشاد القومي المصرية: مصدر سابق، الجزء الثاني، وثيقة رقم 280، الميثاق التركي – العراقي (حلف بغداد)، بتاريخ 24 فبراير/ شباط 1955، ص1147-1148؛ فاضل حسين: سقوط النظام الملكي في العراق، مكتبة آفاق عربية، بغداد، 1986، ص12-13؛ منى حمد آل ثاني: السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2000، ص119؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج9، ص256؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص366؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 26 فبراير/ شباط 1955؛ صحيفة الأخبار المصرية: بتاريخ 25 فبراير/ شباط 1955؛ وللمزيد حول نصوص ميثاق حلف بغداد أنظر: وزارة الخارجية العراقية: مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المعقودة بين العراق والدول الأجنبية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1957، ص80-81؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1955-1957, Vol. XII, Document 15: Telegram from the Delegation at the SEATO Council Meeting to the Department of State.

شاركت أعضاءه في صياغة بنوده ودعمه، وأعلنوا أن الحلف مفتوح أمام جميع الدول العربية التي ترغب في الانضمام إليه.[1]

وتعتبر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية امتداداً لعقد أحلافها التي بدأت من حلف شرق البحر المتوسط ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ومشروع قيادة الشرق الأوسط وختاماً بحلف بغداد، وكلها تهدف لحماية مصالحها في المنطقة ومن ضمنها حماية إسرائيل وتحقيق طموحاتها الصهيونية على حساب الشعب الفلسطيني، وكذلك مجابهة توسع المد الشيوعي في الشرق الأوسط.

وتم الاتفاق بين أعضاء حلف بغداد على أن تكون قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية موضع التنفيذ، علماً بأن هذا الاتفاق لم يكن إلا حبراً على ورق إذ قام بتعقيدها بدلاً من حلها، إذ أن هذا يعني موافقة العراق على قرار تقسيم فلسطين والاعتراف بإسرائيل، وهو ما كان العراق يرفضه من قبل وواجهه بمعارضة شديدة، بل

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 401/19336، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 21 إبريل/ نيسان 1955، (و)38؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم28، محفظة63، ملف رقم 1/1/4، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن انضمام بريطانيا للحلف؛ محمد مهدي كبة: مصدر سابق، ص118؛ وزارة الإرشاد القومي المصرية: مصدر سابق، الجزء الثاني، وثيقة رقم 282، انضمام بريطانيا إلى حلف بغداد، بتاريخ 4 إبريل/ نيسان 1955، ص1153؛ مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية: حقائق في السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955، ص3، 16-17؛ توماس أ. بريسون: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1784-1975، ترجمة: دار طلاس للترجمة والنشر، ط1، دمشق، 1985، ص456.

إنـه في السـابق قـد اتهـم كـل مـن يوافـق عـلى ذلـك بالخيانـة العظمـى لحقـوق الشـعب الفلسطيني.[1]

لذلك فإن حلف بغداد يعتبر من أخطر الأحداث التي مرت بها السياسة العراقية، بعد أن عُزل العراق عن أشقائه العرب الذين رفضوا الانضمام إلى هذا الحلـف واعتـبروا أن بنـوده تعطي ضماناً لأمن إسرائيل مـن أي تهديـد، وهكـذا أصـبح العـراق وحيـداً في عزلـة وانفـراد، وتغيرت سياسته ومواقفه تجاه المواجهات العربية الإسرائيليـة إلى النقـيض، وأكـدت الولايـات المتحدة على أن الحلف سيعطي غطاءً آمناً لمصالحها في المنطقة وعلى رأسـها حمايـة حلفائهـا الصهاينة، وأعربت الولايات المتحدة عن أملها في أن تعيش إسرائيل في أمان مع جيرانها العرب جنباً إلى جنب.[2]

وفي محاولة لذر الرماد في العيون قـدم نـوري السـعيد شرح مفصـل لسياسـة تركيـا وموقفها من القضية الفلسطينية في إطار حلـف بغـداد، وأوضـح أن سياسـتها جـادة نحـو تحقيق مصالح العرب ولن تفرط فيها، كما أكد محمـد فاضـل الجـمالي – الـداعم الـرئيس لسياسـة السـعيد – أن تركيـا قـد بـدلت مواقفهـا في الـدفاع عـن قـرارات الأمـم المتحـدة المتعلقة بفلسطين، وأنها تتجه نحو تغيير علاقتها بإسرائيل من خلال سحب سفيرها لـديها، فضلاً عن أنها ستغير من طبيعة التعاون التجـاري فـيما بيـنهما[3]، بيـنما عـلى أرض الواقـع فالعكس هو ما حدث، حيث ازداد التعاون الاقتصادي بـين تركيـا وإسرائيـل وخاصـة بعـد

(1) فطين أحمد فريد: الدبلوماسية المصرية وأزمة السـويس 26 يوليـو/ تمـوز – 26 أكتـوبر/ تشريـن الأول 1956، مطابع الشرطة، ط2، القاهرة، 2005، ص22؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج9، ص240.

(2) جورج حنا: عندما يتكلم الشعب، دار العلـم للملايـين، ط1، بـيروت، 1958، ص36-40؛ منـى حمـد آل ثاني: مرجع سابق، ص121.

(3) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصريـة، فـيلم28، محفظـة63، ملـف رقم 1/1/4، مصدر سابق، بشأن حلف بغداد والعلاقات بين تركيـا وإسرائيـل؛ محمـد فاضـل الجـمالي: مرجع سابق، ص65.

تشكيل حلف بغداد، إذ أقدمت تركيا على استيراد البضائع الإسرائيلية وتم تبادل الوفود التجارية فيما بينهما، وتنامى عمل الشركات الإسرائيلية واستثماراتها في تركيا[1]، لقد حاول الجمالي ونوري السعيد الترويج لمزاعم كاذبة، وهذا إن دل فإنما يدل على خداع السياسيين العراقيين للرأي العام العراقي، ورغبتهم في حماية مناصبهم السياسية على حساب سمعة العراق وسط أشقائه العرب.

لقد لعب نوري السعيد دوراً كبيراً في تنفيذ سياسات الدول الاستعمارية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا المتمثلة في دعم إسرائيل على حساب الأمة العربية، وتجسيد عدو جديد في أذهان العرب بدلاً من إسرائيل ألا وهو المد الشيوعي، ويتضح ذلك فعلياً من خلال حديث نوري السعيد إلى (أنتوني مان Anthony Mann) مراسل صحيفة (الديلي تلجراف Daily Telegraph)، حيث ذكر أن الحلف وُضع في الأساس ليصبح حائطاً دفاعياً ضد الخطر الشيوعي داخلياً وخارجياً، وشدد على ضرورة وقوف الجميع بكل ما أوتوا من قوة أمام هذا الخطر، وأكد على أن الدول العربية في حاجة ماسة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى يستطيعون الدفاع عن أنفسهم أمام ذلك الخطر، مشيراً إلى أهمية تقوية الحلف في سبيل الحفاظ على أمن وسلامة العراق والعرب جميعاً[2]، لقد

---

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 259/17321، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 6 يوليو/ تموز 1955، (و)87؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص304؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 2 مارس/ آذار 1955؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1955-1957, Vol. XII, Document 3: Telegram from the Department of State to the Embassy in Israel.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1406، ملف رقم 17/27/38، ج4، من المفوضية الملكية المصرية في لندن إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن حلف بغداد؛ وليد محمد الأعظمي: نوري السعيد والصراع مع عبد الناصر، المكتبة العالمية، ط1، بغداد، 1988، ص28-29؛ عبد الحميد شلبي: مرجع سابق، ص244-246؛

George Lawrence Harris and Moukhtar Ani: Iraq: Its People, Its Society, Its Culture, Literary Licensing, New York, USA, 2012, PP.220-226.

تناسى نوري السعيد أن العراق خاض حرب عام 1948 ضد إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، وفضل أن يرتمي في أحضان أعداء الأمس بدون حتى مجرد تذكر التضحيات التي قدمها أبناء الجيش العراقي في تلك المعارك.

وفي إطار رؤية نوري السعيد المتمثلة في أن الشيوعية تمثل خطراً أكبر من إسرائيل على الدول العربية، فقد غير من سياسة العراق تدريجياً تجاه الاتحاد السوفيتي حيث بادر بقطع العلاقات وسحب الدبلوماسيين فيما بين الطرفين، وأكد مجدداً على أن الشيوعية تمثل خطراً قيد الانفجار وأن حلف بغداد هو السند الأساسي والرسمي لإنقاذ المنطقة منه، مدعياً أن الحلف يتبنى حل القضية الفلسطينية عن طريق قرارات الأمم المتحدة.(1)

وحول انضمام الدول العربية لحلف بغداد فقد حاول العراق بشق الأنفس جذبها للانضمام إلى حلف بغداد، ولكن باءت محاولاته بالفشل لأن الدول العربية - وعلى رأسها جمهورية مصر العربية - اعتبرت أن الحلف يشجع إسرائيل في عدوانها على حقوق العرب، وأنه يكبل العراق من خلال بنوده وملاحقه وقراراته عن اتخاذ أي عمل ضد إسرائيل، وخاصة بعد أن أعلن نوري السعيد عن تعهده باحترام العراق للوضع الراهن في الشرق الأوسط فيما يتعلق بإسرائيل(2)، وأدلى الرئيس المصري جمال عبد

---

(1) خالد عزب: جمال عبد الناصر من القرية إلى الوطن العربي الكبير 1918-1970، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011، ص196-197؛ سيف الدين الدوري: مرجع سابق، ص221-224؛ وليد محمد الأعظمي: مرجع سابق، ص28؛

Waldemar J. Gallman: op.cit., P.27.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1248، ملف رقم 1/1/4، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن الحلف العراقي التركي؛ ولقد نشرت بعض الصحف المصرية عن وجود ملحق سري في حلف بغداد يمنع العراق من أن يتخذ في المستقبل أي عمل ضد إسرائيل، للمزيد أنظر: منى حمد آل ثاني: مرجع سابق، ص121؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 28 فبراير/ شباط 1955.

الناصر(*) بتصريحات في اجتماع وزراء الخارجية العرب نشرتها صحيفة صوت الأهالي قائلاً: "إن مصر لا تفكر في الدخول في أحلاف أو دفاع مشترك ولكنها تعتمد كل الاعتماد على ميثاق الضمان الجماعي العربي(**)، وإن سياسة مصر مبنية على أساس انضمامها كعضو في الجامعة العربية، وإن مصر لن تحيد عن هذه السياسة أبداً"، وردت الحكومة العراقية على موقف مصر من حلف بغداد بنفي وجود أي نصوص في الحلف تمنع العراق عن اتخاذ إجراءات عسكرية حال قيام أي هجوم مسلح على أي دولة عربية.[1]

لقد تبنت الدول العربية موقفها الرافض تجاه حلف بغداد والمشاريع الاستعمارية الآتية من ورائه، واستخدمت كل ما لديها من إمكانيات لمقاومته وللحيلولة دون انضمام العراق إليه، وخاصة جمهورية مصر العربية من خلال رئيسها الراحل جمال عبد الناصر الذي حاول إقناع نوري السعيد بالعدول عن الحلف والعمل مع الدول العربية ضمن

(*) جمال عبد الناصر: ولد في عام 1918 بالإسكندرية، تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وأكمل الكلية الحربية عام 1938، تدرج في التدريس بالكلية حتى عام 1951، قاد ثورة 23 يوليو/ تموز 1952، وأصبح رئيساً لجمهورية مصر العربية حتى وفاته في عام 1970. للمزيد أنظر: محمد سمير المنشاوي: جمال عبد الناصر والقضية الفلسطينية 1952-1970، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2006، ص1.

(**) ميثاق الضمان الجماعي العربي: هو ذلك الميثاق الذي عقدته الدول العربية بتاريخ 17 يونيو/ حزيران 1950 من أجل تنمية التعاون العسكري والاقتصادي بين الدول العربية. للتفاصيل أنظر: ستار ملك الطفيلي: التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها 1939-1958، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، 2003، ص178.

(1) مأمون أمين زكي: ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921-1958، دراسة تاريخية سياسية اجتماعية مقارنة، دار الحكمة، لندن، 2013، ص317-318؛ صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ 27 مارس/ آذار 1955.

ميثاق الضمان الجماعي العربي، وذلك دون الاستعانة بأي دولة أجنبية والمحافظة على القومية العربية، وإنشاء قيادة عربية موحدة لصد العدوان الإسرائيلي الذي يعتبر الخطر الأول على الأمة العربية، وتحقيق آمال الشعب الفلسطيني وعودته إلى أرضه ووطنه، وفي ذلك الإطار حضر صلاح سالم[*] أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية ووزير الإرشاد القومي إلى بغداد، واجتمع مع نوري السعيد في 5 أغسطس/ آب 1955 بحضور الملك فيصل الثاني وعبد الإله، وشدد في الاجتماع على أهمية موقع العرب الجغرافي والإستراتيجي ومدى ما يمتلكونه من ثروات تمكنهم من الوقوف بوجه عدوهم الأوحد (إسرائيل)، وأشار بأنه لا يليق بأي بلد عربي الانضمام إلى أي حلف خارج إطار الدول العربية والارتماء في أحضان من يتآمرون عليهم وعلى رأسهم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لأنهم دائماً يميلون إلى إتباع سياسة تجافي حقوق العرب، وخاصة أن بريطانيا لا زالت تحتل أجزاء من الوطن العربي، وأكد على أن الوضع في المنطقة يستدعي تكاتف العرب جميعاً في حلف واحد يجمع شتات قواهم لاسترجاع أراضيهم وحقوقهم المغتصبة، وأبلغهم بأن الرئيس المصري يرفض تماماً انضمام أي دولة عربية لحلف بغداد مؤكداً على أنه لا يخدم سوى السياسة الصهيونية المتغطرسة، مشيراً إلى أن مصر ترفض أي وساطة تهدف إلى انضمامها لهذا الحلف.[1]

(*) صلاح سالم: ولد في عام 1920 بالسودان، وهو ضابط وسياسي مصري، تخرج من الكلية الحربية عام 1938 وكلية أركان حرب عام 1948، اشترك في حرب فلسطين 1948، وشارك في ثورة 23 يوليو/ تموز 1952، وعين وزيراً للإرشاد القومي وشؤون السودان 1953-1956، ورئيساً لتحرير صحيفة الجمهورية، وتوفي عام 1962. للمزيد أنظر: محمد شفيق غربال وآخرون: الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب، ج1، القاهرة، 1965، ص128.

(1) بيتر مانسفلد: مرجع سابق، ص202؛ حامد الحمداني: مرجع سابق، ص308؛ وللمزيد حول اجتماع صلاح سالم والجانب العراقي أنظر: دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1248، ملف رقم 1/1/4، مصدر سابق، بشأن رد مصر على مزاعم نوري السعيد؛ مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية: مصدر سابق، ص2؛ أنظر ملحق رقم (3).

وفي إطار إصرار نوري السعيد وتزمته حيال مشروعه والمضي قدماً في إبرام التحالف الجديد، صعدت الصحافة المصرية من حملتها ضد الحكومة العراقية، واعتبرت أن حلف بغداد لا يخدم القضية الفلسطينية وسيتسبب في ضياع الأمة العربية لحساب الإمبريالية البريطانية والصهيونية، كما هاجمت الجمهورية اللبنانية التي طلبت من عبد الناصر وقف الحملات الإعلامية تجاه التحالف العراقي – التركي[1]، وكانت إسرائيل في هجومها على القوات المصرية في قطاع غزة في 28 فبراير/ شباط 1955 تهدف إلى الضغط على مصر للانضمام إلى حلف بغداد، وقد حمل عبد الناصر ذلك الهجوم على عاتق نوري السعيد ومؤامراته مع الإنجليز.[2]

وقد رفضت سوريا هي الأخرى الانضمام إلى حلف بغداد على ضوء بيان البرلمان السوري، وأصبحت ميالة للسياسة المصرية ووقفت إلى جانب عبد الناصر في الحفاظ على القومية العربية، إذ أعلنت بأن العناصر المواكبة للغرب قد باعت القضية العربية، ونددت

---

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/4910، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ الأول من مارس/ آذار 1955، (و)28؛ عبد اللطيف البغدادي: مذكرات عبد اللطيف البغدادي، المكتب المصري الحديث، ج1، القاهرة، 1977، ص196-197؛ جمال معوض شقرة: الحركة السياسية في مصر من أزمة مارس 1954 إلى صدور قرارات يوليو 1961، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1993، ص352؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج9، ص224؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1955-1957, Vol. XII, Document 6: Telegram from the Embassy in Iraq to the Department of State; John Stanly Harbrmen: The Iraq Development Board: Administration and program, The Middle East Journal, Vol.9, No. 2, Washington D.C., USA, Spring 1955, P.166.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم33، محفظة53، ملف رقم 1/7/217، ج10، مصدر سابق، بشأن تصريح الرئيس المصري عبد الناصر عن الموقف في غزة؛ نيل كابلان: مرجع سابق، ص247.

سوريا باعتماد العراق على حلف بغداد في حل القضية الفلسطينية وأكدت أنها لن تحل بالاعتماد على الغرب وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فهما من وقفا وراء قرار تقسيم فلسطين منذ البداية وساندوا الصهاينة حتى تمكنوا من إعلان قيام دولتهم إسرائيل، وناشدت العراق بالرجوع إلى صوابه ورشده والعودة إلى بوتقة الأمة العربية، كما حذرت سوريا أمير دولة الكويت عبد الله السالم الصباح لدى زيارته إليها في أواخر عام 1955 من الانضمام إلى هذا الحلف، باعتبار أنه لن يحقق مصالح العرب وخاصة القضية الفلسطينية، بل سيخدم مصالح إسرائيل في الشرق الأوسط.(1)

أما الأردن فقد تعرضت لضغوط شديدة من قبل نوري السعيد وأعوانه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدموا الكثير من المساعدات والإغراءات المادية للملك حسين(*) ملك المملكة الأردنية الهاشمية خوفاً من وقوعها في التكتل الشيوعي، إلا أن الأردن كان رافضاً لإقامة حلف بغداد من الأساس لعدة اعتبارات، منها عدم

---

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/4910، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 25 يناير/ كانون الثاني 1955، (و)16؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة 1195، ملف رقم 5/3/2، من السفارة المصرية في واشنطن إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن الولايات المتحدة الأمريكية وقلقها من الشيوعية في سوريا؛ المصدر نفسه: محفظة 1248، ملف 1/1/4، بشأن سوريا وحلف بغداد؛ جمال سلامة علي: من النيل إلى الفرات مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص66-67؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 27 فبراير/ شباط 1955؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 20 مارس/ آذار 1955؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1955-1957, Vol. XII, Document 17: Telegram from the Embassy in Syria to the Department of State.

(*) الملك حسين: هو الحسين بن طلال بن عبد الله بن حسين الهاشمي، ولد في عام 1935 بمكة، تولى حكم المملكة الأردنية الهاشمية 1952-1999، وتوفي في عام 1999. للتفاصيل أنظر: أنتوني ناتنج: مرجع سابق، ص11.

وضع العرش الأردني في خدمة السياسة العراقية ومن ثم إيجاد عرش للأمير عبد الإله في سوريا لتحقيق أطماعه لخدمة السياسة البريطانية الهادفة للتحكم في سوريا والسيطرة عليها، بالإضافة إلى خدمة أطماع إسرائيل وأهدافها العسكرية في المنطقة والتي تتنافى مع أهداف المملكة الأردنية التوسعية في فلسطين، لذا فقد صرحت الأردن بأنه ليس من سياستها الارتباط بأي أحلاف أجنبية وذلك وفقاً للإرشادات والتوجهات الملكية السامية، وقطعت الأردن الشك باليقين وضربت طموحات نوري السعيد والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عرض الحائط برفضها الانسياق لحلف بغداد ومواكبتها للدول العربية مصر وسوريا.[1]

وحذت المملكة العربية السعودية حذو الدول العربية الرافضة لحلف بغداد، وحاولت منع العراق من الانضمام إليه وبذلت كل ما بوسعها لإقناع نوري السعيد بعدم التورط فيه، ووصفت الحلف بأنه يفرق الدول العربية ويضعف وحدتها، لكن باءت محاولات السعودية بالفشل ولم تلق أي صدى لدى نوري السعيد وحكومته، وفي 18 يناير/ كانون الثاني 1955 أصدرت الحكومة السعودية بياناً تؤيد فيه موقف مصر وتستنكر الاتفاق العراقي – التركي، وأسفت لإقدام حكومة العراق على الانضمام إلى هذا الحلف، وقالت في بيانها: "إن الحكومة السعودية لا تقر أي اتفاق لم يبحث في الجامعة

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/4910، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 19 أكتوبر/ تشرين الأول 1955، (و)26؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1248، ملف رقم 17/57/38، من السفارة المصرية في دمشق إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن الضغط على الدول العربية للانضمام لحلف بغداد؛ المصدر نفسه: فيلم28، محفظة63، ملف 1/1/4، مصدر سابق، بشأن حلف بغداد والأحلاف الأجنبية الأخرى؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج9، ص244؛ نظام شرابي: مرجع سابق، ص97؛ حامد الحمداني: مرجع سابق، ص308؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 11 ديسمبر/ كانون الأول 1955.

العربية، كما وأن الملك سعود قد نصح نوري السعيد بعدم توريط العراق باتخاذ هذه الخطوة.[1]

وقد تعرضت لبنان أيضاً إلى نفس الضغوط للانضمام إلى حلف بغداد وخاصة من العراق والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها رفضت ذلك واشترطت موافقة جميع الدول العربية، مؤكدة: "لا حلف تركي ولا دخول بأحلاف أخرى إلا بعد موافقة الجميع، ولا نقبل بأن ينبذ العراق من المجموعة العربية، هذه سياستنا واضحة وصريحة لا غبار عليها ولا إبهام".[2]

وتبلور هذا الرفض العربي في موقف جامعة الدول العربية، وأثناء المباحثات العراقية التركية بشأن عقد حلف بغداد، حين عقدت الجامعة عدة اجتماعات لوزراء الخارجية العرب في الفترة 29 نوفمبر/ تشرين الثاني – 12 ديسمبر/ كانون الأول 1954،

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/4910، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 15 فبراير/ شباط 1955، (و)12؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1248، ملف رقم 17/57/38، مصدر سابق، بشأن حلف بغداد؛ أحمد علي إسماعيل: التسلل الإسرائيلي في آسيا، السياسة الدولية، العدد5، القاهرة، أكتوبر 1966، ص148، منى حمد آل ثاني: مرجع سابق، ص121؛ سيف الدين الدوري: مرجع سابق، ص251-252؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1955-1957, Vol. XII, Document 16: Telegram from the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State.

(2) أحمد عبد الرحيم مصطفى: الأزمة اللبنانية (أصولها – تطورها – أبعادها)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص63؛ عطية مساهر وسامي صالح الصياد: موقف لبنان من حلف بغداد، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة بابل، العدد15، يونيو/ حزيران 2013، ص88؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1955-1957, Vol. XII, Document 10: Telegram from the Department of State to the Embassy in Lebanon; George Lenczowski: Soviet Advances in the Middle East, American Enterprise Institute for Public Policy Research, 2nd Edition, Washington D.C., USA, 1974, P.38.

وتمخضت هذه الاجتماعات عن ضرورة التزام الدول العربية في سياساتها الخارجية بميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك(*) بين أعضائها، وأن يكون تعاونهم مع الغرب مشروطاً بمساعدة العرب في حل قضاياهم حلاً منصفاً وعادلاً، وكذلك مساعدة الدول العربية عسكرياً بحيث تكون لديهم القوة الكافية للدفاع عن كيانهم وأراضيهم ضد أي عدوان خارجي، وأكدت الجامعة على رفض التسلح من الدول المعادية للعرب إذا كان ذلك سيكون على حساب مصالحهم القومية، وعددت الجامعة أسباب رفضها للتحالفات بين العرب والغرب فيما يلي:

1- أن للوطن العربي مشاكل لا تزال معلقة مع الغرب.
2- أن عدو العرب هو وجود إسرائيل بينهم، وليس الشيوعية (الاتحاد السوفيتي) الذي يبعد مئات الأميال عن أقرب بلد عربي إليه.
3- ابتعاد تركيا عن العرب وتقاربها الشديد من إسرائيل.
4- أن مصالح العرب تقتضي وحدتهم تحت مظلة الجامعة العربية ضد أطماع إسرائيل والدول الاستعمارية.

وعقب توقيع العراق على حلف بغداد أعلنت الجامعة: "إن العراق قد ضرب كل ذلك عرض الحائط ولم يعر أهمية لكل ما ذكرناه، بل أعلن انضمامه إلى حلف جمع أعداء العرب والإنسانية، وصار حزام أمان للعدو اللدود للعرب جميعاً".[1]

(*) معاهدة الدفاع العربي المشترك: هي معاهدة تم توقيعها بين الدول العربية في عام 1950، تهدف إلى التعاون فيما بينهم وخاصة في المجال العسكري لمواجهة أعداء الأمة العربية وخاصة إسرائيل. للمزيد أنظر: سامي حكيم: ميثاق الجامعة والوحدة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1966، ص258.

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 283/6008، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 4 مارس/ آذار 1956، (و)41؛ جهاد مجيد محيي الدين: حلف بغداد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1971، ص181؛ عبد الحميد شلبي: مرجع سابق، ص252؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص278.

ورداً على ذلك أعلن وزير الخارجية العراقي موسى الشابندر(*) بأن وضع العراق الإستراتيجي يعطيه الحق في عقد أي اتفاق مع أي دولة، وأمام إصرار العراق على موقفه ومضيه قدماً في التحالف مع تركيا، طلبت مصر استبعاده من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي.(1)

وعقدت الحكومات العربية اجتماعاً في القاهرة في الفترة 22 يناير/ كانون الثاني – 6 فبراير/ شباط 1955، ولم يحضر الاجتماع نوري السعيد بحجة مرضه، وتمحور صلب الاجتماع في تساؤل طرحه المجتمعون "هل يحق للعراق عقد تحالف مع دولة غير عربية قبل أخذ موافقة الدول العربية الموقعة على ميثاق معاهدة الدفاع المشترك؟"، وقد أعلن فاضل الجمالي نائب رئيس الوزراء العراقي عن أحقية بلاده في ذلك مستعيناً بالمادتين السابعة والتاسعة(**) من ميثاق الجامعة العربية، وحينها اعترضت مصر متعللة بالمادة العاشرة(***)

(*) موسى محمود الشابندر: ولد في عام 1899 ببغداد، درس اللغات في ألمانيا عام 1922، وحصل على الدكتوراه في لوزان بسويسرا عام 1932، عمل في السلك الدبلوماسي وعين سفيراً في برلين عام 1935، شارك في ثورة مارس 1941، وكان عضواً في البرلمان عام 1945، وعين وزيراً للخارجية عام 1955، وتوفي عام 1979. للمزيد أنظر: موسى الشابندر: ذكريات بغدادية – العراق بين الاحتلال والاستقلال، رياض الريس للكتاب والنشر، ط1، لندن، 1993، ص23.

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة 1404، ملف رقم 17/27/38، ج1، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن الاتفاقات العراقية التركية؛ مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية: مصدر سابق، ص18-20.

(**) المادة السابعة من ميثاق الجامعة العربية: "ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله، وفي الحالتين تنفيذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية".
المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية: "لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق، وروابط أقوى، مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض". وللمزيد أنظر: سامي حكيم: مرجع سابق، ص262.

(***) المادة العاشرة من معاهدة الضمان العربي: "تعهدت كل من الدول المتعاقدة بأن لا يعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبأن لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة".

من معاهدة الضمان العربي[1]، لقد حاول العرب جاهدين إثناء العراق عن الانضمام إلى حلف بغداد ولكن باءت جميع محاولاتهم بالفشل بسبب إصرار نوري السعيد على أن مصالح العراق تقتضي ذلك.

وهكذا أحبطت جهود العراق في ضم أي دولة عربية إلى حلف بغداد، واتضحت المؤامرات الغربية وظهرت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على حقيقتهما تجاه العرب، بل زاد الترابط وتنامت وحدة الصف بين الدول العربية، وكان ذلك تمهيداً للتحالفات وظهور نماذج الوحدة العربية مثل ما حدث بين مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية.[2]

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) للمزيد أنظر: (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/2718، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير عام عن شهر يناير/ كانون الثاني 1955، (و)48؛ أكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني، مكتبة مدبولي، ج2، القاهرة، 2000، ص1712-1713؛ محمد رفعت: التوجيه السياسي للفكرة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1964، ص122؛ عبد الحميد شلبي: مرجع سابق، ص253-254؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص135.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة 507، ملف رقم 5/139/14، من السفارة المصرية في دمشق إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن تحالف ثلاثي (مصري – سوري – سعودي)؛ يوسف خوري: مرجع سابق، ص301-302.

أما عن موقف إسرائيل من حلف بغداد ففي البداية هاجمته وأبدت مخاوفها تجاهه، إذ لم تعرض تفاصيله على الأوساط الصهيونية قبل الإعلان عنه، وخشيت إسرائيل من أن يكون الحلف موجهاً ضدها، ورغم ذلك عملت على الاستفادة منه بأكبر المكاسب الممكنة، إذ طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية دعمها بالمزيد من الأسلحة وهو ما تم تقديمه إليها بالفعل، ولم يزيل الخوف من جانبها سوى انضمام بريطانيا إلى الحلف، ورغم ذلك طلبت إسرائيل منها تقديم الضمانات الكافية من أن الحلف لن يمثل تهديداً لها بأي شكل من الأشكال.[1]

وحول انعكاس حلف بغداد على المواجهات العربية الإسرائيلية، أعلن نوري السعيد منذ اللحظات الأولى لانضمام العراق إلى الحلف بأنه لن يتخلف عن مواجهة إسرائيل وحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وشاملاً يضمن فيه حق الشعب الفلسطيني في إنهاء الظلم الواقع عليه وعودته إلى دياره دون أي قيد أو شرط، وأكد نوري بأن العراق سيحقق من انضمامه إلى الحلف كل ما للقضية العربية من حق وإنصاف.[2]

وحول الرفض العربي لانضمام العراق إلى حلف بغداد والاتهامات التي نالت نوري السعيد في ذلك الشأن، رد الأخير قائلاً: "إن العراق لم ولن يتخلى عن نصرة القضية الفلسطينية، وإنه سيكون في أوائل المطالبين بحقوق شعبها، وذلك بشرط أن

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 402/913، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 10 إبريل/ نيسان 1955، (و)101؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم28، محفظة63، ملف رقم 1/1/4، مصدر سابق، بشأن إسرائيل وحلف بغداد؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص372؛ سيف الدين الدوري: مرجع سابق، ص252؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1955-1957, Vol. XII, Document 8: Telegram from the Department of State to the Embassy in Israel.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 402/741، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 14 مارس/ آذار 1955، (و)287؛ صحيفة الحوادث العراقية: بتاريخ 9 يناير/ كانون الثاني 1955.

تتعاون معه الدول العربية الأخرى، وإن العراق يقف في نفس الجانب مع أشقائه العرب في تحقيق طموحاتهم القومية وإنه يشعر قبلهم بالخطر الصهيوني وأهدافه الخطيرة على العالم العربي بأسره".[1]

وخلال أحد اجتماعات الحلف قام نوري السعيد بعرض القضية الفلسطينية على طاولة الاجتماع باعتبارها من القضايا المهمة في منطقة الشرق الأوسط وخاصة أنها أساس النزاع القائم بين العرب وإسرائيل، مشيراً إلى أن الكل يجب أن يتذكر دائماً بأنهم يعانون جميعاً من جراء تلك المشكلة، وأكد على ضرورة حل مشكلة اللاجئين وعودتهم إلى أوطانهم وأن الاعتداءات الإسرائيلية هي أساس تلك المشكلة وسببت تركهم لبيوتهم وأموالهم، كما أشار السعيد إلى كل ذلك في حديثه مع دالاس وزير الخارجية الأمريكي حول القضية الفلسطينية، ورد الأخير بأن حلف بغداد لم يتأسس لذلك الغرض بل هدفه واضحاً في صد الخطر الشيوعي، وأن القضية الفلسطينية مآل حلها يقع على عاتق الأمم المتحدة فقط.[2]

كم كان نوري السعيد واهماً حين تصور أن حلف بغداد سيكفل استعادة الحق العربي وسيضمن حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً، إذ كيف يتبدل الحال ويصبح أعداء الأمس حلفاء اليوم، فهؤلاء أياديهم ملوثة بدماء العرب وخاصة في حرب 1948، وهدفهم من الحلف كان واضحاً في عزل العراق عن أشقائه العرب وضمان أمن إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه المغتصبة، وضمان عدم امتداد الشيوعية ونفوذ الاتحاد السوفيتي إلى منطقة الشرق الأوسط حماية لمصالحهم به، ويبدو أن نوري السعيد كان يتصور أنه سيحقق إنجازاً كبيراً بحل القضية الفلسطينية عن طريق هذا الحلف، إلا أن حلفائه اهتموا بإسرائيل أكثر من أي طرف آخر، ولم يكن للعراق من نصيب في هذا

---

(1) وليد محمد الأعظمي: مرجع سابق، ص9-10؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص497؛ صحيفة الحوادث العراقية: بتاريخ 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

(2) عزيز شريف: من ملف بغداد إلى تحرير القناة، مطبعة دار الجلاء، ط1، القاهرة، د.ت، ص38؛ أحمد علي إسماعيل: مرجع سابق، ص128.

الحلف سوى تشويه سمعته وابتعاده عن أشقائه العرب في نضالهم، وفي نهاية الأمر دفع النظام الملكي العراقي ثمن تلك الخطوة غالياً.

أما العرب فقد أدركوا أهمية توحدهم في صف واحد ضد المؤامرات الغربية والاستعمارية والصهيونية المتعاقبة عليهم، ولم ينسوا ما تحملوه من مآسي وويلات جراء المواجهة مع إسرائيل وخاصة في حرب عام 1948، ولم يكن من السهل عليهم الانخراط وسط أعدائهم والانضمام إلى حلف بغداد بحجة الخطر الشيوعي على المنطقة، وأصر العرب مجدداً على أن العدو الأول لهم هو الكيان الصهيوني (إسرائيل).

ويتبين لنا من خلال تناول موقف العراق الرسمي من تطورات القضية الفلسطينية وما نجم عنها من مواجهات عربية إسرائيلية في مرحلتها الأولى 1947-1956 إن العراق قد أدى دوراً كبيراً في تلك الأحداث، فمنذ الإعلان عن قرار تقسيم فلسطين في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947 كان العراق سباقاً في رفض القرار والسعي نحو عدم تطبيقه، كما شارك العراق إخوانه العرب في المواجهات العسكرية ضمن حرب 1948 خاصة بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، وعلى الرغم من عدم تماس حدوده مع فلسطين إلا أن الجيش العراقي أبلى بلاءً حسناً في المعارك وكبد العدو خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، ونجح في استعادة الكثير من المدن والقرى العربية من براثن العدو الصهيوني، كما شارك العراق بقوة في تطبيق قرار المقاطعة الاقتصادية الذي اتخذته جامعة الدول العربية ولم يتراجع عنه رغم ما وقع عليه من ضرر جراء ذلك، علماً بأن كل تلك الأحداث ربما كانت ستتغير نتائجها لولا أن العراق كان مكبلاً بسيطرة بريطانيا على سياسته الداخلية والخارجية إثر خضوع القادة العراقيين آنذاك لضغوط مستمرة منها، وأبرز ما يمثل ذلك بوضوح معاهدة بورتسموث بما حوته من بنود استعمارية وحلف بغداد وما أسفر عنه من خلافات عراقية - عربية، والحق إن آفة العراق كانت ممثلة في نظامها المستبد وساستها الضعفاء والفاسدين من حولهم.

أما عن الموقف الشعبي العراقي من المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الأولى 1947-1956 فكان يمثل أهم وسائل الضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة

لكي تتخذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ فلسطين من براثن الصهيونية والقوى الاستعمارية الكبرى.

إذ كان الشعب العراقي على دراية بخطورة الأوضاع السياسية منذ صدور قرار تقسيم فلسطين في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947، حيث شهدت الساحة العراقية هياج شعبي فور سماع قرار الأمم المتحدة القاضي بسلب جزء من الأرض العربية، وشاركت في المظاهرات مختلف طبقات المجتمع العراقي وذلك في كافة المدن العراقية من الشمال إلى الجنوب، وأعلنت الجماهير المحتشدة رفضها القاطع لقرار التقسيم، ولم تهدأ التظاهرات بل ازدادت يوماً بعد يوم تنديداً بالتهديدات التي تتلقاها فلسطين.[1]

وشارك طلاب المدارس الثانوية في بغداد والأعظمية والجامعات العراقية وخاصة كليتي الحقوق والهندسة في المظاهرات الشعبية المنددة بقرار تقسيم فلسطين، واعتبرته الجماهير قراراً باطلاً بحق الشعب العربي، وفي يوم 3 ديسمبر/ كانون الأول هاجمت المظاهرات الحاشدة مكتب الاستعلامات الأمريكي والمؤسسة الثقافية البريطانية في العاصمة العراقية بغداد، وقاموا بتحطيمهما انتقاماً من التأييد الأمريكي والبريطاني لأطماع الصهيونية في الأرض العربية، واعتبروا هذا القرار الدولي انتكاسة على العراق والدول العربية أجمع، كما توجهت المظاهرات إلى بنايات مجلس الوزراء العراقي والبلاط الملكي ليعلنوا عن احتجاجهم الشديد على القرار ومطالبتهم بإلغائه، ومرت جموع المتظاهرين أيضاً أمام المفوضيات العربية في بغداد مظهرين شعورهم الفياض لإنقاذ فلسطين، وأبدوا استعدادهم لبذل التضحية بأرواحهم في سبيل تحرير الأراضي العربية

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم251، محفظة482، ملف رقم 1/142/139، ج4، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن تقسيم فلسطين وأثره على العراق؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص195؛ سيف الدين الدوري: مرجع سابق، ص337؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ الأول من ديسمبر/ كانون الأول 1948.

مـن الصـهيونية والاسـتعمار، مطـالبين بفـتح بـاب التطـوع لإنقـاذ فلسـطين[1]، لقـد رافقـت المتظاهرين روح الحماسة والقومية العربية سـاعين لإيصـال صـوتهم للـرأي العـام العـالمي في سبيل إعلاء كلمة الحق عالية.

واضطرت الشرطـة العراقيـة إلى محـاصرة المتظـاهرين داخـل كليـة الحقـوق بجامعـة بغداد، وأثناء خروجهم حدثت اشتباكات بين الطـرفين أدت إلى جـرح عـدد مـن المتظـاهرين، مما زاد من حالة الهياج لدى الجموع الغاضبة لاستخدام الحكومة للقوة ضدهم.[2]

وأصدر المتظـاهرون بيانـاً أعربـوا فيـه عـن بـالغ حـزنهم لإصـدار قـرار التقسـيم واحتجاجهم الشديد عليه، وإدانتهم لكل من قام بالتوقيع عليه، وطـالبتهم الحكومـة في بيـان مماثـل بـأن يتمسـكوا بالهـدوء ويحـافظوا عـلى سـلامة وأمـن الـبلاد مـن القلاقـل والاضطرابات، وتعهدت الحكومة في بيانها بأنها سـتبذل أقصى جهـد في متابعـة القضـية

المكتبة الإ لكترونية العراقية

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم251، محفظة482، ملف رقم 1/142/139، ج4، مصدر سابق؛ نبيل العربي وآخرون: مرجع سـابق، ص368؛ وعـلى أثـر مظـاهرات طلاب المدارس أدركت وزارة المعارف خطورة الموقف ووجهت إلى إدارات المدارس كافة تحـذيرها مـن أن الطلبة قد أظهروا ما يمليه عليهم شعورهم غير أنها تخشى أن الاستمرار في المظاهرات قد يـؤدي إلى الفوضى واختلال النظام، فمن باب الحرص على الطلاب طلبـت مـنهم العـودة إلى صـفوفهم الدراسـية والمحافظة على النظام العام وترك السياسيين يقومـون بـالأعمال الإيجابيـة مـع سـائر الـدول العربيـة. للمزيد أنظر: عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص200؛ عبد الأمير هادي العكّام: مرجع سـابق، ص93.

(2) مظفر عبد الـلـه: مرجع سابق، ص724؛ جعفر عباس حميدي: التطورات السياسـية في العـراق، مرجـع سابق، ص587؛ جهاد مجيد محيي الدين: العراق والسياسة العربية، مرجع سابق، ص103.

الفلسطينية، وستعمل باستمرار لإبطال القرار المجحف، وأن الحكومة سوف تعلن عن فتح باب التطوع تلبية لنداء المتظاهرين لإنقاذ فلسطين من جشع الصهيونية.[1]

وفي 5 ديسمبر/ كانون الأول كلفت الحكومة العراقية القائد فوزي القاوقجي رئيس هيئة أركان حرب الجيش العراقي الأسبق بتسجيل أسماء المتطوعين من أبناء الشعب العراقي ممن كانت لديهم خبرة سابقة في الجيش أو الشرطة العراقية، على أن يتم تدريبهم وإرسالهم إلى أرض فلسطين، وبالفعل ذكر القائد أن أكثر من 3000 متطوع أعلنوا استعدادهم للانضمام لجيش التحرير في فلسطين، وأن هناك 10000 آخرين قيد التدريب في عدة مناطق من العراق، وسوف يرسلون تباعاً إلى فلسطين فور إكمالهم فترة التدريب.[2]

كما شاركت نقابة المحامين العراقيين الشعب العراقي في تظاهراته الغاضبة حيال قرار التقسيم، حيث أصدر رئيس النقابة بياناً أعلن فيه عن عزمهم تنظيم تظاهرة حاشدة، وكذلك تنظيم إضراباً عاماً في يوم 7 ديسمبر/ كانون الأول احتجاجاً على قرار التقسيم، وندد البيان بالقرار الجائر والظالم لحقوق الشعب الفلسطيني، إلا أن وزارة الداخلية طلبت منهم إلغاء التظاهرة حفاظاً على النظام العام وذلك بكتاب رسمي مرقم 18922 في 6 ديسمبر/ كانون الأول، فأعلنت النقابة عن تأجيل التظاهرة إلى وقت آخر[3]، كما أبدت

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم251، محفظة482، مصدر سابق؛ نبيل العربي وآخرون: مرجع سابق، ص369.

(2) ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص253؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 7 ديسمبر/ كانون الأول 1947؛

Freda Kirchwey: The British Record on Partition as Revealed by British Military Intelligence and Other Official Sources, Submitted to the UN, The Nation, New York, USA, May 8, 1948, PP.12-15.

(3) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم251، محفظة482، مصدر سابق؛ نبيل العربي وآخرون: مرجع سابق، ص364-365؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص200.

نقابة الصيادلة رفضها للقرار وأعلنت احتجاجها عليه بوصفه قراراً باطلاً، ونظمت إضراباً استمر لساعات عدة، كما قامت النقابة بتجميع بعض الأدوية والمستلزمات الطبية والإسعافات الأولية الضرورية من مخازنها المختلفة ليتم إرسالها إلى فلسطين، ليشاركوهم في كفاحهم لإنقاذ الأرض العربية وشعبها المسالم.(1)

ولم يتوقف الأمر عند طائفة بعينها داخل العراق بل شاركت الطوائف غير المسلمة أشقائها المسلمين فيما يمرون به من اعتداء صارخ على حقوقهم، فاتخذت الطائفة الكلدانية ومنهم يوسف السابع بطريرك بابل وكلدانيين الموصل قراراً بإلغاء كافة المراسم الرسمية من معايدات وأفراح بمناسبة عيد ميلاد المسيح، وذلك احتجاجاً على قرار التقسيم ومساندة للشعب الفلسطيني.(2)

وحتى الحاخام ساسون خضوري رئيس الطائفة اليهودية في العراق قد أعلن عن رفضه لقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ووصفه بالقرار الجائر، وأكد على وقوفهم صفاً واحداً مع أبناء الشعب العراقي الذين عاشوا وإياهم في أخوة وتفاهم ووئام لمئات السنين، وأعلن رفضه مراراً وتكراراً للمؤامرات المحاكة ضد أبناء الشعب العراقي مؤكداً على تضامن الطائفة اليهودية معه فيما تمر به القضية الفلسطينية.(3)

---

(1) صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 8 ديسمبر/ كانون الأول 1947.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم251، محفظة482، ملف رقم 1/142/139، ج4، مصدر سابق، بشأن الطائفة الكلدانية في العراق تشارك الشعب العراقي مظاهراتهم ضد قرار التقسيم؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص276؛ وحول نص خطاب بطريرك الكلدان أنظر: نبيل العربي وآخرون: مرجع سابق، ص371؛ صحيفة الأخبار العراقية: بتاريخ 4 يناير/ كانون الثاني 1948.

(3) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم251، محفظة482، مصدر سابق، بشأن بيان عام للحاخام ساسون خضوري رئيس الطائفة اليهودية في بغداد؛ أحمد باش أعيان: العراق الملكي وقضية فلسطين، مرجع سابق، ص419؛ ياسين طه ياسين: الرفض اليهودي العراقي للحركة الصهيونية بين عامي 1947-1952، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد الثامن، العدد السادس عشر، كلية الآداب – قسم التاريخ، جامعة البصرة، 2010، ص211.

مما سبق يتبين أن جميع أبناء الشعب العراقي بكافة طوائفهم وانتماءاتهم قد أعلنوا بوضوح عن غضبهم واستنكارهم الشديد على قرار تقسيم فلسطين، ومارسوا ضغوطاً هائلة على الحكومة العراقية حتى لا تخضع لهذا القرار المشين، كما أبدوا استعدادهم بكل قوة للمشاركة ضمن جيش التحرير في فلسطين، سواء عسكرياً أو طبياً أو مادياً أو حتى معنوياً، وذلك لإعادة الأرض العربية المغتصبة وتحريرها من بطش الصهاينة.

وظل الشعب العراقي مدركاً لخطورة المؤامرات التي تدبرها الصهيونية بالاتفاق مع القوى العظمى على الدول العربية بشكل عام وفلسطين بشكل خاص، فمنذ الإعلان عن تجديد المعاهدة العراقية البريطانية باسمها الجديد معاهدة بورتسموث، والتي قام بتوقيعها صالح جبر عن الجانب العراقي وارنست بيفن عن الجانب البريطاني في 15 يناير/ كانون الثاني 1948، استنكر الشعب العراقي تلك المعاهدة التي جعلته يربط بينها وبين الأحداث الجارية في فلسطين، لأن الحكومة العراقية كانت تتشدق بالتنديد بموقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المساند والداعم بقوة للصهاينة، بل وتحميلهما المسئولية جراء ما يحدث في فلسطين، بينما تجري الحكومة العراقية المباحثات السرية مع بريطانيا لتجديد معاهدة عام 1930 بشكلها الجديد، وعارض الشعب بقوة إبرام تلك المعاهدة خاصة وأنها جاءت متزامنة مع قرار التقسيم مما أثار الشكوك حول المغزى من ورائها، فاجتاحت البلاد موجة عارمة من الغضب الشعبي للتنديد بالمعاهدة، ومن ثم اندلع ما يسمى بـ (وثبة كانون الثاني).[1]

(1) حول مباحثات الحكومة العراقية في إطار تعديل المعاهدة أنظر: دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1449، ملف رقم 14/43/37، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن الحوادث الأخيرة ورفض المعاهدة العراقية البريطانية؛ وللمزيد من التفاصيل حول الوثبة الجماهيرية أنظر: عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص211؛ جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، مرجع سابق، ص519-521؛ مؤمن علي طاهر: مرجع سابق، ص65؛ صحيفة الأمة العراقية: بتاريخ 21 يناير/ كانون الثاني 1948.

ففي 18 يناير/ كانون الثاني 1948 شهدت الشوارع العراقية مظاهرات صاخبة امتدت إلى مختلف المدن العراقية، وضمت العمال الكادحين والمدرسين والمحامين وسائر طلاب المدارس المتوسطة والثانوية، وتوجهت الجموع الغاضبة إلى بناية مجلس النواب يهتفون بسقوط صالح جبر ونوري السعيد، محتجين على المعاهدة ومطالبين بحل البرلمان ورفض المعاهدة.[1]

وفي 20 يناير/ كانون الثاني ونتيجة لاستفزازات الحكومة العراقية لجماهير الشعب وتهديدهم بقمع المظاهرات بالقوة، خرجت مظاهرات كبرى تصدرها طلاب كلية الشريعة بعمائمهم وقسم كبير من نقابات المحامين والعمال والمعلمين، هاتفين بسقوط حكومة صالح جبر والمعاهدة معاً، وقامت الشرطة بمقاومتهم وراح ضحية تلك الأحداث عدد كبير من المواطنين، مما أشعل فتيل المظاهرات بشكل أكبر وأكثر خطورة، فخرج طلاب كليات الصيدلة والحقوق والطب والهندسة ودار المعلمين في مظاهرة كبيرة، يهتفون باسم فلسطين الحرة الأبية، وأصبحت بغداد على جمر من نار[2]، وأمام الغضب

(1) للتفاصيل أنظر: وزارة الداخلية العراقية: ملفات مديرية الشرطة العامة، ملف المظاهرات، كتاب مديرية شرطة بغداد (شعبة التحريات) إلى متصرف لواء بغداد، العدد 68 في 25 يناير/ كانون الثاني 1948؛ مأمون أمين زكي: مرجع سابق، ص188-190؛ أحمد باش أعيان: انقلاب 14 تموز 1958، مرجع سابق، ص124؛ حامد الحمداني: مرجع سابق، ص213؛ زهير صادق الخالدي: مرجع سابق، ص568؛ Khadduri Magid: Independent Iraq, op.cit., PP.269-270.

(2) حول نص المعاهدة العراقية البريطانية التي تم توقيعها في بورتسموث في 15 يناير/ كانون الثاني 1948 أنظر: دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم37، محفظة255، ملف رقم 6/76/38، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن المعاهدة العراقية البريطانية؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص265؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص278؛ رياض رشيد الحيدري: مرجع سابق، ص113.

الجماهيري أصدرت الحكومة العراقية بياناً طالبت فيه المتظاهرين بـالتزام الهـدوء والسـكينة حتى يتسنى لها العمل على إنقاذ فلسطين، وأكدت على جدية الحكومة في ذلك الشأن.[1]

لقد أدرك الشعب العراقي إن المعاهدة ليست بمعزل عن ما يحدث في الـوطن العـربي بصفة عامة وفلسطين بصفة خاصة، لذا فقد ثار دفاعاً عـن حريتـه واسـتقلال العـراق وإنهـاء سياسة التبعية البغيضة للمستعمر البريطاني، وأيضاً لمجابهة ما تحيكه بريطانيا ومعهـا الـدول العظمى للسماح للصهيونية بالانقضاض على الأرض العربية في فلسطين.

واستمر الشـعب العراقـي في الضـغط عـلى الحكومـة لإرسـال القـوات النظاميـة إلى فلسطين لإنقاذها من براثن الصهيونية، خاصة بعدما أعلنـت بريطانيـا عـن نيتهـا في إنهـاء الانتداب على فلسطين، وخشيت الحكومة من قيام مظاهرات مشابهة لتلـك التـي حـدثت عند صدور قرار التقسيم، فعملت على اتخاذ إجراءات من شأنها إخـماد الغضـب الشـعبي مبكراً، وركزت على النماذج الشعبية الوطنية فحجمت حركتهم واعتقلت الكثير مـنهم كـما شددت الرقابة على الجامعات، مـما خلـق أجـواء مرعبـة وقتئـذ في الـبلاد، ورغـم ذلـك وفي إبريل/ نيسان 1948 خرجت مظاهرات من الطلاب والعمال والمحامين ملأت شوارع بغـداد تهتـف بحيـاة فلسـطين وتطالـب بسرعـة إنقاذهـا مـن خطـر الصـهيونية، فاضـطر محمـد

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملـف 311/5425، محضر اجـتماع الـبلاط الملـكي بتـاريخ 21 ينـاير/ كانون الثاني 1948، (و)1؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص265-296.

الصدر(*) رئيس الوزراء العراقي إلى إصدار بيانه بإرسال القوات العراقية إلى فلسطين ومساندة المجاهدين هناك.(1)

لقد أجبرت التظاهرات الشعبية الغاضبة رئيس الوزراء العراقي على إصدار بيان يطالب من خلاله الشعب بالهدوء والابتعاد عن كل ما من شأنه الإخلال بأمن وسلامة البلاد، وأكد البيان عن إرسال الجيش لإنقاذ فلسطين والأماكن المقدسة وحماية أرواح العرب من بطش الصهاينة، هذا وقد قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات العسكرية المشددة خوفاً من هياج الجماهير العراقية ولشل حركة أي تظاهرة تحدث أثناء الحرب، كما أعلنت عن إنجاز قواتها في داخل المعركة أولاً بأول دفاعاً عن الأراضي الفلسطينية أثناء الحرب.(2)

ورغم الاحتياطات التي اتخذتها الحكومة العراقية للحيلولة دون قيام مظاهرات جديدة، ورغم الانتصارات التي حققها الجيش العراقي في الفترة الأولى من حرب عام 1948، إلا أن الموقف تأزم في الشارع العراقي بعد قبول العرب الهدنة الأولى والثانية، كما أثار الشعب العراقي موقف حكومته من عدم مساندة القوات المصرية المحاصرة في الفالوجا، لذا فقد خرجت مجدداً مظاهرات كبيرة تطالب الحكومة بمواصلة القتال وعدم التوقف أمام خطر الصهيونية، والعمل بكل الوسائل من أجل إنقاذ القوات المصرية

(*) محمد الصدر: ولد في عام 1887 بسامراء، لعب دوراً بارزاً في ثورة العشرين 1920 ضد الاستعمار الإنجليزي للعراق، ثم أصبح رئيساً للمعارف 1924، ثم رئيساً للوزراء 1948. للمزيد أنظر: صحيفة المستشار العراقية: بتاريخ 19 يونيو/ حزيران 2012.

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1249، ملف رقم 4/3/37، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن موقف العراق من الحرب في فلسطين؛ جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، مرجع سابق، ص581؛ مظفر عبد الله: مرجع سابق، ص734-735.

(2) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص298-299.

المحاصرة[1]، وعندما تمت الموافقة على الهدنة مع الجانب الصهيوني قدم مزاحم الباجي جي استقالته من الوزارة في 6 يناير/ كانون الثاني 1949، وتولى مكانه نوري السعيد الذي أعلن أمام الشعب العراقي إنه سيعمل بكل قوة لإنقاذ فلسطين، إلا أنه وفور استلامه للوزارة قام بسحب الجيش العراقي من فلسطين وتسليم المناطق التي كانت تحت سيطرة القوات العراقية، وذلك بسبب الهدنة الدائمة مع إسرائيل، ولدى عودة الجيش إلى مواقعه داخل البلاد اتخذت الحكومة الحيطة والحذر مغبة الغضب الشعبي.[2]

كما عارض الرأي العام العراقي ومنهم أساتذة الجامعات والكثير من السياسيين هجرة اليهود العراقيين إلى فلسطين، حيث إنهم سوف ينعشون الاقتصاد الصهيوني، واستجابت الحكومة لمطالب الشعب مما جعل إسرائيل تعتبر ذلك انتكاسة كبيرة لها، وفي المقابل رحب الشارع العراقي بالتعامل مع المهاجرين الفلسطينيين بكل لطف وإنسانية واعتبارهم أصحاب البلد.[3]

وتواصل موقف العراقيين شعباً وحكومة برفضهم سياسات الاستعمار ومشاريعه المتآمرة على العرب، واستمر العراقيون في مواقفهم البطولية تجاه العدوان الإسرائيلي المستمر على الأراضي العربية، فقد دفع الشعب حكومته إلى مسايرة السياسة العربية وموقف جامعة الدول العربية تجاه البيان الثلاثي عام 1950، والذي صيغ خصيصاً لحفظ أمن وسلامة إسرائيل.[4]

---

(1) عبد الله التل: مصدر سابق، ص226-227.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1249، ملف رقم 4/3/37، مصدر سابق، بشأن موقف العراق من حرب فلسطين؛ رياض رشيد الحيدري: مرجع سابق، ص185؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص274.

(3) صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ 8 فبراير/ شباط 1950.

(4) عبد الحميد شلبي: مرجع سابق، ص98.

وبعـد أن وصـل الأمـر إلى منتهـاه وفي ظـل ازديـاد السـخط عـلى سياسـات الحكومـة العراقية، جرت أحداث عام 1952 من تظاهرات حاشـدة وعنيفـة، حيـث سـيطرت الجماهـير الغاضبة على الشوارع مرددة هتافات تنـادي بسـقوط النظـام الملـكي بسـبب موالاتـه للـدول الاستعمارية، فضلاً عن استبداده وبطشـه وفسـاده الإداري والمـالي، إذ كـان الشـعب العراقـي يأمل في مجيء نظـام حكـم مغـاير يكـون عـلى قـدر المسـئولية، سـواء في تلبيـة الطموحـات الاجتماعية والاقتصادية وإصلاح حال البلاد، أو الطموحات السياسية بحيث يكون النظام أكثر صلابة وقـوة في مواجهـة المـؤامرات الصـهيونية والغربيـة ويـنجح في اسـتعادة الحـق العـربي المغتصب في فلسطين، ولقد اشتدت المظاهرات وأصبحت أكثر عنفاً بعد أن اتبعـت الحكومـة سياسة القوة في مواجهة الجماهير الغاضبة.[1]

لقد طالب الشعب العراقي دوماً من حكوماته المتعاقبة بحماية اللاجئين الفلسـطينيين ومراعاة مأساتهم وهمومهم، ومساعدتهم في جميع ما يحتاجون إليه، بحيث يشـعرون بـأنهم في بلادهم وليسوا غربـاء مهـاجرين، ومـا انتفاضـة عـام 1952 إلا تجسـيداً لاهـتمام الشـعب العراقي بقضايا أمته العربية، حيث كان أحد أسـبابها هـو السـعي مـن أجـل وجـود حكومـة وطنية تساهم في تقدم العراق ورفعته، ومن ثم تحقيق آمال وطموحات الشعوب العربية في قضاياها المتعثرة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وحول موقف الشعب العراقي مـن حلـف بغـداد 1955، فقـد اعتـبر العراقيـون هـذا الحلف بمثابة سجن كبير أنشأته بريطانيا في ظـل سياسـاتها الاسـتعمارية لتطـوق بـه العـراق بشكل محكم، واستخدمت في ذلـك نـوري السـعيد الـذي حـاول جاهـداً إقنـاع الـرأي العـام

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصريـة، فـيلم34، محفظـة54، ملـف رقم 2/81/752، ج2، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن ذكرى انتفاضـة تشرين الثاني 1952؛ عبد الأمير هادي العكـّام: مرجـع سـابق، ص269؛ عبـد الهـادي الخـماسي: مرجـع سـابق، ص336؛ صـحيفة المصري المصريـة: بتـاريخ 21 نـوفمبر/ تشريـن الثـاني 1952؛ صـحيفة الـبلاغ المصرية: بتاريخ 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 1952.

العراقي بأهمية هذا الحلف وفوائده، إلا أن بنوده أثارت الدهشة والاستغراب لدى مختلف الأوساط القومية والشعبية لتخليه عن القضايا العربية والقومية وخاصة قضية فلسطين.[1]

كما اعتبر الشعب العراقي ذلك الحلف بأنه يسمح لبريطانيا بالتدخل في سياسة العراق الداخلية والخارجية، وأنه يفرق بين العراق وأشقائه العرب، ولذلك خرج المتظاهرون وخاصة الطلاب للتنديد بهذا الحلف، وقد وصفوا موقف نوري السعيد بالموقف السلبي، وطالبوا الحكومة بالانسحاب من هذا الحلف لمحاباته إسرائيل على حساب العرب، وإزاء هذا الغضب الشعبي حاول نوري السعيد فرض الرقابة الصارمة على الطلاب في الكليات المختلفة والتنكيل بالتظاهرات الشعبية الغاضبة وذلك بزجهم في السجون.[2]

كما أدان الشعب العراقي بشدة الهجوم الذي قامت به إسرائيل على قطاع غزة، واعتبروه أحد نتائج حلف بغداد، وبداية صراع بين أصحاب التحرر وأعوان الاستعمار[3]، لقد تضامن الشعب العراقي بكل أطيافه مطالبين

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/1180، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 12 فبراير/ شباط 1955، (و)292؛ مأمون أمين زكي: مرجع سابق، ص320؛ سمير عبد الوهاب التكريتي: مرجع سابق، ص346؛ أنظر ملحق رقم (3).

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة55، ملف رقم 2/81/752، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن كفاح الشعب في العراق ضد حكم نوري السعيد الدكتاتوري وضد حلف بغداد الاستعماري؛ عبد الحميد شلبي: حلف بغداد في الوثائق المصرية، سلسلة دراسات وثائقية، ج2، العدد17، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2015، ص393؛ جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، مرجع سابق، ص134-135.

(3) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم28، محفظة63، ملف رقم 1/1/4، مصدر سابق، بشأن الشعب العراقي وحلف بغداد 1955.

بعدم الانسياق وراء السياسة الغربية التي هي بعيدة كل البعد عن مصلحة العرب.[1]

مما سبق يتضح أن الشعب العراقي اتسم دائماً بالحس الوطني والقومي، فقد انبرى جميع طبقات الشعب للقيام بالتظاهرات الحاشدة المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، وذلك منذ صدور قرار التقسيم من الأمم المتحدة ومروراً بالمواجهات العسكرية في حرب 1948 وحتى توقيع العراق على حلف بغداد عام 1955 وما أعقبه من أحداث، وقد مثلت التظاهرات التي قام بها الشعب العراقي ضغطاً شديداً على الحكومات العراقية رغم سياسات البطش التي اعتمدتها ضدهم، حيث كان العراقيون ساخطين على سياسات حكوماتهم وطالبوهم دوماً بضرورة إنقاذ فلسطين والمقدسات الإسلامية من مخالب العدوان الصهيوني.

أما الأحزاب العراقية فقد انقسمت فيما بينها حول المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الأولى 1947-1956 إلى أحزاب مؤيدة لمواقف الحكومة وأخرى مناوئة لها.

وبشكل عام فإن أحزاب (الاستقلال، الوطني الديمقراطي، الأحرار) كانت لهم مواقف ثابتة تجاه القضايا الهامة المتعلقة بالمواجهات العربية الإسرائيلية، حيث عبرت هذه الأحزاب عن رفضها لقرار تقسيم فلسطين الذي أقرته الأمم المتحدة في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947، فدعا حزب الاستقلال إلى ضرورة العمل على تنفيذ القرارات السرية التي اتخذتها الدول العربية في اجتماع مجلس الجامعة العربية في بلودان وصوفر، وكذلك المطالبة باستقلال فلسطين كدولة عربية مستقلة، وأكد الحزب على ضرورة دعم المناضلين من عرب فلسطين لتحرير بلادهم، وقطع العلاقات السياسية مع الدول الاستعمارية التي ساهمت في دعم الصهيونية وبالأخص بريطانيا والولايات المتحدة

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1538، ملف رقم 5/22/34، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن رسالة من سيدات العراق إلى السفارة المصرية بتاريخ 10 يناير/ كانون الثاني 1956؛ عبد الحميد شلبي: حلف بغداد في الوثائق المصرية، مرجع سابق، ص262.

الأمريكية وفرنسا، كما طالب الحزب الدول العربية بإرسال جيوشها النظامية لمنع تنفيذ قرار تقسيم فلسطين عن طريق القوة[1]، وأعلن الحزب مشاركته في المظاهرات التي اندلعت في شوارع بغداد والعديد من المدن العراقية فور صدور القرار، كما طالب الحزب بفتح مقرات عدة لاستقبال المتطوعين للجهاد في فلسطين وأنشأ بالفعل مكتباً لذلك الغرض في مقر رئيس حزب الاستقلال.[2]

أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد استنكر قرار التقسيم واعتبره مجحفاً بحق الشعب الفلسطيني ومخالفاً لمبادئ العدالة وميثاق الأمم المتحدة، وباطلاً من الأساس، وأن من حق العرب مقاومته بجميع الوسائل واعتباره نقطة تحول في عملياتهم الجهادية على أرض فلسطين، كما استنكر الحزب مواقف الدول الاستعمارية التي أيدت القرار واعتبر تأييدهم هذا بمثابة إعلان حرب على العرب.[3]

بينما دعا حزب الأحرار إلى جمع الكلمة وتوحيد الصفوف وتنفيذ القرارات السرية المتخذة بشأن فلسطين، ودعا أيضاً إلى رفض قرار التقسيم بكل ما أوتي للعرب من قوة مشيراً إلى ضرورة قطع العلاقات بالدول التي ساندت الصهيونية، وطالب الدول

(1) حزب البعث العربي الاشتراكي: نضال البعث في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية – وثائق حزب البعث العربي الاشتراكي 1943-1949 من معركة الاستقلال إلى نكبة فلسطين والانقلاب العسكري الأول، دار الطليعة للطباعة والنشر، ج1، ط3، بيروت، 1972، ص207-208؛ عبد الأمير هادي العكّام: مرجع سابق، ص94؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 30 سبتمبر/ أيلول 1947؛ صحيفة لواء الاستقلال العراقية: بتاريخ الأول من ديسمبر/ كانون الأول 1947.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/2903، كتاب رئيس حزب الاستقلال حول قضية فلسطين بتاريخ 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947، (و)67؛ جهاد مجيد محيي الدين: العراق والسياسة العربية، مرجع سابق، ص103؛ رشيد رياض الحيدري: مرجع سابق، ص187-188.

(3) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج7، ص202؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص172؛ جهاد مجيد محيي الدين: العراق والسياسة العربية، مرجع سابق، ص105.

العربية بمساندة المجاهدين العرب، كما هاجم وانتقد مواقف الأحـزاب العراقيـة التـي تؤيـد قرار التقسيم وطالب الشعب العراقي بمجابهة مواقف تلك الأحزاب التي تتنـافى مـع مصـالح العرب.(1)

وكانت المفاجأة الحقيقية التي أذهلت الرأي العام العراقي بشدة هي ضـلوع الحـزب الشيوعي العراقي في تأييد قرار التقسيم، إذ علق الحزب على القـرار قـائلاً: "إن اليهـود شـعباً وليسوا أقلية طائفية"، كما أشار إلى أنهم ليسـوا مغتصـبين لـلأرض في فلسـطين، ومثلـت تلـك التصريحات مفاجأة كبيرة للشعب العراقي والتيارات السياسية المختلفة سـواء في الأحـزاب أو المثقفين أو حتى الطلبة، وخاصة من يتبعون الاتجاه القومي، ومن هنا بدأ العداء بين أصحاب النزعات الشيوعية والقوى المناصرة للقومية.(2)

ولقد ارتكب الحزب الشيوعي العراقي بموقفه هذا خطأ كبـيراً، حيـث نظـرت إليـه الأحزاب الأخـرى والشـعب العراقـي بكراهيـة شـديدة في وقـت كـان الحـزب فيـه بـأمس الحاجة إلى الحصول على التأييد والدعم، وتحملـت العنـاصر القياديـة بـالحزب الشـيوعي مسئولية تجاهله للواقع القومي للعرب، فضلاً عن تسلق اليهود إلى المراكز العليا به، ومن ثم تعرضه لانتكاسة كبـيرة في الحيـاة السياسـية العراقيـة(3)، ويبـدو أن الحـزب الشـيوعي

(1) جهاد مجيد محيي الدين: العراق والسياسـة العربيـة، مرجـع سـابق، ص106؛ صـحيفة صـوت الأحـرار العراقية: بتاريخ الأول من فبراير/ شباط 1947.

(2) علي الشمراني: صراع الأضداد – المعارضة العراقية بعد حرب الخلـيج، دار الحكمـة، ط1، لنـدن، 2003، ص131؛ خلدون ساطع الحصري: ثورة 14 تمـوز وحقيقـة الشـيوعيين في العـراق، دار الطليعـة للـنشر، بيروت، 1963، ص76-77؛ صلاح العقاد: مرجع سابق، ص51.

(3) كانت هناك شخصيات قومية في الحزب عارضت قرار التقسيم برمته، وقد وجهوا اللوم لقيـادة الحـزب بالانسياق وراء سياسة الاتحاد السوفييتي وتجاهل حق الشعب الفلسـطيني بتقريـر مصـيره. للمزيـد أنظر: عزيز شريف: السياسة الصحيحة لحل القضـية الفلسـطينية، مطبعـة دار الجـلاء، ط1، القـاهرة، د.ت، ص13؛ مأمون أمين زكي: مرجع سابق، ص323.

كانت له تطلعات وارتباطات خارجية في ذلك الوقت، لذا فقد حاد عن الطريق القويم وجاءت مواقفه مختلفة عن أهداف وبرامج أغلب الأحزاب العراقية الأخرى.

وواصلت الأحزاب مواقفها الرافضة للمؤامرات الغربية على العراق والبلدان العربية، فعقب تعديل المعاهدة العراقية – الإنجليزية في 15 يناير/ كانون الثاني 1948 هاجم الحزب الوطني الديمقراطي إقدام النظام العراقي على تلك الخطوة هجوماً شديداً، ودعا الشعب إلى مواجهة المشروع الاستعماري الجديد، كما دعا حزبي الاستقلال والأحرار إلى مقاومة المعاهدة بكل قوة، حيث اعتبرت تلك الأحزاب أن المعاهدة مهينة للعراق وأن النظام لا يمثل الشعب.[1]

وبعد إعلان بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين في 14 مايو/ أيار 1948 وإعلان الصهاينة قيام دولتهم (إسرائيل)، سارعت الأحزاب العراقية الثلاثة المناوئة للحكومة العراقية إلى حثها والضغط عليها من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ فلسطين، فسارع حزب الاستقلال إلى دراسة الوضع الراهن واعتبر أن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالكيان الصهيوني الجديد يعد عدواناً على العرب، وأصدر الحزب بياناً جاء فيه: "إن اعتراف أمريكا وإن كان بحد ذاته عدواناً صارخاً على المبادئ الإنسانية المقررة فإنه لن يثني العرب عن مواصلة كفاحهم حتى يتم تحرير فلسطين من الإرهاب الصهيوني وإعادة السلم والأمن إلى ربوعها المقدسة"[2]، كما أدان الحزب اعتراف الاتحاد السوفييتي –

---

(1) محمد مهدي كبة: مصدر سابق، ص226-228؛ مؤمن علي طاهر: مرجع سابق، ص64؛ صلاح العقاد: مرجع سابق، ص239؛ أحمد باش أعيان: انقلاب 14 تموز 1958، مرجع سابق، ص125؛ صحيفة الأمة العراقية: بتاريخ 20 يناير/ كانون الثاني 1948.

(2) عبد الأمير هادي العكّام: مرجع سابق، ص97-98؛ صحيفة لواء الاستقلال العراقية: بتاريخ 17 مايو/ أيار 1948.

المفاجئ للعرب - بإسرائيل، وأشار الحزب إلى أن المؤامرات الاستعمارية تتزايد بشكل واضح ضد العرب ولابد من مواجهتها.(1)

أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد دعا الحكومة العراقية والعرب إلى حشد قواهم العسكرية لمنع قيام دولة إسرائيل، وأكد على عروبة فلسطين مشيراً إلى ضرورة عدم السماح لأي قوى خارجية بحل القضية الفلسطينية، فالعرب هم أولى بها وبحل مشاكلها، كما حث الحزب العرب على التأهب لإنقاذ فلسطين من مخالب الصهيونية الجشعة وخاصة بعد أحداث 14 مايو/ أيار(2)، بينما دعا حزب الأحرار وغيره من الوطنيين العراقيين إلى تحرير فلسطين بالقوة ومنع قيام دولة إسرائيل، كما حث الدول العربية على جمع هممهم لإنقاذ فلسطين وتطهيرها من الصهاينة، وأكد الحزب أنه إذا لم نقم بإنقاذ فلسطين الآن سيأتي اليوم الذي نحاول فيه الدفاع عن أراضينا التي نحن فيها الآن ولن نستطيع.(3)

وهكذا تجمعت الأحزاب الثلاثة ومعهم مجموعة من الوطنيين العراقيين في موقف موحد لإعلاء كلمة الحق العربي وإبطال كلمة إسرائيل، ورغم الإجراءات المشددة التي قامت بها الحكومة العراقية والرقابة التي فرضتها على الشعب العراقي والأحزاب المناوئة لها، إلا أن الأحزاب استمرت في تشجيعها للقوات العربية في حربها الباسلة ضد العدو الصهيوني، إلى أن جاء قرار الجامعة العربية بوقف القتال وقبول الهدنة، حيث استنكرت الأحزاب الثلاثة هذا القرار وطالبوا العرب بمواصلة القتال حتى يتم طرد الصهاينة من الأرض العربية بالكامل، ونظمت الأحزاب الثلاثة مظاهرات حاشدة كان على رأسها

---

(1) صحيفة لواء الاستقلال العراقية: بتاريخ 23 مايو/ أيار 1948.

(2) فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، مرجع سابق، ص331؛ صحيفة لواء الاستقلال العراقية: بتاريخ 17 مايو/ أيار 1948.

(3) صحيفة الوطن العراقية: بتاريخ 30 إبريل/ نيسان 1948.

كل من محمد مهدي كبة[*] رئيس حزب الاستقلال وكامل الجادرجي[**] رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وعبد الوهاب محمود نائب رئيس حزب الأحرار.[1]

واصطفت الأحزاب العراقية (الاستقلال – الوطني الديمقراطي – الأمة الاشتراكي – الأحرار – البعث العربي الاشتراكي) في موقف واحد لرفض قبول العرب الهدنة ومفاوضاتهم في رودس 1949، واعتبروا أن تلك الهدنة تعد اعترافاً بقرار التقسيم وقيام دولة إسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، واستنكروا استغناء العرب عن السلاح كوسيلة للمقاومة، وأعربت الأحزاب عن قلقها البالغ حيال القضية الفلسطينية.[2]

بينما أيد الحزب الشيوعي قيام دولة إسرائيل، بل وقام بتوزيع المنشورات التي تؤيد إسرائيل وتدعو إلى وقف القتال ضدها، مما أثار حفيظة باقي الأحزاب الوطنية العراقية

(*) محمد مهدي كبة: ولد في عام 1900 ببغداد، أصبح عضواً في مجلس النواب 1937، ثم رئيساً لحزب الاستقلال وعضواً في مجلس السيادة 1958، ثم استقال من العمل السياسي 1959، وتوفي عام 1984. للمزيد أنظر: حنا بطاطو: مرجع سابق، ص124.

(**) كامل الجادرجي: ولد في عام 1897 ببغداد، تخرج من كلية الحقوق بجامعة بغداد، عمل بالمحاماة بالإضافة إلى عمله السياسي، كان من السياسيين العراقيين الوطنيين، حيث عارض بشدة سياسة حكومة نوري السعيد، وتوفي عام 1968. للمزيد أنظر: كامل الجادرجي: مذكرات كامل الجادرجي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بغداد، 2003، ص33.

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، مصدر سابق؛ عبد الأمير هادي العكَام: مرجع سابق، ص105؛ صحيفة لواء الاستقلال العراقية: بتاريخ 25 يوليو/ تموز 1948؛ صحيفة صوت الأهالي العراقية: بتاريخي 23، 25 يوليو/ تموز 1948.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج8، مصدر سابق، بشأن توقيع الهدنة وصداها بين الأوساط العراقية.

التي هاجمت الحزب الشيوعي بشدة، إذ لم يكن أحد ليتخيل أن هذا الحزب سيصل إلى تلك الدرجة من تأييد الصهاينة، وعلقت الأحزاب الوطنية عليه بأنه حزب أحمق يؤيد الباطل ويبطل الحق، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قام الحزب الشيوعي ببث الدعاية المغرضة لحساب الصهاينة في العراق وفلسطين، وظل يتغلغل فيما بين العامة من الناس يحثهم للباطل ويروج إليهم الأكاذيب ويزيف الحقائق في أعينهم لصالح الصهيونية، ولذا طالبت الأحزاب السياسية العراقية الحكومة باتخاذ موقف صارم ضد الشيوعيين وحزبهم الذي ترتع به شخصيات يهودية، كما اعتبروه أيضاً عميلاً لسادته السوفييت.[(1)]

أما عن قضية اللاجئين فقد أكد حزب الاستقلال على ضرورة عودتهم إلى ديارهم مع إعطائهم جميع حقوقهم المدنية وتعويضهم عن كل ما خسروه من أموال أو أضرار لحقت بهم إثر تهجيرهم، واعتبر الحزب أن توطين اللاجئين ليس هو الهدف الأساسي بل إنقاذ فلسطين، فهذا ما يريده الرأي العام ويعمل جاهداً له ويعيش على أمل تحقيقه.[(2)]

أما الحزب الوطني الديمقراطي فاعتبر قضية اللاجئين قضية فرعية من القضية الفلسطينية بشكل عام، ويجب حل المشكلة من أساسها حتى يتسنى للاجئين العودة إلى ديارهم، حيث نبه الحزب إلى المؤامرات الصهيونية ومن ورائها الدول الاستعمارية بتفتيت المشكلة الفلسطينية إلى أجزاء.[(3)]

كما اهتمت الأحزاب وخاصة حزب الاستقلال كثيراً بالمقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية، إذ كتب تقريراً عنها وانتقد الحكومة العراقية في اتخاذها لهذا القرار، حيث اعتبره قراراً متعجلاً لأنه لم يحتو على تعريف واضح للبضائع الصهيونية، ولم

(1) صحيفة صوت الأهالي العراقية: بتاريخ 14 يوليو/ تموز 1948.

(2) عبد الأمير هادي العكّام: مرجع سابق، ص116-117؛ صحيفة لواء الاستقلال العراقية: بتاريخ 22 أكتوبر/ تشرين الأول 1952.

(3) صحيفة صوت الأهالي العراقية: بتاريخي 11 أغسطس/ آب 1948، 12 يونيو/ حزيران 1949.

يتطرق إلى كيفية التفرقة بين البضائع العربية الآتية من فلسطين والبضائع الصهيونية، وماذا عن البضائع الآتية من بلدان عربية مجاورة؟، ولم يحسم القرار أمر البضائع الصهيونية الموجودة في حوزة الجمارك قبل صدور القرار؟، كما أن القرار يمكن التحايل عليه من خلال وصول البضائع عن طريق إيران أو تركيا بحجة أنها مصنوعة في تلك الدول أو أنها بضائع أجنبية معاد تصديرها.(1)

وعقب البيان الثلاثي الذي أصدرته كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا حول الأوضاع في فلسطين والذي أكد على حمايتهم لحدود إسرائيل وأمنها، أعلنت الأحزاب السياسية العراقية رفضها القاطع لهذا البيان، وأكد حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي على أن هذا البيان مخالفاً للمواثيق والقوانين الدولية، وطالبا الحكومة العراقية بعدم الاعتراف بكل ما جاء به، وكذلك عدم الاعتراف بإسرائيل أو إبرام الصلح معها، وطالبا الحكومة أيضاً بإحباط المؤامرات الاستعمارية والاعتراف بالحقوق الفلسطينية العربية المغتصبة، كما نددت الأحزاب العراقية بسياسات الدول الاستعمارية التي تعمل جاهدة في خدمة إسرائيل.(2)

وعندما تدهورت الأوضاع العراقية بشكل عام، وخاصة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعقب اندلاع وثبة تشرين عام 1952، ورغم إعلان الحكومة العراقية عن حل الأحزاب السياسية وتعطيل نشاطها، إلا أن الأحزاب لم تقف صامتة بل شاركت في المظاهرات الشعبية التي اجتاحت شوارع المدن العراقية، وهم يهتفون بسقوط الحكم العسكري ومطالبين بمجيء حكومة جديدة تعمل على تحسين أحوال الشعب، وانتقدت الأحزاب أسلوب الحكومة بإخمادها لحريات المواطنين، وكذلك هاجمت موقفها

(1) محمد مهدي كبة: مصدر سابق، ص146؛ حزب الاستقلال العراقي: التقرير السنوي الأول عن أعمال الحزب للمدة المنتهية في 17 إبريل/ نيسان 1947، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت، ص40-42.

(2) عبد الأمير هادي العكَام: مرجع سابق، ص115-116؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص74؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 28 مايو/ أيار 1950.

من الأحزاب في سبيل إحكام سيطرتها على الساحة السياسية العراقية، فضلاً عن انتقادها لما يحدث في فلسطين من جراء الحكومات العربية الفاشلة.[1]

وعقب تولي الملك فيصل الثاني مقاليد الحكم في العراق بعد بلوغه سن الرشد، قدمت الأحزاب العراقية ومن بينها حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي في 18 مايو/ أيار 1953 مذكرة إلى الملك حول الأوضاع المتدهورة في البلاد، وطالبت الأحزاب بضرورة إجراء إصلاحات فورية لمعالجة أحوال الشعب المعيشية، وإلغاء الأحكام العرفية، وإفساح المجال لحرية الأحزاب والصحافة، وانتهاج سياسة وطنية بعيدة عن الهيمنة الاستعمارية تعمل على إنقاذ فلسطين من براثن الصهيونية.[2]

ورغم سياسة نوري السعيد الصارمة التي عملت على تجميد الأحزاب العراقية وشل حركتها، إلا أن حزب البعث العربي الاشتراكي أصدر أكثر من بيان يشجب فيه حلف بغداد، مشيراً إلى أن الكتب المتبادلة بين نوري السعيد وعدنان مندريس[*] بشأن وضع مقررات الأمم المتحدة موضع التنفيذ بعد الانتهاء من التوقيع على الحلف تعني الأخذ بمبدأ التقسيم والاعتراف بإسرائيل وما اغتصبته من أراضي فلسطين.[3]

---

(1) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص335-342؛ حامد الحمداني: مرجع سابق، ص272-273.

(2) المرجع نفسه: ص277؛ وأنظر نص المذكرة في: صحيفة الأوقاف العراقية: بتاريخ 4 يونيو/ حزيران 1953.

(*) عدنان مندريس: ولد في عام 1899 بتركيا، وهو سياسي ورجل دولة تركي، أسس الحزب الديمقراطي وفاز باكتساح بأول انتخابات ديمقراطية في تركيا، وأصبح رئيس الوزراء عام 1950، قام بإعادة الآذان باللغة العربية، وفتح مدارس الأئمة والخطباء، وسمح بحج بيت الله، وأطيح به في انقلاب عسكري عام 1960، وتم إعدامه في عام 1961. للمزيد أنظر:

www.moqatel.com/openshare/mostlhat/alaam/mokatel17-1-35.htm-cvt.htm

(3) محمد مهدي كبة: مصدر سابق، ص364؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج9، ص211؛ سمير عبد الوهاب التكريتي: مرجع سابق، ص350؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص189؛ وللمزيد حول موقف حزب البعث ينظر: حزب البعث العربي الاشتراكي: نضال البعث – القطر العراقي 1953-1958، من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة 14 تموز 1958، د.ن، ج5، ط3، بيروت، 1976، ص87؛ صحيفة الأخبار المصرية: بتاريخ 4 فبراير/ شباط 1955.

كما أن الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال قد أعلنا عن رفع عريضة جديدة إلى الملك فيصل الثاني في 29 ديسمبر/ كانون الأول 1955 يرفضون فيها حلف بغداد رفضاً تاماً باعتباره أداة استعمارية ضد العرب بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، وأكدت العريضة أن الحلف يسعى لتفتيت الوحدة العربية بعزل العراق عن أشقائه، فضلاً عن دعم سياسة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من ورائهما، وأن الحلف يتحدى إرادة الشعب العراقي الذي يساند دوماً إرادة الشعوب العربية ونبذه كل ما يفرقها، لذا طالبوا بتخلي نوري السعيد عن الحكم.(1)

وانبرى الحزب الشيوعي - بطبيعة الحال - في الهجوم على حلف بغداد والدفاع عن الاتحاد السوفيتي، مؤكداً أن الأخير لا يمثل أي خطر على الأمة العربية بل إنه صديق وحليف يسعى دائماً لوحدة الصف العربي في مواجهة المؤامرات

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة55، ملف رقم 2/81/752، مصدر سابق، بشأن التنظيم الحزبي في العراق؛ محمد مهدي كبة: مصدر سابق، ص406؛ عبد الحميد شلبي: حلف بغداد في الوثائق المصرية، مرجع سابق، ص390-392؛ فاضل حسين: تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1967، ص348-357؛ عبد الأمير هادي العكّام: مرجع سابق، ص113؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص169-170؛ مؤمن علي طاهر: مرجع سابق، ص133.

الاستعمارية الغربية، وهاجم الحزب نوري السعيد وسياسته التي لم يجن العراق منها سوى اضطهاد القوى الوطنية وربط البلاد وتكبيلها بالاستعمار.(1)

وانضوت أحزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي والبعث في تجمع جديد باسم (حزب المؤتمر الوطني العراقي)، ومارس هذا الكيان الجديد العمل السري والمشترك لنبذ سياسة الحكومة، والعمل على تشجيع الدول العربية على الاتحاد فيما بينها لمواجهة الخطر الصهيوني الذي يهدد أراضي فلسطين العربية، وقد انتقد سياسة نوري السعيد متهماً إياه بالعمل على مصلحة الاستعمار.(2)

وهكذا وقفت أغلب الأحزاب السياسية العراقية موقفاً جاداً وصادقاً من القضايا القومية العربية، حيث تحدت الحكومة العراقية في كثير من المواقف من أجل مؤازرة فلسطين، وتابعت أحداث القضية الفلسطينية دائماً باهتمام بالغ، بدءاً من قرار تقسيم فلسطين الجائر، وإعلان قيام دولة إسرائيل الصهيونية، حيث شاركت الأحزاب في التظاهرات الحاشدة التي ملأت شوارع المدن العراقية للضغط على الحكومة حتى لا تتوانى عن نصرة العرب في فلسطين، وساهمت في تجميع المتطوعين للمشاركة في جيش التحرير الشعبي، ورغم انتهاء الحرب بالهزيمة للجيوش العربية إلا أن الأحزاب طالبت القوات العراقية بمساندة القوات المصرية المحاصرة في الفالوجا، فضلاً عن اهتمام الأحزاب بقضايا اللاجئين الفلسطينيين والمقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية، بالإضافة إلى إدانة التوقيع على حلف بغداد، حيث جاءت كل تلك المواقف انطلاقاً من إدراك الأحزاب لدورها القومي العربي.

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة337، ملف رقم 113/46، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي.

(2) هادي حسن عليوي: الأحزاب السياسية في العراق – السرية والعلنية، رياض الريس للكتاب والنشر، ط1، القاهرة، 2001، ص229.

أما الحزب الشيوعي فقد جاء موقفه المفاجئ والمخالف لسائر الأحزاب العراقية الأخرى في تأييده لإسرائيل ليشكل صدمة كبيرة في الشارع العراقي، إذ كان للحزب الشيوعي ميول وتطلعات سوفيتية واضحة لا تتلاءم مع الفكر القومي العربي للشعب العراقي، ويبدو أن الحزب في موقفه هذا كان يأتمر بأوامر خارجية تأتيه وفق الأحداث، ويتجلى ذلك واضحاً في موقفه الرافض لحلف بغداد لسبب واحد فقط ألا وهو نفي أي تهديد تمثله الشيوعية على المنطقة، فهو يدعي الإخلاص والأمانة في العمل السياسي ولكنه في الواقع يسير في ركاب المتآمرين على الوطن بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

كما كان لمجلس النواب العراقي دور كبير في المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الأولى 1947-1956، وخاصة النواب المعارضين لسياسة الحكومة الذين مارسوا ضغوطاً مستمرة عليها لتصحيح مسار سياساتها لنصرة الشعب الفلسطيني ومؤازرته، حيث كانت القضية الفلسطينية على رأس أولويات اهتمامات مجلس النواب.

فبعد إعلان قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة تجاه فلسطين، قدم عدد من نواب البرلمان العراقي بياناً إلى الحكومة يفيد تضامنهم مع الشعب الفلسطيني ومطالباً بضرورة إرسال برقيات إلى رؤساء الدول الكبرى للتنديد بالقرار، وجاء في البيان: "تجتاز الأمة العربية مرحلة عصيبة تهدد حياتها، وعلى الأمة أن تختار أحد الأمرين، إما أن تتنازل عن حقوقها الطبيعية في الحياة، وإما أن تثب وثبة كبرى ... وإن أخطر المآسي المذكورة التي فوجئ بها العرب هو قرار التقسيم الجائر الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة، والذي ساندت فيه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عصابات الصهيونية بشكل علني".[1]

وفي جلسة البرلمان التي عقدت في 31 ديسمبر/ كانون الأول 1947 وقف النائب موحان الخير الله منتقداً هيئة الأمم المتحدة لإصدارها قرار التقسيم ووصفها بأنها

---

(1) صدر البيان عن النواب: "نجيب الصائغ، نصرت الفارسي، عبد الرزاق الشيخلي، محمد رضا الشبيبي، جعفر حمندي، غازي عبد الكريم، عبد العزيز جميل، ريسان الكاحد، أركان العبادي". (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1947، الجلسة الثالثة والرابعة بتاريخ 18 ديسمبر/ كانون الأول 1947، ص12.

اغتصبت حق الضعفاء، وأكد على الحكومة العراقية أن تبذل التضحيات بالأنفس والأموال من أجل إنقاذ فلسطين، معتبراً أن قضيتها هي قضية العرب الكبرى، ونتيجة انشغال رئيس الوزراء وأعضاء حكومته في أمور الدولة العراقية، ومن أجل تركيز الأعمال وتوجيهها نحو فلسطين، اقترح تعيين وزير بلا وزارة ليكون مختصاً بمعالجة قضية فلسطين على أن يكون هو المرجع الوحيد للمراسلات مع الدول العربية والأجنبية[1]، وتحدث أيضاً النائب طالب محمد علي حول نفس الموضوع مطالباً كل مواطن عراقي بأن يضع القضية الفلسطينية نصب عينيه وأن يعيرها بالغ اهتمامه.[2]

وحينما طلبت الحكومة العراقية من البرلمان إضافة مبالغ مالية إلى الموازنة العراقية العامة لعام 1947 لمساعدة فلسطين، حينها استغل نواب البرلمان الفرصة للتعبير عن مشاعرهم وطرح استفساراتهم على الحكومة، حيث طالبوها بمقاطعة كل الدول التي تؤيد قرار تقسيم فلسطين، وأن تطبق ما أقرته الجامعة العربية من قرارات تجاه بريطانيا والولايات المتحدة باعتبارهما مسئولتان عن الوضع المأساوي في المنطقة، كما طالب النواب الحكومات العربية بالإعلان عن استقلال فلسطين كدولة عربية.[3]

وفي 28 يونيو/ حزيران شهدت الجلسة الثالثة لمجلس النواب حماساً شديداً من الأعضاء للدفاع عن القضية الفلسطينية، حيث طالب النواب بالعمل الجاد والسريع لتطهير فلسطين من العناصر اليهودية، وطلب البرلمان من الحكومة العراقية إيضاح اقتراحات الأمم المتحدة وإذا كانت تخالف الأماني العربية فيجب رفضها واستئناف القتال، ورد مزاحم الباجةجي رئيس الوزراء العراقي بقوله: "إن كل قرار يتخذ لا يحقق

---

(1) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1947، الجلسة الخامسة بتاريخ 31 ديسمبر/ كانون الأول 1947، ص43.

(2) المصدر نفسه: ص64؛ فاطمة فالح الخفاجي: مرجع سابق، ص150.

(3) المرجع نفسه.

الأماني العربية يجب أن يرفض"، كما طلب البرلمان العراقي من الحكومة التعاون مع الحكومات العربية لوضع خطة سياسية عربية موحدة لطرد الصهاينة من فلسطين.(1)

وفي 11 يوليو/ تموز 1948 ناقشت الحكومة موافقة البرلمان على الميزانية العراقية العامة التي تتضمن دعماً مالياً للعمليات القتالية في فلسطين، وحينها أعلن النائب موحان الخير الله أن الشعب العراقي مستعد لتقبل أي ضريبة تفرض من أجل فلسطين، واقترح علي ممتاز(*) وزير المالية آنذاك أن تكون هناك ضريبة مخصصة لفلسطين تنتهي بانتهاء قضيتها، وأشار في كلمته: "يجب علينا أن نضحي بأموالنا وأنفسنا وكل ما لدينا في سبيل فلسطين، ويجب أن نكون دائماً في خدمة الجيش العراقي المظفر".(2)

وشكل البرلمان العراقي وفداً برلمانياً لزيارة جبهة القتال العراقية في فلسطين، وتم تشكيل الوفد من عشر نواب من مجلس النواب، ووصل الوفد إلى عمان في 28 يوليو/ تموز 1948، واجتمع بالملك عبد الله ملك شرق الأردن حيث بحثوا معه أحوال الجيوش العربية، كما التقى الوفد بالمسئولين في كل من سوريا ولبنان، وعند عودتهم إلى بغداد قدم الوفد تقريراً سرياً يشرح الحالة القتالية في فلسطين، حيث انتقد التقرير عدم وجود خطة موحدة بين

---

(1) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1948، الجلسة الثالثة بتاريخ 28 يونيو/ حزيران 1948، ص13.

(*) علي ممتاز: ولد عام 1901 ببغداد، انتخب نائباً عن لواء الديوانية عام 1941، وانتخب ثانية عن لواء بغداد 1943-1946، أصبح وزيراً للمواصلات والأشغال عام 1946، ثم وزيراً للمالية عام 1948، توفي في عام 1990. للمزيد أنظر: فاطمة فالح الخفاجي: مرجع سابق، ص159.

(2) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1948، الجلسة السادسة بتاريخ 11 يوليو/ تموز 1948، ص20، 83؛ فاطمة فالح الخفاجي: مرجع سابق، ص151.

الجبهات، إذ لم يجد الوفد قيادة موحدة بالمعنى الحقيقي بل وجد فتوراً بين القادة العسكريين.[1]

كما أدان مجلس النواب موقف الولايات المتحدة وبريطانيا في الاعتراف بدولة إسرائيل، وتساءل الأعضاء عن موقف الحكومة العراقية من الدول التي أعلنت اعترافها بالكيان الصهيوني، وطالبوا بإلغاء امتيازات تلك الدول وأن تقطع العلاقات معها، وشددوا على الحكومة باتخاذ كل الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، وكان رد الحكومة بأنها لا تستطيع أن تمنع أي دولة من القيام بما تراه مناسباً لسياستها الخارجية، وليس من مصلحة العراق أن يتخذ سياسات خاصة تجاه تلك الدول.[2]

وعند تفاقم الوضع في فلسطين بحصار القوات المصرية في الفالوجا، تلك الحادثة التي أثرت بشكل كبير على الرأي العام العراقي، طالب البرلمان حكومته بإنقاذ القوات المصرية المحاصرة، خاصة بعد التظاهرات الكبيرة التي ملأت شوارع بغداد.[3]

وفي 10 فبراير/ شباط 1949 عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشر، وتسلم المجلس اقتراح من الحكومة بتشكيل لجنة برلمانية مؤلفة من بعض أعضاء المجلس لمتابعة أحداث القضية الفلسطينية، وقد عارض المجلس هذا الاقتراح بحجة أن تأليف اللجان لا

---

(1) تشكل الوفد البرلماني من: عبد الله الدملوجي، محمد مهدي كبة، أركان العبادي، علي حيدر، شعلان السلمان، أحمد العجيل، مولود مخلص، إسماعيل نامق، عبد الهادي الجليلي، حازم شمدين أغا. عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص33-35.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم36، محفظة57، ملف 5/40/37، من المفوضية الملكية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن اعتراف بريطانيا بإسرائيل؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص297.

(3) عدنان سامي نذير: دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925-1958، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1993، ص488، عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص59.

فائدة منه ويعد تفتيتاً للجهود، وأن المطلوب هو بذل الجهد على أرض الواقع لطرد الصهاينة من أرض فلسطين العربية.[1]

وفي إطار متابعة مجلس النواب العراقي للقضية الفلسطينية، والاجتماعات المستمرة لبحث الأوضاع العربية، أكد أعضاء البرلمان على ضرورة دعم اللاجئين الفلسطينيين حتى يعودوا إلى وطنهم، وشددوا على عدم الرضوخ لأي محاولة لتسكينهم في أي دولة عربية حتى لا تضيع هوية فلسطين، وحمل المجلس المسئولية الكاملة تجاههم على عاتق الأمم المتحدة، وقام المجلس بتقديم المساعدات إلى اللاجئين الفلسطينيين في العراق وكان عددهم حوالي 8000 لاجئاً عام 1948.[2]

وطلب مجلس النواب العراقي من الحكومة العراقية تحديد موقفها من هدنة رودس التي وقعها العرب مع إسرائيل، وهل شارك العراق بصورة سرية فيها؟، أم قام الأردن بالتفاوض نيابة عنه؟، وقام كل من نوري السعيد رئيس الوزراء آنذاك ووزير الخارجية محمد فاضل الجمالي بنفي تلك الأخبار، وأكد نوري ذلك بقوله: "إن العراق يرفض الدخول في أي مفاوضات لتسوية القضية الفلسطينية قبل السماح بعودة اللاجئين إلى بلادهم بدون قيد أو شرط، فضلاً عن التمسك بعروبة القدس"[3]، كما ناقش مجلس النواب الحكومة في جلسته المنعقدة في الأول من مارس/ آذار عام 1952 حول الخطوات

(1) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1949، الجلسة الحادية عشر بتاريخ 10 فبراير/ شباط 1949، ص158؛ صحيفة لواء الاستقلال العراقية: بتاريخ 18 فبراير/ شباط 1949.

(2) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص12؛ فاطمة صالح الخفاجي: مرجع سابق، ص155.

(3) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1949، الجلسة الثلاثون بتاريخ 28 إبريل/ نيسان 1949، ص417؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم36، محفظة57، مصدر سابق؛ محمد فاضل الجمالي: من واقع السياسة العراقية، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1956، ص8.

التي اتخذتها لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يكفل تحقيق مصالح العرب وفي مقدمتهم اللاجئين، كما ناقش مدى التعاون القائم بين الحكومة ومثيلاتها العربية من أجل فلسطين.[1]

كما كان لمجلس النواب العراقي الدور الكبير والفعال إزاء المقاطعة العربية لإسرائيل، حيث سن المجلس القانون رقم 53 لسنة 1952 القاضي بتجريم تهريب البضائع المختلفة من الأراضي الفلسطينية إلى الدول العربية ومنها العراق أو بالعكس، وكذلك جميع البضائع والمنتجات المعاد تصديرها من تلك الأراضي من وإلى العراق والدول العربية، وفرض القانون عقوبة صارمة قد تتجاوز الحبس لمدة عشر سنوات لمن يخالف تلك الأمور، وشدد أعضاء المجلس على ضرورة البدء بشكل صارم في تطبيق هذا القانون وذلك من أجل إضعاف الاقتصاد الصهيوني.[2]

كما جاء رد مجلس النواب العراقي صارماً إزاء تصريحات تشرشل (Churchill)[*] رئيس وزراء بريطانيا في 11 مايو/ أيار 1953 حين دعا إلى مساندة إسرائيل، وجاء في رد المجلس: "إن في خطاب تشرشل خطورة على مستقبل الأمة والبلاد العربية ... إن القصد الذي جاء في ما قاله تشرشل من تأييده للأهداف الصهيونية التوسعية يرمي من ورائه إلى

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1952، الجلسة الثامنة والأربعون بتاريخ الأول من مارس/ آذار 1952، ص270؛ فاطمة فالح الخفاجي: مرجع سابق، ص155.

(2) وزارة العدلية العراقية: مجموعة القوانين والأنظمة لعام 1952، مصدر سابق، ص64-65.

(*) ونستون تشرشل (Winston Churchill): ولد في عام 1874 بمدينة أوكسفورد الإنجليزية، يعد من أبرز القادة السياسيين البريطانيين، تولى رئاسة وزراء المملكة المتحدة في الفترة 1940-1945، ثم عاد لتولي المنصب ذاته في عام 1955، وتوفي عام 1965. للمزيد أنظر: نيكولاس رانكين: مرجع سابق، ص7-13.

تمكين الكيان الصهيوني من غزو الأقطار العربية، وإن هذا التصريح يعد تحدياً لشعور وكرامة العرب".[1]

ولقد تعرض مجلس النواب إلى بطش نوري السعيد حين قام بحل المجلس ضمن إجراءات تعسفية أخرى مثل حل الصحافة والأحزاب، وإجراء انتخابات برلمانية شكلية سعياً منه لإنشاء برلمان موال له لتنفيذ سياسته دون معارضة، إلا أن البرلمانيون العراقيون خلال مناقشة حلف بغداد وأثره على موقف العراق تجاه القضية الفلسطينية قد أكدوا على أن هذا الحلف قد أضر بسياسة العراق الخارجية بما أثاره من خلافات مع الأقطار العربية، وأن الحكومة بقيادة نوري السعيد عاجزة عن تسوية الخلاف العربي، وطالبوا الحكومة بإعلان الحياد من مشروع الحلف والعمل على إنقاذ فلسطين والوقوف بوجه مخططات إسرائيل في المنطقة.[2]

وفي إطار ذلك أشار النائب صادق البصام قائلاً: "إن سياسة الحلفاء الغربيين تجاه العرب كلها سياسة موحدة غير مجزأة، يهدفون من ورائها أن يوهنوا قوة الحكومات العربية لكي تكون راضخة لهم، وإن القوة الاستعمارية في شتى أنحاء العالم تسعى لتقويض العرب وحماية أمن الكيان الصهيوني واستقراره في فلسطين"، واعتبر البصام أن حلف بغداد هو البلاء الذي قصم عرى الروابط الطبيعية بين العراق وأشقائه العرب،

---

(1) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1953، الجلسة الخامسة والعشرين بتاريخ 13 مايو/ أيار 1953، ص52-59؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص27.

(2) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1956، الجلستين الثامنة والتاسعة بتاريخي 7-8 يناير/ كانون الثاني 1956، ص13-31؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة56 ملف رقم 1/1037/1038، ج2، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن حلف بغداد؛ عصمت السعيد: رجل الدولة والإنسان، مبرة عصمت السعيد، باريس، 1982، ص120؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج9، ص226-227.

وأرجع البصام إشارة دالاس بأن حلف بغداد موجهاً فقط ضد الشيوعية وليس معنياً بحل مشكلة فلسطين إلى أنه دليل على أنانية الغرب وعدم اعتنائهم بمشاكل العرب، كما دعا النائب محمد رضا الشبيبي إلى إتباع سياسة الحياد لأن الشعب العراقي في حالة التزام البلاد بلائحة الحلف سيكون عرضة لخسائر هائلة.[1]

مما سبق يتبين أن مجلس النواب العراقي أبدى مواقفه الواضحة إزاء المواجهات العربية الإسرائيلية، ولم يتوان عن مساندة القضية الفلسطينية، بدءاً من رفضه القاطع وإدانته لقرار تقسيم فلسطين، مروراً بتأييده للقوات العربية المشاركة في حرب 1948 ومؤازرته لها، بالإضافة إلى إصدار القوانين الخاصة بتطبيق المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية، فضلاً عن رفضه القاطع وتنديده بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربية في تأييدهم لإسرائيل، بالإضافة إلى رفضه للتوقيع على حلف بغداد وتنديده الشديد بما أثمر عنه من خلافات مع الدول العربية.

أما الصحافة العراقية فقد كانت حاضرة وبقوة في المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الأولى 1947-1956، وكانت حريصة على نقل الأحداث والأخبار حول مجريات الأمور التي تحدث في فلسطين بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة.

ولقد أولت الجهات الإعلامية العراقية بشكل عام والصحافة بصفة خاصة أهمية كبيرة للمواجهات العربية الإسرائيلية والقضية الفلسطينية، فبعد صدور قرار التقسيم في

(1) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1955، الجلسة الثامنة والعشرون بتاريخ 26 فبراير/ شباط 1955، ص595-597؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم33، محفظة53 ملف رقم 5/1128/347، ج1، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن الرأي العام والاتحاد العراقي الأردني في العراق؛ وللمزيد حول موقف مجلس النواب العراقي من حلف بغداد أنظر: عبد الكريم ياسين رمضان: الحياة النيابية في العراق 1953-1958، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997، ص158؛ تغريد عبد الزهرة رشيد: مرجع سابق، ص101.

29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947 أعلنت الصحافة العراقية عن رفضها لـه بكـل أشـكاله، حيـث عبرت صحيفتا الوطن والزمان عن رفضهما القاطع للقرار، ونشرت الوطن مقالات عـدة دعـت فيها إلى إلغائه باعتباره غير عادل وغير قابل للتنفيذ، وأيضاً دعـت الـدول العربيـة إلى إدانتـه، كما أدانت مواقف الولايات المتحدة وبريطانيا الهادفة إلى السيطرة على فلسـطين مـن خـلال دعمهم للصـهاينة، وناشـدت الصـحيفة الـدول العربيـة لتوحيـد صـفوفهم مـن أجـل تحريـر فلسطين.[1]

كما نشرت صحيفة صوت الأحرار مقالات أخرى دعت فيها إلى العمل السريـع والجـاد لإنقاذ الأراضي العربية من بطش الصهاينة.[2]

أما صحيفة الزمان فقد وصفت القرار بأنه قرار ظالم وجائر، جاء نتيجة تواطؤ الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا لصالح الصهاينة وسط خضـوع مـن الأمـم المتحـدة لرغبـاتهم، وناشدت هي الأخرى الدول العربية إلى التكاتف والوحدة لإنقاذ فلسطين.[3]

وهاجمت صحيفة اليقظة موقف الحكومة العراقية، وأشارت إلى أن هناك تناقض بـين سياسات الحكومة وتصريحات رئيس وزرائها، ففي الوقت الذي يؤكد فيه رئيس الـوزراء عـلى استعداد الحكومة لإرسال متطوعين عراقيين إلى فلسـطين بعـد تـدريبهم وتسـليحهم، منعـت وزارة الداخلية التظاهرات التي دعا إليها رؤساء الصحف العراقية في 7 ديسمبر/ كـانون الأول 1947 بحجة أن الشعب قد عبر عن شعوره بمـا فيـه الكفايـة، كـما طالبـت الصـحيفة الـدول العربية بقطع علاقاتها مع الدول التي أيدت قرار التقسيم.[4]

---

(1) سمير عبد الوهاب التكريتي: مرجع سابق، ص311.

(2) صحيفة صوت الأحرار العراقية: عدة مقالات بتواريخ 1، 4، 5، 17 ديسمبر/ كانون الأول 1947.

(3) سمير عبد الوهاب التكريتي: مرجع سابق، ص311-312.

(4) ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص249؛ صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ 7 ديسمبر/ كانون الأول 1947.

ونشرت صحيفة الوطن عدة مقالات أخرى بعنوان "السياسة المخلصة لإنقاذ فلسطين"، نادت من خلالها بإشراك الجيوش النظامية للدول العربية في تحرير فلسطين والنضال لمنع قرار التقسيم بالقوة من أجل الحفاظ على الهوية العربية لفلسطين.(1)

كما عبرت أغلب الصحف العراقية ومنها صحيفة صدى الأهالي وصحيفة لواء الاستقلال عن رفضها الشديد لقرار تقسيم فلسطين باعتباره باطلاً من الأساس، ومخالفاً لمبادئ الأمم المتحدة، وطالبت الدول العربية بمقاومة قرار التقسيم بكل الوسائل، ودعت إلى إرسال الجيوش العربية إلى فلسطين لطرد الصهاينة بالقوة.(2)

أما صحيفة الأخبار فقد أبدت اهتمامها الواسع بالساحة العربية وفي فلسطين تحديداً وخاصة بعد قرار التقسيم، حيث أفردت الصحيفة لما سببه القرار من هياج شعبي في فلسطين والدول العربية كافة، وناشدت الحكومات العربية بالتضامن والتآزر فيما بينهم حتى يمكن الوقوف ضد القرار والحيلولة دون تنفيذه، كما استنكرت الصحيفة مواقف الولايات المتحدة الأمريكية ورعايتها للعصابات الصهيونية، وطالبت الحكومة بإعادة النظر في علاقاتها مع الدول التي تؤيد قرار التقسيم، وأكدت الصحيفة على أن التدخل العسكري هو الحل الوحيد لإنقاذ فلسطين من هذا التقسيم الجائر.(3)

كما اهتمت الصحافة العراقية اهتماماً كبيراً بمعاهدة بورتسموث، حيث ربطت صحيفة الزمان الأخبار الواردة عن المعاهدة وبين قرار تقسيم فلسطين، وألمحت إلى أن هدف الدول الاستعمارية هو شغل العراق بمشاكله الداخلية عن نصرة أشقائه العرب، وأن تعديل المعاهدة في هذا التوقيت جزء من المؤامرة الاستعمارية على الوطن العربي.(4)

---

(1) سمير عبد الوهاب التكريتي: مرجع سابق، ص311؛ صحيفة الوطن العراقية: بتواريخ 21، 27، 28 مارس/ أذار 1948.

(2) صحيفة صوت الأهالي العراقية: بتاريخ 14 مارس/ أذار 1948.

(3) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج8، مصدر سابق، بشأن الحوادث الأخيرة في العراق.

(4) صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 29 يناير/ كانون الثاني 1948.

وذهبت صحيفة اليقظة إلى أن جميع الأحداث التي تجري في مصر أو العراق أو اليمن فضلاً عن الأوضاع التي تمر بها فلسطين، كلها من نسيج واحد ولم تأت مصادفة، بل هي مؤامرات استعمارية لتفتيت الأمة العربية خدمة للصهيونية وأطماعها.(1)

واهتمت الصحافة العراقية بإعلان الصهاينة عن دولتهم المسماة إسرائيل، حيث اعتبرت صحيفة الوطن هذا اليوم باليوم الأسود في التاريخ العربي، ونددت باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بإسرائيل، وأشارت إلى أن ما يحدث في فلسطين مثال مضاف إلى مئات الأمثلة على سياسة الدول الاستعمارية لفرض نفوذها وهيمنتها على الوطن العربي، وناشدت الصحيفة الدول العربية لقطع علاقاتها مع الدول التي اعترفت بإسرائيل لحماية كرامة العرب واستقلال إرادتهم.(2)

ونشرت صحيفة الأخبار مقالاً لها طالبت فيه ضرورة مشاركة الجيش العراقي مع الجيوش العربية في الحرب ضد الصهاينة خاصة بعد إعلان بريطانيا انسحابها من فلسطين، وكتبت مقالاً آخر بعنوان "ساعة العمل الحاسم" وذلك في 15 مايو/ أيار، طالبت فيه الدول العربية باتخاذ كل السبل الممكنة لطرد الصهاينة وتحرير فلسطين.(3)

ودعت صحيفة لواء الاستقلال في عدة مقالات لها إلى ضرورة وضع الخطط اللازمة لإنقاذ فلسطين، والمشاركة الفعالة للجيوش العربية في ساحة القتال، ومن بين عناوين تلك المقالات (الجيوش العربية السلاح الوحيد الذي

(1) ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص252؛ صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ 10 مارس/ آذار 1948.

(2) صحيفة الوطن العراقية: بتاريخ 17 مايو/ أيار 1948.

(3) ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص263؛ صحيفة الأخبار العراقية: بتاريخ 15 مايو/ أيار 1948.

تتم به عملية الإنقاذ – ماذا أعدت الدول العربية لمواجهة الأحداث المقبلة في فلسطين؟).[1]

وفي الأيام التي تلت دخول الجيوش العربية برزت اهتمامات الصحافة العراقية بمتابعة التحركات العسكرية متابعة فعالة، وأوردت صحيفة اليقظة في مقال لها: "لقد بدأنا والله معنا، أرادوا الحرب فليكن لهم ما أرادوا ... وبعد أن أعلنوا كيانهم الوهمي في فلسطين ... وقد اقتحمت قواتنا فلسطين من سائر الجهات وأخذت تحصد العدو".[2]

وخلال تغطية انتصارات الجيوش العربية في فلسطين وخاصة الجيش العراقي فوجئت الصحافة بالأخبار الواردة عن الهدنة الأولى والثانية، مما أثارها بشدة وجعلها تندد باللجوء إلى الهدنة وإيقاف الحرب في ظل التقدم الكبير الذي تحققه القوات العربية، فقالت صحيفة صوت الشعب: "إن الدعوات التي ترد حول إيقاف القتال يجب أن تكون مشروطة بنفي وجود الكيان الصهيوني ... خاصة وأن قوات الجيش العراقي قد تمكنت من تحرير الأماكن المخصصة لها ويستطيع الآن أن يشطر الكيان الصهيوني إلى نصفين".[3]

وأبرزت صحيفة الأخبار انتصارات القوات العراقية في اللد والرملة وجنين، وأشادت بقدرة الجندي العراقي والعربي في مواجهة عصابات الصهيونية، واعتبرت هذا التقدم بمثابة اقتراب للعرب من تل أبيب، ولذلك هاجمت الصحيفة بشدة قبول الهدنة الأولى والثانية مشيرة إلى أن ذلك قد خيب آمال الشعوب العربية التي تطالب بمواصلة القتال من أجل إنقاذ فلسطين والتخلص نهائياً من الأوغاد الصهاينة، كما نشرت صحيفة اليقظة تصريحات رئيس الوزراء

(1) عبد الأمير هادي العكّام: مرجع سابق، ص105؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص265؛ صحيفة لواء الاستقلال العراقية: بتاريخ 14 مايو/ أيار 1948.

(2) صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخي 17، 21 مايو/ أيار 1948.

(3) صحيفة صوت الشعب العراقية: بتواريخ 20 مايو/ أيار 1948، 1-3 يونيو/ حزيران 1948.

العراقي مزاحم الباجةجي وانتقاده للحكومات العربية وجامعة الدول العربية لقبولهم الهدنة الثانية وأن ذلك يعد اعترافاً بقرار التقسيم وبدولة إسرائيل.[1]

وانتقدت صحيفة لواء الاستقلال بشدة قبول العرب بالهدنة الأولى والثانية، وأكدت على أن الساسة الذين أصروا على قبولهما لا يعبرون عن رأي الأمة العربية ولا يملكون حق تقرير مصيرها، والواجب عليهم مواصلة القتال للنهاية، وعدم ترك دولة إسرائيل تنجح في مساعيها، واعتبرت الصحيفة بأنها مؤامرة استعمارية لتفويت الفرصة على العرب من الاستفادة بانتصاراتهم المبكرة في حرب عام 1948، وبث الروح الانهزامية في صفوف القوات العربية، وكان هذا الموقف لسان حال العديد من الصحف الأخرى مثل صوت الأهالي والحوادث.[2]

وكان حصار القوات المصرية بالفالوجة مثار حديث الصحافة العراقية، حيث انتقدت بشدة موقف الحكومة وعدم مساندة الجيش العراقي لأشقائه العرب، وحثت الصحافة الدول العربية كافة للقيام بحملة موسعة لطرد الصهاينة من صحراء النقب قبل فوات الأوان، وكتبت صحيفة لواء الاستقلال عدة مقالات في هذا الشأن ومنها مقالة بعنوان "حكومات في أمة واحدة"، كما طالبت صحف أخرى كالزمان الجامعة العربية والأمم المتحدة بضرورة مواجهة الإجرام الصهيوني المتزايد.[3]

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج8، مصدر سابق؛ صحيفة الأخبار العراقية: بتاريخ 20 يوليو/ تموز 1948.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج8، مصدر سابق؛ عبد الأمير هادي العكَام: مرجع سابق، ص103-105؛ جهاد مجيد محيي الدين: العراق والسياسة العربية، مرجع سابق، ص119.

(3) عبد الأمير هادي العكَام: مرجع سابق، ص112.

وعقب توقيع اتفاقية الهدنة الدائمة في رودس بين العرب وإسرائيل في عام 1949 ثارت الصحف العراقية مرة أخرى على الحكومات العربية ولامتهم على توقيع الهدنة، وأعلنت أنها نهاية مخذية للعرب في نضالهم القومي وبعثرة لآمالهم في تحرير فلسطين، وخصت صحف (الأخبار والزمان واليقظة والحوادث) في هجومها مصر لقبولها اتفاقية رودس مع إسرائيل وتخليها عن استرداد فلسطين، وأن ذلك سيؤدي إلى ضعف مركزها بين الدول العربية نظراً لثقلها الكبير، وطالبت الصحف الدول العربية بمواصلة القتال ضد الصهاينة، كما هاجم خليل كنة السياسي العراقي قبول مصر للهدنة وذلك في صحيفة العهد، وأشار إلى أن الدول العربية قد أخطأت بقبولها للهدنة واعتبرها نقطة فارقة في تاريخ المواجهات العربية الإسرائيلية.[1]

وتابعت الإذاعة العراقية باهتمام بالغ الأحداث العربية العسكرية في ساحة القتال بين العرب واليهود، وقدمت تغطية متميزة لنقل التطورات أولاً بأول للمواطن العراقي، كما نقلت أخبار هدنة رودس 1949 وقامت بتغطية المباحثات بين الوفدين المصري والإسرائيلي إلى أن تم التوقيع عليها بين الطرفين، كما أحاطت الشعب العراقي بأخبار انسحاب الجيش وعودته إلى البلاد مشيرة إلى إشادة الوصي عبد الإله بدوره في حرب عام 1948 وإنجازاته العسكرية الكبيرة، حيث أكد الوصي على أن أسباب خارجة عن إرادة العراق هي التي حالت دون إكمال انتصاراته في أرض فلسطين.[2]

وأعلنت الصحافة العراقية كذلك عن رفضها للبيان الثلاثي الذي صدر من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا عام 1950، واعتبرته مؤامرة استعمارية جديدة للحصول على امتيازات في المنطقة العربية لتوفير الأمن والسلام لإسرائيل أكثر وأكثر، وطالبت الصحافة الدول العربية بمواجهة البيان الثلاثي باعتباره مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة،

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج8، مصدر سابق، بشأن الهدنة في رودس وصداها في الأوساط العراقية.

(2) جهاد مجيد محيي الدين: العراق والسياسة العربية، مرجع سابق، ص124-127.

وطالبتها كذلك برفض أي صلح مع إسرائيل ومواصلة التعبئة العامة العربية لمقاومة العدو الصهيوني ومن ورائه الدول الاستعمارية التي تؤيده وتناصره على حساب الحق العربي.[1]

وحول تطبيق المقاطعة الاقتصادية العربية للبضائع الصهيونية أكدت الصحافة العراقية وعلى رأسها صحف الأخبار ولواء الاستقلال وصدى الأهالي والحوادث على أن المقاطعة هي سلاح رادع لتكبيد العدو خسائر كبيرة في نشاطه الاقتصادي، وحثت الصحافة الدول العربية على التكاتف في تطبيق المقاطعة والالتزام بها لتلقين العدو الإسرائيلي درساً هاماً وإلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر به، كما أشارت الصحافة إلى ضرورة قطع النفط العربي عن كل من يؤيد الصهاينة في مؤامراتهم، وفي ذلك الشأن نشرت صحيفة الأخبار مقال لها بعنوان "النفط العراقي يجب أن يحرم منه الصهاينة بشكل يشل نشاطهم الحربي"، كما طالبت صحيفة العالم العربي مجلس جامعة الدول العربية بالعمل على توحيد جهود الدول العربية لإحكام قبضة المقاطعة وزيادة تأثيرها لبلوغ الأهداف المنشودة من ورائها خدمة للصالح العام العربي.[2]

وحول توقيع العراق على الانضمام إلى حلف بغداد، كان نوري السعيد قد استبق الأحداث وقام بحل الصحافة لتفادي حملتها الغاضبة المتوقعة حيال ذلك، إلا أنه كانت هناك صحافة سرية مثل الزمان والحوادث والشعب، وقد هاجمت تلك الصحف حلف بغداد باعتباره موجهاً ضد الدول العربية ويهدف لتحقيق أهداف الغرب[3]، كما نوهت صحيفتا صدى الأهالي ولواء الاستقلال بأن الحلف قد عزل العراق عن أشقائه العرب، وطالبت الشعب العراقي بالوقوف في وجه سياسات نوري السعيد الغربية البحتة، أما الإذاعة العراقية فقد نقلت مباحثات العراق وتركيا وأخبار الحلف أولاً بأول دون نقد أو إساءة ولا حتى مجرد استنكار أو شجب، وفي

---

(1) صحيفة صوت الأهالي العراقية: بتاريخ 28 مايو/ آيار 1950؛ صحيفة الحوادث العراقية: بتاريخ 14 يونيو/ حزيران 1950.

(2) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج8، ص94؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص119.

(3) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة56، ملف رقم 1/1037/1038، ج2، مصدر سابق، بشأن الإذاعات والصحافة بالعراق؛ عبد الحميد شلبي: حلف بغداد في الوثائق المصرية، مرجع سابق، ص578.

طرحها لمجريات الأحداث كانت الإذاعة تشير إلى الخطر الشيوعي ولا تتطرق بأي حال من الأحوال إلى ذكر إسرائيل، كما أصدر نوري السعيد توجيهاته إلى المسئولين عن الإذاعة بمهاجمة مصر ورئيسها عبد الناصر لمهاجمته حلف بغداد والاعتراض عليه، وذلك رداً على هجوم إذاعة صوت العرب بالقاهرة على انضمام العراق إلى الحلف.[1]

وبتتبع الدور الذي قامت به الصحافة العراقية سنتأكد حينها من أن الصحافة بالفعل هي السلطة الرابعة، فقد قامت بنقل الأحداث لحظة بلحظة وأطلعت الشعب العراقي على مجريات الأمور بدقة وخاصة فيما يتعلق بأحوال الجيش العراقي المشارك في حرب 1948، ولم تترك الصحافة حدثاً إلا ونقلته وسجلته في خضم المواجهات العربية الإسرائيلية، ناهيك عن رفضها ومعارضتها لكل حدث لا يصب في مصلحة العرب، مثل قرار تقسيم فلسطين والهدنتين الأولى والثانية، ثم هدنة رودس والبيان الثلاثي، فضلاً عن اهتمامها بقرار المقاطعة الاقتصادية الذي اعتبرته مفيداً للعرب بشكل كبير لو تم تنفيذه بشكل محكم ودقيق، وربما يمكننا استثناء موقف الإذاعة العراقية من تلك الأحداث وخاصة فترة انضمام العراق إلى حلف بغداد، وذلك نظراً لضغوط الحكومة وتوجيهاتها بزعامة نوري السعيد.

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة508، ملف رقم 9/139/140، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن الإذاعات والصحافة بالعراق؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص258؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

المكتبة الإلكترونية العراقية

الفصل الثاني

الموقف (الرسمي والشعبي)
من المواجهات العربية الإسرائيلية
(المرحلة الثانية) 1956 - 1967

أولاً : فرض مصر للرقابة الملاحية في قناة السويس على السفن الإسرائيلية

ثانياً : تأميم مصر لقناة السويس 1956

ثالثاً : العدوان الثلاثي على مصر 1956

رابعاً : مبدأ أيزنهاور 1957

خامساً : الوحدة المصرية السورية 1958

سادساً : ثورة 14 **يوليو/ تموز** 1958

سابعاً : ثورة 8 **فبراير/ شباط** 1963

ثامناً : تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن 1964

تاسعاً : قيام منظمة التحرير الفلسطينية 1964

المكتبة الإلكترونية العراقية

الفصل الثاني

الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية

(المرحلة الثانية) 1956 - 1967

عقب انتهاء المرحلة الأولى من المواجهات العربية الإسرائيلية وما أسفرت عنه من هزيمة الدول العربية في حرب عام 1948، وإثقال كاهل العرب بأعباء ثقيلة، كان عليهم تجاوز تلك المرحلة وأن يتعلموا منها دروساً هامة، وأولها ضرورة العمل على وحدة الصف العربي، وذلك لاستعادة الأرض العربية المحتلة من قبل إسرائيل وإزالة آثار العدوان، خاصة وأنهم مشرفون على جولة جديدة من جولات الصراع مع الصهاينة.

أولاً: فرض مصر للرقابة الملاحية في قناة السويس على السفن الإسرائيلية

قامت مصر بفرض الرقابة الصارمة على السفن الإسرائيلية المارة في قناة السويس، وذلك حرصاً منها على معاقبة إسرائيل لما مارسته من قتل وتشريد لعرب فلسطين، وهو الأمر الذي لم تنسه الدول العربية وعلى رأسها مصر، وخاصة أن مصر لا تقبل انتعاش الاقتصاد الإسرائيلي بممارسته التجارة بحرية داخل الأراضي المصرية، وقررت إسرائيل اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي وقدمت شكواها في 11 يوليو/ تموز 1951 متهمة مصر بمخالفة القانون الدولي واتفاقيات معاهدة عام 1888 وشروط هدنة رودس الموقعة في عام 1949، واعتبرت ما قامت به مصر من فرض الرقابة وتفتيش السفن المارة بقناة السويس عملاً يهدد الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط.[1]

(1) وزارة الإرشاد القومي المصرية: مصدر سابق، الجزء الثاني، وثيقة رقم 264، قرار مجلس الأمن الخاص بمرور إسرائيل في قناة السويس، بتاريخ الأول من سبتمبر/ أيلول 1951، ص1089.

واجتمع مجلس الأمن في الأول من سبتمبر/ أيلول 1951 لبحث شكوى إسرائيل وذلك بحضور العراق ومصر وإسرائيل، ووافق المجلس على مشروع قرار قدمه كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأكد المجلس على أن استمرار تدخل مصر في مرور البضائع المتجهة إلى إسرائيل عبر القناة يتنافى مع الأهداف السلمية التي ينشدها المجلس، ولا يسمح بقيام سلم دائم في فلسطين، كما ناقش المجلس أيضاً الهدنة الدائمة المعقودة سابقاً في رودس، وأكد على أنه لن يقبل تبرير الإجراءات التي اتخذتها مصر في تلك الظروف، وناشد المجلس الحكومة المصرية إلى رفع القيود المفروضة على التجارة والملاحة العالمية في قناة السويس.[1]

ولم يقف العراق مكتوف الأيدي تجاه ما قرره مجلس الأمن ضد مصر، حيث استنكر القرار واعتبره منحازاً لإسرائيل ومجافياً لحق مصر في قضية الملاحة في القناة، كما أدان العراق تدخل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بمشروعهم الثلاثي الذي حذروا فيه مصر من التدخل في رقابة السفن الإسرائيلية واعتبروه عمل يهدد الأمن والسلام العالمي، واتهمهم العراق بموالاة إسرائيل بشكل علني، وعقب تأييد الأمم المتحدة للدول الغربية ووقوفهم إلى جانب إسرائيل أعلن العراق بأنه مستعد للوقوف جنباً إلى جنب مع الحكومة المصرية في منع أي بضاعة إلى إسرائيل.[2]

---

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/4801، تقرير سفارة العراق بالقاهرة إلى الخارجية العراقية بتاريخ 18 أغسطس/ آب 1956، (و)35؛ وزارة الإرشاد القومي المصرية: مصدر سابق، الجزء الثاني، وثيقة رقم 264.

(2) (د. ك. و.): المصدر السابق؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 1/7/217، ج9، مصدر سابق، بشأن موقف الدوائر السياسية في العراق من موضوع الرقابة الملاحية على قناة السويس؛ مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية: العراق في خدمة العرب – موقف العراق من الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط، مطبعة الرابطة، بغداد، 1957، ص13.

كما عارض العراق توجه إسرائيل لمناقشة الموضوع مرة ثانية في مجلس الأمن، وأكد مجدداً وقوفه إلى جانب مصر في فرض رقابتها على قناة السويس، ونادى بأحقيتها بالتحكم في كامل رقعتها الجغرافية وفرض رقابتها على مياهها وأرضها كيفما تريد، وأن الدول العربية مجتمعة تؤيد مصر في موقفها، وأنهم على أتم الاستعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة والتدابير المتاحة للدفاع عن أنفسهم لمواجهة أي خطر تتعرض له مصر سواء كان من إسرائيل أو أي جهة أخرى، كما وجه العراق اللوم إلى الأمم المتحدة في اتخاذها لقرارات تفرض على الدول العربية في حين لم تراقب إسرائيل في انتهاكاتها المستمرة لقراراتها، وأبلغت الحكومة العراقية مجدداً شقيقتها المصرية باستعداد العراق التام لمواجهة أي خطر تتعرض له.[1]

إن ما قررته مصر من فرض الرقابة الملاحية على السفن الإسرائيلية المارة في قناة السويس هو عمل يشهد له العالم الحر بأنه ممارسة بلد مستقل لحريته الكاملة في أرضه ومياهه، كما أن موقف مصر هذا كان نابعاً ومرتبطاً بالمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل وتضامناً مع الشعب الفلسطيني، ورغم توقيع مصر على معاهدة رودس إلا أنها ظلت وفية للقضية الفلسطينية العادلة وحريصة على وحدة الصف العربي، وكان موقف العراق المؤيد لمصر نابعاً من الروح الوطنية التي يحملها السياسيين الوطنيين في حكومته، الذين أبدوا ترحيبهم بالخطوة المصرية وأعلنوا استعدادهم لمواجهة العدو المتربص بالعرب جميعاً.

ثانياً: تأميم مصر لقناة السويس 1956

أعلن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر عن تأميم شركة قناة السويس في 26 يوليو/ تموز 1956، وذلك بهدف تمويل المشروعات الاقتصادية المزمع إنشائها في البلاد، وليظهر للعالم بأن مصر بلد مستقل لا يقبل الذل والهوان، وليحقق أماني الشعب

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة337، مصدر سابق، بشأن رد العراق على إعادة مناقشة الرقابة المصرية على قناة السويس.

المصري وتطلعاته في الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد كان هذا الإعلان مدهشاً للعالم أجمع وصادماً للدول الغربية وسهماً في صميم الوجود الإسرائيلي، حيث اعتبرته إسرائيل حرماناً نهائياً لها من قناة السويس المنفذ الوحيد لها على البحر الأحمر ومنه إلى المحيط الهندي، وكان موقف العراق عقب قرار التأميم مؤيداً لمصر، وأعلنت بعض الشخصيات السياسية العراقية عن تأييدها له، ومنهم علي جودت الأيوبي[*] رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب العراقي، حيث أصدر المجلس بياناً أيد فيه تأميم مصر لقناة السويس وأشاد بصداه البالغ الذي حظي به في العراق، كما وجه المجلس في بيانه انتقاده للدول الغربية وسياساتها المعادية للعرب.[1]

وعلى الفور اجتمعت اللجنة السياسة لجامعة الدول العربية وأعلنت تأييدها لقرار مصر بتأميم شركة قناة السويس، واعتبرته عملاً من أعمال السيادة الوطنية وأن القناة جزء لا يتجزأ من أرض مصر، كما أكدت اللجنة على وحدة الشعور العربي وتضامنهم

(*) علي جودت الأيوبي: ولد في عام 1886 بالموصل، تخرج من الأكاديمية العسكرية باسطنبول، تولى رئاسة الوزراء في العراق بالعهد الملكي ثلاث مرات (1934، 1949، 1957)، وتوفي عام 1969. للمزيد أنظر: حنا بطاطو: مرجع سابق، ص214.

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/4801، كتاب السفارة العراقية بالقاهرة إلى الخارجية العراقية بتاريخ 2 أغسطس/ آب 1956، (و)34؛ وزارة الإرشاد القومي المصرية: مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الأول، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1956، ص548؛ أنتوني إيدن: مذكرات أنتوني إيدن 1951-1957، ترجمة: خيري حماد، دار مكتبة الحياة للنشر، ج3، بيروت، د.ت، ص246-247؛ محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، 1972، ص149؛ حمدي حافظ: العدوان الثلاثي على مصر – تحليل سياسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ص135؛ وليد محمد الأعظمي: مرجع سابق، ص41.

التام مع مصر في جميع خططها، وطالبت اللجنة بإبلاغ الدول الكبرى والأمم المتحدة بعدم الضغط على مصر كونها مارست حقها الرسمي والوطني.[1]

وعقب قرار التأميم وفي 14 أغسطس/ آب 1956 أصدر مجلس الوزراء العراقي بياناً أعلن فيه تأييده المطلق لمصر في كفاحها من أجل سيادتها واستقلالها، واعتبر المجلس أن التأميم حق للدول المستقلة لا نزاع فيه، كما نبه المجلس في بيانه إلى محاولات إسرائيل الساعية إلى استغلال قرار التأميم وحالة التوتر التي شابت المنطقة لتحقيق أهدافها، وطالب البيان مجلس الدول العربية باتخاذ الاحتياطات اللازمة من أجل مواجهة الخطر الإسرائيلي وتصفية الأجواء فيما بين الدول العربية وتوحيد الصفوف لتخليص مصر من الأخطار المحتملة ضدها، والعمل على تأييد موقفها في المحافل الدولية.[2]

ورغم التأييد الذي أبداه العراق لموقف مصر في تأميمها لشركة قناة السويس إلا أنه كان تأييداً ظاهرياً، إذ كان نوري السعيد ضد هذا القرار، فحينها كان الملك فيصل والأمير عبد الإله ونوري السعيد يحلون ضيوفاً في مأدبة عشاء أقامها رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن، وفور إعلان مصر عن قرارها قال إيدن: "أبلغت ضيوفي النبأ فأدركوا أن كل شيء يتوقف على العزيمة التي سنواجه بها هذا التحدي"[3]، واعتبر

(1) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسة الخامسة المنعقدة في 12 أغسطس/ آب 1956؛ محمد سمير المنشاوي: مرجع سابق، ص65؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 14 أغسطس/ آب 1956.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة508، ملف رقم 15/45/30، ج1، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن موقف مجلس الوزراء العراقي من تأميم قناة السويس عام 1956؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص97؛ فطين أحمد فريد: مرجع سابق، ص130-131.

(3) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، دار العصر الحديث، القاهرة، 1967، ص11؛ جورج كيرك: السياسة العربية المعاصرة، ترجمة: عبد الواحد الإمبابي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1963، ص68؛ مؤيد الونداوي: مرجع سابق، ص222.

الضيوف العراقيون خطوة التأميم قد قلبت موازين الأمور خاصة مع التقارب العراقي البريطاني وطموحاتهما في المنطقة، لذا حث نوري السعيد بريطانيا على مواجهة عبد الناصر بكل قوة وبأسرع وقت ممكن، وحذر من أن تأخر الرد البريطاني سيؤدي إلى انهيار حلف بغداد الذي رسم عليه نوري السعيد كل آماله وطموحاته السياسية.(1)

وخلال اللقاء أظهر الجانب العراقي تشدداً قوياً وصارماً تجاه مصر، بل وأبدوا استعداد حكومتهم تيسير حصول بريطانيا على تسهيلات عسكرية لقواتها المرابطة في ليبيا آنذاك لتكون نقطة انطلاق لمهاجمة مصر، وتم الاتفاق بين الطرفين على إرسال فاضل الجمالي وزير خارجية العراق إلى ليبيا حول هذا الشأن، وعقب عودة نوري السعيد من لندن قابل السفير البريطاني في بغداد، وأثمر اللقاء عن اتفاقهما حول ضرورة قيام بريطانيا بأعمال استفزازية ضد مصر ورئيسها عبد الناصر، واتفقا على خطة مفادها أن يرسل العراق باخرة محملة بالأسلحة عبر قناة السويس كي تتعرض إلى مضايقات من مصر ومن ثم تكون ذريعة لبريطانيا في تدخلها من أجل ضرب مصر.(2)

وهكذا يتضح مجدداً أن مواقف العراق الرسمية في القضايا العربية جاءت دوماً تحت ضغوط شعبية هائلة من الشارع العراقي، إذ كان الساسة العراقيون وعلى رأسهم الأمير عبد الإله والملك فيصل ومحركهم الأول نوري السعيد يخططون لتحقيق مكاسبهم الشخصية وخاصة بقاء حلف بغداد في ظل حماية بريطانيا والدول العظمى لمناصبهم وطموحاتهم، حتى لو كان ذلك على حساب القومية العربية واستمرار عزل العراق عن أشقائه العرب، فضلاً عن بطشهم بكل الوسائل بالشعب العراقي في سبيل تمكنهم من البقاء في مراكزهم القوية.

---

(1) عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص368.

(2) لؤي عبد الرسول السامرائي: العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وموقف حكومة نوري السعيد منه، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 20، العدد 4، العراق، نيسان 2013، ص215؛ جهاد مجيد محيي الدين: العراق والسياسة العربية، مرجع سابق، ص286.

كما أن تأييد نوري السعيد لاستخدام القوة ضد مصر كان سابقة خطيرة تمزق الجسد العربي وتنحر أواصله، فبدلاً من أن يعارض المؤامرات الغربية تجاه أشقائه العرب ويقف ضدها نجده مشاركاً في التخطيط لها بل وتنفيذها بأيديه، وكان واضحاً بشدة مدى الحقد الذي يكنه نوري السعيد ضد مصر ورئيسها جمال عبد الناصر، فارتمى في أحضان المؤامرات الغربية وتدثر بحلف بغداد طمعاً في تأمينه وحماية مصالحه الشخصية، متجاهلاً ما تسعى إليه الدول الكبرى من مشاريع استعمارية في الشرق الأوسط لخدمة مصالحها وتأمين إسرائيل وضمان تفوقها على جيرانها العرب.

ثالثاً: العدوان الثلاثي على مصر 1956

وفي خضم الأحداث المتتالية في المنطقة لاح في الأفق احتمال قيام الكيان الصهيوني بعدوان على الأردن الذي سارع بطلب مساعدات عسكرية من العراق لدرء هذا الخطر المحتمل ضده، وجاء ذلك بموجب معاهدة الأخوة والتحالف المعقودة بين البلدين عام 1947، ومن هذا المنطلق جاءت زيارة الأمير عبد الإله إلى الأردن في 14 أكتوبر/ تشرين الأول 1956، حيث اجتمع بالملك حسين لبحث ترتيبات إرسال القوات العراقية إلى الأردن.[(1)]

كما عقدت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل اجتماعات ومباحثات مطولة فيما بينهم من أجل وضع الترتيبات اللازمة والخطط النهائية لمهاجمة مصر، حيث قاموا بدراسة آخر

---

(1) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص47-49؛ بدأ العراق بحشد قواته على الحدود مع الأردن، وعقب العدوان الثلاثي على مصر دخلت القوات إلى الأراضي الأردنية، إلا إن وعي الحركة الوطنية الأردنية وقوتها حالا دون تحقيق مآرب الساسة العراقيين، مما دفع حكومة الأردن إلى طلب سحب القوات العراقية من أراضيها بعد مدة قصيرة من دخولها للبلاد، حيث كانت الأردن حريصة كل الحرص على عرشها الذي أضمر العراق له مؤامراته مع الغرب. للمزيد أنظر: جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، مرجع سابق، ص151.

التطورات الميدانية لبحث كيفية التنسيق فيما بينهم خلال الهجوم، وجاء أحد أهم تلك الاجتماعات في 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1956 في فرنسا، حيث قاموا بوضع الخطة النهائية (سيفر Sever)[*] للهجوم على مصر والإطاحة بالنظام الحاكم بها، وقام بتوقيع الخطة عن الجانب الفرنسي كرستيان بينو وزير الخارجية وعن الجانب البريطاني سلوين لويد وزير الخارجية، وعن الجانب الإسرائيلي ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء.[1]

وبدأ العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 1956، وحينها سارع العراق بالاحتجاج على سياسة بريطانيا وفرنسا ومشاركتهما إسرائيل في العدوان، وأعلنت الحكومة العراقية قطع علاقاتها معهما والاكتفاء بالتمثيل الدبلوماسي فقط، كما أعلنت امتناعها عن المشاركة في اجتماعات حلف بغداد حال حضور مندوب بريطانيا، وأكدت سعيها إلى اقتصار الحلف على الدول الإسلامية دون حضور بريطانيا.[2]

وفي 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956 أرسل الأمير عبد الإله مذكرة إلى أنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا طالبه فيها بوقف العمليات العسكرية، مبيناً استنكاره الشديد للأعمال

(*) سيفر Sever: مدينة فرنسية، شهدت التوقيع على معاهدة الصلح بين الدولة العثمانية والحلفاء في عام 1920، كما شهدت الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على شن العدوان الثلاثي على مصر. للمزيد أنظر: محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق، ص539؛ وقد سميت الخطة باسم موسكيتر أو الفرس. للمزيد أنظر: عهود عباس أحمد: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة السويس عام 1956، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1993، ص127-128.

(1) عودة بطرس عودة: جمال عبد الناصر ودوره في النضال العربي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1971، ص149؛ محمد حسنين هيكل: ملفات السويس: مرجع سابق، ص528-529؛ فطين أحمد فريد: مرجع سابق، ص379-380.

(2) توفيق السويدي: مرجع سابق، ص508 وما بعدها؛ جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، مرجع سابق، ص195؛ محمد سمير المنشاوي: مرجع سابق، ص76.

العدوانية التي قامت بها بالاشتراك مع فرنسا على مصر الشقيقة، ومؤكداً موقف العراق الرسمي الرافض للعدوان الثلاثي.[1]

واجتمع حلف بغداد في طهران وامتنع مندوب بريطانيا عن الحضور، وترأس نوري السعيد الوفد العراقي، وأدان المجتمعون العدوان الثلاثي على مصر، وتمسكوا ببقاء الحلف واستمراره مؤكدين على الامتناع عن الحضور حال حضور مندوب بريطانيا، وطالبت إيران بحصر أعضاء الحلف على الدول الإسلامية والاكتفاء بحضور المراقب الأمريكي، وحينما طلب العراق من إيران وباكستان إبداء رأيهما من العدوان الثلاثي أكدت الدولتان على ضرورة مساندة مصر[2]، ويبدو أن اتجاه الحلف نحو الدول العربية والإسلامية جاء في إطار توسيع دائرة العضوية في الحلف وتقويته وزيادة شعبيته.

وفي 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956 صدر عن حلف بغداد بياناً يحتوي على النقاط التالية:

1- استنكار العدوان الثلاثي والمطالبة بجلاء القوات المعتدية من الأراضي المصرية فوراً.
2- احترام سيادة مصر واستقلالها وسلامتها عند بحث مشكلة السويس في الأمم المتحدة.

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) علاء محمد الحربي: العلاقات العراقية – البريطانية 1945-1958، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص297-298؛ فطين أحمد فريد: مرجع سابق، ص129-130؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص372؛ صحيفة الأخبار العراقية: بتاريخ 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة56، ملف رقم 1/1037/1038، ج2، مصدر سابق، بشأن محضر حلف بغداد في الجلسة المنعقدة بتاريخ 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956 بقصر مرمر الملكي في طهران؛ عصمت السعيد: مرجع سابق، ص196-197؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

3- لابد من حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً.[1]

وعقدت الحكومة العراقية اجتماعاً موسعاً في قصر الرحاب في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني بحضور الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد وعدد من الوزراء العراقيين، وذلك لمناقشة سياسة الحكومة وتحديد مسار اتجاهاتها الخارجية إزاء العدوان على مصر، وكان أهم ما اتخذه المجتمعون من قرارات ما يلي:

1- تجميد العلاقات السياسية مع بريطانيا وفرنسا.

2- المطالبة بسحب القوات المعتدية على الأراضي المصرية وقطاع غزة.

3- وضع القوات العراقية في حالة تأهب قصوى استعداداً للدفاع عن مصر.

4- حماية الأردن من أي هجوم إسرائيلي.[2]

كما شارك العراق في اجتماع حلف بغداد في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956، وقرر المجتمعون القرارات التالية:

---

(1) حسين علي عبد الله: الموقف الرسمي والشعبي العراقي من تطورات الأحداث السياسية في مصر 1952-1956، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1986، ص193؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص104-105؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص315-316؛ ممدوح الروسان: العراق وسياسته الخارجية، مرجع سابق، ص292؛ صالح صائب الجبوري: مرجع سابق، ص414.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/5748، كتاب ديوان مجلس الوزراء إلى الديوان الملكي بتاريخ 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956، (و)66؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة56، ملف رقم 1/1037/1038، ج2، مصدر سابق، بشأن موقف العراق من العدوان الثلاثي على مصر 1956؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص98؛ تغريد عبد الزهرة: مرجع سابق، ص326؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

1- مطالبة الدول المعتدية بالعدول عن العدوان على مصر، وإبلاغ إسرائيل بالجلاء عن الأراضي المصرية بأي شكل من الأشكال.

2- تحديد الأسلحة المرسلة من الغرب إلى إسرائيل في المستقبل.

3- ضرورة التقارب العربي والإسلامي.

4- التأكيد على تركيا بسحب اعترافها بإسرائيل وقطع علاقاتها الدبلوماسية معها.

5- التأكيد على أن القوات العراقية سوف تتدخل لحماية الأردن حال وقوع اعتداء من إسرائيل عليها.(1)

أما عن موقف جامعة الدول العربية من العدوان الثلاثي على مصر، فقد اجتمع الأشقاء العرب في بيروت في الفترة 13-14 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956 لمناقشة الأحداث وتطوراتها، ومثل العراق في الاجتماع الملك فيصل الثاني، وأكد الحاضرون أن العدوان على مصر هو عدوان على البلاد العربية جميعاً، ويقتضي توحيد السياسة والجهود حرصاً على المصلحة العربية المشتركة، وأجمع الحاضرون على ما يلي:

1- ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضية بوقف إطلاق النار وسحب القوات المعتدية من الأراضي المصرية فوراً وبدون قيد أو شرط، وإذا لم يتم ذلك سوف تتخذ الدول العربية الحاضرة في الاجتماع التدابير اللازمة والفعالة وفقاً لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك.

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1206، ملف رقم 17/27/38، ج5، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن الاتفاق العراقي التركي – صورة محاضر حلف بغداد في 17-19 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956، 7 ديسمبر/ كانون الأول 1956؛ بدر علي صديق: دور العراق في الصراع العربي الإسرائيلي 1947-1973، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2009، ص222.

2- الحرص على فصل قضية قناة السويس عن الظروف التي رافقت الاعتداء على مصر، واعتبارها قضية مستقلة قائمة بذاتها، والعمل على حلها حلاً يتفق مع كرامة وسيادة مصر وذلك في نطاق الأمم المتحدة.[1]

بينما في السر كان الموقف العراقي من العدوان الثلاثي على مصر سلبياً بشكل يخجل القلم عن كتابة كلمات تفسره أو تبرره، ولا يليق بمكانة العراق وتاريخه ونضاله عبر العصور، فلقد أسعدت الإجراءات والتحركات البريطانية في عدوانها على مصر أصدقائهم العراقيين وعلى رأسهم نوري السعيد الذي ابتهج بشدة من خبر العدوان على الشقيقة الكبرى مصر، ووصل الحال بالعراق إلى السماح للقوات البريطانية باستخدام المطارات العراقية كقاعدة انطلاق للهجوم منها على مصر، مثل قاعدتي الحبانية والشعيبة، حيث ذكرت أكثر المصادر العراقية والمصرية وكذلك بعض شهود العيان أن الطائرات الأجنبية كانت تقلع من قاعدة الحبانية وهي محملة بالأسلحة لضرب المواقع المصرية، فضلاً عن قيام العراق بتمويل إسرائيل بالنفط من خلال خط البترول كركوك – حيفا القديم، كما أكدت بعض المصادر أن تزويد إسرائيل بالبترول لم يتوقف طيلة فترة العدوان الثلاثي على مصر.[2]

---

(1) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/4803، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956، (و)12؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص106-107؛ صحيفة البلاد العراقية: بتاريخ 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956. وللمزيد حول المؤتمر وقراراته أنظر: أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، القاهرة، د.ت، ص111؛ يوسف خوري: مرجع سابق، ص208؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1505، ملف رقم 15/45/30، ج6، تقرير من القائم بالأعمال المصري بالنيابة في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن وصول قوات طيران بريطانية إلى الحبانية.

وقد كذب نوري السعيد الأخبار التي تواترت حول موضوع الـنفط، وأدلى بتصريحـات تؤكد على أن النفط الذي كان في ذلك الخط هو مـن بقايـا البـترول المتبقـي مـن عـام 1948، وأعرب عن أسفه من تلك الأخبار مؤكداً أن الغرض منهـا إشـاعة الفرقـة بـين صـفوف العـرب خاصة في تلك الأيام العصيبة التي تمر بالمنطقة، وطالب في تصريحاته بعدم الالتفات إلى تلـك الأخبار الهدامـة والتصـدي لهـا بكـل قـوة في سـبيل توحيـد الصـف العـربي نحـو تـأمين مصر الشقيقة ومصالحها ووحدتها.(1)

كانـت سياسـة نـوري السـعيد الملتويـة لا تقنـع أي طفـل بـالوطن العـربي، فسياسـاته وقناعاته لم تتغير، ولم يعد بمقدور أحد أن يصدق تصريحاته العلنية في ظـل اسـتمرار مواقفـه المتآمرة تجاه أشقائه العرب.

وعلى صعيد الأمم المتحدة كان موقف العراق عنيفاً في مجابهة إسرائيل وبريطانيا وفرنسـا في اعتداءاتهم على مصر، حيث شجب فاضل الجمالي ذلك العدوان بكل ما أوتي من قوة، وأكد أنه ترك أثراً سيئاً بالغاً في نفوس كل العراقيين والعرب على السواء، ودعا إلى إيقاف العدوان وانسحاب القوات المعتدية فوراً، وحذر من النتائج الوخيمة التي ستنجم من وراء الأحداث، كما طالب بحل قضية فلسطين حلاً عادلاً وشاملاً، وفي تصويت اجتماع هيئة الأمم المتحدة في 2 نوفمبر/ تشريـن الثاني 1956 صوت العراق بالموافقة على القـرار رقـم 997 الـذي أدان دخـول القـوات المعتديـة للأراضي المصرية، وطالب بضرورة انسحاب القـوات الإسرائيليـة فـوراً إلى خطـوط الهدنـة التـي أقرتهـا الأمـم المتحـدة عـام 1948، وعـلى أثـر الضـغوط الدوليـة انسـحبت القـوات البريطانيـة والفرنسية، بينما ظلت القوات الإسرائيلية مرابطة ومستمرة في اعتـداءاتها عـلى مصر، ومـن ثـم واصل العراق جهوده الدبلوماسية إلى أن اتخذت الأمم المتحدة القرار رقـم 1000 في 5 نـوفمبر/ تشريـن الثـاني 1956 والـذي نـص عـلى تشـكيل قيـادة تابعـة للأمـم المتحـدة لقـوة الطـوارئ

(1) عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بـين مصر والعـراق، مرجـع سـابق، ص326؛ بـدر عـلي صـديق: مرجع سابق، ص223.

الدولية الخاصة بتأمين ومراقبة الحدود وتنفيذ القرار 997 القاضي بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية، وقد صدر القرار بموافقة أربعة وسبعون دولة من بينها العراق في حين امتنعت فرنسا وبريطانيا عن التصويت، وماطلت إسرائيل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ورفضت الانسحاب، ومن ثم أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم 1120 في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956 والذي أعربت المنظمة فيه عن أسفها لعدم التزام إسرائيل بسحب قواتها من مصر، لذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغط عليها، ووصل الأمر إلى تهديدها بأن العلاقات الثنائية بينهما ستشهد توتراً حال عدم انسحابها، لذا وفي 7 مارس/ آذار 1957 انسحبت القوات الإسرائيلية من سيناء.[1]

وفي بيان حلف بغداد الصادر بتاريخ 21 يناير/ كانون الثاني 1957 أبدى أعضاؤه ومن ضمنهم العراق ارتياحهم لانسحاب القوات الفرنسية والبريطانية من الأراضي المصرية، حتى أن مندوب العراق طالب بعدم قطع العلاقات مع بريطانيا بل العمل على توطيدها، كما أبدى الحاضرون ترحيبهم بقرار الأمم المتحدة الذي دعا إسرائيل مرة أخرى إلى الانسحاب لما وراء خطوط الهدنة، معربين عن آمالهم في تأمين حرية الملاحة في قناة السويس واحترام سيادة مصر واستقلالها.[2]

لقد برع الساسة العراقيون في القيام بأدوارهم المرسومة بالتنسيق مع الدول العظمى، وذلك في إطار سياسة توزيع الأدوار فيما بينهم خلال الأزمة وأحداثها المتلاحقة، فاستمرت الحكومة العراقية في موقفها الرسمي المساند لمصر والمعارض بكل

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة56، ملف رقم 1/1037/1038، ج2، مصدر سابق، بشأن صدى سحب القوات المعتدية من الأراضي المصرية؛ أنتوني إيدن: مصدر سابق، ص395-396؛ حمدي حافظ: مرجع سابق، ص205-206؛ أحمد عصمت عبد المجيد: مرجع سابق، ص39-41؛ لؤي عبد الرسول السامرائي: مرجع سابق، ص218.

(2) أحمد عصمت عبد المجيد: مرجع سابق، ص45-47.

قوة للعدوان الثلاثي، تحاشياً لظهورها بشكل يؤجج غضب الشارع العراقي ضدهم، ولكنه لم يخرج عن مجرد الكلام وإطلاق التصريحات والبيانات والدعم المادي والمعنوي للشعب المصري الشقيق، وهو ما أدركه السياسيون العراقيون الوطنيون الذين هاجموا موقف الحكومة من العدوان الثلاثي، مما دعاها إلى فرض الأحكام العرفية والرقابة العامة خوفاً من الداخل العراقي إزاء كشف موقفهم المزيف تجاه مصر.

لقد سعى نوري السعيد إلى التقارب بشكل أكبر مع بريطانيا وتحقيق مآربها في المنطقة آملاً من وراء ذلك في ترسيخ قوته وهيمنته لكي يحصل على زعامة الوطن العربي، ولم يكن هذا يليق بمكانة العراق وتاريخه العريق باعتباره قطب من أقطاب القومية العربية، فاكتفى نوري السعيد ببيانات الشجب والإدانة وذهبت سياسته وأحلامه وغطرسته إلى مهب الريح، في حين كان يتعين عليه استكمال مسيرة العراق القومية ضد الاستعمار والوقوف مع مصر الشقيقة الكبرى للعرب بكل ما أوتي من قوة، وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع كل من ساهم في هذا العدوان، حتى لو استلزم ذلك إرسال الجيش العراقي لمساندتها في أزمتها.

وهكذا طويت صفحة من صفحات المواجهات العربية الإسرائيلية (المواجهة الثانية)، وقد ربحها الجانب المصري سياسياً بإفشال مخططات بريطانيا التي لم تنس خروج مصر من تحت عباءتها واستقلالها الوطني وقيامها بتأميم شركة قناة السويس، فتجمعت خيوط الحقد بينها وبين فرنسا بالتعاون مع الصهاينة للقضاء على مصر ونظامها بقيادة جمال عبد الناصر، وتمكنت مصر من الحفاظ على استقلالها وسيادتها على أرضها ومياهها وثرواتها، بينما كان موقف العراق مغايراً لمسئوليته القومية والعربية.

رابعاً: مبدأ أيزنهاور(*) 1957

تمخض العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 عن حـدوث تغـير كبـير وتبـدل في أوضـاع مراكز القوى في المنطقة العربية والشرق الأوسط بل والعالم بأسره، إذ انحسر النفوذ البريطـاني والفرنسي في الشرق الأوسط، وازداد النفوذ السوفيتي بمنافسة من الولايات المتحدة الأمريكيـة ليدخل العالم بذلك مرحلة القطبين الكبـيرين الجديـدين، وفي 3 ديسـمبر/ كـانون الأول 1956 أعلنت الولايات المتحـدة الأمريكيـة عـن سـعيها لإحـلال السـلام وإعـادة الاسـتقرار في الشرق الأوسط، وذلك في إطار سياسة ملئ الفراغ وتسلمها زعامة المنطقة من بريطانيا وفرنسا، فضلاً عن حماية مصالحها بابتكار سياسات جديدة وتحالفات مع الموالين لها.

وفي 5 ينـاير/ كـانون الثـاني 1957 أعلـن الـرئيس الأمـريكي دوايـت أيزنهـاور مشروعـه المسمى باسمه[1]، والـذي حظـي بترحيـب الحكومـة العراقيـة وخاصـة نـوري السـعيد رئـيس

(*) دوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower: ولد في عام 1890 بولاية تكساس الأمريكية، أصبح ضـابطاً في الجيش الأمريكي عام 1915، أكمل دراسة الأركان عام 1926، عين قائـداً للقـوات الأمريكيـة في الجبهـة الأوروبية أثناء الحرب العالمية الثانية في الفترة 1940-1943، ثم قائداً عاماً للقوات في الجبهة في الفـترة 1944-1945، وانتخب رئيساً للولايـات المتحـدة الأمريكيـة لـدورتين متتـاليتين في الفـترة 1953-1960، وتوفي عام 1969. للتفاصيل أنظر: فليح حسن علي: الولايات المتحـدة والصراع العـربي الإسرائـيلي عنـد تسلم أيزنهاور السلطة 1953 في الوثائق الدبلوماسـية العراقيـة، مجلـة كليـة الآداب، جامعـة الكوفـة، العراق، د.ت، ص287.

(1) دوايت أيزنهاور: مذكرات أيزنهاور، ترجمة: هيوبرت يونغمان، دار إحيـاء الـتراث العـربي، ط1، بـيروت، 1965، ص87؛ السيد السيد حجاج: مشروع أيزنهاور للشرق الأوسط في العلاقات الدولية 1956-1960، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسـم العلـوم السياسـية، جامعـة القـاهرة، 1967، ص124-127؛ جـمال سلامة علي: مرجع سابق، ص81؛

Richard J. Barnet: Intervention and Revolution: The United States in the Third World, World Publishing Co., New York, USA, 1972, P.139.

الوزراء وعده ضمانة ضد الخطر الشيوعي، وقدم شرحاً لوجهة النظر العراقية أمام مجلس الوزراء باعتبار العراق معني بهذا المشروع لحل مشاكل الشرق الأوسط، وعلى أثر ذلك أكدت الحكومة العراقية تأييدها للمشروع على لسان موسى الشابندر سفير العراق في واشنطن، وذلك حين عقد اجتماعاً في 8 يناير/ كانون الثاني 1957 مع السياسيين الأمريكيين، مبيناً أن المشروع هو تأكيد للسياسة الواقعية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط للدفاع عن استقلال وحرية المنطقة برمتها، وطالب السفير بقيام الولايات المتحدة بشرح خطوتها الجديدة حتى يتسنى لدول المنطقة الانضمام إلى المشروع الجديد وخاصة لما فيه من حل عادل للقضية الفلسطينية.[1]

وجدد العراق موقفه المساند للمشروع الأمريكي الجديد من خلال حلف بغداد الذي اجتمع في 19 يناير/ كانون الثاني 1957 بتركيا، وكان الاجتماع مخصصاً لمناقشة ذلك المشروع والسياسات الأمريكية المتوقعة في الشرق الأوسط ولتحديد مواقف دول الحلف منها، وصدر البيان المشترك باسم الحكومات المجتمعة الذي أيد المشروع تأييداً تاماً باعتباره يهدف إلى حفظ السلم ويؤمن الرفاهية الاقتصادية لشعوب منطقة الشرق الأوسط.[2]

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة55، ملف رقم 3/81/752، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن موافقة العراق على مشروع أيزنهاور؛ أكرم الحوراني: مصدر سابق، ج1، ص2368؛ هناء عبد الله حسن: مشروع أيزنهاور ومواقف الدول العربية منه عام 1957، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، قسم الدراسات العليا، العراق، 2006، ص42؛ Waldemar Gallman: op.cit., P.80.

(2) هناء عبد الله حسن: مرجع سابق، ص41؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص52؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص379؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 22 يناير/ كانون الثاني 1957؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 22 يناير/ كانون الثاني 1957؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 22 يناير/ كانون الثاني 1957؛

J. C. Hurewitz: Diplomacy in the Near and Middle East, op.cit., P.346.

وفي محاولة منه لتلمس الاتجاه الجديد في السياسة الأمريكية نحو المنطقة قام الأمير عبد الإله بزيارة واشنطن في 5 فبراير/ شباط 1957، حيث تبادل الآراء مع كبار المسئولين الأمريكيين ومندوبي بعض الدول المعنية بالمشروع الجديد، وكان يهدف إلى تقريب وجهات النظر حول المشروع بقدر الإمكان لضمان نجاح تطبيقه في الواقع، والتقى بالرئيس الأمريكي أيزنهاور، وتناول اجتماعهما بحث تجهيز العراق عسكرياً واستمراره في تأييد مبدأ أيزنهاور بالاشتراك مع بعض الدول العربية، وفي نهاية زيارته أدلى الأمير عبد الإله بتصريحات جاء فيها: "إن الرئيس الأمريكي أثنى على سياسة العراق المؤيدة لمشروعه"، كما ناقش عبد الإله القضية الفلسطينية مع بعض المسئولين الأمريكيين وحثهم على ممارسة بلادهم لدورها الفعال بإيجاد حل عادل لها ولرأب المواجهات العربية الإسرائيلية، مطالباً بضرورة الضغط على إسرائيل للخضوع لقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن، ومحذراً من أن الإخفاق في هذا الأمر سيصيب المشروع الأمريكي بانتكاسة كبيرة، وأضاف قائلاً: "أعتقد أننا قد توصلنا إلى تفاهم لأننا نرى الأمور في الشرق الأوسط، وستكون كما أردنا لها أن تكون"، وبادر إلى الإعلان بترحيبه بمشروع أيزنهاور مؤكداً على أنه قد لقي التقدير في المنطقة لتأكيده على دعم اقتصاديات دول الشرق الأوسط[1]، لقد تخيل العراق أنه يلعب دوراً كبيراً في المنطقة وخاصة باعتباره عضواً في حلف بغداد وتأتي تصريحات عبد الإله في هذا الإطار، إذ كان يتخيل أن كلماته ستجد صدى في السياسة الأمريكية التي كانت حريصة كل الحرص على أمن إسرائيل في المقام الأول.

(1) علاء محمد الحربي: مرجع سابق، ص249 وما بعدها؛ وليد محمد الأعظمي: مرجع سابق، ص101؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص54؛ صحيفة الشعب العراقية: بتاريخ 6 فبراير/ شباط 1957؛ صحيفة البلاد العراقية: بتاريخ 6 فبراير/ شباط 1957؛

Edward F. Francis-Williams: Ernest Bevin: Portrait of a Great Englishman, World Microfilms Publications, London, UK, 1973, P.258.

وعلى صعيد الأمم المتحدة أعلن العراق من خلال مندوبه محمد فاضل الجمالي عن ترحيبه بمشروع أيزنهاور الذي يحترم استقلال دول الشرق الأوسط، وأن العراق يتخوف منذ سنوات من أخطار الشيوعية على النظم السياسية في المنطقة، ومؤكداً على أن المشروع يمثل السلاح الذي يكفل لدول المنطقة الدفاع عن نفسها وحماية مصالحها، وقال الجمالي: "هذا المبدأ يحترم استقلال دول المنطقة ويدعم اقتصادها"[1]، وهكذا لم يترك العراق أي مناسبة إلا وأعلن فيها تأييده المطلق لمشروع أيزنهاور.

وحقيقة الأمر أن المشروع الأمريكي الذي أيده العراق ورحب به كان يهدف إلى حماية إسرائيل في المقام الأول وكذلك حماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، فبعد العدوان الثلاثي على مصر أرادت الولايات المتحدة التحكم في زمام الأمور في الشرق الأوسط، واستعانت بالعراق في تنفيذ سياساتها ومؤامراتها، وكانت الولايات المتحدة تهدف في مشروعها إلى حل بعض المشاكل الأخرى العالقة، ومن أهمها:

1- تأمين حرية الملاحة في خليج العقبة وفتح أبواب أفريقيا وآسيا أمام الملاحة الإسرائيلية.
2- تشكيل تكتل عربي لإسقاط الوضع الديمقراطي التقدمي في سوريا.[2]

وفي المقابل ونتيجة للمخاوف من تقارب مصالح الولايات المتحدة والعراق ومن ورائه حلف بغداد حدث تقارب مضاد بين النظام السوري والاتحاد السوفيتي، وتبين ذلك

(1) محمد فاضل الجمالي: ذكريات وعبر، مرجع سابق، ص413؛ السيد السيد حجاج: مرجع سابق، ص333؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص84؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 23 يناير/ كانون الثاني 1957؛

J. C. Hurewitz: Diplomacy in the Near and Middle East, op.cit., P.346.

(2) أكرم الحوراني: مصدر سابق، ص2363.

من خلال زيارة خالد العظم[*] وزير الدفاع السوري إلى موسكو، وأعلن أن الغرض من زيارته تلك هو عقد اتفاقية اقتصادية وفنية بين الجانبين، مما أثار الولايات المتحدة وجعلها تخطط بمساعدة العراق لإسقاط النظام السوري الذي وصفته بأنه يمثل خطراً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط، وأن تقاربه مع الاتحاد السوفيتي هدفه القضاء على حلف بغداد، ويعود ابتعاد سوريا عن المعسكر الأمريكي إلى دعمه لإسرائيل على حساب الدول العربية، كما لم يكن يخفى على النظام السوري محاولات العراق والدول الكبرى إلى قلب نظام الحكم في دمشق واستبداله بحكم جديد يسير في ركاب أهداف نوري السعيد وعبد الإله.[1]

وقد اتحدت رغبة العراق والولايات المتحدة في إسقاط النظام السوري مع أطماع إسرائيل التي رأت فيه خطراً شديداً على أمنها، واتفق نوري السعيد مع تركيا على حشد قواتهما العسكرية على الحدود المشتركة مع سوريا بموافقة الولايات المتحدة ووفقاً لأهداف مبدأ أيزنهاور، ولكن تبقى لهم إيجاد المبرر لتدخل جيوشهم في شئون سوريا الداخلية[2]، فاتفق العراق مع الولايات المتحدة على استغلال عملائهم داخل الأراضي

(*) خالد العظم: ولد في عام 1903 بدمشق، وهو رجل أعمال سوري، تولى رئاسة الوزراء 1948-1950، وأصبح وزيراً للخارجية 1956-1958، ورئيساً لمجلس النواب 1962-1963، وتوفي عام 1965. للمزيد أنظر: خالد العظم: مصدر سابق، ص13.

(1) أكرم الحوراني: مصدر سابق، ص2368؛ خليل فضيل الكبيسي: حلف بغداد 24 فبراير/ شباط 1955، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1969، ص259؛ Waldemar J. Gallman: op.cit., P.162

(2) وزارة الدفاع العراقية: المحاضر الرسمية لجلسات المحكمة العليا الخاصة، مطبعة الحكومة، ج1، بغداد، 1959، ص271؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم13، محفظة33، ملف رقم 6/3/2، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن الحشود التركية على الحدود السورية؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد الرابع، القاهرة، 1978، ص194؛ إمام غريب: سوريا والصراع العربي الإسرائيلي 1947-1958، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1990، ص159.

السورية في إحداث اضطرابات داخلية وتحرش بإسرائيل على الحدود حتى ينشغل النظام السوري ويتمكن العراق من التدخل وإسقاطه ويعلن الوحدة بين البلدين، ولكن سرعان ما علمت سوريا بتلك الخطة وأعلنتها واتهمت العراق والولايات المتحدة الأمريكية بتدبيرها.(1)

لم يكن جدير بالعراق أن يشترك في مثل تلك المؤامرات على بلد عربي شقيق، وكان عليه أن يتذكر أن سوريا شاركت معه في نفس المصير خلال حرب 1948 ضد العدو الصهيوني، ولكن أطماع الساسة ومصالحهم الشخصية فاقت كل تصور، والغريب أن المؤامرة كانت بشكل شبه علني في تصريحات المسئولين العراقيين والأمريكان على حد سواء، حيث صرح جودت الأيوبي رئيس الوزراء العراقي آنذاك بأن الوصي طلب منه وضع خطة عاجلة لتغيير نظام الحكم في سوريا(2)، إلا أنه رفض استخدام القوة في تبديل الوضع السياسي لسوريا، وخلال زيارته إلى تركيا في 16 سبتمبر/ أيلول 1957 أكد نفس الأمر خلال اجتماعه مع عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا، وأثناء رحلة عودته عرج إلى دمشق وأكد للمسئولين السوريين بأن أي اعتداء على سوريا هو اعتداء على العراق وجميع الأقطار العربية، مما ترك صدى طيباً في الأوساط السياسية العراقية(3)، ويبدو أن الأيوبي قد اصطدم بوجهة نظره الرافضة لاستخدام القوة ضد سوريا مع الأمير عبد الإله

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، المصدر السابق، بشأن الخطة الأمريكية بخصوص سوريا؛ أكرم الحوراني: مصدر سابق، ص2368؛ صحيفة القبس الكويتية: بتاريخ 11 مايو/ أيار 1957.

(2) محمد حسنين هيكل: نحن وأمريكا، دار الريس للكتاب والنشر، لندن، 1991، ص40؛ جودت الأيوبي: ذكريات 1900-1958، مطابع الوفاء، بيروت، 1967، ص298-307؛ علي الدين هلال: النظم السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص154؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص390.

(3) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص162-163؛ علي جودت الأيوبي: مرجع سابق، ص321؛ علاء محمد الحربي: مرجع سابق، ص257.

الذي أجبره على تقديم استقالته، كما لو كان العراق يخلي مناصبه دوماً من أي وطني أو قومي مخلص.

كان العراق يدعي بأن سوريا أصبحت دولة شيوعية لتبرير تقاربه مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، مما حدا بالمسئولين السوريين خلال تحليلهم للموقف العراقي من بلادهم إلى وصف ذلك بأنه حجة واهية الغرض منها إبعاد أنظار العرب عن إسرائيل التي كانت تتعرض إلى ضغوط ومقاطعة اقتصادية، وعزل سوريا عن الكيان العربي كما فعلوا بالعراق بعد انضمامه لحلف بغداد ومشروع أيزنهاور، والضغط على الدول العربية للمضي في ما يروج له العراق من عقد صلح مع إسرائيل وهو ما يرفضه العرب تماماً، وأكدوا على أن سوريا بلد الصمود والتصدي لن تنجرف وراء الغرب والساسة العراقيين وستظل على موقفها في المواجهة مع العدو الإسرائيلي.[1]

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما بحثت عن شريك لها في المنطقة يساعدها في تحقيق أهدافها ومن بينها إسقاط النظام في سوريا، استبعدت تركيا باعتبارها دولة إسلامية وليست عربية، ولارتباطها بتاريخ مأساوي مع العرب قبل الحرب العالمية الأولى وسيطرتها على الدول العربية لأربعة قرون عجاف، وبالتالي سيرفض العرب قبولها وقيادتها للمنطقة مرة ثانية، بل سيتحدون حال قيامها بالاعتداء على سوريا، لذا وقع الاختيار على العراق لعدة أسباب، منها الولاء التام لساستها تجاه الغرب وسعيهم الدءوب لتحقيق أغراضهم الشخصية، ولأن العراق أكثر أمناً واستقراراً من بين الدول التي لها حدود مشتركة مع سوريا، لذا كان اختيار العراق ملائماً وموفقاً من الجانب الأمريكي.[2]

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1195، ملف رقم 1/3/2، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن مؤامرات العراق في سوريا؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص180-181.

(2) دوايت أيزنهاور: مصدر سابق، ص95-98.

كم هو مؤلم على شخص الباحث أن يسرد أحداث تلك المؤامرات التي اشترك فيها العراق ضد الدول العربية وخاصة سوريا الشقيقة، ولكن المناصب والعروش تغير من الرجال، بينما هي أمور واهية لا تعطي المكانة والمهابة بقدر ما يمكنها أن تودي بالإنسان إلى الهاوية والسقوط في ظلمات التاريخ.

وهكذا يتبين لنا أن العراق انفرد دون باقي الدول العربية في الميل للسياسة الأمريكية وحلفائها من الدول الكبرى في مواجهة المعسكر السوفيتي، وقبل الساسة العراقيون وعلى رأسهم نوري السعيد والأمير عبد الإله ومحمد فاضل الجمالي بتحكم الولايات المتحدة في مصير القضايا العربية في الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

ويعود رفض العرب لمشروع أيزنهاور إلى تخوفهم من استبدال الاستعمار البريطاني إلى تبعية أمريكية في سلسلة من مؤامرات الغرب المتعارف عليها على المنطقة، وأن هذا المشروع لا يخدم قضاياهم وخاصة القضية الفلسطينية، وأدرك العرب خطورة مؤامرات الغرب في القضاء على وحدتهم وانضوائهم صفاً واحداً، فهم يسعون إلى تفتيت الأمة العربية وتمزيقها وعزل كل دولة عن الأخرى، وهو ما كانت إسرائيل تحلم به وتسعى إليه، وأكثر من أدرك حقيقة الأمر جمهورية مصر العربية وسوريا، الأمر الذي أفضى إلى تحقيق الوحدة بينهما.

خامساً: الوحدة المصرية السورية 1958

كان على الدول العربية خلق طاقة اندماجية فيما بينهم لصد المؤامرات التي تحاك ضدهم بحجة الخطر الشيوعي، سواء مؤامرات الغرب السياسية والعسكرية أو مؤامرات إسرائيل التوسعية.

وحين تواترت الأنباء عن قرب الإعلان عن الوحدة المصرية السورية دعا نوري السعيد ممثلي دول حلف بغداد المجتمعين في أنقرة في الفترة 23-29 يناير/ كانون الثاني 1958 إلى عرقلة قيام الوحدة المصرية السورية، وذلك بحجة أنها ستكون تحت السيطرة

الشيوعية، وأكد حال رفض سوريا التخلي عن الاتحاد السوفيتي فإن الحلف يستطيع فرض الوحدة مع الأردن ولبنان والسعودية في آن واحد، وأن ذلك خير وسيلة للقضاء على الوحدة المصرية السورية التي لا يجدي معها أي عمل دبلوماسي، كما دعا دول الحلف إلى دعم الإعلام والمقاومة السورية الداخلية لشن حملتهم ضد الوحدة، ولم يستبعد نوري السعيد كذلك القيام بعمل عسكري إذا تطلب الأمر ذلك[1]، إن مدى الخوف الذي انتاب نوري السعيد من الوحدة المصرية السورية يعكس بشكل جلي أن فرائصه ارتعدت خوفاً على زعامته التي يحلم بها للأمة العربية، وذلك لأن الوحدة ستقوي شوكة غريمه عبد الناصر وستحبط أحلامه بشكل كبير.

فعلى أثر الضغوط الأمريكية بدأت سوريا تبحث عن العون والدعم والتأييد من دول ليس لها أطماع في أراضيها، فتركيا كانت علاقتها سيئة مع النظام السوري، ولبنان كانت موالية للغرب، وبالقطع إسرائيل هي العدو الأهم، لذا كانت جمهورية مصر العربية بقيادة رئيسها جمال عبد الناصر المؤمن بالقومية العربية هو خير ملاذ لسوريا، مما أدى إلى إقامة وحدة مصرية سورية تحت اسم "الجمهورية العربية المتحدة" التي أعلن عنها في 5 فبراير/ شباط 1958.[2]

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة165، ملف رقم 1/1037/1028، ج2، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن اجتماع حلف بغداد في أنقرة؛ جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، مرجع سابق، ص257؛ صحيفة الشعب المصرية: بتاريخ 27 فبراير/ شباط 1958.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم13، محفظة33، ملف رقم 10/3/2، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن الاتحاد بين مصر وسوريا؛ صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العصرية الحديثة، القاهرة، 1978، ص107؛ سامي عصاصة: أسرار الانفصال مصر وسوريا، مطبوعات الشعب، القاهرة، 2007، ص96-97؛ جلال يحيى: مرجع سابق، ص254.

وكانت مصر في ذلك الوقت زعيمة العالم العربي الحر والمناوئة لسياسة الأحلاف الأجنبية والداعية إلى وحدة الصف العربي ضد مخاطر سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وأطماعها في الشرق الأوسط، واستخدامها لإسرائيل وحمايتها لها ولأمنها في سبيل حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة.[1]

وهكذا وجدت سوريا حليفاً قوياً يحميها من المؤامرات المحاكة ضدها من الغرب بمساعدة العراق وتركيا ودول حلف بغداد، حيث اجتمع هؤلاء جميعاً بمشاريع تآمرية وضربات عسكرية محتومة طمعاً وعدواناً في أراضيها، بهدف إضعاف الأمة العربية وإعلاء كلمة إسرائيل فوق إرادة شعوب المنطقة.

وفور إعلان الوحدة بين مصر وسوريا ساد الموقف العراقي الصمت الشديد، وأوضح الأمير عبد الإله ذلك الأمر في حديثه مع جولمان Gallman سفير الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد، إذ أكد له أن العراق لم يتخذ أي إجراء بالضد أو مع الوحدة، ولكنه بداخله يشعر بأن أحلامه التي كان يسعى إليها في الاستيلاء على عرش سوريا قد تحطمت، وأن العراق يبحث حالياً الإجراءات والخطط الكفيلة بالقضاء على تلك الوحدة، وقيل بأن الأمير عبد الإله لم يتمالك نفسه وانفجر باكياً من شدة انفعاله وتأثره.[2]

---

(1) محمود رياض: مذكرات محمود رياض – البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948-1978، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1981، ص218؛ جمال سلامة علي: مرجع سابق، ص119.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة508، ملف رقم 8/139/140، ج2، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن أثر الوحدة المصرية السورية في مختلف الأوساط العراقية؛ خليل كنة: مرجع سابق، ص286؛ صحيفة الشعب المصرية: بتاريخ 14 فبراير/ شباط 1958؛ Waldemar J. Gallman: op.cit., P.142

واجتمع الأمير عبد الإله في مطلع فبراير/ شباط 1958 بالسفيرين البريطاني والأمريكي في بغداد لبحث الإجراءات التي سيتخذها العراق في مواجهة الوحدة، وفي هذا الصدد أكد وزير الخارجية العراقي برهان الدين باش أعيان[*] أن الأمير عبد الإله أوعز إليه بعدم الاعتراف بدولة الوحدة الجديدة سواء اعتراف قانوني أو واقعي، الأمر الذي دفع الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى مهاجمة العراق في خطبه المتلاحقة، وقال في إحداها: "إن عبد الإله يعتبر سوريا ملكاً له، ولهذا أوعز بما أوعز به".[1]

بينما تضاربت تصريحات المسئولين العراقيين خلال تعليقهم على الوحدة المصرية السورية، فصرح عبد الوهاب مرجان[*] رئيس الوزراء العراقي آنذاك بأن الوحدة أمر يخص الشعبين المصري والسوري، وأنها أمر طبيعي بين البلدان العربية، في حين أكد بعض المسئولين العراقيين أن الوحدة قد تمت بالقوة، ومنهم من أراد أن يرسل التهنئة ولم يستطع إثر الضغوط، ومنهم من استطاع بالفعل أن يرسل تهانيه بالوحدة إلى مصر

(*) برهان الدين باش أعيان: ولد في عام 1915 بالبصرة، انتخب نائباً عن البصرة في مجلس النواب 1949، وأصبح وزيراً للخارجية 1955، وتوفي عام 1975. للمزيد أنظر: فاطمة فالح الخفاجي: مرجع سابق، ص163.

(1) أكرم الحوراني: مصدر سابق، ص2480؛ وليد محمد الأعظمي: الوحدة المصرية السورية 1958 في الوثائق البريطانية، د.ن، بغداد، 1990، ص56؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص202-203؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص393.

(*) عبد الوهاب مرجان: ولد في عام 1907 بالحلة، وأصبح نائباً في مجلس النواب 1947، ثم رئيساً لمجلس النواب 1949، وشكل الحكومة العراقية 1957-1958، وتوفي عام 1964. للمزيد أنظر: صبري فالح المهدي: موقف مجلس النواب العراقي من مشروع أيزنهاور عام 1957، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الرابع والسبعون، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012، ص209.

وسوريا[1]، ويتضح من ذلك التضارب حجم المفاجأة التي أصابت المسئولين العراقيين من جراء إعلان الوحدة المصرية السورية.

أما محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي السابق فقد هاجم الوحدة المصرية السورية بضراوة واعتبرها أمراً غير طبيعي، وأنها تمثل تحدياً للمصلحة العربية وشعور العراقيين، وادعى أنها يجب أن تكون بين العراق وسوريا، معللاً ذلك بأن العراق هو سوق سوريا الطبيعي وأن سوريا هي منفذ العراق إلى البحر المتوسط ومنها يمر بترول العراق، كما أنهما يشتركان في فرات واحد وسلامة واحدة مترابطة ومتراصة، وهاجم ساسة سوريا متسائلاً كيف يعتقدون أن مصلحة سوريا تأتي في مخالفة الطبيعة؟، وهل ما يريدونه اتحاد أم تحدي، مؤكداً بأن الوحدة تمثل تحدياً كبيراً أمام العراق الذي لن يشهد الاستقرار إذا تمكنت مصر من السيطرة على سوريا.[2]

بينما لزم الملك فيصل الصمت منذ إعلان الوحدة المصرية السورية، ولم يدل بتصريحات حولها حتى قرر السفر إلى الأردن في 11 فبراير/ شباط 1958 بصحبة وفد مرافق له[3]، وذلك لإتمام الاتفاق على الاتحاد العراقي الأردني الذي تم الإعلان عنه في

(1) توفيق السويدي: مصدر سابق، ص559؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص194؛ سيف الدين الدوري: مرجع سابق، ص303؛
Robert Henry Stephens: Nasser: A Political Biography, Simon and Schuster, 1st Ed., New York, USA, 1972, P.280.

(2) محمد فاضل الجمالي: العراق الحديث – آراء ومطالعات في شؤون مصرية، د.ن، د.ت، ص120؛ سويدان ناصر الدين: يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت، 1987، ص72؛ ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي، مرجع سابق، ص307-308؛ أنظر ملحق رقم (4).

(3) تألف الوفد من: عبد الله بكر رئيس الديوان الملكي، برهان الدين باش أعيان وزير الخارجية، رفيق عارف رئيس أركان الجيش، نديم الباجةجي وزير المالية، عبد الرسول الخالص وزير العدلية، توفيق السويدي عضو مجلس النواب. للمزيد أنظر: مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية: كراس الاتحاد العربي، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958، ص31؛ توفيق السويدي: مصدر سابق، ص538؛ مؤيد الونداوي: الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2013، ص134-135؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 11 فبراير/ شباط 1958؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 13 فبراير/ شباط 1958.

14 فبراير/ شباط 1958 رداً على الوحدة المصرية السورية وتحدياً لها[1]، وبهذه المناسبة ألقى الملكان كلمتيهما إلى شعبيهما مبشران بما سيقدمه هذا الاتحاد من خير إلى الأمة العربية، واتفقا على وضع دستور جديد لدولة الاتحاد، ورحبا بانضمام الدول العربية الأخرى إلى الاتحاد الوليد.[2]

وفور قيام الاتحاد العربي تلقى الملك فيصل الثاني عدداً من برقيات التهنئة من قادة الدول العربية والصديقة، كانت أهمها برقية الرئيس جمال عبد الناصر التي أكد فيها أن الاتحاد العربي جزء من تطلعات الأمة العربية نحو الوحدة، واتجاه يستمد قوته من

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم33، محفظة53، ملف رقم 5/1128/347، ج1، مصدر سابق، بشأن المباحثات بين العراق والأردن لعقد اتحاد عراقي أردني بين الملك فيصل والملك حسين؛ توفيق السويدي: مصدر سابق، ص578؛

Khadduri Magid: Independent Iraq, op.cit., P.345.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/5838، قرارات مجلس الوزراء بتاريخ 15 فبراير/ شباط 1958، (و)73؛ دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم33، محفظة53، ملف رقم 5/1128/347، ج1، مصدر سابق، بشأن دستور الاتحاد الهاشمي العربي؛ ولمزيد من التفاصيل أنظر: مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية: الاتحاد العربي – حقيقة تاريخية بزغت في سماء العروبة، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958، ص8-11؛ صحيفة الأخبار العراقية: بتاريخ 18 فبراير/ شباط 1958.

أعماق الضمير العربي، وأنه موضع اعتزاز وافتخار للقومية العربية[1]، وفور تسلم برهان الدين باش أعيان وزير الخارجية العراقي لبرقية التهنئة المصرية اتصل برئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان ووزير العدلية عبد الرسول الخالصي للاتفاق على نص برقية مماثلة تعترف بالجمهورية العربية المتحدة، إلا أنها تم تأجيلها بأمر من الأمير عبد الإله بحجة سفر الملك فيصل الثاني وذلك لحين عودته من الخارج، وبعد عودته بعث العراق برقية إلى عبد الناصر تشكره على التهنئة بقيام الاتحاد العربي، وجاء فيها: "إن هذه الخطوة التي خطتها الدولتان الشقيقتان إنما هي حلقة من سلسلة طويلة من الجهاد، بدأت من الثورة العربية الكبرى منذ زمن طويل، وسنظل نواصلها حتى تنتهي بنا إلى تحقيق هدف تلك الثورة الأسمى، وهو الوحدة الشاملة".[2]

---

(1) مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية: كراس الاتحاد العربي، مصدر سابق، ص47؛ سيف الدين الدوري: مرجع سابق، ص206؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 15 فبراير/ شباط 1958؛ أنظر نص البرقية في: صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ 18 فبراير/ شباط 1958؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 15 فبراير/ شباط 1958؛ صحيفة الشعب المصرية: بتاريخ 15 فبراير/ شباط 1958.

(2) عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص203-204؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص395؛ ليث عبد المحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1981، ص45-54؛ صحيفة الحوادث العراقية: بتاريخ 4 مارس/ آذار 1958؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 17 فبراير/ شباط 1958.

وكان من ضمن أهداف الاتحاد العربي الهاشمي ما يلي:

1- حماية النظام القائم في الأردن ومنعه من الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة.

2- ربط الأردن بحلف بغداد بصورة غير مباشرة.

3- تأمين مستقبل الأسرة الهاشمية.

4- بينما كان الهدف الرئيس وغير المعلن هو أن قيام الاتحاد يمثل مجابهة للوحدة المصرية السورية وتحدياً لها.(1)

وهكذا انقسم العالم العربي إلى معسكرين متعارضين، أحدهما مع الغرب والآخر يتبع الكتلة الشرقية، الأمر الذي حمل نذير إثارة القلاقل والاضطرابات في المنطقة بأسرها، وخرجت إسرائيل الرابح الأكبر من تلك المناوشات السياسية بعد أن أصبحت في مأمن من تكتل العرب ضدها، ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أحد أهم أهدافها من مبدأ أيزنهاور وهو حماية إسرائيل فضلاً عن تقويض النفوذ السوفيتي في المنطقة.(2)

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الهاشمي واجه مشكلة قبل الإعلان عنه تمثلت في إصرار الملك حسين على انسحاب العراق من حلف بغداد، إلا أن محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي السابق أكد على عدم فرض الانضمام إلى الحلف على الأردن،

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم33، محفظة53، ملف رقم 5/1128/347، ج1، مصدر سابق، بشأن مشروع اتحاد بين الأردن والعراق؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص375؛ أنظر ملحق رقم (4).

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم33، محفظة53، ملف رقم 5/1128/347، مصدر سابق، بشأن موقف إسرائيل من الاتحاد العربي 1958؛ جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسة الأولى المنعقدة في 31 مارس/ آذار 1958؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص382؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 16 فبراير/ شباط 1958؛ صحيفة الشعب المصرية: بتاريخ 3 مارس/ آذار 1958.

بحيث تبقى لكل مملكة شخصيتها السياسية المستقلة، وهكذا تم إرضاء الأردن والعمل على تقليل مخاوفها المشروعة، وظل العراق بانضوائه ضمن حلف بغداد بمنأى عن الدول العربية وحتى الأردن شريكته في الاتحاد الهاشمي، واستمر يسير في ركاب الدول الكبرى رغم أن ذلك يصب في مصلحة إسرائيل عدو العرب الأول.(1)

أما عن موقف جامعة الدول العربية من الوحدة المصرية السورية وكذلك من الاتحاد العربي الهاشمي، فقد تلقت الجامعة برقية من الحكومة العراقية في 20 فبراير/ شباط 1958 حول إعلان الوحدة بينها وبين الأردن، كما تلقت برقية أخرى من الحكومة المصرية في 22 فبراير/ شباط 1958 حول الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة، وبناء على ذلك وفي أثناء اجتماع مجلس الجامعة في دورته التاسعة والعشرين في مارس/ آذار 1958 قدم المجلس التهاني والتبريكات للقيادتين الجديدتين في الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي، وأعرب المجلس عن أمنياته لهما بالمجد والقوة، كما أعرب عن أمله في أن تكون بداية جديدة لجمع واتحاد العرب في وجه المخاطر والتحديات.(2)

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم33، محفظة53، ملف رقم 5/1128/347، ج1، مصدر سابق، بشأن مشروع اتحاد بين الأردن والعراق؛ عبد الرزاق الحسني: مرجع سابق، ج10، ص196؛ خليل فضيل الكبيسي: مرجع سابق، ص566. هذا وقد قام السفير البريطاني في عمان بمقابلة الملك حسين في 9 فبراير/ شباط 1958 لإقناعه بالتخلي عن مطالبة العراق بالانسحاب من حلف بغداد، ومحذراً إياه في الوقت نفسه من أنه سيخسر كل شيء إذا أصر على ذلك. للتفاصيل أنظر: مؤيد الونداوي: الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، مرجع سابق، ص132.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة746، ملف رقم 3/140/140، ج4، من السفارة العراقية في القاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بشأن قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور الاجتماع العادي التاسع والعشرين؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص383-384؛ محمد سمير المنشاوي: مرجع سابق، ص121.

وفي إطار سعي الغرب نحو تدعيم الاتحاد العربي الهاشمي وتقويته تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم 18 مليون باون لتغطية نفقات حكومة الاتحاد، كما وافقت بريطانيا على دفع 2.5 مليون باون للغرض نفسه، على أن يدفع العراق نصف مليون دينار، وكان مقرراً أن يستمر الإنفاق الأمريكي البريطاني لمدة ثلاث سنوات، وكل هذا الدعم في سبيل نجاح الاتحاد وضمان أمن إسرائيل.[1]

وكانت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تعملان على حماية إسرائيل وبث الطمأنينة في نفوس قياداتها تجاه الأحداث في المنطقة، وهو ما أشار به السفير البريطاني في بغداد على وزارة الخارجية البريطانية بأن تقوم بشيء ما بالتعاون مع الولايات المتحدة لطمأنة إسرائيل وحثها على عدم إثارة أي مشكلات في الوقت الراهن، وبالفعل قامت الدولتان باجتماعات واتصالات مكثفة مع إسرائيل وخاصة سفيرها في لندن حول ذلك الشأن، وفي يوم إعلان الاتحاد العربي الهاشمي اجتمع راندل سفير إسرائيل في لندن مع جولدا مائير[*] (Golda Mair) التي أبلغته شكوكها وتخوفها من مواجهة جيشاً موحداً وخاصة بعد أن أصبح الجنود العراقيون على مقربة من حدود بلادها وفق الاتحاد الجديد،

---

(1) سيف الدين الدوري: مرجع سابق، ص317؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1958-1960, Vol. XII, Document 103: Editorial Note.

(*) جولدا مائير Golda Mair: ولدت في عام 1898 بمدينة كييف الأوكرانية، انتقلت مع عائلتها إلى فلسطين عام 1921، عملت وزيرة للعمل في الفترة 1949-1956، ووزيرة للشئون الخارجية في الفترة 1956-1966، وعينت أمينة حزب العمل في الفترة 1966-1969، ثم أصبحت رئيسة وزراء إسرائيل عام 1969، واستقالت في عام 1974 إثر هزيمة حرب 1973 بعد أن تعرضت حكومتها لانتقادات شديدة، وتوفيت في عام 1978. للمزيد أنظر: غفار جبار الجنابي: السياسة الأمريكية تجاه مصر 1970-1973، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، 2005، ص46.

إلا أن راندل جدد التأكيد على ضمانات بريطانيا والولايات المتحدة من عدم حـدوث أي شيء تقلق منه إسرائيل، وأبلغها بأن المشكلات التي قد يثيرها الاتحاد أفضل من رؤية الأردن وهي فريسة تبتلعها الوحدة المصرية السورية بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي، كما أكد لهـا عـلى أن التصريحات العدائية التي تسمعها إسرائيل من آن لآخر من بعض القادة العراقيين لـيس أمـراً جدياً بقدر ما هو دعاية معتادة لهؤلاء وسط الشارع العراقي، كما أن الصراع الآن سيكون بين الوحدتين الجديدتين وستكون إسرائيل بمنأى عنهما.(1)

وأكدت بريطانيا لإسرائيل على أن الاتحـاد العـربي لـن يمثـل أي خطـر عـل أمنهـا، وأن الحكومة العراقية في الوقت الحاضر ترغب في شيء من السلام والهدوء، وأن ذلـك يتضـح مـن خطاب الملك فيصل عبر الإذاعة، حيث لم يشر فيه إلى إسرائيل نهائيـاً بقـدر مـا تضـمن رغبـة الاتحاد العربي في بناء مستقبل زاهر لخدمة الإنسانية والحضارة والسلام، كما شددت بريطانيا عـلى أن سياسـة العـراق المعلنـة حـول القضـية الفلسـطينية تتضـمن ضرورة حلهـا بـالطريق السلمي، ومن جانبها أكدت إسرائيل أنها ترحب بأي شيء يزيد الغرب قـوة، ومـن ثـم يقـوي أصدقاءنا في المنطقة تجاه الوحدة المصرية السورية.(2)

كان من المفترض بعد حرب عام 1948 أن تتوحـد كلمـة العـرب وتنـتظم صـفوفهم مثلما هي آمالهم في ردع العدوان الإسرائيلي الغاشم على المنطقـة، ولكـن للأسـف تفرقـت كلمتهم مجدداً، بل إن الأمر المحزن تمامـاً هـو تفـرقهم إلى معسـكرين متضـادين وتـركهم

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة865، ملف رقـم 3/1، ج3، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجيـة المصريـة، بشـأن الاتحـاد بـين العـراق والأردن؛ مؤيد الونداوي: الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، مرجع سابق، ص140-141.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة865، ملف رقـم 3/1، ج3، مصدر سابق؛ مؤيد الونداوي: الاتحاد العربي في الوثـائق البريطانيـة، مرجـع سـابق، ص141-142؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص227-229.

لإسرائيل تعيش في مأمن وطمأنينة، فسار المعسكر الأول ممثلاً في الاتحاد العربي الهاشمي في ركاب الغرب سعياً وراء أمجاد زائفة ومناصب واهية، ولم يدخروا جهداً في سبيل تحقيق ذلك حتى لو تطلب الأمر القيام بعمل عسكري ضد الاتجاه القومي العربي الآخر ممثلاً في الجمهورية العربية المتحدة، وأبلغ دليل على ذلك هو ترحيب إسرائيل بقيام الاتحاد العربي الهاشمي بعد أن تلقت ضمانات كافية من بريطانيا والولايات المتحدة بأن ذلك الحلف الجديد قام خصيصاً لحفظ أمنها وسلامتها.

لقد شهد عام 1958 قيام وحدتين عربيتين، ولكن شتان الفارق بينهما، فالأولى قامت بين مصر وسوريا بروح عربية قومية محافظة على مصالح العرب ككل، داعية إلى توحد كلمتهم لمناهضة الاستعمار وطرد المغتصبين من الأراضي العربية، بينما قامت الثانية بين العراق والأردن كرد فعل مليء بالحقد والغضب، فضلاً عن تدبيره للمؤامرات بالتعاون مع الدول الاستعمارية، حيث رأى الغرب أن أفضل وسيلة لمقاومة عبد الناصر في وحدته الجديدة مع سوريا هو تدبير اتحاد هاشمي يكون نداً له، وكل ذلك رغبة منهم في حماية أمن إسرائيل وإلهاء العرب والعمل على زيادة تفرقهم وتشرذمهم حتى تسهل السيطرة عليهم، ومن ثم ضياع القضية الفلسطينية إلى الأبد، ولبى العراق النداء الغربي بساسته الذين لا ينظرون إلا لمصالحهم الشخصية وأهوائهم.

سادساً: ثورة 14 يوليو/ تموز 1958

حقاً لقد فاض الكيل بالشارع العراقي من هؤلاء الساسة الذين قادوا العراق بأبشع السياسات وأسوأ القرارات، فما كانوا يتخذون شيئاً إلا بعد هياج شعبي كبير، حتى بلغ الأمر أشده بالتآمر على البلدان العربية الشقيقة لصالح العدو الصهيوني، وتشكيل التحالفات المناوئة لمصر الشقيقة الكبرى، فالتهبت مشاعر الرأي العام العراقي تجاه النظام الملكي الذي فقد كل معاني العروبة والقومية.

بعد تعيينه رئيساً لحكومة الاتحاد الهاشمي أمر نوري السعيد بإرسال قطعات من الجيش العراقي إلى الأردن لإعداد العدة للهجوم على سوريا، وذلك تحقيقاً لرغبات

الغرب وأهدافهم الرامية إلى دفع العرب نحو التكالب على بعضهم البعض، وكان من المقرر أن تتبع تلك القوات قوات إضافية تتمثل في لواءين، الأول بقيادة عبد الكريم قاسم(*) والثاني بقيادة عبد السلام عارف(**)، وهما من ضباط اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار.(1)

إلا أنه في صباح يوم 14 يوليو/ تموز 1958 وجه عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف قواتهما نحو بغداد، وقاموا بحصار قصر الرحاب مطالبين من بداخله بالاستسلام، وإزاء رفضهم قاموا بقصف القصر، وفي نفس الوقت حاصرت قوات أخرى بيت نوري السعيد إلا أنه استطاع الهرب بمساعدة بعض أتباعه، وتمت مطاردته إلى أن أمسكوا به وتم سحله تحت أنظار الشعب، وهكذا نجحت الثورة في القضاء على النظام الملكي دون مقاومة تذكر، وسيطروا على مبنى وزارة الدفاع ودخلوا مبنى الإذاعة وأعلنوا منه بيان الثورة الأول.(2)

(*) عبد الكريم قاسم: ولد في عام 1914 ببغداد، تخرج من الكلية العسكرية 1934 وكلية الأركان 1941، تولى رئاسة القوات المسلحة 1958-1963، وتم إعدامه في عام 1963. للمزيد أنظر: عماد عبد السلام رؤوف: الملف الشخصي للواء الركن عبد الكريم قاسم، بنكة ي زين، السليمانية، 2012، ص3.

(**) عبد السلام عارف: ولد في عام 1921 ببغداد، تخرج من الكلية العسكرية 1941، تولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة عام 1958، ثم أعفي من منصبه وحكم عليه بالإعدام بتهمة محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم، وأعفي عنه وتم إطلاق سراحه عام 1962، ثم أصبح رئيس الجمهورية عام 1963 وحتى مصرعه عام 1966. للمزيد أنظر: وزارة الثقافة والإرشاد العراقية: الرئيس الراحل عبد السلام محمد عارف، مطبعة الحكومة، بغداد، 1967، ص35.

(1) مجيد خدوري: العراق الجمهوري، دار الشريف الرضا، إيران، 1995، ص61-62؛ سامي عصاصة: مرجع سابق، ص146؛ حامد الحمداني: مرجع سابق، ص372.

(2) عبد السلام عارف: مذكرات الرئيس الراحل عبد السلام عارف، روزاليوسف، القاهرة، 1966، ص36؛ ليث عبد المحسن الزبيدي: مرجع سابق، ص31؛ أنظر ملحق رقم (5)؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1958-1960, Vol. XII, Document 110: Briefing Notes by Director of Central Intelligence Dulles.

لقد انحاز قادة الثورة إلى سياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر وسياسة الحياد الإيجابي، مما مثل ضربة مفاجئة ومفجعة للغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فالأمر بمثابة ضربة قاصمة إلى سياسات الاستعمار العالمي ككل وتدمير حلقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في الشرق الأوسط.[1]

وهكذا مثلت الثورة العراقية ضربة قوية للنفوذ الغربي في الوطن العربي، وانتصاراً تاريخياً للقومية العربية، مما جعل الرئيس الأمريكي أيزنهاور يسارع إلى عقد اجتماع في 15 يوليو/ تموز 1958 لدراسة كيفية الإسراع بالرد على تلك الثورة، حيث قال: "هذه هي البلاد التي كنا نعتمد عليها بكل ثقلنا في أن تكون الحصن الحصين للاستمرار والتقدم في المنطقة ... إذا لم تواجه الأحداث بهذه الصورة المريعة فالرد الشديد من جانبنا قد يؤدي إلى إزالة كل النفوذ الغربي في الشرق الأوسط"[2]، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من انقلاب الموازين في المنطقة ضد مصالحها المتمثلة في تأمين مصادر النفط وحماية أمن وسلامة إسرائيل واستمرار السيطرة على العراق لإحداث التوازن في المنطقة تجاه الجمهورية العربية المتحدة.

كما أن الهزة التي أصابت بعض الدول العربية من جراء الثورة العراقية جعلت كل من لبنان والأردن يطلبون تدخلاً سريعاً من الولايات المتحدة التي سرعان ما لبت الدعوة

(1) أكرم الحوراني: مصدر سابق، ص2480؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: العراق – وقائع وأحداث 1958-1968، القسم الثاني، قسم المعلومات والتوثيق، بغداد، 2009، ص7؛ ليث عبد الحسن الزبيدي: مرجع سابق، ص194؛ عودة بطرس عودة: جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص213؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 17 يوليو/ تموز 1958؛

Robert Henry Stephens: op. cit., P.287-288.

(2) أحمد يوسف أحمد وآخرون: السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص106؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 15 يوليو/ تموز 1958.

وقامت بإرسال قواتها إلى لبنان في 15 يوليو/ تموز، وذلـك لمواجهـة الخطـر النـاجم عـن ثـورة العراق وخاصة على إسرائيل على حد قولهـا وحفاظـاً عـلى مصـالحها في الشرق الأوسـط، كـما نزلت قوات بريطانية في عمان وذلك لتطويق الثورة العراقية ولحماية باقي دول المنطقة، وقد عـارض قـادة الثـورة في العـراق تلـك الإجـراءات مـن جانـب الولايـات المتحـدة وبريطانيـا، واحتسبوها خطـوة تمهيديـة للتـدخل العسـكري في العـراق لإسـقاط الثـورة بمسـاعدة قـوات أردنية، ولكن أعلنت الدولتان من خلال مندوبيهما في بغداد أنه لا توجد نيـة عدوانيـة تجـاه العراق وشئونه الداخلية.[1]

لقد أدانت حكومة الثورة في العراق الإنزال الأمريكي في لبنان ومثيله البريطاني في عمان بكل قوة وثقة، وطالبت الدول الغربية باحترام المواثيق الدولية والتعهدات السابقة، بـل إنهـا قللت من أهمية التحركات العسكرية الغربية باعتبارهـا أمـراً لا يهـم العـراق، وكـان في هـذا التصريح استفزاز واضح وعدم اكتراث من حكومة الثورة بالتدخل الغربي، ربما إحساساً بـالقوة التي تعتريها من جراء الحشد الشعبي العراقي المناصر لها فضلاً عن قوة داعميها مـن الـدول العربية الشقيقة وعلى رأسها مصر.

وبالفعـل تراجعـت الولايـات المتحـدة وبريطانيـا وأعلنتـا عـن اعـترافهما بالحكومـة الجديدة في العراق، وأدت سياسـة عبـد الكـريم قاسـم إلى انسـحاب القـوات الأمريكيـة مـن

(1) محمد عماد طالب، وطه خلف الجبـوري: الموقـف الأردني مـن قيـام ثـورة 14 تمـوز 1958 في العـراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 11، تكريت، 2009، ص408؛ المركز العراقي للمعلومـات والدراسات: مرجع سابق، ص12؛ السيد السـيد حجـاج: مرجـع سـابق، ص405-406؛ مجيـد خـدوري: مرجع سابق، ص80؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 17 يوليو/ تموز 1958؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1958-1960, Vol. XII, Document 112: Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State; Khadduri Magid: Independent Iraq, op.cit., P.57-58.

لبنان والبريطانية من عمان[1]، وهكذا استتبت الأمور أمام حكومة الثورة وشرعت في رسم سياساتها الجديدة.

وقد جاءت العلاقات العراقية الأمريكية عقب الثورة على النحو الآتي:

1- محاولة الولايات المتحدة جذب النظام العراقي الجديد وإقامة علاقات طيبة معه، وظهر ذلك واضحاً عندما أعلن الرئيس أيزنهاور في إحدى تصريحاته عن اهتمام بلاده بالعراق ورغبتها في تنشيط العلاقات الطيبة بين البلدين.

2- بينما سعى العراق جاهداً إلى إزالة آثار الملكية بكافة أشكالها بما في ذلك العلاقات الخارجية السابقة[2]، حيث كبل النظام الملكي السابق العراق بتحالفات ومؤامرات عدة ساهمت في إضعاف وتفتيت الصف العربي وغرس أقدام العراق في تلك الأوحال.

وفي نفس اليوم الذي قامت فيه الثورة في العراق كان مقرراً انعقاد مجلس دول حلف بغداد على مستوى رؤساء الحكومات وذلك في الفترة 14-17 يوليو/ تموز 1958 في استانبول، وبالقطع لم يكن أعضاء الحلف مرحبين بالثورة التي قامت في العراق، وفي أول

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة56، ملف رقم 1/1037/347، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن اعتراف الدول الأجنبية بالجمهورية العراقية؛ قحطان أحمد سليمان: السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1978، ص77؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص414-415؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 2 أغسطس/ آب 1958؛
U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1958-1960, Vol. XII, Document 130: Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (Rountree) to Secretary of State Dulles.

(2) نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، بيت الحكمة، ج1، بغداد، 2005، ص123-127؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص426-427.

اجتماع لهم أعربوا في بيان عن أسفهم وحزنهم العميق لمقتل الأسرة الحاكمة في العـراق وبعثـوا تعازيهم إلى ذويهم.[1]

وكان على رأس التحديات التي واجهت قادة الثورة تحديد موقـف الـبلاد مـن الاتحـاد الهاشمي الذي يربط العراق والأردن بالسياسة الغربية، ذلك الاتحاد الذي لم يدم طويلاً، فبعد ستة أشهر من قيامه وعقب إعلان قيام الثورة اتخذ العراق قـراراً بالانسـحاب مـن الاتحـاد في 15 يوليو/ تموز 1958، وحمل قادة الثورة مذكرة إلى جامعة الدول العربيـة، جـاء فيهـا: "تقـر حكومة الثورة بأنها غير معترفة بالاتحاد الهاشمي، وأنها في حل من جميع الالتزامات التي قام عليها الاتحاد"، ومن ثم أعلنت الجامعة العربية سحب اعترافها بالاتحـاد العـربي الهاشـمي[2]، وبذلك انتهى الاتحاد الذي بدأ هشاً وأمسى إلى زوال.

وفيما بعد أعلن قادة الثورة العراقية عن انسحابهم من حلف بغـداد وذلـك في 24 مارس/ آذار 1959، وأعقب ذلك الانسحاب اتفاق مـع الحكومـة البريطانيـة في 30 مـارس/ آذار بانسحاب القوات البريطانية من قاعـدة الحبانيـة[3]، وهكـذا يـتخلص العـراق رويـداً رويـداً مـن كـل آثـار المـاضي البغـيض، وعـلى رأسـه حلـف بغـداد الـذي نشـأ في الأسـاس

(1) قحطان أحمد سليمان: مرجع سابق، ص57؛ خليل فضيل الكبيسي: مرجع سابق، ص467؛ صحيفة مصر المصرية: بتاريخ 19 يوليو/ تموز 1958؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1958-1960, Vol. XII, Document 110.

(2) صبحي عبد الحميد: أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العـراق، مطبعـة الأديـب البغداديـة، بغـداد، 1983، ص83؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص12؛ نوري عبد الحميد العاني وآخـرون: مرجع سابق، ج1، ص84؛ قحطان أحمد سليمان: مرجع سـابق، ص66-67؛ صـحيفة الأهـرام المصريـة: بتاريخ 20 يوليو/ تموز 1958؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 17 يوليو/ تموز 1958.

(3) نوري عبد الحميد العـاني وآخـرون: مرجـع سـابق، ج1، ص139-142؛ قحطـان أحمـد سـليمان: مرجـع سابق، ص490-491؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص429.

لتفرقة الصف العربي وإضعافه، وعزل العراق عن أشقائه العرب، وهو الأمر الذي أدركه قادة الثورة جيداً وسارعوا إلى التخلص منه.

ووصف بن جوريون الثورة العراقية بأنها أكبر صدمة للغرب بعد الحرب العالمية الثانية ويجب إخمادها، فقد سارت سياسة الحكومة العراقية بعكس ما تريده إسرائيل، وتبدل الحال في العراق تجاه المواجهات العربية الإسرائيلية، وأصبح موقفهم نابعاً من تجربتهم القاسية في حرب فلسطين عام 1948، ولهذا تضمن البيان الأول للثورة الاهتمام بالقضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية باعتبارها القضية القومية الأولى، واتجهت السياسة الخارجية للثورة لمساندة الشعب الفلسطيني وتهيئة كل الإمكانيات لاستعادة أرضه وحريته.[1]

لقد شكلت الثورة العراقية أكبر نافذة إزعاج لإسرائيل مما دعاها إلى مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالقضاء على ما أسمتهم المتمردين الذين قاموا بالثورة في العراق لضمان حماية إسرائيل وأمنها وسلامتها، فقامت الولايات المتحدة بالتواصل مع المسئولين العراقيين لبحث الأمر معهم في هذا الشأن.[2]

وكان النظام الجمهوري في العراق قد أعلن بشكل واضح وصريح عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني، وطالب الشعوب العربية وحكوماتهم قاطبة لدعم نضاله ومناهضة الدولة الإسرائيلية، وبعد العجز العربي الذي استمر عشر سنوات منذ تأسيس دولة

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة337، مصدر سابق، بشأن مقابلة السفير المصري في بغداد مع عبد الكريم قاسم؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص98؛ ليث عبد المحسن الزبيدي: مرجع سابق، ص141؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 16 يونيو/ حزيران 1958؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1958-1960, Vol. XII, Document 114: Telegram From the Embassy in Isreal to the Department of State.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة337، مصدر سابق، بشأن التقارير السياسية للسفارة المصرية في بغداد 1958؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص184.

إسرائيل عن تغيير خارطة فلسطين عادت لتكون القضية العربية الأولى من حيث الاهتمام من قبل النظام العراقي الجديد، حيث حمل قادة الثورة المسئولية كاملة تجاه مأساة فلسطين إلى الغرب والأمم المتحدة، ودورهما الداعم للاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي العربية والمجازر الدموية التي تعرض لها الشعب العربي، فضلاً عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.(1)

وفي ذلك الشأن صرح عبد الكريم قاسم قائلاً: "نحن أبناء الشعب العراقي والأمة العربية مؤمنين بوحدة العرب المنطلقة إلى مستقبل سعيد في ظل الدولة الواحدة من المحيط إلى الخليج، والمصممة على تحطيم الحدود المصطنعة التي فرضها الاستعمار، والعازمون على إزالة كيان إسرائيل التي أقامها الاستعمار على أشلاء الضحايا، وجعلها رأس حربة موجهة إلى قلب الأمة العربية، ووحدة النضال العربي الذي أصبح ضرورة حتمية لتحرير فلسطين"، كما قال في خطاب آخر: "إننا ندعم فلسطين وكل جهة تناوئ الاستعمار".(2)

واتخذ موقف العراق من الجامعة العربية بعد الثورة منعطفاً جديداً، ففي 6 أغسطس/ آب 1959 قام العراق بتحويل دعماً مالياً قدره 135 ألف دينار، كما سدد 145 ألفاً أخرى من المستحقات المتأخرة على العراق لم يقم بتسديدها النظام الملكي بحجة خضوع الجامعة لمصر وعبد الناصر، وشارك العراق في مختلف أنشطة ولجان الجامعة، فشارك في المجلس الاقتصادي في عام 1959، وتم الاتفاق بين العراق والدول العربية على

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العربي (وثائق – أحداث – آراء سياسية)، بيروت، 1967، ص324؛ كاظم حبيب: لمحات من عراق القرن العشرين – العراق في العهد الجمهوري 1958-1963، دار آراس، أربيل، 2013، ص324.

(2) عبد الكريم قاسم: مبادئ ثورة 14 تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم، مطبعة الحكومة العراقية، بغداد، 1961، ص514؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون: مرجع سابق، ج1، ص429-431.

توحيد سياسة النفط فيما بينهم، وكذلك التنسيق مع ألمانيا الغربية لإيقاف دعمها المتواصل لإسرائيل وتشديد المقاطعة ضدها.(1)

لقد كانت ثورة 14 يوليو/ تموز 1958 في العراق حدثاً مهماً في التاريخ الحديث والمعاصر، وذلك لما أنتجته من تغيرات سياسية كبيرة ومؤثرة في سياسة العراق الداخلية والخارجية وخاصة فيما يتعلق بالمواجهات العربية الإسرائيلية، ومن أهم تلك التغيرات أن الثورة قد مثلت مساراً جديداً في علاقات العراق مع البلدان العربية الشقيقة نحو الأفضل، بعد أن أدرك قادته الجدد ضرورة تخليصه من تبعية الاستعمار وإعادته إلى الصف العربي من جديد طمعاً في الوصول إلى الوحدة العربية الشاملة، وقلبت موازين النظام الملكي العراقي إلى نظام جمهوري، وأفرزت ما بجعبة العراق من نماذج وطنية غيورة على سمعة العراق وثرواته وحبه لعروبته، بالقياس مع أسلافهم الذين والوا الغرب واتبعوا سياساته حتى أنهم اعترفوا بدولة إسرائيل العدو الأول للمنطقة بأسرها.

وأصبحت إسرائيل تشعر بالخطر أكثر من أي وقت مضى، بعد أن غدت محاصرة بدول تتحد مع بعضها البعض بعكس تشرذمهم في الماضي والذي ربما كان أحد أسباب هزيمتهم عام 1948، فانضمام العراق إلى مصر وسوريا أوجد هلعاً شديداً لدى قادة إسرائيل من تشكيل قوة عظمى عربية جديدة، وخاصة بعد أن تصوروا أنفسهم هدفاً ثالثاً لقادة الثورة العراقية الجدد بعد تخلصهم من حلف بغداد ومن ورائه الاتحاد العربي الهاشمي، وهما من أهم خطوط الدفاع التي كانت تحتمي إسرائيل ورائها، الأمر الذي أدى إلى سعي إسرائيل لدفع الأموال الطائلة في سبيل تكوين عملاء جدد لها في داخل العراق لإنهاكه وإضعافه وإشغاله عن خوض حرب ضدها.

---

(1) وزارة الإرشاد القومي المصرية: ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، الجزء الثاني، وثيقة رقم 268، مذكرة احتجاج الدول العربية إلى ألمانيا بشأن اتفاقية التعويضات مع إسرائيل، ص1097؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون: مرجع سابق، ج1، ص485-486؛ خليل فضيل الكبيسي: مرجع سابق، ص522؛ كاظم حبيب: مرجع سابق، ص306؛ قحطان أحمد سليمان: مرجع سابق، ص288.

وفي محاولة لتبديد مخاوف إسرائيل التقى المبعوث الأمريكي مع صديق شنشل(*) وزير الإرشاد القومي العراقي للبحث عن ضمانات من قادة الثورة حول أمن إسرائيل، وأصر قادة الثورة على ضرورة عودة الأراضي الفلسطينية إلى أهلها وإزالة إسرائيل من المنطقة.[1]

ولم تمر فترة طويلة على قيام الثورة في العراق عام 1958 حتى دب الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف أقرب المقربين إليه في تلك الأحداث، حيث كان لكل منهما طموحاً في الانفراد بالسلطة والسيطرة على الثورة بعد نجاحها، الأمر الذي مثل السبب الرئيس في كل المشاكل والصراعات التي شهدتها الساحة العراقية، ولقد تنبأ صديق شنشل في 18 يوليو/ تموز 1958 بأن على رأس الثورة العراقية رجلين، الأول نصف مجنون (قاسم) والثاني نصف عاقل (عارف)، لذا قدم شنشل استقالته في 21 أكتوبر/ تشرين الأول 1958 نظراً للخلاف الذي نشب بينه وبين عبد الكريم قاسم، وأشار إلى أنه لا يستطيع العمل في هذا المناخ الذي لا يتفق مع اتجاهه العروبي[2]، ورغم التزام عبد الكريم قاسم بالدفاع عن العروبة والقضية الفلسطينية وتحمسه ضد إسرائيل إلا إن سياسته الداخلية بينت انحرافه عن أهداف الثورة، حيث بدأ يشك في أقرب

(*) صديق شنشل: ولد في عام 1910 بالموصل، عمل بالمحاماة قبل ثورة عام 1958، وعقب الثورة أصبح وزيراً للإرشاد القومي العراقي وسكرتير حزب الاستقلال، واستقال في عام 1959، وتوفي عام 1990. للمزيد أنظر: حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة: عفيف الرزاز، دار الحياة للنشر، ج3، القاهرة، 2011، ص176.

(1) فتحي الديب: عبد الناصر وتحرير المشرق العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2000، ص299-303.

(2) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ج1، القاهرة، 1988، ص377-378؛ جمال مصطفى مروان: عبد الكريم قاسم – البداية والسقوط، المكتبة الشرقية، بغداد، 1989، ص60؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون: مرجع سابق، ج2، ص95-96.

أصدقائه، مما جعله ينفرد بالسلطة على حساب زملائه القوميين حتى عرف عنه بممارسة الدكتاتورية في حكم العراق، فالتف الشيوعيون حوله وساندوه، أما عبد السلام عارف فقد التف حوله القوميون آملين منه تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.[1]

بعد أن استبشر العراق خيراً بقيام ثورته على النظام الملكي اصطدم الشارع العراقي بصراع جديد بين قادتها، فانفرد قاسم بالحكم وحاد عن أهداف الثورة، مما دفع بعض الضباط القوميين إلى محاولة تصحيح مسارها والانخراط مع العروبة والقومية التي حرم العراق منها في زمن الملكية ودكتاتورية قاسم.

لم يكن عبد الوهاب الشواف[*] قائد حامية الموصل يرغب في عقد مؤتمر للسلام للشيوعيين في الموصل، وحاول إقناع عبد الكريم قاسم بإلغاء المؤتمر لكن الأخير رفض وأصر على عقده في الموصل، حيث كان قاسم يشك كعادته في الشواف ويريده أن يكشف عن نواياه، وأدى رفض قاسم إلى حدوث اضطرابات بين القوميين والشيوعيين في الموصل، الأمر الذي أدى إلى إعلان الشواف عن ثورته في 8 مارس/ آذار 1959، وأوضح في بيان له عن انحراف الثورة نتيجة دكتاتورية عبد الكريم قاسم وطغيانه واضطهاده للقوى القومية والتنكيل بالضباط الأحرار، وأعلن عن أهداف ثورته المتمثلة في تحرير بلده من الاستعمار والاستعباد، أما عبد الكريم قاسم فقد أعلن في بيان مضاد موجه إلى الشعب العراقي ورجال القوات المسلحة عن تخصيص مكافأة قدرها 10 آلاف دينار لمن يقبض على

(1) فؤاد عارف: مذكرات فؤاد عارف، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2006، ص169؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 13 سبتمبر/ أيلول 1958.

(*) عبد الوهاب الشواف: هو العقيد الركن عبد الوهاب بن أحمد الشواف الكبيسي، ولد في عام 1916 ببغداد، ودخل الكلية العسكرية في بغداد عام 1936، وعقب تخرجه منها تقلد عدة مناصب عسكرية، وشارك مع الضباط الأحرار في الإطاحة بالحكم الملكي، وأصبح رئيساً للوزراء عقب الثورة، وكان من المعارضين لمقتل الملك، وانتفض في ثورة الموصل عام 1959، وتوفي نفس العام. للمزيد أنظر: ليث عبد المحسن الزبيدي: مرجع سابق، ص430.

الشواف حياً أو ميتاً، وأحاله إلى التقاعد وأمر باعتقاله، كما قرر الشواف من جهته بعزل قاسم وحرمانه من رتبته العسكرية كلواء في الجيش العراقي معلناً أيضاً عن مكافأة بنفس القيمة لمن يأتي برأسه، إلى أن انتهت الأحداث بمقتل الشواف وانتهاء الثورة في الموصل.(1)

أدت سياسات عبد الكريم قاسم المتمثلة في التفرد بالسلطة والابتعاد عن أهداف الثورة، والتوجه بالعراق بعيداً عن القومية العربية نحو الارتماء في أحضان الشيوعية إلى تعرضه لعدة محاولات لاغتياله، كما استقال بعض الوزراء الذين أخذتهم الوطنية وعدم قدرتهم على تحمل ما آل إليه الوضع مع قاسم فضلاً عن قيام ثورة الموصل، وبدأت الاتهامات المتبادلة بين العراق ومصر، حيث اتهم قاسم الرئيس المصري جمال عبد الناصر بالضلوع في تدبير ثورة الموصل، واستند في اتهامه إلى أن القائمين بها من الضباط العراقيين المؤيدين لعبد الناصر، وردت صحيفة مصر قائلة: "الجمهورية العربية المتحدة لم تكن وراء ثورة الشواف، وقد أوضح الرئيس عبد الناصر سر الثورة التي قامت بأنها كانت ضد الإرهاب الشيوعي، وأن قاسم فتح أبواب بغداد للشيوعيين تنكراً لعروبته وخيانة لقوميته، وأن قاسم وجلادوه استخدموا أساليب نوري السعيد وفاضل الجمالي بنشر الإرهاب في كل مكان"، وقال عبد الناصر: "إن طائرات قاسم هاجمت جمهوريتنا ... وضربت قرانا بالقنابل ... كنا نستطيع أن نرد العدوان مرتين ولكننا لم نفعل".(2)

---

(1) جبران الحديثي: الصحافة المصرية وتطورات العراق السياسية من 8 شباط 1963 – 17 تموز 1968، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011، ص101؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص51؛ صحيفة صوت الأحرار العراقية: بتاريخ 9 مارس/ آذار 1959؛ صحيفة الشعب المصرية: بتاريخ 9 مارس/ آذار 1959؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 14 مارس/ آذار 1959.

(2) جمال عبد الناصر: نحن والعراق والشيوعية، دار النشر العربية، بيروت، د.ت، ص66-67؛ عبد اللطيف البغدادي: مصدر سابق، ج2، ص80-83؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص51؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون: مرجع سابق، ج2، ص106-110؛ جبران الحديثي: مرجع سابق، ص101؛ صحيفة مصر المصرية: بتاريخ 13 مارس/ آذار 1959؛

Benjamin Shwadran: Jordan: A State of Tension, Council for Middle Eastern Affairs Press, Brussels, Belgium, 1959, P.55.

وانعكس تأثير تلك الأحداث على مشاركة العراق في أنشطة الجامعة العربية فضلاً عن طبيعة علاقاته مع أشقائه العرب وخاصة الجمهورية العربية المتحدة، ووصل الأمر إلى مقاطعة العراق لجلسات الجامعة، إذ لم يرسل مندوبه في اجتماعات الدائرة السياسية في بيروت في إبريل 1959 بحجة سيطرة مصر على أمانة الجامعة العربية، وخلال هذه الدورة تعرض العراق إلى انتقادات حادة من الأشقاء العرب، علق عليها عبد الكريم قاسم قائلاً: "إننا الجانب المعتدى عليه"، ثم قاطع العراق اجتماع 30 يوليو/ تموز 1959 في القاهرة بحجة أنه كان المفروض انعقاده في بغداد، ووصل الحال إلى شن حملة إعلامية من قبل العراق ضد عبد الخالق حسونة(*) أمين الجامعة العربية بدعوى انتقاصه من حق العراق في انعقاد المجلس في بغداد.[1]

(*) محمد عبد الخالق حسونة: ولد في عام 1898 بالقاهرة، تخرج من كلية الحقوق جامعة القاهرة عام 1921، ونال الماجستير في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة كمبريدج بإنجلترا عام 1925، عين محافظاً للإسكندرية 1942-1948، وأصبح أميناً عاماً للجامعة العربية في الفترة 1952-1972، وتوفي في عام 1992. للمزيد أنظر: علي شيت الحياني: العراق والسياسة العربية 1963-1968، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2009، ص177.

(1) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسة السادسة المنعقدة في 30 يوليو/ تموز 1959، الجلسة السابعة المنعقدة في 4 أغسطس/ آب 1959؛ محمود أحمد المعماري: مرجع سابق، ص46؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون: مرجع سابق، ج2، ص254-256؛ كاظم حبيب: مرجع سابق، ص309؛ قحطان أحمد سليمان: مرجع سابق، ص360-362.

ومما زاد الطين بلة في تدهور سياسات عبد الكريم قاسم تلك الأزمة التي افتعلها مع الكويت في عام 1961 والتي زادت من حدة التوتر في علاقات العراق الخارجية، ووصل الأمر إلى حد دفع العراق بقواته العسكرية على حدوده مع الكويت التي أيدت الدول العربية موقفها وأدانت تصرف قاسم، ومارست الجامعة العربية ضغوطها على العراق حتى تراجع عن قراره بضم الكويت إليه.[1]

لقد عاد الصف العربي من جديد للتمزق في صالح إسرائيل، وأدت المناوشات والمناورات بين قاسم ورفاقه من ناحية، وبين قاسم وعبد الناصر من ناحية أخرى، إلى ابتعاد السياسة الخارجية العراقية عن المواجهات العربية الإسرائيلية من جديد، فانشغل العراق بصراعاته الداخلية والخارجية، وأصبحت إسرائيل مرة أخرى بمنأى عن قوة العرب ووحدة صفوفهم.

سابعاً: ثورة 8 فبراير/ شباط 1963

جاءت ثورة 8 فبراير/ شباط 1963 ضمن تطورات الأحداث التي شهدتها الساحة العراقية، ويجب التطرق إليها باعتبارها قد غيرت مسار سياسة العراق الداخلية

---

(1) المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص110؛ وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى ظهرت أصوات في عهد الملك غازي 1932-1939 تطالب بضم الكويت، وبعد إعلان الاتحاد العربي الهاشمي ظهر ذلك الأمر بوضوح، وعقب قيام ثورة 14 يوليو/ تموز 1958 وخاصة بعد إعلان بريطانيا عن إنهاء اتفاقية الحماية عن الكويت في عام 1899 وحصولها على الاستقلال في عام 1961، عاد موضوع ضم الكويت إلى العراق ليظهر على واجهة الأحداث مرة أخرى، حيث أعلن عبد الكريم قاسم تبعية الكويت إلى العراق استناداً إلى الدعاوى التاريخية التي تؤكد على ذلك. للمزيد أنظر: علي الشرقي: العرب والعراق، شركة الطبع والنشر الأهلية، ط1، بغداد، 1963، ص30؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون: مرجع سابق، ج5، ص278؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص481؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 30 يوليو/ تموز 1961.

والخارجية حالها حال ثورة 14 يوليو/ تموز 1958، فبعد أن أنهك العراق من جراء سياسات قاسم وابتعاده عن المواجهات العربية الإسرائيلية جاءت هذه الثورة لتعيد العراق مرة أخرى للمسار الصحيح، حيث تعتبر بمثابة انتصاراً قومياً على التيار الشيوعي، وشهدت مولد سياسة عراقية جديدة تجاه الدول العربية.

قام الوطنيون من الضباط الأحرار بتوحيد جهودهم وإعداد مجموعة من الخطط للإطاحة بعبد الكريم قاسم، حتى تم اختيار إحداها وعملوا على تنفيذها وذلك في صباح يوم 8 فبراير/ شباط 1963، حيث انضم إليهم الكثير من الضباط القوميين وأيدها عدد كبير من الجنود والضباط، الأمر الذي زاد الثورة نجاحاً وأدى إلى التعجيل بسقوط عبد الكريم قاسم، وقام الثوار بالسيطرة على دار الإذاعة باعتبارها من المواقع الهامة والإستراتيجية في بغداد، حيث تم من خلالها إذاعة نبأ تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة(*)، كما صدر من هناك البيان الأول للحركة، وبيان آخر ألغي بموجبه مجلس السيادة، وآخر تم بموجبه تعيين عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية، أما عبد الكريم قاسم فقد اعتقل في وزارة الدفاع يوم 9 فبراير/ شباط 1959 واقتيد إلى دار الإذاعة حيث تم إعدامه هناك رمياً بالرصاص في حضور عبد السلام عارف وعدد من أعضاء مجلس

(*) المجلس الوطني لقيادة الثورة: ضم كل من: (المدنيون): علي صالح السعدي، حازم جواد، طالب شبيب، مهدي عبد المجيد، كريم شنتاف، محسن الشيخ راضي، حميد خلخال، هاني الفكيكي، (العسكريون): عبد السلام محمد عارف، أحمد حسن البكر، صالح مهدي عماش، عبد الستار عبد اللطيف، طاهر يحيى، عبد الكريم مصطفى نصرت، خالد مكي الهاشمي، أنور عبد القادر الحديثي، وفي يوم 26 سبتمبر/ أيلول انضم إلى المجلس حردان التكريتي. للمزيد أنظر: المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص129؛ حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سابق، ج3، ص322-323؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 9 فبراير/ شباط 1963.

قيادة الثورة[1]، وهكذا انتهت فترة عبد الكريم قاسم الدكتاتورية، وبدأت فترة عبد السلام عارف الذي توسمت فيه الجماهير عودة العراق إلى حضنه العربي وخاصة الجمهورية العربية المتحدة بقيادة عبد الناصر، والعمل على إنقاذ شعب فلسطين من العدو الإسرائيلي.

وقد أعلنت ثورة 8 فبراير/ شباط 1963 في أيامها الأولى عن أهدافها ومنهاجها المرسوم منذ بداية التخطيط للقيام بها، وفيما يتعلق بالوحدة العربية في السياسة العراقية الجديدة، أصدر السيد طالب شبيب[*] وزير الخارجية العراقي بياناً أعلن فيه عن نية بلاده في مكافحة الاستعمار وتشجيع الحركات الوطنية وتأييدها ودعم السلام العالمي، والالتزام مع الدول العربية في مواجهة إسرائيل لإنقاذ فلسطين والأراضي العربية من جشع الصهاينة، والسعي لتقرير التضامن العربي والعمل على استكمال الوحدة العربية، وأضاف بأن العراق لم يستغن قط عن قضية العرب المركزية بأي شكل من الأشكال، وأنه

(1) المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص129؛ وللاطلاع على نص البيان أنظر: الجامعة الأمريكية في بيروت (مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط): الوثائق العربية لعام 1963، مكتبة نعمة يافث التذكارية، بيروت، 1963، وثيقة رقم 9، البيان الأول لمجلس قيادة الثورة العراقية بتاريخ 8 فبراير/ شباط 1963، ص24؛ صحيفة الجماهير العراقية: بتاريخ 12 فبراير/ شباط 1963؛ صحيفة الوقائع العراقية: بتاريخ 18 فبراير/ شباط 1963.

(*) طالب شبيب: ولد في عام 1931 بمحافظة المثنى بالعراق، يعتبر من طبقة الملاك الأرستقراطيين في العراق، تخرج من كلية الهندسة جامعة لندن، أصبح عضواً في الحزب الشيوعي 1948-1951، اختير وزيراً للخارجية في حكومة ثورة فبراير/ شباط 1963. للمزيد أنظر: حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سابق، ج3، ص284.

سيكون على استعداد دائم لأي عمل يصب في مصلحة العرب في مواجهة الاستعمار وإسرائيل.[1]

وكانت ثورة 8 فبراير/ شباط 1963 حريصة على وضع حد للعزلة التي فرضت على العراق عربياً في العهد السابق، وأول خطوة قامت بها هي العودة إلى المشاركة في أعمال الجامعة العربية، ففي 17 فبراير/ شباط تم تعيين نزهت السامرائي ممثلاً للعراق في مجلس الجامعة، وكان أول اتصال رسمي من العراق بالدول العربية مع مصر حين أرسل عبد السلام عارف برسالة إلى عبد الناصر، جاء فيها: "إنني أخوك الوفي الباقي على العهد".[2]

وقد رحبت الدول العربية بالثورة العراقية وأعلنوا عن اعترافهم بالحكومة الجديدة، وأعربوا عن ارتياحهم لمسلك الساسة العراقيون نحو مواكبة العمل العربي المشترك، كما أرسلت الجامعة العربية عن طريق أمينها عبد الخالق حسونة برقيات تهنئة إلى كل من عبد السلام عارف رئيس الحكومة وأحمد حسن البكر[*] رئيس الوزراء وعلي

---

(1) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، بيت الحكمة، ج6، بغداد، 2005، ص52-54؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 11 فبراير/ شباط 1963؛

Khadduri Magid: Independent Iraq, op.cit., P.123-124

(2) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، مرجع سابق، ص679؛ محمود أحمد محمد: ثورة العراق، الدار القومية للطباعة والنشر، بغداد، د.ت، ص28؛ صحيفة الأخبار المصرية: بتاريخ 17 فبراير/ شباط 1963.

(*) أحمد حسن البكر: ولد في عام 1914 بتكريت، التحق بالكلية العسكرية العراقية في بغداد، عين عضواً في المجلس العراقي العسكري عام 1958، ثم منح رتبة لواء عام 1963، ثم أصبح رئيساً للوزراء إلى أن أبعد عن المنصب خلال إقصاء قاسم للبعثيين عن الحكم، ثم أصبح نائباً لرئيس الجمهورية وأبعد مرة أخرى ليصبح سفيراً في وزارة الخارجية عام 1964، إلى أن استلم السلطة في العراق عام 1968، وتم اغتياله في عام 1982 ببغداد. للمزيد أنظر: دار الأبحاث والنشر: سلسلة دراسات سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لعام 1968، بيروت، 1968، ص118-119؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ج6، ص5-7.

صالح السعدي[**] وزير الداخلية وطالب شبيب وزير الخارجية، أعرب فيها عن أمنياته بالتوفيق للدول العربية والتضامن والتكاتف بعيداً عن الحساسية لمواجهة المخاطر التي تواجه الأمة.[1]

وبذلك تمكن عبد السلام عارف من تصحيح مسار سياسة العراق الخارجية وإرجاع مكانته التاريخية في المنطقة، فضلاً عن عودته إلى أحضان أشقائه العرب في جامعة الدول العربية بعد القطيعة التي سببها عبد الكريم قاسم وافتعاله مشكلة الكويت عام 1961، وتمكن عارف من توجيه بوصلة العراق السياسية نحو العدو الإسرائيلي وصرف النظر عن المشاكل العالقة والتي زرعها الاستعمار في المنطقة، حيث قام بالاعتراف باستقلال الكويت وسيادتها على أراضيها واحترام الحدود بين البلدين، وسعى لإقامة علاقات متينة معها حفاظاً على وحدة العرب ورغبة في تحقيق آمال الشعبين العربيين.[2]

(**) علي صالح السعدي: ولد في عام 1928، وهو أحد القيادات التاريخية لحزب البعث العربي الاشتراكي العراقي، قاد الانشقاق داخل الحزب الذي أدى إلى إقصاء البعثيين عام 1963 حيث أبعده الرئيس عبد السلام عارف إلى أسبانيا، وفي عام 1967 أقام بجمهورية مصر العربية، وتوفي عام 1977. للمزيد ينظر: دار الأبحاث والنشر: سلسلة دراسات سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لعام 1967، بيروت، 1967، ص123؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 8 مارس/ آذار 1967.

(1) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج6، ص35-40؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص532؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 10 فبراير/ شباط 1963.

(2) أكرم الحوراني: مصدر سابق، ص3211؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج6، ص29؛ أمين هويدي: مرجع سابق، ص222-223؛ مجموعة مؤلفين: مرجع سابق، ط2، ج1، ص189؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 17 فبراير/ شباط 1963.

وفي 15 مارس/ آذار 1963 أعلنت سياسة العراق الجديدة باعتباره جزءاً من الأمة العربية، وأنه سيعمل على القضاء على جميع عوامل التجزئة ودعم النضال في كافة الأقطار العربية ومحاربة الحدود المصطنعة التي زرعها الاستعمار الأجنبي، كما يعلن العراق عن التزامه بالسياسة العربية بمحاربة الاحتلال وتأييد الثورات التحررية والحركات القومية التقدمية العربية، وتشجيع التكتلات المهنية والاتحادات النقابية والمنظمات الشعبية وتنسيق جهودها ضمن إطار الوحدة وتقوية الجبهة المعادية للاحتلال، والعمل على تحقيق الوحدة في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد، والعمل مع الحكومات العربية المتحررة على استرداد الأجزاء المسلوبة من الوطن العربي، والوقوف بوجه إسرائيل بكل الأشكال.[1]، مما يدل على أن خطوات عبد السلام عارف منذ البداية كانت عربية قومية إصلاحية، تطمح لإعادة التوازن إلى العراق مرة أخرى في علاقاته العربية لتشكيل جبهة موحدة قوية للدفاع عن الحقوق المغتصبة ومواجهة إسرائيل.

كما قدم علي صالح السعدي مشروعاً للتضامن العربي يحقق مصلحة العرب جميعاً وذلك في مارس/ آذار 1963، وربط مشروعه وإنجاح العرب في استرجاع أراضيهم من إسرائيل بإتباع سياسة عربية موحدة في إطار الجمهورية العربية المتحدة، بحيث تنضوي كل الدول العربية وتتجاوز الحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار الأجنبي، وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة من الدول العربية لمواجهة المخاطر التي تواجه الأمة كي يحققوا انتصارات باهرة.[2]

وقد أعلنت بريطانيا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عن اعترافهم بالثورة في العراق، حيث قام أنطوني هيث نائب وزير الخارجية البريطاني بتلاوة

---

(1) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج6، ص92-96؛ صحيفة الوحدة العراقية: بتاريخ 17 مارس/ آذار 1963؛ صحيفة الوطن العربي العراقية: بتاريخ 17 مارس/ آذار 1963.

(2) أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق 1963-1965، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1983، ص88-95؛ يوسف خوري: مرجع سابق، ص405.

نبأ الاعتراف في مجلس العموم في 16 فبراير/ شباط 1963، وقال: "إن كل البيانات التي تلتها الخارجية توضح سيطرة القوات المسلحة والشعب سيطرة فعالة على البلاد"، كما صرح هارولد بيلي أحد المسئولين السياسيين في بريطانيا في 20 مارس/ آذار بأن بريطانيا ترى في الثورة تطوراً إيجابياً نحو الاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في العراق، وعبر عن احترام بلاده وتقديرها بالحكم في العراق، أما الاتحاد السوفيتي فقد اعتبر أن الشعب هو من يغير الحكم في العراق وأعلن عن اعترافه بحكومة الثورة العراقية[1]، وهكذا استتب الأمر سياسيا وعربياً ودولياً لحكومة الثورة الوليدة للبدء في رسم سياساتها وتنفيذها على أرض الواقع لما فيه من خير للعراق.

وركز عبد السلام عارف على قضية فلسطين باعتبارها من أهم القضايا العربية التي ركز عليها منهاجه الذي صدر في 15 مارس/ آذار 1963، حيث دعا إلى وضع مخطط شامل ومدروس لدعمها وتحريرها، وأعلن طالب شبيب وزير الخارجية العراقي في تصريح صحفي: "إن العراق لن يتوانى قط عن قضية العرب الكبرى والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة".[2]

وكان عبد السلام عارف متحمساً وبشدة لقيام وحدة ثلاثية بين العراق ومصر وسوريا، واعتبر عارف أن الاتحاد الثلاثي سيغير الكثير من الموازين في المنطقة، وسيمثل خطوة كبيرة للأمام نحو حل القضية الفلسطينية، حيث كان يهدف من ذلك الاتحاد إلى تحقيق قوة عسكرية قادرة على تحرير الأرض العربية من خطر الصهيونية والاستعمار، وتحقيق العدل والسلام والاستقرار في المنطقة العربية، والوقوف بوجه طموحات إسرائيل

(1) علي خيون: ثورة 8 شباط 1963 في العراق، دار الشئون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1990، ص151؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص527-528.

(2) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج6، ص293-296؛ صحيفة الحرية العراقية: بتاريخي 19 فبراير/ شباط 1963؛ 17 مارس/ آذار 1963؛ صحيفة الوطن العربي العراقية: بتاريخ 17 مارس/ آذار 1963.

التوسعية وأعمالها التخريبية في المنطقة، لذا بدأت المباحثات في القاهرة على ثلاث مراحل، الأولى في الفترة 14-17 مارس/ آذار 1963، والثانية في الفترة 19-20 مارس/ آذار، والثالثة في الفترة 7-17 إبريل/ نيسان، وفي صباح يوم 17 إبريل/ نيسان انتهت المفاوضات بتوقيع رؤساء الوفود الثلاثة على اتفاق الوحدة الثلاثية وذلك بديلاً عن الجمهورية العربية المتحدة، وكان أهم أهداف الاتحاد الجديد الوقوف في وجه إسرائيل خاصة وأن قادة الدول الثلاث لهم روح وطنية عربية قومية ترفض سياسة إسرائيل الاستعمارية(1)، وهكذا اجتمعت الرؤوس العربية ممثلة في أهم وأكبر ثلاث دول في المنطقة ضمن وحدة عربية جديدة، واتفقوا على ضرب الاستعمار وتصفية إسرائيل من الوجود بالمنطقة.

أما عن إسرائيل فقد عانت بشكل كبير منذ قيام ثورة 8 فبراير/ شباط 1963 بالعراق من توتر نفسي شديد، إذ أنها أدركت التقارب الكبير الذي سيطرأ على العلاقات بين العراق وجيرانه العرب خاصة بعد تصريحات عبد السلام عارف فور نجاح الثورة، ثم ها هي إسرائيل تشهد الآن قيام وحدة عربية مخيفة بين كل من مصر والعراق وسوريا.(2)

---

(1) أكرم الحوراني: مصدر سابق، ص3165-3171؛ بيير بوداغوفا: الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني 1945-1966، ترجمة: ماجد علاء الدين، دار المعرفة، ط1، دمشق، 1987، ص203-204؛ أحمد يوسف القرعي: الجمهورية العربية المتحدة والوحدة العربية، السياسة الدولية، العدد 5، القاهرة، 1966، ص127؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص146؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ص151؛ أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق، مرجع سابق، ص43-44؛ صحيفة الجماهير العراقية: بتاريخ 7 إبريل/ نيسان 1963؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 15 مارس/ آذار 1963؛

Khadduri Magid: Independent Iraq, op.cit., P.205

(2) الجامعة الأمريكية في بيروت: مصدر سابق، وثيقة رقم 9، ص24؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخي 8 فبراير/ شباط 1963، 12 فبراير/ شباط 1963.

مما جعل بن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي يصرح قائلاً: "إن ما حدث في العراق من تطور سريع وتقارب مع الدول العربية ومناداة عارف بالوحدة يعد خطراً على بلدان عربية أخرى وتقارباً مع الاتحاد السوفيتي الذي يشكل في نفس الوقت خطراً شديداً على إسرائيل وتركيا وإيران، وإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل جاهدة في سبيل صد الخطر الذي أصبح وشيكاً على إسرائيل ومصالحهم في الشرق الأوسط[1]، وأكد السياسيون والعسكريون الإسرائيليون تأييدهم لما قاله بن جوريون، حيث إن الخطر العربي أصبح وشيكاً مما يهدد بقاء إسرائيل في المنطقة، كما صرحت الدوائر الدبلوماسية في تل أبيب بأن حكومة بن جوريون تشعر بقلق بالغ بسبب أحداث العراق بعد 8 فبراير/ شباط 1963، وخاصة بعد المظاهرات التي خرجت في سوريا والأردن لتأييد ثورة العراق، الأمر الذي قد ينبئ باستمرار تلك الثورات في الدول العربية المختلفة وهو ما يزيد من مخاوف وقلق إسرائيل.[2]

لذا سارعت إسرائيل بالتزود بأسلحة حديثة ومتطورة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت مهددة أكثر من أي وقت مضى، خاصة وأن التقارب العربي بين أنصار القومية العربية (عارف وعبد الناصر) قد ضيق الخناق حول أطماعها التوسعية في المنطقة، خاصة في ظل تأكيدات عبد السلام عارف وتصريحاته المتتالية حول العمل العربي المشترك في مواجهة العدو الصهيوني، كما صرح أحمد حسن البكر رئيس الوزراء العراقي بأن حكومته تشجع وتترقب تحقيق الوحدة العربية الشاملة باعتبار أن الأمة العربية أمة واحدة لا تفصلها حدود مصطنعة، وأن الوقت قد حان لوضع حد للتدخلات الأجنبية في الأراضي والمصالح العربية.[3]

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) بدر علي صديق: مرجع سابق، ص190؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 11 فبراير/ شباط 1963.

(2) صحيفة الأخبار المصرية: بتاريخ 12 فبراير/ شباط 1963.

(3) صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 12 فبراير/ شباط 1963.

ورغم انشغاله ببعض القضايا الداخلية إلا أن العراق استمر في دعمه المتواصل للقضية الفلسطينية، بل أخذت أهميتها تتصاعد وتتصدر السياسة الخارجية العراقية، وفي 14 أكتوبر/ تشرين الأول 1963 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة لمناقشة القضية الفلسطينية، وتحدث فيها عدنان الباجةجي[*] رئيس الوفد العراقي رداً على مزاعم كومي مندوب إسرائيل في كلمته أمام الجمعية في اليوم السابق التي دعا فيها إلى إجراء مفاوضات مباشرة للصلح مع العرب، حيث رد عدنان قائلاً: "إن الهدف من طلب إسرائيل هو إضفاء صفة الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وهي وسيلة لجر الدول العربية للاعتراف بتدمير دولة فلسطين وتصفية شعبها العربي، وأن ما يؤكد نوايا إسرائيل السيئة من وراء هذا النداء هو أن كومي لم يشر في خطابه إلى مأساة اللاجئين العرب الفلسطينيين".[1]

وفي الفترة 4-26 نوفمبر/ تشرين الثاني 1963 ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وقد شن عدنان الباجةجي مندوب العراق هجوماً شرساً على نظيره الإسرائيلي ووصفه بالكاذب حين ساوى بين عدد المهاجرين اليهود من البلاد العربية وعدد اللاجئين العرب الذين تم تهجيرهم من فلسطين، وقال: "إن عدد المهاجرين اليهود لم يزد على مائتي ألف في حين كان عدد اللاجئين العرب نحو ثمانمائة

(*) عدنان الباجةجي: ولد في عام 1923 ببغداد، وهو سياسي ودبلوماسي عراقي، عين سفيراً للعراق في الأمم المتحدة في عهد عبد الكريم قاسم، ووزيراً للخارجية في عهد عبد السلام عارف، ثم عضواً في مجلس الحكم في عام 2003. للمزيد أنظر: جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج8، ص293؛ صحيفة الشرق الأوسط السعودية: بتاريخ 29 مارس/ آذار 2010.

(1) علي شيت الحياني: مرجع سابق، ص154-155؛ صحيفة العرب العراقية: بتاريخ 15 أكتوبر/ تشرين الأول 1963.

ألف، وأن الهجرة اليهودية لم تكن نتيجة الحرب والإرغام، وإنما جاءت طوعية تحت إغراء الدعايات الصهيونية".[1]

وفي جلسة أخرى ألقى عدنان الباجةجي كلمة أعرب فيها عن أسفه لاستقال مدير عام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الذي أعلن عن عزمه بالاستقالة نهاية عام 1963، وأضاف عدنان أن مناقشة قضية فلسطين قد تعزز بوجود مجموعة تمثل شعبها لأنهم أصحاب الحق في القضية، وهاجم الحركة الصهيونية ووصفها بأنها حركة غير قومية لا تنتمي إلى بلد معين وإنما هي حركة استعمارية عدوانية هدفها الغزو واغتصاب أراضي يملكها شعب آخر، كما تحدث عن الوسائل التي لجأت إليها الصهيونية في تحقيق أهدافها، وعبر عن أسفه بأن اتخذت الصهيونية من الأمم المتحدة ستاراً لها لتنفيذ مخططاتها في تدمير شعب فلسطين، كما هاجم الدور البريطاني والأمريكي في إنشاء إسرائيل وحمايتها.[2]

لقد رغب العراق وسعى إلى إنشاء كيان سياسي فلسطيني في الأمم المتحدة ليكون ممثلاً شرعياً عن الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، وهو ما يمثل تجسيداً لمدى اهتمام العراق بالقضية الفلسطينية من جهة ورغبته في فضح سياسات إسرائيل ودحض ادعاءاتها من جهة أخرى.

ورغم فشل المحادثات العربية العربية وإلغاء اتفاقية الوحدة إلا أن عبد السلام عارف لم يتأثر بمثل تلك الأحداث، بل زادته قوة للعمل العربي المشترك، وقام بصد حركة انقلابية قام بها البعثيون العراقيون للسيطرة على الحكم في 18 نوفمبر/ تشرين

(1) خيري حماد: التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص111-121.

(2) للإطلاع على نص كلمة عدنان الباجةجي في الأمم المتحدة أنظر: خيري حماد: مرجع سابق، ص131-133.

الثاني 1963، وقد أدت تلك الأحداث إلى تراجع البعثيين وتناقص شعبيتهم وفي المقابل ازداد أنصار عارف والمؤيدين لسياسته الرامية إلى إحياء التضامن العربي.[1]

وإثر تلك الحركة الانقلابية الفاشلة التي تصدى لها عارف، وفي 24 ديسمبر/ كانون الأول أعلن طاهر يحيى[*] رئيس الوزراء العراقي عن وزارته الجديدة، وأن الحكومة العراقية ستبذل كل ما في وسعها بالاشتراك مع الدول العربية لتحرير فلسطين، وتهيئة السبل لأبنائها ليتولوا القضية بأنفسهم وإبراز كيانهم، ومشاركتهم مشاركة فعلية في أعباء الكفاح.[2]

---

(1) تشارلز ترب: صفحات من تاريخ العراق المعاصر – بحث موقف في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط عام 2002، ترجمة: زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2006، ص244-245؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج7، ص151-152؛ بروش محمد نجيب: بروش محمد نجيب: العلاقات العراقية المصرية بين عامي 1968-1979، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2014، ص26؛ أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق، مرجع سابق، ص216-224.

(*) طاهر يحيى: ولد في عام 1914 ببغداد، تخرج من الكلية العسكرية عام 1935، ساهم في تنظيم الضباط الأحرار 1956-1958، وعقب ثورة 1958 أصبح مديراً للشرطة العامة، كما ساهم في ثورة 1963 وانضم إلى حزب البعث، أصبح رئيساً للوزراء 1963-1965، و1967 حتى اعتقاله من قبل حكومة ثورة 1968، وتوفي عام 1986. للمزيد أنظر: سيف عدنان القيسي: الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر 1968-1979، دار الحكمة، ط1، لندن، 2014، ص83.

(2) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج7، ص5-10؛ صحيفة البلد العراقية: بتاريخ 25 ديسمبر/ كانون الأول 1963.

وتوصل عارف إلى عقد اتفاقيتين مع مصر، الأولى في 26 مايو/ أيار 1964 للتنسيق السياسي، والثانية في 16 أكتوبر/ تشرين الأول 1964 لإنشاء قيادة سياسية موحدة بينهم لمواجهة المخاطر التي تواجههم من إسرائيل والغرب.[1]

وهكذا كان العراق الجديد بعد ثورة 8 فبراير/ شباط 1963 بقيادة عبد السلام عارف، لقد عاد العراق إلى الطريق الصحيح في سياسته الخارجية تجاه أحضان البلدان العربية الشقيقة، مطالباً بالوحدة الشاملة معهم، حريصاً على رفع الخطوط المصطنعة بين البلدان العربية، مجتمعاً مع أشقائه في وجه الأطماع الاستعمارية، عاملاً على إيجاد قوة عسكرية عربية موحدة لخدمة العرب وصد المخاطر التي تتعرض لها الأمة، مدافعاً عن الوطنية والقومية العربية وإنهاء الاستعباد والاضطهاد والاستعمار، مناصراً للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، مواجهاً لأطماع إسرائيل ومؤامراتها ومخططاتها التوسعية على حساب الشعوب العربية، ولم يكن خافياً على أحد أن كل ذلك كان بدعم كبير من الشعب العراقي الغيور على وطنه وعلى قوميته العربية.

ثامناً: تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن 1964

عانت إسرائيل منذ بداية القرن الماضي من مشكلة المياه، ومثلما وضعت خططاً تآمرية على أراضي الشعب الفلسطيني فهي كانت تخطط أيضاً منذ زمن بعيد للسيطرة على الموارد المائية العربية واستغلالها لصالحها، واستغلت الزيادة المستمرة لرقعتها الجغرافية في إحكام السيطرة على أغلب الموارد المائية في المنطقة، مثل نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك وينابيع المياه في الجولان والحصباني والوزان والليطاني في لبنان، بالإضافة إلى المياه الجوفية في كامل الأرض العربية المحتلة وخاصة في الأراضي الفلسطينية.

---

(1) تشارلز ترب: مرجع سابق، ص244-245؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج7، ص151-152؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص26؛ أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق، مرجع سابق، ص216-224.

وكانت إسرائيل تسعى إلى تحويل مياه نهر الأردن، وكان ذلك أحد أهم المشاريع الصهيونية[*] لتوفير مصادر المياه خاصة بعد تزايد الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وقد بدأ صراع المياه يشتد بين العرب وإسرائيل فعلياً عندما قامت في أوائل عام 1964 بالتحول نحو بحيرة طبرية، مما أثار ردود فعل عربية غاضبة، حيث اعتبرت الحكومة العراقية تلك الإجراءات بأنها نهباً للموارد الطبيعية العربية، وبحث العراق مع أشقائه العرب وضع مشاريع مناهضة لما تقوم به إسرائيل لاستغلال مياه نهر الأردن، واقترح العرب مشروع قناة القور الشرقية التي تسمح بالتحكم الكلي في مياه نهر اليرموك والحصاباني وبانياس وروافد نهر الأردن، والاستفادة من كل تلك المصادر المائية في صالح الدول العربية.[1]

(*) المشاريع الصهيونية: بدأت في عام 1951 عندما قامت إسرائيل بتجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المجاورة لها بغرض استغلال المساحة الواسعة من الأراضي السهلية حول المشاريع الزراعية، ثم مشروع جونستون عام 1953 والذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية لصالح إسرائيل، ثم جاء عام 1955 ليشهد كبرى مشاريع إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب في مشروع العشر سنوات، والذي بدأت في تنفيذه عام 1956، وكانت تهدف من خلاله إلى ري ثلاث ملايين دونم في صحراء النقب. للمزيد أنظر: دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة28، ملف رقم 7/48/140، ج2، من السفارة المصرية في عمان إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن مشاريع استغلال مياه نهر الأردن؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص40-41؛ مروة أديب جبر: مرجع سابق، ص166-167.

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة28، ملف رقم 7/48/140، ج2، مصدر سابق؛ وزارة الإرشاد القومي المصرية: ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، الجزء الثاني، وثيقة رقم 312، المشروع العربي لاستغلال مياه روافد نهر الأردن لصالح البلاد العربية، ص1265؛ عبد الملك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1999، ص67؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج8، ص44؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص41؛ سامي عصاصة: مرجع سابق، ص107.

وقد أيد العراق المشاريع العربية الرامية إلى الاستفادة من مياه نهر اليرموك رداً على مخططات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن، وقامت الدول العربية بإنشاء السدود والخزانات على نهر اليرموك بسعة 200 مليون متر مكعب حتى تمنع استفادة إسرائيل من المياه العربية في ري أراضيها وتوليد الطاقة الكهربائية.[1]

كما شارك العراق في مؤتمر القمة العربية الثاني بالإسكندرية في الفترة 5-11 سبتمبر/ أيلول 1964 لتدارك الأخطار التي تمر بها الأمة العربية من إسرائيل بتحويلها مياه نهر الأردن، ومثل العراق في المؤتمر رئيسه عبد السلام عارف الذي أكد على وحدة الصف العربي من أجل رفعة شأن الأمة بأسرها، وشدد على ضرورة دراسة الأخطار التي تواجه العرب والعمل على رد كيد الأعداء، مطالباً بتنسيق السياسات فيما بين الدول العربية بما يتفق والسياسة العالمية من أجل مواجهة إسرائيل ومشاريعها المتعجرفة بسرقة مصادر المياه الطبيعية للعرب، وقد أيد عارف البيان النهائي الصادر عن القمة والذي أكد على ما يلي:

1- أجمع المجلس على تحديد الهدف القومي في تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني، وعلى الالتزام بخطة للعمل العربي المشترك، واستخدام جميع إمكانيات العرب وطاقاتهم لمواجهة الاستعمار والصهيونية وإصرار إسرائيل على المضي في سياساتها العدوانية والتنكر لحقوق عرب فلسطين في وطنهم.

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة505، ملف رقم 1/3/2، من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمان إلى وزارة الخارجية، بشأن مناهضة مشروع إسرائيل لتحويل نهر الأردن – نهر اليرموك – قناة القور الشرقية؛ عبد الحميد محمد الموافي: مصر في جامعة الدول العربية 1945-1970، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت، ص241-246؛ صالح مسعود أبو يصير: مرجع سابق، ص522.

2- اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ المخططات العربية وخاصة في الميدانين العسكري والفني، ومن بينها بداية العمل الفوري في المشروعات العربية باستغلال مياه نهر الأردن وروافده.[1]

وإزاء رفض إسرائيل وتنديدها بالمشاريع العربية وخصوصاً مشروع تحويل مياه الحصباني واليرموك، هاجم العراق إسرائيل بشدة واعتبر أن مشروعها الرامي إلى تحويل مياه نهر الأردن يمثل خطراً كبيراً يهدد العرب جميعاً وعلى رأسهم العراق، كما عزمت الجامعة العربية على إنشاء هيئة خاصة أطلق عليها (هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده)، ورحب العراق بتلك الهيئة ووافق على تزويدها بمبلغ ستة ملايين وربع مليون جنيه إسترليني لتمويل المشروعات العربية وإفشال مشروع إسرائيل ومنع وصول المياه الزائدة إليها[2]، وشارك عبد السلام عارف الدول العربية في إنشاء قيادة عربية موحدة

(1) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1964، وثيقة رقم 103، بيان القمة العربية حول تحويل مياه نهر الأردن، مكتبة نعمة يافث التذكارية، بيروت، 1964، ص288؛ مصطفى طلاس: مرآة حياتي 1958-1968، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط7، ج2، دمشق، 2006، ص458؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج8، ص44-45؛ محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، مرجع سابق، ص362 وما بعدها؛ مروة أديب جبر: مرجع سابق، ص174؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 6 سبتمبر/ أيلول 1964؛

PASSIA: op.cit., "Council of Kings and Heads of State of the Arab League, Declaration Issued at the Second Arab Conference, Alexandria, 13 September 1964", P.233.

(2) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير عن أعمال الإدارة العامة بين الدورتين العشرين والحادية والعشرين، القاهرة، 1970، ص6-11؛ عبد الحميد محمد الموافي: مرجع سابق، ص70؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص86.

للدفاع عن المشروعات العربية، حيث دفع العراق في هذا الشأن مبلغ 19 مليون جنيه إسترليني، كما قدم مبلغاً إضافياً لصالح المشاريع العربية بمقدار مليون جنيه إسترليني.[1]

وهكذا استمر العراق في نضاله العربي المشترك رغم المشاكل الداخلية التي أثيرت بعد نجاح الثورة، وساهم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً إلى جانب أشقائه العرب في منع استغلال إسرائيل لمياه نهر الأردن، ومواجهة مخططاتها العدوانية المستمرة على الشعب الفلسطيني والحقوق العربية.

تاسعاً: قيام منظمة التحرير الفلسطينية 1964

كان العراق قد وافق في مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في الفترة 13-17 يناير/ كانون الثاني 1964 على تكليف الملوك والرؤساء العرب لأحمد الشقيري[*] بتمثيل فلسطين لدى جامعة الدول العربية، على أن يتواصل مع الشعب الفلسطيني والدول

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة505، مصدر سابق؛ منظمة التحرير الفلسطينية: وثائق فلسطين، قرارات مؤتمرات القمة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، مؤتمر القمة العربي الأول، القاهرة 1964، ص420؛ محمود رياض: إسرائيل والمياه العربية – القضية وتطورها، مجلة الباحث العربي، العدد 6، مركز الدراسات العربية، بندن، 1986، ص15-16؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص87.

(*) أحمد أسعد الشقيري: ولد في عام 1908 بلبنان، مارس المحاماة وشارك في ثورة 1936 بفلسطين، شغل منصب الأمين العام المساعد للجامعة العربية عام 1951، يعد من قيادي منظمة التحرير الفلسطينية وأصبح أول رئيس لها، وتنحى عام 1968، وتوفي عام 1980. للمزيد أنظر: محمد أبو عزة: أحمد الشقيري – القائد الفلسطيني المفترى عليه، مؤسسة فلسطين للثقافة، على الرابط:
www.theqafa.org/site/pages/details.aspxy

العربية كي يعبر عن إرادة فلسطين في المحافل الدولية ضد الخطر الإسرائيلي ولتمكين الشعب الفلسطيني من تحرير أرضه وتقرير مصيره.[1]

وجدد العراق تأييده للقضية الفلسطينية ودعمه للشقيري خلال زيارته إلى بغداد، وصرح صبحي عبد الحميد[*] وزير الخارجية بأن حكومته موافقة على إنشاء كيان فلسطيني في مواجهة إسرائيل، ورحب الشقيري بتأييد العراق له ودعم الدول العربية للنضال الفلسطيني.[2]

وفي 2 يونيو/ حزيران 1964 أعلن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية في القدس بحضور وفود من الدول العربية ومثل العراق وزير الوحدة بالنيابة عن الرئيس عبد السلام عارف، وانتخب الشقيري رئيساً للمنظمة بشكل رسمي، وخلال كلمته أكد الشقيري على أن المنظمة جاءت لخدمة الشعب الفلسطيني وتحرير الأرض العربية المحتلة من مغتصبيها الصهاينة، ولتحقيق الأماني والتطلعات التي يصبو إليها الشعب الفلسطيني، ومنذ أول اجتماع لها في 25 أغسطس/ آب 1964 لاقت المنظمة دعماً وتأييداً عراقياً من أعلى المستويات، حيث أعرب عن هذا الرئيس العراقي عبد السلام عارف في 24 يونيو/

---

(1) للمزيد حول قرارات مؤتمر القمة العربي الأول أنظر: بطرس بطرس غالي: جامعة الدول العربية والمنازعات المحلية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1977، ص119؛ أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق، مرجع سابق، ص181؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص42-43؛ محمد سمير المنشاوي: مرجع سابق، ص197-198؛

Peter Mensfield: The Arabs, Penguin Books, London, UK, 1992, P.419.

(*) صبحي عبد الحميد: ولد في عام 1924 ببغداد، أصبح ضابط أركان في وزارة الدفاع 1958-1959، ومديراً للعمليات العسكرية 1963، ووزيراً للخارجية 1963-1964، ووزيراً للداخلية 1964-1965، وتوفي عام 2010. للمزيد أنظر: حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سابق، ص101 .

(2) منظمة التحرير الفلسطينية: قرارات ومؤتمرات القمة، مصدر سابق، ص419-420؛ خيري حماد: التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، مرجع سابق، ص111-121.

حزيران في بغداد قائلاً: "إنها جديرة بالتأييد، وأن الحكومة العراقية ستضع كل إمكانياتها وطاقاتها لتحقيق الأهداف القومية وتحرير فلسطين تحريراً كاملاً من إسرائيل".[1]

وفي 22 سبتمبر/ أيلول 1964 أعلن صبحي عبد الحميد وزير الخارجية العراقي أن الحكومة العراقية وافقت على رصد المبالغ التي تمكن المنظمة من أداء رسالتها، وقال: "إن الحكومة مصممة على أن تضع جميع الإمكانيات والطاقات تحت تصرف المنظمة للوصول إلى الأهداف المرجوة من وراء إنشائها"، كما أكد طاهر يحيى رئيس الوزراء العراقي على موقف العراق من المنظمة قائلاً: "إننا ندعم هذه المنظمة ولم نبخل عليها بأي شيء لتحقيق أهدافها النبيلة التي جاءت من أجلها"، كما أعلن عن تأييده التام للشعب الفلسطيني في نضاله ضد إسرائيل.[2]

وفي الأول من مايو/ أيار 1965 جرى افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، وذلك وسط احتفالات كبيرة بحضور الرئيس العراقي عبد السلام عارف الذي ألقى كلمته مؤكداً فيها على دعم العراق لإبراز الكيان الفلسطيني، وقال: "إن العراق سيظل سنداً قوياً لفلسطين"، كما أعلن عن موافقة العراق على تشكيل جيش التحرير الفلسطيني وقبول طلبات التطوع من الشباب الفلسطيني المقيم في العراق اعتباراً من 15 يوليو/ حزيران 1965، كما أصدر مجلس الوزراء العراقي في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، بيروت، 1964، ص32؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص158؛ علي شيت الحياني: مرجع سابق، ص158.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1965، منشورات مركز الأبحاث، م2، بيروت، 1966، ص98؛ الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1964، مصدر سابق، وثيقة رقم 292، أجوبة السيد طاهر يحيى عن الأسئلة التي وجهتها الصحافة الألمانية إليه في بغداد بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 1964، ص576؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مصدر سابق، ص120.

1965 مرسوماً بإعفاء المعدات والأسلحة العربية للجيش الفلسطيني من الجمارك والرسوم، على أن يسري مفعول هذا القرار بأثر رجعي ابتداءً من الأول من مايو/ أيار 1965، هذا وقد سميت قوات الجيش الفلسطيني في العراق باسم (قوات القادسية)، وقد خصص العراق مبلغ مليون دينار من ميزانيته لدعم هذا الجيش، وقام بتدريب 155 ضابطاً احتياطياً و3 طيارين بالمجان من أعضاء تلك القوات.[1]

وأثناء وجود عبد السلام عارف في القاهرة لحضور اجتماعات القيادة السياسية الموحدة بين العراق ومصر وذلك في فبراير/ شباط 1966، التقى عارف مع الشقيري في 14 فبراير/ شباط وأكد له مجدداً على تأييد العراق للمنظمة باعتبارها الكيان السياسي الفلسطيني، وأن شعب العراق وحكومته على استعداد لتقديم ما يحتاجونه من عون لاستعادة الوطن السليب من الصهاينة، وظل عبد السلام عارف يؤكد هذا المعنى في كل

---

(1) جامعة الدول العربية: مؤتمرات القمم العربية (قراراتها وبياناتها) 1964-1990، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، 1996، ص34؛ منظمة التحرير الفلسطينية: قرارات مؤتمرات القمة، مصدر سابق، مؤتمر القمة الثاني بالإسكندرية 1964، ص421؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مصدر سابق، ص22؛ منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1965، مصدر سابق، م2، ص203؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ص239-240.

مناسبة حتى مصرعه[*]، وظل حتى آخر يوم في حياته وفياً للقضية الفلسطينية والقومية العربية.[1]

لقد اتسمت فترة الرئيس الراحل عبد السلام عارف في حكم العراق بالعديد من الأمور الإيجابية، وعلى رأسها تحرير العراق من التبعية للغرب والاستعمار ودكتاتورية السلطة التي حملها عبد الكريم قاسم، وكذلك التقارب مع الدول العربية وخاصة الجمهورية العربية المتحدة، والوقوف في وجه المخططات الاستعمارية والصهيونية، ومناصرة القضية الفلسطينية ومساندتها، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً وعسكرياً ومادياً، وتلك الأمور جعلت الخوف يتسرب إلى قلوب الشعب الإسرائيلي وسياسييه وحكامه، إلى حد أن صرح بعضهم بأن إسرائيل لن تنعم بأمن أو سلام بوجود حكام مثل جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف، وكان مصرعه خبراً مؤلماً في الشارع العراقي والأوساط العربية.

وعقب تسلم الرئيس العراقي الجديد عبد الرحمن عارف[*] السلطة في البلاد في 20 إبريل/ نيسان 1966، صرح بأنه وحكومته سينتهجون الخط نفسه الذي سار عليه الرئيس

(*) لقي عبد السلام عارف حتفه على متن الطائرة التي سقطت في يوم 14 إبريل/ نيسان 1966 في منطقة تقع على شط العرب في محافظة البصرة، وما زالت حادثة سقوط الطائرة يكتنفها الغموض والشكوك. للمزيد من التفاصيل حول ذلك الحادث أنظر: عبد السلام عارف: مصدر سابق، ص127-136؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج9، ص5.

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، بيروت، 1968، ص155-156؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص166؛ منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1966، منشورات مركز الأبحاث، م3، بيروت، 1967، ص108-117.

(*) عبد الرحمن عارف: ولد في عام 1916 ببغداد، تخرج من الكلية العسكرية عام 1937، تدرج في المناصب العسكرية حتى شارك في الانقلاب على الرئيس عبد الكريم قاسم عام 1963، وأصبح رئيساً للجمهورية عام 1966 وحتى عام 1968، وتوفي عام 2007. للمزيد أنظر: حنا بطاطو: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سابق، ص90-91.

الراحل عبد السلام عارف، سواء في التعبئة العامة وإعداد العدة تحسباً لموجهات عربية جديدة مع إسرائيل، أو في دعم القضية الفلسطينية والمطالبة بحقوق شعبها، كما أكد على أن تلك القضية هي قضية العرب ككل، وأعلن للشعب العراقي بأنه سيستفيد من أخطاء الماضي، ويفتح أعينه جيداً على ما يحيط بالمنطقة من أخطار، وأشار إلى أن السلم لن يعم الوطن العربي إلا بزوال إسرائيل.(1)

وفي 22 أغسطس/ آب 1966 أعلنت الحكومة العراقية بياناً أكدت فيه على أن وجود إسرائيل هو تجسيد للمؤامرات الكبرى ضد الوطن العربي وسلامة أراضيه، وأن العراق دائماً ما يشجب تزويدها بالسلاح من أي مصدر، وأنه يساند بكل إمكاناته الشعب العربي الفلسطيني، ويؤيد الصف العربي الواحد تجاه المخاطر، كما أكدت الحكومة على عدم تراجع العراق تجاه التواصل مع البلدان العربية في مواجهة العدوان على أي بلد عربي.(2)

وظل العراق في عهد عبد الرحمن عارف يمارس تحركاته السياسية والدبلوماسية بالاشتراك مع إخوانه العرب في سبيل مواجهة عدوهم المشترك إسرائيل، ففي 4 أكتوبر/ تشرين الأول 1966 رد كاظم خلف مندوب العراق لدى الأمم المتحدة على ادعاءات أبا إيبان (Abba Eban)(*) وزير الخارجية الإسرائيلي بأن بلاده تسعى للسلام مع العرب،

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1966، مصدر سابق، م3، ص131؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، مصدر سابق، ص157.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1966، مصدر سابق، م4، ص110 وما بعدها.

(*) أبا إيبان (Abba Eban): ولد في عام 1915 بمدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا، وهو دبلوماسي وسياسي إسرائيلي، أصبح عضواً في الكنيست الإسرائيلي 1959-1984، وعين نائب رئيس الوزراء 1963-1966، وتولى وزارة الخارجية 1966، وتوفي عام 2002. للمزيد أنظر: إبراهيم البحراوي: انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ترجمة: منى ناظم وآخرون، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2014، ص699.

حيث قام بتفنيدها قائلاً: "إن ممثليها تعودوا على تشويه الحقائق عن فلسطين والقيام بمحاولة لتغيير حقائق التاريخ، وأن إسرائيل لم تتخل قط عن استخدام القوة ولاسيما عند غزو الأراضي العربية في فلسطين واغتصابها".(1)

وقال عدنان الباجةجي وزير الخارجية العراقي في خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 1966: "إن اللاجئين العرب هم ذكرى حية بجريمة من أسوأ الجرائم التي ترتكب بحق شعب"، وعبر عن سعادته بالمساعدات التي يقدمها العراق للاجئين الذين يعيشون على أراضيه، وأشاد بتبرع العراق بمبلغ 100 ألف دولار لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وأكد على رفض بلاده لأي حلول لا تتضمن للفلسطينيين حقوقهم.(2)

لقد استمر عبد الرحمن عارف على نفس النهج الذي اتبعه سلفه عبد السلام عارف، فظل العراق يقدم دعمه للتكاتف العربي والمطالبة الجادة بالحق الفلسطيني، وكان دعم العراق في جل المناسبات وعلى كل الأصعدة ومن جميع المستويات.

أما عن الموقف الشعبي العراقي من المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الثانية 1956-1967 فكان غاضب من حكوماته الملكية التي تحالفت مع الغرب، بينما أصبح سعيداً وفخوراً بحكوماته الجمهورية فيما بعد الثورة العراقية.

فأمام قرار التأميم الذي أعلنه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في 26 يوليو/ تموز 1956 استنكر الشعب العراقي بكل طوائفه صمت الحكومة تجاه ذلك القرار، وأعلن

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1966، مصدر سابق، م4، ص137؛ علي شيت الحياني: مرجع سابق، ص168.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1966، مصدر سابق، م4، ص156.

الشعب عن إضرابه بشكل شامل تضامناً مع الشعب المصري الذي تكالب عليه الاستعمار نتيجة تأميمه لثرواته الطبيعية، وأرسلت نقابة المحامين والمعلمين برقيات تأييد للحكومة المصرية رغم صمت العراق، وأعلن الطلاب والطالبات في المدارس والمعاهد والكليات عن حركتهم الطلابية لنصرة مصر العروبة والتطوع للدفاع عن قناة السويس، كما تضامن مختلف طوائف الشعب العراقي معهم، مثل أساتذة المعاهد والجامعات العراقية الذين جابهتهم الحكومة بالمواجهة واعتبروا تعبيرهم عن آرائهم بأنها أمور تخل بالأمن العراقي.[1]

وحين قال نوري السعيد: "إن الرئيس عبد الناصر لم يضبط أعصابه ويتحلى بالحكمة والأناة، ولم يتشاور مع الدول العربية قبل إقدامه على قرار تأميم القناة"، استنكرت الأوساط الشعبية العراقية مقولته تلك، واتهموه بانتهاز كل الفرص لإيقاع اللوم على رجال مصر، وأنه يحاول تصويرهم بالاستئثار وتجاهل المصلحة العربية المشتركة، علماً بأن الرئيس المصري نال تأييد الشعب العراقي وخاصة بعد قراره بتأميم القناة، وأن الجماهير العراقية لا تعير أي أهمية لنوري السعيد لمعرفتهم القوية بأنه تابع ومرتبط بسياسة بريطانيا الاستعمارية، ووصفه الشعب بأنه يعيش مع الماضي تاركاً

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة1512، ملف رقم 15/45/30، ج6، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن إحالة المتظاهرين العراقيين إلى المحاكمة؛ عبد الجبار مصطفى: تجربة العمل الجبهوي في العراق 1921-1958، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978، ص26؛ عبد الرزاق الحسني: العراق يهب لنصرة مصر في أعقاب تأميم قناة السويس، مجلة آفاق عربية، العدد الثامن، العراق، 1985، ص22-23؛ تغريد عبد الزهرة رشيد: مرجع سابق، ص133.

الحداثة والتغيرات العربية الوطنية التي تسبق تفكيره، وأنه فاقد الإحساس ولا يساير السياسة العربية.[1]

وعقب وصول نبأ العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر/ تشرين الأول عام 1956، التهب شعور الجماهير العراقية تجاه شقيقتهم الكبرى مصر، واندلعت المظاهرات الصاخبة وإضرابات طلبة المدارس والكليات، وامتلأت شوارع بغداد تهتف لمصر ولرئيسها عبد الناصر، مستنكرة الغدر والعدوان عليها، ومطالبة للحكومة العراقية بالإسراع في معاونة مصر بكل الوسائل، كما طالبوها بالانسحاب من حلف بغداد الذي وصفوه بأنه سبب كل المصائب التي تمر بها المنطقة العربية، وامتدت ألسنة التظاهرات في مختلف المدن العراقية مثل البصرة والمحافظات الشمالية يستنكرون سياسات بريطانيا وفرنسا وأطماعهما الاستعمارية واستخدامهم للعدو الصهيوني كأداة لتنفيذها على أشلاء العرب.[2]

ورغم علمهم بنية الحكومة ورجال الشرطة لاستخدام القوة لتفريقهم إلا أن المتظاهرين تجمعوا أمام السفارة المصرية، وهتفوا لمصر ورئيسها عبد الناصر وجيشها العظيم، ووقفوا بكل ثبات وعزيمة، مصممين على المغادرة إلى مصر والتطوع من أجل

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة56، ملف رقم 1/1037/1038، مصدر سابق، بشأن صدى خطاب السيد نوري السعيد.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/5748، كتاب ديوان مجلس الوزراء إلى الديوان الملكي بتاريخ الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 1956، (و)168؛ مؤيد الونداوي: وثائق ثورة تموز 1958 في ملفات الحكومة البريطانية، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص15-17؛ جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، مرجع سابق، ص160-161؛ عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مرجع سابق، ج10، ص112-115؛ هنري لورنس: مرجع سابق، ص245؛ وللمزيد عن مظاهرات الشعب العراقي أنظر: حمدي حافظ: مرجع سابق، ص201؛ فطين أحمد فريد: مرجع سابق، ص133.

محاربة العدوان البريطاني والدفاع عن أرض الكنانة، وألحوا على السفير المصري لقبول طلباتهم بالسفر، وبلغ عددهم أكثر من ألفي متظاهر، وكان أعضاء السفارة يستقبلونهم ويكتبون أسماءهم وبياناتهم ويعدونهم بتحقيق طلباتهم، وحرصت السفارة على أخذ الحيطة والحذر حتى لا يكون هؤلاء الشباب عرضة لبطش الحكومة إذا علمت برغباتهم هذه أو اندس بينهم بعض العملاء، وانهالت على السفارة البرقيات وكتب التأييد لنصرة مصر من مختلف طبقات الشعب العراقي[1]، وقامت بعض الجمعيات والهيئات العراقية بحملة تبرعات لمساعدة مصر مالياً وإعانتها في محنتها التي اعتبروها محنة العرب جميعاً، وتبرع بعض رجال الأعمال العراقيين بمبلغ 200 ألف دينار لضحايا العدوان، وأعلن الصليب الأحمر عن تبرعه بمبلغ 10 آلاف جنيه إسترليني لإسعاف منكوبي الحرب في مصر الشقيقة.[2]

كما طالب المتظاهرون بإعلان التعبئة العامة وفتح باب التطوع مع المقاتلين في الجيش المصري، ومنع ضخ البترول العراقي إلى الدول الاستعمارية، وإزاء كل تلك الأحداث أرادت السلطات العراقية كبح جماح التظاهرات وإنهائها بأي شكل، فما كان منها إلا أن استخدمت القوة والرصاص والقنابل المسيلة للدموع، فضلاً عن ضرب المتظاهرين بالهراوات بدون رحمة، وبدأوا يسوقونهم بالجملة في عربات النقل ليزجوا بهم في مراكز البوليس، حتى الطالبات والصغيرات منهن لم يسلمن من عنف رجال الشرطة، وكانت الحصيلة مقتل عدد كبير من المتظاهرين وسقوط مئات الجرحى والمصابين، ولجأت

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) فطين أحمد فريد: مرجع سابق، ص133-135.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/4882، كتاب وزارة الخارجية السري إلى الديوان الملكي بتاريخ 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956، (و)42؛ صحيفة الزمان العراقية: بتاريخي 13-14 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956؛ Waldemar J. Gallman: op.cit., P.75.

الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية وإيقاف الدراسة بجميع مستوياتها في محاولة منها لتهدئة الأحوال، إلا أن الشارع العراقي ظل على غضبه العارم.[1]

وقد أدى الضغط الشعبي العارم على الحكومة العراقية إلى تراجعها عن موقفها الأخير من العدوان الثلاثي، ولكنها أصدرت بياناً لتهدئة الموقف لا أكثر أدانت فيه الاعتداء على مصر، وجمع رئيس مجلس الوزراء بعض السياسيين والنواب لشرح موقف الحكومة وإقناعهم به، كما ذهب إلى طهران لحضور اجتماع حلف بغداد، وعقب صدور مقررات الحلف استنكرتها الجماهير العراقية وأكدت على أن الوقت قد حان لانسحاب العراق منه، كما طالبت الجماهير بإسقاط حكومة نوري السعيد التي أفشلت السياسة الخارجية العراقية وخاصة مع الدول العربية الشقيقة، كما أنه تخاذل عن نصرة مصر ونسي القضية الفلسطينية.[2]

وفي 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956 تولدت في نفوس جميع المتظاهرين وسيطرت عليها الرغبة الأكيدة في أن تؤدي تلك التظاهرات إلى إسقاط حكومة نوري السعيد والتخلص منه ومن أعوانه ومؤامراتهم الواضحة ضد العراق والأمة العربية، واستمرت التظاهرات الحاشدة وسط قبضة رجال الشرطة، وثارت النجف وكركوك والموصل وبغداد والحلة والديوانية والكوت والعمارة، وحمل المتظاهرون ملابس الشهداء الملطخة بالدماء الزكية الذي راحوا ضحية الأيام السابقة في المظاهرات، وهتفوا جميعاً بحياة الرئيس المصري جمال عبد الناصر وجيشه البطل، وأبدوا استعدادهم للبذل والتضحية من أجل

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة55، ملف رقم 2/81/752، مصدر سابق، بشأن مظاهرات وإضرابات الشعب العراقي تجاه العدوان الثلاثي على مصر؛ حازم مجيد الدوري: انتفاضة العراق القومية في عام 1956، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 1999، ص83؛ لؤي عبد الرسول السامرائي: مرجع سابق، ص210؛ صحيفة الأخبار العراقية: بتاريخ 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

(2) (د. ك. و.): ملفات البلاط الملكي، ملف 311/5748، مصدر سابق، (و)66.

رفعة ونصرة مصر، وكرروا مطالبهم بقطع العلاقات مع فرنسا وبريطانيا ومنعهم من استخدام القواعد والمطارات العراقية لتعاونهما مع إسرائيل في العدوان على مصر، وقدم بعض الساسة ورؤساء الجمعيات والمؤسسات الأهلية مذكرة إلى الملك فيصل الثاني تطالبه بتنفيذ التزامات العراق تجاه الشقيقة مصر، واتسمت التظاهرات هذه المرة بطابع القوة مما دعا السلطات العراقية إلى القيام باعتقالات واسعة شملت السياسيين والقوميين ذوي الروح الوطنية[1]، وقد بلغ عدد القتلى آنذاك في الموصل وحدها 28 قتيلاً بينهم 4 نساء و13 طالباً، وسمعت الشوارع العراقية هتافات المتظاهرين قائلة: "نحن جنودك يا جمال - وليسقط نوري المحتال".[2]

وكان الشعب العراقي يتحرك من منطلق أنه إذا كانت دول الاستعمار قد أخذت في التكتل لخنق الأماني العربية فإن الأحرى بالدول العربية أن تواجه هذا التكتل بمثله دفاعاً عن بقائها وكيانها واستقلالها، وكان ما يحز في نفوس الجماهير أن بعض المسئولين في الدول الاستعمارية قد أشار إلى عدم تكاتف بعض الدول العربية وعدم تضامنها مع مصر في موقفها الراهن، وكان الاتهام موجهاً إلى العراق لانضوائه بالفعل في حلف بغداد، وغضبت الجماهير عندما لم تجد من حكومتها بقيادة نوري السعيد أي موقف

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة149، ملف رقم1، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن موقف العراق حكومة وشعباً من العدوان الثلاثي على مصر؛ محمد مهدي كبة: مرجع سابق، ص368-369؛ محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق، ص546؛ عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مرجع سابق، ج7، ص117.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة56، ملف رقم 1/1037/1038، مصدر سابق، بشأن المظاهرات والإضرابات في العراق؛ عبد الجبار مصطفى: مرجع سابق، ص245-246؛ عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مرجع سابق، ج7، ص113؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص318-319.

إيجابي، إذ لم تتقدم بأي خطوة عملية تبرهن فيها على جديتها في نصرة مصر والقضية الفلسطينية، وأعربت الجماهير عن أسفها البالغ من موقف العراق وتخاذله عن واجبه القومي والعربي.(1)

وفوجئ الشعب العراقي وسائر الشعوب العربية بالتصريح الذي أدلى به نوري السعيد إلى مراسل جريدة التايمز اللندنية، والذي ينطوي على خطورة بالغة، فهو يمثل دعوة صريحة إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل المعادية، وما يزيد من خطورة ذلك التصريح أنه جاء في وقت تتعرض فيه الأمة العربية كلها لمؤامرة كبرى صاغها الاستعمار، لذا كانت ثورة الشارع العراقي عارمة، وطالبت الجماهير بالمطالب الآتية:

1- المبادرة إلى تنفيذ القرار الذي سبق أن التزم به العراق والقاضي باعتبار الاعتداء على مصر أو أي بلد آخر اعتداء على العراق نفسه.
2- إجراء التعبئة العامة العسكرية والاقتصادية والتموينية للاشتراك في المعركة ضد الاستعمار والصهيونية.
3- تدريب الشعب على وسائل المقاومة المسلحة حتى يكون الشعب قادراً على المساهمة في المعركة من أجل تحرير الأمة العربية وصد العدوان.
4- قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع بريطانيا وفرنسا ومنعهما من أي مادة إستراتيجية ولاسيما النفط.
5- منع بريطانيا وفرنسا من استخدام القواعد والمطارات والموانئ والمرافق العامة في العراق.
6- إعلان الحكومة العراقية التحرر من حلف بغداد وإلغاء الاتفاقية الخاصة المعقودة بمقتضاه مع بريطانيا.

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة55، ملف رقم 2/81/752، مصدر سابق، بشأن مطبوع سري بعنوان "كفاح الشعب في العراق ضد حكم نوري السعيد الدكتاتوري وضد حلف بغداد الاستعماري".

ووقع على هذه المطالب الشعبية مختلف الهيئات والاتجاهات في العراق أداءً للواجب الوطني للأمة العربية وحرصاً منهم على معالجة الوضع الراهن الخطير.(1)

أما رجال التربية والتعليم فقد واكبوا مسيرة الشعب العراقي لنجدة مصر والأمة العربية لما تمر به من مخاطر، وكانت مطالبهم كما يلي:

1- احترام الحكومة للمعاهدات الدولية وحماية رجال التعليم ومنع تكرار ما وقع من بعض الحوادث المؤلمة في بعض الكليات من قبل رجال الشرطة مما يثير الاشمئزاز في نفوس الطلاب والأساتذة والمجتمع ككل.

2- ضمان الحرية لرجال التعليم العالي في نطاق ما هو جار في العالم الحر.

3- إتاحة المجال اللازم لنشاط الطلاب داخل الكليات تحت إشراف الأساتذة وتحت الرقابة الموجهة المعقولة.

4- إطلاق سراح الموقوفين من الطلاب والطالبات بسبب التظاهرات من أجل قضية قومية عامة يحس الناس جميعاً بها.

5- إجراء تحقيق عاجل ضد الذين أساءوا إلى بعض رجال التعليم.

6- الإعلان لجلالة الملك بأن فريق التعليم جزء من الشعب ولكنهم يشعرون بأنه ليست لديهم عناية كافية.(2)

كان الشعب العراقي منذ أول لحظة عقب إعلان العدوان الثلاثي على مصر مسانداً ومؤيداً ومؤازراً للشقيقة الكبرى، انطلاقاً من الروح الوطنية العربية القومية لهذا الشعب العريق، فقد لاقى العراقيون جور الظلم والاضطهاد على يد حكومتهم وأعوانها

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة55، ملف رقم 2/81/752، مصدر سابق.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة55، ملف رقم 2/81/752، مصدر سابق؛ عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مرجع سابق، ج10، ص131-134؛ عبد الهادي الخماسي: مرجع سابق، ص373.

من الغرب، فوقف الشعب العراقي متضامناً مع مصر وداعياً إلى عدم ترك دولة عربية بمحنتها دون مساعدة.

واستمر الشارع العراقي في غضبه تجاه سياسات حكومته التي ارتمت في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها أيزنهاور، واتبعت سياسة ملئ الفراغ التي أراد بها الاستعمار استمرار فرض سيطرته وهيمنته على المنطقة، وكرر الشعب العراقي مطالبة الحكومة بعدم الانسياق وراء سياسات لا فرق بينها وبين سياسة دول العدوان على مصر، كما طالب الشعب بسقوط حكومة نوري السعيد الذي نصب نفسه حامياً للمعسكر الغربي في المنطقة ضد المعسكر السوفيتي، ورأى الشارع العراقي أن سياسة نوري السعيد مع أيزنهاور لا فائدة منها بل على العكس ستؤدي إلى مزيد من الإهمال في حق القضية الفلسطينية.[1]

وفور إعلان الوحدة المصرية السورية أعلن الشعب العراقي عن فرحته الكبيرة بها وتأييده المطلق لها، وذلك من خلال مظاهرات عارمة وكبيرة تؤيد هذا العمل البطولي، وتعالت الهتافات بحياة الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس السوري شكري القوتلي، وعمت التظاهرات مدن بغداد والموصل وعانة وراوة والأنبار وغيرها، واعتبرت الجماهير أن الوحدة تمثل تغير إيجابي للعرب ضد إسرائيل[2]، وانهالت على

(1) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مرجع سابق، ج10، ص55؛ مؤمن علي طاهر: مرجع سابق، ص150؛ فطين أحمد فريد: مرجع سابق، ص134؛ هناء عبد الله حسن: مرجع سابق، ص45.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة508، ملف رقم 8/139/140، ج2، مصدر سابق، بشأن الوحدة المصرية السورية؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص368؛ عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مرجع سابق، ج10، ص193؛ خليل كنة: مرجع سابق، ص286؛ جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، مرجع سابق، ص257؛ صحيفة القاهرة المصرية: بتاريخ 24 فبراير/ شباط 1958؛ أنظر ملحق رقم (4).

السفارة المصرية ببغداد برقيات التهنئة من أفراد الشعب العراقي معربين فيها عن سعادتهم بالوحدة، مما أثار غضب السلطات العراقية إلى درجة أنها منعت إرسال تلك البرقيات واحتجزت العديد منها، كما مارست القوة تجاه الأفراح الشعبية وقام رجال الشرطة بمهاجمتها وإلقاء القبض على الكثيرين من المشاركين بها.[1]

بينما نجد العكس تماماً في موقف الشعب العراقي مع الاتحاد الهاشمي، فلم يبتهج أحداً من أفراد الشعب بدعوى أنه كان اتحاداً قائماً على تمزيق الصف العربي، وأنه كان يستهدف إذلال المجموعة العربية وتفريقها شيعاً، واعتبر الشعب العراقي أن الاتحاد الهاشمي يصب في مصلحة إسرائيل والدول الغربية، لذا شهدت المدن العراقية مظاهرات عارمة تعارض الاتحاد الهاشمي وتهتف بحياة القومية العربية، وطالبت الجماهير بإسقاط المشاريع التآمرية التي لا ترى فيها إلا حماية إسرائيل والنظام الرجعي.[2]

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم34، محفظة54، ملف رقم 2/81/752، ج2، مصدر سابق، بشأن تهنئة بوحدة مصر وسوريا من شخصيات عراقية؛ سامي عصاصة: مرجع سابق، ص99-100؛ عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مرجع سابق، ج10، ص192-193؛ مؤيد الونداوي: الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، مرجع سابق، ص133-134؛ سيف الدين الدوري: مرجع سابق، ص302؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 24 فبراير/ شباط 1958.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم33، محفظة53، ملف رقم 5/1128/347، ج1، مصدر سابق، بشأن موقف الشعب العراقي من الاتحاد بين العراق والأردن؛ رياض رشيد الحيدري: مرجع سابق، ص536؛ مؤيد الونداوي: الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، مرجع سابق، ص146؛ صحيفة الشعب المصرية: بتاريخ 3 مارس/ آذار 1958؛ أنظر ملحق رقم (4)؛
U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1958-1960, Vol. XII, Document 99: Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State; Robert Henry Stephens: op.cit., P.280.

وهكذا يتضح معدن الشعب العراقي الأصيل، فهو متعطش للعمل الذي فيه الخير لكل العرب، وفيه قوة لدعم موقفهم تجاه العدو والمصاعب التي تمر بها الأمة، والجدير بالذكر أن الشعب العراقي أثبت مدى وعيه الكبير بمصالح أمته، فنجد أنه لم يفرح بوحدة بلاده مع الأردن بينما يسعد ويبارك الوحدة بين مصر وسوريا، وبدا جلياً أن الشعب العراقي ناقم على حكامه الذين يقفون حجر عثرة أمام طموحاته القومية والعربية.

وشهدت الشوارع العراقية زخماً كبيراً طوال شهر يوليو/ تموز 1958، فخرجت الجماهير في تظاهرات ضخمة تأييداً للثورة العراقية التي قامت في 14 يوليو/ تموز ولزعمائها، وقامت الجماهير بسحل جثة عبد الإله ونوري السعيد في شوارع بغداد وتعليقهما على بوابة وزارة الدفاع، كما حطموا تمثال الجنرال مود وتمثال الملك فيصل الأول، وهاجموا السفارة البريطانية وأشعلوا النيران في المحكمة الدستورية العليا، فضلاً عن مهاجمة بعض الأجانب ومسئولي النظام الملكي، وقد بلغ عدد القتلى نحو ثلاثين شخصاً من بينهم وزيران أردنيان وأمريكيان وألمانيان وبريطاني واحد، وفي يوم 20 يوليو/ تموز استمرت الجماهير في تظاهراتها المؤيدة للثورة في كل أنحاء العراق رغم صدور قرارات بمنع التجوال، وأحست جموع الشعب العراقي بأن تلك الثورة قد أنهت الظلم والمأساة التي تعرض لها الشعب نتيجة سياسات حكام النظام الملكي وعلى رأسهم نوري السعيد وعبد الإله، كما أنها أنهت ارتباط العراق بالغرب الأمر الذي مهد فيما بعد لانسحاب العراق من حلف بغداد، كما أعادت الثورة للعراق دوره الإقليمي في الدفاع عن القضية الفلسطينية.[1]

---

(1) عزيز شريف: مذكرات عزيز شريف، د.ن، القاهرة، 1990، ص200-201؛ علي حمزة السناوي: التقارب السياسي بين المفتي محمد أمين الحسيني والزعيم الركن عبد الكريم قاسم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، العراق، 2014، ص33؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون: مرجع سابق، ج1، ص74-75؛ المركز العراقي للدراسات والمعلومات: مرجع سابق، ص13؛ مؤمن علي طاهر: مرجع سابق، ص79؛ أحمد باش أعيان: انقلاب 14 يوليو/ تموز 1958، مرجع سابق، ص278؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 25 يوليو/ تموز 1958؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1958-1960, Vol. XII, Document 112.

كما رحب الشعب العراقي بثورة 8 فبراير/ شباط 1963 وأيدها بشدة، خاصة بعدما أعلن بيانها الأول الذي طمأن جموع الشعب بعدما عانى من فترة عبد الكريم قاسم الذي انحرف عن أهداف ثورة يوليو/ تموز 1958، واستبشر الشعب خيراً من وجوه ثورة فبراير/ شباط ورأى فيها ملامح الروح والعزيمة والوطنية التي كان العراقيون يبحثون عنها منذ سنين طويلة أملاً في تحقيق الوحدة العربية، وبدأ الشعب العراقي يجني ثمار الثورة بعدما رأى القادة الجدد يعملون على صد المخاطر التي تتعرض لها الأمة العربية، وكذلك برز اهتمامهم بالقضية الفلسطينية، مما أثلج نفوس الجماهير العراقية ودفعها لتأييد رجالها وحكامها الجدد، وهو أبرز دليل على حب العراقيين للقومية العربية.[1]

وتحرك الشعب العراقي بكل طوائفه لتندد بمحاولات إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن، واشتركت النقابات والمؤسسات العراقية وزاد نشاطهم بوازع من حسهم القومي وحفاظاً على الموارد الطبيعية العربية، ورحب العراقيون بشدة بأي مشروع عربي من شأنه مواجهة المخاطر والمشاريع الإسرائيلية لسرقة الموارد العربية، وناشد الشعب العراقي كل الدول العربية باستخدام أقصى ما لديها من إمكانيات لمواجهة إسرائيل ومشاريعها التآمرية.[2]

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) خليل إبراهيم حسين: سقوط عبد الكريم قاسم، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1989، ص331-332؛ أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق، مرجع سابق، ص57-58؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص527؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص129؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج7، ص245.

(2) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1964، مصدر سابق، وثيقة رقم 21، بيان الهيئة العليا الفلسطينية، ص46؛ وزارة الإرشاد القومي المصرية: ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، وثيقة رقم 312، المشروع العربي لاستغلال مياه روافد مهر الأردن لصالح الدول العربية في 8 سبتمبر/ أيلول 1964، ص1265؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج7، ص44-45؛ مصطفى طلاس: مرجع سابق، ص462.

وقدم الشعب العراقي دعمه وتأييده للقضية الفلسطينية، وساهم في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ومساندتها لكي تتمكن من إرجاع الأرض المحتلة من الوطن العربي، واعتبر الشعب العراقي أن المنظمة هي حق شرعي للفلسطينيين لتمثيلهم في سياساتهم الداخلية والخارجية، وقد قدم أحمد الشقيري رئيس المنظمة شكره وتقديره للشعب العراقي على ما قدمه من مساعدات جليلة للقضية الفلسطينية ومساهمات قيمة في إنشاء وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.(1)

مما سبق يتبين لنا المواقف البطولية للشعب العراقي، فهو مفعم بدوافع قومية جعلته لا ينسى أمته العربية وخاصة القضية الفلسطينية رغم المعاناة التي قاسى منها في النظام الملكي وشخوصه من أعوان الغرب مثل عبد الإله ونوري السعيد وغيرهما، وسرعان ما استطاع الشعب الأبي أن يثور على القيود والمؤامرات التي حاولوا رسمها بغرض تكبيله دون جدوى، فانسحب العراق من حلف بغداد والاتحاد العربي الهاشمي وعاد إلى جامعة الدول العربية وسط أشقائه العرب، وقدم الشعب العراقي أسمى معاني الوفاء لأمته العربية وظل في أول الصفوف مدافعاً عن فلسطين وقضيتها العادلة، وكذلك عن مصر في صد العدوان الثلاثي الغاشم الذي واجهته.

أما الأحزاب العراقية فقد شاركت بقوة في المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الثانية 1956-1967، وكان لها دور بالغ الأهمية في تلك المرحلة العصيبة من تاريخ العراق.

شكلت مجموعة من الأحزاب العراقية (الوطني – الاستقلال – البعث) تجمعاً حزبياً جديداً تحت مسمى (حزب المؤتمر الوطني العراقي)، وفور إعلان الرئيس المصري

(1) صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 11 أغسطس/ آب 1965.

جمال عبد الناصر قراره بتأميم شركة قناة السويس سارع التجمع الحزبي الجديد بتأييده واعتبره خطوة فعالة على طريق القضاء على المشاريع الاستعمارية في الشرق الأوسط، بل وصفه بأنه خطوة نموذجية وضربة عملاقة موجهة ضد الاستعمار وحليفته إسرائيل، وشدد الحزب على أحقية مصر في استغلال سيادتها على أراضيها سياسياً واقتصادياً، وأرسل الحزب برقية إلى أنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا منددا بمواقف بلاده من مصر وقرار رئيسها، وجاء في البرقية: "إننا ننبهكم إلى مغبة هذه السياسة العدوانية والنتائج الخطيرة التي تترتب عليها في هذه المنطقة الحيوية من الشرق الأوسط".[1]

وأرسل حزب المؤتمر الوطني العراقي برقية إلى نائب رئيس الوزراء العراقي تطالبه بالإسراع في إبداء موقف حكومته الداعم لقرار التأميم الذي أعلنته مصر والوقوف معها ضد الاستعمار الأجنبي، والإنصات لهتافات الشعب العراقي المؤيد لمصر والمتضامن معها في موقفها البطولي، كما أبلغ الحزب الملك فيصل الثاني في 4 سبتمبر/ أيلول 1956 بأن يتخذ موقفاً متضامناً مع مصر وأن تشاركها الحكومة العراقية فرحتها بقرار التأميم.[2]

أما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد أصدر بياناً بعنوان "تأميم قناة السويس نصراً جديداً للسياسة العربية التحررية"، وبارك الحزب في بيانه لمصر على خطوتها البطولية، وشدد على ضرورة وقوف العراق والعرب جميعاً في دعمها لصد الاعتداءات والمخاطر على الأمة العربية، وطالب الحزب حكومة العراق بقطع النفط عن الدول الاستعمارية والانسحاب من

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة56، ملف رقم 1/1037/1038، مصدر سابق، بشأن سحب القوات المعتدية من الأراضي المصرية؛ محمد مهدي كبة: مرجع سابق، ص431؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص145-146؛ عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مرجع سابق، ج10، ص97.

(2) عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص298.

مؤامرتهم السياسية وهي حلف بغداد، وأكد الحزب في بيانه على أن سياسة نوري السعيد تخدم إسرائيل في أطماعها، وتفرق العرب وتحول دون قيام وحدة بينهم.[1]

وعقب ورود أنباء العدوان الثلاثي على مصر اجتمعت الأحزاب العراقية (الاستقلال – البعث – الشيوعي) في جمعية إنقاذ فلسطين[*]، وقرروا تقديم مذكرة إلى الملك فيصل ليطالبوه فيها بتنفيذ التزامات العراق تجاه مصر، وأن يعلن التعبئة العامة، وأن يقوم بقطع العلاقات مع كل من بريطانيا وفرنسا، كما أرسل كل من رؤساء تلك الأحزاب مذكرات منفردة للملك فيصل تحثه على الاستماع للمطالب الشعبية، ومنها مذكرة محمد مهدي كبة، وكامل الجادرجي، وبعض المذكرات من بعض السياسيين وبعض النواب الذي حضروا اجتماع الأحزاب، فضلاً عن بعض الوزراء السابقين مثل مزاحم الباجةجي وناجي شوكت وغيرهم، وأعلن الحزب الشيوعي أن نوري السعيد يتبع سياسة خفية تتناقض مع ما أعلنه من ضرورة محاربة إسرائيل، كما قام حزب البعث بتوزيع منشورات للرأي العام العراقي تفضح فيها اجتماع نوري السعيد مع القادة الإسرائيليين.[2]

---

(1) المرجع نفسه: ص299؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص177-178.

(*) جمعية إنقاذ فلسطين: تأسست في ديسمبر/ كانون الأول 1947، ومركزها العام في بغداد، وهدفها العمل على إنقاذ فلسطين من الصهيونية عن طريق جمع التبرعات والمال بالوسائل المشروعة، والتعاون مع المؤسسات والهيئات التي تتفق وأهداف الجمعية، فضلاً عن توعية المجتمع العربي لنصرة فلسطين. للتفاصيل أنظر: محمود فهمي درويش: 25 أيار 1948 كارثة فلسطين، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1969، ص102.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة337، ملف رقم 1/11/4، ج3، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن اجتماع نوري السعيد وموشي دايان؛ فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، مرجع سابق، ص384؛ فكرت نامق عبد الفتاح: مرجع سابق، ص178-191: عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مرجع سابق، ج10، ص382؛ محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق، ص546؛ سيف الدين الدوري: مرجع سابق، ص390.

وفور انتهاء العدوان الثلاثي وانسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية أبرق رؤساء الأحزاب العراقية وبعض الساسة الوطنيين ببرقيات التهنئة إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، حيث أعربوا عن سعادتهم البالغة بجلاء القوات المعتدية والنصر الذي حققه الموقف المصري البطولي الذي وقف في وجه الدول الاستعمارية بكل قوة وجسارة، وانضوت هذه الأحزاب العراقية (الوطني – الشيوعي – البعث – الاستقلال) وبعض الساسة الوطنيين في جبهة واحدة سميت باسم (جبهة الاتحاد الوطني) وذلك في أوائل عام 1957، حيث اجتمعوا معاً على تحقيق الأهداف التالية:

1- تنحية نوري السعيد وحل المجلس النيابي.
2- الخروج من ميثاق بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة.
3- مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره، وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.
4- إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.
5- إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين.[1]

وعقب تأييد نوري السعيد لمشروع أيزنهاور انبرت الأحزاب العراقية إلى إعلان رفضها التام له، واعتبرت أن المشروع سيعزل العراق عن عالمه العربي أكثر من أي وقت مضى، كما أنه يعد تخلياً عن نصرة القضية الفلسطينية، واستنكرت الأحزاب بشدة ارتماء

(1) محمد مهدي كبة: مصدر سابق، ص431؛ عبد الرزاق الحسني: تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص246؛ فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، مرجع سابق، ص383-389؛ حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سابق، ص67.

نوري السعيد في أحضان الغرب وموالاته لهم، حيث يقوم بدعم مؤامراتهم على الأمة العربية الواحدة تلو الأخرى.(1)

واستمرت جبهة الاتحاد الوطني في التعبير عن مواقفها القومية وذلك بترحيبها الواسع والشامل بالوحدة المصرية السورية عام 1958، وأرسلت برقيات التهنئة إلى مصر وسوريا، واعتبرت أن الوحدة تحدي عربي جريء ضد الاستعمار والعدوان الإسرائيلي، وتمنت الجبهة لو أن حكومتهم تعلن انضمامها إلى هذه الوحدة بأقصى سرعة ممكنة حتى يتمكن العرب من التخلص من النفوذ الاستعماري ومخططاته في الوطن العربي، كما اعتبرت الجبهة أن الوحدة بين الدول العربية هي الطريق الصحيح نحو بناء وطن عربي موحد يعبر عن معنى العروبة الأصيلة، أما الحزب الشيوعي فكان له شأن آخر هذه المرة، حيث عارض الوحدة المصرية السورية واعتبرها خطراً عليه وعلى نشاطه في المنطقة، وعادت الجبهة لتعبر عن إجماع آراء أعضائها من الأحزاب العراقية في معارضة قيام الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن، واعتبروا أنه خدمة للغرب وسياساته في الشرق الأوسط، وأنه فرصة ذهبية للدول الاستعمارية للتغلغل في المنطقة بنفوذهم وبمساعدة العراق للقضاء على القيادات العربية القومية، بل حذر حزب البعث العربي الاشتراكي من أن الاتحاد الهاشمي سيقوض جهود الوحدة العربية الشاملة وسيحقق أهداف الاستعمار بحماية إسرائيل.(2)

---

(1) حزب البعث العربي الاشتراكي: نضال البعث – القطر العراقي، مصدر سابق، ج5، ص179؛ عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مرجع سابق، ج10، ص383-386.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم33، محفظة53، ملف رقم 5/1128/347، ج1، مصدر سابق، بشأن الرأي العام العراقي والاتحاد بين العراق والأردن؛ جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق، مرجع سابق، ص160؛ سامي عصاصة: مرجع سابق، ص100-101؛ عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مرجع سابق، ج10، ص383؛ ليث عبد المحسن الزبيدي: مرجع سابق، ص492؛ أنظر ملحق رقم (6).

انضوت أغلب الأحزاب العراقية في صفوف الشعب الرافض لسياسات حكامه وخاصة نوري السعيد وعبد الإله، وحاولت الأحزاب توجيه الحكومة بتحفيزها تارة والضغط عليها تارة أخرى ولكن دون جدوى، وفقدت الأحزاب الثقة تماماً بالحكومة العراقية بكامل هيئاتها ومؤسساتها.

لذا وعند قيام ثورة 14 يوليو/ تموز 1958 تضامنت الأحزاب العراقية مع الشعب في تأييد الثورة، واعتبرتها نقطة نحول عظيمة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، وكان أكثر الأحزاب تأييداً للثورة وتحمساً لها (الشيوعي – البعث – الاستقلال – الديمقراطي)، وطالبوا الحكومة الجديدة بالإسراع للانضمام إلى الوحدة المصرية السورية، حيث رأوا فيها منذ البداية الخير العظيم للأمة العربية، كما أكدت الأحزاب وحثت الحكومة على أن لا تنسى القضية الفلسطينية، وشددت على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعودة الأرض العربية من الأعداء المغتصبين.[1]

وتبلور التأييد الحاد الذي أبداه الحزب الشيوعي للثورة من خلال تنظيمه لتظاهرة ضخمة في بغداد، وهدف الحزب أيضاً منها إظهار قوته أمام القوى القومية، ورفع خلال التظاهرة شعار (اتحاد فيدرالي – صداقة سوفيتية) واعتبره في مقابل شعار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، وازداد تقرب الحزب من عبد الكريم قاسم، حتى أنه أصدر قراراً بوضع كافة قوى الحزب وإمكانياته تحت تصرف الحكومة الجديدة، حتى

(1) عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص420؛ ليث عبد المحسن الزبيدي: مرجع سابق، ص204؛ حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سابق، ص73.

تمكن من الاستحواذ على أكثر المناصب في الدولة، وظهر كقوة سياسية كبيرة بعد الثورة.[1]

وأكدت الأحزاب العراقية عن موقفها المساند للحكومة الجديدة وتضامنهم معها في مواجهة إسرائيل ودعم صفوف الدول العربية، وأعلنت (جبهة الاتحاد الوطني) عن انضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني إليها، وأعلنت عن تضامنها مع الشعوب العربية لإنقاذ فلسطين وصد المخاطر التي تتعرض لها الأمة العربية، ووافق عبد الكريم قاسم على مقترحات الجبهة بهذا الشأن[2]، لقد استبشرت الأحزاب خيراً بالنظام الجديد، وكانت تأمل بإتباعه سياسات تواجه الغرب ومؤامراتهم، وتدفع بالبلاد نحو الديمقراطية والحرية.

بعد عام 1961 أدركت الأحزاب السياسية العراقية وخاصة (الوطني الديمقراطي – الكردستاني – الوطني التقدمي – البعث) خطة عبد الكريم قاسم وما ينتويه من إنهاء الحياة الحزبية في العراق والسير بالبلاد نحو الحكم الفردي العسكري، الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ إجراءات أخرى لإثبات هويتها وحقها في العمل بين الجماهير لخدمة العراق والعرب وخاصة القضية الفلسطينية، وتحدياً للاستعمار الأجنبي وإسرائيل ولتوعية الجماهير العراقية والعربية بالمؤامرات الغربية، وكان حزب البعث العربي الاشتراكي له الدور الأكبر ووقع على عاتقه تنفيذ الثورة في 8 فبراير/ شباط 1963، وساندته بعض الأحزاب الأخرى بشكل سري، ما عدا الحزب الشيوعي

(1) حزب البعث العربي الاشتراكي: نضال البعث – القطر السوري 1954-1958 من معركة حلف بغداد والعدوان الثلاثي إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة، دار الطليعة للطباعة والنشر، ج3، بيروت، 1976، ص177-179؛ جورج كيرك: مرجع سابق، ص149؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص420؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص16.

(2) المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص30؛ هادي حسن عليوي: مرجع سابق، ص234-235؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون: مرجع سابق، ج1، ص22-23؛ ليث عبد المحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز، مرجع سابق، ص38.

الذي كان يؤيد عبد الكريم قاسم وحكومته، ونجح حزب البعث في إحكام قبضته على أمور البلاد وإنجاح الثورة، وحظي بتأييد كامل من طبقات الشعب العراقي، وأعلن الحزب الكردستاني وبعض الأحزاب الأخرى عن تأييدهم للثورة تأييداً مطلقاً، بينما قام الحزب الشيوعي في صباح يوم 8 فبراير/ شباط بتوزيع بيان يطالب فيه بقتل البعثيين، وحدثت مواجهات مسلحة في بغداد وبعض المناطق الأخرى بين الشيوعيين وأنصار عبد الكريم قاسم من جهة وبين الانقلابيين ومؤيديهم من جهة أخرى، وانتهت الأحداث بالقضاء على الشيوعيين ونفوذهم في السلطة[1]، وهكذا بدأ عصر جديد في العراق اتسم بالفكر القومي الجديد، الذي يؤمن بالوحدة العربية في وجه تحديات إسرائيل والغرب ومؤامراتهم.

وقامت الأحزاب العراقية وعلى رأسها حزب البعث العربي الاشتراكي بتحذير الحكومة من خطورة ما تنتويه إسرائيل من تحويل مياه نهر الأردن في عام 1964، ونادى الحزب بضرورة التآزر والتضامن بين كل الدول العربية لصد هذا الخطر ومجابهة إسرائيل ومنعها من سرقة الموارد الطبيعية للشعوب العربية، والعمل على تناسي ما بين العرب من أي خلافات في سبيل توحيد الصفوف وإخلاص النوايا.[2]

كما أيد حزب البعث العربي الاشتراكي باعتباره الحزب البارز في تلك الفترة قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وشاركه في التأييد الحزب الكردستاني والحزب الشيوعي، واعتبروها ولادة جديدة لفلسطين لتمثيلها في المحافل الدولية في وجه العدو الإسرائيلي،

---

(1) المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص129-135؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون: مرجع سابق، ج5، ص148-149؛ أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق، مرجع سابق، ص31؛ جبران الحديثي: مرجع سابق، ص57؛ حنا بطاطو: العراق - الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سابق، ص296.

(2) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1967، وثيقة رقم 41، كلمة حزب البعث العربي الاشتراكي في الذكرى السادسة لقيام الوحدة بين مصر وسوريا، مكتبة نعمة يافث التذكارية، بيروت، 1967، ص79.

وأبدت الأحزاب ترحيبها البالغ وابتهاجهم بهذا العمل القومي، وأعلنت عن تكاتفها ومؤازرتها للحكومات العربية في العمل على إنقاذ فلسطين بكل الوسائل.[1]

مما سبق يتبين أن الأحزاب العراقية شاركت بمواقف متميزة في المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الثانية 1956-1967، وكانت تدعم باستمرار التضامن بين الدول العربية، وقد ظهر ذلك بوضوح في مواقفها من قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس وما تبعه من مؤامرات استعمارية والعدوان الثلاثي على مصر، وقيام الأحزاب بدعم وتأييد الوحدة المصرية السورية، وعندما طفح الكيل بجموع الشعب العراقي من مشاركة نظامه الملكي في المؤامرات التي يحيكها الغرب على الأمة العربية انضوت الأحزاب بمختلف طوائف الشعب للثورة على الملكية، وانتزع الشعب العراقي بلاده من براثن الاستعمار والتدخل الأجنبي، وتواصلت المواقف الشجاعة للأحزاب العراقية في نصرة القضية الفلسطينية والتحذير من المؤامرات الصهيونية لسرقة الموارد الطبيعية للأمة العربية.

كما كان لمجلس النواب العراقي دور كبير في المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الثانية 1956-1967، واحتلت القضية الفلسطينية جانباً كبيراً من اهتمامات النواب العراقيين، بالإضافة إلى اهتماماتهم القومية تجاه أمتهم العربية.

لم يعقد مجلس النواب العراقي جلساته حينما تم الإعلان عن العدوان الثلاثي على مصر بسبب العطلة الخريفية آنذاك، لذا تقدم عدد من النواب[*] بطلب إلى رئيس الحكومة لدعوة مجلس الأمة إلى الانعقاد في دورة استثنائية لمناقشة تطورات الموقف في مصر وبحث الإجراءات اللازمة للوقوف بجانبها، إلا أن الحكومة لم توافق على هذا الطلب، وتقابل

---

(1) علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص153.

(*) النواب الذي قدموا الطلب إلى الحكومة هم: عبد الكريم الأرزي، جمال نظمي، حسن عبد الرحمن، توفيق المختار، علاء السواسي، علي كمال، محمد أحمد العمر، محمد مشحن الحردان، مصلح النقشبندي، باقر الحسين، محمود بابان، محمد مهدي كبة، محمد مهدي عبد الوهاب.

وفد من النواب(**) برئاسة محمد رضا الشبيبي مع إسماعيل توفيق سفير مصر في بغداد، وأعربوا له عن تضامنهم ومن ورائهم مجلس الأمة العراقي بأكمله مع مصر ومؤكدين على وحدة الصف العربي.(1)

إن أغلب النواب العراقيين اتسموا بموقفهم البطولي والقومي تجاه مصر في أزمتها، وطالبوا الحكومة العراقية بالوقوف إلى جانب مصر فوراً، إلا أن بعض النواب كانوا مؤيدين للحكومة العراقية في سياساتها(***)، واكتفوا بموقف شكلي من العدوان الثلاثي على مصر أسوة بالمواقف الهزلية للحكومة.(2)

واهتم مجلس النواب العراقي بالوحدة المصرية السورية عام 1958، وأعربوا عن أمنياتهم بأن يحذو العراق حذو أشقائه العرب بالانضمام إلى الوحدة أو على الأقل تشجعيها ومباركتها(3)، وحين أعلن الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن رحب مجلس النواب بتلك الخطوة وأملوا أن يكون فيها الخير للأمة العربية، وصدق المجلس على

(**) الوفد الذي قابل السفير المصري في بغداد ضم كل من: صادق البصام، إسماعيل الغانم، توفيق المختار، عبد اللطيف محمد علي.

(1) صحيفة الشعب العراقية: بتاريخ 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956؛ صحيفة الشعب العراقية: بتاريخ 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

(***) من النواب المؤيدين لقرار تأميم قناة السويس والرافضين للعدوان على مصر: حسن عبد الرحمن علي، صادق البصام، عمر نظمي، توفيق المختار، عمر الجليلي، مصلح النقشبندي، عبد المحسن الدوري، إسماعيل الغانم. والنواب المؤيدين لسياسة الحكومة العراقية هم: برهان الدين باش أعيان، توفيق السمعاني، إبراهيم الحمدان.

(2). للمزيد أنظر: (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1957، الجلسة الثامنة بتاريخ 23 فبراير/ شباط 1957؛ المصدر نفسه: ملفات البلاط الملكي، ملف 311/5748، مصدر سابق، (و)66؛ مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية: العراق في خدمة العرب، مصدر سابق، ص48-84.

(3) (د. ك. و.): محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لعام 1958، الجلسة الحادية عشر بتاريخ 5 فبراير/ شباط 1958.

الاتحاد متوسمين فيه وفي الوحدة المصرية السورية بداية جديدة لوحدة صفوف العرب ضد الأخطار الصهيونية والاستعمارية.[1]

وعقب ثورة 14 يوليو/ تموز 1958 تألف مجلس السيادة وكانت صلاحياته تقتصر على توقيع القرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وقام عبد الكريم قاسم بإلغاء الحياة البرلمانية والحزبية.[2]

مما سبق يتبين أن مجلس النواب العراقي شارك في الحياة السياسية بإيجابية في عهد النظام الملكي، وكان أغلب النواب ينتقدون الحكومات المتعاقبة في مواقفها السلبية تجاه المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الثانية 1956-1967، ووقف الكثير منهم تحت قبة البرلمان يطالبون بأن تكون هناك قوة عربية موحدة تستطيع التصدي للمخاطر التي تواجهها الأمة العربية، ووقفوا بجانب مصر في قرارها بتأميم القناة وما تبعه من عدوان غاشم على أراضيها، وظلوا يناصرون القضية الفلسطينية بكل قوة ويندددون بكل ما تفعله إسرائيل وتدبره من مؤامرات، ونستطيع أن نقول أن مجلس النواب العراقي كان له دور كبير في إسقاط النظام الملكي، ولكن انحصر دوره بعد ذلك عقب ثورتي 14 يوليو/ تموز 1958 و8 فبراير/ شباط 1963، وذلك بعد إلغاء الحياة النيابية والحزبية في العراق، وانحصرت الصلاحيات في أيدي قادة الثورتين، باستثناء دور حزب البعث العربي الاشتراكي خلال تلك المرحلة.

أما الصحافة العراقية فقد كان لها دور فعال في المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الثانية 1956-1967، وقامت بواجبها الوطني والقومي على أكمل وجه، سواء في نقل الأحداث للمواطن العراقي والعربي، أو في تحليلها وتحذيراتها من خطورة المؤامرات التي تحاك ضد الأمة العربية.

(1) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، مرجع سابق، ج10، ص266-267؛ أنظر ملحق رقم (4).

(2) نوري عبد الحميد وآخرون: مرجع سابق، ج1، ص64-65.

سلكت الصحافة العراقية مسلكاً جديراً بالاحترام والتقدير خلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، إذ وقفت بجانبها بكل شجاعة وكانت خير معبر عما يجيش في نفس كل مصري وعربي، وحرصت صحف اليقظة والبلاد والشعب والحرية على إطلاع الشعب العراقي في كل صباح ومساء على صورة صادقة لكفاح شعب مصر الخالدة، وظلت تقص عليهم قصص البطولة في نزال قوات مصر الباسلة التي أثلجت صدور العراقيين وصدرت لهم مشاعر الاعتزاز والفخر، وذلك رغم سيف الأحكام العرفية المسلط على رقاب كل العراقيين آنذاك.[1]

أما صحف الأخبار والزمان والحوادث فلم تستطع هي الأخرى أن تساند موقف الحكومة وخاصة نوري السعيد في ارتباطه ببريطانيا، ولم تقدر على تجاهل مشاعر الرأي العام العراقي تجاه الشقيقة الكبرى مصر، فسايرت الحس الوطني لأبناء العراق في مساندة مصر وشعبها وجيشها في مجابهة العدوان.[2]

وجاء في انتقاد صحيفة اليقظة باعتبارها من الصحف الوطنية العراقية للعدوان الثلاثي على مصر ما نصه: "إنه حرب صليبية جديدة، وتآمر شرير على العروبة وقوميتها، وإننا ندعو العرب للمشاركة في هذه المعركة"[3]، وذكرت صحيفة الحرية في مقالة افتتاحية لها بأن العدوان مؤامرة دنيئة ليس ضد مصر فقط وإنما ضد الأمة العربية جميعها، ودعت

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة56، ملف رقم 1/1037/1038، مصدر سابق، بشأن أثر الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر في العراق؛ فطين أحمد فريد: مرجع سابق، ص131.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة56، ملف رقم 1/1037/1038، مصدر سابق، بشأن الإذاعات والصحافة في العراق؛ عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق، مرجع سابق، ص322.

(3) صحيفة اليقظة العراقية: بتاريخ 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

العرب للوقوف صفاً واحداً مع مصر، كما طالبت أغلب الصحف العراقية الحكومات العربيـة إلى إعلان التعبئة العامة لخوض معركة التحرير والقضاء على إسرائيل نهائياً.[1]

بينما يدعو الحديث عن الإذاعة العراقية إلى الرثاء لحالها وما وصلت إليه، فبينما مصر تئن من العدوان الثلاثي على أراضيها فـإن الإذاعـة اسـتمرت في بـث الـبرامج العاديـة والأغـاني المرحة والأحاديث التي لا تتصل من قريب أو بعيد بالأزمة، بل كانت تنقل الأخبار حرفياً من إذاعة لندن، حتى أننا يمكننا تسميتها إذاعة لندن ولـيس بغـداد، الأمـر الـذي أدى إلى سـخط الرأي العام العراقي عليها، كما انتقدت الإذاعة العراقية إذاعة دمشق التي كانت تنقل أخبـار مصر إلى العراقيين الذين كانوا يترقبون الموقف في مصر بكل حـماس، وعنـدما سـكتت إذاعـة صوت القاهرة في بغداد بأمر من نوري السعيد ازداد تهكم الإذاعة العراقية وشماتتها في مصر ورئيسها عبد الناصر وأساءت إليه بشـدة، بـل وادعـت الإذاعـة العراقيـة أن مصر سـقطت في أيدي المعتدين في الوقت الذي كانت مصر فيه تدافع عن نصرة العرب جميعاً.[2]

كان اختلاف دور الإذاعة العراقية وموقفها من العـدوان الـثلاثي عـلى مصر عـن الصـحف العراقية يكشف بوضوح عن موقف الحكومة من الأزمة، إذ كانت أغلب الصحف يمتلكهـا بعـض الأحزاب ورجال السياسة القوميين، والبعض الآخر منها كـان يهـتم بعامـل نسـبة المبيعـات الـذي اضطره إلى مجاراة الرأي العام في اهتماماته فنقل أحداث العدوان على مصر، وهو الأمـر الـذي لم تستطع الحكومة أن تفعل معه شيئاً، لذا سيطرت الحكومة على الإذاعة العراقية بهـدف تشـتيت الرأي العام وإلهائه بأمور أخرى، فنوري السعيد لم يكن يريد إذاعـة أي نصر عسـكري أو سـياسي

(1) عبد الحميد شـلبي: العلاقـات السياسـية بـين مصر والعـراق، مرجـع سـابق، ص322؛ صـحيفة الحريـة العراقية: بتاريخ 31 أكتوبر/ تشرين الأول 1956؛ صحيفة اليقظة العراقية: بتـاريخ الأول مـن نـوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر: دار الوثائق القومية (القـاهرة): الأرشـيف السري لـوزارة الخارجيـة المصريـة، فيلم35، محفظة56، مصدر سابق.

لمصر، لأن هذا يؤدي إلى إضعاف موقفه داخل العراق وأمام الشعب، أما موظفو الإذاعة ومذيعوها فهم يتبعون الحكومة وليس باستطاعتهم فعل أي شيء، وإذا تجرأ أحدهم سيعاقب أشد عقاب وقد يصل الأمر إلى فصله من العمل، وكل ذلك أدى إلى هياج الشعب العراقي غضباً من عدم مساندة حكومته لمصر في العدوان الثلاثي عليها.(1)

ورحبت الصحف العراقية بخبر الوحدة بين مصر وسوريا، ومن هذه الصحف (البلاد – اليقظة – الزمان)، واستبشروا بالوحدة خيراً للأمة العربية في مواجهة إسرائيل، ووصفتها بأنها خطوة جبارة بين الدول العربية لصد المخاطر التي تواجهها، بينما كانت هناك صحف ذات صلة بالحكومة العراقية فانتقدت الوحدة المصرية السورية بحجة أنها كانت لابد أن تكون بين سوريا والعراق لتلاصقهما الجغرافي بعكس تباعد الأرض بين سوريا ومصر، وهو نفس ما عبر عنه محمد فاضل الجمالي في مقاله بصحيفة الحوادث.(2)

وأذاع راديو بغداد الرفض العراقي للوحدة بوصفها هيمنة مصرية على سوريا ونقل وجهة نظر الحكومة العراقية تجاهها، كما عملت مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية على فرض تعتيم إعلامي صارم حول الوحدة وتطوراتها، فمنعت أخبارها من الوصول إلى الشعب خوفاً من هياجهم، وهو ما رفضته جموع الشعب العراقي وأدانته نقابة المحامين.(3)

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، فيلم35، محفظة56، ملف رقم 1/1037/1038، مصدر سابق، بشأن أثر الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي في العراق؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص115.

(2) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة508، ملف رقم 8/139/140، ج1، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن الاتحاد بين مصر وسوريا؛ مؤيد الونداوي: الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، مرجع سابق، ص133-146؛ أنظر ملحق رقم (4).

(3) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة4، ملف رقم 1/96/752، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية، بشأن الموقف من الاتحاد بين مصر وسوريا؛ محمد حسنين هيكل: ما الذي جرى في سوريا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1962، ص48.

وانقلب الحال بين الصحافة والإذاعة في تناول أخبار الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن، فأخذت الإذاعة تهلل وتبارك هذا الاتحاد، ووصفته بأنه يخدم المصلحة العربية في مواجهة إسرائيل، واعتبرته بداية للوحدة العربية الشاملة، كما أنه إنقاذ للأردن من خطر الشيوعية، بل ونقلت خبراً مفاده أن لندن قد أعلنت أن إسرائيل وافقت عليه واعتبرته يخدم الأمن في المنطقة، بينما كان الحال على النقيض من ذلك في صفحات الصحف العراقية التي أكدت على أن الوحدة الحقيقية هي ما بين مصر وسوريا، وأن الاتحاد العربي الهاشمي قام تحدياً لقوة العرب ولخدمة المصالح الغربية وإسرائيل.[1]

وعقب قيام الجمهورية العراقية قرر مجلس الوزراء إغلاق الصحف المشكوك في ولائها للعهد الجديد، ففي 15 يوليو/ تموز 1958 ألغي امتياز صحيفتي (الشعب والحوادث)، كما توقفت صحيفتا (الزمان والأخبار)، وصدرت صحيفة (البلاد) وحملت صفحاتها عناوين مثل (الثورة) و(إعلان الجمهورية) و(مع الثورة في الساعة الرابعة صباحاً) و(عبد الناصر يهنئ الشعب العراقي)، وتكلمت أيضاً عن الثورة وما ستواجهه من تحديات خارجية، وألحقت بالعمل مع صحيفة البلاد صحيفتا الأخبار والجمهورية، في حين شجعت الثورة على إصدار الصحف وإعادة النشاط إلى الصحف التي كانت قد توقفت في العهد الملكي، وعبرت الصحف العراقية بشكل عام عن الثورة وأهدافها وما ستحمله من آمال إلى الوحدة العربية، وما ستحققه للشعب العراقي من واجبات قومية عربية تجاه المسألة الفلسطينية في مواجهة إسرائيل، ووصفت الصحف العهد الجمهوري بأنه نهاية لهيمنة الغرب على سياسة العراق الداخلية والخارجية.[2]

---

(1) دار الوثائق القومية (القاهرة): الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة508، ملف رقم 8/139/140، ج2، مصدر سابق، بشأن الحيلولة دون نشر أنباء القضايا العربية.

(2) المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص13-27؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون: مرجع سابق، ج1، ص166-167؛ أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق، مرجع سابق، ص57-58؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 1958.

لقد أفرزت الثورة عهداً جمهورياً جديداً شهد مولد صحافة قومية عبرت عن فرحتها بقر حل المشاكل العربية تمهيداً للانتصار في المواجهات مع إسرائيل، وعقب ثورة 8 فبراير/ شباط 1963 ولدت صحف (الشعب – الوطن العربي – الطليعة – الوحدة الكبرى – الشباب)، وجاءت مفعمة بروح استجدت بين البلدان العربية، وذلك في ظل عهد جمهوري عراقي جديد، وتحالفات عربية بين العراق ومصر وسوريا، وهو ما رحبت به الصحف العراقية أبلغ ترحيب، ونقلت شعور المواطن العراقي المفعم بالأمل تجاه هذه الوحدة الشاملة لما ستجنيه القضية الفلسطينية من مكاسب في تحريرها من الاحتلال الصهيوني، كما نقلت الإذاعة العراقية تلك الأحداث في جو مليء بالأمل والتفاؤل العربي، وأذاعت الأغاني الوطنية التي زادت من حالة الحماس الشديد لدى الشارع العراقي، وهاجمت الصحافة العراقية وخاصة (الأخبار والجمهورية) مشاريع إسرائيل الاستعمارية لتحويل مياه نهر الأردن، واعتبرته خطراً يهدد أمن العراق والعرب، وطالبت بضرورة مواجهته بشكل جماعي وإيقاف محاولات إسرائيل لاستغلال الموارد العربية، وعدم السماح لها بذلك.(1)

وأيدت الصحافة العراقية الدعم الكبير الذي قدمه العراق والدول العربية لنصرة القضية الفلسطينية، وتبلور ذلك في تأييدها لقيام منظمة التحرير الفلسطينية التي ستعمل على تمثيل شعب فلسطين عربياً ودولياً، ونقلت الصحافة أفراح الشعب العراقي بالوحدة

(1) مؤمن علي طاهر: مرجع سابق، ص348-349؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص134؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج6، ص63-65؛ يوسف خوري: مرجع سابق، ص422؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 25 مايو/ أيار 1965.

العربيـة باعتبارهـا بدايـة لحـدوث مواجهـة عربيـة قويـة تجـاه إسرائيـل لصـد مخططاتهـا الاستعمارية.[1]

مما سبق يتبين لنا مدى الروح الوطنيـة الأصـيلة التـي تمتعـت بهـا الصـحافة العراقيـة بشكل عام أثناء المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الثانية 1956-1967، سـواء تجـاه قضايا العراق الداخلية في صراع الشعب العراقي مع نظامه الملكي السـابق أو في نصرة الـدول العربية كافة وخاصة مصر وفلسطين، ورغم القيود التي عانـت منهـا الصـحافة العراقيـة مـن قبل النظام الملـكي السـابق إلا أنهـا انـتصرت لمصر العروبـة في قرارهـا بتـأميم قنـاة السـويس وخلال أحداث العدوان الثلاثي الغاشم عليها، كما أشادت بالوحدة المصرية السـورية ورحبـت بها على النقيض من امتعاضها لقيام الاتحاد العـربي الهاشـمي ورفضـها لـه، ولعبـت الصـحافة العراقية دور كبير في إسقاط النظام الملكي وقيام ثورة 14 يوليو/ تموز 1958، فكانت الصـحافة العراقية دائماً لسان حال القـوميين والـوطنيين مـن أبنـاء الشـعب، وخـلال العهـد الجمهـوري استمرت الصحافة العراقية في نصرة القضية الفلسطينية، فحذرت من أطماع إسرائيل بتحويـل مياه نهر الأردن، وشجعت على قيام المشـاريع العربيـة المضـادة لحرمـان إسرائيـل مـن سرقـة الموارد الطبيعية للعرب، كما ساهمت في قيام منظمة التحريـر الفلسـطينية وزيـادة شـعبيتها لكي تتمكن من تمثيل شعب فلسطين عربياً ودولياً، وذلك لاسترجاع الحق العربي والوقوف ضد المخططات الاستعمارية وأطماع إسرائيل.

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) عن الدعم العراقي لمنظمة التحرير الفلسطينية أنظر اللقاء الذي أجرته صـحيفة الجمهوريـة العراقيـة بهذا الشأن مع الشقيري: صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 4 ديسمبر/ كانون الأول 1965؛ صـحيفة البلد العراقية: بتاريخ 8 سبتمبر/ أيلول 1965.

المكتبة الإ لكترونية العراقية

الفصل الثالث

الموقف (الرسمي والشعبي)
من المواجهات العربية الإسرائيلية
(المرحلة الثالثة) 1967 - 1973

أولاً : حرب 5 **يونيو/ حزيران** 1967

ثانياً : ثورة 17 **يوليو/ تموز** 1968

ثالثاً : حرب الاستنزاف 1968

رابعاً : حريق المسجد الأقصى 1969

خامساً : مبادرة روجرز 1970

سادساً : أحداث أيلول الأسود 1970

سابعاً : تأميم النفط العراقي 1972

المكتبة الإلكترونية العراقية

الفصل الثالث

الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية
(المرحلة الثالثة) 1967 - 1973

تأتي المواجهة العربية الإسرائيلية في مرحلتها الثالثة 1967-1973 لتشهد اختباراً حقيقياً لقدرة الدول العربية على توحيد صفوفها من أجل تحرير الأرض العربية المغتصبة، ومدى نجاحهم في تعزيز قواهم العسكرية استعداداً لمعركة قادمة مع الصهاينة.

أولاً: حرب 5 يونيو/ حزيران 1967

شهد عام 1967 الكثير من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والاشتباكات المستمرة على الحدود مع الدول العربية، ففي 7 إبريل/ نيسان 1967 حدثت اشتباكات جوية بين الطائرات الإسرائيلية والسورية، أسفرت عن سقوط 6 طائرات سورية من طراز ميج 21، وتحسباً لرد الفعل المتوقع من الجانب السوري قامت إسرائيل بحشد قواتها على الحدود السورية، ومن ثم أعلنت مصر عن استعداداتها العسكرية في سيناء لصد أي هجوم إسرائيلي على سوريا، وبادرت مصر بمطالبة يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة بسحب قوات الطوارئ الدولية بكاملها من سيناء وغزة وذلك في 18 مايو/ أيار، وقد وافق يوثانت على هذا الطلب وانسحبت بالفعل القوات الدولية نهائياً في 23 مايو/ أيار.[1]

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، بيروت، 1969، ص10؛ عزيز الأحدب: حرب الأيام الست، دار النهار للنشر، ط3، لبنان، د.ت، ص38؛ إدغار أوبالانس: الحرب الثالثة بين العرب وإسرائيل 5 حزيران 1967، ترجمة: مازن البندك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1973، ص17؛ صادق الشرع: حروبنا مع إسرائيل 1947-1973 – معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، دار الشروق، ط1، عمان، 1997، ص456؛ صحيفة المنار اللبنانية: بتاريخ 19 مايو/ أيار 1967.

ويتضح موقف العراق من تلك الأحداث وتأزم الوضع في المنطقة العربية بشكل عام من خلال تصريحات عدنان الباجةجي وزير الخارجية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الالتزام الكامل باتفاقية القيادة السياسية الموحدة بين العراق ومصر.
2- الدعم الكامل لكفاح شعب فلسطين من أجل استرداد وطنه المسلوب.
3- دعم كفاح شعب الجنوب العربي من أجل حريته ومد يد المساعدة لكل قطر عربي يسعى للتحرر والنمو والتقدم.
4- تمسك العراق بالروابط الأخوية التي تجمعه مع أشقائه الدول العربية في شتى المجالات والتمسك بسياسة عربية موحدة.
5- إن سياسة العراق ستظل دائماً تنبعث من إيمانه العميق بالوحدة العربية وحركة التحرر العربي وخدمة المصالح العربية.[1]

وانطلاقاً من هذه السياسة عقد مجلس الوزراء العراقي اجتماعاً في 17 مايو/ أيار 1967 لدراسة الوضع العربي بصورة عامة والتهديدات الإسرائيلية لسوريا بصورة خاصة، وأسفر الاجتماع عن صدور بيان رسمي أعلن فيه المجلس تأييد العراق للشعب السوري، ووقوف الجيش العراقي جنباً إلى جنب مع الجيش السوري، وأن العراق سيضع كافة إمكاناته لصد أي عدوان إسرائيلي، وبالفعل تم وضع القوات العسكرية والبرية والجوية تحت أهبة الاستعداد استعداداً للمعركة، وأرسل العراق بعثة عسكرية إلى دمشق لدراسة الموقف المتأزم على الحدود السورية الإسرائيلي، وتم الاتفاق على أسلوب التعاون بين الجيشين العربيين وأماكن تمركزهما، وبالفعل وصلت القوات العراقية إلى الحدود السورية في 25 مايو/ أيار 1967، وفي 28 من نفس الشهر أتمت القوات تمركزها في مواقعها المحددة، وأكد القادة العسكريون العراقيون على أنهم سيقاتلون صفاً واحداً

(1) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص18-19؛ صحيفة الحياة اللبنانية: بتاريخ 16 مايو/ أيار 1967.

مع أشقائهم السوريين وسيضربون بقوة من أجل الانتصار على المستعمرين وصد أي هجوم إسرائيلي.[1]، كما أعلنت الأردن عن دخول القوات العراقية إلى أراضيها في 25 مايو/ أيار على الحدود بينها وبين إسرائيل، وكان الرئيس عارف قد ودع قواته المتجهة للأردن وشد من عزمهم وأوصاهم بأداء واجبهم، وكان من ضمن هذه القوات نجله الملازم قيس عبد الرحمن عارف، وقال عارف في وداع ولده: "لقد أمرت بإرسال ولدي إلى الجبهة لأنني فضلت الواجب على العاطفة"، وأضاف: "لقد عزمنا بعد توحيد صفوفنا على تحقيق هدفنا الواضح، كي نمحو إسرائيل من الخارطة، ولسوف نلتقي بإرادة الله في تل أبيب وحيفا".[2]

ولم يكتف العراق بذلك بل أجرى مباحثات أخرى مع مصر لدراسة تطورات الموقف في 22 مايو/ أيار 1967، وأثمرت المباحثات عن توحيد الجهود المادية والمعنوية في

---

(1) صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 18 مايو/ أيار 1967؛ صحيفة الحياة اللبنانية: بتاريخ 20 مايو/ أيار 1967؛ صحيفة البعث السورية: بتاريخ 29 مايو/ أيار 1967.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، وثيقة رقم 160 بشأن كلمة الرئيس عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية في قطاعات الجيش العراقي قبل مغادرتها العراق إلى الجبهة، بيروت، 1969، ص219؛ دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص84-87؛ أحمد ياسين الأسطل: القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيس جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات – دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص63-64؛ حسن مصطفى أحمد: حزيران 1967 الجبهة الشرقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1973، ص263-264؛ محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، مرجع سابق، ص120؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص22. وللمزيد عن العدوان الإسرائيلي عام 1967 أنظر:

Sami Hadawi: The Arab-Israeli Conflict: (Cause and Effect), Institute for Palestine Studies, Beirut, Lebanon, 1967, P.5-7.

شتى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية لمواجهة التحديات الخارجية، واتخاذ التدابير الحاسمة والفعالة لمواجهة الخطر الإسرائيلي، واتفق الطرفان على إرسال قوات عراقية إلى الجبهة المصرية، وفي 23 مايو/ أيار أعلن العراق عن استعداده لإرسال قوات برية مدرعة كبيرة تدعمها تشكيلات من المقاتلات وقاذفات القنابل النفاثة، وفي 27 مايو/ أيار قام الرئيس عارف بزيارة القوات العراقية قبل توجهها إلى مصر وألقى كلمة جاء فيها: "إن هذه فرصتنا أن نغسل عن جيشنا العار، وأن نأخذ الثأر للأرواح الطاهرة التي استشهدت عام 1948"، وأضاف: "إن جيوش الدول العربية تواقة لإزالة إسرائيل من الوجود وإعادة مليون عربي مشرد إلى وطنهم ... وإن معركتنا اليوم إما الموت بشرف أو أن نعيش مكرمين معززين".[1]

وفي 31 مايو/ أيار 1967 جرى توديع حافل استعرض فيه رئيس الجمهورية العراقية قواته المغادرة، وقال: "لقد خلق الاستعمار إسرائيل لتكون حجر عثرة أمام العرب ولتكون مصدر قلق في منطقة الشرق الأوسط ... أنتم تقاتلون مع إخوة لكم للقضاء على اليهود والصهيونية وإرجاع فلسطين، أسأل الله أن يحفظكم ويحميكم"[2]، لقد اهتم العراق بالمشاركة بكل قوة منذ بداية الأحداث على كل جبهات المواجهة مع إسرائيل، وذلك بهدف تحقيق المصلحة العربية الكبرى بالقضاء على إسرائيل وصد المخاطر الخارجية على الأمة العربية.

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص82؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص21؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 23 مايو/ أيار 1967؛ صحيفة العربي العراقية: بتاريخ 28 مايو/ أيار 1967؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1964-1968, Vol. XIX, Document 132: Memorandum of Conversation.

(2) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص21؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخي 1-2 يونيو/ حزيران 1967.

وعقب تأزم الموقف سارع الجانب العربي إلى إنهاء استعداداته الكاملة بعد أن تأكد أن الحرب واقعة لا محالة، فجرت اتصالات مكثفة ومثمرة بين الدول العربية، كما تم عقد اتفاقيات سياسية وعسكرية فيما بين بعضها، ففي 30 مايو/ أيار 1967 وعقب وصول الملك حسين ملك الأردن إلى القاهرة وقعت مصر اتفاقية دفاع مشترك مع الأردن، كما أعلنت بعض الدول العربية الأخرى وقوفها إلى جانب دول المواجهة، وقامت بإرسال بعض القوات العسكرية إليها.(1)

وقد رحب العراق في 30 مايو/ أيار 1967 بهذا الاتفاق بين الأردن ومصر واعتبره خطوة جديدة لدعم الموقف العربي في مواجهة التحديات، وفي اتصال هاتفي بين رؤساء الدول الثلاث رحبت مصر والأردن بدخول القوات العراقية إلى الأراضي الأردنية لترابط على طول الحدود مع إسرائيل، ومن باب الحرص على وحدة الموقف العربي أدلى الرئيس العراقي بتصريحات قال فيها: "إنها لبشرى عظيمة عندما اتصل بي الأخ الرئيس جمال عبد الناصر وجلالة الملك حسين وأخبروني بأن الأمور قد سويت بينهما وأزيلت الخلافات التي كانت قائمة، فنحن العرب أخوة أينما كنا ومهما كانت خلافاتنا"(2)، وفي 3 يونيو/ حزيران أنهت القوات العراقية استعداداتها على الضفة الغربية لنهر الأردن وأخذت مواقعها وتمركزت على خطوط الجبهة الطويلة المواجهة لإسرائيل.(3)

---

(1) في يوم 24 مايو/ أيار 1967 وصلت إلى مصر وحدات عسكرية كويتية وجزائرية وسودانية. للمزيد أنظر: محمود عودة، وعبد الله إمام: النكسة من المسئول، مطابع روزاليوسف، القاهرة، د.ت، ص13؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ الأول من يونيو/ حزيران 1967.

(2) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، مرجع سابق، ص120؛ حسن مصطفى أحمد: مرجع سابق، ص263-264؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص22؛ أحمد ياسين الأسطل: مرجع سابق، ص63-64. وللمزيد عن العدوان الإسرائيلي عام 1967 أنظر: Sami Hadawi: op.cit., P.5-7.

(3) صحيفة المنار اللبنانية: بتاريخ 4 يونيو/ حزيران 1967.

وخلال الاتصال الثلاثي الذي تم بين الرؤساء الثلاث قامت مصر والأردن بدعوة العراق إلى الانضمام إلى اتفاقية الدفاع المشترك، وفي 4 يونيو/ حزيران وقبل بداية الحرب بساعات قليلة قام العراق بالتوقيع على الاتفاقية من خلال طاهر يحيى نائب رئيس الوزراء، ووقع عن الجانب العربي الرئيس المصري جمال عبد الناصر وألقى كلمة أشاد فيها بموقف العراق، إذ قال: "أما قوات العراق فقد تحركت، وجيش العراق الباسل قد تحرك، وشعب العراق قد تحرك، والأمة العربية كلها قد تحركت".[1]

وكانت الحكومة العراقية قد وجهت الدعوة في 29 مايو/ أيار 1967 إلى الدول العربية المنتجة للنفط لحضور اجتماع عاجل في بغداد، وذلك لاتخاذ موقف موحد حول استخدام النفط العربي كسلاح في المعركة ضد الدول التي تساعد إسرائيل في عدوانها على العرب، ولبت جميع الدول العربية دعوة العراق[2]، وفي الساعة السابعة من مساء يوم 4 يوليو/ حزيران افتتح الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف أعمال المؤتمر العربي

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص37-38؛ مصطفى طلاس: مرجع سابق، ج2، ص737-741. وحول نص بروتوكول انضمام الجمهورية العراقية إلى اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والأردن أنظر: جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص23؛ أحمد ياسين الأسطل: مرجع سابق، ص64؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ج4، ص596؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 5 يونيو/ حزيران 1967؛ أنظر ملحق رقم (7).

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 204 بشأن نص بروتوكول انضمام الجمهورية العراقية لاتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والأردن، ص286-287. وحضر المؤتمر 11 بلد عربي: العراق – الكويت – الجزائر – ليبيا – السعودية – مصر – سوريا – لبنان – البحرين – قطر – أبو ظبي. للمزيد أنظر: دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص116؛ خالدة إبراهيم خليل: مؤتمرات القمة العربية والقضية الفلسطينية 1964-1978، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003، ص73-74؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 5 يونيو/ حزيران 1967.

بكلمة حذر فيها شركات النفط من إيصال النفط إلى إسرائيل، لأن ذلك من شأنه أن يجعلهم في مصاف الأعداء ويعرضهم لأحكام المقاطعة وتحريم العمل معهم، وخص بالذكر شركات النفط العاملة في إيران، وناشد الرئيس العراقي الجانب الإيراني باسم المجتمعين أن يمنع تدفق نفط إيران إلى إسرائيل.(1)

وفي اليوم التالي وعشية العدوان الإسرائيلي اختتم المؤتمر أعماله واتخذ عدة قرارات لمواجهته، منها وقف ضخ النفط للدول التي تهاجم أو تشترك في أي هجوم على أراضي عربية أو مياهها الإقليمية أو مد يد العون العسكري بأي صورة كانت أو محاولة إمرار السفن التجارية عبر خليج العقبة تحت الحماية العسكرية أياً كان نوعها، كما قرر المؤتمر أنه حال دخول أي دولة بعدوان مسلح مباشر أو غير مباشر على الدول العربية ستخضع أموال شركاتها أو أموال رعاياها الموجودة في البلاد العربية لقوانين الحرب بما في ذلك أموال شركات النفط.(2)

وقام عبد الناصر باتخاذ قرار صارم وخطير تمثل في غلق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، حيث قال: "إن سياسة غلق المضائق لا تقبل النقاش، فإذا أرادت

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1967، منشورات مركز الأبحاث، م5، بيروت، 1968، ص526؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 203 بشأن خطاب الرئيس عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية بمناسبة افتتاح مؤتمر وزراء النفط العرب، ص283-285؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص15؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص29-30.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، م5، ص538-539؛ دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص120؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص31-32.

إسرائيل الحرب فلتتفضل"، وفي اليوم التالي قال ليفي أشكول(*) في الكنيست: "إن منع الملاحة الإسرائيلية في المضائق يعد عملاً عسكرياً عدوانياً"(1)، وقد أحدث القرار المصري ردود فعل دولية معارضة، وأوشكت الأمور أن تنفجر في المنطقة، وباتت الحرب وشيكة أكثر من أي وقت مضى.

وفي يوم 5 يونيو/ حزيران 1967 بدأت إسرائيل عدوانها على الأراضي العربية، وسارع مجلس الوزراء العراقي إلى عقد اجتماع طارئ لدراسة الوضع السياسي والعسكري، وأعلنت الحكومة بدء الحرب على إسرائيل محذرة من أن أي دولة ستساعدها ستكون في حالة حرب مع العراق.(2)

(*) ليفي أشكول: ولد في عام 1895 بقرية صغيرة بالقرب من مدينة كييف الأوكرانية، هاجر إلى فلسطين عام 1914 وسارع بالالتحاق بالكتيبة اليهودية، فاز بمقعد الكنيست الإسرائيلي عام 1951، واختير لرئاسة الوزراء في الفترة 1963-1969، وهو ثالث رئيس وزراء إسرائيلي. للتفاصيل أنظر: إبراهيم البحراوي: مرجع سابق، ص714.

(1) سليمان المدني: مرجع سابق، ج4، ص593؛ إدغار أوبالانس: مرجع سابق، ص19؛ أمين هويدي: البحر الأحمر والأمن العربي – الأهمية الإستراتيجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 11، بيروت، يناير/ كانون الثاني 1980؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 5 يونيو/ حزيران 1967؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1964-1968, Vol. XXI, Document 193: Telegram From the Department of State to the Embassy in Iraq.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، م5، ص535-536؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 214 بشأن بيان جمهوري عراقي رقم 2 بإعلان حالة الحرب مع إسرائيل، ص300؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص203؛ دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص554؛ حسين عويضة: دور الطيران في حربي حزيران 1967 وتشرين 1973، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 46، بيروت، يونيو/ حزيران 1975، ص111-121؛ إدغار أوبالانس: مرجع سابق، ص43؛ أحمد ياسين الأسطل: مرجع سابق، ص64؛ أنظر ملحق رقم (8).

وبدأت الحكومة العراقية في إذاعة البيانات العسكرية عن سير المعارك، كما أعلنت عن قيام الطائرات العراقية منذ صباح العدوان بغارة جوية على مطار سركين الإسرائيلي، حيث تمكنت من تدمير 7 طائرات جاثمة على الأرض، ودمرت المدافع المضادة للجو، وقد عادت جميع الطائرات سالمة إلى قواعدها، وتواصلت الطائرات العراقية في غاراتها مع الطيران السوري والأردني دون خسائر.[1]

وشهد اليوم الثاني للحرب تطوراً خطيراً تمثل في إعلان العراق عن قرارين، هما: قطع العلاقات السياسية مع حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ووقف ضخ النفط عنهما بسبب قيامهما بمد إسرائيل بالمعونات العسكرية في عدوانها ضد القوات العربية وخاصة الجبهة الأردنية والعراقية المشتركة، هذا وكانت مصر هي الأخرى قد اتهمت الولايات المتحدة وبريطانيا بمؤازرة إسرائيل في هذا العدوان.[2]

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص554؛ الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 337، أجوبة العميد الركن محمود كريم عن دور القوات العراقية في المعركة مع إسرائيل، ص468؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 232 بشأن بلاغ عسكري رقم 1 عن تحركات القوات العراقية في الحرب مع إسرائيل، ص315. وللاطلاع على كافة البيانات العراقية أنظر: صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخي 5-6 يونيو/ حزيران 1967.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 245 بشأن قرار الحكومة العراقية بقطع العلاقات السياسية مع حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ص325؛ دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص555-556؛ الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 262، قرار الحكومة العراقية بقطع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ص398. وكانت وزارة الخارجية العراقية قد سلمت القائم بأعمال السفارة الأمريكية في بغداد مذكرة شديدة اللهجة في الأول من يونيو/ حزيران 1967، وذلك احتجاجاً على موقفها المؤيد لإسرائيل، كما أبلغت سفراء فرنسا وبريطانيا وهولندا - باعتبارهم الدول التي تسهم شركاتها في شركة نفط العراق - بقرار وقف ضخ النفط العراقي. للمزيد أنظر: منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، م5، ص497-518؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ص203؛ أنظر ملحق رقم (9).

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1964-1968, Vol. XXI, Document 194: Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State.

أما على أرض المعركة ففي اليوم الثاني للحرب 6 يونيو/ حزيران 1967 صدرت الأوامر بنقل اللواء الثامن العراقي إلى منطقة المثلث المصري لاستلام موقع اللواء 40 المدرع الأردني، وخلال تحركاته تعرض اللواء العراقي إلى هجوم بالطائرات الإسرائيلية، ورغم ذلك تمكن من الاشتباك الفعلي في المعركة بمساعدة القوات السعودية والأردنية.[1]

كما شهد هذا اليوم مساهمة فعالة من الطيران العراقي الذي تمكن من التوغل إلى داخل العمق الإسرائيلي، حيث أذاع راديو دمشق أن عدد الغارات العراقية على تل أبيب قد بلغ 50 غارة، وأن طائرة عراقية من نوع (تي يو – 16) قد أغارت على مدينة ناتانيا بالقرب من تل أبيب ولكنها أسقطت واستشهد جميع أفراد طاقمها المؤلف من 6 أفراد.[2]

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، م5، ص552؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص35؛ مصطفى طلاس: مرجع سابق، ج2، ص790-791.

(2) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 249، بلاغ عسكري رقم 21 حول تحركات القوات العراقية في الحرب مع إسرائيل، ص468؛ حسين عويضة: مرجع سابق، ص117. هذا وقد شيعت بغداد في يوم 2 أغسطس/ آب 1967 وسط احتفال مهيب نعوش هؤلاء الشهداء النبلاء، وهم: الرائد الطيار حسين محمد حسين، النقيب الطيار فائق علوان العبيدي، النقيب الملاح غازي رشيد، الملازم أول صبيح عبد الكريم القرة غولي، رئيس عرفاء رشيد عدامة، نائب عريف مقاتل غني يحيى. للمزيد أنظر: سليمان المدني: مرجع سابق، ج4، ص642؛ صحيفة المنار اللبنانية: بتاريخ 3 أغسطس/ آب 1967.

وقامت إسرائيل بالرد على الطيران العراقي بغارة جوية على القاعدة الجوية العراقية (ايج ثري)، ولكن فوجئت الطائرات الإسرائيلية بتحليق الطائرات العراقية فوق القاعدة، ودارت معركة جوية كبيرة أسقطت خلالها طائرتان إسرائيليتان، ولكن تمكنت طائرات العدو من تدمير عدد من الطائرات العراقية الجاثمة على أرض القاعدة، وهاجمت خزان الوقود الرئيس بها وأشعلت فيه النيران، وفي وقت لاحق حاولت 6 طائرات إسرائيلية من نوع (فوتور) مهاجمة القاعدة مرة أخرى لكنها اصطدمت بالطائرات العراقية التي نجحت في إسقاط 4 طائرات للعدو، كما شارك في هذه الاشتباكات الطيارون الأردنيون جنباً إلى جنب مع الطيران العراقي بعد أن دمرت إسرائيل في اليوم الأول من الحرب سلاح الجو الأردني، كما ساهمت قوات الدفاع الجوي العراقية في إسقاط عدد من طائرات العدو، لذا لم تحاول إسرائيل إرسال طائراتها مرة أخرى إلى القاعدة العراقية، بل ولم تقترب منها حتى نهاية الحرب، وفي بيان نقلته إذاعة بغداد في 7 يونيو/ حزيران 1967 أعلنت فيه عن قيام الطيران العراقي بمهاجمة وقصف منطقتي طبرية وبئر السبع داخل الأراضي المحتلة وألحق بالعدو خسائر فادحة[1]، هذا وكانت خسائر العراق في اليومين الأولين من الحرب حوالي 20 طائرة.[2]

وشهد يوم 7 يونيو/ حزيران 1967 أكبر معركة جوية بين القوات الجوية العراقية والإسرائيلية، فقد أذاع راديو بغداد بأن طائرات العدو حاولت اختراق المجال الجوي للعراق على الحدود الغربية، فتصدت لها الطائرات العراقية وأسقطت ثلاث طائرات

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، م5، ص568؛ حسين عويضة: مرجع سابق، ص117.

(2) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص36؛ هنري لورنس: مرجع سابق، ص302؛ حسين عويضة: مرجع سابق، ص117.

للعدو من طراز ميراج، وتم أسر اثنين من طياريها ومات الثالث أثناء هبوطه خوفاً وهلعاً إذ لم يتعرض لأي إصابة مباشرة، هذا وقد أجرى تليفزيون بغداد في 9 يونيو/ حزيران مقابلة مع هذين الطيارين، حيث قال النقيب الطيار كلانسك انستمال – مولود في رومانيا وعمره 28 عاماً – إنهم لاقوا مقاومة شديدة من القوات العراقية[1]، لقد كانت تلك المعركة من أهم المعارك الجوية للقوات العراقية ضد إسرائيل، والتي أظهر فيها الطيار العراقي شجاعته وقدراته في سماء الحرب، وجعل إسرائيل تعترف بقوته رغماً عنها.

وفي 7 يونيو/ حزيران 1967 وبينما كانت إسرائيل قد اقتربت من حسم المعركة لصالحها تقريباً، أعلن العراق على لسان إسماعيل خير الله وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية بأن العراق لا يلتزم بقرار مجلس الأمن القاضي بإيقاف إطلاق النار، وأنه سيستمر في موقفه الحازم تجاه العصابات الصهيونية، وسيظل مسانداً لإخوانه العرب في معاركهم[2]، إن حديث خير الله يوحي بأن الحرب تسير لصالح الدول العربية، مما يؤكد أن إحدى نكسات العرب في حروبهم مع إسرائيل هي تمسكهم بالشعارات الرنانة بينما هم يعيشون في خضم الهزيمة.

وفي نفس اليوم انتهت المساهمة الفعلية للقوات البرية العراقية في الحرب، حيث صدرت الأوامر إلى اللواء الثامن بإرسال فوج مشاة وكتيبة صاعقة إلى الضفة الغربية لصد اختراق العدو في محور القدس – البحر الميت، وعلى مدار اليوم كله تعرض اللواء بكامل قطعاته إلى غارات جوية مستمرة وعنيفة، ثم صدرت الأوامر إلى اللواء العراقي بالانسحاب إلى مدينة السلط، حيث دخلها في 8 يونيو/ حزيران، وفي اليوم التالي

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص316-317؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص246؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص36؛ صحيفة المنار العراقية: بتاريخ 8 يونيو/ حزيران 1967.

(2) صحيفة المنار العراقية: بتاريخ 8 يونيو/ حزيران 1967؛

Robert Henry Stephens: op.cit., P.493-508.

انسحب إلى الزرقاء بين عمان والمفرق[1]، لينتهي بـذلك دور اللـواء الثـامن العراقـي في حـرب يونيو/ حزيران 1967، وبلغت خسائره حسب الروايـة الرسـمية 10 جنـود مـن الشـهداء و30 جريحاً.[2]

أما عن خسائر العرب في حرب يونيو/ حزيران 1967، فقد ضمت ما بـين 20-25 ألـف شهيد وحوالي 5920 أسيراً، ونحو 1100 دبابة و15 ألف عربة، فضلاً عن انضمام أكثر مـن 500 ألف لاجئ جديد على الدول العربية المشاركة في الحرب ومن ضمنها العراق، أما إسرائيل فقد كانت خسائرها 679 قتيلاً و2563 جريحاً و8 أسرى، و130 دبابة.[3]

لقد أسفرت حرب يونيو/ حزيران 1967 عن استيلاء إسرائيـل عـلى الضـفة الغربيـة من الأردن، واستقطاع الجولان من سوريا، وإكمال اغتصابها لأرض فلسطين بالسيطرة عـلى قطاع غزة، فضلاً عن احتلال سيناء بأكملها من مصر، وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيـا وفرنسـا لوقـف القتـال، وذلـك حتـى تحـتفظ إسرائيـل بمكاسـبها عـلى الأرض وللحيلولـة دون تنظـيم الجيـوش العربيـة لقواتهـا، ووافقـت الـدول العربيـة - وبـالقطع إسرائيل - على وقف القتال في 9 يونيـو/ حزيـران، وفي مسـاء اليـوم نفسـه ألقـى الـرئيس المصري جـمال عبـد النـاصر بيانـاً مسـهباً، اسـتعرض فيـه تطـورات الأزمـة عـلى مختلـف الجبهات، وحمل الولايات المتحدة الأمريكية مسئولية العدوان، وذلك عندما طلب الرئيس الأمريكي من مصر في 26 مايو/ أيار ألا تكون هي البادئة بإطلاق النار، وأشـار إلى مشـاركة الأمــريكيين والبريطــانيين في القتــال فعليــاً عــلى الجبهــات الســورية والمصريــة، ثــم

(1) زكريا حسين: العرب إلى أين - الصراعات في القرن العشرين، المكتب المصري الحديث، القـاهرة، 1996، ص101؛ حسن مصطفى أحمد: مرجع سابق، ص280-281.

(2) حنا بطاطو: العراق - الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سابق، ج3، ص381.

(3) هشام شرابي: المقاومة الفلسطينية في وجه إسرائيل وأمريكا، دار النهار، بيروت، 1970، ص121.

قال: "ولقد اتخذت قراراً أريدكم جميعاً أن تساعدونني عليه، لقد قررت أن أتنحى تماماً ونهائياً عن أي منصب رسمي، وأي دور سياسي، وأن أعود إلى صفوف الجماهير ... أؤدي واجبي معها كأي مواطن آخر، إن قوى الاستعمار تتصور أن جمال عبد الناصر هو عدوها ... وأريد أن يكون واضحاً أمامهم أنها الأمة العربية كلها وليس جمال عبد الناصر".[1]

وفي نفس اليوم طلب الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف من عبد الناصر أن يعدل عن استقالته والعودة إلى ممارسة عمله، فالأمة العربية في حاجة إلى خبراته للمعركة مع إسرائيل.[2]

أما عن تقييم دور القوات العراقية في حرب يونيو/ حزيران 1967 فقد تحدث العميد الركن محمود عريم قائد قوات صلاح الدين في ندوة تليفزيونية في 2 يوليو/ تموز قامت بنشرها صحيفة الجمهورية العراقية، حيث تكلم فيها عن انتقال القوات العراقية إلى الجبهة واشتراكها في القتال، وذكر الصعوبات التي واجهتها في الوصول إلى ساحات القتال، وتناول الخسائر التي منيت بها وتلك التي ألحقتها بالعدو، كما أوضح دور القوات الجوية العراقية في المعركة، إذ قال عنه: "إنه كان مشرفاً جداً، وهو ما اعترف به العدو،

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص284؛ هالة أبو بكر سعودي: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982، ص49؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص47.

(2) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 282، نداء مجلس الوزراء العراقي الذي ناشد فيه الرئيس عبد الناصر بالعدول عن قراره بالتخلي عن رئاسة الجمهورية العربية المتحدة، ص412؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص247. وحول نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر أنظر: صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 10 يونيو/ حزيران 1967؛ أنظر ملحق رقم (10).

فرغم الصعوبات إلا أن الطائرات العراقية توغلت داخل إسرائيل ودمرت الأهداف التي خصصت لها، وقامت بمساعدة القطعات البرية وخاصة الأردنية، فكانت موضع فخر واعتزاز"، وأكد أن العرب لو كانوا هم البادئين بالحرب لكانت الجيوش العربية في تل أبيب بعد 7 أيام على الأكثر من المعركة[1]، كما أشار في حديثه إلى زيارة رئيس الحكومة عبد الرحمن عارف ووزير الدفاع العراقي ورئيس أركان الجيش للقطعات وإطلاعهم على معنويات الجند وأوضاع القوات وأدائها، وقال: "إن الدور الذي قام به الجيش العراقي لقي احتراماً وتقديراً وثقة القادة والرؤساء والشعب العربي"، وأضاف بأن المسئولين في الأردن التي ترابط فيها قواتنا قد ذكروا في صحفهم ومؤتمراتهم دور قواتنا الباسلة في المعركة وأثنوا عليه، وأسهب في ذكر بطولات الجيش العراقي.[2]

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 284 بشأن برقية الرئيس عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة العدول عن استقالته، ص363؛ دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص316؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص46-52؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخي 3-4 يوليو/ تموز 1967.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، ج5، ص235؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 341 بشأن حديث العميد الركن محمود عريم قائد القوات العراقية في الأردن أفضى به في ندوة متلفزة حول دور القطعات العراقية أثناء العدوان الإسرائيلي، ص446-447؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص49؛ للمزيد أنظر: صحيفة المنار العراقية: بتاريخ 4 يوليو/ تموز 1967.

وفي تقريره الذي أعده في 19 يوليو/ تموز إثر انتهاء الحرب ذكر عبد المنعم رياض[*] إن المشاركة العراقية كانت غير كافية رغم تقديم القوات العراقية كل ما في طاقتها المحدودة.[1]

وربما تعود مشاركة العراق المحدودة إلى بعض الأسباب، منها أن العراق فوجئ بالحرب مثله مثل سائر البلدان العربية، فكان اشتراكه في العمليات على قدر ما سمحت به الأيام القليلة التي سبقت الحرب من اتخاذ بعض الاستعدادات، وأن تطور القتال كان أسرع من قدرة القوات العراقية على الالتحاق بالجبهة بشكل مكثف وبعدد أكبر من القوات[2]، كما كان لبعد العراق عن جبهة القتال أثر كبير على خطوط المواصلات التي حدت بدرجة كبيرة من قدرة العراق على تقديم المساعدة الفعالة، فضلاً عن اختلاف الأوامر الصادرة إلى القوات العراقية المشتركة على الجبهة السورية التي وصلت في 2 يونيو/ حزيران، وسرعان ما تلقت أوامر أخرى بتغيير اتجاهها نحو الأردن ولم تصل إليها إلا في يوم 5 يونيو/ حزيران، مما كلفها إرهاق ومتاعب شديدة بالإضافة إلى أن الوقت قد فات لقيام هذه القوات بواجبها على الحدود مع إسرائيل، حيث أن طيران العدو تعقبها

(*) عبد المنعم رياض: ولد في عام 1919 بطنطا، وهو ضابط مصري، مخطط حرب الاستنزاف على المستوى العسكري، مثل روح التحدي منذ انخراطه في سلك العسكرية مطلع عام 1939، شارك في إقامة وإعادة بناء القوات المسلحة المصرية بعد نكسة 5 يونيو/ حزيران 1967 على ركائز متينة، استشهد في عام 1969 في المواقع الأمامية في قناة السويس. للمزيد أنظر: حسن البدري: حرب الاستنزاف 28 سبتمبر 1968 – 7 أغسطس 1970، السياسة الدولية، العدد 54، القاهرة، أكتوبر 1978، ص197.

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 422 بشأن كلمة الرئيس عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية في إحدى قطعات الجيش العراقي المرابطة في الأردن، ص578؛ هيثم الكيلاني: الإستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948-1988، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1991، ص287.

(2) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص381؛ هيثم الكيلاني: مرجع سابق، ص284.

في طريقها من بغداد إلى سوريا ثم إلى الأردن، وضربها بقنابل شديدة التدمير، وأتلف كثيراً من معداتها، كما كان عدد المطارات القليل على الجبهة الأردنية سبباً من أسباب عدم إبراز العراق مشاركة أكثر فاعلية[1]، لقد أشاد العدو قبل الصديق بالدور البطولي للمقاتل العراقي، وربما لو كانت القوات العراقية قد اجتازت كل تلك العراقيل لنجحت في المشاركة بشكل أكثر إيجابية، ولانقلبت موازين المعركة وأدت إلى نتائج مغايرة لما حدث.

ورغم انتهاء الحرب إلى نتائج وخيمة على الدول العربية إلا أن العراق لم يغير مواقفه السياسية والاقتصادية التي اتخذها قبل بدء القتال، وخاصة قرارات قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وكذلك وقف ضخ البترول، بل أعلن العراق من خلال قرار مجلس الوزراء في 14 يونيو/ حزيران عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع جميع الدول التي ساندت إسرائيل في عدوانها على الأمة العربية، وعلى ذلك قرر العراق إغلاق جميع المؤسسات الأمريكية والبريطانية والألمانية الغربية، ووقف الاستيراد منها لجميع البضائع والأفلام السينمائية، وسحب جميع أرصدته وودائعه من مصارفها، وقررت الحكومة أيضاً إغلاق معهد جوتة التابع لحكومة ألمانيا الغربية، كما طلبت وزارة التربية العراقية من خمسة مدرسين ألمان يعملون بالعراق بالمغادرة تنفيذاً لقرار الحكومة العراقية بمقاطعة بلادهم، وأبلغت وزارة الثقافة والإرشاد العراقية الحكومة الألمانية بعدم تجديد الاتفاق الثقافي معها وكذلك إلغاء الاتفاق الإذاعي والتليفزيوني.[2]

---

(1) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 289، كلمة اللواء عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع العراقي الأسبق في اجتماع حضره عدد من رجال السياسة العراقيين في بغداد، ص418؛ يوسف هيكل: فلسطين قبل وبعد، دار العلم للملايين، بيروت، 1971، ص204؛ هيثم الكيلاني: مرجع سابق، ص287.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، م5، ص639؛ الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 262، ص184؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص246؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص36-37.

وظل العراق وفياً للعمل المشترك مع البلدان العربية صفاً واحداً لإزالة آثار العدوان، فشارك في المؤتمر العربي لقمة الصمود في القاهرة في الفترة 10-19 يوليو/ تموز 1967، وكذلك مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الخرطوم في الفترة 29 أغسطس/ آب – 1 سبتمبر/ أيلول 1967 الذي اعتبر مكملاً للمؤتمر الأول في العمل على تجاوز الهزيمة وتحديد موقف الدول العربية من الدول الأجنبية التي شاركت في العدوان، وفي المؤتمر الأول قال عبد الرحمن عارف: "إن الجشع الاستعماري أدى إلى تغيير المقاييس الإنسانية ... إن شركات النفط تربح الملايين لتحويلها إلى أسلحة فتاكة تهديها إلى إسرائيل ... وإن قطع عمليات تصدير النفط وغلق قناة السويس لصاعقة أصابت الاستعمار ... وإن النفط سلاح اقتصادي فتاك ضد إسرائيل والدول التي تساندها"، ودعا العراق إلى استمرار العمل العربي المشترك لإزالة آثار العدوان.[1]

لقد كانت حرب 5 يونيو/ حزيران 1967 أول تجربة ناجحة في استخدام النفط كسلاح في المواجهات العربية الإسرائيلية، حيث بذل العراق جهوده مع الدول العربية في سبيل منع إيصال النفط إلى الدول التي ساندت إسرائيل في عدوانها عليهم، حتى أن العراق بهدف التأكد من أن نفطه لم يصل إلى تلك الدول كان قد طلب من اليابان تقديم ضمان على نفسها بأن البترول الذي يشحن إليها من العراق لم ولن يصل إلى أي من تلك الدول، وظل العراق يؤكد دوماً على أنه مصمم على مواصلة وقف تصدير النفط

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، م6، ص127؛ محمد حسنين هيكل: حرب الثلاثين سنة – الانفجار، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1990، ص909-911؛ سعد الدين إبراهيم: سوسيولوجية الصراع العربي الإسرائيلي، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1973، ص229؛ مصطفى طلاس: مرجع سابق، ج2، ص846-847؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص117؛ صحيفة الأنوار اللبنانية: بتاريخ 3 سبتمبر/ أيلول 1967.

إلى الدول التي تواطأت مع إسرائيل، وأنه يرفض سياسة أي دولة عربية ترمي إلى إعادة ضخ البترول ما لم يسترد العرب حقوقهم المغتصبة.[1]

ويبرز تساؤل هام حول آثار استخدام سلاح البترول على الغرب، وحتى يمكننا الإجابة على هذا التساؤل لابد من التعرف على واردات أوروبا الغربية من البترول العربي، حيث بلغت أكثر من 400 مليون طن في عام 1966، كما بلغت واردات بريطانيا الإجمالية من البترول حوالي 69 مليون طن، منها 60.7 مليون طن من البترول العربي أي بنسبة 88%، وبلغت واردات ألمانيا الغربية من البترول في نفس العام 67.4 مليون طن، منها 60.6 مليون طن من البترول العربي أي بنسبة 90%.[2]

لذا فقد أدى توقف ضخ البترول العربي إلى أوروبا الغربية وبريطانيا والولايات المتحدة إلى آثار اقتصادية وخيمة، وفزع وصداع كبير في الدوائر الأوروبية والأمريكية، وبدأت سلسلة اجتماعات لمحاولة البحث عن مخرج من هذه الأزمة الخانقة التي تهددهم، فدعت الحكومة الأمريكية أصحاب شركات البترول العالمية إلى اجتماع عاجل لبحث الموقف، وعبر وزير الحربية الأمريكي عن قلقه الشديد بسبب العجز المتوقع في الوقود اللازم لحرب فيتنام نتيجة قطع البترول العربي عن بلاده، وقال: "إن بلاده ستضطر إلى زيادة مشترياتها من معامل التكرير في المكسيك والشاطئ الغربي والبحر الكاريبي، ورغم أن هذا سيزيد الأعباء المالية إلا أن الأمر ضروري لأن المخزون لا يكفي المصانع إلا لمدة شهر واحد".[3]

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص298؛ وسام حميد العيساوي: دور النفط في الصراع العربي الإسرائيلي 1948-1973، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2012، ص128-129.

(2) عبد الدايم الصاوي: البترول العربي وكيفية استخدامه كسلاح فعال في المعركة، مجلة البترول، العدد 2، القاهرة، 1967، ص8؛ وسام حميد العيساوي: مرجع سابق، ص140.

(3) صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 9 يونيو/ حزيران 1967.

أما عن تأثير سلاح البترول على العدو الصهيوني، فقد عانت إسرائيل من مشاكل حادة وكبيرة، منها الافتقار إلى المواد الأولية المنتجة محلياً، وحرمانها من إمكانية الحصول عليها من البلاد العربية، فضلاً عن قلة مصادر الطاقة، ومما زاد الأمر سوءاً قيام القوات السورية بتدمير معامل حيفا للبترول أثناء الحرب، الأمر الذي اضطر إسرائيل إلى رفع مستوى الاستيراد من الخارج[1]، ولكن عقب استيلائها على سيناء تمكنت إسرائيل من إنقاذ اقتصادها، حيث قامت بالاستيلاء على منابع نفطية جديدة ساعدتها على التقليل من آثار استخدام العرب لسلاح البترول خلال تلك الفترة.[2]

ورغم ذلك لم يغير سلاح البترول من أمر الحرب شيئاً، إذ اختلفت وجهات النظر السياسية للدول العربية حول هذا الموضوع، وذلك ما بين الدول المنتجة والمعتمدة كلياً على الموارد النفطية وبين الدول غير النفطية أو الأقل اعتماداً على تلك الموارد مثل مصر وسوريا، وقد أدت نتيجة الحرب إلى ازدياد قناعة الأقطار المنتجة بالخطر من عدم جدوى إهدار مواردها النفطية في معركة خاسرة لن يصيبها منها سوى حرمانها من المصدر الرئيس لدخلها القومي[3]، بالإضافة إلى أن المواجهات العسكرية بين العرب وإسرائيل جاءت خاطفة وانتهت في أيام معدودة، فلم تكن هناك فرصة كافية لاستخدام البترول كسلاح إستراتيجي لا من العراق ولا من الدول العربية الأخرى، ولم تكن هناك خطة دقيقة موضوعة لكيفية

---

(1) عمرو محيي الدين وآخرون: الاقتصاد الإسرائيلي، مطبعة أسعد، ط1، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1973، ص200؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 6 يونيو/ حزيران 1967.

(2) عاطف سلمان: إسرائيل والنفط، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968، ص128-135.

(3) أحمد ساجر الدليمي: سياسة العراق النفطية 1963-1968، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص221؛ جورج قرم: النفط العربي والقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1979، ص6.

استخدامه، بل إن الهزيمة العسكرية التي مني بها العرب حالت دون تحمس الدول العربية المنتجة للبترول لاستخدامه كسلاح في أيديها.[1]

أما عن تطور أحداث حرب يونيو/ حزيران 1967 في الجمعية العامة للأمم المتحدة وموقف العراق تجاهها، ففي 5 يونيو/ حزيران استنكر العراق بشدة العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية، ووافق على قرار مجلس الأمن رقم 233 الصادر في 6 يونيو/ حزيران والداعي إلى وقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها، كما وافق على القرار رقم 234 الصادر في 7 يونيو/ حزيران والذي طالب إسرائيل بالانسحاب العاجل من الأراضي العربية التي استولت عليها بموجب حرب 1967.[2]

وبعد هزيمة العرب في المعارك العسكرية ولرغبة العراق والدول العربية في إرجاع أراضيها التي احتلتها إسرائيل بدون قيد أو شرط؛ عرضت القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي فشلت في اتخاذ قرار، الأمر الذي دفع الدول العربية إلى نقل القضية إلى مجلس الأمن الذي نجح في إقرار مشروع بريطاني في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967 وذلك بالقرار رقم 242، حيث نص على انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها في الحرب، وإنهاء كل مظاهر الحرب، واحترام سيادة الدول، مع ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية، ولكن رفض العراق القرار منذ البداية لأنه يعتبر إسرائيل دولة لها سيادة في الأرض التي احتلتها بينما ترك أصحابها الشرعيين دون عناية، وأكد العراق على أن القرار يخدم فقط إسرائيل ويهمل الحقوق الشرعية للعرب، وأن الاعتراف بالقرار يعني

---

(1) صلاح العقاد: البترول – أثره في السياسة والمجتمع العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973، ص135-136؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص264-265.

(2) أحمد عصمت عبد المجيد: مرجع سابق، ص98-99؛ هالة أبو بكر سعودي: مرجع سابق، ص49.

التخلي عن الأراضي التي احتلت قبل حرب يونيو/ حزيران 1967، وطالب العراق بانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية والفلسطينية دون قيد أو شرط.[1]

وحاولت الأمم المتحدة أن تلعب دورها المنتظر منها في الأزمة فتم تعيين غونار يارنج[*] (Khonar Yarange) السكرتير العام للهيئة وسفير السويد السابق في موسكو ليكون الوسيط الدولي في المنطقة، وتولي مهمة الاتصال المباشر مع الدول المعنية في الشرق الأوسط بهدف التوصل إلى تسوية سلمية مقبولة في المنطقة، إلا أن جهود الوسيط لم تأت بجديد نتيجة الموقف الصهيوني المتعنت ومحاولاته المستمرة للالتفاف حول قرارات الأمم المتحدة، وسعيه للضغط على الدول العربية لانتزاع اعتراف رسمي عربي بدولة إسرائيل.[2]

---

(1) عفاف مغيزل: اتجاهات جديدة في الإستراتيجية البحرية – البحرية العربية وإغراق المدمرة إيلات، السياسة الدولية، العدد 12، القاهرة، 1968، ص144-151؛ عدنان الحمد: السياسة العراقية وأزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 41، القاهرة، يوليو 1975، ص160؛ أحمد عصمت عبد المجيد: مرجع سابق، ص197-198؛ هالة أبو بكر سعودي: مرجع سابق، ص50-51.

(*) غونار يارنج (Khonar Yarange): ولد في عام 1917 بالسويد، تولى منصب سفير السويد في موسكو، وأصبح الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، وتولى المساعي السلمية في الشرق الأوسط، واتخذ من قبرص مقراً دائماً لمباشرة مهامه، قام بعدة جولات في دول المنطقة، عرف عنه الصمت الشديد لذا سمي الوسيط الصامت. للمزيد أنظر: منير الهور، وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982، دار الجليل للنشر، ط1، عمان، 1983، ص84.

(2) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، مصدر سابق، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور الانعقاد العادي الواحد والخمسون، ص17-18؛ عادل حامد الجادر، وعزيز عبد المهدي الردام: فلسطين والغزو الصهيوني، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1984، ص250؛ صحيفة الكفاح اللبنانية: بتاريخ 10 يناير/ كانون الثاني 1968.

وفي الأشـهر الأخـيرة مـن عـام 1967 اسـتمرت قـوات الاحـتلال الصـهيوني في مزاولـة الاعتداءات العسكرية على الدول العربية المجاورة لفلسطين، الأمر الذي دفـع سـوريا والأردن إلى تقديم طلب إلى مجلس جامعة الـدول العربيـة بعقـد مـؤتمر قمـة عربيـة لتقريـر خطـة مواجهة الأحداث الدامية التي تتعرض لها المنطقة وتوحيد الجهود من أجـل مواجهـة جـرائم إسرائيل وخاصة الانتهاكـات التـي يتعـرض لهـا الشـعب الفلسـطيني، وحظـي الطلـب بتأييـد مجلس الجامعـة في اجتماعـه المنعقـد في 6 فبرايـر/ شـباط 1968 وخاصـة بعـد فشـل مهمـة الوسيط الدولي.(1)

وأيد العراق دعوة الأردن وسوريا بعقد مؤتمر القمة العربي بعد انتهاء مهمـة الوسـيط الدولي بالفشل، ولكن على أن تتناول الـدول العربيـة المجتمعـة وتتخـذ مـا تـراه مناسـباً مـن الإجراءات الكفيلة بإزالة آثار العدوان الإسرائيلي واستعادة الأرض العربية المحتلة، بما في ذلـك من استعدادات عسكرية عالية المستوى تضمن توحيد الطاقات الحربية وفق خطة مدروسـة لمواجهة العدو الصهيوني.(2)

وفي ظل فشل الأمم المتحدة وسياسات مجلس الأمن وتصريحات الوسيط الـدولي، فقد خيم جو الاستنكار والشجب في حين كان الأمر يسـتحق أكـثر مـن ذلـك بكثـير، مـما أدى إلى سعي العراق والدول العربية إلى عقد اجتماع لمجلس جامعة الـدول العربيـة في الفترة 1-3 سبتمبر/ أيلول 1968، اسـتعرض فيهـا المجلـس الموقـف العـربي مـن العـدوان الصهيوني، وأجـرى تقيـيماً شـاملاً ومفصـلاً لحقائقـه وجوانبـه، وخـرج المجلـس في ختـام

(1) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسـة الثالثـة المنعقـدة في 6 فبراير/ شباط 1968؛ صحيفة الكفاح اللبنانية: بتاريخ 13 فبراير/ شباط 1968.

(2) علماً بأن الدول العربية لم تجتمـع عـلى رأي واحـد وموقـف ثابـت تجـاه الـدعوة الأردنيـة والسـورية. للمزيد أنظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، بيروت، 1971، ص7؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 2 إبريل/ نيسان 1968؛ صحيفة الأنوار اللبنانيـة: بتـاريخ 15 إبريل/ نيسان 1968.

جلساته بعدة قرارات تؤكد على دعم صمود الجبهات العربية لمواجهة الاعتداءات الصهيونية المتكررة، والعمل على إبراز قضية فلسطين عربياً ودولياً.[1]

وعقب حرب يونيو/ حزيران 1967 تفاقمت أزمة اللاجئين أكثر من أي وقت مضى، وحرصاً من جامعة الدول العربية على معالجة أوضاعهم وخاصة الطلبة المقيمين بالدول العربية وتوفيراً لسبل الراحة والاستقرار المادي والاجتماعي لهم، اجتمع مندوبو الدول الأعضاء في مجلس الجامعة بتاريخ 20 يوليو/ تموز 1968 لبحث هذا الموضوع، وخاصة ضرورة توفير المعونات اللازمة للطلبة الذين انقطعت مواردهم بسبب الحرب، وبعد نقاش مستفيض تم الاتفاق على أن تسهم حكومات الدول الأعضاء في الجامعة بمبلغ 600 ألف جنيه إسترليني، بحيث تتحمل كل منها نصيبها في المبلغ المذكور حسب نسبة مساهمتها في ميزانية الأمانة العامة للجامعة، وذلك تأكيداً من المجلس على موقفه المساند تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وتقرر أيضاً أن تقوم كل دولة عربية لديها طلبة فلسطينيين من المحتاجين الذين انقطعت مواردهم بسبب العدوان برعايتهم وتقديم العون المالي المقرر لكل منهم حسب مساهمتها في تمويل صندوق الإعانة الذي أعلنت الجامعة عن تشكيله لمواجهة مصروفات اللاجئين الفلسطينيين، فضلاً عن إعداد القوائم بأسماء هؤلاء الطلبة المستحقين للعون بالتعاون مع مكاتب الجامعة ومنظمة التحرير الفلسطينية والسفارات العربية بغرض إقرار المبالغ اللازمة لهم.[2]

---

(1) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسة الثانية المنعقدة في 3 سبتمبر/ أيلول 1968؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، مصدر سابق، ص24-29؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص123.

(2) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، مصدر سابق، مذكرة إلى مجلس الجامعة في دور انعقاده الخمسون حول معونة الطلبة الفلسطينيين في العام الدراسي القادم 1968، ص267-269؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص244.

وقد قام العراق بدور كبير في استقبال اللاجئين الفلسطينيين وخاصة الطلبة عقب حرب يونيو/ حزيران 1967، حيث ساهم في إبقاء 35 طالباً فلسطينياً من أصل 435 طالباً في الجامعات الأسبانية والباقي تم تحويلهم إلى الدول العربية التي لديها جامعات، وقدم العراق لهؤلاء الطلبة المنح الدراسية الكاملة وساعدهم على إكمال دراستهم خاصة في مجال الطب والهندسة، كما راعى العراق ظروف اللاجئين وحافظ على ممتلكاتهم بالعراق ورفض تهجيرهم إلى كندا.[1]

كانت حرب 5 يونيو/ حزيران 1967 من أهم جولات المواجهات العربية الإسرائيلية التي جرت في منطقة الشرق الأوسط، وكانت حلقة فارقة من حلقات الصراع الدامي المستمر نتيجة الأطماع الصهيونية، ونقطة تحول كبيرة لما شهدته من أحداث هامة ومزدحمة، سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو حتى اجتماعية، ناهيك عن المتغيرات التي حدثت على صعيد الأنظمة العربية بشكل عام وعلى دول المواجهة بشكل خاص، ولاسيما القطر المصري بصفته اللاعب الرئيس في مسيرة المواجهات مع إسرائيل.

وقد عكست نتائج الحرب الوخيمة ما كانت تعانيه الدول العربية من تردي في أوضاعها بشكل عام والسياسية والاقتصادية والعسكرية بشكل خاص، رغم الإقرار بتحسن النيات على الأقل وتوفرها في بعض الأنظمة العربية عما كانت عليه في المواجهات السابقة، ولكن أظهرت الحرب عمق الخلافات التي كانت لم تزل الأمة العربية تعاني منها رغم محاولات البعض من التظاهر بخلاف ذلك، والأهم أنها كشفت كذب الادعاءات العربية فيما يتعلق بثقتهم في قدرتهم على مواجهة إسرائيل والانتصار عليها، وأظهرت زيف الأجهزة الإعلامية العربية التي دوماً ما كانت تنقل صورة غير حقيقية عن طبيعة الأوضاع إلى الرأي العام العربي، وجعلت الجماهير تعيش في وهم كبير سواء قبل الحرب أو أثنائها أو حتى بعدها في سلسلة من التبريرات الواهية للهزيمة، وفي المقابل كان

(1) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات مجلس الجامعة، مصدر سابق، الجلسة الأولى المنعقدة في 3 ديسمبر/ كانون الأول 1967؛ هنري لورنس: مرجع سابق، ص320.

العدو يسير وفق خطة منظمة ومدروسة وعلى درجة عالية من الدقة في ظل حماية دولية كبيرة تضمن له التفوق عسكرياً واقتصادياً وحتى سياسياً، كما اعتمد العدو على عنصر المباغتة في ظل الوهن العربي عن اتخاذ زمام المبادرة، الأمر الذي جعل الحرب تسير في صالح العدو بشكل ربما فاق تصوراته وحساباته وحتى أحلامه، وهكذا جاءت النكسة التي ما زلنا للأسف نتحمل نتائجها ونعيش مرارتها إلى اليوم.

ورغم ذلك وبشكل عام فقد برز الموقف البطولي للعراق في اشتراكه على مختلف الجبهات، وبالطبع ينسب ذلك للرئيس العراقي عبد الرحمن عارف الذي أثبت بمواقفه غاية النبل والإخاء العربي، وحرصه الدائم على وحدة الصف العربي وإعلاء مصلحة الأمة العربية عالياً فوق أي اعتبار آخر، وهو أمر يحسب له في التاريخ العربي الحديث والمعاصر.

فعلى الصعيد العسكري شارك العراق بقواته المسلحة على طول خطوط الجبهة العربية مع إسرائيل رغم ابتعاد حدوده عنها بشكل كبير، فأرسل قواته إلى كل من سوريا والأردن ومصر، وامتلأت عروق الجنود العراقيين بالحماس الوطني والقومي العربي منذ وصولهم والتحاقهم بصفوف إخوانهم العرب، وتمركزوا في مقدمة ساحات القتال وأعلنوا عن استعدادهم للمواجهة ومن ورائهم قلوب العراقيين، إلا أن المساهمة العسكرية العراقية لم تكن بحجم وإمكانيات العراق ربما لبعد المسافة عن أرض المعركة، فمن حسن حظ إسرائيل أن العراق لم يكن من دول المواجهة المباشرة معها، بالإضافة إلى عدم التنسيق الكافي واللازم لخوض الحرب بين العراق وأشقائه من الدول العربية، وربما لو كان القدر قد بكر بالحرب في أيام الرئيس عبد السلام عارف لتغيرت الأمور نظراً لاختلاف شخصيته السياسية الحاسمة عن شخصية عبد الرحمن عارف التي - رغم وطنيتها الشديدة - لم تستطع قيادة دفة الأمور لصالح العرب في الحرب.

كما حرص العراق على استخدام سلاح النفط في وجه إسرائيل ومن يعاونها من الدول الاستعمارية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وربما لو كانت كل الدول العربية قد حذت حذو العراق لانقلبت الأمور وسبب ذلك ضغطاً على الدول

الكبرى ولتغيرت نتيجة الحرب، ولكن بعض الدول العربية التي يشكل النفط العمود الفقري لاقتصادها قد خشيت من تأثير وقف ضخ النفط من أراضيها على اقتصادياتها، كما أن سلاح البترول وحتى يكون فتاكاً رادعاً كان يجب أن يستخدم على المدى الطويل، وذلك حتى يتمكن من إحداث مجاعة نفطية تؤدي إلى شل الحركة الصناعية في الدول الغربية، ومن ثم التأثير على القرار السياسي العالمي.

وفي الأمم المتحدة بذل العراق جهوده الدبلوماسية بشكل مكثف لانتزاع قرارات دولية تعيد الحق العربي والأرض المغتصبة، وكذلك إزالة آثار العدوان الصهيوني على المنطقة وعدم الاعتراف بدولته إسرائيل ورفض أي قرار يتضمن هذا الاعتراف بشكل ضمني أو غير مباشر.

كما قدم العراق دعماً مالياً متواصلاً إلى اللاجئين الفلسطينيين، وبما في ذلك من إنفاق على الطلبة واحتوائهم في الجامعات العراقية والعربية، حتى أنه ظل يرفض إعطائهم الهوية العراقية حفاظاً على هويتهم الفلسطينية أملاً في عودتهم إلى أراضيهم وإعادة حقوقهم، فضلاً عن تقديم العراق للمساعدات المالية والعسكرية المتواصلة للفدائيين الفلسطينيين في نضالهم وكفاحهم ضد العدو الصهيوني.

ثانياً: ثورة 17 يوليو/ تموز 1968

عقب حرب يونيو/ حزيران 1967 وما جاءت بها نتائجها من نكسة كبيرة على الوطن العربي، ساد الاضطراب في الشارع العراقي بشدة ورافقته انتقادات الشعب الموجهة إلى الحكومة لضعفها في المجالين السياسي والعسكري، فعسكرياً كانت مشاركة العراق في الحرب محدودة، ولم ترض الضباط العراقيين، إذ كان يجب - على حد قولهم - الدفع بأكبر قوة ممكنة مع الدول العربية لإنقاذ فلسطين ودحر إسرائيل، وسياسياً بدأت أوضاع البلاد الداخلية تنحدر انحداراً سريعاً، إذ باتت ظاهرة الفساد تطل برأسها بشكل واضح، كما عمت الفوضى في النواحي الاقتصادية والإدارية في جميع مرافق الدولة،

وبات ظهور احتمالات انفجار الوضع الداخلي جلية، واقترب مجيء سلطة عسكرية جديدة بديلة عن النظام الحالي.[1]

ويمكننا أن نسمي عام 1967 في العراق بعام الصراع على السلطة، إذ دخلت قيادة حزب البعث معترك هذا الصراع، فشرعت في إعادة تنظيم بنيته وحشدت فروعها المحلية، وطورت قواته وجهاز مخابراته، وتغلغلت في التنظيمات الجماهيرية المختلفة من الطلبة والأساتذة وغيرها، وبحلول عام 1968 أصبح الحزب مهيئاً للقيام بمحاولة السيطرة على السلطة بمساعدة أصحاب الميول لتغيير الحكم في العراق.[2]

وشرعت قيادات حزب البعث في الاتصال بعدد من كبار الضباط المقربين لهم من أجل قلب نظام الحكم، وخاصة أن هؤلاء الضباط قد تبددت آمالهم مع الرئيس عارف وشعروا بخيبة أمل بسبب سياساته، ومن هؤلاء: عبد الرزاق النايف[*] مدير الاستخبارات، وإبراهيم عبد الرحمن الداود[**] آمر لواء الحرس الجمهوري، وسعدون

---

(1) إبراهيم خليل العلاف، وجعفر عباس حميدي: تاريخ العراق المعاصر، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، 1989، ص238؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص50؛

Ministry of Information in Iraq: The 1968 **Revolution in Iraq: Experience and Prospects: The Political Report of the Eighth Congres of the Arab Ba'ath Socialist Party in Iraq, Baghdad, Iraq, January** 1974**, P.**23**.**

(2) فيبي مار: تاريخ العراق المعاصر (البعث في السلطة)، ترجمة: نقمان أحمد، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، ج2، ط1، القاهرة، 2009، ص114-115؛ حنا بطاطو: العراق - الشيوعيون والبعثيون والضباط الحرار، مرجع سابق، ص389؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص50.

(*) عبد الرزاق النايف: ولد في عام 1934 بالفلوجة، وهو من المقربين للرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، قاد انقلاب 1968 وأصبح رئيساً للوزراء في 30 يوليو/ تموز 1968، ثم انتقل إلى المنفى خارج العراق، واغتيل في عام 1978 بلندن. للمزيد أنظر: سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص176.

(**) إبراهيم عبد الرحمن الداود: من مواليد الأنبار، شغل منصب آمر لواء الحرس الجمهوري إبان حكم الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، تحالف مع البعثيين للإطاحة بحكم عارف في ثورة 17 يوليو/ تموز 1968، وعين وزيراً للدفاع عقب الثورة، وفي 30 يوليو/ تموز نفي إلى السعودية وعاش بها حتى وفاته. للمزيد أنظر: سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص176.

غيدان[***] قائد فوج الدبابات في الحرس الجمهوري، وهؤلاء الثلاثة كانوا يتمتعون بثقة الرئيس عارف.[1]

وتضمنت خطة الانقلاب التي رسمتها القيادة القطرية بالسيطرة على قوات الحرس الجمهوري وإرغام عبد الرحمن عارف على تسليم السلطة، على أن يساعد في ذلك تحرك اللواء المدرع العاشر باتجاه بغداد، إضافة إلى مشاركة أعضائها في الجهاز الحربي المدني والرفاق العسكريين والمتقاعدين بشكل مباشر بعرقلة القوى المضادة، وفي صباح يوم 16 يوليو/ تموز 1968 اجتمعت القيادة القطرية في دار أحمد حسن البكر أمين سرها لوضع خطة الانقلاب النهائية، وفي فجر اليوم التالي 17 يوليو/ تموز سيطر عبد الرزاق النايف بقواته على وزارة الدفاع، كما سيطر إبراهيم عبد الرحمن الداود على مبنى الإذاعة، بينما سيطر الضباط الآخرون على بناية القصر الجمهوري ومنهم أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش[*] وحردان التكريتي[**]، فوجد عبد الرحمن عارف نفسه

(***) سعدون غيدان: من الضباط الأحرار وعضو مجلس قيادة ثورة تموز 1958، وأصبح قائداً لكتيبة الدبابات في الحرس الجمهوري في ثورة 17 تموز 1968، وتقلد عدة مناصب في حكومة ثورة 1968، ومنها وزير الداخلية ووزير المواصلات ونائب رئيس الوزراء. للمزيد أنظر: صحيفة الزمان العراقية: بتاريخ الأول من فبراير/ شباط 2014.

(1) ماريون، وبيتر سلوجلت: العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية، ترجمة: مركز الدراسات والترجمة، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1992، ص172-173؛ تشارلز ترب: مرجع سابق، ص257؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص51؛

Ministry of Information in Iraq: op.cit., P.24-25.

(*) صالح مهدي عماش: ولد في عام 1924 ببغداد، ويعد من الضباط العراقيين اللامعين، تعرض للاعتقال في عهد عبد الكريم قاسم، شارك في انقلاب 8 فبراير/ شباط 1963، تم نفيه من قبل عبد السلام عارف إلى القاهرة، وعقب وفاته عاد إلى بغداد، وشارك في ثورة 17 يوليو/ تموز 1968، واختاره الرئيس البكر نائباً له، ثم أعفاه من منصبه وعينه سفيراً في موسكو ثم باريس، وأخيراً عينه سفيراً في فنلندا حتى توفي بها عام 1985. للمزيد أنظر: عوض فخري: المؤثرات السياسية في الدبلوماسية العراقية المعاصرة، دار الوثائق للدراسات والطبع والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2012، ص14؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص47.

(**) حردان التكريتي: ولد في عام 1925 بتكريت، وهو أحد الضباط الطيارين البارزين في العراق، تقلد عدة مناصب هامة، منها: قائد سلاح الجو العراقي، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وزير الدفاع، نائب رئيس مجلس الجمهورية، وتم اغتياله في الكويت عام 1971. للمزيد أنظر: محمد كاظم الجادري: مذكرات حردان عبد الغفار التكريتي، على الرابط الإلكتروني:

www.iraker.dk/waqalat10/54.htm..

محاصراً فاستسلم على الفور مقابل سلامته وسلامة ابنـه، وبعـد مضي سـت سـاعات نقـل إلى المطار وأبعد إلى لندن، وهكذا نجح الانقلاب دون إراقة الـدماء فسـمي بـالانقلاب العسـكري الأبيض.[1]

وقد أدلى الـرئيس العراقـي الجديـد أحمـد حسـن البكـر بتصريحـات عقـب توليـه الحكم، وتناول فيها سياسة العراق الداخلية والخارجيـة، وموقـف رجـال ثـورة 17 يوليـو/ تموز 1968 من القضـية الفلسـطينية والمواجهـة مـع إسرائيـل، وتوجهـاتهم تجـاه البلـدان العربية، حيث وجه كلماته للشعب العراقي مؤكداً على أن حركة 17 يوليو/ تموز تخلصت من الزمرة السابقة التي كانت تحكم العراق، ووضعته خارج مكانه الصـحيح، وأن الحركـة

المكتبة الإ لكترونية العراقية

---

(1) حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سـابق، ص390-391؛ فيبـي مـار: مرجع سابق، ص118؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1964-1968, Vol. XXI, Document 199: Memorandum From John W. Foster of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant (Rostow); Ministry of Information in Iraq: op.cit., P.24-25.

ستعيده ليقوم بدوره القومي على الساحة العربية والدولية، وأعلن البكر التزامه بقرارات مجلس الجامعة العربية وخصوصاً في المواجهة مع إسرائيل، وتحدث عن ضرورة توحيد الصف العربي اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً لمواجهة المخاطر التي تمر بها الأمة العربية من الطامعين والمستعمرين الأجانب، مطالباً بضرورة تمسك العرب بالحقوق المغتصبة في المناطق العربية المحتلة وعلى رأسها فلسطين، وأكد البكر أن ثورة 17 يوليو/ تموز برجالها ستتمسك بضرورة تحديد المسئولية في أسباب نكسة 5 يونيو/ حزيران 1967، إيماناً بأن ذلك سبيل لوضع الحلول المناسبة لإزالة آثار العدوان، واختتم كلماته مشدداً على أن العراق والدول العربية عازمون على أن تكون المواجهة القادمة مع إسرائيل هي الأخيرة، وأن الثورة مستمرة وستواصل الدعم الكامل والإيجابي للعمليات الفدائية في الأرض المحتلة.[1]

كما أعلن إبراهيم الداود وزير الدفاع العراقي في تصريحات له قائلاً: "يجب توطيد الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة والخلافات بين الأشقاء العرب والعمل السياسي لمواجهة المخاطر التي تمر بها الأمة العربية".[2]

واعتبر الرئيس العراقي أحمد حسن البكر الاعتداءات الصهيونية المتواصلة على الضفة الغربية من نهر الأردن مسألة لا تتعلق بالأمن القومي للأمة العربية فقط وإنما تتعلق بالأمن القومي العراقي، وأن العراق يعتبر حدود الأردن (الضفة الغربية) مع إسرائيل حدود عراقية، وهذا يتطلب الاتصال بين البلدان العربية من أجل إقامة وحدة عسكرية تضم جيوش العرب جميعاً لمواجهة الصهيونية وإنقاذ فلسطين والأرض العربية

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1968، مصدر سابق، ص120-121؛ حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سابق، ج3، ص391؛ سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص178-184؛
U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1964-1968, Vol. XXI, Document 199.

(2) سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص179؛ صحيفة الوقائع العراقية: بتاريخ 30 يوليو/ تموز 1968.

من ظلمهم، كما أكد البكر للرئيس الراحل جمال عبد الناصر بأن بلاده مستعدة لمشاركة العرب في مواجهة الصهاينة، وذلك من منطلق حرص العراق على تعزيز وحدة النضال العربي وتدعيم الروابط العربية لاسترجاع حقوق العرب المغتصبة في فلسطين.(1)

كان البعثيون داعمين لموقف عراق الثورة في مواجهة إسرائيل، مؤكدين على أن موقفهم لا يتغير ولا يتزعزع مهما تغيرت الأحداث، بل إن القضاء على إسرائيل هو أحد أهم أهداف الثورة، وأشاروا إلى أن حكمهم تقدمي مع الأشقاء العرب ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية، ويهدف إلى عدم التفريط في أي جزء من أجزاء الوطن العربي وخصوصاً فلسطين، وطالبوا بضرورة دعم الدول العربية لجيوشها باعتبار أن القوة هي السبيل الأول والأخير في إزالة آثار العدوان المستمر على الشعب العربي، فبداية من عام 1948 عندما ساعد الاستعمار على قيام دولة إسرائيل، تلك الجرثومة التي زرعت وسط الوطن العربي، وهي تعادي العرب وتتحرش بهم لتحقيق أهدافها وأطماع الغرب على حساب العرب، وأكدت قيادات البعث على أن الثورة ستعمل جاهدة على مواجهة الاستعمار بكل أشكاله وخاصة مواجهة إسرائيل، وستبذل الغالي والنفيس من أجل إنقاذ فلسطين من جشع الصهيونية واستعادة الحقوق العربية.(2)

وحول موقفهم من كفاح الشعب الفلسطيني المسلح ضد إسرائيل أعرب قادة البعث عن تأييدهم لجميع الفصائل المقاتلة في الأراضي المحتلة، واعتبروا أن حركة المقاومة الفلسطينية تلعب دوراً هاماً في تصعيد النضال الوطني للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وإظهار قضيته العادلة وعرضها أمام العالم عرضاً حقيقياً، وأعربوا عن ثقتهم في أن المقاومة الفلسطينية تستطيع النهوض بأعبائها الوطنية ضد المخططات الاستعمارية، مؤكدين على أن العراق على استعداد لتقديم المساعدة والمساندة بشتى الوسائل والطرق

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1968، مصدر سابق، ص121-122؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص55؛ ماريون، وبيتر سلوجلت: مرجع سابق، ص176؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 20 أغسطس/ آب 1968.

(2) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1968، مصدر سابق، ص195.

لتدعيم العمل الفدائي الفلسطيني من أجل تحرير الأرض العربية من براثن الصهيونية، وأن قادة البعث حريصون على لم شمل العرب وجمع كل طاقاتهم وزجها في المعركة القادمة ضد إسرائيل، وقد قدم البعثيون بالفعل الدعم المالي لحركة المقاومة الفلسطينية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية.[1]

وقد أعرب السيد ياسر عرفات[*] رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عن سعادته بالتأييد المطلق الذي تحظى به القضية الفلسطينية من العراق، وأشاد بثورة 17 يوليو/ تموز 1968 ومواقف رجالها الوطنية والقومية المتضامنة مع الحقوق العربية وخاصة حقوق شعب فلسطين.[2]

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 428 بشأن حديث صحفي خاص للرئيس أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية حول تأييد بلده للمقاومة الفلسطينية، ص540؛ دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1968، مصدر سابق، ص249.

(*) ياسر عرفات: هو محمد عبد الرؤوف عرفات، الملقب بأبو عمار، ولد في عام 1929 بالقاهرة، حصل على شهادة الهندسة من جامعة فؤاد الأول، انخرط في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، وهو أحد مؤسسي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (حركة فتح)، وانتخب رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتولى رئاسة فلسطين حتى توفي عام 2004 في فرنسا. للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، مؤسسة السياسة، ط1، بيروت، 1979، ص80.

(2) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1968، مصدر سابق، ص243-244؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 20 أغسطس/ آب 1968.

ويبدو أن ثورة 17 يوليو/ تموز 1968 لم تحصل على تأييد كاف من الدول العربية في البداية، لذا دعا ناصر الحاني(**) وزير الخارجية العراقي جميع السفراء العرب إلى اجتماع في مكتبه في 21 يوليو/ تموز، وشرح لهم الوزير العراقي جيداً اتجاهات السياسة الخارجية لحكومة الثورة، وأكد لهم أن العراق ملتزم تجاه الدول العربية في مواجهة إسرائيل، وأكد التزام بلاده بمقررات مؤتمر الخرطوم.[1]

وفي مؤتمر صحفي عقده الرئيس العراقي أحمد حسن البكر سئل عن الدور العسكري العراقي في الجبهة الشرقية خلال حرب عام 1967، فاستفاض في التعليق عليه قائلاً: "إن العراق لم يقصر في واجبه القومي والعربي تجاه المواجهات العربية الإسرائيلية منذ قيام حرب عام 1948 ... إن الجيش العراقي خاض ما خاضه في ساحات القتال ضد إسرائيل بالاشتراك مع الدول العربية عسكرياً وسياسياً ... وأشهد أن ضباط وجنود الجيش العراقي مخلصين لواجبهم العسكري في ساحات القتال دفاعاً عن الأرض العربية في مواجهة إسرائيل عدو العرب جميعاً ... لقد تحمل العراق أكثر من 150 مليون دينار عراقي عقب ثورة 17 يوليو/ تموز 1968، حيث اقتطع هذا من أفواه الشعب العراقي وذلك لدعم الجبهة الشرقية التي يولي لها العراق أهمية كبيرة منذ قيام الثورة ... فقد زاد من قوتها ونشاطها وفعاليتها".[2]

(**) ناصر الحاني: ولد في عام 1918 ببغداد، أصبح سفيراً للعراق في لبنان 1963، ثم وزيراً للخارجية 1968، اغتيل في أحد شوارع بغداد عام 1968. للمزيد أنظر: حامد الحمداني: أسرار انقلاب 17 تموز 1968، على الرابط:

http://www.alba7es.com/page1018.htm.

(1) بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص54؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 22 يوليو/ تموز 1968.

(2) دار الأبحاث والنشر: سلسلة دراسات سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لعام 1970، بيروت، 1970، ص206.

وفي تعليق له حول من يشكك في دور العراق ويقلل من شأنه بأنه يرغب في الانسحاب من الموجهات العربية الإسرائيلية أكد البكر على أن العراق اشترك في المعارك وجابه إسرائيل بكل قوة، لذلك فهو يطلب من القادة العرب زيارة الجبهة الشرقية ليروا بأنفسهم دور العراق القومي وتماسك المقاتل العراقي وإسراره واستماتته في سبيل إنقاذ الأرض العربية، وليدركوا ما قدمته حكومة الثورة من دعم بالأسلحة والمعدات العسكرية للجبهة العربية.[1]

وهكذا ظل الحكم في العراق متذبذباً خلال تلك الفترة، حيث تناوب على الحكم عدة رؤساء في فترة وجيزة، لذا حرص الضباط الذين قاموا بثورة 17 يوليو/ تموز على توضيح مواقفهم تجاه إسرائيل ومن يؤيدها، فأعلنوا أنهم يؤمنون بضرورة مواجهتها بكل قوة صفاً واحداً مع الدول العربية كافة، وطالبوا القادة العرب بضرورة الابتعاد عن المعتركات السياسية وتصفية الأجواء العربية ونبذ الخلافات والتواصل الجاد من أجل تحرير الأرض العربية من الصهيونية وأطماع الغرب.

ويبدو أن الصراع على الحكم في العراق قد أضعف دوره القومي في المواجهات العربية الإسرائيلية، فكل رئيس جديد يهدم ما بناه سلفه ويعلن عن بداية جديدة باسم الثورة.

ثالثاً: حرب الاستنزاف[*] 1968

توقعت إسرائيل أن تتوج انتصارها العسكري في حرب 5 يونيو/ حزيران 1967 بانتصار سياسي مفاده أن تذعن الدول العربية للشروط الإسرائيلية وتخور قواهم عن

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1970، مصدر سابق، ص206-207.

(*) حرب الاستنزاف: هي أسلوب لضرب عزيمة العدو الإسرائيلي وقدرته على القتال خلال مدة طويلة غير محددة تماماً، وذلك بتسديد ضربات متتالية إليه قليلة الحدة نسبياً، أي كل منها ضربة خاصة بحد ذاتها ولكنها تشكل في مجموعها عبئاً لا يستطيع العدو تحمله. للمزيد أنظر: حسن البدري: حرب الاستنزاف، مرجع سابق، ص184.

المقاومة ويضطرون إلى القبول بالأمر الواقع، ومن ثم تنجح إسرائيل في تثبيت أقدامها في المنطقة بعقد اتفاقيات مع العرب تضمن أمنها واستقرارها، غير أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث، بل على العكس بدأت الدول العربية تشحذ هممها، وتعيد بناء قواتها العسكرية، وتجدد أسلحتها وذخائرها، وذلك استعداداً لمعركة فاصلة جديدة مع إسرائيل، وفي نفس الوقت لم تغلق الدول العربية الباب في وجه الجهود السياسية الدولية من أجل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بالطرق السلمية.

عقب هزيمة عام 1967 وما آلت إليه تلك المواجهة الثالثة من المواجهات العربية الإسرائيلية من نتائج سلبية على الدول العربية واحتلال أجزاء عزيزة من أرضها، شرع الرئيس المصري جمال عبد الناصر في انتهاج أسلوب جديد وهو (حرب الاستنزاف)، وأطلق عليها الحرب الرابعة أو حرب السنوات الثلاثة، ولكن في البداية أطلق عليها اسم (الخطة 200) وتضمنت عدة مراحل، اقتصرت المرحلة الأولى منها على الدفاع الخالص والذي سمي بمرحلة الصمود، ثم تطور إلى الدفاع النشط، ثم حرب الاستنزاف، ثم المواجهة.[1]

بعد حوالي ثلاثة أسابيع من قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار أصبحت المدفعية المصرية أكثر نشاطاً على طول القناة، واندلع القتال بين القوات المصرية والإسرائيلية للسيطرة على مدينة بورفؤاد، وكانت أهم الضربات التي وجهتها القوات المصرية في حرب الاستنزاف في يوم 21 أكتوبر/ تشرين الأول 1967، حيث أغرقت المدمرة الإسرائيلية إيلات بثلاثة صواريخ من زوارق مصرية، وقتل أكثر من 200 وجرح 91 إسرائيلياً.[2]

---

(1) محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص206؛ عبد العظيم رمضان: حرب أكتوبر في محكمة التاريخ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1984، ص23-24.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، بيروت، 1972، ص5؛ أمين هويدي: أضواء على أسباب النكسة 1967 وعلى حرب الاستنزاف، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص142-143؛ أنتوني هـ. كوردسمان: دروس الحرب الحديثة، ترجمة: المشير أبو غزالة، مطابع الأخبار التجارية، القاهرة، 1994، ص41؛

Robert Henry Stephens: op.cit., P.516.

وجاء الرد الإسرائيلي في أكتوبر/ تشرين الأول 1967 وخاصة بعد قيام المدفعية المصرية الثقيلة بقصف وتدمير الصواريخ الإسرائيلية، حيث قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف الأهداف المدنية في عمق الأراضي المصرية، لذا اتخذت القيادة المصرية قراراً بتأجيل حرب الاستنزاف أربعة أشهر كاملة لحماية الأهداف الحيوية، ولحين أن يتم تسليح القوات المسلحة بمعدات جديدة، وفي 24 أكتوبر/ تشرين الأول قامت إسرائيل بضرب معامل التكرير في مدينة السويس، وبعد أسابيع قليلة ردت القوات المصرية بعملية فدائية للضفادع البشرية على ميناء إيلات، خسرت فيها البحرية الإسرائيلية ثلاث قطع، مما حدا بجولدا مائير أن تعترف في مذكراتها بصعوبة التصعيد المصري على الجبهة، ثم استغلت القيادة الإسرائيلية حالة الهدوء في الجبهة المصرية وباشرت ببناء خط بارليف(*) (1).

(*) خط بارليف: سمي بهذا الاسم نسبة إلى رئيس الأركان الإسرائيلي (حاييم بارليف)، ففي نهاية شهر يناير/ كانون الثاني 1969 شرع في بناء 30 موقع حصين بمتوسط مسافة بين كل اثنين منهم حوالي 5كم، يتكون خط بارليف من ساتر رملي ارتفاعه ما بين 20-30 قدم على طول الضفة الشرقية للقناة. للمزيد أنظر: تريفور ن. دوبوي: النصر المحير (الحروب العربية الإسرائيلية 1947-1974)، ترجمة: وزارة الإعلام، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، القاهرة، د.ت، ص406-407؛ عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص467-468.

(1) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، مصدر سابق، تقرير من الأمين العام لجامعة الدول العربية عن أعمال مجلس الجامعة في دور انعقاده الـ49، ص250؛ صلاح سالم: حروب المنطقة العربية، دار الشروق، ط1، القاهرة، 2001، ص56؛ عبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص25-26؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ص171.

وفي 8 مارس/ آذار 1969 أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر بدء حرب الاستنزاف، وحدد الفريق أول عبد المنعم رياض أهدافها كما يلي:

1- تحطيم تحصينات خط بارليف.

2- منع إسرائيل من إعادة بناء التحصينات بعد تحطيمها.

3- جعل حياة الإسرائيليين على الضفة الشرقية للقناة لا تطاق.

4- بث الروح الهجومية في القوات المسلحة المصرية.

5- القيام بعمليات تدريبية لعبور القناة.(1)

وفي 8 مارس/ آذار ردت مصر بعملية استخباراتية كبيرة، حيث نجحت في استهداف الحفار الإسرائيلي (كينتنج) وقامت بنسفه، وكانت إسرائيل قد استأجرته لتحفر به في مياه خليج السويس بحثاً عن البترول.(2)

هذا وقد شهدت حرب الاستنزاف مرحلة جديدة من الصراع العربي الإسرائيلي، وهو استخدام الحرب الإلكترونية، حيث بدأت الإعاقة والشوشرة الإلكترونية ضد بعض محطات الرادار ومحطات توجيه الصواريخ المصرية.(3)

ولم يقف العراق مكتوف الأيدي خلال خوض مصر حرب الاستنزاف، فعقب هزيمة العرب في حرب يونيو/ حزيران 1967 شارك الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في مباحثات الرؤساء العرب الخمسة (الأتاسي(*) - بومدين(**) – أزهري(***) – عبد

---

(1) طه المجذوب: هزيمة يونيو (حقائق وأسرار من النكسة حتى حرب الاستنزاف)، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، 1988، ص177؛ تريفور ن. دوبوي: مرجع سابق، ص408.

(2) أحمد حمروش: نبض التاريخ، دار ومطابع المستقبل، القاهرة، 1982، ص21؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ص178-179.

(3) عبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص27؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ص181.

(*) نور الدين الأتاسي: ولد في عام 1929 بدمشق، أصبح وزيراً للداخلية 1963، ثم نائباً لرئيس الوزراء 1964، ثم رئيساً للجمهورية السورية وأميناً عاماً لحزب البعث 1966-1970، وتوفي عام 1992. للمزيد أنظر: أنتوني ناتنج: مرجع سابق، ص18.

الناصر – عارف) في 13 يوليو/ تموز، واتفقوا على أن يسافر عارف وبومدين إلى موسكو على الفور لإجراء مباحثات سرية وعاجلة مع السوفييت، على أن يعودا إلى القاهرة لإبلاغ باقي الزعماء بالنتائج، وبالفعل عقد الرئيسان جلستي مباحثات مع القادة السوفييت وطالبوهم بضرورة قيام الدول الاشتراكية بتزويد الدول العربية وتسليحها بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية، إضافة إلى توفير احتياجات المنطقة العربية من دعم اقتصادي.[1]

وسعى العراق إلى تشكيل حشد دولي لدعم مصر في حربها مع إسرائيل، فقام الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف بزيارة لفرنسا لبحث موقفها مع الرئيس شارل ديجول تجاه أزمة الشرق الأوسط، وخلال عودته وصل القاهرة واجتمع بالرئيس المصري جمال عبد الناصر في 10 فبراير/ شباط 1968 ليطلعه على نتائج الزيارة والتي وصفها بالإيجابية،

(**) هواري بومدين: ولد في عام 1927 بمدينة قالمة الجزائرية، انضوى في صفوف المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي 1954، وتولى قيادة جبهة التحرير الوطنية ومقرها في تونس 1960-1962، وأصبح وزيراً للدفاع 1962، ونائباً لرئيس الجمهورية 1963-1965، ثم رئيساً للجمهورية 1965-1978، وتوفي عام 1978. للمزيد أنظر: أنتوني ناتنج: مرجع سابق، ص21.

(***) إسماعيل الأزهري: ولد في عام 1900 بأم درمان، تولى رئاسة الحزب الوطني الاتحادي 1952، وأصبح رئيساً للوزراء 1954-1956، وتوفي عام 1969. للمزيد أنظر: أنتوني ناتنج: مرجع سابق، ص8.

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، م6، ص56؛ هنري لورنس: مسألة فلسطين – من حرب إلى عشية حرب 1967-1973، ترجمة: بشير السباعي، المركز القومي للترجمة، مج4، ج7، القاهرة، 2012، ص55؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص141.

حيث كان ديجول قد أبدى تفهماً واضحاً لضرورة الانسحاب المسبق للقوات الإسرائيلي من الأراضي العربية وفق ما قبل حرب يونيو/ حزيران 1967.[1]

وقد شهدت المباحثات العراقية المصرية ثلاث مسائل، وهي:

1- نتائج زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف إلى باريس.

2- الموقف الراهن في العالم العربي والتيارات المحيطة به.

3- إستراتيجية مرحلة العمل المقبلة سياسياً وعسكرياً.

وقد ركز الجانبان على النقطة الأخيرة تحديداً، واتفقا على ضرورة اللحمة العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإعلامياً لمواجهة الأزمة التي تمر بها الأمة العربية، وأكد الرئيس العراقي أنه مستمر في تعزيز قدرات قواته المسلحة لتعمل من أجل تحرير الأرض العربية وخاصة فلسطين، كما دعا شعب العراق إلى أن يتحمل كل واحد منهم قسطه من التضحية من أجل المعركة ضد الصهاينة.[2]

وعقب ثورة 17 يوليو/ تموز 1968 استمر العراق في موقفه من المواجهات العربية الإسرائيلية وبالأخص دعم مصر في حربها ضد الصهاينة وتحرير أرض فلسطين، وشهد عام 1969 التحرك السياسي الجاد من قبل العراق برئاسة أحمد حسن البكر وسعيه لإقامة قيادة عسكرية موحدة تضم العراق والأقطار العربية المحيطة بإسرائيل وخاصة مصر للتنسيق فيما بينهم، فقام عدة شخصيات سياسية عراقية بزيارة مصر لبحث هذا الأمر، ومنهم حردان التكريتي وزير الدفاع العراقي الذي جاء إلى مصر على رأس وفد عسكري

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص466؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص311-312؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص67-68؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 11 فبراير/ شباط 1968.

(2) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1968، مصدر سابق، ص95؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 12 فبراير/ شباط 1968؛ صحيفة روزاليوسف المصرية: بتاريخ 19 فبراير/ شباط 1968.

لمناقشة موقف الجبهة الشرقية وحجم التنسيق بين القيادات العسكرية المشتركة على خطوط النار مع إسرائيل.[1]

وفي الفترة 7-9 فبراير/ شباط 1970 شارك العراق في اجتماع دول المواجهة (سوريا والأردن ومصر) بالقاهرة، وأكد الوفد العراقي بأن الكيان الصهيوني يخطط لعدوان كبير على الأمة العربية، مما يفرض عليهم اتخاذهم لموقف دفاعي موحد يساهم في خدمة قضايا العرب المصيرية، وأيد الوفد العراقي وضع خطة عمل عربي مشترك تهدف إلى التصدي لأي عدوان محتمل من العدو الصهيوني، ومواصلة الجهود الدبلوماسية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى كعمل مكمل للعمل الدفاعي المشترك.[2]

كما زار القاهرة صالح مهدي عماش نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وعبد الكريم الشيخلي[*] وزير الخارجية، واستقبلهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، حيث نقلا له تأكيد الرئيس العراقي أحمد حسن البكر على التحرك الشامل للعراق حكومة وشعباً في إطار القومية العربية لمساندة الأشقاء العرب ضد إسرائيل، وذلك في رسالة بعث بها إليه وقد قاما بتسليمها لعبد الناصر، وتباحثا معه حول ما يمكن اتخاذه من إجراءات نحو العمل المشترك لمواجهة العدو الصهيوني، كما تجددت زيارة وزيري الدفاع والخارجية العراقيين للقاهرة لمناقشة ما قدمه العراق من دعم للجبهة الشرقية، حيث بلغ ما يقرب من 150 مليون دينار عراقي خلال الفترة من ثورة 17 يوليو/ تموز 1968 وحتى

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سلسلة دراسات سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لعام 1969، بيروت، 1969، ص129؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص69؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 31 أغسطس/ آب 1969.

(2) صحيفة السياسة اللبنانية: بتاريخ 7 فبراير/ شباط 1970.

(*) عبد الكريم الشيخلي: ولد في عام 1935 ببغداد، سياسي ودبلوماسي عراقي، أصبح وزيراً للخارجية وعضواً في القيادة القومية والقطرية للبعث حتى 1971، ومثل العراق في الأمم المتحدة، واغتيل في عام 1980. للمزيد أنظر: حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سابق، ص403.

منتصف عام 1970، حيث كثف العراق من جهوده الاقتصادية والسياسية والعسكرية في سبيل إزالة آثار العدوان الإسرائيلي على الدول العربية.[1]

وقد ساهم العراق بقوة خلال حرب الاستنزاف، حيث تم زيادة أعداد القوات العراقية على الجبهة الشرقية، كما ساهمت القوات الجوية العراقية مساهمة فعالة بإسقاطها ما يقرب من 15 طائرة إسرائيلية خلال فترة الحرب، هذا وقد حضر إلى القاهرة صالح مهدي عماش مندوب العراق لحضور المؤتمر الثاني لدول المواجهة وذلك في نوفمبر/ تشرين الثاني 1970، وأكد مجدداً على ضرورة حشد كل الطاقات العربية من أجل تحرير الأراضي المحتلة وطرد الصهاينة منها.[2]

لقد بذل العراق جهداً كبيراً عقب نكسة يونيو/ حزيران 1967 وما أعقبها خلال حرب الاستنزاف، وذلك بدعم المجهودات العربية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي، وقد أشاد الرئيس المصري جمال عبد الناصر بموقف العراق من المواجهات العربية الإسرائيلية، وقد أبلى العراق بلاءً حسناً على الجبهة الشرقية، ولقنت حرب الاستنزاف العدو درساً كان مشهوداً في قوة المقاتل العربي وشراسته، الأمر الذي جعل إسرائيل تستنجد ببريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لممارسة ضغوطهما على الحكام العرب لإيقاف القتال بأي شكل وبأسرع وقت ممكن.

رابعاً: حريق المسجد الأقصى 1969

لقد هدف الصهاينة منذ بداية احتلالهم للأراضي العربية إلى هدم الأماكن الإسلامية المقدسة وخاصة المسجد الأقصى بحجة أن هيكل سليمان يقع أسفله، وعقب

---

(1) سليمان المدني: مرجع سابق، ج5، ص178-179؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 21 يوليو/ تموز 1970؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخي 28 أكتوبر/ تشرين الأول 1969، 18 ديسمبر/ كانون الأول 1969.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، بيروت، 1972، ص114.

المواجهات العربية الإسرائيلية وخاصة حرب يونيو/ حزيران 1967 قامت إسرائيل بهدم حي المغاربة والبدء في أعمال التنقيب الأركيولوجية قرب ساحة المسجد، وفي صباح يوم 21 أغسطس/ آب 1969 نشب حريق في المسجد الأقصى وكانت أضراره جسيمة وبعضها لا يمكن إصلاحه، مثل دمار المنبر الذي يرجع إلى 8 قرون، واعتبر هذا تحدياً آخر للعرب ومساراً آخراً في تاريخ المواجهات العربية الإسرائيلية، وذلك نظراً لما يمثله المسجد الأقصى من أهمية دينية كبيرة لدى المسلمين وارتباطهم الشديد به، واتهم العرب على الفور إسرائيل بتدبير هذا الحريق، وفي البداية أنكرت إسرائيل صلتها بالحادث، وفي 23 أغسطس/ آب ألقت القبض على مايكل دينيس ويليام وهو شاب أسترالي كان قد اعترف بارتكابه لتلك الجريمة، ولكنه أكد على أن إسرائيل ساعدت ويسرت السبيل للقيام بافتعال الحريق، حيث قامت بقطع المياه عن المنطقة المحيطة بالمسجد، وتعمدت تأخير سيارات الإطفاء التابعة لمدينة القدس الغربية للحيلولة دون مشاركتها في عمليات الإطفاء، وبرر مايكل فعلته الشنيعة تلك بأنه تلقى تكليفاً من الله بتدمير المسجد حتى تتسنى إعادة بناء الهيكل اليهودي، ولم يعر الإسرائيليون للموضوع أي أهمية بالرغم من تورطها في ارتكاب الحادث، ولم تجر أي تحقيق حوله ولم تحمل أحد المسئولية، وأغلقت ملف القضية بعد أن اكتفت بأن الفاعل لم يكن مسئولاً عن تصرفاته فلا يعد مذنباً.[1]

وقد استنكر العراق بشدة حادث الحريق الذي أصاب المسجد الأقصى، واعتبره عملاً جباناً وإرهابياً من قبل إسرائيل، وحمل العراق سلطات الاحتلال مسئولية الحادث برمتها، وناشد العراق جميع الدول الإسلامية للتضامن والرد على الاستفزازات لمشاعر المسلمين التي تقوم بها إسرائيل، وأكد على أن هدف إسرائيل من الحادث هو هدم المسجد الأقصى وإزالته من عقول ونفوس المسلمين، حتى تنقطع صلتهم بمدينة القدس

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1969، مصدر سابق، ص360؛ محمد أحمد حسين: المسجد الأقصى قديماً وحديثاً، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي لأئمة المساجد، إندونيسيا، 2-6 ديسمبر/ كانون الأول 2013، ص16؛ هنري لورنس: مسألة فلسطين، مرجع سابق، مج4، ج7، ص244.

ويسهل على إسرائيل الاحتفاظ بها إلى الأبد دون مقاومة من العرب، وأشار العراق إلى أن إسرائيل بفعلتها هذه قد بينت مدى استهتارها بالقيم الدينية وعدم احترامها للأديان السماوية ولا المواثيق الدولية، فهي تهتم بتحقيق أهدافها بأي شكل من الأشكال.(1)

وعلى الفور عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً اقتصر على وزراء الخارجية العرب في الفترة 25-26 أغسطس/ آب 1969 بالرياض، وتم الخروج بعدة قرارات تؤكد في مضمونها على أهمية عقد مؤتمر قمة عربي لمناقشة التطورات الهامة في المنطقة، والعمل على توفير كافة الإمكانيات المادية والعسكرية اللازمة للثورة الفلسطينية، ودعم قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود بوجه المخاطر الصهيونية، وإبراز الدور العربي الفاعل في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإسلامية.(2)

وعلى أثر ذلك تقدم 27 بلداً إسلامياً بقيادة باكستان ومشاركة العراق بشكوى جماعية إلى مجلس الأمن، وعقب المناقشات المعتادة أسفرت الشكوى عن صدور القرار رقم 271 في 15 سبتمبر/ أيلول 1969 بأغلبية 11 صوتاً في مقابل امتناع أربع دول(*) عن التصويت، ولم يتطرق القرار إلى أمر الحريق بل أكد على عدم جواز الاستحواذ على أراضي عن طريق

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1969، منشورات مركز الأبحاث، م10، بيروت، 1970، ص157؛ دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1969، مصدر سابق، ص630-632؛ هنري لورنس: مأساة فلسطين، مرجع سابق، ج7، ص245.

(2) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1969، بيروت، وثيقة رقم 355 بشأن بيان مجلس وزراء الخارجية العرب إثر دورته الطارئة بالرياض على أثر حريق المسجد الأقصى، مكتبة نعمة يافث التذكارية، بيروت، 1969، ص610.

(*) امتنعت دول الولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا وفنلندا وباراجواي عن التصويت على القرار. للمزيد أنظر: هنري لورنس: مسألة فلسطين، مرجع سابق، ج7، ص245-246؛ صحيفة الرياض السعودية: بتاريخ 21 أغسطس/ آب 2008.

القوة، كما شدد القرار على ضرورة تطبيق الاتفاقيات الدولية للسلام، وطالبت الدول الإسلامية تركيا وإيران وعدة بلدان أفريقية بقطع علاقاتهم الدبلوماسية مع إسرائيل.[1]

كما حملت الحكومة العراقية الولايات المتحدة الأمريكية مسئولية الحريق لحماية إسرائيل في جرائمها، واستندت في ذلك إلى أن مندوبها في الأمم المتحدة استخدم جميع الوسائل للحيلولة دون صدور قرار إدانة لإسرائيل في هذا الشأن، وخرج القرار هزيلاً بسبب الضغوط الغربية وخاصة من الولايات المتحدة، وأشار العراق إلى أن إسرائيل – بشكل عام – لا تحترم أي مواثيق دولية أو قرارات للأمم المتحدة، وخاصة القرار رقم 252 لعام 1968 والقرار رقم 267 لعام 1968 الذي أقر أن كل عمل تدمير أو تدنيس للأماكن المقدسة وآثار القدس أو أي عمل من هذا القبيل أو أي تحيز في مثل هذا العمل يمكن أن يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر الشديد.[2]

وإزاء جريمتها النكراء قام العراق بتشديد إجراءاته ضد إسرائيل، ففي صبيحة يوم 27 ديسمبر/ كانون الأول 1969 تم إعدام 14 يهودياً عراقياً ثبت عليهم التجسس لصالح إسرائيل والاستخبارات الأمريكية، وذلك وسط احتجاج دولي كبير، حيث هاجم الأمين العام للأمم المتحدة العراق وأدانه في ذلك الشأن، ورد العراق بأن على الأمم المتحدة أن تردع إسرائيل في جرائمها بدلاً من أن تدين العراق، وأشار العراق إلى أن إسرائيل حركت المجتمع الدولي وأبرزت قضية الإعدام كمحاولة للتغطية على جرائمها البشعة ومنها حرق المسجد الأقصى.[3]

---

(1) بدر علي صديق: مرجع سابق، ص146؛

U.N. Security Council: Resolution 271 (1969) of 15 September 1969, Grieved at the extensive damage caused by arson to the Holy Al-Aqsa Mosque in Jerusalem on 21 August 1969 under the military occupation of Israel.

(2) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1969، مصدر سابق، ص642-643؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص248.

(3) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1969، مصدر سابق، ص259؛ سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص220-221؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 28 ديسمبر/ كانون الأول 1969.

وأكد العراق مجدداً على ضرورة الحزم في تطبيق سياسة المقاطعة العربية لإسرائيل خاصة بعد حريق المسجد الأقصى، وبالفعل بدءاً من عام 1970 اتخذ العراق والدول العربية إجراءاتهم المشددة تجاه إسرائيل ومن يساعدها من الدول الأجنبية، ففي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 7 مارس/ آذار 1970 وبمشاركة العراق تم التأكيد على المقاطعة، وذلك باعتبارها من السبل التي تضعف الكيان الإسرائيلي اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً على حد سواء، وطالب العراق بسياسة عربية موحدة في المجال الاقتصادي، والاستمرار في توجيه الإنذار ما بين فترة وأخرى إلى الدول الأجنبية التي لم تأخذ قرار المقاطعة العربية لإسرائيل مأخذ الجد، ومنها على سبيل المثال ألمانيا الغربية وعلاقاتها التجارية مع الكيان الصهيوني والتي قدرت بنحو 145 مليون دولار سنوياً، فضلاً عن رومانيا وغيرها من الدول الأوروبية.[1]

وكان العراق قد استضاف مؤتمر الجامعة العربية التاسع والعشرين لمكاتب المقاطعة العربية في بغداد وذلك بتاريخ 29 إبريل/ نيسان 1970، وأكد العراق في المؤتمر على عدم استيراد السلع الرومانية وقطع الصلات التجارية مع ألمانيا الغربية بعد أن أثبتت الأدلة والبراهين أن هاتين الدولتين تستوردان بضائع من الكيان الصهيوني، كما اتخذت الحكومة العراقية قراراً بعدم استيراد البضائع من إيران وتشديد الرقابة على الحدود لمنع تسربها وتهريبها.[2]

---

(1) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، مصدر سابق، دور الاجتماع العادي الثالث والخمسون، توصيات مجلس الجامعة بخصوص المقاطعة العربية مقدمة إلى المكتب الرئيس للمقاطعة في 8 مارس/ آذار 1970، ص108؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مصدر سابق، ص153.

(2) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، مصدر سابق، توصيات المؤتمر التاسع والعشرون لمكاتب المقاطعة العربية في بغداد مرفوعة إلى مجلس جامعة الدول العربية في 13 مايو/ أيار 1970، ص60-61؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص186؛ صحيفة الأنوار اللبنانية: بتاريخ 29 إبريل/ نيسان 1970.

وهكذا استمرت إسرائيل في احتلالها للأرض العربية دون اكتراث، وشرعت في تدنيس المقدسات الإسلامية دون مبالاة، فالدول الكبرى تحميها عسكرياً بإمدادها بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية، وسياسياً بالحيلولة دون إدانتها في المحافل الدولية أو توقيع أي عقوبات عليها، بل حتى مجرد إدانة جرائمها، وحاول العراق مقاومة ذلك بكافة السبل، فمن ناحية حرص على تكاتف الدول العربية وتوحيد عملهم المشترك في سبيل مقاومة إسرائيل ومنعها من العبث في المقدسات الإسلامية، ومن ناحية أخرى فقد تمكن العراق من تصفية جواسيس العدو الصهيوني الذين كانوا يعبثون بأرض العراق، كما جاهد العراق في طريق التطبيق الصارم للمقاطعة العربية والإسلامية لإسرائيل ومن يعاونها من الدول الأخرى، حتى يتم تضييق الخناق عليها وكبح جماحها.

خامساً: مبادرة روجرز 1970

بينما كانت حرب الاستنزاف قائمة وتدور على أشدها بين العرب وإسرائيل، والعزيمة مستمرة بين صفوف المقاتلين وحركات المقاومة في فلسطين والدول العربية ومتواصلة بقوة وفاعلية، والاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات بين الحكام العرب متصلة في سبيل رسم الخطط الكفيلة بإزالة آثار العدوان الإسرائيلي وتحرير الأرض العربية من الصهاينة، وخلال الحرب تكبدت إسرائيل خسائر جسيمة من جراء شراسة المقاتل العربي وجسارته في الدفاع عن أرضه المسلوبة، الأمر الذي دفع إسرائيل للاستنجاد بالولايات المتحدة الأمريكية لتخفيف الضغط العربي عليها، وبالطبع سارعت أمريكا إلى التدخل من أجل حماية مصالحها في المنطقة وعلى رأسها الوجود الصهيوني، وحاولت إرضاء العرب قليلاً حتى تتمكن من فرض التهدئة في منطقة الشرق الأوسط.

عقب حرب يونيو/ حزيران 1967 اقتصر دور الدبلوماسية الأمريكية تجاه المنطقة العربية على اقتراح بتبادل الأراضي من خلال اتفاقية سلام حقيقي بين إسرائيل والدول العربية، ومنذ عام 1969 ظهرت قناعة جديدة لدى الساسة الأمريكيين - باستثناء

كيسنجر[*] - بضرورة أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية دور دبلوماسي فاعل ونشيط من أجل إبرام تسوية سلمية شاملة تستند إلى المبادئ التي جسدها قرار الأمم المتحدة رقم 242، لذا دعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى إتباع سياسة غير متحيزة إزاء المواجهات العربية الإسرائيلية.[1]

كما جاء التحرك الدبلوماسي الأمريكي عقب نداء الرئيس المصري جمال عبد الناصر في خطابه الذي ألقاه في الأول من مايو/ أيار 1970 بمناسبة عيد العمال، حيث قال: "أتوجه من هنا بالنداء إلى الرئيس ريتشارد نيكسون ... أريد أن أقول إن كانت الولايات المتحدة تريد السلام فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة"، ولعل من أبرز العوامل التي دفعت الإدارة الأمريكية إلى التحرك ذلك التقارب

(*) هنري كيسنجر: ولد في عام 1923 بألمانيا، وهو سياسي أمريكي ألماني الأصل، بسبب جذوره اليهودية هرب مع أهله في عام 1938 من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من النازيين، حصل على الجنسية الأمريكية عام 1948، كان مستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون (1969-1973)، ثم شغل منصب وزير الخارجية (1973-1976)، لعب دوراً بارزاً في السياسة الخارجية الأمريكية وعرف عنه في مفاوضاته مع العرب بأنه كان يبيع لهم وهماً ويستدرجهم إلى مزيد من التنازلات ثم يفرض عليهم جدول أعماله، اشتهر بزياراته المكوكية بين العرب وإسرائيل والتي انتهت بإعلان اتفاقية كامب ديفيد عام 1978. للمزيد أنظر: محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – عواصف الحرب وعواصف السلام، دار الشروق، القاهرة، 1990، ص195-222.

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي لعام 1970، مصدر سابق، ص544-549؛ وليام ب. كوانت: عملية السلام (الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام 1967)، مؤسسة الأهرام للنشر والترجمة، ط1، القاهرة، 1994، ص61-82؛ محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص146؛ هالة أبو بكر سعودي: مرجع سابق، ص204؛ هنري لورنس: مسألة فلسطين، مرجع سابق، ج7، ص259.

الشديد في العلاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية بين مصر والاتحاد السوفييتي، ولاسيما في مطلع عام 1970 بعد الزيارة السرية التي قام بها الرئيس جمال عبد الناصر إلى موسكو، فقد خشيت الولايات المتحدة من زيادة العلاقات بينهما في غياب حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط.(1)

وقد قامت الإدارة الأمريكية بعرض مشروعها لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 في رسائل بعث بها وليم روجرز(*) وزير الخارجية الأمريكي إلى وزراء خارجية كل من مصر والأردن وإسرائيل، وقد أعلن روجرز الذي اقترن المشروع باسمه في يوم 20 يونيو/ حزيران 1970 أن حكومته قد أطلقت مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط هدفها تشجيع الدول العربية وإسرائيل على وقف إطلاق النار والبدء في مباحثات تحت إشراف غونار يارينغ الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للعمل بقرار مجلس الأمن رقم 242.(2)

وقد تضمنت مبادرة روجرز الخطوط الرئيسة التالية:

1- دعوة الفرقاء مصر والأردن وإسرائيل إلى العمل تحت إشراف يارينغ لإيجاد الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ القرار 242.

2- العودة إلى وقف إطلاق النار لمدة محددة تبدأ على أقل تقدير من الأول من يوليو/ تموز وحتى الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 1970.

---

(1) عبد الله سلوم السامرائي: الولايات المتحدة الأمريكية والمؤامرة على الأمة العربية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص51؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ص185-186.

(*) وليم روجرز: ولد في عام 1913 بنيويورك، وهو سياسي أمريكي شغل منصب وزير الخارجية في حكومة نيكسون في الفترة 1969-1973، ساهم في إيجاد سلام دائم للصراع العربي الإسرائيلي من خلال مبادرته المعروفة باسم (مبادرة روجرز)، وتوفي عام 2001. للمزيد أنظر: إبراهيم البحراوي: مرجع سابق، ص720.

(2) تريفور ن. دوبوي: مرجع سابق، ص418؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ج5، ص186.

3- إعلان الفرقاء مصر والأردن وإسرائيل استعدادهم لتنفيذ القرار 242 بكل أجزائه وموافقتهم على تعيين ممثلين في مباحثات تعقد تحت إشراف يارينغ في المكان والزمان المتفق عليه.

4- الغاية من هذه المباحثات التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بين الفرقاء مصر والأردن وإسرائيل، قائم على أساس:

أ- اعتراف متبادل بين كل من مصر الأردن من جهة وإسرائيل من جهة أخرى بسيادة كل من الأطراف الثلاثة وسلامة كيانه الإقليمي واستقلاله السياسي.

ب- انسحاب إسرائيل من أراضي احتلت في عام 1967 عملاً بما جاء في قرار مجلس الأمن 242.[1]

ورفض العراق مبادرة روجرز رسمياً في مؤتمر دول المواجهة الذي عقد في 21 يونيو/ حزيران 1970 بطرابلس في حضور الرؤساء العرب[*]، وأكد العراق وليبيا على دعوة الدول العربية المجتمعة للمشاركة في المعركة المنتظرة ضد العدو الصهيوني في ضوء

---

(1) محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص236-237؛ بطرس بطرس غالي: المجابهة الدبلوماسية العربية الإسرائيلية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 22، أكتوبر 1970، ص6؛ محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص165؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ص186-187.

(*) حضر المؤتمر كل من: مصر – سوريا – الأردن – العراق – ليبيا – الجزائر – السودان، وأعلن في ختام أعماله في 22 يونيو/ حزيران عن خطة عمل مشتركة في إطار مبادئ محددة تم الاتفاق عليها وفي مقدمتها التأكيد على أن القتال هو الحل الوحيد لتحرير الأرض العربية المحتلة. للمزيد أنظر: يوسف هيكل: مرجع سابق، ص513؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص311؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 8 أغسطس/ آب 1970؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 9 أغسطس/ آب 1970.

إمكانيات كل دولة، وذلك وفق أسس تتضمن: اعتبار الأرض العربية ساحة معركة واحدة، والدعوة لإستراتيجية قتال تعتمد على التعرض للعدو بدلاً من الدفاع.(1)

وفي 26 يونيو/ حزيران 1970 قام الرئيس العراقي أحمد حسن البكر بزيارة إلى الجزائر للتباحث حول المبادرة الأمريكية، وأصدر الطرفان بياناً مشتركاً جاء فيه: "أن المقترحات الهادفة إلى تسوية أزمة الشرق الأوسط هي محاولات إسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية، وغض بصر العالم عن العدوان وأعماله الوحشية ضد فلسطين"، وأكد الطرفان على أن المقاومة الفلسطينية هي الحل الوحيد الذي يمكن الشعب الفلسطيني من فرض قضيته على الرأي العام العالمي، وكسب تأييد العالم الحر المؤيد للعدل، وفي 16 يوليو/ تموز وبمناسبة ذكرى ثورة 17 يوليو/ تموز 1968 ألقى البكر خطاباً أكد فيه على أن أي قرارات أو مشاريع لا تؤيد حق الشعب الفلسطيني في أرضه أو أن يقوم بدوره في الصراع القائم لن يكتب لها النجاح، وأن العراق لن يتخلى عن دعم العمل الفدائي الفلسطيني، وسيساهم في كل عمل فيه صالح العرب ومواجهة إسرائيل، وأن هم العراق الأول والأخير إرجاع الأراضي العربية المحتلة.(2)

وقد درست القاهرة مقترحات مبادرة روجرز وانقسمت الآراء ما بين مؤيد ومعارض، وفي النهاية قررت القيادة السياسية المصرية قبول المبادرة تحت شرطين:

1- عدم تجديد مدة إيقاف إطلاق النار بأي حال من الأحوال إذا لم تسفر المساعي عن نتيجة.

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص158.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص157؛ عمر الخطيب: مصر والحرب مع إسرائيل 1952-1977، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1977، ص168.

2- استغلال الموقف لتحسين الوضع العسكري بإعادة بناء حائط الدفاع الجوي الذي أصيب بالكثير من الخسائر في الأفراد والأسلحة والمعدات، مما جعل سماء مصر مفتوحة لهجمات الطيران المعادي.[1]

وقد قبلت مصر مبادرة روجرز في 23 يوليو/ تموز 1970، والأردن في 26 من نفس الشهر، وإسرائيل في 6 أغسطس/ آب، وفي 7 أغسطس/ آب أعلنت واشنطن اكتمال موافقة الأطراف الثلاثة على المبادرة ومن ثم وقف إطلاق النار فعلياً.[2]

وجاءت موافقة كل من مصر والأردن على مبادرة روجرز لتحدث انشقاقاً في الصف العربي[3]، وكان العراق وسوريا من أكثر الدول العربية تشدداً تجاه رفض المبادرات الأمريكية، فهاجمت الحكومة العراقية المبادرة وبعث رئيسها برقيات إلى عدد من البلدان العربية ليؤكد على رأيه برفض المبادرة، واعتبر العراق مساعي الولايات المتحدة الأمريكية إهمالاً للقضية الفلسطينية، وأكد على مطالبته الدول العربية وحثهم مجدداً على ضرورة مواصلة كفاحهم ضد إسرائيل حتى يتم استرجاع الأرض العربية المحتلة، وشدد على ضرورة بذل كل الطاقات والإمكانات للوقوف في وجه المخططات الأمريكية والإسرائيلية التي إن دلت فإنما تدل على إهمال الحق العربي بشكل واضح في مقابل حماية أطماع الصهاينة.[4]

---

(1) أمين هويدي: أضواء على أسباب النكسة، مرجع سابق، ص179-180.

(2) صلاح سالم: مرجع سابق، ص84؛ بطرس بطرس غالي: المجابهة الدبلوماسية العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص6؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ص187؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص312-313.

(3) أمين هويدي: أضواء على أسباب النكسة، مرجع سابق، ص186؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ص189؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص73.

(4) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1970، مصدر سابق، ص207؛ هالة أبو بكر سعودي: مرجع سابق، ص66؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 28 يوليو/ تموز 1970.

واعتبر العراق أن الضمان الوحيد للعرب ليس في مقترحات روجرز وما تضمنته من حماية أمن إسرائيل والاعتراف بوجودها، بل في الوقوف في وجه مخططات الغرب وتصفية مصالحهم بالشرق الأوسط، فالولايات المتحدة تمد إسرائيل بالأسلحة المتطورة وتساندها في حربها ضد العرب وهو أمر واضح وضوح الشمس، وإن مبادرة روجرز يحتوي مضمونها على الإقرار بوجود إسرائيل على الأرض العربية وهو ما لا يرضاه العراق نهائياً.[1]

وأكد العراق أن رفضه لمبادرة روجرز هو امتداد لرفض الكثير من المؤامرات والمشاريع الاستعمارية، واعتبر أن المبادرة الأخيرة لم تصب في صالح العرب بل لم تعالج القضية الفلسطينية من جذورها، بل إنها لم تذكر ولم تلمح حتى في ثناياها عن الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وأن المبادرة خلقت لكي تزرع الفتنة والفرقة بين صفوف العرب لتثبيت أقدام إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، كما أن المبادرة لم تحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذي هجروا ونزحوا من ديارهم بغير حق، واستنكر الرئيس العراقي أحمد حسن البكر قبول مصر والأردن لهذه المبادرة، واعتبرها اعترافاً رسمياً منهما بإسرائيل، كما صرح صدام حسين[*] نائب رئيس مجلس

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1970، مصدر سابق، ص207.

(*) صدام حسين: ولد في عام 1937 بتكريت، انضم إلى حزب البعث عام 1957، تعززت مكانته في الحزب عقب مشاركته في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام 1959، وهرب على أثرها إلى سوريا ومنها إلى مصر، وبدأ في دراسة القانون بجامعة القاهرة عام 1961، ولم يكمل دراسته وعاد إلى بغداد عقب انقلاب 8 فبراير/ شباط 1963، وسرعان ما أصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث عام 1964، ثم مساعداً للأمين العام عقب ثورة 17 يوليو/ تموز 1968، وشغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وفي عام 1979 تسلم منصب رئاسة الجمهورية، وظل في منصبه حتى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وأعدم في بغداد في يوم عيد الأضحى المبارك الموافق 30 ديسمبر/ كانون الأول 2006. للمزيد أنظر: حسن لطيف الزبيدي: موسوعة الأحزاب العراقية – الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2007، ص367-369.

قيادة الثورة العراقية أنه لا يمكن قبول تسوية مع إسرائيل وهـي جاثمـة عـلى الأرض العربيـة وعلى حساب تشريد أهلها، وأن العراق قد اختار دعمه للكفاح الفلسطيني مـن أجـل تحريـر الأرض المغتصبة بدلاً من قبول المقترحات التي لا يرى فيها صالح العرب بل فيها خدمة عملاء الغرب وابنتهم المدللة إسرائيل.[1]

وفي ظل تناقض الموقف العراقي والسوري برفض مبـادرة روجـرز الأمريكيـة مـن جهـة والموقف المصري والأردني بقبولها من جهة أخرى بدأت حملات إعلاميـة حـادة بـين الطـرفين، فأدلى الرئيس العراقـي أحمـد حسـن البكـر بحـديث إلى صـحيفة جارديـان البريطانيـة في 16 أغسطس/ آب 1970 قائلاً: "إن ما دعـي بخطـة السـلام الأمريكيـة جـاءت لصـالح الصـهيونية وحليفتها الإمبريالية فقط"، وأضـاف: "إن الطريـق الوحيـد لحـل قضـية فلسـطين هـو طريـق الكفاح المسلح وحده".[2]

وبعث البكر برسالة إلى عبد الناصر يبين فيها وجهة نظر العراق ورفضه للمبـادرة الأمريكية مؤكداً على ضرورة استمرار مصر في دورها الفعال والصامد تجاه إسرائيل، ورد عبد الناصر برسالة يطالب فيها البكـر بضرورة التحـرك والعمـل الفعـلي إزاء المواجهـات العربية الإسرائيلية وحشد الطاقات العراقية في جبهات القتال بدلاً من إلقاء الشـعارات، وتسـاءل عبـد النـاصر في رسـالته عـن السـبب في عـدم تحـرك الطـائرات والقـوات

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 450 بشأن تصريـح لمصدر مسئول في مجلس قيـادة الثـورة العراقيـة ورفـض المشـاريع السـلمية، بـيروت، 1972، ص597؛ مؤسسة الدراسـات الفلسـطينية: الكتـاب السـنوي للقضـية الفلسـطينية لعـام 1970، مصـدر سـابق، ص158.

(2) عمر الخطيب: مرجع سابق، ص167؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 17 أغسطس/ آب 1970؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 17 أغسطس/ آب 1970.

العراقية للاشتباك المباشر مع القوات الإسرائيلية في الأوقات المناسبة، وطالبه باتخاذ القرارات الملائمة لكل مرحلة من مراحل النضال ضد إسرائيل.[1]

ورد الرئيس العراقي أحمد حسن البكر في المؤتمر القومي العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في نوفمبر/ تشرين الثاني 1970 على ما قاله عبد الناصر بشأن هروب العراق من مسئولياته في الجبهة الشرقية، إذ قال: "إننا نؤكد أن الجبهة الشرقية قائمة بالفعل بالنسبة لنا، وهي تقوم بدورها في تعزيز الصمود العربي، وأن مساهمة العراق فيها تفوق مساهمة هذه الأطراف التي ما زالت تزعزع الشكوك وتفتعل الأزمات المختلفة بقصد تفكيكها، ونحن ندعو جميع القادة العرب لزيارة الجبهة الشرقية ليروا الدور القومي والدعم الكبير الذي يقوم به العراق منذ عامين في تحصين خط النار الطويل في الساحة الشرقية وفي معركة العروبة".[2]

لقد رأى العراق أن مبادرة روجرز غير عادلة ولا تنصف الحقوق العربية، فهي تهدف إلى التفاوض مع إسرائيل والاعتراف بها باعتبارها أصبحت أمراً واقعاً لا يمكن رفضه وعلى العرب القبول بها، كما أنها تهدر الحقوق الفلسطينية في كامل الأرض العربية، ومن ثم ينتفي معها حق المقاومة الفدائية دفاعاً عن أراضيهم وحقوقهم المغتصبة، كما أن المبادرة لا تحتوي على أي ضغط على إسرائيل يدفعها للانسحاب من الأرض العربية، وأكد العراق كذلك على أن المبادرة تهدف في الأساس إلى تمزيق الصف العربي المجتمع حول ضرورة القضاء على إسرائيل، وبث روح الفرقة بين الزعماء العرب، وكذلك روح الانهزام والإحباط بين صفوف المقاتلين والجنود.

---

(1) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1970، وثيقة رقم 483، رسالة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة إلى الرئيس أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية رداً على رسالته، مكتبة نعمة يافث التذكارية، بيروت، 1970، ص630؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص253.

(2) جميل كاظم المناف: القيادة والأزمة الحضارية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980، ص309؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص79.

بينما على الجانب الآخر رأت القيادة المصرية أن المبادرة سوف تحقق عدة مزايا في ذلك التوقيت وربما كانت تنتوي عدم الالتزام بها عقب تحقيق بعض الأهداف المرحلية، إذ كانت الجبهة المسلحة تحتاج إلى شيء من الترتيب والتجهيز مثل اكتمال بناء حائط الصواريخ، والدليل على ذلك أن مصر اشترطت حق العودة لميدان المعركة حال عدم وصول المفاوضات إلى حل عادل وشامل.

وبشكل عام فقد نجحت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في زرع الفتنة والفرقة بين صفوف الدول العربية، وكان الأولى على العرب وخصوصاً دولتين بحجم مصر والعراق أن يتركا المعتركات السياسية والاختلافات في تقدير الأمور فيما بينهما، وأن يتفهم كل منهما وجهة نظر الآخر بدلاً من التنكيل وقذف التهم هنا وهناك، والتركيز على مقاومة العدو الصهيوني وتحرير الأرض العربية.

سادساً: أحداث أيلول الأسود 1970

بعد أن أوقدت الولايات المتحدة وربيبتها إسرائيل نار الفتنة والفرقة في منطقة الشرق الأوسط بين البلدان العربية بعضها ببعض، إثر طرح مبادرة روجرز التي انطوت على بنود أغضبت العراق وسوريا بينما قبلت بها مصر والأردن، وامتدت النار إلى الجبهة الشرقية على الحدود بين الأردن وإسرائيل.

كان الفدائيون الفلسطينيون يعيشون في منطقة الكرامة على الحدود الأردنية الإسرائيلية، وكانوا يحصلون على دعم متواصل من العراق ومصر وبلدان عربية أخرى، وكانوا يمارسون أعمالهم الفدائية ضد قوات الجيش الإسرائيلي بشكل شبه يومي، واستمرت المناوشات بينهما حتى فاض الكيل بإسرائيل من كثرة خسائرها التي تكبدتها في تلك المنطقة على أيدي الفدائيين الفلسطينيين، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى اجتياح منطقة الكرامة في مارس/ آذار 1968، وكادت أن تقضي على حركة المقاومة هناك، وواصلت اجتياحها حتى دخلت بعض الأراضي الأردنية، وتدخل الجيش الأردني وساند المقاومة الفلسطينية في هذه المواجهة، واستطاعوا صد هجمات الجيش الإسرائيلي وتحقيق انتصار في المواجهة التي

سميت بمواجهة الكرامة، واعتبر هذا الانتصار هو أول انتصار كاسح على إسرائيل عقب حرب يونيو/ حزيران 1967.[1]

ورغم ذلك توالت الأحداث سريعاً لتزيد من حدة التوتر في المنطقة، ففي الأول من أغسطس/ آب 1970 أطلق الفدائيون النار على الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية وهو في طريقه إلى مطار عمان، كما أطلقوا النار عليه أثناء عودته من مطار عمان إلى بيته، ودارت معركة بين الحرس الملكي والفدائيين قتل خلالها 8 منهم وجندي واحد من الحرس، واتهم الفدائيون الحرس الملكي بالبدء في إطلاق النار.[2]

وفي 29 أغسطس/ آب 1970 ألقى الملك حسين خطاباً في الإذاعة والتليفزيون حذر فيه المقاومة الفلسطينية من أي محاولة تهدف إلى تحطيم الوحدة الوطنية، وقال: "إن مثل هذه المحاولة ستقمع"، وأوضح الأسباب التي دعته إلى قبول مبادرة روجرز قائلاً: "نعمل وشقيقتنا الكبرى الجمهورية العربية المتحدة يداً بيد في جهدنا الحثيث الطويل، نقبل ما تقبله ونرفض ما ترفضه، معاً".[3]

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص141؛ هنري لورنس: مسألة فلسطين، مرجع سابق، مج4، ج7، ص324؛

Fuad Japer: The Palestinian Revolution and the Arab Regimes, Journal of Palestinian Studies II, Vol. II, Washington D.C., USA, 1973, P.81.

(2) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1970، مصدر سابق، ص295-297؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص313.

(3) الحسين بن طلال: مهنتي كملك، المكتبة العالمية، بغداد، 1989، ص222-223؛ محمد مصالحة: المملكة الأردنية الهاشمية تجاه القضية الفلسطينية 1948-1977، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982، ص205-206؛ ناصر سعيد حمودة: منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1973، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1999، ص297-298.

كما دعت المنظمات الفدائية الفلسطينية الشعب الأردني إلى أن يكون حذراً وواعياً لما يدبر ضد المقاومة الفلسطينية من مؤامرات ودسائس.[1]

وفي 2 سبتمبر/ أيلول 1970 وجهت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية برقية إلى عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية، طلبت فيها المنظمة: "إشعار ممثلي الدول العربية لدى الجامعة بظروف الوضع الخطير في الأردن، وعقد اجتماع عاجل لمجلس الجامعة للبحث في الوسائل الكفيلة بمنع المجزرة الرهيبة التي تحاك ضد شعبنا الصامد في الأردن وثورته الفلسطينية المكافحة"، وأكدت اللجنة في برقيتها أن قيام الجامعة بالمهام المكلفة بها سوف يمنع اندلاع حرب أهلية في الأردن ويضع حداً لاستنزاف قوى الثورة الفلسطينية[2]، وأيد العراق ودول الجامعة العربية برقية اللجنة المركزية مؤكدين على ضرورة معالجة الشرخ الكبير القائم بين فصائل المقاومة والحكومة الأردنية.[3]

لقد كانت الإجراءات تسير ببطء شديد في أروقة الجامعة العربية بينما الحال على الأرض يتطور ويتفاقم بسرعة شديدة والنيران تندلع في المنطقة بشدة، وقد مرت منطقة الشرق الأوسط بحادثة اختطاف ثلاث طائرات مدنية (بريطانية – أمريكية – سويسرية) خلال الفترة 6-10 سبتمبر/ أيلول 1970، وذلك من قبل الفدائيين الذي أجبروا الطائرات على الهبوط في مطار صحراوي يقع في أراضي الأردن، واحتجزوا الركاب

(1) بلال الحسن وآخرون: مناقشة حول مخطط المنظمات الفدائية في مواجهة معركة أيلول، مجلة شئون فلسطينية، العدد 9، مركز الأبحاث، بيروت، 1972، ص22-30.

(2) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، مصدر سابق، برقية اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية (سري ومستعجل) حول الوضع المتأزم في الأردن، ص222؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص314.

(3) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، مصدر سابق، برقية اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية (سري ومستعجل) حول الوضع المتأزم في الأردن، ص223؛ غسان العطية وآخرون: القضية الفلسطينية – الواقع والتوقعات، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1951، ص153.

كرهائن في فندق الأردن بعمان، ثم قاموا بتفجير الطائرات وإحراقها، وأطلقوا على المطار الصحراوي اسم مطار الثورة.[1]

وأعلنت الحكومة الأردنية فرض الأحكام العرفية في جميع محافظات البلاد، وطلبت من المواطنين تسليم أسلحتهم، وبالطبع كان المقصود من ذلك أسلحة الميليشيات الفلسطينية وليس الأردنيين.[2]

ومنا هنا بدأت مرحلة حرجة في تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية لم يكن من السهل تجاوزها، وذلك بعدما بدأت القوات الأردنية في 17 سبتمبر/ أيلول 1970 بكامل أسلحتها البرية والجوية والخفيفة والثقيلة والمدرعات والدبابات والمصفحات بهجوم مركز ومكثف على قواعد الفدائيين في عمان والزرقاء وأربد، وفي سائر أنحاء البلاد حيثما تتواجد المقاومة الفلسطينية، وقد أسفرت تلك العمليات والاشتباكات إلى مقتل نحو 3000 فلسطينياً، مما عرف بأيلول الأسود.[3]

---

(1) يوسف هيكل: مرجع سابق، ص523-524؛ هنري لورنس: مسألة فلسطين، مرجع سابق، 326.

(2) الحسين بن طلال: مصدر سابق، ص223؛ عبد المجيد فريد: من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية 1967-1970، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985، ص252-253؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص85.

(3) أراد الملك حسين التخلص من الفدائيين نهائياً، لهذا قام بقصف المخيمات، ووقعت أحداث دامية آنذاك، وقد تضاربت التقديرات في عدد الضحايا بين الطرفين جراء المعركة، وعلى حد قول الأردن وصل عدد قتلاها إلى 2500، بينما أفادت المصادر الفلسطينية مقتل أكثر من 50 ألف قتيل من أفرادها، وذكرت مصادر إسرائيلية بأن عدد القتلى بلغ نحو عشرون ألف قتيل. لمزيد من التفاصيل أنظر: منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1970، منشورات مركز الأبحاث، م11، بيروت، 1971، ص511؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص160؛ محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص278-279؛ غسان العطية وآخرون: مرجع سابق، ص169.

وإزاء فشل الجامعة العربية في وقف القتال رأى الرئيس المصري جمال عبد الناصر أن الأمر يتطلب مجهوداً عربياً مشتركاً لوقف القتال في الأردن، ودعا إلى اجتماع عاجل للملوك والرؤساء العرب في القاهرة لبحث الموقف وذلك في يوم 21 سبتمبر/ أيلول 1970، وبدأت المناقشات وسط توتر بالغ بسبب تلاحق الأحداث الدامية في الأردن، إلى حد أنه ظهر اتجاه يطالب بإرسال قوات مسلحة عربية من العراق وليبيا وسوريا للدفاع عن المقاومة الفلسطينية ضد الهجوم الأردني، وقاد هذا الاتجاه الرئيس الليبي معمر القذافي، إلا أن الرئيس عبد الناصر اعترض وأكد على ضرورة حل الأزمة بشكل سلمي، واقتنع بذلك المجتمعون وأجمعوا على ضرورة استمرار الحوار مع ملك الأردن وليس مقاطعته بل ودعوته للحضور، ولكنه عندما حضر ازدادت حدة المناقشات، ولكنهم في النهاية توصلوا إلى اتفاق جماعي ينص على:

1- إيقاف إطلاق النار فوراً في جميع المواقع في الأردن.
2- انسحاب الجيش الأردني وأفراد المقاومة من كافة المدن قبل المغرب في نفس اليوم.
3- تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ الاتفاق.[(1)]

وكان العراق في مقدمة الدول العربية التي نددت بالأحداث والمواجهات الدامية بين المقاومة الفلسطينية والسلطات الأردنية، واعتبرها مؤامرة ليست موجهة ضد الفلسطينيين وحدهم بل إلى الأمة العربية بكاملها، فقد وصل الأمر إلى الحد الذي يقتل فيه العربي أخاه العربي.[(2)]

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1970، مصدر سابق، ص297. هذا وقد تكونت اللجنة من الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية بعدد أربعة أعضاء لكل منهما على أن يكونوا من العسكريين، وذلك للإشراف على تنفيذ الاتفاق. للمزيد أنظر: المصدر السابق، ص289؛ محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص283-286؛ يوسف هيكل: مرجع سابق، ص529؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ص194-195.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 798 بشأن بيان مجلس قيادة الثورة العراقية حول موقف الحكومة العراقية وحزب البعث من حوادث الأردن، ص851؛ خالدة إبراهيم خليل: مرجع سابق، ص141؛ يوسف هيكل: مرجع سابق، ص538.

وبادر العراق إلى حشد كل طاقاته وإمكاناته بما في ذلك الجيش لدعم العمل الفدائي وإفشال المؤامرة التي تحاك ضد المقاومة الفلسطينية والرامية إلى بث الفرقة والانقسام بين أبناء الأمة العربية، وفي الأول من سبتمبر/ أيلول 1970 بعث العراق مذكرة بهذا المعنى إلى الحكومة الأردنية، حذرها فيها من مغبة التمادي في ضرب المقاومة الفلسطينية[1]، جاء فيها: "أن توقف القوات الأردنية إطلاق النار على الفدائيين، وأنه في حالة عدم التوقف فلن يكون في وسع الحكومة العراقية منع أفراد قواتها المسلحة من التدخل لمصلحة الفدائيين، وأن موقف الحكومة العراقية وجيشها في الجبهة الشرقية سيكون غير موقفها الحالي"، وأكد الرئيس العراقي أحمد حسن البكر لياسر عرفات في اليوم نفسه مساعي الحكومة العراقية لوقف إطلاق النار في عمان، وأنه قد تم الاتصال بقائد القوات العراقية المرابطة في الأردن كي يتصل برئيس أركان الجيش الأردني وإبلاغه بإيقاف القصف بأسرع وقت ممكن[2]، وأبلغه أيضاً قائلاً: "إن القوات العراقية قد وضعت تحت الإنذار الكامل وأنها ستتجه إلى المنطقة ما لم يتوقف القصف".[3]

وردت الحكومة الأردنية بمذكرة عاتبت فيها الجانب العراقي على ما ورد في حديثها وتهديدها بدخول القوات العراقية إلى أراضيها، ونفت ما ذكرته حول أن القوات

(1) يونس حسن السامرائي: مرجع سابق، ص155.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص154-155. علماً بأن عدد من أفراد الجيش العراقي المرابط في الأردن قد التحقوا كمتطوعين إلى جانب المقاومة الفلسطينية دون إشعار رسمي، الأمر الذي أدى إلى الوقوف بوجه القوات الأردنية المدربة تدريباً عالياً والقتال ضدها ببسالة. للمزيد أنظر: محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص311؛ يونس حسن السامرائي: مرجع سابق، ص156.

(3) هنري لورنس: مسألة فلسطين، مرجع سابق، ص321.

الأردنية تريد القضاء على الفدائيين الفلسطينيين، وأكدت الحكومة الأردنية بأنها ليس لديها النية بذلك بل المطلوب عمله هو الهدوء والاستقرار على الأراضي الأردنية، وأشارت إلى أن ما أعلنته الحكومة العراقية لا يليق بها ولا بعلاقتها التاريخية مع الأردن التي يعرف العراقيين مداها جيداً.[1]

وواصل العراق تحذيراته مما يحاك ضد المقاومة الفلسطينية، وذلك عبر برقية أرسلها الرئيس أحمد حسن البكر إلى الملوك والرؤساء العرب في 16 سبتمبر/ أيلول 1970، تناول فيها ما يتعرض له العمل الفدائي من أخطار، وقال: "إن أفئدة وأبصار الملايين من أبناء هذه الأمة تتطلع نحو حركة المقاومة الفلسطينية، لأنها تنشد بصيص الأمل بعد الظلمة الحالكة وحالة اليأس التي خلفتها كارثة الخامس من حزيران"، وناشد الملوك والرؤساء إلى العمل الجاد وبذل الجهود الكفيلة بحقن الدماء وحماية أرواح المواطنين ودرء الأخطار التي تواجه الثورة الفلسطينية والشعب الأردني.[2]

وكان نداء البكر الذي وجهه إلى الملوك والرؤساء العرب نابع من موقف إسرائيل من الأزمة، حيث دعت ملك الأردن إلى الصمود في معركته ضد الفدائيين، وذلك في مقال نشرته صحيفة دافار Davar المسائية الناطقة باسم الحزب الحاكم (حزب العمال)، وأشادت الصحيفة بما قامت به الأردن في هجومها على الفدائيين واعتبرته أجرأ خطوة اتخذتها المملكة الأردنية، وهذا إن دل فإنما يدل على تلبية الأردن لرغبة إسرائيل وتحقيقاً لأهدافها في المنطقة، ولإنجاح مخططها المراد منه القضاء على حركة المقاومة الفلسطينية.[3]

وأصدر مجلس قيادة الثورة العراقي بياناً حول تلك الأزمة الحادة، وطالب بضرورة التنسيق الكامل والسريع بين العراق والمقاومة الفلسطينية لمواجهة متطلبات الموقف،

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص139.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي لعام 1970، مصدر سابق، ص156؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 17 سبتمبر/ أيلول 1970.

(3) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1970، مصدر سابق، ص291.

وجرت محادثات واتصالات بين مسئولين عراقيين وممثلين عن المقاومة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، واتفق الطرفان على الأسلوب الذي بموجبه يقدم العراق الدعم الكامل للمقاومة وسد احتياجاتها، وأوضحت المقاومة تقديرها لدور العراق وحكومته فيما يتعرضون له من مخاطر، كما أكد البيان العراقي بأن الأزمة الحالية ما هي إلا مؤامرة محاكة للقضاء على العمل الفدائي ضد إسرائيل وإضعاف العرب في مواجهتها، وأن تلك الأعمال جاءت برغبة من إسرائيل نفسها.[1]

هذا إلى جانب مساعي العراق مع الأقطار الإسلامية والدول الصديقة لحثهم على الوقوف إلى جانب المقاومة الفلسطينية، وتقديم المساعدات والدعم اللازم لهم، والعمل على إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية برمتها وعودة الشعب العربي الفلسطيني إلى أرضه وعودة حقوقه كاملة.[2]

ورغم كل ذلك إلا أن الجيش العراقي المرابط في الأردن لم يتحرك لنصرة الفدائيين الفلسطينيين أثناء الاشتباكات الدامية، فالقوات العراقية كانت بعيدة في تمركزها عن مناطق الاشتباك بين الطرفين المتحاربين، كما أن شخصيات من المقاومة الفلسطينية ذكرت بأن العراق لم يقم بأي دور تجاه المعارك، ورفضت القوات العراقية التدخل لصالح أي من الطرفين باسم الحكومة العراقية، وذكرت بأن واجبها حراسة مخازن الذخيرة

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، مج12، ص212؛ دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1970، مصدر سابق، ص170؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص156.

(2) يونس حسن السامرائي: مرجع سابق، ص157؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 18 سبتمبر/ أيلول 1970.

الأردنية هناك، حتى عندما طلبت المقاومة الفلسطينية الاستيلاء على تلك الذخائر رفض طلبها أيضاً.[1]

وكان للأزمة الحادة التي وقعت بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية صداها في المجتمع الدولي، فأعلنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل تأييدهم المطلق للملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، كما تحرك الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط تجاه إسرائيل، كما تحركت القوات البريطانية نحو شواطئ قبرص، وحرصت الولايات المتحدة على عدم التدخل طالما أن الملك حسين هو المسيطر على الأحداث والأوضاع على الأرض، وأعلنت بأنها ستتدخل حال وجود تدخل عسكري خارجي إلى جانب الفدائيين، وأكد كيسنجر بأنه لا يرى ضرورة للتدخل الأمريكي فالملك لديه إمكانات ضرب أعدائه بمفرده، ورأى نيكسون أن تدخل سلاح الجو الأمريكي كافي إذا تطلب الأمر ذلك، أما روجرز فهو نصير لتدخل إسرائيل بكل قوة، لكنها رأت أن النزاع أمر داخلي، ولكن إذا تدخلت أي قوات عربية إلى جانب المقاومة وخصوصاً العراقية فإن ذلك سيشكل خطراً كبيراً على سلامة إسرائيل وأمنها في المنطقة، وبالفعل قدمت الولايات المتحدة دعماً عسكرياً كبيراً إلى إسرائيل تحسباً لحدوث ذلك، ففي 18 سبتمبر/ أيلول 1970 عرض نيكسون على جولدا مائير مساعدة عسكرية قيمتها 500 مليون دولار تحسباً لأي تدخل إسرائيلي في الأردن، مع التعهد أيضاً بتدخل الولايات المتحدة عسكرياً إذا لزم الأمر، واستعرض الإسرائيليون بشكل واسع قواتهم على الحدود مع الأردن وسوريا تحسباً لأي خطر سينجم على أمنها وسلامتها، وباتت إسرائيل مطمئنة أكثر من أي وقت مضى بفضل تأييد الولايات المتحدة وبريطانيا.[2]

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1970، مصدر سابق، ص307؛ هنري لورنس: مسألة فلسطين، مرجع سابق، ص325-326.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، مج12، ص430-433؛ دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1970، مصدر سابق، ص300؛ هنري لورنس: مسألة فلسطين، مرجع سابق، ص332-336.

ومنيت الأمة العربية بخسارة كبيرة إثر وفاة الزعيم العربي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر/ أيلول 1970، وهو اليوم الذي فرحت فيه إسرائيل بشدة لخوفها الشديد منه، فهو كان بالنسبة لها عدواً شديد البأس، وهو المدبر والساعي دائماً إلى مواجهتها في كل الأوقات، وبدأت القيادة العراقية تتباكى على وفاته رغم الخلافات الأخيرة بين النظامين المصري والعراقي، إلا أن العراق وصفه بالراحل المخلص والرائد القومي، وفتحت السفارة المصرية سجلاً للتعازي، وذهب بنفسه الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ليسجل تعازيه في السجل بالسفارة[1]، كما أرسل برقية تعزية إلى الرئيس المؤقت أنور السادات[*]، حيث عزى فيها مصر حكومة وشعباً لوفاة زعيم مصر والعرب، وأعلن عن الحداد في الجمهورية العراقية وتنكيس الأعلام لمدة أسبوع، كما شكل العراق وفداً رسمياً للمشاركة في تشييع الجنازة[2]، لقد كانت وفاة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر صدمة كبيرة على الشارع العربي بأسره، ونكسة أخرى جديدة تجرعها العرب عقب هزيمة يونيو/ حزيران 1967، فاسمه فقط كان يهز إسرائيل هزاً، ودائماً ما جعلها تتخوف من أي تصريح حتى لو كان على سبيل المزاح، وبشكل عام كانت وفاته خسارة كبيرة على صعيد المواجهات العربية الإسرائيلية بشكل عام، وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص.

---

(1) فتحي الديب: مرجع سابق، ص385؛ سليمان المدني: مرجع سابق، ج5، ص223؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص81؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 29 سبتمبر/ أيلول 1970.

(*) محمد أنور السادات: ولد في عام 1918 بمحافظة المنوفية، أصبح ضابطاً بسلاح المشاة 1938-1953، وعضواً بمجلس قيادة الثورة 1952-1956، تولى رئاسة الاتحاد القومي 1957-1961؛ ثم رئيساً لمجلس الأمة 1961-1969، وعضواً بمجلس الرئاسة 1962-1964؛ ثم نائباً للجمهورية 1964-1967، وفي عام 1970 تولى رئاسة الجمهورية المصرية حتى اغتياله عام 1981. للمزيد أنظر: أنتوني ناتنج: مرجع سابق، ص9.

(2) صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 30 سبتمبر/ أيلول 1970.

كانت أحداث سبتمبر/ أيلول علامة فارقة في تاريخ المواجهات العربية الإسرائيلية، فللمرة الأولى تفرح إسرائيل بحرب تدور بين الأطراف العربية، والمرة الأولى أيضاً التي تسيل فيها الدماء العربية بأيدي عربية، لقد بلغ الأمر مداه في الضعف العربي والوهن الشديد الذي أصاب بعض القيادات والحكام، وكان موقف الملك حسين غريباً ومدهشاً، فبدلاً من احتواء المقاومة الفلسطينية والعمل على دعمها تجده مصراً على نزع أسلحتها بحجة فرض الهدوء والاستقرار في الأردن، ويبدو أن الهدف الحقيقي كان فرض الهدوء والاستقرار في إسرائيل.

ومما سبق يتضح لنا أن الحكومة العراقية لم تكن جادة في موقفها من الأزمة، واكتفى العراق بالتصريحات والبيانات والدعم المادي والمعنوي للمقاومة الفلسطينية، وراح يردد في كل المحافل أن الجيش العراقي لن يسكت وسيدعم المقاومة بكل قوة، وحينما بدأت الاشتباكات لم يحرك العراق ساكناً.

كان على العراق والدول العربية أن يقوموا باحتواء الأزمة بشكل أسرع، لأن ازديادها هو خدمة لإسرائيل وأطماعها في المنطقة والقضاء على المقاومة بكافة أشكالها، وخرجت إسرائيل بمكاسب عدة من وراء الأزمة، فقد ضعفت المقاومة الفلسطينية، كما حصلت على مزيد من الأسلحة والذخائر والأموال، وكان على العرب أن يحتفظوا بقوة المقاومة ويوجهوها نحو إسرائيل، وفي نفس الوقت يحافظون على وحدة الأراضي الأردنية وسلامة حدودها، وكان العراق قادراً على ذلك لو سلمت النوايا، إلا أنه انحاز لطرف على حساب الآخر، وفي وقت الجد لم ينصر هذا أو ذاك، وخرج العرب كما هي العادة دائماً خاسرين أجمعين.

سابعاً: تأميم النفط العراقي 1972

حاز النفط العراقي اهتماماً بالغاً في السنوات الأخيرة، ولعب دوراً كبيراً في المواجهات العربية الإسرائيلية، وقد ظهر تأثيره حين استخدمه العراق لمعاقبة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لمساندة إسرائيل في اعتداءاتها المتعاقبة على الأرض العربية،

لذا فقد حرص العراق على الحفاظ على موارده النفطية من استغلال شركات النفط الأجنبية واحتكارها له، فبدأ يفكر في استعادة كامل حقوقه المشروعة في موارده الاقتصادية وخاصة النفط.

اتسمت علاقة العراق بشركات النفط على مدار سنوات طويلة بالتوتر حيناً والضعف حيناً آخر، وكانت جميع التنظيمات السياسية في العراق ترى في شركات النفط رمزاً للاستغلال الأجنبي وشعاراً للاستعمار والرأسمالية، وقبل تسلم أحمد حسن البكر وزملائه السلطة في العراق بموجب ثورة 17 يوليو/ تموز 1968 كانت الحكومة العراقية قد أصدرت القانون رقم 97 لعام 1967، أعطيت بموجبه شركة نفط الوطنية العراقية حق التطوير في المناطق التي انتزعت من شركة نفط العراق طبقاً للقانون رقم 80 لعام 1961[*]، واحتجت شركة نفط العراق على هذا القرار.[1]

وبعد عام 1968 رأت الحكومة آنذاك أن تأميم النفط العراقي للشركات الأجنبية وخاصة التي تساند إسرائيل يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في المعركة بالامتناع عن تصديره، وأن هذا يرفع من مستوى وفعالية الرد العربي على القوى المعادية لهم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة والداعمة الأولى لإسرائيل، وأن العرب يمتلكون

(*) في 11 ديسمبر/ كانون الأول 1961 أصدرت الحكومة العراقية القانون رقم (80) والذي بموجبه تم تجريد شركات النفط من جميع الأراضي التي لم تستخدم بعد في إنتاج النفط بنسبة 99.5% من حقوق التنقيب المعطاة للشركات بموجب اتفاقيات النفط، وفي عام 1964 قررت الحكومة العراقية تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية التي حصلت على حق العمل من جميع أراضي العراق، فيما عدا القطاعات التي بقيت لدى الامتيازات السابقة، وقد بدأ برأسمال حكومي بلغ 250 مليون دينار، ويمكن زيادته عند الضرورة. للمزيد أنظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص225 وما بعدها.

(1) جواد هاشم: مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام (ذكريات في السياسة العراقية 1967-2000) دار الساقي، ط1، بيروت، 2003، ص137-138؛ سيف الدين الحديثي: النفط في العراق بين حقائق التاريخ، مجلة الدنانير، العدد الثالث، كلية دجلة، 2010، ص74.

عوامل مؤثرة يمكن توجيهها في المعركة مثل تأميم الحصص البترولية الأمريكيـة، وصرح نـاطق رسمي في لجنة المتابعة لشئون النفط العراقي أن الخطوة العملية لاستخدام النفط في المعركة هو تأميم المصالح النفطية الأمريكية كلياً أو جزئياً على أن يتصاعد هذا الجـزء كلـما اسـتمرت سياسة الولايات المتحدة المعادية للعرب ولصـالح إسرائيـل في المعركـة، عـلى أن لا يتخـذ هـذا الإجراء مع الدول الأوروبية التي تسـاند العـرب لكسـب الـرأي العـام الـدولي لصـالح العـراق والعرب.[1]

وفي سبيل تنفيذ رغبة الحكومة العراقية بعد عـام 1968 بضرورة تـأميم نفطهـا وعـدم جعله أداة بيد إسرائيل ومن يساندها، بدأت الحكومة في عام 1970 بـإجراء مشـاورات سريـة بإشراف من صالح مهدي عماش نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، واقترح حينهـا إلغـاء المـادة الثالثة من القانون رقم 80 لعام 1961 التي كانت تجيز للحكومة العراقية أن تخصـص أراضي أخرى لشركات النفط الأجنبية لتكون احتياطياً لها، واستجاب مجلـس قيـادة الثـورة لاقتراحـه وأصدر القانون رقم 24 لعام 1970، ثـم تـوترت عـلى أثـره العلاقـات بـين الحكومـة العراقيـة وشركات النفط الأجنبية، وانقطعت المفاوضات وبدأ عماش بطرح فكرة تأميم النفط.[2]

وفي يونيو/ حزيران 1970 قدم العراق مذكرة إلى اجتماع منظمة الأوبـك المنعقـد في الجزائر، طلب فيها تأييد العراق في صراعه مع شركات النفط الأجنبية وحقه في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان حقوقه المشروعة، واستمرت الحكومـة العراقيـة في متابعـة إجراءات التأميم لحرمان إسرائيل ومن يساندها من النفط العراقي الذي يشكل العمود الفقري لحياتهم الاقتصادية والشـغل الشـاغل لصـناعات الغـرب، وفي 15 ينـاير/ كـانون الثاني 1972 بدأت المفاوضات الرسمية بين الحكومة العراقية وشركـات الـنفط الأجنبيـة، وترأس وزير الـنفط الوفـد العراقـي، حيـث جـدد موقـف العـراق وإصراره عـلى انتـزاع

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص564.

(2) جواد هاشم: مصدر سابق، ص139؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص158.

حقوقه المشروعة وفق صيغ جديدة، واستمرت المفاوضات النفطية حتى نهاية شهر فبراير/ شباط، وأكدت الحكومة على مطالبها الثلاث:

1- الاستجابة السريعة من قبل الشركة لرفع معدلات الإنتاج إلى الطاقة القصوى للأنابيب، والمبادرة فوراً إلى اتخاذ الإجراءات التي تعكس هذا الاتجاه.

2- أن تلتزم الشركة بالاتفاق مع وزارة النفط والمعادن لوضع منهج إنتاجي ثابت وطويل الأمد وفق أسس علمية من الحقول النفطية، وأن تظهر البوادر الإيجابية لتحقيق هذا الهدف.

3- أن تقدم الشركة عرضاً إيجابياً حول المطالب التي قدمها وفد الحكومة المفاوض أثناء مفاوضاته الأخيرة.[1]

وتمسكت الحكومة العراقية بإرادتها القوية في التصرف في نفطها مثلما ترغب، وأثناء المفاوضات بينها وبين شركات النفط الأجنبية تحركت الحكومة نحو الاتحاد السوفييتي لتأمين وقوفه إلى جانبها في مفاوضاتها، حيث كانت متخوفة بعض الشيء من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية حال قيام العراق بإعلان التأميم، وذلك لتعزيز موقفها السياسي والدبلوماسي على الساحة الدولية، فضلاً عن رغبتها في استمرار تزويد الجيش العراقي بالأسلحة السوفييتية المتطورة وخاصة بعد تقاعس الولايات المتحدة عن تقديم الدعم العسكري للعراق في الفترة الأخيرة، فحرص العراق على تنمية علاقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية مع السوفييت، وبالفعل حصل العراق على

(1) لمزيد من التفاصيل حول المفاوضات والمطالب العراقية من شركات النفط الأجنبية أنظر: اديث وائي بينروز: العراق (دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975)، ترجمة: عبد المجيد القيسي، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 1989، ص159-176؛ أديب باتي: اللحظات الحاسمة التي سبقت إعلان التأميم، مجلة الصياد، العدد 1447، بيروت، يونيو 1972، ص23.

مساعدات سوفييتية وتبادل في الخبرات الفنيـة وتعزيـز القـدرات الدفاعيـة العراقيـة، واتفـق الطرفان على عدم السماح باستخدام أراضيهما للقيـام بـأي عمـل مـن شـأنه أن يخلـق ضرراً عسكرياً بالآخر.(1)

وفي 15 مايو/ أيار 1972 أصدرت وزارة النفط العراقية بياناً أمهلت فيه شركـات الـنفط الأجنبية مدة أسـبوعين فقـط لتقـديم عـرض إيجـابي حـول المطالـب التـي قـدمتها الحكومـة العراقية أثناء المفاوضات، وفي مساء يوم 17 مايو/ أيار 1972 أصدر مجلس قيادة الثورة بيـان التقشف، وأشار فيه إلى ما يجابه العراق من محاولات تآمريـة وضـغوط اقتصـادية مـن قبـل الدوائر الاستعمارية وشركات النفط الاحتكارية، وأوضح البيان عزم الحكومـة عـلى وضـع حـد لتلك المحاولات حتى لا تنجرف البلاد في طريق رغبات الاحتكاريين، ووضع حد نهـائي وحاسـم للممارسات الاحتكارية في ثروات العراق النفطية، وكذلك من باب الوطنية والقوميـة العربيـة في موقف العراق تجاه إسرائيل والولايات المتحـدة الأمريكيـة التـي تسـاندها، وأرسـل أحمـد حسـن البكـر الـرئيس العراقـي رسـائل إلى الـدول العربيـة لـيعلمهم ويخـبرهم بالضـغوط الاقتصادية التي تمارس على حكومة العراق من قبـل الـدول الأجنبيـة وهـدفهم هـو الضـغط لتحقيق هدفهم باستغلال ثروات العراق وضرب العرب بها.(2)

وعقب انتهاء مهلة الأسبوعين وفي ظـل عـدم تقـديم الشركـات الأجنبيـة لأي عـرض يرضي العراق، وفي الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأول من يونيو/ حزيـران 1972 عقد مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث اجتماعاً مشتركاً في مبنــى الــقصر الجمهــوري، وأعلنــوا عــن تحــديهم للولايــات المتحــدة الأمريكيــة

(1) رحيم عبد الحسين عباس: الأحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك 1968-1972 الحـزب الشيوعي وحزب البعث أنموذجاً، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2014، ص164؛ فيبي مار: مرجع سابق، ص40.

(2) بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص159-160؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتـاريخي 18، 26 مـايو/ أيار 1972.

وإسرائيل وكل من يطمع في ثروات العـراق، وأشـار الـرئيس العراقـي أحمـد حسـن البكـر في الاجتماع إلى موقف الحكومة من المفاوضات مع شركات الـنفط الأجنبيـة، وأكـد أن الحكومـة قد أصدرت التشريعات اللازمة لضمان حقوق الشـعب والحفـاظ عـلى ثرواتـه مـن الطـامعين والداعمين للعدوان على العرب في المواجهات العربية الإسرائيلية، وصـدر عـن الاجـتماع بيـان التأميم والذي أذيع من محطتي الإذاعة والتليفزيون، وتضمن إصـدار القـانون رقـم 69 لعـام 1972 والذي يقضي بتأميم عمليات شركة نفط العراق المحـدودة، واعتـبر القـانون نافـذاً مـن تاريخ صدوره في الأول من يونيو/ حزيـران 1972، وطبقـاً لهـذا القـانون فقـد أنشـئت شركـة حكومية باسم (الشركة العراقية للعمليات النفطية) لتحل محل شركة نفط العراق.[(1)]

لقد أراد العراق إكمال مظاهر تحرره من الاسـتعمار، وممارسـة سـيادته الكاملـة عـلى موارده الاقتصادية، وحرمان إسرائيـل والـدول الغربيـة التـي تسـاندها وعـلى رأسـها الولايـات المتحدة الأمريكية من مـوارده النفطيـة، وخاصـة أن الـنفط يمثـل العمـود الفقـري للاقتصـاد العراقي.

وكان قرار تأميم النفط العراقي عام 1972 ضربة قاسـية للـدول الاسـتعمارية وخاصـة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فضلاً عن إسرائيل، فقد دأبـوا عـلى احتكـار مـوارد العـرب والاستيلاء عليها بدون وجه حق، وقد آن الأوان لاستعادتها كاملة دون نقصان.

وهكـذا أسـفرت الجولـة العربيـة الإسرائيليـة الثالثـة 1967-1973 عـن كـم كبـير مـن الخسائر في صـفوف الـدول العربيـة، إذ نجحـت إسرائيـل في توسـيع رقعتهـا الجغرافيـة عـلى

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل العـالم العـربي (وثـائق – أحـداث – آراء سياسـية)، بـيروت، 1973، ص804؛ جواد هاشم: مصدر سابق، ص140-147؛ ماريون وبيتر سلوجلت: مرجع سابق، ص234؛ سـيف الـدين الحديثي: مرجع سابق، ص82؛ وأنظر نص القانون رقم 69 لعـام 1972 في: صـحيفة الوقـائع العراقيـة: بتاريخ 2 يونيو/ حزيران 1972؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 2 يونيو/ حزيران 1972.

حساب العرب بشكل كبير، بيد أن الموقف العراقي الرسمي خلال تلك المواجهة كان داعماً ومسانداً لأشقائه العرب في جبهات القتال، سواء على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي، وذلك على الرغم من مشاكله الداخلية مع إيران والأكراد.

ويجدر بنا من باب الإنصاف الإشادة بموقف العراق الرسمي خلال الجولة العربية الإسرائيلية الثالثة بالمقارنة مع الجولتين السابقتين، وذلك نظراً للتغير الجذري في الأيديولوجيات والسياسات المتبعة ما بين زعماء العراق الحاليين قياساً بالعهد الملكي الذي اتسم بموالاة الغرب والتبعية له، إذ أصبح العراق اليوم يتسم بالروح الوطنية والقومية والحفاظ على مصالح العرب وأهدافهم.

أما عن الموقف الشعبي العراقي من المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الثالثة 1967-1973 فكان مليئاً بالمشاعر الوطنية والمساندة القومية في خضم الأحداث المتتالية والمتعاقبة التي شهدتها المنطقة العربية.

لقد واكب الشعب العراقي كعادته المؤامرات والمخططات الاستعمارية التي مارستها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ومن يؤيدهما، فظل يراقب عن قرب الأحداث التي سبقت عدوان 5 يونيو/ حزيران 1967، وتأزم الوضع على خطوط الجبهات العربية مع إسرائيل، كما شجع الاتفاقيات المشتركة بين الدول العربية قبل الحرب ورحب بها بكل حماس، كما ساند الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية للتضييق على إسرائيل مثل قرار مصر بغلق مضائق تيران وقيام الدول العربية بحشد جيوشها وقواتها العسكرية في كل من سوريا ومصر والأردن، وخرج الشعب العراقي تأييداً للجمهورية العربية المتحدة في أضخم مظاهرة شهدتها بغداد في الأول من يونيو/ حزيران، وأيدت الجماهير ما قام به الرئيس المصري جمال عبد الناصر من إجراءات، مثل طرد قوات الطوارئ الدولية من سيناء وإتمام الاستعدادات العسكرية لمواجهة إسرائيل، وكانت قلوب العراقيين مليئة بالتفاؤل والأمل في قرب تحرير الأرض العربية واستعادتها بالكامل من براثن العدو الصهيوني، ودعا الشيخ نجم الدين الواعظ مفتي الديار العراقية

في الأول من يونيو/ حزيران إلى الجهاد في سبيل الوطن وتوحيد الصفوف من أجل اليوم المشهود.(1)

وعقب قيام إسرائيل بالهجوم على الجيوش العربية في 5 يونيو/ حزيران 1967 خرجت الجماهير العراقية بمظاهرات كبيرة في بغداد تأييداً للجيوش العربية وشجب العدوان الإسرائيلي ومن يسانده، وطالبت الجماهير الحكومة العراقية بشد أزر القوات العربية والوقوف معها من أجل تحقيق النصر، وخرج طلاب الجامعات في بغداد والموصل والبصرة ينددون بالتواطؤ الأمريكي الإسرائيلي ضد العرب، وكانت الحكومة العراقية حريصة على نقل أخبار مشاركة القوات العراقية بفاعلية في ساحات القتال في سبيل تهدئة الرأي العام العراقي، وقام علماء بغداد والكاظمية بمطالبة المسلمين في أنحاء العالم العربي والإسلامي برص الصفوف ونبذ الخلافات لدحر العدوان الإسرائيلي، ووقع 18 عالماً دينياً على مذكرة بهذا الخصوص وأصدروا بيانين لحث الجماهير على الوقوف وراء جيوشهم صفاً واحداً في مواجهة العدوان، كما أرسلوا برقية إلى عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية يطالبون فيها بإغلاق المراكز الثقافية وتطبيق المقاطعة الاقتصادية للدول الاستعمارية، وبعثوا برقية أخرى إلى الأمين العام للأمم المتحدة لمطالبته بقيام المنظمة بمهامها تجاه العدوان.(2)

وفي صباح اليوم التالي 6 يونيو/ حزيران 1967 خرج الشعب العراقي في مظاهرات ضخمة تستنكر العدوان الإسرائيلي وتدين الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص83؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص245؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص33-35؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 17 يونيو/ حزيران 1967.

(2) المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص246؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص34؛ سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص154؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 6 يونيو/ حزيران 1967.

وبريطانيا لمساندتهما لها في الحرب، وقامت الجماهير الغاضبة بإشعال النيران في سفاراتهما ومنشآتهما وهتفوا بسقوطهما، وتوجه الكثير من المتظاهرين نحو السفارة المصرية لتقديم أنفسهم للتطوع للمشاركة في ساحات القتال دفاعاً عن الأرض العربية، وشارك 500 متطوع على الجبهة الأردنية، وقامت وزارة الداخلية العراقية بفتح باب التطوع لكل العراقيين الراغبين في الذهاب للمعركة والدفاع عن الكرامة العربية.[1]

وأقام المرجع الديني السيد محسن الحكيم مجلساً لتأبين أرواح الشهداء الذين سقطوا نتيجة العدوان الإسرائيلي وذلك بالجامع الهندي بالنجف الأشرف، وحضره جمع كبير من العلماء وأبناء الأمة ونائب رئيس الوزراء العراقي، وأكد المجتمعون على ضرورة مواصلة القتال ضد الطغاة المعتدين ودعم الدول العربية المواجهة لإسرائيل لتمكينهم من التغلب على عدو العرب أجمعين، كما صدر عن علماء العراق الفتاوى بالمشاركة في ساحات القتال، وأكد علماء السنة والشيعة على التبرع العراقي والعربي لصالح المجهود الحربي لتقوية الجانب العسكري لدعم العرب في القتال.[2]

كما قامت نقابة الأطباء العراقية بدور فعال وبارز في دعم المجهود الحربي في ساحات القتال، حيث طالبت النقابة من المؤسسة العامة للأدوية العراقية بعقد اجتماع خاص لتناول الأحداث والاتفاق على مقاطعة استيراد الأدوية من الدول التي تساند إسرائيل، وخاصة الأمريكية والبريطانية والهولندية والرومانية، وفي المقابل تشجيع الاستيراد من شركات الأدوية العربية، مثل المصرية والأردنية، وقررت لجنة التبرعات للمجهود الحربي التابعة لنقابة الأطباء العراقية إرسال مبلغ 5730 دينار عراقي لسفارة

(1) وسام حميد العيساوي: مرجع سابق، ص131؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص246؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 8 يونيو/ حزيران 1967.

(2) المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص247.

الجمهورية العربية المتحدة في بغداد، وتم تخصيصها لمتضرري العدوان الإسرائيلي على مدينة السويس.[1]

كما كان لنقابة المحامين العراقيين موقفاً وطنياً مشرفاً إزاء العدوان الإسرائيلي، حيث أيدت النقابة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية للمساهمة في صد الهجوم على الدول العربية، وقامت النقابة بجمع مبالغ مالية بلغت 2650 جنيهاً مصرياً كتبرع للمقاتلين ودعم لجهودهم، وأعلنت النقابة أن معركة العرب في 1967 مصيرية مع الصهاينة، واعتبرت أن الوحدة العربية هي السبيل الوحيد لتحرير الأرض وإنقاذ فلسطين.[2]

وأيد الشعب العراقي قرار إيقاف ضخ البترول، حيث خرجت مظاهرات كبيرة عقب صدور القرار من قبل الحكومة، اشتركت فيها فئات وتنظيمات وشرائح اجتماعية مختلفة، وعبرت الجماهير عن غضبها العارم من العدوان الإسرائيلي، وأدانوا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لمساندتهما إسرائيل، وفي منطقة الوزيرية ببغداد قام المتظاهرين بإحراق المركز الثقافي الأمريكي والمعهد البريطاني، مما دعا وزير الداخلية

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، مج6، ص45؛ دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص466؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص311-312؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 11 فبراير/ شباط 1968.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1967، مصدر سابق، مج4، مرجع سابق، ص518؛ مجيد هداب هلول: المواقف الوطنية والقومية لنقابة المحامين العراقيين من عام 1968-1970، مجلة جامعة سامراء، المجلد 7، العدد 34، السنة السابعة، يناير/ كانون الثاني 2011، ص171-172.

العراقي لمطالبة الجماهير بالخلود إلى الهدوء وضبط النفس، وأبلغهم بأن الحكومة اتخذت ما يلزم في هذا الشأن.[1]

وأعلن الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق عن مقاطعة جميع البواخر وناقلات النفط والطائرات الأمريكية والبريطانية بدءاً من يوم 6 يونيو/ حزيران 1967، وقال راديو بغداد أن العراق رفض تحميل ناقلة نفط بريطانية بالنفط الخام فور صدور القرار.[2]

وفي مساء يوم 9 يونيو/ حزيران 1967 خرجت مظاهرات عارمة في شوارع العراق تطالب الرئيس المصري جمال عبد الناصر بالعدول عن قراره بالتنحي عن السلطة عقب الهزيمة العسكرية التي لحقت بالعرب في حربهم مع إسرائيل، وأرسلت الحكومة العراقية طلباً إلى عبد الناصر باسم شعب العراق وجميع الشعوب العربية للعدول عن قراره، فالأمة العربية بحاجة لخبراته من أجل النهوض والتهيؤ لمعركة أخرى ضد إسرائيل، واستمرت المظاهرات لليوم الثاني حيث شهدت بغداد في 10 يونيو/ حزيران أكبر مظاهرة جماهيرية تأييداً لجمال عبد الناصر عقب عدوله عن استقالته من رئاسة مصر.[3]

وعقب ثورة 17 يوليو/ تموز 1968 فوجئ الشعب العراقي بسرعة سيطرة حزب البعث على مقاليد السلطة في العراق، حيث أتم الحزب تحكمه في المرافق الحيوية وتولى زمام الأمور في البلاد دون إراقة أي قطرة دماء، ورحبت الجماهير بالانتقال السلمي للسلطة وطالبت القادة الجدد بأداء واجبهم مع الدول العربية، والعمل على إزالة آثار العدوان، وبذل

---

(1) المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص246-247؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص35.

(2) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص35.

(3) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص284؛ الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 282، ص412؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات: مرجع سابق، ص247؛ هنري لورنس: اللعبة الكبرى، مرجع سابق، ص306-307.

أقصى جهد ممكن في إتمام استعدادات العراق العسكرية استعداداً للمعركة القادمة ضد إسرائيل.[1]

وعقب الجريمة النكراء التي ارتكبتها إسرائيل بحرق المسجد الأقصى في 21 أغسطس/ آب 1969 استنكر الشعب العراقي بكل طوائفه الدينية وخاصة الإسلامية هذا العمل الإجرامي، وخرجت جموع الشعب تندد بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وحملوها مسئولية الحريق لتواطئها مع إسرائيل، وقام المتظاهرون بحرق العلمين الأمريكي والإسرائيلي، وطالبوا الدول العربية والإسلامية بضرورة الرد والقضاء على إسرائيل، وضمان حماية الأماكن المقدسة والالتزام بقرارات الأمم المتحدة والمواثيق الدولية بهذا الشأن.[2]

وندد أبو القاسم الخوئي[*] مفتي العراق بالجريمة البشعة التي ارتكبتها إسرائيل بحرق المسجد الأقصى، وأرجع هذا العمل إلى استهتارها بالقيم الأخلاقية والدينية وخرقها للمواثيق الدولية والتزاماتها في حماية المؤسسات الدينية، وندد أيضاً بسياسات إسرائيل التوسعية التي تنتهجها لتهويد القدس تهويداً كاملاً، كما هزت العملية مشاعر علماء العراق الشيعة في النجف الأشرف وكربلاء، واستنكر أئمة المساجد في خطب

---

(1) حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سابق، ص392-393؛ فتحي الديب: مرجع سابق، ص375.

(2) هنري لورنس: مسألة فلسطين، مرجع سابق، مج4، ج7، ص244؛ سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص250-251؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 24 أغسطس/ آب 1969.

(*) أبو القاسم الخوئي: هو أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي الخوئي، مرجع ديني شيعي، ولد في عام 1899 بمدينة خوي الأذربيجانية، وهاجر إلى العراق عام 1911، وترأس الحوزة العلمية بمدينة النجف بالعراق، وتوفي عام 1992. للمزيد أنظر: إلهام حمزة منسي: شذرات من حياة أبو القاسم الخوئي، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 17، جامعة بابل، أيلول 2014، ص424-425.

الجمعة حريق المسجد الأقصى وحملوا مسئوليته للولايات المتحدة الأمريكية بتواطئها مع إسرائيل، وطالبوا الدول العربية والإسلامية بالوقوف ضد هذه المخططات وتخليص فلسطين من أيادي الصهاينة القذرة، وفتح باب التطوع أمام شباب المسلمين للقضاء على إسرائيل خدمة للإسلام وإعلاء لكلمته، كما استنكرت الطائفة اليهودية حريق المسجد الأقصى ووصفته بالعمل الجبان، وأنه اعتداء واضح على المقدسات والأديان الأخرى.(1)

وعقب قبول مصر والأردن لمبادرة روجرز في يونيو/ حزيران 1970 خرج الشعب العراقي في مظاهرات كبيرة بشوارع بغداد، وضمت التظاهرة جميع الفئات انطلاقاً من اهتمامهم بالشأن العربي وعدم الرضوخ إلى المؤامرات الأجنبية معلنين رفضهم لمبادرة روجرز التي تنطوي على الاعتراف بإسرائيل، وخاصة أن العالم العربي في أمس الحاجة إلى التكاتف والوقوف صفاً واحداً ونبذ الفرقة لمواجهة إسرائيل وتحرير الأرض العربية من مغتصبيها، وفي نفس العام استنكر الشعب العراقي بشدة الأحداث الدامية التي حدثت بين رجال المقاومة الفلسطينية والقوات الأردنية، ودعت الجماهير طرفا النزاع إلى إنهاء الخلافات فيما بينهما وتوحيد قواهما ضد عدوهم إسرائيل وإزالة آثار العدوان الغاشم على العرب في 1967، ووجهت الجماهير اتهاماتها للدول الاستعمارية وإسرائيل في خلق الفتنة بين العرب لإنجاح مخططهم الرامي إلى القضاء على فلسطين والسيطرة الكاملة على الأرض العربية، وأكد الشعب العراقي أن على الأمة بأسرها الانتباه إلى كل ما يحاك لهم من مؤامرات ودسائس لا تصب إلا في صالح إسرائيل.(2)

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1969، مصدر سابق، مج10، ص157؛ دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1969، مصدر سابق، ص646-647؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص88.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص155؛ هنري لورنس: مسألة فلسطين، مرجع سابق، مج4، ج7، ص335-336؛ ماريون، وبيتر سلوجلت: مرجع سابق، ص196-197؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص73-74؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 26 سبتمبر/ أيلول 1970.

كما عقدت نقابة المحامين العراقيين اجتماعاً للهيئة العامة لمناقشة أبعاد الأزمة الأردنية، وجاء في مقدمة توصياتها: "إن النقابة إذ تحيي وتكبر وتدعم بكل قوتها وطاقتها العمل الفدائي في الأراضي العربية المحتلة، وتؤكد أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد نحو استعادة الأراضي العربية المغتصبة، والهيئة العامة لنقابة المحامين العراقيين إذ ترفض الحلول الاستسلامية رفضاً باتاً، وتهيب بالحكومات العربية المتحررة وتدعوها إلى تحقيق حد أدنى من الارتباط بينها لمواجهة النكسة وإزالة آثار العدوان، وتناشدها في تحقيق وحدتها العسكرية".[1]

وأضافت نقابة المحامين العراقيين في بيانها بأن هناك هالة إعلامية حول قضية الفدائيين الفلسطينيين تقوم بها الصهيونية، وتساندها في ذلك الإمبريالية لتشويه العمل الفدائي ووصفه بالأعمال الوحشية، ووصف الفدائيين بالقتلة والمجرمين والسفاحين، مستغلة في ذلك الاشتباكات التي تجري بين الفدائيين والحكومة الأردنية، وبادر اتحاد المحاميين العرب إلى توكيل من ينوب عن الفدائيين للدفاع عنهم وعن قضيتهم العادلة.[2]

وكان لوفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر/ أيلول 1970 بالغ الأثر على الشعب العراقي، إذ مثلت له فاجعة كبرى حلت عليه وعلى الأمة العربية كلها، فالعرب في أمس الحاجة إلى عبد الناصر اليوم قبل أي وقت مضى، وقد خرجت الجماهير تنعي وفاته في شوارع العاصمة بغداد والكثير من المدن العراقية، وقد أرسل اتحاد العمال في العراق برقية تعزية إلى كل من مجلس الأمة المصري واتحاد العمال في مصر بوفاة الزعيم المصري.[3]

---

(1) نقابة المحامين العراقيين: مجلة القضاء، العدد الثالث، بغداد، 1968، ص244؛ مجيد هداب هلول: مرجع سابق، ص171.

(2) نقابة المحامين العراقيين: مجلة القضاء، العدد الرابع، بغداد، 1969، ص304.

(3) فتحي الديب: مرجع سابق، ص385؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص82؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 30 سبتمبر/ أيلول 1970.

واعتبر الشعب العراقي أن قرار تأميم النفط من أهم منجزات ثورة 17 يوليو/ تموز 1968، لأنه منحهم القدرة على الحراك الحيوي في كل مفاصل الحياة والانتقال بها إلى واقع جديد مختلف تماماً عما كان عليه الحال في السابق، واعتبره أيضاً ازدهاراً للحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه طرد الطامعين من العراق وأنهى تحويل النفط العراقي إلى إسرائيل والبلدان الغربية، هذا وقد نتج عن هذا القرار ازدهار التعليم والصحة وتوفير فرص العمل للشباب بشكل أكبر عن ذي قبل، ومنذ ذلك الوقت امتلك الشعب العراقي القدرة على إعادة بناء قواته المسلحة بما يجعلها قادرة على حماية أرض الوطن والأمة العربية، والتهيؤ لمعركة جديدة مع العدو الصهيوني للأخذ بالثأر واستعادة الأراضي العربية المغتصبة.[1]

وهكذا أظهر الشعب العراقي معدنه العربي والقومي الأصيل في مؤازرة أشقائه العرب في المواجهة العربية الإسرائيلية الثالثة 1967-1973، وأبدى شجاعته في اللحظات الحرجة التي مرت بها الأمة العربية، وأصر على إتباع هذا النهج منذ بداية الأحداث في حرب يونيو/ حزيران 1967، بتأييده التام للقوات العربية المشاركة في الحرب، مروراً بإدانة الجريمة الإسرائيلية بحرق المسجد الأقصى، وذلك دفاعاً عن المقدسات الإسلامية، كما وقف الشعب العراقي جنباً إلى جنب مع الفدائيين الفلسطينيين في أزمتهم الحرجة مع الحكومة الأردنية، وذلك حرصاً على استمرار المقاومة العربية وحركة النضال والكفاح ضد العدو الصهيوني، وأعرب الشعب العراقي عن فرحته العارمة بما قامت به حكومته من تأميم للنفط، ومن ثم حرمان الغرب الذي يساند إسرائيل دوماً من موارد العرب النفطية، وهو ما يعود بالفائدة على الأمة العربية ككل.

أما الأحزاب العراقية فقد أسهمت بدورها الوطني والقومي في المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الثالثة 1967-1973، وكان لها دور كبير في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ العرب.

---

(1) الموقع الرسمي للقيادة العامة للقوات المسلحة العراقية: على الرابط www.dhiqar.net

عبرت الأحزاب العراقية على مختلف توجهاتها السياسية والفكرية سواء القومية أو الاشتراكية أو الشيوعية أو الدينية عن موقفها من حرب يونيو/ حزيران 1967، وذلك عبر بيانات مسهبة أدانت فيها العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية، فأصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بياناً إلى جماهير الشعب العراقي والعربي في 7 يونيو/ حزيران، أكد فيه تحيته إلى القوات العراقية والعربية الباسلة في جبهات القتال بسيناء والقدس وجنين والجبهة السورية، ودعا الحزب في بيانه الحكومات العربية التي تباطأت في حشد قواتها في المواقع الأمامية إلى الإسراع لخوض المعركة الفاصلة، كما اشتمل البيان على المطالبة بما يلي:

1- تشكيل وزارة وطنية في كل قطر عربي لتضطلع بمهام تسيير دفة الحرب بما يضمن توحيد الجبهة الداخلية في هذه الأقطار ويلقي بثقلها في المعركة المصيرية.
2- دعوة الحكومات العربية إلى وضع قيادات جيوشها في أياد أمينة تمتاز بالكفاءة.
3- رفض دعوة مجلس الأمن القاضية بإيقاف إطلاق النار.
4- قطع العلاقات مع الدول التي أثبتت الأحداث تواطؤها مع إسرائيل.
5- سحب الأرصدة العربية من بنوك الدول التي يثبت تواطؤها مع دويلة العصابات الصهيونية وفي مقدمتها أمريكا وبريطانيا.
6- وضع اليهود الصهاينة في الأقطار العربية تحت الإقامة الجبرية ورصد تحركاتهم للحيلولة دون ممارستهم لأي نشاط تجسسي أو تخريبي.
7- التطوع لحمل السلاح والاستعداد للمعركة الفاصلة جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة الباسلة.

المكتبة الإلكترونية العراقية

8- حشد القوات العربية بشكل فعال وبأسرع وقت ممكن على خطوط القتال مع العدو.[1]

وأعرب الحزب الديمقراطي الكردستاني عن موقفه المؤيد لنضال الأمة العربية ودعم القضية الفلسطينية والوقوف بوجه إسرائيل والصهيونية والاستعمار بشكل تام، وطالب الحزب بضرورة العمل على وحدة الصف من أجل إزالة آثار العدوان.[2]

كما أدان الحزب الشيوعي الصهيونية المعتدية في حرب يونيو/ حزيران 1967، وأعرب عن موقفه بالدعوة إلى الكفاح العربي الموحد ضد إسرائيل ومن يساندها من الدول الاستعمارية، ونشر الحزب نداءً تحت عنوان "كل شيء إلى الجبهة" وقام بتوزيعه على نطاق واسع، وأهم ما جاء به: "هبوا لدحر العدوان الإسرائيلي الاستعماري على مصر وسائر البلدان العربية، هبوا لنصرة الشعب العربي الفلسطيني ضحية الاستعمار والصهيونية"، وتفاعل الحزب مع الجماهير كون أن الحدث يمس قضية العرب ككل ودعا إلى تسليح الشعب، وكان الحزب مشاركاً في أحداث الهجوم على السفارة الأمريكية في خضم الغضب الجماهيري العربي، وفي 9 يونيو/ حزيران عقد الحزب اجتماعه الطارئ واعتبر أن العدوان الغادر على الأمة العربية استهدافاً للأنظمة المتحررة في مصر وسوريا.[3]

---

(1) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 294، بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي حول العدوان الإسرائيلي، ص425؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص42-43؛ سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص214-215.

(2) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص45.

(3) حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سابق، ص385-387؛ سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص151-152.

ولكن تغير موقف الحزب الشيوعي من المواجهات العربية الإسرائيلية عقب انتهاء حرب يونيو/ حزيران 1967، وذلك بموافقته على قرار الأمم المتحدة رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني بشأن التسوية السلمية للأزمة، كما رحب الحزب كذلك بمبادرة روجرز، وكان الحزب يتبنى وجهة نظر قائمة على القضاء على الدولة الصهيونية العنصرية في فلسطين واستبدالها بدولة ديمقراطية عربية يهودية، وادعى أن هذا هو الحل الوحيد الممكن تحقيقه والقادر على إنهاء المواجهات العربية الإسرائيلية، ولكن سرعان ما عاد الحزب الشيوعي إلى إعلان أن حركة المقاومة الفلسطينية مع حركة التحرير الشعبية في الأقاليم العربية المحيطة لهي الوسيلة الوحيدة القادرة على إنجاز حل ملائم للصراع مباشرة، حيث رفع الحزب لأول مرة شعار الكفاح المسلح ودعم الحركة الفدائية[1]، اتسم الحزب الشيوعي بالتذبذب الشديد في مواقفه من المواجهات العربية الإسرائيلية، حيث كان يستمد قراراته وآرائه المعلنة من خارج العراق، وكثيراً ما جاء مخالفاً للرأي العام في الشارع العراقي.

وفي صباح يوم 17 يوليو/ تموز 1968 ولدى قيام الثورة في العراق أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانه رقم (1) الذي أكد فيه على أن الثورة بحاجة إلى تأييد شعبي حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المتمثلة في الوقوف إلى جانب البلدان العربية في مواجهة العدوان الإسرائيلي وطرد المستعمرين وإفشال مخططاتهم، ودعا الحزب باقي الأحزاب إلى العمل المشترك من أجل مواجهة الأحداث الخطيرة التي تمر بها الأمة العربية وإصلاح الأوضاع الداخلية حتى تتمكن الحكومة من التوجه التام لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي.[2]

أما عن موقف الحزب الشيوعي عقب قيام ثورة 17 يوليو/ تموز 1968 فقد بدأ في أخذ خطوات إيجابية للتقارب مع الحزب الحاكم (حزب البعث العربي الاشتراكي)،

---

(1) حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مرجع سابق، ص385.

(2) ماريون، وبيتر سلوجلت: مرجع سابق، ص177-179.

وجرت عدة لقاءات بين الحزبين لترتيب الأوراق والتوجهات والاتفاق على كيفية معالجة أمور الدولة.[1]

واستنكر حزبا البعث العربي الاشتراكي والديمقراطي الوطني الكردستاني قيام إسرائيل بإحراق المسجد الأقصى، وأكدا على أن هذا العمل الإجرامي يتنافى مع المواثيق والمعاهدات الدولية التي تنص على حماية الأماكن المقدسة، وأن العدو يهدف إلى توسيع رقعته الجغرافية والقضاء على المقدسات الإسلامية وفق ما يحلمون به منذ زمن بعيد في ضم القدس وتهويدها، وطالب حزب العبث الدول العربية والإسلامية بضرورة التصدي والوقوف ضد مخططاتهم وإفشالها، كما رحب الحزب بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية في عام 1969 بالقضاء على الخلايا الجاسوسية الإسرائيلية بالعراق، كما ندد بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية المساندة لإسرائيل في جرائمها وخاصة حريق المسجد الأقصى، وطالب الحزب الأمم المتحدة بإدانة هذا العمل الإجرامي والتأكيد على حرمة الأماكن المقدسة والعمل على حمايتها.[2]

أما الحزب الشيوعي فقد أدان بشدة حريق المسجد الأقصى الذي هز مشاعر العالم ككل والدول الإسلامية بشكل خاص، واستهجن ما قامت به إسرائيل واتهم الصهيونية بالاستهتار بالقيم الإنسانية والروحية، وأكد الحزب أن الحادث جريمة ذات دلالات سياسية خطيرة، وطالب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالالتزام بالمواثيق الدولية

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 816 بشأن برنامج الحزب الشيوعي العراقي، ص872؛ سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص187.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مصدر سابق، ص153؛ سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص220-221؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 26 أغسطس/ آب 1969.

وحماية الأماكن المقدسة، وهاجم الموقف الأمريكي والألماني لسكوتهم على هذه الجريمة وطالبهم بكف دعمهم لإسرائيل.[1]

وإزاء تفاقم الأحداث بين القوات الأردنية والمقاومة الفلسطينية نشر الحزب الشيوعي العراقي بياناً جاء فيه: "إن ما تقوم به الحكومة الأردنية هو ردة فعل رجعية سوداء ضد حركة التحرر الفلسطينية، وإنما هو جزء من مخطط استعماري صهيوني رجعي واسع ومبيت ضد حركة التحرر العربية بأسرها، وضد الأمة العربية بشكل عام"، وأكد الحزب على أنه إذا نجح هذا المخطط في الأردن فإنه يشكل خطراً جدياً على الحركة التحررية في أقطار وأماكن أخرى أيضاً، وناشد الحزب في بيانه كل الأحزاب والقوى السياسية العراقية بأداء واجبهم القومي والوطني في العالم العربي، والمبادرة إلى الإعلان عن إدانة حازمة لجرائم الاستعمار وإسرائيل، والإعلان بشكل واضح عن تأييدهم ودعمهم للحركة الفدائية.[2]

ووجهت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي نداء إلى جميع المنتمين له داخلياً وخارجياً لمساندة المقاومة الفلسطينية ضد المخططات الاستعمارية، واعتبر أن تلك الأحداث هجمة همجية أرادت النيل من قوة العرب وتفتيت وحدتهم وإبعادهم عن القضية الفلسطينية، وأدان الحزب الحكومة الأردنية واتهمها بتلبية نداء الصهيونية بالقضاء على المقاومة العربية الفلسطينية، وطالبهم بالرجوع إلى صوابهم والاصطفاف في العمل الجماعي العربي الذي يهدف إلى تحرير الأرض العربية من الصهاينة، وأعلن الحزب عن توظيف كل طاقاته لخدمة الفدائيين الفلسطينيين، أما الحزب الشيوعي فقد اتخذ موقفاً محايداً من الأزمة، واكتفى باستنكار الاشتباكات بين المقاومة الفلسطينية والقوات

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 453 بشأن بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي العراقي حول مشروع روجرز، ص599؛ سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص250-251.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مصدر سابق، ص159؛ سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص332-333.

الأردنيـة، وطالـب بضرورة العمـل المشـترك عـلى إعـادة العلاقـات بـين الطـرفين ضـد العـدو الإسرائيلي.[1]

وأعلن حزب البعـث العـربي الاشـتراكي العراقـي عـن رفضـه التـام لموافقـة الجمهوريـة العربية المتحدة والأردن على مبادرة روجـرز الأمريكيـة، وبنـى رفضـه هـذا إلى عـدم اعترافـه بالقرار رقم 242 الـذي لا يقـر بكامـل الحقـوق الفلسـطينية، وأكـد الحـزب بـأن أي صـلح أو تسوية سلمية لن تتم ما لم تضع حداً للسياسة العدوانية الإسرائيلية واسترجاع كامـل الحقـوق العربية وخاصة حقوق الشـعب الفلسـطيني، وأعلـن الحـزب عـن مسـاندته للعمـل الفـدائي الفلسطيني ضد إسرائيل.[2]

وعقب قيام العراق باتخاذ قرار تأميم النفط عام 1972 أعلن حزب البعث عن تأييده للقرار ومشيداً به، وأكد على أهمية تأميم النفط في ظل حاجة الجيش العراقي إلى السلاح والتهيؤ لمواجهة حتمية جديدة مع العدو الصهيوني، خاصة وأن العراق عانى من العزلة الغربية في إمداده باحتياجاته من الأسلحة الحديثة، وشجع الحزب على تقارب العراق مـع الاتحـاد السـوفييتي كوسـيلة للحصـول على تلك الأسلحة، أما الحزب الشيوعي فبالطبع أعـرب عـن سـعادته بتقـارب العـراق مـع الاتحـاد السوفييتي، واعتبر أن ذلك يمثـل متنفسـاً للحـزب ويجعلـه مشـاركاً في العمليـة السياسـية العراقيـة بشكل بارز، وفي ظل طموحات قيادة حزب البعث بعدم الاكتفاء بهذا المسـتوى مـن العلاقـات مـع السوفييت، حيث كانت تأمل في مستوى رفيع من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسـكرية، لـذا قدم حزب البعث بعض التنازلات لتحسين أوضاع الشيوعيين العـراقيين استرضـاءً للاتحـاد السـوفيتي وضــماناً لوقوفــه بجانــب العــراق في معركــة تــأميم الــنفط، وبالفعــل عنــدما اتخــذت

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1970، مصدر سابق، ص291-293؛ سيف عدنان القيسي: مرجـع سابق، ص332-333؛ فتحي الديب: مرجع سابق، ص436-438؛ ماريون، وبيتر سلوجلت: مرجع سـابق، ص195.

(2) مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية: الكتـاب السـنوي للقضـية الفلسـطينية لعـام 1970، مصـدر سـابق، ص158-159؛ فتحي الديب: مرجع سابق، ص431.

"الحكومة العراقية قرار التأميم انتفض الحزب الشيوعي بكل حماس لتأييد القرار، وأعلن الحزب في بيان له عن دعمه للخطوة الجريئة التي اتخذتها الحكومة العراقية ووصفها بأنها تعبر عن إرادة الشعب في تحرير الثروة الوطنية الرئيسة التي ظلت نهباً للاحتكار العالمي طيلة ما يزيد عن 40 عاماً، مشيراً إلى أهمية سلاح النفط في المواجهات العربية الإسرائيلية وحركة النضال ضد العدو الصهيونية والإمبريالية العالمية، وأكد الحزب على أنه سيجند كل طاقاته لمساعدة الحكومة على تنفيذ قرارها، كما قام الاتحاد السوفييتي بإعلان دعمه للعراق في خطوته الوطنية.[1]

مما سبق يتبين أن الأحزاب العراقية قد ساهمت بدورها في المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الثالثة 1967-1973، وخاصة في ظل عدم وجود مجلس النواب العراقي في ذلك الوقت، ويأتي على رأس تلك الأحزاب حزب البعث العربي الاشتراكي وخاصة بعد ثورة 17 يوليو/ تموز 1968 حيث أصبح هو صانع القرار العراقي باعتباره الحزب الحاكم، وتميز أداء الحزب بشكل عام بالوطنية ودعم روح القومية العربية، واتسمت مواقفه من المواجهات العربية الإسرائيلية بالحماس الشديد والصلابة في مواجهة الصهاينة ومن يؤيدهم من الدول الاستعمارية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث ساهم في اتخاذ قرار قطع إمداد النفط لكل من اشترك في التآمر على القضية العربية، فضلاً عن قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية معهم، كما أبدى الحزب مواقف مشرفة مع العمل الفدائي واعتبره القوة الرادعة للصهاينة وهو ما اتضح في موقف الحزب خلال الأزمة الأردنية، ناهيك عن موقفه الرافض لمبادرة روجرز التي لا تنصف العرب وتخدم إسرائيل، بل إنها تفرض على الدول العربية القبول بالأمر الواقع والاعتراف بإسرائيل دولة في المنطقة على حساب حقوق الشعب

(1) ماريون، وبيتر سلوجلت: مرجع سابق، ص232؛ رحيم عبد الحسين عباس: مرجع سابق، ص165؛ وحول بيان الحزب الشيوعي أنظر: سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص372-374؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 3 يونيو/ حزيران 1972.

الفلسطيني، ويعتبر قرار تأميم النفط هو أحد أهم قرارات حزب البعث خلال المرحلة الثالثة من المواجهات العربية الإسرائيلية، واستقبله الشعب العراقي بفرحة كبيرة لما فيه خير للعراق في تحرير ثروته النفطية من أيدي الاستعمار والشركات الأجنبية.

أما الحزب الشيوعي العراقي فقد كانت مواقفه متباينة ومتذبذبة، وذلك لأن قراراته وبياناته تأتي من الخارج وتلبي مصالح الاتحاد السوفييتي في المنطقة، لذا نجدها تتقاطع تارة مع مصالح العرب وتوجهاتهم، وتارة أخرى نجدها متناقضة مع أحلام العرب وتطلعاتهم، وإن كان موقف الحزب عقب قرار تأميم النفط جاء متطابقاً مع حزب البعث وأغلب العراقيين، وذلك نظراً لما صاحبه من تقارب شديد للعراق مع الاتحاد السوفيتي.

وقد أبلى الحزب الوطني الديمقراطي بلاءً حسناً في مواقفه من المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الثالثة لها، وانضوى مع أغلب الأحزاب العراقية في مواقف متشابهة مع حزب البعث وتوجهاته، تتلخص في دعم الاتجاه القومي للبلاد ووحدة الصف العربي في مواجهة المخططات والمؤامرات الإسرائيلية والغربية على المنطقة العربية.

أما الصحافة العراقية فقد كانت لسان حال الشعب العراقي والعربي في المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الثالثة 1967-1973، وساهمت في نقل الأحداث والأخبار أولاً بأول للمواطن العراقي والعربي، واستطاعت أن تحذر وتنبه الأمة العربية من المخططات والمؤامرات المدبرة ضدها.

أسهمت الصحافة العراقية على مختلف توجهاتها السياسية في متابعة العدوان الصهيوني على الأمة العربية والتعليق عليه، وكذلك إجراء اللقاءات المختلفة مع

المواطنين والسياسيين العراقيين، وفتحت صفحاتها لنقل الأحداث والأخبار والفعاليات الرسمية والجماهيرية.[1]

فقد أيدت الصحافة العراقية وخاصة صحيفتي الجمهورية والثورة ما قامت به مصر من إغلاق لمضائق تيران، فهذا يعني حرمان إسرائيل بحرياً من أي إمدادات اقتصادية أو عسكرية، وانتقدت الصحافة الأحداث التي مرت بها سوريا من اعتداءات صهيونية متكررة عليها، وأيدت الصحافة انضمام العراق إلى اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر والأردن في 4 يونيو/ حزيران 1967، ونشرت صحف الأخبار واليوم والجمهورية نص البروتوكول الذي وقعه طاهر يحيى رئيس الوزراء العراقي مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأكدت الصحافة أن انضمام العراق لهذه الاتفاقية يمثل أمل العرب في مواجهة إسرائيل، ونشرت صحيفة الجمهورية نص قرار العراق بقطع النفط عن الدول التي تساند إسرائيل، وعقب نقل التليفزيون العراقي للمؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس عبد الرحمن عارف مع الملك حسين والخاص بإعلان انضمام العراق إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك أشارت الصحف والإذاعة العراقية إلى أن مصر والعراق والأردن قد استجابوا للشعوب العربية في تعزيز العمل العسكري المشترك للدفاع عن الأمة العربية ضد خطر إسرائيل ومن يساندها، وقامت الصحافة العراقية بتغطية أحداث تحركات الجيش العراقي نحو الجبهة الشرقية للمعركة، ونقلت مظاهر وداع أهالي الضباط والجنود، كما خصصت جانباً كبيراً لوداع الرئيس عبد الرحمن عارف لهم بصحبة السياسيين والمسئولين العراقيين، وتسابقت الصحافة العراقية في نقل أخبار تحركات الجيش العراقي واتخاذه لمواقعه استعداداً للمعركة الحاسمة.[2]

---

(1) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص40؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 12 يونيو/ حزيران 1967.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 297 بشأن بيان نقابة الصحفيين العراقيين حول متطلبات النصر في المعركة مع إسرائيل، ص377؛ دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص37-39؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 5 يونيو/ حزيران 1967؛ صحيفة الجريدة العراقية: بتاريخ 5 يونيو/ حزيران 1967.

وقد أصدرت نقابة الصحفيين بياناً حول متطلبات النصر في المعركة القومية مع الكيان الصهيوني، وأكدت فيه أن على العرب مواجهة الاستعمار الذي صنع إسرائيل، وأن المعارك يجب أن تستمد قوتها من طاقات الشعب العربي الكامنة، وأشارت النقابة في بيانها إلى أنها قد وضعت كل إمكانياتها في خدمة المعركة وهي تؤمن بضرورة النصر الأكيد مهما طالت الحرب، وذكرت النقابة أن متطلبات النصر في المعركة تقتضي ما يلي:

1- توسيع نطاق المقاطعة الاقتصادية مع الدول الاستعمارية التي كانت دائماً وأبداً وراء إسرائيل المعادية.

2- الاستمرار في تصعيد التعبئة الشعبية والفكرية والنفسية إلى مستوى المعركة.

3- مكافحة الحرب النفسية التي يشنها الاستعمار بنشر الإشاعات، وبث الدعايات والأفكار الانهزامية، واللجوء إلى التضليل وتشويه الحقائق، وإيقاع الدسيسة بين العرب وأصدقائهم، وبين العرب أنفسهم، بل بين أبناء القطر الواحد، وذلك لإضعاف الجبهة الداخلية، ومن هنا نعتقد أن وحدة الصف الوطني والقومي وتلاحم سائر القوى المخلصة هو الحصانة والمناعة الواقية والدرع الذي يحمي الجبهة الداخلية.

4- كما نحيي الجهد الشعبي الذي أدته جماهيرنا في الجبهة وخلف الجبهة ومواقف المسئولين العرب، ونمجد بطولة جيوشنا العربية وصمودها وتضحياتها، ونؤكد على ضرورة توحيد القيادة العربية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لأن الرد الوحيد على العدوان هو في الوحدة.

5- إن مضاعفة مساعدات الاتحاد السوفيتي ضرورة لابد منها للدول العربية لتحقيق النصر الأكيد لدحر إسرائيل صنيعة الإمبريالية العالمية.

6- إن طبيعة المعركة ذات النفس الطويل تتطلب تكريس معظم الموارد للمجهود الحربي، والنقابة إذ تشترك في عدد من لجان التبرع للقوات المسلحة تدعوا الصحف كافة إلى المساهمة مع النقابة في تخصيص جزء من مجهودها للتبرع إلى قواتنا العربية الباسلة بالشكل والنسبة التي ترتئيها هذه الصحف.

7- في الوقت الذي ندعو الزملاء كافة إلى التبرع بالدم تهيب بالمواطنين أن يسارعوا جميعاً إلى الإسهام في هذا التبرع.(1)

وعقب هزيمة الدول والجيوش العربية في حرب يونيو/ حزيران 1967 دعت صحيفة الجمهورية العراقية العرب إلى أن يعيدوا النظر في أشياء كثيرة وخاصة موقفهم من الهيئات الدولية، وكذلك علاقاتهم بدول معينة كشفت لنا الأحداث طبيعة مشاعرهم وتوجهاتهم نحو العرب، وأضافت الصحيفة قائلة: "من أخطاء السياسة العربية أننا لم نشخص بدقة ووضوح أصدقائنا وأعدائنا، ولم نميز بين من يقف إلى جانبنا في ساعات الشدة والمحنة وبين من يتخلى عنا أو يقف ضدنا سراً أو علانية".(2)

وأشارت صحيفة التآخي العراقية إلى أن الاعتداء الإسرائيلي الأخير كان تنفيذاً لإستراتيجية الغرب الهادفة إلى تصفية الإنجازات الوطنية في المنطقة، وإقامة أنظمة حكم مرتبطة به، ولقد أثبتت الوقائع أن عدة ألوف من الأمريكيين والإنجليز قد دخلوا إسرائيل خلال الفترة القصيرة الماضية، وهم طيارون مارسوا النشاط الجوي الإسرائيلي فوق المنطقة العربية.(3)

وتناولت وكالات الأنباء العراقية أخباراً مفادها أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قررت اتخاذ إجراءات تشريعية لضم القدس العربية إلى الأراضي المحتلة واعتبرت أن مثل

(1) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص41-42.

(2) المرجع نفسه، ص40؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 12 يونيو/ حزيران 1967.

(3) صحيفة التآخي العراقية: بتاريخ 12 يونيو/ حزيران 1967.

هذه الإجراءات تخالف جميع مبادئ القوانين الدولية، واعتبرته خرق صريح لميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن أن القدس تمثل مركزاً دينياً لمئات الملايين من المسلمين والمسيحيين، وأن إسرائيل تستهزئ بمشاعرهم جميعاً بقرارها هذا.(1)

وفي استطلاعها لآراء بعض السياسيين العراقيين حول سبل التصدي لإسرائيل عقب الهزيمة في الحرب نقلت صحيفة صوت العرب المصرية حديث عبد الرزاق شبيب نقيب المحامين الأسبق والعضو القيادي في الحزب العربي الاشتراكي، حيث قال أنه إذا لم نستطع إقامة الوحدة الشاملة عاجلاً فلتقم الوحدة بين الدول المحيطة بإسرائيل على الأقل، وإذا حالت الإنسانيات من جديد دون تحقيق هذه الغاية الدفاعية فلا مناص من إقامة الوحدة الحتمية في مجالات ثلاثة، هي وحدة الجيش العربي ووحدة الاقتصاد العربي ووحدة السياسة الخارجية العربية، وحذر شبيب من أن عدم تحقيق هذه المطالب الضرورية الملحة سيجعل العرب يخسرون الحرب مع إسرائيل، وفي السياق ذاته أفاد أديب الجادر وزير الصناعة الأسبق في صحيفة الجمهورية العراقية قائلاً: "إذا كان هناك رد حاسم على إسرائيل الآن وتحويل النكسة إلى انتصار سياسي فهو بإعلان الوحدة الفورية بين الدول الأربع (العراق ومصر وسوريا والأردن)، وليس هناك سلاح أسرع وأمضى في هذه اللحظة من إعلان الوحدة".(2)

ووجه محمود عريم العميد الركن وقائد قوات صلاح الدين العراقية انتقادات حادة إلى الصحف العراقية، وذلك من خلال حديثه المسهب إلى صحيفة الجمهورية العراقية، حيث قال: "تصفحت الصحف منذ بدء المعركة فلم أجد ولا خبراً واحداً عن دور قواتنا في المعركة، ولم تمارس الصحافة واجباتها ومسئولياتها باعتبارها السلطة الرابعة ولسان الشعب في مساندة هذه القوات أو دحر الإشاعات أو المشاركة الفعلية في نقل

---

(1) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص45.

(2) صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 14 يونيو/ حزيران 1967؛ صحيفة صوت العرب المصرية: بتاريخ 14 يونيو/ حزيران 1967.

الوقائع بأمانة، بالإضافة إلى رفع المعنويات بالنسبة إلى عوائل المقاتلين وأفراد الشعب، وإن ذلك يدل على أن الصحفيين لم يكونوا بمستوى المسئولية، وهذا ما نرجو ألا يتكرر في المستقبل، وإن سلامة الجبهة الداخلية ولم الصف الوطني أمر واجب ومحتم لكي يطمئن من يقاتل الأعداء على سلامة قاعدته".[1]

وعقب وقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل قامت بعض الصحف العراقية وخاصة صحف الجمهورية والثورة والأخبار بتحليل أسباب نكسة يونيو/ حزيران 1967، واستعرضت في البداية ضعف السلاح الجوي العربي وخاصة بعد قيام إسرائيل بتحطيم المطارات في مصر والأردن وسوريا، كما ذكرت الصحف أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها نيكسون تأتي من ضمن أهم أسباب النكسة، ونشرت الصحف العراقية حديث الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف الذي أدلى به عقب الحرب، حيث أكد على تماسك العرب بعضهم البعض من أجل الاستعداد لمعركة أخرى لإزالة آثار العدوان، وأكد ثقته العالية بانتصار العرب المرة القادمة، وقام بفضح سياسات أمريكا وبريطانيا وشرح دورهما المساند لإسرائيل ضد العرب، كما أيدت الصحافة العراقية موقف الحكومة بقطع العلاقات مع الدول التي ساندت العدوان الإسرائيلي.[2]

(1) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 337، ص329؛ جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، مرجع سابق، ج10، ص46-52؛ أنظر نص الحديث في: صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 3 يوليو/ تموز 1967.

(2) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1967، مصدر سابق، وثيقة رقم 363، حديث الرئيس عبد الرحمن عارف إلى الشعب بمناسبة ذكرى ثورة الرابع عشر من تموز، ص410؛ دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1967، مصدر سابق، ص266؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 8 يوليو/ تموز 1967؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ الأول من يوليو/ تموز 1967.

ورحبت الصحافة العراقية بزيارة الرئيس السوفيتي إلى بغداد، وأشادت بالنتـائج التـي أسفر عنها اللقاء، وقالت صحيفة العرب أن زيارة القادة السوفييت العظام إلى الدول العربية المتحررة في هذه الظروف العصيبة لهي في نظرنا ذات قيمة لا تثمن، وقد أعطتنا معنى يفوق معنى شد الأزر، ووصفت صحيفة التآخي الزيارة بأنهـا دليـل أكيـد عـلى عمـق الـروابط بـين شعوب الشرق الأوسط والشعب السوفييتي الصديق، وقالت صـحيفة الجمهوريـة أن العـراق يسعده أن يحتضن الرئيس نيكولاي ويفتح له قلبه ويعرب له عن اعتزازه ويباحثه في مختلف الشئون القومية والعامة مباحثة الصديق لصديقه الوفي، كما أعربت صحيفة النصر عن أملهـا في اتخاذ خطوات عملية مشتركة تعزز التواصل بين الشـعبين وتضـمن وقـوفهما معـاً لتصـفية العدوان الإسرائيلي، وبشكل عام أعربت الصحافة العراقية عن آمالها الكبيرة من هذه الزيـارة في تعزيز التعاون وعلاقات الصداقة بين البلدين.[1]

وعقـب حريـق المسـجد الأقصى في أغسـطس/ آب 1969 هبـت الصـحافة العراقيـة مستنكرة هذا العمل الإجرامي، وأكدت بأن إسرائيل قد خرقت السلم العالمي ولم تعـر أي أهميـة للأمـاكن المقدسـة، وأنهـا لا تحـترم القـوانين والمواثيـق الدوليـة ولا قـرارات الأمـم المتحدة، كما نددت الصحافة العراقيـة بسياسـات الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيـا لمساندتهما الكاملة لإسرائيل رغم ما ترتكبه كل يوم مـن جـرائم في حـق الشـعب العـربي، وجددت الصحافة المطالب الداعية إلى توحيد الصـف العـربي مـن أجـل مواجهـة الهجمـة الإمبريالية، كما اهتمـت محطـات الإذاعـة العراقيـة بخـبر الحريـق، وشـغل حيـزاً كبـيراً في

(1) جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقيـة في العهـد الجمهـوري، مرجـع سـابق، ج10، ص67-68؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 23 مارس/ آذار 1968.

تغطيتها الإخبارية، وناشدت العالم أجمع إلى عدم المساس بالتراث الديني، وحماية الأماكن المقدسة التي تهم العرب والمسلمين في جميع أنحاء العالم.(1)

وأجمعت الصحافة والإذاعة ووكالات الأنباء العراقية على تأييد موقف الحكومة من أحداث أيلول الأسود الدامية، واعتبرتها جزءاً من خطط الاستعمار وأهدافه، وأن موقف العراق من الأحداث يعتبر بمثابة جزء من مواجهته لإسرائيل، وأدانت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية ضد الثورة الفلسطينية، ودعت إلى تصعيد الكفاح المسلح وتعاضد كل القوى الثورية في جبهة رصينة قادرة على تحرير الأرض العربية من الصهاينة، وأشارت الصحافة العراقية إلى أن تلك الأحداث جاءت كنتيجة طبيعية لمؤامرة روجرز التي زرعها الاستعمار لتفتيت العرب والقضاء على المقاومة الفلسطينية، وأن رفض الصحافة العراقية لمبادرة روجرز يأتي امتداداً لرفضها القرار رقم 242 الصادر عن الأمم المتحدة، وذلك انطلاقاً من رفضها لأي اعتراف بإسرائيل، ودعت الصحافة إلى مساندة العمل العسكري واعتبرته أفضل خيار لاسترجاع الحقوق العربية.(2)

وإثر صدور بيان وزارة النفط العراقية في 15 مايو/ أيار 1972 الذي أمهلت فيه شركات النفط الأجنبية مدة أسبوعين فقط لتقديم عرض إيجابي حول مطالب الحكومة أ ثناء المفاوضات النفطية، تابعت الصحافة العراقية باهتمام بالغ تلك الأحداث مثمنة جهود الحكومة في استرجاع الحقوق والثروات المهدرة، وعندما انتهت المهلة وأذاع أحمد حسن البكر بيان التأميم سارعت الصحافة إلى نشره متصدراً الصفحات الأولى، كما نقلته محطتي الإذاعة والتليفزيون العراقيتين، واشتمل البيان على إصدار القانون رقم 69 لعام

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1969، مصدر سابق، ص630؛ هنري لورنس: مسألة فلسطين، مرجع سابق، مج4، ج7، ص242-243؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 22 أغسطس/ آب 1969.

(2) دار الأبحاث والنشر: سجل الآراء لعام 1970، مصدر سابق، ص243؛ ماريون، وبيتر سلوجلت: مرجع سابق، ص195؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخي 18، 20 سبتمبر/ أيلول 1970.

1972 والقاضي بتأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة، وذلك على أن يسري القانون اعتباراً من الأول من يونيو/ حزيران، وأيدت الصحافة العراقية بيان التأميم واعتبرته من أهم إنجازات الحكومة التي أدخلت البهجة والسرور على الرأي العام العراقي والعربي.[1]

مما سبق يتبين لنا أن الصحافة العراقية واكبت الأحداث التي تهم الشارع العراقي والعربي خلال المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الثالثة 1967-1973، والتزمت على طول الخط بنصرة مشاكل الدول العربية كافة والقضية الفلسطينية بشكل خاص، فكانت الصحافة العراقية دائماً لسان حال المواطن العراقي المهتم والمهموم بشئون أمته العربية، إلى حد استعداده للتضحية بأرواح أبنائه في سبيل رفعة العرب وتحرير أرضه المغتصبة، وقامت الصحافة بدور كبير في مساندة القضية العربية والوقوف ضد المخططات الاستعمارية وأطماع إسرائيل.

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) أنظر نص القانون في: صحيفة الوقائع العراقية: بتاريخ الأول من يونيو/ حزيران 1972؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 2 يونيو/ حزيران 1972؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ الأول من يونيو/ حزيران 1972؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 2 يونيو/ حزيران 1972.

الفصل الرابع

الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية

(المرحلة الرابعة) 1973 - 1979

أولاً : حرب 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1973

ثانياً : اتفاقيات فصل القوات بين مصر وسوريا وإسرائيل 1974-1975

ثالثاً : زيارة السادات لإسرائيل 1977

رابعاً : اتفاقيتي كامب ديفيد سبتمبر/ أيلول 1978

خامساً : معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979

المكتبة الإلكترونية العراقية

المكتبة الإلكترونية العراقية

الفصل الرابع

الموقف (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية
(المرحلة الرابعة) 1973 - 1979

لقد مرت على العراق والدول العربية أحداث جسام وفترات عصيبة إثر المواجهات العربية الإسرائيلية المتعاقبة، ومنذ هزيمة يونيو/ حزيران 1967 شرع العرب في العمل على توحيد صفوفهم وتقوية جيوشهم العسكرية تمهيداً لحرب جديدة تعيد لهم ما خسروه سابقاً، سواء الأرض العربية المغتصبة وخاصة فلسطين أو في كرامتهم المهدرة نتيجة الهزائم المتكررة أمام العدو الإسرائيلي، وما كانت حرب الاستنزاف إلا مرحلة من مراحل الاستعداد للمعركة الجديدة الفاصلة، وعقب تولي محمد أنور السادات رئاسة جمهورية مصر العربية إثر وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، استمر الجيش المصري في استعداداته العسكرية على قدم وساق استعداداً لصدور الأمر ببدء الحرب المنتظرة.

أولاً: حرب 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1973

كان السادات في البداية يعتقد أن النظام العراقي يزايد في موقفه من المواجهات العربية الإسرائيلية، وأنه لن يعطي شيئاً في المعركة القادمة، وذلك بسبب انشغاله بأوضاعه الداخلية المتمثلة بالتهديد الإيراني على حدوده الشرقية، فضلاً عن عدم حل المسألة الكردية في الشمال، إلا أن تلك الظروف لم تمنع العراق من اشتراكه في العمل السياسي والعسكري مع إخوانه العرب.[1]

لقد سعى العراق إلى تجميع القوى العربية والقومية ليكونوا جبهة واحدة تمكنهم من إحراز النصر في المواجهات العربية الإسرائيلية القادمة، مما عجل بقيام مشروع وحدة

---

(1) عبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص69.

بين العراق وسوريا ومصر، وتوجه وفد عراقي عالي المستوى إلى جمهورية مصر العربية في الفترة 26-28 مارس/ آذار 1972، وذلك للتنسيق والتباحث المشترك بينهم للتهيؤ إلى مواجهة الأخطار التي تواجه الدول العربية، كما قام الفريق سعد الدين الشاذلي(*) رئيس أركان القوات المسلحة المصرية بزيارة إلى العراق في الفترة 26 مايو/ أيار – 2 يونيو/ حزيران، حيث تفقد وحدات الجيش العراقي البرية والجوية في مختلف المدن العراقية، وتقابل مع أحمد حسن البكر الرئيس العراقي، وذلك للاتفاق على ما سيقدمه العراق في المواجهات العربية الإسرائيلية القادمة، وخلال اللقاء أكد البكر على أن العراق سيقوم بإرسال قواته المسلحة إلى الجبهة الشرقية، وسيرسل سربين من الطائرات (هوكر هنتر) إلى الجبهة المصرية.[1]

كما قام اللواء عدنان عبد الجليل مساعد وزير الخارجية العراقي بزيارة إلى القاهرة في 7 يونيو/ حزيران، وأخبر المسئولين المصريين وخاصة العسكريين بأن وفد عراقي

(*) سعد الدين الشاذلي: ولد في عام 1924 بمحافظة الغربية، تخرج من الكلية العسكرية عام 1940، ترأس أول كتيبة مظلات عام 1954، عين ملحقاً عسكرياً في سفارة مصر بلندن في الفترة 1961-1969، وعين رئيساً لأركان الجيش المصري في الفترة 1971-1977، وبسبب انتقاداته الحادة لاتفاقية كامب ديفيد فصل من منصبه وتم نفيه، وفي المنفى وعقب كتابته لمذكراته في حرب أكتوبر حكم عليه بالسجن، وعندما عاد إلى مصر عام 1992 ألقي القبض عليه وتم سجنه، وفي عام 1993 صدر القرار بالعفو العام عنه، وتوفي في عام 2011. للتفاصيل أنظر: سعد الدين الشاذلي: مذكرات حرب أكتوبر، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، ط4، سان فرانسيسكو، 2003، ص2-7؛ عمر فيصل الغنام: العلاقات المصرية – الإسرائيلية 1970-1981 – دراسة سياسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2011، ص46.

(1) سعد الدين الشاذلي: مصدر سابق، ص220-221؛ كتاب غالي الجبوري: سعد الدين الشاذلي ودوره العسكري والسياسي في مصر حتى عام 1992، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القادسية، 2013، ص111-113؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 2 يونيو/ حزيران 1972.

سوف يزور فرنسا في الفترة 14-16 يوليو/ تموز، وأن السلطات العراقية تـود أن تعلـم أصـناف الأسلحة التي ترغب مصر في شرائها من الغرب وخاصة فرنسا، وذلك كي يتعاقد العـراق عليهـا ويقدمها كدعم مادي إلى مصر.[1]

وشارك العرق في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة في 15 نوفمبر/ تشريـن الثـاني 1972، وذلك تنفيذا لاقتراح مجلس الجامعة العربية الذي صـدر في شـهر سـبتمبر/ أيلـول بالكويـت، وأسفر الاجـتماع عـن الاتفـاق عـلى أن يجتمـع رؤسـاء أركـان حـرب الجيـوش العربيـة في 12 ديسمبر/ كانون الأول بالقاهرة، وذلك لتحديد نصيب كـل دولـة مـن المسـاعدات العسـكرية استعداداً للمعركة القادمة، وبالفعل اجتمع رؤساء الأركان العرب بالقاهرة وتم الاتفـاق عـلى إقامة مؤسسة عربية للإنتاج الحربي، ودعوة مجلس الدفاع العربي – الذي يتشـكل مـن وزراء الخارجية والدفاع – للاجتماع في مقر الأمانة العامة لجامعة الـدول العربيـة في ينـاير/ كـانون الثاني 1973، وأسفر الاجتماع عن إصدار عدة قرارات هامة، منهـا أن يكـون مسرح العمليـات مكوناً من ثلاث جبهات: الجبهة الشمالية وتشمل القوات السورية، والجبهة الشرقية وتشـمل القوات الأردنية، وأخيراً الجبهة الغربية وتشـمل القـوات المصريـة، عـلى أن تشـترك أي قـوات أخرى ضمن الثلاث جبهات، وشملت القرارات كذلك وضع الجبهات الثلاث تحت قيادة قائـد عام هو الفريـق أحمـد إسـماعيل[*] وزيـر الحربيـة المصري، وتعهـد العـراق خـلال الاجـتماع بتقديم خمسة أسراب تضم طائرات (ميج 17 – ميج 21 – هوكر هنتر – تي يو 16).[1]

---

(1) للمزيد حول تحضيرات حـرب أكتـوبر/ تشريـن الأول 1973 أنظـر: سـعد الـدين الشـاذلي: مصـدر سـابق، ص223-224؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: دور الجيش العراقي في حرب تشرين 1973، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1975، ص9؛ كتاب غالي الجبوري: مرجع سابق، ص112.

(*) أحمد إسماعيل: ولد في عام 1917 بالقـاهرة، تخـرج مـن الكليـة الحربيـة عـام 1938، وكـان زميلاً لجمال عبد الناصر وأنور السادات، شارك في حرب فلسطين عام 1948 والعدوان الـثلاثي عــام 1956 وحــرب يونيــو/ حزيــران 1967 وحــرب الاســتنزاف، قــام الــرئيس جــمال

وشهدت بغداد في أوائل عام 1973 تحركات سياسية وعسكرية واسعة النطاق، حيث توجه وفد عسكري برئاسة الفريق عبد الجبار شنشل(*) رئيس أركان القوات المسلحة العراقية في زيارة رسمية إلى القاهرة، حيث تقابل مع الفريق أحمد إسماعيل وزير الحربية المصري والفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الأركان، وقام الوفد العراقي بزيارة كلية القادة والأركان وأكاديمية ناصر العسكرية العليا، كما توجه الوفد إلى جبهة القتال وتفقدوا المراكز القيادية وبعض المواقع الأمامية.[2]

وأعلن العراق عن تقديمه لدعم مادي إلى مصر، حيث أذاعت وكالة الأنباء العراقية الرسمية أن مجلس قيادة الثورة قد قرر اعتماد حوالي 3 مليون جنيه إسترليني

عبد الناصر بعزله وأعاده أنور السادات ليكون القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية، صنفته مجلة الجيش الأمريكي كواحد من ضمن 50 شخصية عسكرية عالمية أضافت للحرب تكتيكاً جديداً، وتوفي عام 1974. للمزيد أنظر: سعد الدين الشاذلي: مصدر سابق، ص386؛ زئيف شيف: زلزال في أكتوبر – حرب عيد الغفران، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، مطبعة حبتسيلت، تل أبيب، 1974، ص26-27.

(1) محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص411-412؛ سعد الدين الشاذلي: مصدر سابق، ص216.

(*) عبد الجبار شنشل: ولد في عام 1920 بالموصل، تدرج في الرتب والمناصب العسكرية في الجيش العراقي، بدءاً من رتبة ملازم وحتى فريق أول ركن، تولى رئاسة الأركان ووزارة الدفاع لمدة طويلة، شارك في أغلب الحروب العربية الإسرائيلية (1948 – 1967 – 1973)، كما شارك في حرب إيران 1980، وحرب الخليج 1991، وتوفي عام 2014. للمزيد أنظر: جواد الحطاب: رحيل أقدم وزراء الدفاع العرب، على الرابط: www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq/2014/09/20

(2) السيد فرج: أكتوبر الحرب والسلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1988، ص33-34؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخي 14، 17 فبراير/ شباط 1973.

لتعزيز القوات المسلحة المصرية، وأن وزارة المالية ستتخذ الإجراءات التي تكفل دفع المبلغ إلى مصر في شهر مايو/ أيار 1973.(1)

واستناداً إلى مقررات مجلس الدفاع العربي المشترك قام العراق بالوفاء بتعهداته العسكرية، حيث أرسل العراق في إبريل/ نيسان 1973 سربين من الطائرات (24 طائرة هوكر هنتر المقاتلة القاذفة) إلى مصر، وقد تمركزت الطائرات العراقية في مطار قويسنا بين القاهرة والإسكندرية، واتفق الطرفان على أن تستخدم مصر هذه الطائرات دون الرجوع إلى العراق.(2)

وفي إطار التنسيق المشترك بين العراق ومصر للتباحث حول كيفية مواجهة الأخطار التي تتعرض لها الأمة العربية، وفي الأول من مايو/ أيار 1973 اجتمع في بغداد وزير الدفاع العراقي مع وزير الحربية المصري، كما قام باستقباله الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين، وتباحث الحاضرون حول مساهمة العراق في المعركة القادمة، مما دفع الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى الإشادة بدور العراق في التحضيرات العسكرية للحرب المنتظرة، وأكد على أن العراق يمارس دوره العربي والقومي في المواجهات العربية الإسرائيلية.(3)

وفي إطار حرص العراق على ألا ينشغل بأي أحداث تؤثر على مساهمته في الحرب أو على تركيزه في مساعدة أشقائه العرب خلال المواجهات العربية الإسرائيلية، وخاصة في ظل التهديدات في الشأن الداخلي العراقي من إيران والأكراد، سعى العراق

---

(1) بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص103؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 8 مارس/ آذار 1973.

(2) سعد عبد القادر حميد: العلاقات العراقية المصرية 1971-1981، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص30؛ لطفي الخولي: مدرسة السادات السياسية واليسار المصري، منشورات العالم العربي، باريس، 1982، ص137؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص184-185.

(3) صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخي 2-3 مايو/ أيار 1973.

للوصول إلى تهدئة نوعية يكون من شأنها توفير الاستقرار في الداخل حتى يتفرغ لتأدية دوره العربي والقومي، وحرص العراق على تقديم المساهمات السياسية والعسكرية والاقتصادية إلى مصر، وذلك لرفع معنوياتها والشد من أزرها في سبيل تحقيق آمال العرب وتطلعاتهم في القضاء على إسرائيل، خاصة بعدما اقتنع الرئيس المصري أنور السادات بضرورة خوض المعركة العسكرية والتخلص من حالة اللاسلم واللاحرب، لذا حرص العراق على تكوين جبهة عربية موحدة لتحقيق الانتصار على إسرائيل، وبدأت القيادة العسكرية المصرية والسورية في الإعداد المشترك للمعركة والتخطيط لها، وذلك باعتبارهما الطرفين الأساسيين والمباشرين في النزاع ووجودهما على خط المواجهة مع إسرائيل، وفي 21 أغسطس/ آب 1973 اجتمع الوفدين العسكريين المصري والسوري، وتم الاتفاق على موعد الحرب وإعطاء الإشارة للقيادتين السياسيتين في مصر وسوريا بجاهزية الجانبين من الناحية العسكرية، حيث تم تحديد توقيتين للحرب: أحدهما في الفترة 7-11 سبتمبر/ أيلول، والثاني في الفترة 5-11 أكتوبر/ تشرين الأول من عام 1973.(1)

وبدأت الحرب في الساعة الثانية وخمس دقائق من بعد ظهر يوم 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1973، وذلك في إطار من التنسيق الدقيق بين القوات المصرية والسورية اللتين بدأتا هجوماً جوياً في وقت واحد على سيناء وهضبة الجولان، وقامت القوات المصرية بعبور قناة السويس والاستيلاء على معظم الشاطئ الشرقي لسيناء، واعترفت إسرائيل بقوة الهجوم المصري السوري على قواتها، وأكد مصدر عسكري إسرائيلي بأن القوات المصرية والسورية قد شنتا هجوماً شاملاً بالمدرعات والمشاة على الجبهتين، وأسفر الهجوم عن خسائر جسيمة في صفوف القوات الإسرائيلية، مما دفعها إلى الانسحاب من

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العربي لعام 1973، مصدر سابق، ص1582؛ سعد الدين الشاذلي: مصدر سابق، ص243؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1969-1976, Vol. XXVII, Document 217: Telegram From the Interests Section in Baghdad to the Department of State.

تحصيناتها القوية شرق القناة إلى خط دفاعي آخر، وأنها تحاول تجميع قواها في تلك المنطقة.[1]

بلغت السرية في إعلان توقيت الحرب درجة أن العراق علم بنشوبها في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 1973 عن طريق الإذاعات، حيث لم تبلغ مصر ولا سوريا العراق بموعد الحرب، وأبدت القيادة العراقية أسفها لعدم إخبارها بموعد بدء العمليات أو التشاور معها مسبقاً حول الخطط العسكرية[2]، ورغم ذلك أصدر العراق أوامره فور بدء الحرب باستدعاء الاحتياطي من العسكريين والفنيين تمهيداً لإرسالهم إلى الجبهة السورية، وذلك لدعم القوات العراقية المرابطة في الجبهة الشمالية السورية، وأعلن أحمد حسن البكر أن العراق يعتبر المعركة معركته، وأنه وضع كل إمكانياته وقدراته العسكرية والسياسية والاقتصادية في خدمة المعركة، وأن الجنود العراقيين على استعداد للتضحية

---

(1) أسعد عبد الرحمن وآخرون: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة – وقائع وتفاعلات، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1974، ص24-29؛ كامل الشرقاوي: تطور الطائرات الحربية ودورها في الحروب، دار الشروق، القاهرة، د.ت، ص162-163؛ عادل وديع فلسطين: يوميات حرب أكتوبر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص93؛ هيثم الكيلاني: مرجع سابق، ص364؛ السيد فرج: مرجع سابق، ص38-39. لقد أكد السادات على تحقيق درجة غير عادية من السرية في إعلان وقت الحرب، حتى أن 20 ضابطاً فقط كانوا يعلمون نواياه في شن الحرب على إسرائيل. للمزيد أنظر: أنتوني هـ. كوردسمان: مرجع سابق، ص161؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1969-1976, Vol. XXV, Document 98: Special National Intelligence Estimate.

(2) جواد هاشم: مصدر سابق، ص196؛ حسن مصطفى أحمد: الجبهة الشرقية ومعاركها في حرب رمضان، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، 1978، ص189؛ جمال الغيطاني: الجيوش العربية في حرب أكتوبر، مجلة الهلال، عدد تذكاري (6 أكتوبر 1973 – بعد ثلاث سنوات من الحرب)، القاهرة، 1976، ص185؛ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: مرجع سابق، ص9.

من أجل تحقيق النصر، كما أجرى البكر اتصالاته مع كل من الرئيس السادات والرئيس حافظ الأسد مؤكداً لهم على مساندة العراق الكاملة لهما، كما تقابل السفير العراقي بالقاهرة مع عبد القادر حاتم[*] نائب رئيس الوزراء المصري وأبلغه قرار حكومته بوضع القوات الخاصة العراقية تحت تصرف القيادة المصرية السورية[1]، ومن ثم أعرب الرئيسان المصري والسوري عن ارتياحهما وشكرهما للموقف العراقي.[2]

وبعد ساعات معدودة من بدء القتال عقد اجتماع مشترك للقيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ومجلس قيادة الثورة، ولم يمض على

(*) محمد عبد القادر حاتم: ولد في عام 1918 بالإسكندرية، حصل على شهادة الدبلوم في الاقتصاد السياسي بلندن، وماجستير العلوم الإستراتيجية من كلية أركان الحرب المصرية، وماجستير العلوم السياسية من جامعة القاهرة، والدكتوراه من كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وهو أول من أنشأ وزارة للإعلام في الشرق الأوسط، كما أنشأ وكالة أنباء الشرق الأوسط، يعد أحد أبطال حرب أكتوبر، خدم مصر في مختلف المواقع، وعهد إليه الرئيس السادات بتولي مهام رئاسة الوزراء في عام 1973. للمزيد أنظر: صلاح منتصر: مجرد رأي (عبد القادر حاتم)، صحيفة الأهرام المصرية، بتاريخ 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2014.

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العربي لعام 1973، مصدر سابق، ص1584؛ محمد حسنين هيكل: أكتوبر 1973 – السلاح والسياسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1993، ص34؛ حمدي الطاهري: حرب أكتوبر في الإعلام العالمي، المطبعة العالمية، ط2، القاهرة، د.ت، ص18، ص335؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص258؛ صحيفة الأخبار المصرية: بتاريخي 7، 9 أكتوبر/ تشرين الأول 1973؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1969-1976, Vol. XXV, Document 98.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، بيروت، 1975، ص184؛ فاروق أباظة: جيش العراق (عين العرب على حدود الوطن الشرقية)، مجلة المصور، العدد 2726، القاهرة، 7 يناير/ كانون الثاني 1977، ص50.

بدء الاجتماع سوى ساعة واحدة حتى كان المجتمعون قد قيموا الموقف من كافة جوانبه السياسية والعسكرية، واتخذوا قراراً بمشاركة العراق في المعركة.[1]

وفي ظل الاتصالات المتبادلة بين الرئيس العراقي أحمد حسن البكر مع حافظ الأسد والسادات وفي صباح يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 1973 وصل إلى دمشق عبد الجبار شنشل رئيس أركان الجيش العراقي بصحبة كبار الضباط، حيث بحثوا مع الجانب السوري تفاصيل الوضع العسكري على الجبهة الشرقية.[2]

وفي مساء نفس اليوم وعلى أثر موافقة الحكومة العراقية بالمشاركة في الحرب عقد اجتماع آخر للقيادة العراقية تقرر فيه اتخاذ التدابير الآتية:

1- تأميم حصة الولايات المتحدة الأمريكية في شركة نفط البصرة.[3]
2- إرسال قوات جوية بصفة عاجلة إلى سوريا.
3- إرسال قوات برية مدرعة على الفور إلى سوريا.
4- إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران لتخفيف حدة التوتر على الحدود العراقية الإيرانية بما يسمح بسحب القوات العراقية وتوجيهها إلى الجبهة السورية، هذا وقد قام وزير الخارجية العراقي في نفس الليلة بإبلاغ كلاً من

(1) المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص9؛ سعد عبد القادر حميد: مرجع سابق، ص33؛ عادل وديع فلسطين: مرجع سابق، ص104؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

(2) محمود عزمي: القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربع حروب، دراسات فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1975، ص507؛ إبراهيم البحراوي: مرجع سابق، ص428-429.

(3) محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان، ترجمة: يوسف الصائغ، دار النهار للنشر، بيروت، 1975، ص242؛ محمد جمال العلوي: الصراع العربي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية 1939-1979 – دراسة تاريخية سياسية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، 2000، ص43؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص9-10؛ جمال الغيطاني: مرجع سابق، ص185.

القائم بالأعمال المصري والسوري بما أقره العراق من دعم لمساندتهما في الحرب.[1]

وعلى الفور قام العراق بإرسال جانب كبير من قواته المسلحة إلى الجبهتين المصرية والسورية، وكانت عبارة عن: أربعة أسراب من طائرات ميج 17 و21، وسرب من طائرات هوكر هنتر، وفرقة مدرعة، وفرق مشاة، ومئات العربات المدرعة والآليات والسيارات المحملة بالجنود والمعدات والمؤن والذخائر، بالإضافة إلى 12 كتيبة مدفعية مقطورة بذخائرها، كما زود العراق مصر بصواريخ أرض-أرض من طراز لونا سوفيتية الصنع دون مقابل والتي كان الاتحاد السوفيتي قد رفض تزويد مصر بها.[2]

واعتبرت مشاركة العراق في حرب أكتوبر بأنها جاءت سريعة ودون تردد، وذلك على الرغم من بعد المسافة بين العراق وجبهة القتال التي تقدر بنحو 1000كم، إلا أن

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، وثيقة رقم 329 بشأن بيان مجلس قيادة الثورة العراقي حول إعادة العلاقات الدبلوماسية بالحكومة الإيرانية، بيروت، 1976، ص338؛ دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العربي لعام 1973، مصدر سابق، ص1582؛ محمد حسنين هيكل: أكتوبر 1973 – السلاح والسياسة، مرجع سابق، ص363-364؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص45-46؛ إبراهيم البحراوي: مرجع سابق، ص65-66؛ عمر فيصل الغنام: مرجع سابق، ص75؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

(2) سعد الدين الشاذلي: مصدر سابق، ص235-236؛ شهاب رشيد خليل: الدائرة العربية في السياسة الخارجية المصرية 1952-1988، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1987، ص194؛ مازن البندك: مكانة حرب أكتوبر في الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة الهلال، المجلد الثالث عشر، العدد 3، القاهرة، 1976، ص56؛ حسن مصطفى أحمد: الجبهة الشرقية ومعاركها في حرب رمضان، مرجع سابق، ص193؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1969-1976, Vol. XXV, Document 95: Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel.

العراق لم يهتم ببعد المسافة واستطاع أن يصل بقواته في أسرع وقت ممكن، وهـذا مـا أكـده صدام حسين نائب مجلس قيادة الثورة في ذلك الوقـت عنـدما اجتمـع في 8 أكتـوبر/ تشريـن الأول 1973 مع محمد حيدر نائب رئـيس الـوزراء السـوري، حيـث أشـار الأخـير إلى الأوضـاع العسكرية على الجبهة السورية والتي بدأت تتعرض لمتاعب عديـدة، وطالـب بضرورة الإسراع بإرسال الوحدات العسكرية العراقية، فأجابه صدام حسـين: "لقـد أرسـلنا الطـائرات في اليـوم الثاني للقتال، ولو أن للدبابات أجنحة لوصلت في نفـس اليـوم، سـندفع بـأقصى قواتنـا لتصـل إلـيكم في أسرع وقـت"، وكـان لوصـول القـوات الجويـة العراقيـة دوراً كبـيراً في قلـب خطـط إسرائيل العسكرية في المعركة، حتى أن موشيه دايان[*] وزير الدفاع الإسرائيلي تحـدث في يـوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول عن قوة العرب وأشار إلى أنهم يقـاتلون بشـكل أفضـل، كـما قصـفت القوات الجوية العربية ومن بينها العراقية مواقع وتحصينات إسرائيلية على الجبهتين المصرية والسورية، وذلك في يوم 8 أكتوبر/ تشرين الأول.[1]

(*) موشيه دايان: ولد عام 1915 بإسرائيل، وهو شخصية عسكرية وسياسية إسرائيليـة شـهيرة، تـولى عـدة مناصب سياسية وعسكرية، ومن أهمها قيادة المنطقة الجنوبيـة 1949-1951؛ ثـم المنطقـة الشـمالية عام 1952، ووزيراً للزراعة 1949-1954، ثم رئاسـة أركـان الجـيش الإسرائـيلي 1953-1958، ثـم شـغل منصب وزير الدفاع في أهم مراحل المواجهات العربية الإسرائيلية وذلـك في الفـترة 1967-1974، شـهد حـروب يونيـو/ حزيـران 1967 والاسـتنزاف وحـرب أكتـوبر/ تشريـن الأول 1973، ثـم أصـبح وزيـراً للخارجية 1977-1979، وتوفي عام 1981. للمزيد أنظر: إبراهيم البحراوي: مرجع سابق، ص718.

(1) جمال الغيطاني: حراس البوابة الشرقية – الجيش العراقي مـن حـرب أكتـوبر/ تشريـن الأول إلى حـرب الشمال، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص18-19؛ إبـراهيم البحـراوي: مرجـع سـابق، ص65-66، ص94؛ سعد عبد القادر حميد: مرجع سابق، ص34؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سـابق، ص6؛ عادل وديع فلسطين: مرجع سابق، ص111؛ السيد فرج: مرجع سابق، ص69.

وكان الدور العراقي الأساسي في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 متمثلاً في مساهمة القوات الجوية في أعمالها القتالية ضد إسرائيل، فمنذ اللحظة الأولى لنشوب القتال نفذت الطائرات العراقية مهامها التي كلفت بها، واستطاعت إسقاط 12 طائرة إسرائيلية في المعارك الجوية فوق سيناء، واستمرت التشكيلات العراقية في تأدية واجباتها القتالية منذ يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول وحتى يوم 22 أكتوبر/ تشرين الأول، وتمثلت مهامها فيما يلي:

1- توفير مظلات جوية لحماية المطارات والمناطق الحيوية.
2- الطيران كمصيدة جوية وتحت مستوى سيطرة الرادار.
3- التصدي للطائرات المعادية والاشتباك معها.
4- الاستطلاع البصري.
5- حماية الطائرات المقاتلة (القاصفة).
6- إسناد القطعات الأرضية العربية ومهاجمة الأهداف المعادية.
7- واجبات الحوم.

وقد شارك سربان من طائرات الهوكر هنتر العراقية في خطة القصف الجوي التمهيدي يوم السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 1973 جنباً إلى جنب مع الطائرات المصرية، حيث بلغت عدد طلعات الطائرات العراقية نحو 49 طلعة جوية، وبلغت خسائرها 8 طائرات، استشهد منهم 3 طيارين ووقع مثلهم في الأسر بينما استطاع طياران من العودة إلى وحداتهما عقب القفز بالمظلات.(1)

(1) للمزيد حول مساهمة القوات الجوية العراقية على الجبهة المصرية أنظر: منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1973، مركز الأبحاث والنشر، بيروت، 1973، ص344؛ محمد فوزي: حرب أكتوبر 1973 - دراسة ودروس، دار المستقبل، ط1، القاهرة، 1986، ص14؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص184-188؛ محمود عزمي: مرجع سابق، ص352؛ جمال الغيطاني: حراس البوابة الشرقية، مرجع سابق، ص187؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص13-14؛ أنظر حديث طارق عزيز في المؤتمر الصحفي الذي عقد في بغداد بتاريخ 14 مايو/ أيار 2001، والمنشور في صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 15 مايو/ أيار 2001.

وقد أشاد الفريق سعد الدين الشاذلي ببطولات القوات الجوية العراقية والطيارين العراقيين، إذ قال: "لقد كان أداء الطيارين العراقيين في ميدان المعركة رائعاً، مما جعلهم يحوزون بثقة وحداتنا البرية، ففي أكثر من مناسبة كانت تشكيلاتنا البرية عندما تطلب معاونة جوية ترفق طلبها بالقول نريد السرب العراقي أو نريد سرب الهوكر هنتر"، وإن هذا ليعد في حد ذاته خير شهادة لكفاءة السرب العراقي وحسن أدائه خلال الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة عام 1973، وما ميز هذه الطائرات وجعل لها الدور الرئيس في العمليات هو قدرتها على التحليق المنخفض تفادياً للرادار وقدرتها كذلك على القصف بدقة، ولذلك استحق الرائد يوسف محمد رسول قائد السرب العراقي أعلى الأوسمة في مصر وهو وسام "نجمة الشرف".[1]

أما عن دور القوات العراقية في الجبهة السورية فكان أشد وأكثر فاعلية عن الجبهة المصرية، ووصل أول سرب جوي عراقي (ميج 21) إلى سوريا في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 1973، وظل يمارس دوره حتى يوم 22 من نفس الشهر، وكانت مهمته الموكلة إليه إسناد الدفاع الجوي السوري فضلاً عن القيام بمهام منفردة.[2]

---

(1) سعد الدين الشاذلي: مصدر سابق، ص224؛ فؤاد مطر: صدام حسين – الرجل والقضية والمستقبل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1980، ص199؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص177-202؛ حسن مصطفى أحمد: الجبهة الشرقية ومعاركها في حرب رمضان، مرجع سابق، ص343-353؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 10 يونيو/ حزيران 1975.

(2) للمزيد حول مساهمة العراق في حرب أكتوبر على الجبهة السورية أنظر: عبد الجبار خليل شنشل: معارك تشرين، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979، ص63-66؛ مجموعة باحثين عسكريين: دور القوة الجوية العراقية في حرب تشرين الأول 1973، هيئة تدوين التاريخ العسكري، بغداد، 1996، ص20؛ حاييم هرزوج: الحروب العربية الإسرائيلية 1948-1982، ترجمة: بدر الرفاعي، سينا للنشر، القاهرة، 1993، ص343-350؛ جمال الغيطاني: الجبهة الشرقية ومعاركها في حرب رمضان، مرجع سابق، ص31؛ محمد فوزي: مرجع سابق، ص14؛ أنتوني هـ. كوردسمان: مرجع سابق، ص50-51؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص13؛ حمدي الطاهري: مرجع سابق، ص397؛ عادل وديع فلسطين: مرجع سابق، ص167-168؛ يونس حسن السامرائي: مرجع سابق، ص167.

كما تكفل سربين عراقيين آخـرين بحمايـة أجـواء الأراضي العراقيـة مـن أي اعتـداءات إسرائيلية، والاستعداد للحركة نحو مسرح العمليات إذا اقتضت الظروف ذلك، وفي 8 أكتـوبر/ تشرين الأول 1973 دفع العـراق بسربـين (سـوخوي7) إلى سـوريا، وقامـت الطـائرات بتنفيـذ المهام القتالية الموكلة إليها على الرغم من القصف الجوي المعادي الذي تعرضت له القاعدتين السوريتين المخصصتين للطائرات العراقية، وإجمالاً فقد قام الطـيران الجـوي العراقـي بحـوالي 630 طلعة جوية خلال الحرب، منهم 47 طلعة هوكر هنتر، و439 طلعة ميج21، و69 طليعة ميج17، و75 طلعة سوخوي.[1]

وفي 12 أكتوبر/ تشرين الأول 1973 باغت لـواء عراقـي مـدرع القـوات الإسرائيليـة التي كانت متجهة نحو محور جعبا-كفر ناسنج، وشن هجوماً معاكساً عليها فأجبرها عـلى التراجع حتى "تـل الشـعار"، وذلـك عقـب قتـال عنيـف تكبـدت فيـه القـوات الإسرائيليـة خسائر كبيرة في المعدات والأسلحة فضلاً عن أسر عدد من أطقم دباباتها، وهو الأمر الـذي اعترفت به إسرائيل لاحقاً، وفي 16 أكتوبر/ تشريـن الأول شـاركت القـوات العراقيـة بعـض القوات العربية من الأردن والسعودية والمغرب في هجوم واسع عند القنيطرة بغرض دفـع القوات الإسرائيلية وإخراجها مـن بعـض الـتلال والمواقـع في المنطقـة، ودارت معركـة كفـر

(1) أحمد التل: لماذا تراجع العرب، د.ن، عـمان، 2000، ص80-83؛ المركـز العـربي للدراسـات الإسـتراتيجية: مرجع سابق، ص184-201؛ صادق الشرع: مرجع سابق، ص567-570؛ عبد الجبار خليل شنشل: مرجع سابق، ص45.

ناسنج التي استطاعت فيها القوات العراقية والعربية إحداث خسائر كبيرة في القوات الإسرائيلية، وتم إحباط أهدافها من المعركة التي تمثلت في الوصول إلى دمشق لعزل سوريا عن الأردن، كما اشتبكت القوات العراقية مع العدو عند تل عنتر واستطاعت تدمير 7 دبابات إسرائيلية، وقد استمرت هذه المعركة عدة أيام صمدت خلالها القوات العراقية ودحرت قوات العدو.[1]

لقد قدم العراق في هذه الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة 1973 أروع البطولات التي يشهد لها الجميع، ووفقاً لما أعلنه عبد الجبار شنشل رئيس الأركان العراقي في 4 مايو/ أيار 1975 فقد بلغت خسائر العراق في تلك الجولة 835 شهيداً منهم 11 ضابطاً، و73 مفقوداً منهم 17 ضابطاً، و271 جريحاً منهم 36 ضابطاً، فضلاً عن خسارة 26 طائرة مقاتلة، و111 دبابة وعربة جنود ومدرعة، و249 سيارة عسكرية، و738 قطعة سلاح.[2]

بينما كانت خسائر العدو أكثر بكثير على الجبهتين المصرية والسورية، إذ بلغت خسائره 107 طائرة و230 دبابة، وإثر هزيمة إسرائيل من القوات العربية سارعت إلى

(1) للمزيد حول مساهمة العراق في حرب أكتوبر على الجبهة السورية أنظر: جمال الغيطاني: الجبهة الشرقية ومعاركها في حرب رمضان، مرجع سابق، ص31؛ محمد فوزي: مرجع سابق، ص14؛ عبد الجبار خليل شنشل: مرجع سابق، ص63-66؛ مجموعة باحثين عسكريين: مرجع سابق، ص20؛ حاييم هرزوج: مرجع سابق، ص343-350؛ أنتوني هـ. كوردسمان: مرجع سابق، ص50-51؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص13؛ حمدي الطاهري: مرجع سابق، ص397؛ عادل وديع فلسطين: مرجع سابق، ص167-168؛ يونس حسن السامرائي: مرجع سابق، ص167.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص449؛ فاروق أباظة: مرجع سابق، ص51؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص188؛ عمر فيصل الغنام: مرجع سابق، ص76؛ كتاب غالي الجبوري: مرجع سابق، ص122؛ صحيفة النهار اللبنانية: بتاريخ 5 مايو/ أيار 1975؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1969-1976, Vol. XXVII, Document 238: Telegram From the Interests Section in Baghdad to the Department of State.

ربيبتها الولايات المتحدة الأمريكية لطلب المساعدة العاجلة، وبالفعل أمدتها بالسلاح والعتاد، كما دلتها على الخطط العسكرية اللازمة لتقوية موقفها في الحرب.[1]

وبالفعل نظمت إسرائيل من قواتها العسكرية وأبدت مقاومة تجاه القوات المصرية، إلا أنها لم تستطع تغيير مسار الحرب لصالحها، ونتيجة لقرار الدول العربية بإيقاف تصدير البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، فضلاً عن تدخل الاتحاد السوفيتي وممارسة الضغوط على مجلس الأمن، صدر القرار رقم (338) القاضي بوقف إطلاق النار وذلك في 22 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.[2]

وقد تمت الموافقة على القرار (338) بأغلبية 14 صوت من أصل 15 صوت، ونص على ما يلي:

---

(1) غسان سلامة وآخرون: السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1985، ص67؛ أحمد ياسين الأسطل: مرجع سابق، ص123؛ أنتوني هـ. كوردسمان: مرجع سابق، ص147؛ حمدي الطاهري: مرجع سابق، ص340؛ عادل وديع فلسطين: مرجع سابق، ص116-117.

(2) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1973، وثيقة رقم 336، قرار وقف إطلاق النار، مكتبة نعمة يافث التذكارية، بيروت، 1973، ص566؛ محمد عبد الغني الجمسي: مذكرات حرب أكتوبر 1973، المنشورات الشرقية، ط1، باريس، 1989، ص425؛ منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص446؛ ويليام بير: أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية، ترجمة: خالد داود، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2004، ص168-172، ص348-349؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 23 أكتوبر/ تشرين الأول 1973؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1969-1976, Vol. XXV, Document 226: Telegram From Secretary of State Kissinger to the Department of State; PASSIA: op.cit., "UN Security Council, Resolution 338, 22 October 1973", P.413.

1- دعوة مجلس الأمن جميع الأطراف المتحاربة إلى وقف شامل لإطلاق النار في وقت لا يتجاوز 12 ساعة بعد تبني هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها هذه الأطراف الآن.

2- يدعو الأطراف المعنية إلى البدء مباشرة وبعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) لعام 1967 بجميع فقراته.

3- يقرر وجوب بدء مفاوضات فورية في الوقت ذاته الذي يتم فيه وقف إطلاق النار وتحت رعاية مناسبة بغية تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط.[1]

إلا أن إسرائيل رفضت تنفيذ هذا القرار، مما دعا مجلس الأمن إلى إصدار القرار (340) وذلك في 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1973، وقد وافقت عليه مصر على الفور، بينما وافقت إسرائيل لاحقاً بعد ضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية، وتبعها بعض الدول العربية، وقد طالب القرار الجديد كافة الأطراف بوقف العمليات العسكرية والعودة إلى خط 22 أكتوبر/ تشرين الأول.[2]

لقد صدر القرار (340) بينما كانت القوات العراقية والسورية تستعد لشن هجوم واسع النطاق لاستعادة مرتفعات الجولان في مساء يوم 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1973، وأصدرت القيادة العسكرية العليا للجيش السوري قرارها بموافقة سوريا على وقف إطلاق النار دون مشاورة شركائهم العراقيين في المعركة، وأصدرت سوريا أوامرها بوقف

---

(1) حسن نافعة: مصر والصراع العربي الإسرائيلي من المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1984، ص146؛ أحمد عصمت عبد المجيد: مرجع سابق، ص210؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص244؛ السيد فرج: مرجع سابق، ص64.

(2) سيدني بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة: إلياس فرحات، دار الحرف العربي، ط1، بيروت، 1992، ص334؛ محمد حسنين هيكل: أكتوبر 1973 - السلاح والسياسة، مرجع سابق، ص547؛ وليام بير: مرجع سابق، ص413.

الهجوم المعاكس لتنتهي بذلك المعارك العسكرية على الجبهة السورية، الأمر الذي أدى إلى اشتعال نار الخلافات بينها وبين العراق الذي رفض قراري مجلس الأمن، وخاصة عندما تعلل الرئيس السوري حافظ الأسد بأن قرار مجلس الأمن كان مفاجئاً للقيادة السورية، بينما علم العراق أن الرئيس المصري كان قد أخبره بمضمون القرار منذ يوم 19 أكتوبر/ تشرين الأول، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من الخلافات العربية وخاصة بين العراق وسوريا ومصر.[1]

لقد رفض العراق قراري مجلس الأمن انطلاقاً من سياسته الوطنية ومبادئه القومية، فهو يرفض المشاريع والقرارات التي تفرض على العرب مبدأ التفاوض والصلح مع إسرائيل، وأعلن العراق عن استيائه من موافقة مصر وسوريا على وقف إطلاق النار، مما جعله يقرر سحب الجيش العراقي من جبهات القتال وعودته إلى حدود الوطن، وأكد أحمد حسن البكر على عدم بقاء آلة واحدة من المعدات العسكرية العراقية في الأراضي السورية، وأصر العراق على موقفه هذا رغم الضغوط التي مورست عليه من قبل الاتحاد السوفييتي وبعض الرؤساء العرب[*]، إلا أن العراق رفض كل الوسائط مؤكداً أنه لن

---

(1) شريف جويد العلوان: تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، دار واسط للنشر، بغداد، 1982، ص215-254؛ بشار الجعفري: السياسة الخارجية السورية 1946-1982، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، دمشق، 1987، ص196؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص317؛ حسن مصطفى أحمد: الجبهة الشرقية ومعاركها في حرب رمضان، مرجع سابق، ص314؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 23 أكتوبر/ تشرين الأول 1973؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1969-1976, Vol. XXV, Document 233: Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State.

(*) وهم: بومدين الرئيس الجزائري، القذافي الرئيس الليبي، ياسر عرفات الرئيس الفلسطيني. للمزيد أنظر: بدر علي صديق: مرجع سابق، ص261.

يوافق على إبقاء القوات العراقية في ظل مبررات واهية بإيقاف المعركة دون استكمال تحقيق الأهداف العربية.[1]

ووجه كل من السادات والأسد الدعوة إلى عقد قمة عربية للتباحث حول أوضاع الأمة العربية وخاصة ما تمخضت عنه حرب السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 1973، ولكن سارعت الحكومة العراقية إلى إعلان رفضها انعقاد المؤتمر وأكدت عدم حضورها، وأصدرت وزارة الخارجية العراقية لاحقاً بياناً في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني جاء فيه: "مع أن العراق يلتزم بسياسة العمل العربي المشترك الموحد، ويدرك أهمية التضامن العربي من أجل خدمة أهداف الأمة العربية وتطلعات جماهيرها، لا يرى في عقد مؤتمر القمة العربي المزمع عقده في الجزائر بأنه سيحقق طموحات الجماهير العربية وأهدافها في التحرير ومواصلة النضال بكل طاقاتها وإمكاناتها ضد أعداء الأمة العربية، كما أن مواقف بعض الدول العربية أثناء الحرب وبعدها دللت على انفراد وأسلوب واضح في اتخاذ القرارات التي تمس بصورة مباشرة مصالح الأمة العربية ومستقبلها دون اكتراث بوجهة نظر الدول العربية الأخرى التي وجهت كل إمكانياتها وقدراتها صوب المعركة، إن هذا النهج كما يبدو يراد فرضه وتبريره عن طريق المؤتمر المرتقب هذا، وعلى ضوء تلك الاعتبارات فإن العراق لا يرى أن نتائج هذا المؤتمر ستكون على مستوى المسئوليات الملقاة على عاتق الأمة العربية تجاه تحرير الأرض وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، وإن هذه الأسباب دفعت القيادة السياسية العراقية بعد دراسة مستفيضة للواقع العربي الراهن والنتائج المتوقعة عن هذا المؤتمر، أن تقرر عدم مشاركة العراق في

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العربي لعام 1973، مصدر سابق، ص1585؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص184؛ محمد حسنين هيكل: أكتوبر 1973 - السلاح والسياسة، مرجع سابق، ص795؛ عمر فيصل الغنام: مرجع سابق، ص76؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1969-1976, Vol. XXVII, Document 238.

هذا المؤتمر، وكان العراق ماضياً وحاضراً فإنه سيكون عند مسئولياته القومية ومع أي جهد عربي جاد لصالح قضايا الأمة وفي طليعتها قضيتنا الكبرى قضية فلسطين".[1]

كما بعث أحمد حسن البكر الرئيس العراقي برسالة إلى المؤتمر العالمي لقوى السلم الذي عقد في موسكو، قال فيها: "إن الأمة العربية وقواها التحررية الباسلة لم ترضخ للعدو ولإرادة الإمبرياليين، وهي اليوم تخوض أوسع وأقدس معاركها التحررية، وإن العراق حكومة وشعباً قاما ويقومان بواجبهما التاريخي في التصدي للعدوان".[2]

وفي الفترة 26-28 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973 عقد مؤتمر القمة العربية في الجزائر، وقد شاركت جميع الدول العربية في هذا المؤتمر باستثناء العراق وليبيا[3]، وخلال الاجتماعات تمت مناقشة مساعي التسوية السياسية والحلول البديلة من الحرب ضد إسرائيل وإمكانية الدخول في مفاوضات تسوية معها، ورغم عدم حضور العراق لجلسات المؤتمر إلا أنه أعلن رفضه لأي شكل من أشكال التسوية السلمية مع إسرائيل وعدم اعترافه بكل ما يتمخض عن هذا المؤتمر من قرارات، كما حذر من دخول أي دولة عربية في تسوية سياسية مع إسرائيل، ومحذراً أيضاً من أن هذا المؤتمر يمثل بداية التخلي

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العربي لعام 1973، مصدر سابق، ص1590؛ محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص457؛ عبد الرزاق محمد أسود: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث (العسكرية الصهيونية والحروب العربية الإسرائيلية)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، د.ت، ص457؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973.

(2) صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 26 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

(3) محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص458؛ عادل مالك: مرجع سابق، ص335.
PASSIA: op.cit., "League of Arab States, Secret Resolutions, Summit Conference, Algiers, 4 December 1973", P.415.

عن القضية الفلسطينية وممراً لدخول بعض الدول العربية في نفق مسدود بالبحث عن الحل السلمي المنفرد.[1]

وفي 29 أكتوبر/ تشرين الأول 1973 أصدرت القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ومجلس قيادة الثورة بياناً جاء فيه: "عندما اتخذنا قرار المشاركة الشاملة في المعركة لم تغب عن أذهاننا التقديرات الدقيقة التي سبق أن أعلناها وأكدناها أمام الجماهير وفي الاجتماعات العربية والرسمية، وانطلقنا من قرارنا هذا من أن نشوب القتال ضد العدو الصهيوني – وبصرف النظر عن تقديراتنا حول ما سبقه من مقدمات وما رسم له من آفاق – يستلزم مشاركة العراق الفعالة والشاملة فيه، ولم نغفل في حينه عن أن هناك جبهات عربية وظروفاً دولية تسعى للوصول إلى ما يسمى (حل سلمي) وبهذا الشكل أو ذاك، بل أخذنا هذا الاحتمال بالحسبان وقررنا دخول المعركة".[2]

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي لعام 1973، مصدر سابق، ص143؛ أحمد محمود البجاري: موقف العراق من القضية الفلسطينية 1973-1979، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2008، ص124-125؛ عبد الحليم مناع: القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990، أمانة عمان الكبرى، عمان، 2009، ص140-141؛ وأنظر: البيان الختامي لمؤتمر قمة الجزائر، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد1، بغداد، 1974، ص211؛

Joe Stork: Middle East Oil and the Energy Crisis, Middle East Research and Information Project, Washington D.C., USA, P.226.

(2) أنظر بيان القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي حول سحب الجيش العراقي من الجبهتين الشمالية والغربية والمنشور في تقرير عن حرب تشرين الأول الذي أقره المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في: دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العربي لعام 1973، مصدر سابق، ص1582؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص247-251؛ السيد فرج: مرجع سابق، ص71؛ علي حسين العلواني: مرجع سابق، ص141-142.

وأكد مسئول في مجلس قيادة الثورة العراقي أن رفض العراق وقف إطلاق النار يتفق مع سياسته الخارجية السابقة مع إسرائيل، خاصة أنه لم يكن طرفاً في اتفاقيات الهدنة عام 1949، ولم يوافق على وقف إطلاق النار عام 1967، بالإضافة إلى انسجام موقفه هذا مع سياسته العربية تجاه المواجهات العربية الإسرائيلية، والتي أكد فيها مراراً على رفضه للتفاوض والصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها، وأن العراق لا يعتبر نفسه طرفاً في أي قرار أو إجراء أو تدبير اتخذته الدول العربية في هذا الشأن.[1]

وأكد العراق على أن رفضه لقراري مجلس الأمن باعتبارهما لا يقدمان الضمانات حول حقوق الأمة العربية، كما عبر عن استنكاره للمنطق الاستسلامي الذي يهدف من وراء المعارك تحسين فرص التسوية السياسية أمام بعض الأنظمة العربية التي تتوهم أنها ستحقق تلك التسويات وتوجهها لصالحها، وذلك لأن استمرار إسرائيل في تصلبها وأطماعها العسكرية يؤكد على أنها تعمل جاهدة على سلب الأمة العربية كل المكاسب التي أحرزتها في الحرب، وفرض الحلول الإسرائيلية الأمريكية على شعب فلسطين والأمة العربية.[2]

وأعلن العراق عن رفضه لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومساندتها لإسرائيل في المواجهة العربية الإسرائيلية الرابعة، وأن ادعاءاتها بأنها تعمل على خلق سياسة

---

(1) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1973، مصدر سابق، وثيقة رقم 338، تصريح ناطق مصري عراقي حول موقف العراق من وقف إطلاق النار، ص556؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص261.

(2) سعد عبد العزيز الخشالي: القضية الفلسطينية وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي منها 1967-1977، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990، ص120؛ سعد عبد القادر حميد: مرجع سابق، ص44.

متوازنة في الشرق الأوسط ما هي إلا خدعة، فهي تعمل جاهدة على دعم إسرائيل مادياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وتساعدها في اعتداءاتها المتكررة على الدول العربية.[1]

لقد تميزت المواجهة العربية الإسرائيلية الرابعة في يوم السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 1973 بعدة مميزات جعلتها مختلفة في كثير من جوانبها عن المواجهات العربية الإسرائيلية السابقة، وأولها دون شك تحقيق العرب لأول انتصار عسكري لهم على إسرائيل بعد سلسلة من الهزائم المتتالية، فقد شهدت هذه المواجهة أفضل استعداد قامت به الدول العربية خلال القرن الماضي، سواء من الناحية العسكرية المتمثلة في الدعم العسكري العربي الكبير وتنظيم صفوف الجبهات مع العدو ووضع خطط عسكرية دقيقة ومحكمة وضخامة المعارك وشدتها نتيجة استخدام الأسلحة بكافة أنواعها، أو من الناحية الاقتصادية المتمثلة في اتخاذ قرار بوقف تصدير النفط إلى الدول التي تساند إسرائيل، وعلى الرغم من أنه ليس بالقرار الجديد إلا أن تنفيذه هذه المرة كان على قدر كبير من الدقة العالية جعلته سلاحاً هاماً في المعركة.

لقد أثبتت هذه الجولة سواء في أحداثها أو نتائجها الأهمية الإستراتيجية الكبيرة للدول العربية حال وحدة الصف فيما بينهم وتماسك قدراتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية، وأن الهزائم السابقة لم تكن بسبب قوة العدو ومن ورائه فقط بل كانت أيضاً نتيجة الهوان والضعف والفرقة والدسائس في صفوف العرب، والخيانة أحياناً من بعض الأطراف.

ولقد أثبت العراق في أرض المعركة مدى عروبته وقوميته الشديدتين، فرغم عدم إعلانه أو استشارته في توقيت بدء المعركة إلا أنه لم يتوان عن دعم أشقائه والوقوف بجانبهم في أول صفوف القتال باعتباره واجباً مقدساً، وقدم تضحيات كبيرة سواء مالية أو

(1) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1973، مصدر سابق، وثيقة رقم 335، بيان مشترك عن مباحثات حزب البعث والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ص586-587؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص262.

عسكرية، والأهم من ذلك تضحيات أبنائه جنود وضباط القوات المسلحة العراقية الذين أبلوا بلاءً حسناً وقدموا تضحيات كبيرة في سبيل نصرة الحق العربي، وبرز سلاح الجو العراقي بصورة باهرة، وأظهرت الحرب مدى كفاءة المقاتل العراقي ومهارته وجسارته.

وعلى الرغم من نصاعة بريق الانتصار في المواجهة العربية الإسرائيلية الرابعة في عام 1973 إلا أنه تبقى دائماً نقطة سلبية في التاريخ العربي، وهي الخلافات العربية - العربية التي دائماً وأبداً ما تبقى حلقة متصلة لا تنتهي.

دور البترول في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973:

إن البترول يمثل ثروة كبرى في أيدي العرب، ويعتبر العصب الأساسي لاقتصاديات العراق والدول العربية، ونظراً لما يمثله من أهمية كبيرة في الدول الصناعية الكبرى فقد كان استخدامه كسلاح إستراتيجي في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 أمراً غاية في الأهمية، فبعدما كان البترول نقمة على العرب في تكالب المستعمرين وازدياد أطماعهم للسيطرة عليه، عاد اليوم ليصبح ورقة رابحة في أيديهم بعد أن أحسنوا استغلاله.

قبل بدء حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 دعت الحكومة العراقية إلى انعقاد ندوة بالاشتراك مع مجلس السلام العالمي ومنظمة التضامن للشعوب الأفريقية والآسيوية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك المنظمات الشعبية والمؤسسات المعنية بصناعة البترول في العالم العربي، وذلك في الفترة 11-14 نوفمبر/ تشرين الثاني 1972، وكان الهدف من تلك الندوة بحث إمكانية استخدام البترول كوسيلة فعالة من وسائل الضغط السياسي بدلاً من أن تقتصر على طابعها الاقتصادي المحض، ولكن لم تحظ الدعوة بقبول واسع في أوساط الدول العربية، حيث قاطعتها الدول الخليجية، واكتفت الجزائر بمشاركة

المكتبة الإلكترونية العراقية

ثانوية، بينما كانت أكثر الوفود تحمساً في استخدام البترول في المعركة هي وفود العراق وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.[1]

وفور بدء المعارك والاشتباكات العسكرية في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 أعلن العراق من خلال رئيسه أحمد حسن البكر عن بدء استخدام سلاح النفط العراقي في المواجهة مع إسرائيل، وناشد الدول العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة نحو وقف تصدير البترول إلى الولايات المتحدة والدول الأخرى التي تساند إسرائيل في الحرب، واعتبر أي دولة عربية تخالف ذلك بأنها تفرط في الحق العربي وتوالي الغرب، فبينما تدفع الأمة العربية دماء أبنائها ثمناً للمعركة لا يمكن أبداً القبول بأن يكون النفط والاقتصاد العربي أثمن وأقدس من الدم العربي أو أن يكون في خدمة أعداء الأمة العربية.[2]

وعند اندلاع الحرب وتماشياً مع نداءات العراق باستخدام سلاح البترول في المعركة وترديده لشعار نفط العرب للعرب، ففي 7 أكتوبر/ تشرين الأول 1973 أصدرت الحكومة العراقية القرار رقم (70) القاضي بتأميم حصة شركتي (ستاندارد أويل نيوجيرسي Standard Oil New Jersey) و(موبيل أويل كوربوريشان Mobil Oil Corporation) الأمريكيتين في شركة نفط البصرة 23.75%، وقد جاء قرار التأميم رداً على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لإسرائيل في عدوانها على العرب،

---

(1) صلاح العقاد: تجدد الحوار حول استخدام النفط في المعركة، الأهرام الاقتصادي، العدد419، القاهرة، فبراير/ شباط 1973، ص46؛ إبراهيم البحراوي: مرجع سابق، ص466-467.

(2) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1973، مصدر سابق، وثيقة 324، حديث الرئيس العراقي أحمد حسن البكر لوكالة أنباء السودان حول جبهة القتال العربية، ص538؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص266؛ السيد فرج: مرجع سابق، ص72؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1969-1976, Vol. XXV, Document 143: Memorandum of Conversation.

موجهاً بذلك ضربة قوية إلى المصالح الأمريكية في المنطقة، وقد صدر هذا القرار في اجتماع مشترك للقيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ومجلس قيادة الثورة برئاسة أحمد حسن البكر، كما دعا العراق جميع الدول العربية إلى تأميم الحصص الأمريكية في شركات النفط العاملة في بلادها، وإيقاف ضخ النفط إلى كل من يؤيد إسرائيل[1]، وقد رحبت الحكومة المصرية بالقرار العراقي وأعلنت تأييدها للموقف العراقي المشرف في استخدام النفط كسلاح في المعركة.[2]

وفي 17 أكتوبر/ تشرين الأول 1973 شارك العراق في اجتماع وزراء البترول العرب على أثر دعوة وجهتها كل من مصر والكويت لبحث موضوع سلاح البترول،

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، مصدر سابق، وثيقة رقم 332 بشأن بيان مجلس قيادة الثورة العراقي حول تأميم الحصص الخاصة بشركتين أمريكيتين في شركة نفط البصرة، ص339؛ دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العربي لعام 1973، مصدر سابق، ص1583؛ أميرة محمد الشنواني: سلاح البترول العربي وآثاره على أزمة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982، ص186؛ حمدي الطاهري: مرجع سابق، ص417؛ عادل وديع فلسطين: مرجع سابق، ص302؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 1973؛ وأنظر تصريح صحفي خاص للسيد صدام حسين نائب أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ونائب مجلس قيادة الثورة العراقي حول موقف العراق من السياسة النفطية العربية الراهنة في: صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 20 ديسمبر/ كانون الأول 1973.

(2) السيد فرج: مرجع سابق، ص74؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 1973؛ U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1969-1976, Vol. XXVII, Document 240: Memorandum From the Legal Adviser of the Department of State (Maw) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco), the Assistant Secretary of State for Economic and Business Affairs (Armstrong), the Deputy Assistant Secretary of State for International Resources and Food Policy (Katz), and the Deputy Assistant Secretary of State for International Finance and Development (Weintraub).

وقد حضر الاجتماع وزراء كل من: العراق – السعودية – الكويت – أبو ظبي – البحرين – قطر – سوريا – مصر – الجزائر – ليبيا، وقرر المجتمعون أن يدخل سلاح البترول في المعركة وأصدروا عدة قرارات هامة، منها:

1- قطع إمدادات البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية، وسحب الأرصدة العربية من المؤسسات المالية الأمريكية، وتأميم مصالح أمريكا، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها (علماً بأن هذا كان مقترح العراق).

2- قطع البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية وسحب الأرصدة عنها.

3- تخفيض إنتاج البترول بنسبة 5% شهرياً، وخفض البترول بقدر الإمكان عن الولايات المتحدة الأمريكية.

4- وقف تصدير البترول إلى أي دولة أخرى تساند إسرائيل.(1)

وفي مساء يوم 21 أكتوبر/ تشرين الأول 1973 أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي عن إصدار القرار رقم (90) القاضي بتأميم حصة هولندا في شركة نفط البصرة، وذلك عقاباً لها على موقفها العدائي من الأمة العربية وإصرارها على مساندة إسرائيل، حيث أمم العراق حصة شركة شل الهولندية، كما قاطعت الدول العربية هولندا أيضاً بالإضافة إلى أمريكا لتأييدهما إسرائيل.(2)

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص155؛ عبد الستار الطويلة: حرب الساعات الستة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ص353؛ صلاح منتصر: سلاح البترول في معركة التحرير، الأهرام الاقتصادي، العدد437، القاهرة، نوفمبر/ تشرين الأول 1973، ص18؛ ويليام بير: مرجع سابق، ص209؛ أميرة محمد الشنواني: مرجع سابق، ص187؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973؛

Joe Stork: op.cit., P.223.

(2) الجامعة الأمريكية (بيروت): الوثائق العربية لعام 1973، مصدر سابق، وثيقة رقم 334، قرار مجلس قيادة الثورة العراقي حول تأميم حصة الشركة الهولندية في شركة نفط البصرة، ص554؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص184؛ المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص10؛ السيد فرج: مرجع سابق، ص74-77؛ حمدي الطاهري: مرجع سابق، ص430؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 22 أكتوبر/ تشرين الأول 1973؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 22 أكتوبر/ تشرين الأول 1973؛

Stork Joe: op.cit., P.225.

وفي ظل تشجيعه على استخدام سلاح النفط في المعركة أعلن العراق عن تأييده للبيـان الصحفي للأمين العام لجامعة الدول العربية، والذي أعرب فيه عن دهشته وخيبة أملـه أمـام التصريح المنسوب إلى جوزيف لانـز السـكرتير العـام لمنظمـة حلـف شـمال الأطلنطـي الـذي وصف فيه وقف تصدير البترول إلى الغرب بأنه عمل عدائي، وأشـار الأمـين العـام في بيانـه إلى حق العرب في تحرير أراضيهم المحتلـة الـذي يكفـل لهـم اسـتخدام جميـع الوسـائل المتاحـة أمامهم ضد الدول التي تساعد إسرائيل في عدوانها.[1]

وعلى الرغم من أن العراق كان سباقاً في استخدام البترول كسلاح في المواجهات العربية الإسرائيلية السابقة إلا أنه كان أكثر تأثيراً في المواجهة الرابعة عام 1973، وذلك لالتفاف الدول العربية وتوحدهم صفاً واحداً هذه المرة مما جعله سلاحاً على قدر كبير من الأهميـة، بـدليل أن العامل الاقتصادي دفع المجتمعـات الغربيـة إلى الخـروج في مظـاهرات حاشـدة للمطالبـة بالتوقف عن دعم إسرائيل واستئناف ضخ البترول إلى دولهم، فالتلاحم بين السـلاح العسـكري وسلاح البترول ومدى التكامل بينهما أثبت دون شك أنه لا مفـر مـن اسـتخدامهما معـاً وفقـاً لإستراتيجية عربية موحدة، وكان إجماع الدول العربية المنتجة للنفط على اسـتخدامه كسـلاح في المعركة هو أول إجماع من نوعه للعرب منذ احتلال فلسطين عام 1948، الأمـر الـذي دعـا البعض إلى تسمية هذه المواجهة بحرب البترول الأولى، وتجدر هنا الإشارة إلى تضحية العـراق الكبيرة بأهم مـوارده الاقتصـادية في سـبيل وحـدة العـرب ونصرتهـم واسـتردادهم لأراضـيهم المغتصبة.

(1) حمدي الطاهري: مرجع سابق، ص301.

وهكذا كانت حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 من أهم الأحداث وأعظمها في تاريخ المنطقة العربية في العصر الحديث، ولعبت نتائجها دوراً كبيراً في انقلاب الأوضاع وتبدلها في المنطقة، إذ أنها حطمت نظرية الأمن الإسرائيلية المزعومة، وأساطيرها الباطلة حول جيشها الذي لا يقهر، فضلاً عن عودة الثقة للمقاتل العربي عقب الحروب النفسية التي عانى منها طويلاً إثر الهزائم السابقة، وكذلك أثبتت الحرب للعرب مدى قوتهم العاتية المقترنة بوحدتهم وتجمعهم صفاً واحداً، وظهر ذلك بوضوح في التعاون العسكري واستخدام سلاح البترول، كما أدت الحرب إلى أن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها التي اتبعتها خلال المرحلة السابقة في منطقة الشرق الأوسط، لقد كانت حرب أكتوبر/ تشرين الأول نقطة تحول كبيرة في المنطقة، إذ تبدلت الأوراق والظروف، وتغيرت المفاهيم والنظريات، ودخلت المنطقة العربية في مرحلة جديدة مغايرة.

ثانياً: اتفاقيات فصل القوات بين مصر وسوريا وإسرائيل 1974-1975

ألقت المواجهة العربية الإسرائيلية الرابعة عام 1973 بظلال سيئة على العلاقات فيما بين الدول العربية، وخاصة عقب قبول مصر وسوريا وقف إطلاق النار مع إسرائيل، مما أثار حفيظة العراق الذي لم يؤخذ برأيه في بدء الحرب والآن لا يستشار في وقفها، وظل العراق ينادي بوحدة الصف العربي وحقهم المشروع في المقاومة المسلحة حتى استرجاع الأرض المغتصبة دون الخضوع لفرض التسويات السلمية التي تهدف إلى مصالح الغرب وإسرائيل.

عقب إعلان وقف إطلاق النار وقبول كل من مصر وسوريا وإسرائيل بذلك، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الحديث عن عقد مؤتمر دولي بالمشاركة مع الاتحاد السوفييتي، وذلك لإجراء المفاوضات بين جميع الأطراف وفقاً لما جاء في قرار الأمم

المتحدة رقم (338)، ولكن فشلت تلك الجهود نتيجة تعنت إسرائيل ومراوغاتها الدائمة.[1]

فقرر كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي زيارة المنطقة في 13 ديسمبر/ كانون الأول 1973 لمحاولة إقناع جميع الأطراف بحضور مؤتمر في جنيف أطلق عليه "مؤتمر السلام"، وتم عقد المؤتمر في يوم 21 من نفس الشهر بحضور كل من: مصر - الأردن - إسرائيل - الولايات المتحدة الأمريكية - الاتحاد السوفييتي.[2]

وأنهى المؤتمر أعماله في اليوم التالي دون أن يحقق أي نتائج سياسية، باستثناء تكوين مجموعة عمل عسكرية لمناقشة موضوع فك الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية لإزالة التوتر في المنطقة، وتشكلت مجموعة العمل من الجانبين تحت إشراف الأمم المتحدة، وعقدت جلساتها في مقر الأمم المتحدة بجنيف في الفترة 26 ديسمبر/ كانون الأول 1973 - 9 يناير/ كانون الثاني 1974، ومارست إسرائيل من جديد مراوغاتها المعتادة[3]، ولم يسفر مؤتمر جنيف إلا عن زرع مزيد من بذور الشك

---

(1) إسماعيل فهمي: التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، دار الشروق، ط1، القاهرة، 2006، ص54؛ محمد عبد الغني الجمسي: مصدر سابق، ص478؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973.

(2) محمد عبد الغني الجمسي: مصدر سابق، ص478؛ محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص475؛ وليام ب. كوانت: مرجع سابق، ص194؛ سيدني بيلي: مرجع سابق، ص346؛ عادل وديع فلسطين: مرجع سابق، ص465؛ السيد فرج: مرجع سابق، ص66؛ عمر فيصل الغنام: مرجع سابق، ص85؛ أميرة محمد الشنواني: مرجع سابق، ص246؛ عادل مالك: مرجع سابق، ص346.

PASSIA: op.cit., "UN Secretary-General Kurt Waldheim, Address at the Opening Meeting of the Geneva Peace Conference, Geneva, 21 December 1973", P.419.

(3) محمد عبد الغني الجمسي: مصدر سابق، ص478؛ إسماعيل فهمي: مصدر سابق، ص87-90؛ حسن البدري: حرب رمضان الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، القاهرة، 1975، ص256-257؛ أميرة محمد الشنواني: مرجع سابق، ص247؛ السيد فرج: مرجع سابق، ص92.

والخلافات في العالم العربي وخاصة بين مصر وسوريا، حيث أبلغت سوريا الدول العربية بأن التحالف المصري السوري قد تصدع بسبب انفراد مصر برأيها، وأعربت سوريا عن خشيتها من توجه الرئيس السادات نحو الحل المنفرد[1]، واتهمت الحكومة العراقية مصر بالخروج عن الشرعية العربية، ونبهت الدول العربية إلى أنشطة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى فرض إسرائيل واعتراف العرب بها على حساب قضايا الأمة بأسرها.[2]

وقام كيسنجر بجولات مكوكية ما بين أسوان والقدس في الفترة 11-17 يناير/ كانون الثاني 1974، وتكللت جهوده بالنجاح في 17 يناير/ كانون الثاني بإعلان اتفاق فك الاشتباك الذي وافقت عليه كل من مصر وإسرائيل، وتم التوقيع عليه بين الطرفين بتاريخ 18 يناير/ كانون الثاني 1974.[3]

وقد هاجمت الحكومة العراقية تلك الاتفاقية بكل ضراوة منذ بدء المفاوضات الخاصة بها، وعقب الإعلان عن توقيع مصر عليها جاء على لسان أحمد حسن البكر

(1) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص233-234.

(2) حزب البعث العربي الاشتراكي: التحليل السياسي للأوضاع العربية الراهنة، السلسلة الوثائقية 43، دار الحرية للطباعة، ط1، بغداد، 1975، ص5؛ علي الدين هلال، جميل مطر: النظام الإقليمي العربي – دراسات في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، بيروت، 1986، ص128؛ سعد عبد القادر عبد الغني: مرجع سابق، ص44.

(3) محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص482-483؛ وليام بير: مرجع سابق، ص432-434؛ عمر فيصل الغنام: مرجع سابق، ص92؛ أميرة محمد الشنواني: مرجع سابق، ص248؛ وأنظر نص بنود الاتفاقية في: سعد الدين الشاذلي: مصدر سابق، ص317.

الرئيس العراقي في خطابه بتاريخ الأول من مارس/ آذار 1974 خلال حفل تكريم نخبة من القوات المسلحة العراقية التي شاركت في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973: "إنني واثق أشد الثقة بأن كل مقاتل وكل مواطن على أرض الوطن كان وما يزال يطمح إلى أن تتوفر له فرصة الاستبسال والبذل من أجل تحرير الأرض المغتصبة وصيانة حق الأمة وشرفها، غير أنه من المؤسف أن يسعى البعض من الخائفين على مصالحهم الذاتية وضعيفي الثقة بأمتهم وقدراتها العظيمة إلى إطفاء جذوة القتال والنضال وتبديد بطولات الحرب وإيجابياتها في دروب التسويات المهينة".[1]

وفي 3 يونيو/ حزيران 1974 انتقد العراق الاتفاق على فصل القوات في الجولان، وذلك على لسان شبلي العيسمي الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي، ووصفه بأنه حلقة مكملة للاتفاق الذي تم على جبهة سيناء، ومؤكداً على أن الخطوتين تشكلان الفصل الأول من التسوية التي يراد ترتيبها وفق القرار (242)، وهو ما يعد تفريطاً في حقوق الشعب الفلسطيني، الأمر الذي سيؤدي إلى فرض الصلح مع إسرائيل.[2]

وفي الفترة 26-29 أكتوبر/ تشرين الأول 1974 عقدت الدول العربية ومن بينها العراق قمة في الرباط، وكانت العلاقات العربية في حالة من التوتر الشديد عقب اتفاقية فك الاشتباك، واختلفت الرؤى بينهم حول دور الدولتين العظمتين في المنطقة، وقد حضر جميع الرؤساء العرب باستثناء أحمد حسن البكر الرئيس العراقي الذي أرسل نائبه صدام حسين[3]، وتحدث الوفد العراقي في المؤتمر عن المتغيرات الدولية المتعلقة بالقضية

---

(1) جميل كاظم المناف: مرجع سابق، ص310.

(2) عبد العزيز العجيزي: التحرك السوري من الجولان إلى جنيف، السياسة الدولية، العدد 37، القاهرة، يوليو 1974، ص110-111؛ أميرة محمد الشنواني: مرجع سابق، ص253؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 4 يونيو/ حزيران 1974.

(3) الهيثم الأيوبي: اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء 1975 – دراسة تحليلية، المؤسسة العربية للدراسات، ط1، بيروت، 1975، ص205-208؛ محمود محمد مصطفى: الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة قضايا عربية، العدد 11-12، بيروت، 1981، ص148؛ خالدة إبراهيم خليل: مرجع سابق، ص117-126.

الفلسطينية، ورفض العراق للمرونة في التعامل السياسي الـدولي بعكـس الاتجـاه الآخـر الـذي يرى أنها ضرورية في هذه المرحلة لكسب الرأي العام العـالمي، وأشـاد الوفـد العراقـي بحـرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 بمراحلها المختلفة سواء العسكرية أو الاقتصادية وخاصة استخدام النفط، وأكد الوفد على رعايـة العـراق للسـلطة الفلسـطينية ودعمـه لهـا اقتصـادياً وسياسـياً وعسكرياً، وحينما طلب حافظ الأسد الرئيس السـوري بـدعم دول المواجهـة بالمـال رد رئـيس الوفد العراقي بأن سوريا تنفق الأموال العربية في غـير الأغـراض التـي ترصـد لهـا، مسـتنداً في ذلك إلى الأداء العسكري الضعيف للقوات السـورية في الحـرب، وأن إسرائيـل كانـت سـتحتل دمشق لولا تدخل القوات الأردنية والمغربية والعراقية.[1]

وتحدث الوفد العراقي حول الدعم المالي المقـدم لمصر، وفي البدايـة أكـد رئـيس الوفـد إيمانه بدعم الجبهات عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، ثم علق على الدعم المقدم لمصر قائلاً: "من غير المعقول أن يطلب مـن مصر أن تقاتـل وتحـرر أرض فلسـطين ونتركهـا تمـوت جوعـاً، لأن المعونة التي استلمتها من الدول العربية – حسب علمي – هي (650) مليون دولار، وحاجـة شعب مصر من القمح هي (700) مليون دولار، ونحن أغلبنا لديه من الأموال ما نستطيع به أن ندعم جميع الجبهات، ولدينا مـن القـدرة عـلى أن نـوفر مثـل هـذا الـدعم، أمـا بالنسـبة للمعركة فهنا تزداد مسئولياتنا ويزداد الدعم الذي يجب أن نفي به".[2]

---

(1) جامعة الدول العربية: مؤتمرات القمم العربية، مصدر سابق، ص72-75؛ محمود رياض: مصدر سابق، ص494؛ محمد علي حلة: مصر والدول العربيـة (التجربـة والمصـير)، مطبعـة دار الكتـب والوثـائق القوميـة، القـاهرة، 2010، ص226-227؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1974.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة رقم 374 بشأن تصريـح ناطق رسمي باسم الوفد العراقـي إلى مـؤتمر القمـة العـربي السـابع بالربـاط، بـيروت، 1976، ص429؛ محمود رياض: البحث عن السلام، مرجع سابق، ص498.

وقد بلغت مساهمة العراق في هذا المؤتمر مبلغ (100) مليون دولار، وبلغت جميع المساهمات التي قدمتها (السعودية – الكويت – الإمارات – قطر – البحرين – عمان) حوالي (1369) مليون دولار، منها (575) مليوناً لمصر ومثلهم لسوريا و(169) مليوناً للأردن، و(50) مليوناً لمنظمة التحرير الفلسطينية.(1)

وركز العراق جهوده الدبلوماسية على الساحة العربية من أجل الوقوف ضد المخططات الاستعمارية، سعياً منه نحو توحيد الصف العربي ولم شمل الأمة وتوجيه جهودها ضد الصهيونية ومن يساندها، وركز العراق على إيجاد موقف عربي واضح لرفض مخططات التسوية السلمية التي تدعو إليها بعض الأطراف العربية، وفي الفترة 3-4 يناير/ كانون الثاني 1975 عقد اجتماع في مقر جامعة الدول العربية لدول المواجهة العربية مع إسرائيل، ولم يسفر الاجتماع عن التوصل إلى صيغة مشتركة لدعم العمل العسكري أو السياسي فيما بينهم، أو تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مؤتمرات القمة العربية السابقة، وذلك بسبب تباين السياسات المتبعة من كل طرف وعدم الثقة المتبادل بينهم.(2)

وفي إطار الدبلوماسية التي اتبعها كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي والتي عرفت باسم "الخطوة بخطوة Step by Step"، وبعد مباحثات مكثفة قادها مع الجانبين المصري والإسرائيلي، تم التوقيع رسمياً على اتفاقية فض الاشتباك الثانية بين الطرفين في 4 سبتمبر/ أيلول 1975، وقد سميت باتفاقية سيناء الثانية.(3)

---

(1) جامعة الدول العربية: مؤتمرات القمم العربية، مصدر سابق، ص76.

(2) عبد الحليم مناع: مرجع سابق، ص156.

(3) خلدون ناجي معروف: حرب أكتوبر وآثارها على المجتمع الإسرائيلي 1973-1978، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983، ص223-241؛ آفي شليم: الحرب والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: ناصر عفيفي، مطابع مؤسسة روزاليوسف، القاهرة، 2001، ص57؛ السيد فرج: مرجع سابق، ص92؛ عمر فيصل الغنام: مرجع سابق، ص109؛ أميرة محمد الشنواني: مرجع سابق، ص254؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1969-1976, Vol. XXV, Document 70: Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon.

وأعلنت الحكومة العراقية على الفور عن رفضها لهذه الاتفاقية وعدتها تنازلاً عربياً من جانب الحكومة المصرية، وأنها ستؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية، وما هي إلا البداية فقط نحو سلسلة من المعاهدات التي ستجريها مصر لينتهي بها الأمر إلى الاعتراف بإسرائيل كدولة ذات سيادة، وقال أحمد حسن البكر الرئيس العراقي: "إن الإيجابيات التي تحققت بالحرب لم تستخدم في تعزيز المواقع بل استخدمت كذريعة وغطاء لكثير من التنازلات أمام العدو الصهيوني"[1]، كما هاجم صدام حسين نائب الرئيس العراقي الاتفاقية في تصريحاته لمجلة "باري ماتش" الفرنسية، وأشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يهدفان من ورائها السيطرة على كافة الأراضي العربية في غزة وسيناء والضفة الغربية والجولان، وأن هذه الحلول الجزئية لا تخلق الاستقرار لأنها لا تعيد الحق إلى أصحابه، وأن معالجة أصل وسبب المشكلة تكمن في انسحاب العدو الفوري من الأراضي العربية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وأي شيء غير هذا لا يمكن تطبيقه إلا على حساب العرب وستبقى تلك الحلول غير منصفة، وأكد على أن محاولات كيسنجر والآخرين لا تستطيع إضعاف وحدة الجماهير العربية.[2]

وفي نفس اليوم وأثناء توقيع الاتفاقية على الجبهتين المصرية والسورية صدر بيان الحكومة العراقية الذي أعلنت فيه عن اعتراضها على القيادة السورية الفلسطينية

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، بيروت، 1977، ص161؛ وللمزيد حول مواقف الدول العربية إزاء اتفاقية فض الاشتباك الثانية أنظر: أيمن سليمان الرقب: المواقف العربية تجاه إسرائيل 1977-2002، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص57-58؛

U.S. Department of State (FRUS): op.cit., 1969-1976, Vol. XXVII, Document 297: Telegram From the Interests Section in Baghdad to the Department of State.

(2) صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 3 سبتمبر/ أيلول 1975.

المشتركة، وأن ذلك يعد محاولة سورية لتوريط المقاومة الفلسطينية في مسار التسوية والقبول بقراري مجلس الأمن رقمي (242 – 338) والدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وقد عدد البيان أسباب رفض العراق للاتفاقية ذلك لأنها أدت إلى:

1- إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل.

2- فتح قناة السويس والسماح للبضائع الإسرائيلية بالمرور فيها، وفي هذا إضعاف كبير لمفعول المقاطعة العربية.

3- الحد من الحملة الإعلامية ضد إسرائيل.(1)

لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها إسرائيل في شق الصف العربي عقب حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، بدءاً من قبول مصر وسوريا لوقف إطلاق النار دون الرجوع إلى أشقائهم وخاصة العراق، ثم توقيع الاتفاقيات المنفردة مع العدو ونسيان ما قدمه العرب من تضحيات على مدار أكثر من 25 سنة ماضية، واستغلت ما ردده السادات أكثر من مرة بأن 99% من أوراق اللعبة بيد الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا تحول السادات بين ليلة وضحاها 180 درجة من المعسكر السوفييتي إلى المعسكر الغربي، الأمر الذي أثار دهشة الجميع في ذلك الوقت وخاصة الرأي العام العربي، لقد تناسى كم التضحيات التي قدمها العرب خلال المواجهات العربية الإسرائيلية سعياً نحو عقد الصلح وإبرام التسويات مع إسرائيل، وهكذا ربحت الولايات المتحدة الأمريكية حليفاً جديداً على قدر كبير من الأهمية، لاسيما وأن مصر أكبر بلد عربي في المنطقة، وصاحبة أكبر تهديد محتمل ضد إسرائيل، وظل العراق رافضاً لكل ما يحدث، وبقي على رفضه لهذه التنازلات التي اعتبرها تخل بمصالح الأمة العربية وقضاياهم العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، بيروت، 1978، ص204؛ طاهر عبد الحكيم: حرب تشرين والتسوية الأمريكية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1976، ص14.

ثالثاً: زيارة السادات لإسرائيل 1977

شهد عام 1977 تطورات هامة في الأحداث، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب وإنما في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، حين فاز جيمي كارتر[*] (Jimmy Carter) بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، لتبدأ سياسة أمريكية جديدة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فعقب توليه السلطة في 20 يناير/ كانون الثاني 1977 قام كارتر بتكليف وزير خارجيته ومستشاره للأمن القومي بوضع إستراتيجية أمريكية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية تحل محل سياسة كيسنجر ودبلوماسيته الشهيرة، وكانت الخطوط العريضة لتلك السياسة الأمريكية الجديدة تتضمن الدعوة إلى تفاوض كامل وشامل في ملف الشرق الأوسط.[1]

وأعلن وزير الخارجية الأمريكي الجديد عن عزمه بزيارة منطقة الشرق الأوسط، حيث وجه الدعوة خلالها إلى رؤساء كل من إسرائيل ومصر والسعودية والأردن وسوريا لزيارة واشنطن والاجتماع بالرئيس كارتر، واستجاب الملوك والرؤساء العرب لطلبه

(*) جيمي كارتر Jimmy Carter: ولد في عام 1924 بولاية جورجيا الأمريكية، تخرج من الأكاديمية البحرية عام 1946 وخدم بها حتى عام 1953، انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية جورجيا في الفترة 1962-1966، تولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1977-1981 عن الحزب الديمقراطي، وأصبح الرئيس التاسع والثلاثون للبلاد، اعتمد كارتر في طاقمه على مجموعة يغلب عليهم الطابع الصهيوني، وارتبط اسم كارتر بالوساطة بين مصر وإسرائيل والتوصل إلى اتفاقيتي كامب ديفيد. للمزيد أنظر: طاهر عبد الحكيم: كارتر والتسوية في الشرق الأوسط، مطبعة بيروت العامة، بيروت، 1977، ص150-160.

(1) إسماعيل فهمي: مصدر سابق، ص231؛ محمد حسنين هيكل: الحل والحرب، مؤسسة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1984، ص28-29؛ محمد جمال العلوي: مرجع سابق، ص136-137.

للتباحث في مسألة السلام والأمن والقضية الفلسطينية، وسبقهم رئيس الوزراء الإسرائيلي في 7 أغسطس/ آب 1977.[1]

وفي إسرائيل جرت الانتخابات شهر مـايو/ أيـار 1977، وأعلنـت نتائجهـا في 21 يونيـو/ حزيران بفوز حزب الليكود، وترأس مناحيم بيجن الحكومة الجديدة، لتبدأ سياسـة إسرائيليـة جديدة تختلف عن سياسة حزب العمل المنتهية ولايته في الحكم، وتمثلت سياسـة الليكـود في اعتبار الأردن دولة فلسطينية بينما الضفة الغربية وقطاع غزة جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، وأن عودة سيناء إلى مصر مرهونة بالسلام.[2]

كما شهد عام 1977 معاناة مصر من الظروف الاقتصادية الصعبة وخاصة عقب انتهـاء الحرب، إذ عمت التظاهرات في شوارع القاهرة عقب قرارات رفع الأسـعار التـي لجـأت إليهـا الحكومة المصرية في 17 يناير/ كانون الثاني 1977، حيث خرجت الجماهير الغاضـبة في يـومي 18-19 من نفس الشهر، وقد وصف السادات تلـك المظـاهرات "بانتفاضـة الحراميـة"، وشرع السـادات في طـرح مفهومـه الخـاص بالمواجهـات العربيـة الإسرائيليـة، حيـث اعتبرهـا صراع الأجيال، وأن تراكمات الأجيال الماضية لا يمكن حلها في الجيل الحالي، لذا عزم عـلى حـل قسـم منها وترك الباقي إلى الأجيال القادمة.[3]

---

(1) وليام ب. كوانت: مرجع سابق، ص248-250.

(2) نبيل محمود عبد الغفار: السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه النزاع العـربي الإسرائـيلي في الفـترة 1967-1980، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983، ص219-220؛ خليل حنا تادرس: مرجع سابق، ص300؛ آفي شليم: مرجع سابق، ص58.

(3) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السريـة بـين العـرب وإسرائيـل، مرجـع سـابق، ص309؛ عبـد السـتار الطويلة: السادات الذي عرفته، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992، ص107؛ شريف جويـد العلوان: مرجع سابق، ص88-89.

كان السادات مقتنع تماماً بخطوته التي يسعى إليها نحو التسوية السلمية، وكان مصمماً بشدة على المضي نحوها ولم يكن بمقدور أحد أن يمنعه، وبدأت المفاوضات المصرية الإسرائيلية تجري عبر ثلاث قنوات، الأولى عبر الملك الحسن الثاني(*) ملك المغرب في سبتمبر/ أيلول 1977، والثانية عبر الوساطة الرومانية في أكتوبر/ تشرين الأول، والثالثة عبر الشاه الإيراني في نفس الشهر.[1]

وفي 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977 ألقى الرئيس السادات خطاباً أمام البرلمان المصري (مجلس الشعب) في حضور ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وفاجأ الجميع بإعلانه عن استعداده لزيارة إسرائيل، وقال: "أنا جاهز للذهاب إلى جنيف، بل لا أخفيكم وأنتم ممثلو الشعب، وعلى مسمع من شعبنا وعلى مسمع من أمتنا العربية، سمعتموني أقول إني مستعد أن أذهب إلى آخر العالم إذا كان هذا يحمي ضابط أو جندي من أولادي، أنا أقول فعلاً إني مستعد أن أذهب إلى آخر العالم، وستدهش

(*) الملك الحسن الثاني: ولد في عام 1929 بالرباط، أكمل تعليمه في مدينة بوردو الفرنسية، دخل الحياة السياسية عقب وفاة والده الملك محمد الخامس في عام 1961، حكم المغرب في الفترة 1961-1999، ساهم مع والده في تحرير المغرب من الاحتلال الفرنسي، عرف بحنكته ودهائه السياسي منذ ريعان شبابه، استطاع قيادة المغرب بقبضة من حديد، وتوفي في عام 1999. للمزيد أنظر: هدى حسن الخفاجي: الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005، ص50-60.

(1) بطرس بطرس غالي: طريق مصر إلى القدس (قمة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1997، ص30؛ عاطف السيد: من سيناء إلى كامب ديفيد 1967-1979، دار عطوة للطباعة، القاهرة، 1988، ص170؛ محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص350-351؛ حسن نافعة: مرجع سابق، ص98.

إسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم، إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم، الكنيست ذاته ومناقشتهم".[1]

وعقب انتهاء الخطاب رجت المفاجأة أنحاء العالم بأسره، وبعد تخطي تأثير الدهشة وعامل المفاجأة، بدأت اتصالات بين السادات ومناحيم بيجن بوساطة أمريكية لترتيب زيارة السادات إلى القدس، وبالفعل وفي 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977 وجه بيجن الدعوة إلى السادات لزيارة القدس، وقبل السادات الدعوة وحدد موعداً لها في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني.[2]

وفي صباح يوم 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977 استدعت وزارة الخارجية العراقية رؤساء البعثات العربية لإبلاغهم بموقف العراق الرافض للزيارة، وأكد لهم سعدون حمادي[*] وزير خارجية العراق أن هذه الزيارة تعد خرقاً صارخاً للالتزام بميثاق العمل

---

(1) بطرس بطرس غالي: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص20؛ بشار الجعفري: مرجع سابق، ص205-206؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977.

(2) موشيه دايان: أنا وكامب ديفيد، ترجمة: غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، 1987، ص84؛ إسماعيل فهمي: مصدر سابق، ص399؛ محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1985، ص237؛ عبد الحليم مناع: مرجع سابق، ص83-86.

(*) سعدون حمادي: ولد عام 1930 بكربلاء، تلقى دراسته العليا في الجامعة الأمريكية ببيروت، وحاز على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة وسكنس الأمريكية، عمل مستشاراً اقتصادياً للحكومة السورية عام 1968، عين وزيراً للنفط والمعادن بالعراق عام 1974، شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية، له العديد من المؤلفات في الإصلاح الزراعي والوحدة العربية وقضايا الثورة العربية، وكان أحد مؤسسي مركز دراسات الوحدة العربية، وتوفي عام 2007. للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص165-166.

العربي المشترك وقضية الشعب الفلسطيني، وطالبهم بتحديد موقفهم من تلك الزيـارة، وقـام باستدعاء سـفير مصر بـالعراق وأبلغـه رسـمياً اسـتنكار الحكومـة العراقيـة لزيـارة السـادات، وأوضحت لـه أن إصرار النظـام المصري عـلى التسـوية المنفـردة يعـد خرقـاً صريحـاً لقـرارات مـؤتمرات القمـة العربيـة، مؤكـداً أنـه لـيس مـن حـق مصر التفـاوض نيابـة عـن الشـعب الفلسطيني.[1]

وفي أجـواء دراماتيكيـة قـام السـادات بـالإقلاع بطائرتـه إلى القـدس في مسـاء السـبت الموافق 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977، وحطت الطـائرة في مطـار بـن جوريـون وسـط أكـبر حشـد إعلامـي عرفـه الـرأي العـام الـدولي، واسـتقبل اسـتقبالاً حـافلاً مـن قبـل المسـئولين الإسرائيليين.[2]

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977، وثيقة رقم 224 بشأن خطـاب الرئيس أنور السادات رئيس جمهوريـة مصر العربيـة أمـام مجلـس الشـعب، بـيروت، 1979، ص225؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيـد وأخطـاره - عـرض وثـائقي، د.ن، بـيروت، 1978، ص183-185؛ دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العـربي لعـام 1977، بـيروت، 1977، ص1065؛ محمـود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص539-540؛ جمال سعد نوفان: مصر من اتفاق كامـب ديفيد 1978 حتى اغتيال السادات عام 1981، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والـتراث العلمـي للدراسات العليا، جامعة الدول العربية، 2008، ص27؛ صـحيفة الثـورة العراقيـة: بتـاريخ 20 نـوفمبر/ تشرين الثاني 1977.

(2) محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص538؛ رباب يحيى عبد المحسن: كامب ديفيـد - خروج مصر إلى التيه، مكتبـة مـدبولي، القـاهرة، 2004، ص37؛ محمـد حسـنين هيكـل: المفاوضـات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص364؛ عـلي الـدين هـلال، وجميـل مطـر: مرجـع سـابق، ص136؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 20 نوفمبر/ تشرين الثـاني 1977؛ وللمزيـد عـن تفاصـيل الزيارة أنظر: محمـد أنـور السـادات: البحـث عـن الـذات - قصـة حيـاتي، المكتـب المصري الحـديث، القـاهرة، 1978، ص401-414؛ موشـيه دايـان: مصـدر سـابق، ص83-94؛ نظـام شرابي: مرجـع سـابق، ص473-483.

وفي اليوم التالي ألقى السادات خطاباً في الكنيست الإسرائيلي، وأكد فيه على ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، وأوضح أن المشكلة الفلسطينية هي جوهر الصراع، وأن ذلك هو بداية الحل.(1)

وقد رفض العراق رفضاً قاطعاً زيارة السادات إلى القدس، واعتبرها مبادرة لا مبرر لها، وجدد العراق رفضه لجميع الإجراءات التي من شأنها التوقيع على اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، وأكد على مقاطعته للدول التي ستبدي رغبتها في مسايرة السادات في إبرام اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، وجدد العراق التزامه بسياسة واضحة وصريحة لا يشوبها الغموض تجاه القضية الفلسطينية من أجل التصدي للمخططات الرامية إلى عزل مصر عن الجبهة العربية، وأن العراق لن يألو جهداً في سبيل إفشال كل مؤامرات الغرب.(2)

لقد ألقت زيارة السادات إلى القدس بظلال من الحزن التي خيمت على القيادة العراقية، إذ ألغى ديوان رئاسة الجمهورية المراسيم الخاصة باستقبال المهنئين من سفراء الدول العربية والأجنبية بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وقد لقي الموقف العراقي الرافض لزيارة السادات إلى القدس ترحيباً واسعاً من الشعوب العربية في طرابلس وبيروت وعمان وصنعاء والجزائر وتونس، إذ احتشدت الجماهير معبرة عن رفضها لسياسة السادات الرامية إلى التفاوض مع الكيان الصهيوني، وأكدت تضامنها التام مع الموقف العراقي الداعي إلى التكاتف وحمل السلاح في وجه إسرائيل، واعتبرت الجماهير أن الاستسلام لسياسات الغرب ومحاولاتهم لإقناع الزعماء العرب للدخول في مفاوضات

---

(1) محمد حسنين هيكل: أكتوبر 1973 – السلاح والسياسة، مرجع سابق، ص735؛ حسن نافعة: مرجع سابق، ص86؛ سعد عبد القادر عبد الغني: مرجع سابق، ص52.

(2) سعد عبد القادر عبد الغني: مرجع سابق، ص51؛ عبد الستار الطويلة: السادات الذي عرفته، مرجع سابق، ص110.

التسوية لإنهاء المواجهات العربية الإسرائيلية لهو أمر يعني ضياع حقوق الشعب الفلسطيني إلى الأبد، وقد عبرت الحكومة العراقية عن ارتياحها وامتنانها من موقف الشعوب العربية المؤيدة لها والرافضة لسياسات الاستعمار.(1)

وفي محاولة منه لإفشال المخططات الصهيونية والغربية ولمواجهة تداعيات زيارة السادات إلى القدس دعا أحمد حسن البكر الرئيس العراقي الدول العربية إلى انتهاج سياسة تخلق موقف عربي موحد ضد سياسة السادات وإجهاض نتائج زيارته إلى إسرائيل، ومن هذا المنطلق وجه العراق الدعوة لعقد قمة عربية في بغداد لمواجهة المسئوليات التاريخية الملقاة على عاتق القادة العرب في هذا الظرف المتأزم الذي تمر به الأمة العربية.(2)

وفي إطار حرص العراق على وحدة الصف العربي والحيلولة دون سير الدول العربية في ركاب السادات بعقد تسويات مع إسرائيل، أرسل أحمد حسن البكر الرئيس العراقي برسالة في 2 ديسمبر/ كانون الأول 1977 إلى رؤساء كل من الجزائر وليبيا وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الأمناء العاملين لجبهة الرفض الفلسطينية، وتضمنت الرسالة ما يلي:

1- إن زيارة السادات لإسرائيل هي نتيجة لمسلك ونهج التسوية الذي يمتد إلى قبول الأنظمة بالقرار (242) ومن بعده القرار (338) ومؤتمر جنيف، ولما كان القراران يوديان في النهاية إلى الاعتراف بإسرائيل ضمن حدود آمنة، وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها، فإن السادات اختصر الطريق وقدم اعترافاً كاملاً لإسرائيل حين قام بزيارته للأرض المحتلة، وعلى هذا

---

(1) صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977؛ مجلة ألف باء العراقية: بتاريخ 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977.

(2) بشار الجعفري: مرجع سابق، ص214؛ جمال سعد نوفان: مرجع سابق، ص262؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخي 29-30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977.

فإن الهدف واحد وإن اختلفت الطرق، فلابد إذن من رفض القرارين وعدم التوجه إلى جنيف.

2- إن إتباع منهج التسوية على أساس القرارين (242) و(338) من قبل سوريا ومصر يشكل السبب في تدهور الأوضاع في المنطقة العربية.

3- إن الرد على زيارة السادات لا يكون بالبيانات والغضب والاستنكار، أو اتخاذ إجراءات بصيغة رد فعل مباشر، بل يفرض رداً ثورياً يعالج الموقف من أساسه ويعالج الأسباب التي آلت إلى تلك النتائج.

4- إزاء هذا الواقع لابد من إقامة جبهة قومية تضم كلاً من العراق وسوريا والجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، ووضع كل الإمكانيات السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية في مواجهة التداعي الخطير في الموقف العربي.

5- يجب أن نفرق بين موقف السادات وموقف شعبنا في مصر، ويجب مساعدة الشعب المصري لإنقاذه من المؤامرة الخطيرة.[1]

وفي أول رد فعل عربي رسمي على دعوة العراق وجهت ليبيا من خلال زعيمها القذافي الدعوة إلى عقد القمة العربية في طرابلس، ورحب العراق بالدعوة وأعلن تأجيله لمؤتمر بغداد في موعد لاحق يتفق عليه، وبالفعل انعقد مؤتمر طرابلس في الفترة 2-5 ديسمبر/ كانون الأول 1977، وترأس وفد العراق في القمة طه ياسين رمضان[*] عضو مجلس قيادة الثورة،

(1) وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية: الملف السنوي – مجموعة الأحداث اللبنانية والعربية والدولية لعام 1979، د.ن، بيروت، 1979، ص5؛ حسن محمد طوالبة: القضية القومية بين النهج الكفاحي والتضليل المقصود، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1980، ص41-42؛ أنظر نص رسالة البكر إلى رؤساء الدول العربية المشاركة في قمة طرابلس في: صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 3 ديسمبر/ كانون الأول 1977.

(*) طه ياسين رمضان: ولد عام 1938 بالموصل، وهو من عائلة كردية الأصل، تخرج من الكلية العسكرية، انضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1956، شارك في انقلاب عام 1968، شغل مناصب عدة وأهمها نائب رئيس الجمهورية حتى الاحتلال الأمريكي عام 2003، ألقي القبض عليه في 19 أغسطس/ آب 2003 على يد البيشمركة (الميليشيات الكردية)، وحكم عليه بالإعدام وتم تنفيذ الحكم في فجر يوم الثلاثاء الموافق 20 مارس/ آذار 2007. للمزيد أنظر:
www.moqatel.com/openshare/behoth/sirzatia17/iraq/secoaq.doc-cvt.htm

وضم الوفد نعيم حداد عضو القيادة القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وعدنان حسين عضو قيادة قطر العراق للحزب، والدكتور سعدون حمادي وزير خارجية العراق.[1]

وفي أثناء انعقاد الجلسة الثانية من المؤتمر دعا رئيس الوفد العراقي إلى التخلي الكامل عن نهج التسوية واعتماد أسلوب الكفاح المسلح لتحرير الأراضي العربية المحتلة، مؤكداً أن إتباع الحلول السلمية هو النهج الذي ساهم بشكل كبير في قيام السادات بزيارة إسرائيل، وأن استمرار هذا النهج سيوصل الآخرين إلى أماكن أخرى مشابهة حتى وإن اختلفت أسماء الأماكن، كما استعرض موقف العراق ورؤيته في بناء الموقف العربي الجديد وكيفية تأسيس الجبهة التقدمية، وأوضح ضرورة الاتفاق على الأسس والمبادئ التي أكدها الرئيس أحمد حسن البكر في رسالته، كما دعا إلى إعداد ميثاق ليكون أساساً للجبهة وملزماً لجميع أطرافها، وهو الأمر الذي سيتم دعوة الأشقاء العرب من أجله لحضور قمة في بغداد لوضع صيغة نهائية للميثاق، وفي ختام الجلسة أدان المؤتمر بالإجماع

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977، مصدر سابق، وثيقة رقم 455 بشأن مشروع ميثاق جبهة الصمود والتحرير الذي قدمه الوفد العراقي إلى مؤتمر القمة العربي في طرابلس، ص559؛ محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص540-541؛ محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص379؛ كتاب غالي الجبوري: مرجع سابق، ص162؛ تشارلز ترب: مرجع سابق، ص291؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977. كما رحبت كل من الجزائر وسوريا واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة في القمة. للمزيد من التفاصيل أنظر: صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ الأول من ديسمبر/ كانون الأول 1977؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ الأول من ديسمبر/ كانون الأول 1977.

رحلة السادات إلى القدس، وأكد الحضور على أمرين، الأول ضرورة معاقبة السادات، والثاني إقامة جبهة قومية تقدمية.[1]

وخلال سير أعمال المؤتمر كثف الوفد العراقي من لقاءاته ومباحثاته مع أشقائه العرب، وخاصة في لقائه مع الرئيس الجزائري، حيث تم الاتفاق على بذل مزيد من الجهد لتوضيح ما جاء في رسالة الرئيس العراقي حول الفصل من النظام والشعب في مصر، وأن القصد هو معاقبة السادات وليس الشعب المصري[2]، وظل الوفد العراق حريصاً على نجاح المؤتمر في اتخاذ قرارات ناجحة من شأنها إفشال المخططات الغربية والتهديدات الإسرائيلية، ولكن سرعان ما ظهرت خلافات بين العراق وسوريا، الأمر الذي حال دون الخروج من المؤتمر بقرارات حاسمة، إذ دارت نقاشات حادة بين الوفد العراقي والرئيس السوري حافظ الأسد الذي لم يرحب بدعوة العراق لزيارة بغداد قائلاً: "أنا لا أحضر إلى بغداد لاعتبارات معينة"، مما أثار حفيظة الوفد العراقي ومن ثم أعلن انسحابه من المؤتمر في صباح يوم 5 ديسمبر/ كانون الأول 1977.[3]

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) طاهر شاش: المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، دار الشروق، القاهرة، 1996، ص108؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 4 ديسمبر/ كانون الأول 1977.

(2) وزارة الإعلام العراقية: لماذا انسحب العراق من مؤتمر طرابلس، السلسلة الإعلامية رقم 273، مطابع الحكومة، بغداد، 1977، ص2؛ خالدة إبراهيم خليل: مرجع سابق، ص168-170.

(3) الجامعة الأمريكية (بيروت): الوثائق العربية لعام 1977، وثيقة رقم 359، رسالة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر لرؤساء قمة الصمود في طرابلس الغرب، مكتبة نعمة يافث التذكارية، بيروت، 1977، ص767؛ وفاء خضر الطائي: الموقف العربي من اتفاقية كامب ديفيد، مجلة شئون فلسطينية، العدد74، بغداد، 1978، ص5-9؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 6 ديسمبر/ كانون الأول 1977، ص45؛ .

وقد أوضح العراق الأسباب التي أدت إلى انسحابه من المؤتمر كما يلي:

1- رفض العراق إقامة الجبهة القومية على أساس سياسة التسوية الاستسلامية وطالب بإقامتها وفق ميثاق واضح وسليم يتضمن برنامجاً كفاحياً طويل الأمد.

2- إصرار النظام السوري وبعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية على التمسك بمواقفهما الخاطئة السابقة في إضعاف وسحق المقاومة وحركة التحرير الوطنية في لبنان.

3- تأكيد العراق على مواصلة دعم الثورة الفلسطينية وبذل الجهود لإقامة الجبهة التقدمية المناضلة.(1)

ورغم الخلافات التي حدثت داخل أروقة المؤتمر إلا أنه قد خرج ببيان ختامي في 5 ديسمبر/ كانون الأول 1977، تضمن ما يلي:

1- إدانة زيارة السادات إلى الكيان الصهيوني واعتبارها خيانة كبرى.

2- تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية ووقف أي تعامل معها.

3- العمل من أجل إحباط زيارة السادات ومحادثاته مع إسرائيل.

4- عدم الاشتراك في اجتماعات جامعة الدول العربية في القاهرة.

5- توجيه التحية إلى الشعب الفلسطيني الذي أبدى صموداً في وطنه المحتل ورفضه لزيارة السادات إلى القدس، وتحذيره من أي محاولة للإضرار بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

6- حث الأمة العربية على مساندة سوريا التي غدت الدولة العربية الوحيدة في مواجهة الكيان الصهيوني.

---

(1) صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 6 ديسمبر/ كانون الأول 1977.

7- توجيه التحية إلى الشعب العربي في مصر وخاصة قواه الوطنية التقدمية التي ترفض السياسة الاستسلامية.

8- إن أي اعتداء على أي عضو من الجبهة يعد عدواناً على كافة أعضاءها.[1]

كما أكد المؤتمر على عزل محمد أنور السادات من رئاسة دولة اتحاد الجمهوريات العربية ونقل جميع مؤسساتها إلى مدينة طرابلس الليبية، والعمل على دعوة الدول العربية الأخرى للانضمام إلى دولة الاتحاد، كما تمخض المؤتمر عن تشكيل جبهة الصمود والتصدي من الدول المشاركة لمقاومة سياسة السادات ونزعته نحو التسوية والصلح، وتكونت الجبهة من العراق وسوريا والجزائر واليمن الجنوبية وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية.[2]

وفي المقابل قرر السادات قطع العلاقات بين مصر وكل من سوريا والعراق وباقي الدول الرافضة للزيارة، وقد أطلقت الصحف المصرية على تلك الدول اسم "دول الرفض" بدلاً من اسم "جبهة الصمود والتصدي" الذي أطلقه العراق على الجبهة، واستدعت وزارة الخارجية المصرية سفراء هذه الدول في نفس اليوم 5 ديسمبر/ كانون الأول 1977 لإبلاغهم بقرار السادات وإعطائهم مهلة 24 ساعة لمغادرة مصر.[3]

(1) كتاب غالي الجبوري: مرجع سابق، ص163؛ جمال سعد نوفان: مرجع سابق، ص30؛ عمر فيصل الغنام: مرجع سابق، ص146؛ محمد جمال العلوي: مرجع سابق، ص160؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخي 6، 8 ديسمبر/ كانون الأول 1977؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 8 ديسمبر/ كانون الأول 1977.

(2) الجامعة الأمريكية (بيروت): الوثائق العربية لعام 1977، مصدر سابق، وثيقة رقم 368، بيان مؤتمر قمة الصمود والتصدي المنعقد في ليبيا حول إدانة زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل، ص789؛ محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص379؛ خالدة إبراهيم خليل: مرجع سابق، ص168؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 8 ديسمبر/ كانون الأول 1977.

(3) للمزيد أنظر: صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 6 ديسمبر/ كانون الأول 1977.

وفي 6 ديسمبر/ كانون الأول 1977 أرسل أحمد حسن البكر الرئيس العراقي برقية إلى القذافي الرئيس الليبي لكونه رئيس المؤتمر، جاء فيها: "لا نريد أن نخدع أنفسنا ونضلل الجماهير بإجراءات شكلية لا تصد موجة المخططات الإمبريالية، إنما نريد عملاً جدياً متواصلاً ثابت الركائز من أجل قضيتنا، وأن تكون جبهة الصمود والتصدي محددة الأهداف والالتزامات، ومنطلقها التصدي للمؤامرات الإمبريالية والصهيونية، وأساسها رفض الخط الاستسلامي التساومي الذي سارت عليه أنظمة التسوية ... إن العراق كان من أول الداعين إلى الكفاح والتصدي والصمود ... وكذلك برهن العراق عن صدق عروبته متجاوزاً الكثير من المشاكل المختلف عليها مع سوريا ... إن الوفد السوري برئاسة حافظ الأسد يؤمن بخط التسوية الذي سار عليه منذ سنوات، وعليه لا يمكن التلاقي بين خط التسوية الاستسلامي وخطنا الذي ندعو إليه في الجبهة".(1)

وعقب انتهاء مؤتمر طرابلس دعت القيادة العراقية إلى عقد اجتماع في بغداد في 28 يناير/ كانون الثاني 1978 للتباحث حول جبهة الصمود والتصدي كبديل لجبهة التسوية، وتم توجيه الدعوة إلى جميع الأقطار العربية التي حضرت قمة طرابلس، وطالب العراق بوضع ميثاق تلتزم به أطراف الجبهة، إلا أن زيارة الرئيس الجزائري إلى بغداد حالت دون انعقاد المؤتمر، إذ طلب تأجيله في إصرار منه على حل الخلاف العراقي السوري أولاً، ووافق العراق على طلب التأجيل وتم الاتفاق على انعقاد محادثات سورية عراقية في نفس تاريخ المؤتمر الملغى، إلا أن الرئيس الجزائري أعلن نقل الاجتماع من بغداد إلى الجزائر دون أي مسوغ قانوني، مما أثار غضب الحكومة العراقية باعتبارها صاحبة الدعوة منذ البداية لعقد اجتماعات الجبهة في بغداد، واعتبرت أن التحرك الجزائري ما هو إلا التفاف حول المبادرة العراقية، الأمر الذي أدى إلى إعلان العراق مقاطعته لمؤتمر الجزائر

(1) منير الهور، وطارق الموسى: مرجع سابق، ص95؛ أنظر برقية الرئيس أحمد حسن البكر إلى الرئيس القذافي في: صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 7 ديسمبر/ كانون الأول 1977؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 7 ديسمبر/ كانون الأول 1977.

باعتباره استكمالاً لمؤتمر طرابلس[1]، إن هذا المشهد يجسد بوضوح شديد مدى الضعف والهوان الذي كان عليه العرب في خلافاتهم المستمرة والمعتادة، إذ أن الخلاف على مكان تجمعهم أصبح سبباً في الفرقة والمخاصمة.

وفي ظل حرص العراق على دوره القومي ووحدة الصف العربي وإدراكاً منه بخطورة الوضع الراهن على الأمة العربية، فتراجع عن قراره السابق بمقاطعة مؤتمر الجزائر وقرر المشاركة من أجل تعزيز الروابط العربية وعدم الفرقة، وفي 2 فبراير/ شباط 1978 طرح العراق في المؤتمر مشروعاً يدعو إلى إحياء الجبهة الشرقية ووضع خطة تحرير بمشاركة العراق والأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، على أن تدعمهم الجزائر واليمن وليبيا، إلا أن المشاركين في المؤتمر قرروا تأجيل تنفيذ المشروع وانتظار ما ستسفر عنه اجتماعات كامب ديفيد[*]، وهنا رفض العراق الاشتراك في جبهة الصمود والتصدي لعدم قدرتها على تبني المواقف الجادة والاستغناء عن مجرد التنديد ورفع الشعارات وكثرة الكلام.[2]

لقد سارت الأحداث بوتيرة سريعة للغاية عقب انتهاء حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، فبعد التوقيع على اتفاقيات فك الاشتباك سعى الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى التوصل لاتفاق سلمي يضمن عودة سيناء دون مزيد من القتال، لذا أعلن

---

(1) خالدة إبراهيم خليل: مرجع سابق، ص170-171؛ بشار الجعفري: مرجع سابق، ص215؛ أيمن سليمان الرقب: مرجع سابق، ص71.

(*) كامب ديفيد: هو منتجع يبعد عن العاصمة الأمريكية واشنطن بحوالي سبعون ميلاً، يقع في ولاية ماريلاند، يشرف على واد جميل، أول من اختار هذا المنتجع الرئيس الأمريكي روزفلت عام 1942 أثناء الحرب العالمية الثانية، وكل ما يحيط بهذا المنتجع يكتنفه جو من السرية والغموض، وسمي بهذا الاسم من قبل الرئيس أيزنهاور تيمناً باسم ابنه ديفيد. للمزيد أنظر: وفاء خضر الطائي: مصر والعراق – دراسة تاريخية في العلاقات السياسية 1978-1991، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 2012، ص40.

(2) عبد الحليم مناع: مرجع سابق، ص176-177.

أن عام 1977 سيشهد حل القضية، وفي سبيل نجاحه في ما يسعى إليه قدم السادات العديد من التنازلات، حيث ابتعد عن المعسكر السوفييتي عقب الحرب وقام بالتقرب إلى الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر ليساعده في التوصل إلى ما يربو إليه، كما قرر القيام بزيارة مفاجئة إلى القدس وإلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي، مما أثار دهشة كبيرة في الأوساط الدولية، وسبب أزمة عارمة في الشرق الأوسط بين الأشقاء العرب، إذ أنه تناسى الحروب والمواجهات الدامية ورسم لنفسه طريقاً لم يحظ بالرضا من أغلب الدول العربية في ذلك الوقت.

لقد شعر العراق بالأسى والحزن من رؤية رئيس أكبر بلد عربي وزعيم بحجم السادات – وخاصة في ظل شعبيته الهائلة التي نالها بعد نصر أكتوبر – يهبط بطائرته على أرض مطار بن جوريون، الأمر الذي اعتبره العراق تدمير لوحدة الصف العربي، وتحدي صارخ لإرادة الأمة العربية، وإهمال شديد لحقوق العرب المغتصبة، وانتصار يسجل للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في الشرق الأوسط، ونصر كبير لإسرائيل تحققه دون عناء، إذ أعطى لها السادات حق الوجود على أرض فلسطين المحتلة فوق جثث أبناء الشعب العربي الذين ضحوا بحياتهم طيلة المواجهات العربية الإسرائيلية.

رابعاً: اتفاقيتي كامب ديفيد سبتمبر/ أيلول 1978

عقب زيارة السادات إلى القدس جرت عدة اتصالات واجتماعات بين كل من مصر وإسرائيل بوساطة من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل التوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين، ومارست الولايات المتحدة ضغوطها على السادات نظراً لاحتياجه الشديد إلى السلام، وخاصة في ظل تنامي الاتهامات ورسائل التنديد الموجهة إليه من الدول العربية، وفي أوائل أغسطس/ آب 1978 قام جيمي كارتر الرئيس

الأمريكي بتوجيه دعوته إلى كل من السادات وبيجن لعقد مؤتمر قمة ثلاثية في كامب ديفيد في أوائل سبتمبر/ أيلول.[1]

واجتمعت الأطراف الثلاثة في كامب ديفيد في الفترة 5-17 سبتمبر/ أيلول 1978، وتخللت الاجتماعات مناقشات مطولة ومفاوضات عسيرة، إلى أن توصل المؤتمر الثلاثي إلى صيغة تفاهم تضع حداً نهائياً للمواجهات العربية الإسرائيلية، وتم التوقيع على اتفاقيتين، الأولى اتفاقية إطار السلام في الشرق الأوسط، والثانية اتفاقية إطار عمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل.[2]

ظل السادات مقبل في طريقه دون هوادة، ربما لغرور أصابه نتيجة نصر أكتوبر/ تشرين الأول 1973 العظيم، أو قد يكون نتيجة للفرقة بينه وبين الزعماء العرب الرافضين لسياساته وخاصة زيارته المفاجئة لإسرائيل، لكن الأرجح أن السادات كان مقتنعاً بما يفعله، إذ كان يردد دائماً أنه يريد إنهاء الحروب في سبيل التعايش السلمي بين أطراف المنطقة، ولكن الأمر المؤكد هو أن الولايات المتحدة استغلت موقف السادات الحرج في ظل الانتقادات الحادة التي وجهتها له الدول العربية، لذا مارست أمريكا ضغوطها على السادات أثناء المفاوضات، حيث كان يقبل بالتنازل تلو الآخر في سبيل إنهاء مهمته خشية الفشل الذي كان من الممكن أن ينهي حياته السياسية بعد النصر العسكري الكبير الذي حققه.

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مصدر سابق، ص3-16؛ محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص411-416.

(2) للمزيد حول نصوص الاتفاقيتين أنظر: وزارة الخارجية المصرية: موجز الصراع العربي الإسرائيلي، د.ن، القاهرة، د.ت، ص37؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مصدر سابق، ص8-16؛

Jimmy Carter: Keeping Faith: Memories of a Presedent, Bantam Books, New York, USA, 1995, P.371-378.

وكان رد الفعل العربي حول توقيع السادات على اتفاقيتي كامب ديفيد مع الجانب الصهيوني يتسم في غالبيته بالرفض والإدانة باستثناء سلطنة عمان والسودان، وبعض الدول تحفظت على موقف السادات وإن لم تعلن ذلك صراحة مثل المغرب ولبنان وتونس، أما الجبهة المعارضة فشملت العراق وسوريا واليمن الجنوبي والجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى السعودية التي كانت تتبع سياسة النفس الطويل واقترحت عقد قمة للمصالحة بين السادات ودول الرفض، إلا أن نتائج كامب ديفيد جعلتها تقف موقفاً معارضاً.[1]

وقد أبدى العراق رفضه التام لتوقيع السادات على الاتفاقيتين، وأوضح صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ذلك بقوله: "إن هذه الاتفاقيات وفرت للعدو أن يعمل على عزل مصر من ساحة المواجهة العربية، سواء كان ذلك من حيث الموقع أم القدرة السكانية، لكونها تمثل ثلث سكان الوطن العربي، وإن العراق سيستمر في دعمه للقضية الفلسطينية من خلال رفضه لهذه الاتفاقيات وموقفه بالضد منها"، وأكد صدام في تصريحاته على وجود عدة أسباب جعلت العراق يرفض توجهات السادات الغير متكافئة مع إسرائيل، وأهمها:

1- عزل مصر عن دول المواجهة العربية، حيث إنها من الدول العربية الأساسية في دول المواجهة ضد الكيان الصهيوني.
2- إن الرئيس السادات أعاد بعضاً من سيناء اسمياً ولكنه من الناحية الفعلية أبدل الاحتلال الإسرائيلي بالاحتلال الأمريكي، وجعلهما يتدخلان في الشئون الداخلية المصرية.
3- إن الرئيس السادات أعطى من الناحية العملية المشروعية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية الأخرى.

(1) للمزيد أنظر: سوسن حسين، وأمل الشاذلي وآخرون: من مؤتمر كامب ديفيد إلى محادثات واشنطن، مجلة السياسة الدولية، العدد55، السنة الخامسة عشر، القاهرة، يناير 1979، ص223-224؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 5 ديسمبر/ كانون الأول 1978.

وأضاف صدام قائلاً: "لهذه الأسباب رفضنا ونرفض اتفاقيات ما يسمى بالسلام التي وقعها السادات مع الكيان الصهيوني ... وأعتقد أن ليس هناك إنسان يفكر تفكيراً نزيهاً يعتقد أن الاتفاقيات بين السادات والكيان الصهيوني كانت عادلة في الحسابات النظرية بجدية، وهذا ليس بالنسبة للعرب وحدهم وإنما بالنسبة لغير العرب أيضاً، ممن لا يخافون من تأثيرات السياسة الدولية وتأثير مراكزها".[1]

لقد أحس العراق أن الموقف بات في غاية الخطورة على الأمة العربية، ولابد من بذل الجهود من قبل الجميع للخروج من الأزمة والارتقاء بمستوى العلاقات فيما بين الدول العربية، وبعد دراسة متكاملة للأحداث أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 1978 بياناً جاء فيه:

1- اعتبار العراق – كما كان شأنه دائماً – جزءاً من الجبهة العسكرية الشمالية المواجهة للعدو الصهيوني، ومن أي جهة ملاصقة لإسرائيل، ويتهيأ فرص المواجهة ضد العدو في المستقبل.

2- إن فداحة الأخطار التي تترتب على خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي حال تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد تتطلب من جميع الحكومات العربية وقفة جادة ومسئولة للحيلولة دون تنفيذ هذه الاتفاقيات.

3- تقديراً من العراق للظروف الاقتصادية الخانقة التي عانت منها مصر لسنوات طويلة، وحال نجاح العرب في إفشال تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد وإعادة مصر إلى مسيرة العمل العربي المشترك، وحال استعداد مصر للتخلي عن هذه الاتفاقيات، فإن العراق يدعو الأقطار العربية المقتدرة حالياً إلى إنشاء

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة رقم 353 بشأن بيان مجلس قيادة الثورة العراقي حول اتفاق كامب ديفيد، بيروت، 1979، ص502-503؛ سعد عبد القادر عبد الغني: مرجع سابق، ص69؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 2 أكتوبر/ تشرين الأول 1978.

صندوق قومي يتولى مساعدة مصر وتأمين احتياجاتها المالية، ويقترح العراق أن لا تقل مخصصات هذا الصندوق عن تسعة مليارات من الدولارات سنوياً، وقابلة للزيادة لمدة عشر سنوات، على أن تكون حصص الدول المشاركة فيه كالآتي:

أ- السعودية: ثلاثة مليارات دولار.

ب- الكويت: مليار ونصف مليار دولار.

ج- ليبيا: مليار ونصف مليار دولار.

د- العراق: مليار دولار.

ه- الإمارات: مليار دولار.

و- الجزائر: نصف مليار دولار.

ز- قطر: نصف مليار دولار.

على أن يخصص من هذا المبلغ خمسة مليارات دولار مساعدة سنوية لمصر، وباقي المبالغ تخصص لجبهات المواجهة الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية.[1]

ميثاق العمل القومي المشترك 1978:

في ظل مناداة العراق الدائمة بتوحيد الصف العربي ومواكبة مبادئ القومية العربية، وعقب إصرار السادات على المضي قدماً في طريقه المنفرد بالتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد مع إسرائيل، سعى العراق إلى تحسين علاقاته مع سوريا، حيث تم التوقيع على ميثاق العمل القومي المشترك الذي أثبت الاستجابة القومية التاريخية من القيادات العراقية والسورية وشعورهم بضرورة توفير عوامل الكفاح لمواجهة الأخطار التي تهدد مصير الأمة

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مصدر سابق، ص183-184؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 2 أكتوبر/ تشرين الأول 1978.

العربية وكرامتها وسيادتها ومستقبلها، واجتمعت قيادات البلدين في بغداد في الفترة 24-26 أكتوبر/ تشرين الأول واتفقوا على بنود الميثاق التي تشمل التعاون في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية وغيرها، وذلك في سبيل إحباط المؤامرات التي تمر بها الأمة العربية.[1]

وفي 26 أكتوبر/ تشرين الأول 1978 تم التوقيع على الميثاق بين العراق وسوريا، والذي تضمن إنهاء الخلافات بين البلدين من أجل مواجهة المخاطر التي يتعرض لها العرب، وإقامة وحدة عسكرية تكون الخطوة الأولى نحو إقامة وحدة سياسية بين البلدين، توحيد وجهات النظر إزاء خطوة السادات، ودعم الجبهتين الشمالية والشرقية لتكون حائط صد قوي للأمة العربية، وإقامة دولة قادرة على مواجهة إسرائيل في الشرق الأوسط، والعمل على جذب مصر إلى العمل العربي، وكانت أهداف الوحدة بين العراق وسوريا كما يلي:

1- ملء الفراغ السياسي لانسحاب مصر من مواجهة إسرائيل.

2- أخذ دور مصر القيادي في جامعة الدول العربية.

3- إمساك زمام القيادة العربية لمواجهة إسرائيل.[2]

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مصدر سابق، ص190؛ فؤاد مطر: مرجع سابق، ص71؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 27 أكتوبر/ تشرين الأول 1978؛ صحيفة تشرين السورية: بتاريخ 28 أكتوبر/ تشرين الأول 1978.

(2) حسن محمد طوالبة: مرجع سابق، ص29-30؛ هنري لورنس: مسألة فلسطين، مرجع سابق، ج8، ص351.

قمة بغداد 1978:

لقد استمرت التداعيات المتعاقبة عقب توقيع السادات على اتفاقيتي كامب ديفيد مع الجانب الإسرائيلي، وفي خضم تلك الأحداث عقد في بغداد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب في بغداد بتاريخ 20 أكتوبر/ تشرين الأول 1978، وذلك بهدف التحضير لعقد قمة عربية طارئة في بغداد لدراسة الموقف الناشئ عن اتفاقيات كامب ديفيد التي أحدثت غلياناً شديداً في العالم العربي، وباتت الأوضاع على صفيح ساخن ينذر بالانفجار في ظل إصرار السادات على المضي قدماً نحو توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، وهو ما انعكس في سرعة قبول الملوك والرؤساء العرب لدعوة العراق لحضور القمة العربية.[1]

وفي اجتماع وزراء الخارجية العرب تم التباحث فيما بينهم حول كيفية مواجهة الوضع الراهن المتمثل في خروج سياسة السادات عن الصف العربي واتجاهه نحو توقيع معاهدة سلام مع العدو، وأكد رئيس الوفد العراقي سعدون حمادي وزير الخارجية على أن بلاده لا تنوي فرض مواقفها وآرائها على أشقائها العرب، بل إن الهدف الأساسي هو التضامن العربي ووحدة الصف، وأن يتم التوصل إلى اتفاق مشترك يحظى بموافقة الجميع، على أن ينفذ بأمانة وإخلاص من قبل الزعماء العرب، وانتهى الوزراء إلى إعداد تقرير لكي يوضع أمام الملوك والرؤساء العرب في القمة المزمع عقدها في القريب العاجل، وقد تضمن التقرير إجماعاً عربياً على إدانة اتفاقيتي كامب ديفيد دون توجيه

(1) الجامعة الأمريكية (بيروت): الوثائق العربية لعام 1979، وثيقة رقم 2، حديث مشترك للسيد عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السوري والسيد طارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة العراقي لصحيفة الثورة العراقية حول ميثاق العمل القومي المشترك، مكتبة نعمة يافث التذكارية، بيروت، 1979، ص3-5؛ محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص572؛ محمد حسن: مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام، دار الكلمة للنشر، ط1، 1980، ص219؛ خالدة إبراهيم خليل: مرجع سابق، ص174-175.

الإدانة إلى مصر ولا رئيسها، حيث بذلك عدد من وزراء الخارجية العرب جهودهم في سبيل السيطرة على مشاعر الغضب والانفعال لكي لا تصطبغ بهما القمة، وخاصة في ظل تأزم الموقف الراهن والفريد في تاريخ الأمة العربية سعياً للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف، واكتفى التقرير بتوصية تقضي بنقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى أي عاصمة عربية أخرى، وتجميد العلاقات ووقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر.(1)

وفي الفترة 2-5 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978 عقد مؤتمر القمة العربية الطارئ في بغداد، وحضره رؤساء وملوك الدول العربية فيما عدا مصر، وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ألقى أحمد حسن البكر الرئيس العراقي خطاباً جاء فيه: "علينا أن نأخذ موقفاً قومياً وتاريخياً، وإذا كنا نرى أن الأسباب التي دفعت بحاكم مصر لعقد تلك الاتفاقيات وضعه الاقتصادي الحرج، فإن علينا ونحن نملك المال الكثير أن نؤمن له احتياجاته الاقتصادية بما يكفل له مستلزمات الصمود بوجه العدو، وما يمكنه من الالتزام الكامل بالمصلحة القومية، وذلك في حالة تخليه عن تلك الاتفاقيات، إن أمر الأمة لا يمكن أن يستقيم مع هذه الاتفاقيات، ومع القبول بها أو السكوت عليها وجعلها تمر هكذا دون موقف عربي موحد لرفضها، وبما يعبر عن إرادة الأمة العربية إزاء حقوقها المشروعة، وصون سيادتها وكرامتها ... إن الاتفاق على تقييم فعل حاكم مصر وتوحيد الموقف تجاهه هو أحد المفاتيح المركزية لولوج أبوبا العمل المشترك في حده الأدنى، وإن أغلب هذا لا يقع أبعد من مفهوم تغيير المنكر باللسان، وهو أضعف الإيمان، وإننا في ذلك كله لا نختار طريق إيذاء الآخرين، مهما كان فعلهم، وإنما نختار وسائل الحد الأدنى في دفع الأذى عن النفس، والدفاع عن الأمة العربية".(2)

(1) مجلة ألف باء العراقية: العدد528، بغداد، 1978، ص5.

(2) محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص572-574؛ طاهر شاش: مرجع سابق، ص110؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخي 2-3 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978؛ وأنظر كلمة رئيس المؤتمر أحمد حسن البكر الرئيس العراقي في الجلسة الافتتاحية في: هنري لورنس: مأساة فلسطين، مرجع سابق، ص351.

وأضاف قائلاً: "إن الصراع العربي الإسرائيلي ليس صراعاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وحضارياً فقط، بل إنه صراع على الأرض والسيادة الوطنية والقومية، لذلك ومن دون المساس بصلاحية أي حاكم في البلاد العربية، لا نستطيع أن نقبل بأن يفرض ويخول نفسه بتقرير شئون هذا الصراع وإنهائه بإرادته المنفردة، لأنه بذلك يسبب للأمة العربية أبلغ الأذى ويطعنها في الصميم، وأنه مما يزيد الأمور تعقيداً وإيذاءً أن الاتفاقيات التي عقدها رئيس مصر مع العدو قد نصت على إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية، وهذا يخلق حالة جديدة تماماً في واحد من بين أهم الأقطار العربية وأكبرها، ويغير تغيراً جوهرياً في الظروف للتعامل بينه وبين أشقائه العرب".[1]

وفي اجتماعات الجلسة الثالثة في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978 عقدت حلقة مغلقة اقتصرت على رؤساء الوفود المشاركة بصحبة عضوين فقط لكل وفد، وبحضور محمود رياض أمين عام الجامعة العربية آنذاك، وكان الهدف من تلك الجلسة بحث إرسال وفد للاجتماع بالرئيس السادات في القاهرة ومحاولة إقناعه بالعدول عن توقيع اتفاقيات السلام مع إسرائيل، واستقر الأمر على أن يرأس الوفد سليم الحص رئيس وزراء لبنان وبعضوية كل من أحمد خليفة السويدي وزير خارجية الإمارات، وطارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة العراقي، وأحمد إسكندر وزير الإعلام السوري، وتقرر أن يسافر الوفد على الفور، حيث كانت بعض الدول العربية تأمل في أن تؤدي تلك الزيارة إلى استجابة

(1) وفاء خضر الطائي: مصر والعراق، مرجع سابق، ص48؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978.

الرئيس السادات ومن ثم يمكن تفادي الإجراءات المقترحة في المؤتمر لتجميد العلاقات مع مصر.[1]

وحمل الوفد الرسالة الموجهة من الدول العربية وبها خطاب من الرئيس العراقي أحمد حسن البكر بصفته رئيس المؤتمر، وكانت الرسالة موجهة إلى الرئيس السادات وكلماتها كانت غاية في الدقة والوضوح، وفي 5 نوفمبر/ تشرين الثاني وأثناء الجلسة الخامسة لأعمال المؤتمر عاد الوفد إلى بغداد حاملاً معه تقريره عن زيارة القاهرة، وبالطبع كان أهم ما في التقرير رد السادات على الوفد العربي قائلاً: "هذه التفاهات لا تستحق الرد لأن المعزول بجهله وحقده وتخلفه الفكري والحضاري هو صاحب الحاجة إلى أن تنتشله من عزلته، ولن يصل إلى آذاننا فحيح الأفاعي، ولا يرتفع أبداً إلى كياننا عبث الصغار، ولن أعدل عن طريقي حتى لو أعطوني كل أموال العالم"، كان رد السادات تحدياً لإرادة الأمة العربية المتمثلة بالملوك والرؤساء العرب، ومن ثم توجهت أنظار الوفود العربية إلى الموقف العراقي الذي تحول إلى موقف عربي موحد، وقررت قمة بغداد عدم قبول اتفاقيات كامب ديفيد لاعتراضهم عليها وليس بهدف عزل مصر عن الأمة العربية.[2]

وفي 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978 اختتم مؤتمر القمة العربي في بغداد أعماله بإعلان البيان الختامي، والذي تضمن المبادئ الأساسية التي اتفقت عليها الدول العربية

---

(1) فؤاد مطر: مرجع سابق، ص86؛ جمال سلامة: مرجع سابق، ص476؛ هنري لورنس: مأساة فلسطين، مرجع سابق، ص352؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978.

(2) الجامعة الأمريكية (بيروت): الوثائق العربية لعام 1979، مصدر سابق، وثيقة رقم 353، رسالة الرئيس أحمد حسن البكر رئيس مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد إلى الرئيس المصري أنور السادات، ص702؛ خالدة إبراهيم خليل: مرجع سابق، ص179؛ فؤاد مطر: مرجع سابق، ص87-88؛ جمال سلامة: مرجع سابق، ص477؛ هنري لورنس: مأساة فلسطين، مرجع سابق، ص352؛ أنظر ملحق رقم (11).

نحو وحدة المصير العربي والالتزام بتقاليد العمل العربي المشترك، وتضمن البيان النقاط التالية:

1- إن قضية فلسطين قضية عربية مصيرية، وهي جوهر الصراع مع العدو الإسرائيلي.

2- تقديم جميع أنواع الدعم وأشكاله للمقاومة الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية داخل الأراضي العربية المحتلة وخارجها، وتخصيص مبلغ سنوي قدره خمسون مليون دولار تقوم بتوزيعه منظمة التحرير الفلسطينية.

3- دعوة مصر إلى التراجع عن اتفاقيتي كامب ديفيد والعودة إلى وتيرة العمل العربي المشترك وعدم التصرف بصورة منفردة بشئون الصراع العربي الإسرائيلي.

4- في حالة استجابة حكومة مصر لدعوة المؤتمر سيظل المجال أمامها لتحتل مكانها الطبيعي في الصف العربي ودعمها وحمل أعبائها ضمن الإطار الذي قرره هذا المؤتمر.[1]

5- تتعهد الأقطار المذكورة بتقديم مساعدة سنوية ولمدة عشر سنوات لدعم الجبهة الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة على الوجه التالي:[2]

---

(1) الجامعة الأمريكية (بيروت): الوثائق العربية لعام 1979، مصدر سابق، وثيقة رقم 354، البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي التاسع، ص702؛ وأنظر البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة التاسع المنعقد في بغداد في الفترة 2-5 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978 في: مجلة مركز الدراسات الفلسطينية: العدد 31، بغداد، 1978، ص163-166؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978؛ أنظر ملحق رقم (12).

(2) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – سلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، ج3، القاهرة، 2008، ص91-92؛ أيمن سليمان الرقب: مرجع سابق، ص87.

أ- المملكة العربية السعودية: (1000) مليون دولار.

ب- الجماهيرية العربية الليبية: (550) مليون دولار.

ج- دولة الكويت: (550) مليون دولار.

د- العراق: (520) مليون دولار.

ه- دولة الإمارات العربية المتحدة: (400) مليون دولار.

و- جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية: (250) مليون دولار.

ز- دولة قطر: (230) مليون دولار.

6- تساهم الدول العربية الأخرى (عدا السابق ذكرها) حسب اختيارها ومقدراتها انطلاقاً من قومية العمل وشرف المسئولية الجماعية.(1)

7- توزع هذه المبالغ كما يلي:

أ- الجمهورية العربية السورية: 1850 مليون دولار.

ب- المملكة العربية الأردنية الهاشمية: 1250 مليون دولار.

ج- منظمة التحرير الفلسطينية: 400 مليون دولار.

8- التمسك بقواعد المقاطعة العربية.

9- بلورة سياسة إعلامية عربية والإشادة بمواقف التأييد الدولي للقضايا العربية.

10- ضرورة عقد قمة بصورة دورية إذ تقرر عقد اجتماعات دورية سنوية.

11- نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى عاصمة أخرى، ويتم تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية.

12- تطبيق قوانين المقاطعة على الشركات والأفراد والمتعاملين في مصر مع الكيان الصهيوني، والتمييز بين الحكومة والشعب في مصر.

13- مباركة ميثاق العمل القومي المشترك بين سوريا والعراق.

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مصدر سابق، ص200-203؛ خالدة إبراهيم خليل: مرجع سابق، ص180-182.

14- تقدير دور الشعب الفلسطيني والأردني والسوري في مجابهة العدو الإسرائيلي.

15- قدم المؤتمر شكره للعراق على مبادرة الحكومة العراقية بالدعوة لعقد المؤتمر العربي التاسع في بغداد بغية توحيد الصف العربي وتنظيم الجهد العربي المشترك.[1]

ولم يكتف العراق بذلك ففي 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978 عقد صدام حسين نائب الرئيس العراقي مؤتمراً صحفياً تحدث فيه عن رؤية العراق تجاه اتفاقيات كامب ديفيد، حيث قال: "إن نتائج كامب ديفيد خطيرة وخبيثة، لكنها لن توقف صراع الأمة العربية ضد الكيان الصهيوني ... إن الثورة في العراق مصممة على استخدام كل الإمكانيات المتاحة للدخول في صراع مصيري ينقذ الأمة العربية ويصون حقوقها ويعيد أرضها المغتصبة".[2]

كان الموقف العراقي من توقيع السادات على اتفاقيتي كامب ديفيد واضحاً وقوياً وشديداً في تمسكه بالقومية العربية، وكانت مواقف العراق دائماً نابعة من إيمانه بضرورة وحدة الصف العربي في المواجهات العربية الإسرائيلية المتعاقبة الواحدة تلو الأخرى، وظل العراق متمسكاً برفض قرارات الأمم المتحدة التي يراها مجحفة بالحقوق العربية وغير منصفة، وكان العراق يرفض أي نوع من التفاوض مع إسرائيل حتى لا يعطي لها الشرعية في وجودها على الأرض العربية المحتلة، لذا كان موقفه متشدداً تجاه السادات وسياسته المنفردة نحو السلام مع إسرائيل، وحذر العراق من المخططات الأمريكية والإسرائيلية التي تهدف إلى تفتيت أواصل الأمة العربية وعزل مصر عن أشقائها، ودعا إلى توحيد الجبهة الشمالية والشرقية في مواجهة إسرائيل حتى يظل العرب مستعدين عسكرياً لاستكمال النضال والكفاح المسلح لتحرير الأرض العربية المغتصبة.

---

(1) محمود رياض: مذكرات محمود رياض، مصدر سابق، ص579-587؛ عدنان بدر: ميثاق العمل القومي، مجلة ألف باء، العدد528؛ بغداد، 1978، ص6؛ شريف جويد العلوان: مرجع سابق، ص119؛ هنري لورنس: مأساة فلسطين، مرجع سابق، ج8، ص353؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978.

(2) مجلة ألف باء العراقية: العدد527، بغداد، 1978، ص8.

واتهم العراق الرئيس المصري بزعزعة الأمن القومي العربي والخروج عن مبادئ القومية العربية وتجاهل مقررات القمم العربية السابقة، وبذل العراق جهوداً مكثفة في احتواء الدول العربية ومنعها من الانجرار وراء سياسة السادات، وخاصة الأردن وسوريا ولبنان باعتبارهم دول المواجهة المباشرة مع إسرائيل (الجبهة الشمالية والشرقية)، ولعبت السياسة العراقية ودوائره الدبلوماسية دوراً كبيراً للحفاظ على وحدة الصف العربي، وحاول العراق مراراً وتكراراً إقناع السادات بالعدول عن طريقه دون جدوى، وظل حتى اللحظات الأخيرة في مؤتمر بغداد يأمل في إمكانية عودة السادات إلى البيت العربي مرة أخرى، لكن الرد القاسي والعنيف الذي أرسله السادات إلى مؤتمر بغداد أنهى كل الآمال المعقودة على انتهاء الأزمة.

خامساً: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979

أصر السادات على المضي قدماً نحو طريق السلام مع إسرائيل، ورغم الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية عليه خلال المفاوضات بحجة أنها لا تستطيع فرض الشروط على إسرائيل لتعنتها الدائم، إلا أن السادات ظل يقدم التنازلات من جانب واحد في سبيل التوصل إلى اتفاق دائم للسلام.

وفي 2 فبراير/ شباط 1979 بدأت مباحثات كامب ديفيد الثانية بين موشيه دايان وزير خارجية إسرائيل والدكتور مصطفى خليل(*) رئيس وزراء مصر وبحضور سايروس

(*) مصطفى خليل: ولد عام 1920 بمحافظة القليوبية، تخرج من كلية الهندسة عام 1941، حصل على الدكتوراه من جامعة إلينوي بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1951، عمل مهندساً بهيئة السكك الحديدية المصرية 1941-1947، ثم أستاذاً بكلية الهندسة جامعة عين شمس 1951-1956، ثم شغل عدة مناصب وزارية 1956-1966، وعين رئيساً للوزراء عام 1978، وأضيفت إليه حقيبة الخارجية عام 1979، كان رئيس الوفد المصري الذي وقع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وتوفي عام 2008. للمزيد أنظر: www.marefa.org/index.php

فانس وزير الخارجية الأمريكي، وذلك بهدف الاتفاق على صيغة لمشروع السلام في شكله النهائي.[1]

وفي 8 مارس/ آذار 1979 قام جيمي كارتر الرئيس الأمريكي بزيارة القاهرة، وفي خطاب له أمام مجلس الشعب المصري أعلن التزامه بالتوصل إلى الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي وضمان حقوق الشعب الفلسطيني، ثم قام بزيارة إسرائيل في محاولة منه لإقناع الحكومة الإسرائيلية بألا تغلق الباب أمام الحل الشامل، وبعد مباحثات مطولة مع الجانبين أعلن توصله إلى العناصر الرئيسة التي سيتضمنها اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل.[2]

وإزاء ترقب العراق والدول العربية لمفاوضات كامب ديفيد وإصرار السادات على المضي قدماً في الحل المنفرد، ففي 14 مارس/ آذار 1979 استدعى عبد المحسن الجمالي وكيل وزير الخارجية العراقي رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في بغداد، وبحث معهم إصرار النظام المصري على التوقيع على معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني، وأوضح لهم نتائج المعاهدة الخطيرة على القضايا العربية بشكل عام وقضية العرب المركزية (القضية الفلسطينية) بشكل خاص، وطلب منهم الاتصال بحكوماتهم لإبلاغهم بأن العراق وفي ضوء التزاماته التي أوضحتها قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد

---

(1) موشيه دايان: مصدر سابق، ص211-215؛ بطرس بطرس غالي: طريق مصر إلى القدس، مرجع سابق، ص164-166.

(2) موسى صبري: السادات – الحقيقة والأسطورة، المكتب العربي الحديث، ط2، القاهرة، 1985، ص472-480؛ ليث أحمد علي: التطورات السياسية في مصر من عام 1970-1981، رسالة ماجستير، معهد القائد للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 2002، ص81-85؛ هنري لورنس: مأساة فلسطين، مرجع سابق، ص365؛

Marwan R. Buheiry: US Threats of Intervention Against Arab Oil 1973-1979, Institute for Palestine Studies, Beirut, Lebanon, 1980, P.55; Jimmy Carter: op,cit., P.415-416.

سيباشر بالدعوة إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب فور توقيع النظام المصري على الاتفاق المنفرد، وذلك تنفيذاً لمقررات المؤتمر الخاصة بالتعامل مع النظام المصري، فضلاً عن مباشرة نقل مقر الجامعة العربية من مصر وإعادة النظر في عضويتها بالجامعة.[1]

وفي 23 مارس/ آذار 1979 أرسل سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي برقيات إلى كل من: السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وسكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام المؤتمر الإسلامي وسكرتير عام منظمة الدول الأمريكية، أوضح فيها مغبة التوقيع على معاهدة السلام بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية، إذ أنها تشكل تهديداً على الأمن والسلم في المنطقة ويعرضها إلى أخطار الصدام المسلح، وأن العراق يعتبر المعاهدة عملاً مضاداً لإرادة الأقطار العربية المحتلة أراضيها وخاصة الشعب الفلسطيني، ودعا العراق كافة المنظمات والهيئات الدولية إلى بذل مساعيهم للحيلولة دون تعريض المجتمع الدولي إلى المخاطر الوخيمة.[2]

واستمر العراق في محاولة إنقاذ الموقف واستثمار اللحظات الأخيرة قبل توقيع السادات على معاهدة السلام مع إسرائيل، ففي 24 مارس/ آذار 1979 وخلال افتتاح لقاء بغداد لاتحاد المؤسسات الأمريكية العربية ألقى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر خطاباً جاء فيه: "إن حاكم مصر اختار أن يكون في صف الأعداء، وفي مواجهة الأمة العربية، وأن يوقع معهم اتفاقاً ينهب فيه جزءاً عزيزاً من الوطن هو ملك للأمة العربية ليديم بذلك نفوذ الإمبريالية في المنطقة، وإن الأمة العربية أعلنت تصميمها على الاستمرار في مجابهة العدو وعزل الحكام الخارجين عن إرادتها وقطع المؤامرة".[3]

---

(1) بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص149؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 15 مارس/ آذار 1979؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 22 مارس/ آذار 1979.

(2) صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 24 مارس/ آذار 1979.

(3) صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 25 مارس/ آذار 1979.

وفي 26 مارس/ آذار 1979 تم التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن، وذلك في البيت الأبيض بحضور جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وهكذا أسدل الستار على المشهد الذي أراده السادات لتبدأ بذلك مرحلة جديدة في منطقة الشرق الأوسط، وفي ظل الفقرة الخامسة من المادة السادسة من المعاهدة والتي نصت على: "يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى، تكون الالتزامات الناشئة على هذه المعاهدة ملزمة التنفيذ"، وهكذا لا يمكن لمصر أن تمد يد المساعدة لأي من سوريا أو الأردن حال تعرضهم لعدوان إسرائيلي، لأن مصر أصبحت مكبلة بنصوص المعاهدة أكثر من ارتباطها بمعاهدة الدفاع العربي المشترك.[2]

وفي اليوم نفسه دعت الحكومة العراقية إلى اجتماع عاجل لوزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب، على أن يعقد في اليوم التالي 27 مارس/ آذار 1979 في بغداد، وفي افتتاح المؤتمر حضر كل من: صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وطارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس الوفد العراقي، وسعدون حمادي وزير الخارجية ورئيس المؤتمر، وتحدث صدام إلى الحاضرين قائلاً: "إن ما تأمله الأمة منكم هو تنفيذ قرارات مؤتمر قمة بغداد بصورة كاملة وبصدق، إذا كنا اختلفنا حول تقييم السادات قبل توقيع معاهدة السلام مع العدو، فلا ينبغي أن نختلف الآن، لأن السادات بتوقيعه معاهدة السلام قد خان العهد، وخان الأمانة والمقدسات والقيم العليا، ومن تحالف مع السادات

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979، وثيقة رقم 176 بشأن حديث صحفي خاص للرئيس أحمد حسن البكر حول المعاهدة المصرية الإسرائيلية، بيروت، 1979، ص256-257؛ وليم ب. كوانت: مرجع سابق، ص276-304؛ وفاء خضر الطائي: مصر والعراق، مرجع سابق، ص198-201.

(2) حمدي الطاهري: الطريق إلى المنصة، شركة دار الإشعاع للطباعة، القاهرة، 1988، ص318؛ David Hirst and Irene Beeson: Sadat, Faber and Faber, London, UK, 1981, **P.**326.

تحالف مع العدو الصهيوني، ومسئوليتكم هي أن تثبتوا للأمة العربية والعالم أن مقررات قمة الملوك والرؤساء العرب حقيقية وصادقة".[1]

وقال سعدون حمادي وزير الخارجية ورئيس المؤتمر: "سنحاول اتخاذ قرار بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية بشكل كامل مع نظام السادات خلال المؤتمر، والذي يجب أن يكون مؤتمراً حاسماً ونهائياً، وإما على كل قطر عربي أن يقرر الطريق الذي يسير فيه"، وقد شهدت أروقة المؤتمر اتجاهين في التعامل مع السادات، الاتجاه الأول بزعامة السعودية والكويت ودول الخليج العربي ويدعو إلى الاكتفاء بتنفيذ مقررات مؤتمر بغداد، أما الاتجاه الثاني فيتزعمه العراق وسائر الدول العربية المشاركة ويدعو إلى زيادة الإجراءات الرادعة بمقاطعة مصر وسحب الأرصدة العربية من مصارفها ووقف الاستثمارات بها، وكذلك مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسياً واقتصادياً ووقف إمدادات النفط لها، وينطبق ذلك على جميع الدول التي تؤيد معاهدة السلام أو تقدم الدعم لنظام السادات، وبشكل عام كان الموقف العراقي الأكثر عنفواناً وتشدداً تجاه السادات، ورغم ذلك حاول العراق بكل جهده أن ينجح المؤتمر دون الاصطدام بحائط مسدود.[2]

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المعاهدة المصرية الإسرائيلية – نصوص وردود فعل، د.ن، بيروت، 1980، ص106؛ وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية: مرجع سابق، ص4-5؛ هنري لورنس: مسألة فلسطين، مرجع سابق، ج8، ص370؛ شريف جويد العلوان: مرجع سابق، ص121-123؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 28 مارس/ آذار 1979؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 28 مارس/ آذار 1979.

(2) للمزيد عن اجتماعات المؤتمر أنظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979، وثيقة رقم 149 بشأن الجلسة الأولى وكلمة السيد صدام حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 1980، ص495؛ فؤاد مرسي: الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية الإسرائيلية، مجلة المستقبل العربي، العدد18، القاهرة، 1980، ص39-40؛ وحول حديث السيد وزير الخارجية العراقي أنظر: صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 30 مارس/ آذار 1979؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 30 مارس/ آذار 1979.

كما أدلى طارق عزيز رئيس الوفد العراقي في المؤتمر بدلوه قائلاً: "نحن مجتمعـون لأن نتخذ إجراءات ضد حالة عربي تنازل عما لا يمتلك، فعقد حلفاً صريحـاً مـع العـدو الصـهيوني، باع أرضاً لا يملكها وإنما يملكها الشعب المصري، حيث إننا نقف ضد السادات ونقاطع فعلتـه، أم نقف بين بين وتبقى لنا جسور مع السادات"، وأضـاف قـائلاً: "هـذه روح القضـية بوضـوح كما يراها العراق، فهل يمكن أن ينظم التضامن العربي نفسه على هذا الموقف؟"، وأكـد عزيـز للحاضرين بأن من لا يمتلك صلاحيات في اتخاذ القرارات فليخاطب حكومته لتحديد مـوقفهم إزاء السادات وما قام به، هل يقاطعه أم يبقى على حاله؟، وقد ذكر تلـك العبـارة بعـدما رأى أن بعض الحاضرين لا يستطيعون اتخاذ موقف صارم، وأبلغهم عزيز بأن العـراق ثابـت عـلى موقفه وبشكل نهائي باتخاذه قرار قطع العلاقات مع مصر وتطبيق كل الإجراءات التي تمخض عنها المؤتمر، وأكد على عدم وجـود أي موقـف وسـط لأن الوضـع صـعب للغايـة ولا يحتمـل التأخير.[1]

وعقب مناقشات حادة ومشادات كلامية أنهى المؤتمر أعماله في 31 مارس/ آذار 1979، وقرر الآتي:

1- سحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً، ويتضمن:

أ- قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية خلال مدة أقصاها شهر واحد من تاريخ صدور هذا القرار.

---

(1) أنظر نص حديث طارق عزيز في: صحيفة الثورة العراقية: المرجع السابق؛ صحيفة الجمهورية العراقية: المرجع السابق.

ب- يعد تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في جامعة الدول العربية نافذاً من تاريخ توقيع الحكومة المصرية على معاهدة السلام مع إسرائيل، وهذا يعني حرمانها من جميع الحقوق المترتبة على عضويتها.[1]

2- نقل مقر جامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها مؤقتاً إلى مدينة (تونس) عاصمة الجمهورية التونسية، ومناشدة الجمهورية التونسية لتقديم التسهيلات الممكنة لإقامة مقر الجامعة المؤقت، وتشكيل لجنة من ممثلي كل من: العراق – سوريا – تونس – الكويت – السعودية – الجزائر – وممثل عن الأمانة العامة للجامعة، وذلك بهدف تنفيذ أحكام هذا القرار، ويوضع تحت تصرف هذه اللجنة مبلغ وقدره خمسة ملايين دولار لتغطية نفقات النقل إلى المقر الجديد.

3- استمرار التعاون مع شعب مصر العربي الشقيق ومع أفراده عدا المتعاونين بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الإسرائيلي.

4- إبلاغ جميع الدول الأجنبية بموقف الدول الأعضاء من المعاهدة المصرية الإسرائيلية والطلب إليها بعدم دعم المعاهدة لما تشكله من اعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

5- إدانة السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية لدورها في عقد اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية.

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979، مصدر سابق، وثيقة رقم 75 بشأن قرارات مجلس الجامعة العربية لاجتماعات وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب، ص355-359؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص61؛ طاهر شاش: مرجع سابق، ص110؛ شريف جويد العلوان: مرجع سابق، ص120-123؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ الأول من إبريل/ نيسان 1979.

6- العمل على تعليق عضوية مصر في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية لانتهاكها قرارات تلك المنظمات فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.

7- اعتبار التدابير المتخذة في هذا القرار مؤقتة وتلغى بقرار من مجلس الجامعة العربية فور زوال الظروف التي بررت اتخاذها.

8- أن تقوم الدول العربية بإصدار التشريعات والقرارات والإجراءات التي يقتضيها تنفيذ هذا القرار.[1]

أما عن العقوبات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومات العربية الرافضة بحق مصر فهي كالآتي:

1- إيقاف أي قروض أو إيداعات أو ضمانات أو تسهيلات مصرفية أو مساهمات أو مساعدات مالية أو عينية أو فنية من قبل الحكومات العربية أو مؤسساتها إلى الحكومة المصرية ومؤسساتها، وذلك اعتباراً من توقيع المعاهدة.

2- حظر تقديم المساعدات الاقتصادية من الصناديق والمصارف والمؤسسات المالية العربية القائمة في نطاق الجامعة العربية والتعاون العربي المشترك إلى الحكومة المصرية ومؤسساتها.

3- امتناع الحكومات والمؤسسات العربية عن اقتناء السندات والأسهم والأذونات وقروض الدين العام التي تصدرها الحكومة المصرية ومؤسساتها المالية.

---

(1) الجامعة الأمريكية (بيروت): الوثائق العربية لعام 1979، مصدر سابق، وثيقة رقم 94، قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية العرب، ص208-209؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979، مصدر سابق، وثيقة رقم 75، ص355-359؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص60؛ محمد حسن: مرجع سابق، ص220؛ أيمن سليمان الرقب: مرجع سابق، ص85.

4- تبعاً لتعليق عضوية الحكومة المصرية في الجامعة العربية تعلق عضويتها أيضاً في المؤسسات والصناديق والمنظمات المنبثقة عنها، وإيقاف استفادة حكومة مصر ومؤسساتها منها، ونقل ما هو مقيم منها في مصر إلى دول عربية أخرى.

5- تمتنع الدول العربية عن تزويد مصر بالنفط ومشتقاته.

6- منع التبادل التجاري مع المؤسسات الحكومية والخاصة المصرية التي تتعامل مع العدو الصهيوني.[1]

وشملت المقاطعة الاقتصادية الشركات والمؤسسات والأفراد الذين يتعاملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل، ويتضمن ذلك أيضاً الأعمال الفكرية والثقافية والفنية التي تروج للتعامل معها، مع تأكيد الدول العربية على أهمية مراعاة مشاعر أبناء الشعب المصري العاملين في البلدان العربية بما يعزز انتماءهم القومي العربي، وكذلك الاستمرار في التعامل مع المؤسسات الخاصة الوطنية المصرية التي يتأكد امتناعها عن التعامل مع العدو الصهيوني.[2]

وفي الأول من مايو/ أيار 1979 عقد مؤتمر وزراء الدول الإسلامية في مدينة فارس بالمغرب، وترأس وفد العراق عزت إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة الذي أكد على ضرورة تشديد العقوبات على النظام المصري، وإدانة المعاهدة المصرية الإسرائيلية، والتأكيد على دور منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للشعب العربي الفلسطيني، ورفض جميع الحلول السلمية التي تبنى على حساب القضية

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979، مصدر سابق، وثيقة رقم 75، ص355-359؛ وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية: مرجع سابق، ص5؛ جمال سعد نوفان: مرجع سابق، ص96.

(2) وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية: مرجع سابق، ص12-14؛ شريف جويد العلوان: مرجع سابق، ص120-123؛ حمدي الطاهري: الطريق إلى المنصة، مرجع سابق، ص243-248.

الفلسطينية، كما طالب الوفد العراقي بإسقاط عضوية مصر من جميع اللجان المنبثقة عن منظمة العالم الإسلامي.[1]

وفي 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 1979 عقد مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس، وترأس وفد العراق صدام حسين نائب رئيس الحكومة الذي أكد على إيمان بلاده بالمبادئ التي أقرتها قمة بغداد في معالجة أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وشدد على ضرورة استمرار مقاطعة مصر سياسياً واقتصادياً وإدانة توقيعها على المعاهدة مع إسرائيل، وقال في كلمته الافتتاحية: "إن نجاح الخط السياسي الذي حددته قمة بغداد قد أثبت بطلان الخط الاستسلامي الذي انتهجه النظام المصري وفق اتفاقيات كامب ديفيد، وإن الرأي العام العالمي قد احترم مقررات قمة بغداد وتعامل معها بجدية وأيدتها أوساط دولية ... إننا استطعنا أن نوحد صفوفنا على موقف قومي صائب من بغداد وحصيلة انتصار معنوي وسياسي للأمة العربية".[2]

وفي تعليقها على الموقف العراقي إزاء الأحداث العربية وما دار في كواليس مؤتمرات القمة العربية الأخيرة وما أسفرت عنه من قرارات، أشادت وكالة (رويتر للأنباء) في مقال كتبه مراسلها في بغداد (برند ديبو ويبوسمان) بالدور العراقي الكبير الذي لعبه في العالم العربي بعد توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية عام 1979، وجاء في المقال: "أخذ العراقيون يتقلدون زمام الأمور ويصبحون أصحاب اليد العليا في المنطقة،

---

(1) وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية: مرجع سابق، ص6.

(2) للمزيد حول مؤتمر القمة العربي العاشر أنظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979، مصدر سابق، وثيقة رقم 213 بشأن كلمة السيد صدام حسين الرئيس العراقي لدى اختتامه مؤتمر القمة العاشر في تونس، ص670-674؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 1979.

فلديهم المال والنفط والقدرة العسكرية والموقع الجغرافي والإستراتيجي ... كما حافظوا منذ زمن طويل على علاقات ودية وثيقة مع جيرانها مما دعم الموقف العراقي".[1]

ويمكن القول بشكل عام إن السادات قد سلك طريقاً مغايراً لما رآه شركائه العرب، وكانت أفكاره في ذلك الوقت تمثل تراجعاً كبيراً في الموقف العربي تجاه المواجهات العربية الإسرائيلية، حيث عاب شركاؤه العرب عليه وضع يده في يد العدو الصهيوني بعد مرحلة طويلة من الكفاح العربي والتضحيات المستمرة طوال أكثر من أربعين عاماً، فضلاً عن عدم التنسيق والتشاور معهم خلال مضيه في طريقه، إذ كان أغلبهم يرفض تقبل إسرائيل كدولة في المنطقة لها سيادة على الأرض العربية المغتصبة، وأصروا على دحرها عسكرياً وتحرير كامل التراب العربي، بينما أيقن السادات أن إسرائيل قد أصبحت أمراً واقعاً ومفروضاً على العرب في المنطقة، وأن العرب ليس بمقدورهم الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، لذا سعى إلى إتمام طريقه والتوصل إلى التوقيع على معاهدة السلام التي تعيد له سيناء دون مزيد من الدماء، حتى لو قدم المزيد والمزيد من التنازلات في سبيل ذلك.

أما العراق فقد أصيب بالذهول والحزن معاً من جراء توقيع السادات على معاهدة السلام مع العدو الصهيوني، أصيب بالذهول لأن خطوة السادات لم تكن متوقعة خاصة بعد النصر الكبير الذي حققه العرب في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، ذلك النصر الذي جاء بعد سنين طوال عجاف مليئة بالهزائم، وأصيب بالحزن لأنه كان يأمل في استمرار الكفاح العربي المسلح ضد العدو الصهيوني حتى يتم دحره وهزيمته شر هزيمة لتعود الأرض العربية المحتلة كاملة وعزيزة إلى أصحابها، وظن أن التاريخ سينصف الأمة

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، مصدر سابق، وثيقة رقم 77 بشأن خطاب للسيد صدام حسين نائب ريس مجلس قيادة الثورة العراقي حول ضرورة الالتزام العربي بتنفيذ مقررات قمة بغداد، ص109؛ وفاء خضر الطائي: مصر والعراق، مرجع سابق، ص58-59؛ صحيفة السفير السورية: بتاريخ 29 يوليو/ تموز 1979.

أخيراً في المواجهات العربية الإسرائيلية، وأن العراق بعدما ضحى بمشاكله الخاصة من تهديدات إيران والأكراد وقدم جيشه تحت تصرف القيادتين المصرية والسورية لخوض المعركة الحاسمة إذ به وفي غمضة عين يرى رئيس أكبر دولة عربية يحيد عن الدرب ويرتمي في أحضان الأعداء، ويترك أشقاءه العرب لشأنهم في عراء الصحراء.

وهكذا أدت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979 إلى زعزعة العلاقات العربية مع جمهورية مصر العربية وعزلها عن سائر أشقائها العرب الذين اتخذوا العديد من القرارات السياسية والاقتصادية لمعاقبة نظام السادات بأشد العقوبات، ونظراً لأن مصر هي أكبر قوة عربية لذا فإن فقدانها أدى إلى اختلال التوازن السياسي والعسكري في المنطقة، وحاول العراق ملء الفراغ الكبير الذي تركته مصر، لذا سعى بكل جهده نحو توحيد صفوف الدول العربية واحتوائهم حتى يمكن تشكيل جبهة قوية صامدة تحل محل مصر بقدر الإمكان.

أما عن الموقف الشعبي العراقي من المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الرابعة 1973-1979 فكان متباينة ما بين السعادة والحزن، إذ توالت الأحداث تباعاً على المنطقة العربية خلال تلك الفترة.

لقد استقبل الشعب العراقي نبأ بدء حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 بالابتهاج والفرح، وخرجت الجماهير بجميع طوائفها – سنة وشيعة وأكراد ومسيحيين – في شوارع بغداد وجميع مدن العراق مثل الموصل والبصرة، وذلك لتعلن تأييدها ومؤازرتها للقوات العربية في ساحات القتال، وتدعوهم لمواصلة النضال من أجل القضاء على إسرائيل، وتسابق الشباب العراقي في تقديم أنفسهم للتطوع واللحاق بركب المعركة المقدسة، وخاصة بعد أن أعلنت الحكومة العراقية عن مشاركة جيشها في المعارك العسكرية على الجبهتين المصرية والسورية، ودعا الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق والدول العربية إلى استخدام سلاح النفط في المعركة لتدمير مصالح الإمبريالية في الوطن العربي، كما طالبت نقابة المحامين العراقية حكومة بلادها والدول العربية كلها لمساندة القوات المصرية والسورية وتعبئة كل الطاقات والإمكانيات من أجل المعركة لمحو آثار هزيمة 1967،

واشتعلت الجامعات في الموصل وبغداد بمسيرات ضخمة تأييداً للحرب، الأمر الذي اضطر الحكومة العراقية إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد اعتباراً من 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1973، وذلك حفاظاً منها على الأمن والنظام.(1)

كما أعلن اتحاد غرف التجارة والصناعة العربية في العراق عن تأييده لاستخدام العقوبات الاقتصادية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وغيرهما من الدول التي تؤيد إسرائيل، وإلغاء أي أنشطة اقتصادية لهم في الدول العربية وسحب تراخيصهم الممنوحة لهم، وسحب الأرصدة العربية من مصارف تلك الدول واستثمارها في الدول العربية مع فرض الرقابة على التحويل إلى الدولار، وتوجيه الدعوة إلى الشعوب العربية من أجل تنظيم حملات التبرع للمعركة، وإرسال برقيات الإشادة إلى الدول التي أعربت عن صداقتها للعرب وتأييدها لهم بقطع علاقاتها مع إسرائيل.(2)

ووجه الأمين العام لاتحاد عمال النقل العرب نداءً إلى جميع المنظمات النقابية لعمال النقل في الوطن العربي، وذلك لوضع قراراتهم المتعلقة بالمقاطعة موضع التنفيذ تجاه إسرائيل ومن يساندها، وفي 13 أكتوبر/ تشرين الأول 1973 حذر الاتحاد أي طرف يحاول نقل الطيارين والخبراء العسكريين إلى إسرائيل.(3)

ولم يستمر ذلك التلاحم طويلاً ما بين الشارع العراقي ونظام السادات، وخاصة عندما أعلنت مصر وبعدها سوريا موافقتهما على وقف إطلاق النار وعقد اتفاقيات فض

---

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العربي لعام 1973، مصدر سابق، ص1584؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص89؛ وسام حميد العيساوي: مرجع سابق، ص148؛ صحيفة الجمهورية المصرية: بتاريخ 13 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

(2) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1973، مصدر سابق، وثيقة رقم 339، توصيات مؤتمر غرف التجارة والصناعة العربية، ص557؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص89.

(3) مجموعة باحثين: حرب أكتوبر/ تشرين 1973 – وجهات نظر وتحليل، ترجمة: خليل إبراهيم الزوبعي، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2002، ص232-233.

الاشتباك بينهما وبين إسرائيل، إذ عمت شوارع بغداد مظاهرات صاخبة شارك فيهـا أكـثر مـن مئة وخمسين ألـف مـواطن عراقـي أدانـوا وشـجبوا التهـاون المصري والسـوري واستسـلامهما لضغوط الغرب، ورفعوا شعارات معارضة لسياسـة السـادات، وأعربـوا عـن تأييـدهم المطلـق لدعوة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر بتشكيل جبهة شمالية مقاتلة عـلى الفـور وتـدعيم الجبهات المواجهة الأخرى لإسرائيل.[1]

وجاءت الصدمة الكبرى للشارع العراقي عندما وصل إلى مسامعه إعلان السادات عـن عزمه زيارة إسرائيل، فخرجت التظاهرات الحاشدة في جميع شوارع العـراق منـددة بسياسـة الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى تمزيق جبهة العـرب ضـد إسرائيـل، ودعـت الجماهـير المحتشدة إلى توحيد الصفوف ووضع حد لهذا الانحراف الخطير، وعقد الاتحاد الوطني لطلبة العراق مؤتمراً تحت شعار (توحد القوى الوطنية الديمقراطية العربية من أجـل إفشـال رحلـة السادات)، حضره ممثلون عن القيادة القطرية لحـزب البعـث العـربي الاشـتراكي وعـن اتحـاد الطلبة العرب في العراق، حيـث اعتـبر المجتمعـون زيـارة السـادات إلى إسرائيـل خروجـاً عـن الصف العربي للأمة أجمعها وعن ميثاق جامعة الـدول العربيـة، كـما طـالبوا الـدول العربيـة بالوقوف في وجه السادات ومنعه من خطوته المتهورة.[2]

وفي 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977 خيم الحزن على قلوب الشعب العراقي عنـدما شاهدوا السادات يصافح مستقبليه الإسرائيليين في مطار بن جوريون، وخرجـت الجماهـير رجالاً ونساءً إلى تظاهرات حاشدة منددة بالسادات رافعة رايات تصفه بأنه: "السـادات لا يمثل إلا نفسه لصالح الإمبرياليـة والرجعيـة"، وعمـت التظـاهرات الغاضـبة جميـع أركـان العـراق، مـن بغـداد إلى الموصـل والـبصرة وكركـوك وديـالى والأنبـار والقادسـية والنجـف الأشرف، وطالبوا الحكومة العراقية باتخاذ موقف رادع تجاه سياسـة السـادات الراميـة إلى تمزيـق الجبهـة العربيـة بعـزل مصر عـن دول المواجهـة، وأصـدرت الحكومـة العراقيـة

(1) بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص129.
(2) صحيفة الثورة العراقية: بتاريخي 17-18 نوفمبر، تشرين الثاني 1977.

بياناً للشعب نقله طارق عزيز وزير الخارجية قائلاً: "أنقل عبركم تحية قادة الثورة إلى كل الجماهير العراقية والعربية التي تظاهرت في العواصم العربية استنكاراً لزيارة السادات لفلسطين العربية المحتلة بدعوة من القادة الصهاينة ... يعكس هذا الإجماع الثوري الغاضب جناح الأمة العربية الواعي والحقيقي نحو الخطوة الغادرة للسادات".[1]

وعقب توقيع السادات على اتفاقيتي كامب ديفيد مع الجانب الإسرائيلي في 17 سبتمبر/ أيلول 1978 رفض الشعب العراقي مجدداً قبول التسوية السلمية مع الصهاينة، واستمرت المظاهرات الغاضبة في شوارع جميع المدن العراقية، مطالبين الحكومة العراقية بمواصلة العمل على دعم دول المواجهة الأخرى ومعاقبة النظام المصري، حيث أطل الخوف في عيون الجماهير من خطورة المؤامرة الأمريكية على حاضر الأمة العربية ومستقبلها، فهي تهدف إلى طمس القضية الفلسطينية وضياع الحقوق العربية، فضلاً عن إحساسهم بالحزن نتيجة ضياع النضال العربي طيلة ما يزيد عن الثلاثين عاماً، لذا رحبت الجماهير وأعلنت عن دعمها لجهود الرئيس العراقي في تشكيل جبهة الصمود والتصدي لمواجهة المؤامرات الإمبريالية.[2]

ولم يهدأ الشارع العراقي طوال مباحثات السادات في كامب ديفيد تمهيداً للتوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، بدءاً من جولة جيمي كارتر الرئيس الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط في 8 مارس/ آذار 1979 وحتى التوقيع النهائي على المعاهدة في 26 من نفس الشهر، فاستمرت التظاهرات العارمة وتواصل الغضب الشعبي للتنديد بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وذلك في ظل إصرارها على محاباة إسرائيل والدفاع عنها، وسعيها لعزل مصر عن عالمه العربي بمساعدة وخنوع من

(1) رباب يحيى عبد المحسن: مرجع سابق، ص36؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977؛ مجلة ألف باء العراقية: العدد 479، بغداد، 1977.

(2) وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية: مرجع سابق، ص9؛ سعد عبد القادر عبد الغني: مرجع سابق، ص66؛ محمد حسن: مرجع سابق، ص219؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 1978.

السادات، وعمت التظاهرات أغلب المدن العراقية من الشمال إلى الجنوب، ففي مدينة ميسان جنوب العراق ألقى صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة خطاباً أمام المتظاهرين قال فيه: "إن السادات لا يمثل شعب مصر بل يمثل نفسه فقط، وإن الحكام الفرديين يتصورون أن بإمكانهم أن يغلبوا الشعب ويفرضوا الأمر الواقع عليه ... غير أنه فيما بعد يظهر أنهم غير قادرين"، وطالب صدام حسين المتظاهرين العراقيين بمعاملة المصريين في العراق معاملة أفضل من معاملتهم لأنفسهم.[1]

وعقب التوقيع النهائي على المعاهدة المصرية الإسرائيلية اشتعل الغضب في شوارع العراق، وامتدت التظاهرات لتشمل بغداد والبصرة وأربيل والتأميم ودهوك والمثنى وكربلاء وذي قار وميسان والأنبار، حيث نددوا بسياسة السادات الخانعة للغرب وإسرائيل ورفعوا شعار لا للاستسلام، وطالبت الجماهير الغاضبة حكومتها والدول العربية بتنفيذ قرارات قمة بغداد على الفور لمعاقبة السادات على خروجه عن الصف العربي واستسلامه للصهاينة والولايات المتحدة الأمريكية، وطمأنت الحكومة الجماهير الغاضبة وأكدت على تنفيذ مطالبها باعتبارها أساس المبدأ الوطني الذي يصنع الوحدة ويدعم المقاومة ومنه تستمد القوة.[2]

كما كان لمجس نقابة أطباء العراق موقف بارز في التنديد بسياسة السادات، وألقى صدام حسين كلمة أمام تجمع للنقابة قائلاً: "أي حاكم عربي لا يلتزم بمقررات قمة بغداد يعتبر موالي للسادات وما فعله"، وأوضح صدام للأطباء العراقيين المجتمعين داخل النقابة الخطة التي اتبعتها الحكومة العراقية للضغط على الدول العربية لتطبيق كل مقررات قمة بغداد، وطمأنهم بأنهم ماضون في مقاطعة النظام المصري وكل من يستهين بمقدرات العرب وحقوقهم، ولابد من وقفة شعبية عارمة من قبل الشعوب العربية حتى يدرك كل

---

(1) صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 19 مارس/ آذار 1979؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 14 مارس/ آذار 1979.

(2) بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص152-153؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 28 مارس/ آذار 1979.

من يتآمر مع الأجنبي على بلده أنه سيواجه نفس مصير السادات وما واجهه من قبل العرب، وإن الشعب العربي له من الإمكانات ما يؤهله لإسقاط مثل هؤلاء الحكام.[1]

لقد تباينت مشاعر وأحاسيس الشعب العراقي خلال المواجهة العربية الإسرائيلية الرابعة 1973-1979، وذلك ما بين الغبطة والسعادة من تحقيق نصر أكتوبر/ تشرين الأول 1973 على أيدي ضباط وجنود الجيشين المصري والسوري بمساعدة فاعلة من الجيوش العربية، وبين المرارة والحزن عقب اتجاه الرئيس المصري أنور السادات نحو الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وسعيه من أجل عقد الصلح مع الكيان الصهيوني، وخاصة عقب زيارته إلى إسرائيل ووضع يده في أيدي الصهاينة الملوثة بدماء العرب على مر التاريخ.

ولم ينس الشعب العراقي واجبه العربي والقومي خلال تلك الأحداث، ففي وقت الحرب وقف بكل قوة إلى جانب القوات العربية المقاتلة وحثهم على بذل المزيد من الجهد لردع العدو الإسرائيلي، وساهم في زرع الثقة والروح العالية في الجنود على جبهات القتال، وكان يفضل الاستشهاد إذا لم يكن النصر حليفاً للعرب، وعندما أعلن وقف إطلاق النار وبدأت مشاهد المفاوضات والاتفاقيات تمر من أمام أعين الشعب العراقي، أعلن رفضه لإيقاف القتال حتى إعادة كل الأرض العربية المغتصبة ودحر الصهاينة من المنطقة، وعبرت الجماهير العراقية عن مشاعرها الغاضبة بكل قوة، وطالبت بتوحيد الصف العربي في وجه المؤامرات الغربية والأطماع الإسرائيلية، وعدم الاستسلام لسياسة السادات الخانعة للغرب ومؤامراته، وطالب الشعب العراقي حكومته بالسعي من أجل فرض العقوبات على نظام السادات دون تحميل الشعب المصري شيئاً من جراء أفعاله غير المسئولة.

---

(1) صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 24 مارس/ آذار 1979؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 23 مارس/ آذار 1979.

أما الأحـزاب العراقيـة فقـد شـاركت الشـعب العراقـي والعـربي في التعبـير عـن آرائـه ومواقفه الوطنية والقومية في المواجهـات العربيـة الإسرائيليـة خـلال المرحلـة الرابعـة 1973-1979، وكان لها دور كبير في الأحداث التي مرت على الأمة العربية.

فور اندلاع حـرب أكتـوبر/ تشريـن الأول 1973 عقـد المـؤتمر القطـري لحـزب البعـث العربي الاشتراكي في بغداد اجتماعاً طارئاً بالاشتراك مع مجس قيادة الثـورة لاسـتعراض الموقـف السياسي والعسكري والاقتصادي على الجبهتين الشـمالية والغربيـة، ولم يمـض عـلى اجـتماعهم سوى أقـل مـن سـاعة واحـدة لتقيـيم الموقـف، واتخـذوا قـراراً بمشـاركة العـراق في المعركـة، ومساندة مصر وسوريا ووضع كافة إمكانيات العراق لخدمة الجيوش العربيـة، واعتـبر حـزب البعث أن تلك المعركة هي أم المعارك، وتحالف الحزب الشيوعي معـه في جبهـة واحـدة، ثـم انضم إليهما الحزب الديمقراطي الكردستاني، وطالبت الأحـزاب الثلاثـة بوضـع كـل إمكانيـات الدول العربية لخدمة المعركة[1]، واعتبروها حرباً تحررية عادلة تخوضها الشعوب العربية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأصدر الحزب الشيوعي بياناً أكد فيه عـلى ضرورة اتخـاذ كـل الإجـراءات لـردع العـدوان الإسرائـيلي عـلى مصر وسـوريا، وخاصـة المسـاعدات السياسـية والعسـكرية والاقتصادية للبلدين.[2]

كـما اتخـذ حـزب البعـث العـربي الاشـتراكي في اجـتماع مشـترك للقيـادتين القوميـة والقطريـة قـراراً بتـأميم حصـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في الـنفط العراقـي، وذلـك رداً

---

(1) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1973، مصدر سابق، وثيقة رقـم 279، قـرار اللجنـة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حول إقامة الجبهة الوطنية في العراق، ص456؛ دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العربي لعام 1973، مصدر سابق، ص1583-1588؛ عبد الرزاق محمود أسود: مرجع سابق، ص905 وما بعدها؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

(2) سيف عدنان القبيسي: مرجع سابق، ص452-453؛ صحيفة طريق الشعب العراقية: بتاريخ 19 أكتـوبر/ تشرين الأول 1973؛ صحيفة الأخبار المصرية: بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

على دعمها لإسرائيل في الحرب، ودعا الحزب الدول العربية الأخرى إلى تأميم الحصص الأمريكية في شركات النفط العاملة في بلادهم وإيقاف ضخ البترول إلى أمريكا والدول الأخرى المؤيدة لإسرائيل[1]، وأيد الحزب الشيوعي قرار الحكومة ضد الولايات المتحدة الأمريكية بتأميم حصتها في شركة نفط البصرة، ووصف القرار بأنه: "ضربة جديدة للاحتكارات النفطية"، وأكد الحزب على ضرورة تصفية كل المصالح الإمبريالية وتعزيز وحدة القوى التقدمية في العالم العربي، كما وجه الحزب شكره للدول الصديقة التي أعلنت وقوفها مع العرب في الحرب وخاصة الاتحاد السوفييتي، فهم بذلك يقومون بواجبهم الأممي ويقفون بجانب الشعوب العربية وحقوقها المشروعة.[2]

وفي 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1973 عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اجتماعاً طارئاً لبحث الأوضاع في المنطقة وتطورات المعارك العسكرية، ودعا إلى اتخاذ مواقف أكثر فاعلية وتضامناً مع الدول العربية التي تخوض حرب التحرير والعدل، وطالب بضرورة تنظيم الدفاع المدني والإسهام في المجهود الحربي، وفتح باب التطوع باعتبار أنها معركة كل مواطن عربي، وأكد الحزب الشيوعي بأن الموقف يستلزم تضامن الشيوعيين والبعثيين والديمقراطيين والتقدميين اتساقاً مع حركة التحرر العربية لاستعادة الحقوق المغتصبة وعلى رأسها أرض فلسطين.[3]

وانتفض حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي عقب موافقة مصر وسوريا على قرار وقف إطلاق النار، وأيدا موقف الحكومة العراقية الرافض لتلك الخطوة وخاصة أنها تمت دون التشاور مع العراق الذي كان طرفاً أساسياً وفاعلاً في العمليات العسكرية جنباً إلى جنب مع أشقائه العرب، كما أعلن الحزبان عن رفضهما القاطع للتفاوض والصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها، ودلل الحزب الشيوعي على

(1) صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

(2) صحيفة طريق الشعب العراقية: بتواريخ 8-9-10 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

(3) للمزيد حول بيان الاجتماع الطارئ للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1973 ببغداد انظر: سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص454.

ذلك بما قامت به إسرائيل من خرق لوقف إطلاق النار، وأكد أن هذا يثبت حقيقة إسرائيل العدوانية أمام الرأي العام العالمي، وطبعها الغادر والخادع واستخفافها بالمجتمع الدولي، وأن ذلك يفرض على العرب ضرورة التضامن إلى أقصى حد مع مصر وسوريا وحثهما على استكمال العمليات العسكرية، وحذر الحزب الشيوعي من عودة الرجعية من قبل بعض الأنظمة في المنطقة.[1]

وعقب إعلان سوريا قبولها لقرار وقف إطلاق النار مساء يوم 23 أكتوبر/ تشرين الأول قرر حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي في جلسته الاستثنائية في 25 من نفس الشهر سحب القوات العراقية البرية والجوية من الجبهتين الشمالية والغربية، وأصدر الحزب في 29 من نفس الشهر بياناً جاء فيه: "عندما اتخذنا قرار المشاركة الشاملة في المعركة لم تغب عن أذهاننا التقديرات الدقيقة التي سبق أن أعلناها وأكدناها أمام الجماهير وفي الاجتماعات العربية والرسمية، وانطلقنا في قرارنا هذا من أن نشوب القتال ضد العدو الصهيوني – وبصرف النظر عن تقديراتنا حول ما سبقه من مقدمات ما رسم له من آفاق – يستلزم مشاركة العراق الفعالة والشاملة فيه، ولم نغفل في حينه أن هناك جهات عربية وظروفاً دولية تسعى للوصول إلى ما يسمى (حل سلمي) وبهذا الشكل أو ذاك، بل أخذنا هذا الاحتمال بالحسبان وقررنا دخول المعركة".[2]

---

(1) المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص212؛ صحيفة طريق الشعب العراقية: بتاريخ 23 أكتوبر/ تشرين الأول 1973؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 23 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص184؛ سعد عبد القادر عبد الغني: مرجع سابق، ص43؛ أنظر بيان القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي حول سحب الجيش العراقي من الجبهتين الشمالية والغربية، والمنشور في تقرير عن حرب أكتوبر/ تشرين الأول الذي أقره المؤتمر الوطني القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: مرجع سابق، ص161.

وفي 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973 أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي – عقب مباحثات مطولة مع الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في الفترة 8-11 نوفمبر/ تشرين الثاني – بياناً مشتركاً دعا فيه إلى مواصلة النضال ضد إسرائيل وحشد جميع الطاقات الوطنية والثورية الفلسطينية والعربية لإحباط المؤامرات الأمريكية والصهيونية وتحرير الأرض العربية، وأكد في البيان على:

1- رفض أي تسوية سياسية تؤدي إلى التنازل عن أي شبر من الأراضي العربية المحتلة.

2- رفض أي تسوية تؤدي إلى التفريط في أي من حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية.

3- رفض أي تسوية تقوم على قرار مجلس الأمن رقم (242) الذي يتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني القومية العادلة والمشروعة في تحرير وطنه وتقرير مصيره بنفسه على أرضه، ورفض القرار رقم (338) الصادر من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار.(1)

وفي 3 سبتمبر/ أيلول 1975 أصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الحاكم في العراق بياناً أدانت فيه اتفاقيات فك الاشتباك، وأكدت على أن التسوية السلمية هي بمثابة ردة على المفاهيم والالتزامات القومية، وتعني الوقوع في براثن المخطط الإمبريالي، وأن موقف النظام المصري من التسوية السلمية يؤدي إلى خروج مصر من قضية تحرير فلسطين، ودعا الحزب في بيانه إلى استكمال الجماهير العربية لنضالها وفضح اتجاهات الخيانة وكل أساليب البلبلة والتضليل، وأكدت على دعوة أحمد حسن البكر إلى قيام جبهة عسكرية شمالية فوراً فيما بين القوات العراقية والسورية، وفتح الجبهة الأردنية وتدعيم الجبهة المصرية بالإمكانات العسكرية العربية لمواجهة إسرائيل بكل قوة، وحذر

---

(1) الجامعة الأمريكية في بيروت: الوثائق العربية لعام 1973، مصدر سابق، وثيقة رقم 355، بيان مشترك عن مباحثات حزب البعث العربي الاشتراكي والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ص586؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص102؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص120؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973.

الحزب من نجاح الإمبريالية الغربية والعدو الصهيوني في جر الحكومات العربية إلى اتفاقيات منفردة[1]، كما أدان الحزب اتفاقية فصل القوات في الجولان، مشيراً إلى أنها حلقة مكملة للاتفاق الذي تم على جبهة سيناء، وأن الخطوتين تشكلان الفصل الأول من التسوية التي يراد الترتيب لها وفق القرار (242) الذي سيؤدي إلى الاعتراف بإسرائيل في نهاية المطاف، وأن ذلك يعني التفريط في حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة.[2]

وفي 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977 وقبيل قيام السادات بزيارته إلى القدس أصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بياناً اعتبرت فيه تصرف الرئيس المصري انحرافاً خطيراً لا يمكن تجاوزه أو السكوت عنه، وأن تصرفه لا يعبر إلا عن موقفه الشخصي، وأن الأمة العربية لا تقبل ذلك ولن تقبل أي نتائج تترتب عليه حال تنفيذه، ويجب التصدي له ونقض أي اتفاق أو تنازل يترتب على تلك الزيارة، وأكد الحزب أن أي حاكم عربي لا يجوز له أن يتخطى الحدود التي تمس الحقوق القومية والكرامة العربية في الصميم، ولا يملك أي حاكم عربي التصرف بمفرده في القضية الفلسطينية، وحذر الحزب الرئيس المصري من مغبة الاستمرار في سياسته ودعته إلى إعادة النظر بصورة جذرية ومخلصة وشاملة في قراراته، وانتهاج طريق التمسك الحازم بالحقوق العربية المشروعة، ثم أصدر الحزب بياناً أكد فيه على شجب تصرف السادات بشدة، واتهمه بالعمل في طريق الاستسلام والهوان، وأن على الدول العربية مواجهته ليس بالاستنكار اللفظي فقط بل يجب أن يجابه بوحدة كفاح العرب الحقيقية بين الأنظمة والقوى التقدمية العربية.[3]

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، مصدر سابق، ص160؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 4 سبتمبر/ أيلول 1975.

(2) صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 4 يونيو/ حزيران 1974.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: كامب ديفيد وأخطاره، مصدر سابق، ص193؛ سعد عبد القادر عبد الغني: مرجع سابق، ص51-52؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص132-133؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977.

وعقب قيام السادات بزيارة القدس واجتماعه مع المسئولين الإسرائيليين اجتمعت القيادة القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ودعت إلى عقد مؤتمر قمة للدول العربية في بغداد لمواجهة المسئولية التاريخية التي تقع على عاتق العرب في هذا الظرف الحرج الذي تمر به الأمة العربية، كما شارك الحزب في مؤتمر طرابلس وأعلن موقفه الواضح بإدانة تصرف السادات وسياسته الرامية إلى الخنوع والاستسلام للضغوط الأمريكية والصهيونية، وأكد على ضرورة معاقبته على ذلك وإقامة جبهة قومية تقدمية مضادة له.(1)

وفي 15 ديسمبر/ كانون الأول 1977 أصدر حزب البعث العراقي بياناً باسم القيادة القومية للحزب، أعلن فيه مجدداً إدانته لزيارة السادات إلى إسرائيل، وحدد البيان كيفية معالجة الأزمة التي تمر بها الأمة العربية، وأكد أن المسار الصحيح للأمة يكون عبر مقاومة نتائج زيارة السادات أياً كانت ونقض أي تنازل يترتب عليها، وضرورة إجماع الجماهير العربية على التنديد بالزيارة، وقد أيدت أغلب الدول العربية رؤية العراق وخاصة بعد المظاهرات الحاشدة التي اجتاحت الكثير من المدن العربية.(2)

كما حذر بيان حزب البعث من الاستمرار في سياسة التسوية قائلاً: "لدينا أساليب مقاومة لهذه الأنظمة من خلال تعبئة الرأي العام العربي ضدها، وسوف نعمل في العلن وليس في الخفاء من أجل الوقوف بكل الوسائل ضد الأنظمة الاستسلامية".(3)

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) حسن محمد طوالية: مرجع سابق، ص41-42؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977.

(2) أنظر نص بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في: مجلة الثورة العربية العراقية: العدد4، بغداد، 1978، ص20.

(3) خالدة إبراهيم خليل: مرجع سابق، ص170.

أما عن موقف الحزب الشيوعي من زيارة السادات إلى القدس فقد أصدرت لجنته المركزية بياناً في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977؛ نددت فيه بالزيارة واجتماع السادات مع مناحيم بيجن رئيس وزراء إسرائيل، ووصف البيان الزيارة بأنها تفريط خطير في المصالح الوطنية وبحقوق الشعب الفلسطيني، مؤكداً على أن الإقدام عليها يمثل هدماً لمصالح الشعوب العربية، وأن سياسة السادات قد فتحت أبواب مصر أمام الرأسمال الاحتكاري، وهو ما لا يرضاه الحزب على مصر الشقيقة، وفي ختام البيان أكد الحزب على تأييده لتحضيرات مؤتمر طرابلس، ودعا إلى ضرورة نبذ الخلافات العربية حرصاً على المصلحة القومية العليا.[1]

وعقب توقيع السادات على اتفاقيتي كامب ديفيد أصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بياناً في 15 أكتوبر/ تشرين الأول 1978، أعلنت من خلاله عن إدانتها الكاملة ورفضها التام للاتفاقيتين وكل ما يتفرع عنهما رفضاً باتاً، مع التأكيد على المجابهة ورفض المفاوضات والاستسلام، وساوى البيان بين المخططات الإسرائيلية الصهيونية والمخططات الإمبريالية، ولذلك يجب توحيد الجهد العربي ووضع جميع الإمكانيات المتوافرة لدى الدول العربية في خدمة المواجهة والتحرير، ونادى الحزب بتوحيد الجبهة السورية العراقية على أن يضع العراق بها ثقله الكامل، وضرورة مساندة الشعب الفلسطيني ودعمه في كفاحه لتحرير الأرض المحتلة.[2]

---

(1) أنظر بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حول زيارة السادات للقدس المحتلة في: سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص226-227؛ صحيفة طريق الشعب العراقية: بتاريخي 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977، 4 ديسمبر/ كانون الأول 1977.

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مصدر سابق، ص183-184؛ سعد عبد القادر عبد الغني: مرجع سابق، ص665؛ بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص142؛ عبد الرزاق محمد أسود: مرجع سابق، ص1127؛ جمال سعد نوفان: مرجع سابق، ص57.

كما أدان الحزب الشيوعي العراقي اتفاقيتي كامب ديفيد واعتبرها صفقة جديدة بين الإمبريالية الأمريكية والصهيونية والموالين العرب، وأكد على أن الاتفاقيتين أخلتا بسيادة مصر واستقلالها، وتنكرتا للقضية الفلسطينية وحق شعبها في تقرير مصيره، واعتبر الحزب أن مسلك السادات نابع من تشتت وانقسام الوضع العربي.[1]

وظل حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق يندد بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وخنوع السادات تجاهها، وذلك حين زار جيمي كارتر الرئيس الأمريكي المنطقة في 8 مارس/ آذار 1979، واستمر الحزب على موقفه حتى قام السادات بالتوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في 26 من نفس الشهر، كما هاجم الحزب الشيوعي السادات ومعاهدة السلام قائلاً: "وقع السادات صك الاستسلام للعدو الصهيوني بمباركة ورعاية مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الإمبريالية العالمية ... إنها مؤامرة إمبريالية صهيونية كبرى ترمي من بين ما ترمي إليه إلى إرجاع نفوذ الإمبريالية الأمريكية إلى المنطقة"، فضلاً عن حزب الشعب العراقي الذي أدان واستنكر جولة الرئيس الأمريكي وأهدافها العدوانية والتآمرية.[2]

وفي 28 مارس/ آذار 1979 صدر بيان مشترك بين حزب البعث العربي الاشتراكي والمنظمات الفلسطينية[*] في العراق، وجاء في البيان: "إدانة اتفاقية الصلح مع العدو

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، مصدر سابق، وثيقة رقم 354 بشأن بيان القيادة القومية لحزب البعث العراقي حول اتفاق كامب ديفيد، ص504-505؛ عمر فيصل الغنام: مرجع سابق، ص164-165؛ صحيفة طريق الشعب العراقية: بتاريخ 26 مارس/ آذار 1978.

(2) صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 14 مارس/ آذار 1979؛ صحيفة طريق الشعب العراقية: بتاريخ 26 مارس/ آذار 1979.

(*) المنظمات الفلسطينية: حركة فتح – منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية – قوات الصاعقة – الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة – جبهة التحرير العربية – جبهة التحرير الفلسطينية – جبهة النضال الشعبي الفلسطيني. للمزيد أنظر: شريف جويد العلوان: مرجع سابق، ص33.

الإسرائيلي ومقاومتها بكل الأشكال والوسائل المتاحة والممكنة بغية إسقاطها ... ومقاومة كل الدعوات المشبوهة المرتبطة بها، والهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية ... دعوة الأقطار العربية لتنفيذ مقررات قمة بغداد التي تمثل الحد الأدنى الذي يفصل بين الاستسلام والوطنية، والتعامل مع جميع الدول العربية على قاعدة الالتزام الدقيق والكامل بهذه المقررات، واعتبار أي نظام يؤيد السادات أو يتعاطف معه أو يبرر له أو يقدم له أي نوع من أنواع الدعم المادي أو المعنوي نضعه في صف السادات ويطبق عليه ما يطبق على الأول، ودعوة الدول العربية إلى تأميم النفط بغية وضع هذه الثروة القومية لخدمة قضايا المصير العربي"، كما أكد الحزب الشيوعي على ضرورة بذل الجهود لإنجاح القمة في بغداد وتأييد الحكومة العراقية بإرسال قواتها إلى الجبهة السورية لتكون اللبنة الأولى للقوة العربية لمواجهة إسرائيل.[1]

مما سبق يتبين أن الأحزاب العراقية قد ساهمت بدورها في المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الرابعة 1973-1979، وخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي بصفته الحزب الحاكم في العراق في ظل عدم وجود مجلس النواب العراقي في ذلك الوقت.

لقد تشابه الدور الرسمي العراقي من المواجهة العربية الإسرائيلية الرابعة مع الدور الحزبي لحزب البعث العربي الاشتراكي، وذلك لأنه الحاكم الفعلي للبلاد، لذا كان

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979، مصدر سابق، وثيقة رقم 71 بشأن بيان صادر عن حزب البعث العراقي وفصائل المقاومة الفلسطينية حول المعاهدة المصرية الإسرائيلية، ص348-349؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المعاهدة المصرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص81-82؛ سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص588؛ صحيفة الشعب العراقية: بتاريخ 31 أكتوبر/ تشرين الأول 1978.

يؤيد دائماً خطوات الحكومة العراقية بكل قوة، في حين كان الحزب الشيوعي يلبي رغبات وأوامر سادته السوفييت في الخارج، لذا أدان بشدة التقارب المصري الأمريكي لما فيه من خطر على مصالح الاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية.

وبصفة عامة فقد أيدت الأحزاب العراقية قيام حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، ووقفت إلى جانب القوات العربية في معركتها الباسلة ضد العدو الإسرائيلي، وثمنت مشاركة القوات المسلحة العراقية بكل فروعها وقطاعاتها جنباً إلى جنب مع أشقائهم المصريين والسوريين وباقي الدول العربية، ولكنهم أدانوا موقف مصر وسوريا عندما قبلوا بوقف إطلاق النار.

وعقب اتجاه السادات نحو الحل السلمي وتوقيع اتفاقياتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، انتفضت الأحزاب العراقية مندددة بالسادات وسياسته الاستسلامية، وطالبت بوحدة الصف العربي وتوحيد الجهود من أجل استمرار المعارك العسكرية حتى يتم دحر الصهاينة وتحرير الأراضي العربية واستعادة الحقوق المغتصبة لشعب فلسطين.

أما الصحافة العراقية فقد كان لها دور كبير في تناول الأحداث المتعاقبة على المنطقة في المواجهات العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الرابعة 1973-1979، واهتمت بنقل الأخبار والتطورات أولاً بأول للمواطن العراقي والعربي.

تابعت الصحافة العراقية بداية حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 بكل اهتمام، وأبرزت مشاركة العراق الفاعلية في العمليات العسكرية، ومن أهم هذه الصحف صحيفة الثورة العراقية الناطقة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي (الحزب الحاكم في العراق)، وصحيفة الجمهورية العراقية، وصحيفة طريق الشعب، حيث أبرزت تلك الصحف إعلان مشاركة العراق في المعركة وإعلانه التعبئة العامة في سبيل مساندة مصر وسوريا، وحرصت الصحف العراقية على إبراز الأخبار أولاً بأول مع استعراض

الأحوال السياسية في العالم رداً على نشوب الحرب، بيد أنها اهتمت كثيراً بتفاصيل العمليات العسكرية اليومية.[1]

وأذاع راديو بغداد إعلان أحمد حسن البكر الرئيس العراقي حالة الطوارئ في جميع أنحاء العراق اعتباراً من يوم 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1973، وذلك تجنباً لحوادث قد تخل بالأمن أثناء الحرب، كما عرض التليفزيون العراقي مشاهد من الحرب وعبور القوات المسلحة المصرية لقناة السويس، وأذاع الأغاني الوطنية دعماً للمقاتل العربي وإذكاءً لروحه المعنوية، وذلك من أجل تقديم مزيد من التضحية والفداء في سبيل النصر في المعركة التي تنتظرها الجماهير العربية بكل شغف، كما أبرزت الصحافة العراقية استخدام النفط كسلاح في المعركة ضد الدول التي تساند إسرائيل وفرض الخناق عليهم.[2]

وعقب قبول مصر وسوريا لقرار وقف إطلاق النار تابعت الصحف العراقية - ومن أهمها الثورة وطريق الشعب والجمهورية - مباحثات فك الاشتباك بين القوات العربية والإسرائيلية، حيث نقلت صحيفة الجمهورية تعليق القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي على تلك المباحثات، إذ حذر من مغبة التفاوض والاتصال السياسي الذي يجري في المنطقة العربية، ذلك لأن الأمور ستؤدي إلى وضع الأمة العربية تحت

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العربي لعام 1973، مصدر سابق، ص1584؛ بدر علي صديق: مرجع سابق، ص119؛ صحيفة الشعب العراقية: بتاريخ 19 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

(2) دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العربي لعام 1973، مصدر سابق، ص1584؛ صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 20 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

النفوذ الأمريكي والصهيوني، بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر جسيمة على الإنجازات السياسية والعسكرية التي تحققت خلال المواجهة العربية الإسرائيلية الرابعة.[1]

وهاجمت جميع وسائل الإعلام العراقية وعلى رأسها الصحافة زيارة السادات إلى إسرائيل، ونعتتها بتحدي مشاعر الأمة العربية كلها، واعتبرت صحيفة الثورة العراقية الزيارة بأنها يوم أسود في تاريخ العرب، وجزء من المخطط الاستعماري لاحتلال الأراضي العربية وزرع الفتنة بين صفوف الدول العربية، ووصفت صحيفة الجمهورية الزيارة بأنها ضربة قاصمة للقضية العربية، وطالبت الأنظمة العربية بالوقوف ضد المؤامرات الإمبريالية والصهيونية التي تحاك من أجل تفتيت قضايا العرب المصيرية، واعتبرت صحيفة الشعب الزيارة بأنها تفريط خطير في المصالح الوطنية وحقوق الشعب الفلسطيني، مؤكدة على أن إقدام السادات على الزيارة قد فتح الأبواب للتدخل الأمريكي السافر في شئون المنطقة العربية.[2]

كما رفضت الصحافة العراقية توقيع السادات على اتفاقيتي كامب ديفيد، وطالبوا الحكومة باتخاذ ما يلزم من إجراءات للرد على السادات، وأكدت صحيفة الثورة العراقية على ضرورة بذل الجهود الحثيثة من قبل العراق والدول المشاركة في قمتي طرابلس وبغداد للوقوف في وجه المؤامرات الصهيونية والأمريكية، وعدم ترك الفرصة لهم للعبث في مقدرات الأمة العربية، ورأت صحيفة الجمهورية أن التوقيع على الاتفاقيتين ما هو إلا حلقة من حلقات الإمبريالية التي أرادت النيل من قوة العرب، وأكدت صحيفة طريق

(1) بروش محمد نجيب: مرجع سابق، ص120؛ سيف عدنان القيسي: مرجع سابق، ص520؛ صحيفة طريق الشعب العراقية: بتاريخ 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973.

(2) صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977؛ صحيفة طريق الشعب العراقية: بتاريخي 16-17 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973.

الشعب على ضرورة تبني مؤتمر طرابلس لخطوات ضرورية لدعم الشعب الفلسطيني وعدم ضياع حقوقه.[1]

وتابعت الصحافة العراقي خطوة بخطوة توقيع السادات على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، بدءاً من الدعوة التي وجهها كارتر الرئيس الأمريكي إلى الطرفين للحضور إلى كامب ديفيد لإجراء المفاوضات والمباحثات، وقبيل التوقيع على المعاهدة طالبت صحيفة الثورة بتنفيذ مقررات مؤتمر بغداد كشرط أساسي من شروط المواجهة الحاسمة للأخطار والتحديات التي تواجه الأمة العربية، ودخلت الصحافة العراقية على خط المواجهة الكلامية العنيفة مع الصحافة المصرية في ذلك الوقت، بينما كانت صحيفة الجمهورية أكثر حياداً في عرض الآراء المؤيدة للمعاهدة والرافضة لها، كما نشرت نص المعاهدة في صفحاتها.[2]

مما سبق يتبين لنا أن الصحافة العراقية – بالإضافة إلى الإذاعة والتليفزيون – قد تابعت المواجهة العربية الإسرائيلية خلال المرحلة الرابعة 1973-1979، وكانت الصحافة بمثابة الجندي المقاتل على أرض المعركة، إذ نقلت أحداث الحرب لحظة بلحظة، وأبرزت بطولات المقاتل العربي في ساحة القتال، وأفردت صفحاتها لنقل الأحداث والتطورات المتلاحقة، سواء على المستوى السياسي أو العسكري، لقد استخدمت الصحافة سلاحها الحر (القلم والورقة)، فحركت مشاعر الجماهير العراقية والعربية تجاه المعركة، ورفعت من الروح المعنوية للمقاتل العربي وزادت من إصراره على النصر.

المكتبة الإلكترونية العراقية

(1) صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978؛ صحيفة الشعب العراقية: بتاريخي الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 1978، 22 أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

(2) صحيفة الثورة العراقية: بتاريخ 28 مارس/ آذار 1979؛ صحيفة الجمهورية العراقية: بتاريخ 26 مارس/ آذار 1979؛ صحيفة الأهرام المصرية: بتاريخ 20 إبريل/ نيسان 1979.

وعقب اتجاه السادات نحو التسوية السلمية بدأت الصحافة العراقية في التنديد بسياساته الاستسلامية، وأججت مشاعر الجماهير لرفض اتفاقيات السلام المتعاقبة التي قام السادات بتوقيعها مع الجانب الصهيوني، وطالبت الصحافة بمعاقبة النظام المصري أشد العقاب لخروجه عن الإجماع العربي وإحداثه شرخ في العلاقات مع أشقائه العرب.

المكتبة الإلكترونية العراقية

الخاتمة

جاءت الدراسة بعنوان "موقف العراق (الرسمي والشعبي) من المواجهات العربية الإسرائيلية 1947-1979"، حيث تناولت تاريخ المواجهات العربية الإسرائيلية عبر مراحلها المختلفة بما شهدته من أزمات وأطماع وحروب، وألقت الضوء على موقف العراق رسمياً وشعبياً من تلك الأحداث الجسام التي مرت بها المنطقة العربية خلال فترة الدراسة.

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الدراسة خطراً كبيراً زرعته الدول الاستعمارية في قلب الأراضي العربية وهو الكيان الصهيوني، حيث رغبت الدول الكبرى في وضع إسرائيل في المنطقة والعمل على تقويتها ودعمها كي تصبح أمراً واقعاً ومفروضاً على العرب، وذلك لحماية مصالحهم الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وخاصة عقب الحرب العالمية الثانية في ظل الصراع الثنائي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وعانى الشعب الفلسطيني من جراء ذلك وتعرض إلى اعتداءات دموية من قبل العصابات الصهيونية التي كانت مدعومة بالمال والسلاح من الدول الاستعمارية، وتحمَّل الكثير من المآسي والدمار في سبيل مقاومة العدو وقام بالعديد من المواجهات المسلحة والثورات ضد طغيان وإجرام الصهاينة، ولكن دفعته تلك الظروف وذلك القهر إلى الهجرة والنزوح من أراضيه.

وفي استعراضنا لموقف العراق من المواجهات العربية الإسرائيلية خلال فترة الدراسة يمكن تقسيمها إلى فترتين رئيستين، الأولى فترة العهد الملكي والتي امتدت حتى عام 1958، والثانية فترة العهد الجمهوري التي توقفنا في دراستها عند عام 1979.

فيما يتعلق بفترة العهد الملكي في العراق، يتبين لنا أن أغلب الملوك والأمراء ورجال الدولة والكثير من السياسيين البارزين قد ساروا على نهج الدول الغربية وسياساتها في المنطقة العربية، وخاصة بريطانيا التي كانت تتمتع بنفوذ كبير في دوائر

السلطة العراقية، ولها من الأطماع الكثير في موارد وثروات البلاد، إذ لم تتخل عن التدخل في شئون العراق الداخلية والخارجية بالرغم من نيله الاستقلال عام 1921، وقد ساعدها على ذلك وجود بعض السياسيين الذين لهم أطماع شخصية في التشبث بالسلطة على حساب مصالح وأمن العراق، الأمر الذي أدى إلى استمرار النفوذ البريطاني في الشأن العراقي طوال فترة العهد الملكي.

ولم يثن الساسة الموالين للغرب عن مواقفهم المترددة إزاء المواجهات العربية الإسرائيلية سوى الشعب العراقي نفسه، حيث كانت الجماهير تمثل ورقة ضغط هائلة على الحكومات في المواقف الرسمية العراقية المختلفة، ففي كل حدث من الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال فترة العهد الملكي كان للشعب العراقي فيه بصمة كبيرة، وذلك بمساندة أشقائه العرب على الدوام وإعلان مواقفه الوطنية والعربية الأصيلة وإبداء استعداده للتضحية بأرواحه في سبيل نصرة العرب وحماية لكرامتهم، ولم يقف ساكناً أو مكتوف الأيدي حال شعوره بتباطؤ حكوماته في الوقوف بقوة ضد العدو الصهيوني في المواجهات المختلفة.

وحينما أدرك الشعب العراقي أنه ما من أمل في مواقف قيادات العهد الملكي في نصرة العرب في قضيتهم المركزية وهي استعادة أرض فلسطين المغتصبة، فضلاً عن حماية ودعم استقلال العراق بشكل كامل عن السياسات الغربية وخاصة البريطانية، وعندما طفح الكيل به انتفض في ثورة عارمة لتغيير نظام الحكم في البلاد، ومن ثم جاءت ثورة 14 يوليو/ تموز 1958 لتطيح بالعهد الملكي ليشهد العراق ولادة مرحلة جديدة من تاريخه الحديث والمعاصر، وهو العهد الجمهوري.

وعلى النقيض مما سبق جاء العهد الجمهوري الجديد بسياسات مختلفة عن سابقه، إذ أعلن النظام منذ البداية عن توجهاته وسياساته التي تهدف إلى تكاتف العرب والوحدة والأخوة فيما بينهم، وذلك استعداداً لمواجهة العدو الصهيوني واستعادة الحق العربي في أراضيه المغتصبة وخاصة أرض شعب فلسطين، حيث انبرى النظام الجمهوري في مواجهة العدو على كل الأصعدة، فسياسياً شارك العراق في مؤتمرات وقمم الجامعة العربية

وكذلك في المحافل الدولية وخاصة الأمم المتحدة دعماً ومناصرة للقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى اتخاذه قرارات حاسمة وصارمة في قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تساند إسرائيل وتدعمها، أما على الصعيد العسكري فلم يأل العراق جهداً في المواجهات العربية الإسرائيلية، إذ شاركت القوات المسلحة العراقية في جميع المواجهات العسكرية بجميع فروعها القتالية البرية والجوية، وذلك على الرغم من بعد حدود العراق عن أماكن الاشتباكات المسلحة، إلا أن المقاتل العراقي أثبت كفاءة قتالية كبيرة وقدم الكثير من التضحيات الباسلة جنباً إلى جنب مع أشقائه من الجيوش العربية، كما قدم العراق دعماً عسكرياً كبيراً ومتواصلاً للفدائيين الفلسطينيين في مواجهة العصابات الصهيونية المسلحة وميليشياتهم، كما لم يبخل العراق على أمته العربية بالدعم المالي المكثف والمتواصل، سواء في صورته النقدية أو في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية التي تحتاجها الدول العربية في المواجهات مع العدو الإسرائيلي.

وبطبيعة الحال انعكست تلك الإجراءات والخطوات الرسمية العراقية على صفوف الشعب بالارتياح والغبطة، فقد أثلجت صدور الجماهير المتطلعة إلى استعادة حقوق العرب ودحر العدو الصهيوني، كما أيد الشعب العراقي وبارك كل التحركات والإجراءات الرسمية التي من شأنها وقوف العرب صفاً واحداً وتجمعهم في خندق واحد لصد الأخطار والمؤامرات التي تحاك ضد أمته العربية.

وفي نهاية فترة الدراسة شهدت المنطقة العربية أزمة حادة إثر قيام الرئيس المصري محمد أنور السادات بزيارة إسرائيل عام 1977 ثم التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد عام 1978 ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، وذلك وفق رؤيته السياسية الخاصة التي تضمنت القبول بإسرائيل دولة في المنطقة في مقابل استعادة الأراضي العربية المحتلة وفق حدود ما قبل عام 1967، وهو ما رفضته أغلب الدول العربية ومن بينها العراق حكومة وشعباً، الأمر الذي أدى إلى تشكيلهم لتجمع رافض "جبهة الصمود والتصدي"، واتخاذهم لمجموعة من الإجراءات والقرارات لمعاقبة السادات بعد أن باءت

محاولاتهم معه للعدول عن قراره بالفشل، ومن ثم تم عزل مصر الشقيقة الكبرى عن أشقائها العرب وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الأنظمة العربية ظلت تدور من قمم إلى مؤتمرات، ومن لقاءات إلى اجتماعات، في سائر المدن العربية دون استثناء، كل هذا دون جدوى، فالضعف العربي كان واضحاً، وبينما الحال هكذا يسترجع الباحث قول الإمام الشافعي:

نعيب زماننا والعيب فينا ... وما لزماننا عيب سوانا
ونهجو ذا الزمان بغير ذنب ... ولو نطق الزمان لنا لهجانا
وليس الذئب يأكل لحم ذئب ... ويأكل بعضنا بعضاً عيانا

إذ نجحت الدول الاستعمارية في زرع الجرثومة الغريبة عن المنطقة (إسرائيل) في قلب الأمة العربية، ونجحوا في تقويتها ودعمها وضمان أمنها وبقائها، ولم تفلح جهود العرب في الحيلولة دون تحقيق ذلك، بل وبمرور السنوات حققت إسرائيل ومن ورائها حلفائها من الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أهم وأكبر أهدافها وهي عزل مصر عن أمتها العربية باعتبارها القوة الأكبر والأثقل وزناً فيما بين القوى العربية، وازدادت الخلافات العربية عمقاً واتساعاً وخاصة عقب توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979.

وتعكس الدراسة تصوراً مستقبلياً لما سيكون عليه حال العرب في السنوات القادمة، وخاصة في ظل الواقع الحالي المرير المليء بالصراعات والحروب والأزمات، وازدياد نماذج التدخل الدولي والغربي في شئون الدول العربية ومحاولاتهم فرض الأمر الواقع وتحقيق مصالحهم ومخططاتهم، إذ بات على العرب اليوم لم شتات ما تبقى لهم من قوة محدودة، وغض البصر عن الخلافات القديمة وعدم التوقف أمامها مجدداً، فالوقت أصبح يداهمنا بكل قوة وبشكل أسرع مما يتخيل البعض، فإما يستطيع العرب استعادة قواهم وتقوية كلمتهم في عالم اليوم الذي تحكمه القوة والنفوذ، وإما سيبقون دوما يبكون على اللبن المسكوب، ويتضرعون مرارة ما تفرضه عليهم القوى العظمى من قرارات ومخططات.

الملاحق

1- مقترحات الوفد العراقي بشأن أعمال وصلاحيات لجنة التحقيق في قضية فلسطين
2- خطابا فخامة السيد نوري السعيد ومعالي الدكتور محمد فاضل الجمالي أمام لجنة فلسطين بالأمم المتحدة
3- رد مصر على مزاعم السيد نوري السعيد
4- وقع الاتحاد بين العراق والأردن في العراق
5- ترحيب صحيفة الأهرام المصرية بثورة 14 يوليو/ تموز 1958 بالعراق
6- بيان حزب البعث العربي الاشتراكي حول الاتحاد العربي
7- نص بروتوكول انضمام الجمهورية العراقية لاتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية
8- بيان جمهوري عراقي رقم (2) بإعلان حالة الحرب مع إسرائيل
9- قرار الحكومة العراقية بقطع العلاقات السياسية مع حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا
10- برقية الرئيس عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر بمناشدته العدول عن استقالته
11- رسالة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر رئيس مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد إلى الرئيس المصري أنور السادات
12- البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي التاسع

ملحق رقم (3)

رد مصر على مزاعم السيد نوري السعيد

رد
مصر
على
مزاعم
السيد
نورى
السعيد

الكود الأرشيفي / 0078-033621

وقال أنطونى إيدن فى هذه الجلسة : إن الميثاق والاتفاق هو تعزيز لنفوذ بريطانيا ورفع صوتها فى الشرق الأوسط .

وقال أنطونى ناتنج وزير الدولة فى الجلسة : إننا نعمل على أن نضم أقطارا أخرى فى منطقة الشرق الأوسط إلى هذا الاتفاق .

الحلف يتفق ومصالح اسرائيل

كما قال : إن ميثاق بغداد سيحقق الأمن لدول الشرق الأوسط بما فى ذلك إسرائيل. ثم قال : إن ميثاق بغداد لايتعارض مطلقا مع مصالح إسرائيـــل .

ثم تكلم مستر ناتنج عن الاتفاق الثنائى بين العراق وبريطانيا فقال : إنه بموجب القواعد الجديدة للتعاون تضطلع حكومة العراق بمسئولية حراسة جميع المنشآت بما ذلك قاعدتا الحبانية والشعيبة وستستخدم هاتان القاعدتان الجويتان بصورة مشتركة من قبل القوات العراقية والبريطانية وأن للطائرات البريطانية بموجب الاتفاق الجديد أن تزود العراق وتبقى فيه لإجراء تمارين مشتركة وستكون تحت إشراف الهيئات البريطانيـة التى تعسكر دائما هناك . كما قال ناتنج : إن الاتفاق الجديد ينص على أن متطلبات الدفاع التى تحتاجها بريطانيا فى العراق ستظل دائما فى حالة استعداد.

الكـــود الأرشـيـفـــي / 0078-033621

ملحق رقم (4)

وقع الاتحاد بين العراق والأردن في العراق

— ٢٠ —

النفوذ البريطانية فإذا أبت أى دولة عربية فهناك التآمر والفتن وتهريب السلاح كما حدث لسوريا بل هناك الحرب والعدوان البريطانى كما حدث ضد مصر .

تحية لشعب العراق

إننا نحيى كفاح الشعب العراق الحر الذى رفض أن يكون مستعمرة بريطانية وجزءا من منطقة النفوذ البريطانية كما أراده السيد نورى السعيد ونحيى شهداءه الأبرار الذين ضحوا بأرواحهم فى سبيل حرية وطنهم وفى سبيل حرية الأمة العربية وعزة القومية العربية .

الكود الأرشيفي / 0078-033621

المكتبة الإلكترونية العراقية

ملحق رقم (4)

وقع الاتحاد بين العراق والأردن في العراق

سفارة جمهورية مصر
بغداد

بشان
وقع الاتحاد بين العراق والاردن فى العراق

تحريرا فى ١٩٥٨/٢/٢٠ سنة ١٩٥ (سنة ١٣٧)

رقم القيد ٧١
رقم الملف ١/٤/٢٠
عدد المرفقات

سـرى جـدا

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بأن أنهى الى سيادتكم ما يلى :—

١ — عمدت الحكومة العراقية منذ اعلان وحدة مصر وسوريا الى الاسراع فى العمل على الاتفاق مع الاردن بمعاونة الغرب وتأييده ، وتشجيع دول حلف بغداد حتى يتم الاتحاد معه قبل الاستفتاء على الجمهورية العربية المتحدة ، وذهب الوفد العراقى الى عمان مزودا برغبة وتصميم على الاتفاق مهما كان الثمن ، وهذا يفسر التساهل الملحوظ فى اتحاد بين دولتين غير متكافئتين فى امكانياتهما العددية والاقتصادية والمالية . فضلا عن التزامات وأعباء العراق الزائدة فى الوضع الجديد فان الاردن سيكون له عدد متساو من أعضاء المجلس التشريعى للاتحاد .

وهذا القدر من تفضيل الاردن ومحاباته يثير النقد المر فى العراق حتى بين مؤيديه ، لما هو معروف عن العراقى بصفة عامة من الانانية وحب الذات .

٢ — وقد علمنا من بعض المصادر الوثيقة ان المحادثات بين الجانبين سبقتها المساعى التمهيدية وان كان منتظرا ان يشترك فيها نورى السعيد ثم صرف النظر عن ذلك مما أدى الى قطع أجازة السيد سمير الرفاعى ليشترك فيها ، وبذلك تفادى اجتماع الرجلين وهما على غير صلات طيبة .

ورغم هذه المساعى والترتيبات التمهيدية ، فان الدوائر المطلعة تؤكد ان المحادثات اعترضتها صعوبات انتهت الى تعثرها طوال الليلة الأخيرة (مساء الخميس ١٣ الجارى) وكادت تنقطع . والسبب الرئيسى لذلك ان المشروع العراقى للاتحاد كان يتضمن ان يكون الملك فيصل ملكا للاتحاد ينوب عنه الأمير عبد الاله فى العراق ويكون الملك حسين نائب الملك فيصل فى الاردن . فغضب الملك حسين وصدرت عنه ألفاظ شديدة تطرقت الى القول انه أذكى وأشجع حتى من فيصل نفسه . ولكن المجتمعين مضوا فى اقناعه بدون جدوى الى أن وصلوا الى النص النهائى فى المادة التاسعة بجعل الملك فيصل رئيسا لحكومة الاتحاد وفى حالة

سفارة جمهورية مصر
بغداد

بشأن

تحريراً في   سنة ١٩٥ (سنة ١٣٧)

رقم القيد
رقم الملف
عدد المرفقات

= ٢ =

غيابه يكون الملك حسين رئيساً لهذه الحكومة مع الاحتفاظ لكل من الملكين بسلطاته الدستورية في مملكته •

٣ ـ ووصفت الدوائر نفسها ان الدوافع الرئيسية التي عملت على الاسراع في تكوين الاتحاد هي •ـ

ا ـ الخوف من قيام الاردن بانضمامه الى الجمهورية العربية المتحدة والرغبة في ضرورة ربطه بالعراق حتى تتم احاطة سوريا من جميع النواحي وتدبير وسائل الضغط والتآمر عليها •.

ب ـ مركز الاردن المالي المتردي ، وقد تردد ان السفير الامريكي في عمان نبه الملك حسين الى ضغط الكونجرس على الحكومة الامريكية بالنسبة للمساعدات المالية •

ج ـ مشكلة اللاجئين والرغبة في ايجاد مخرج لحلها ، اذ تتجه النية الى نقلهم الى العراق واسكانهم في جماعات متفرقة توزع على المناطق المختلفة بالعراق تحاشيا لتجمعهم في صعيد واحد •

ويتصل هذا الامر باهتمام مجلس الاعمار العراقي وعلى الاخص الهيئة المختصة فيه بمشاريع الزراعة والري والتي يرأسها أمريكي • فقد لوحظ اهتمام كبير بهذه المشاريع وتوسيعها كي يصبح العراق في حاجة ماسة الى الفلاحين وبذلك يحضر الجو لاستيعاب اللاجئين •

د ـ حرص الغرب ودول حلف بغداد على ان يتم الاتحاد في أسرع وقت ممكن وبذا يتحقق هدف امتداد نفوذها الى الاردن •

٤ ـ وما ان أذيع الاتحاد حتى لجأت الحكومة العراقية الى الحنحلنة في تقديمه الى الشعب العراقي بكل ما لديها من وسائل الدعاية والترغيب •

ولكن وحدة مصر وسوريا كانت قد هيأت الرأى العام لفكرة الوحدة العربية المنبعثة من صميم رغبة الشعوب ، وتجلى شعور الشعب العراقي والترحيب بها بقدر ما سمحت به الظروف الاستثنائية التي تحيط به نتيجة للضغط الحكومي والقيود الموضوعة لعرقلة وسائل التعبير الحر •

ثم جاء الاتحاد بين العراق والاردن فلم يصادف ما لقيته الوحدة المصرية السورية من تأييد الشعب العراقي بل انه تلقاه بعدم المبالاة المقرونة بالمعارضة والاشمئزاز ، واعتبره اتحادا مفتعلا غير متكافئ مؤيدا من الغرب ودول حلف بغداد

ﻫ

سفارة جمهورية مصر
بغداد

بشان

تحريراً في   سنة ١٩٥ (سنة ١٣٧)

رقم القيد
رقم الملف
عدد المرفقات

= ٣ =

يقصد به الرد على وحدة مصر وسوريا الخالية من شوائب النفوذ الأجنبي والأطماع الذاتية . فضلاً عما يضيفه من أعباء على كاهل العراق ويدخل في المجال العراقي عناصر من الأردنيين والفلسطينيين تشارك العراقيين في أرزاقهم . ويشترك في هذا الشعور الشعب الكردي الذي يزيد في نقمته على الاتحاد بسبب كيانه الخاص .

٥ ـ وقد اتخذ القوميون ازاء هذا الاتحاد موقفاً معتدلاً ، فلم يتحمسوا له ولكنهم يعتبرونه رغم نقائصه وعدم صفاء اهدافه خطوة يسهل معها تقريب موعد الاتحاد الشامل . ويجدون فيه فرصة تتيح للعراق أن يقف بجيشه على حدود اسرائيل ويقوم بقسطه الطبيعي في الاشتراك المباشر في مواجهة عدو العرب الأول . وفي سبيل ذلك تهون الالتزامات والأعباء المالية وغيرها التي تقع على كاهل العراق .

٦ ـ أقر مجلس النواب ومجلس الأعيان في جلسة مشتركة يوم ١٧ فبراير الجاري لائحة قانون الاتحاد بالاجماع . وقد أفردت السفارة في كتابها للوزارة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٠ بياناً يلخص أقوال النواب والأعيان في هذا الموضوع .

ومما يسترعي النظر ان الدكتور فاضل الجمالي الذي يقوم في جريدته " العمل " بحملة شديدة ضد وحدة مصر وسوريا قال في تلك الجلسة عن وحدة الجيشين أنها ضمان لقوة البلدين وان الأردن لم يعد مهدداً بغزو الصهيونيين وراء جيش العراق وجيوش ميثاق بغداد . فانبرى له النائب صادق البصام وانتقده على هذا القول وعدم ذكر جيوش الدول العربية ، ووصف ميثاق بغداد بأنه هو الهدام الذي فصم عرى الروابط الطبيعية بين العراق والاقطار العربية وأشار الى رفض سلوين لويد ودالاس اتخاذ الميثاق وسيلة لحل المشاكل في اجتماع أنقرة الأخير .

وتكلم النائب حسن عبد الرحمن فأشاد بالوحدة بين مصر وسوريا ثم استند في تأييده للاتحاد العربي الى موقف اسرائيل والى ما جاء في برقية السيد الرئيس جمال عبد الناصر للملك فيصل التي تلا نصها والى ان الاتحاد خطوة للوحدة العربية اذ كلما قل عدد الزعماء سهل الاتفاق . وأخيراً طالب بعدم استخدام الخبراء الأجانب في الجيش الأردني . وقد أيده عضو الأعيان

سفارة جمهورية مصر
بغداد

بشأن

تحريراً في   سنة ١٩٥ (سنة ١٣٧)

رقم القيد
رقم الملف
عدد المرفقات

= ٤ =

الشيخ محمد رضا الشبيبي في المقابلة بأن ٩٠٪ من الجيشين الأردني والعراقي من الضباط الأجانب .

ولكن وزير الخارجية أكد انه ليس هناك أي استشارة أجنبية في الجيشين .

٧ ـ كانت الصحف العراقية المعتاد بالتأييد في مقالاتها وابراز أنبائه في صفحاتها . غير ان جريدة العمل انفردت [illegible] الى التعريض بنبأ وحدة مصر وسوريا ، وشاركتها في ذلك جريدة السواد [illegible] وهاتان الجريدتان لا أهمية لهما من الناحية الصحفية وتوزيعهما قليل محدود .

وقد بلغت مقالات الدكتور فاضل الجمالي في جريدة العمل سبقاً/شديدا من التهجم والمغالطة . نذكر فيما يلي نص أهم ما جاء في مقاله المنشور يوم ١٩ الجاري .

" من حق الشعب العراقي ان يحدد موقفه من هذا الضم (يقصد ضم سوريا الى مصر) الذي قد يهدد مصالح العراق الحيوية فيما اذا لم يخضع العراق لحكام مصر ويذعن لسياستهم ، فمصالح العراق وسوريا متشابكة لا يمكن فصل احداهما عن الاخرى ، فنفطنا وتجارتنا وطريقنا الى البحر المتوسط كله يمر بسوريا ، والعراق هو سوق سوريا الطبيعي ذلك عدا الروابط القومية والتاريخية والجغرافية بين القطرين الشقيقين . ان تطورا خطيرا قد حصل في تقرير مصير سوريا [illegible] الدولتين المتجاورتين في العراق ولم يساهم العراق ولم يستشر في احداث هذا التطور ولم يخبر به أي مسؤول [illegible] الا بعد ما قد بيت له من خطط جهنمية تنفذ بعد ان تهلك سوريا وقبل ان تهضم . لا شك في ان ما قامت به ~~[illegible]~~ مصر من ضم سوريا يتنافى وكل المواثيق الدولية فقد قامت بعملية غزو واستيلاء لم تستعمل فيه سلاح النار بل استعملت سلاح الدعاية . ولم تحارب فيها حربا حارة بل حربا باردة . انها نسخة طبق الاصل من اي استيلاء سوفييتي على بلد غير شيوعي بطريقة التغلغل والنسف من الداخل ، انها نجحت في تسليط نفر من ضباط الجيش على سوريا كما وجدت من رجال السياسة السوريين من يماشون هؤلاء الضباط أو يعرضون حياتهم ومستقبلهم للاخطار . ثم اخضعت رجال الجيش ومن خضع لهم من رجال السياسة لحكمها الدكتاتوري . والآن وقد وصل النفوذ المصري الى حدود العراق وأصبح له عمال وأعوان في داخل العراق ، فمن حق الشعب على الحكومة ان تعلن موقفها

ملحق رقم (5)

ترحيب صحيفة الأهرام المصرية

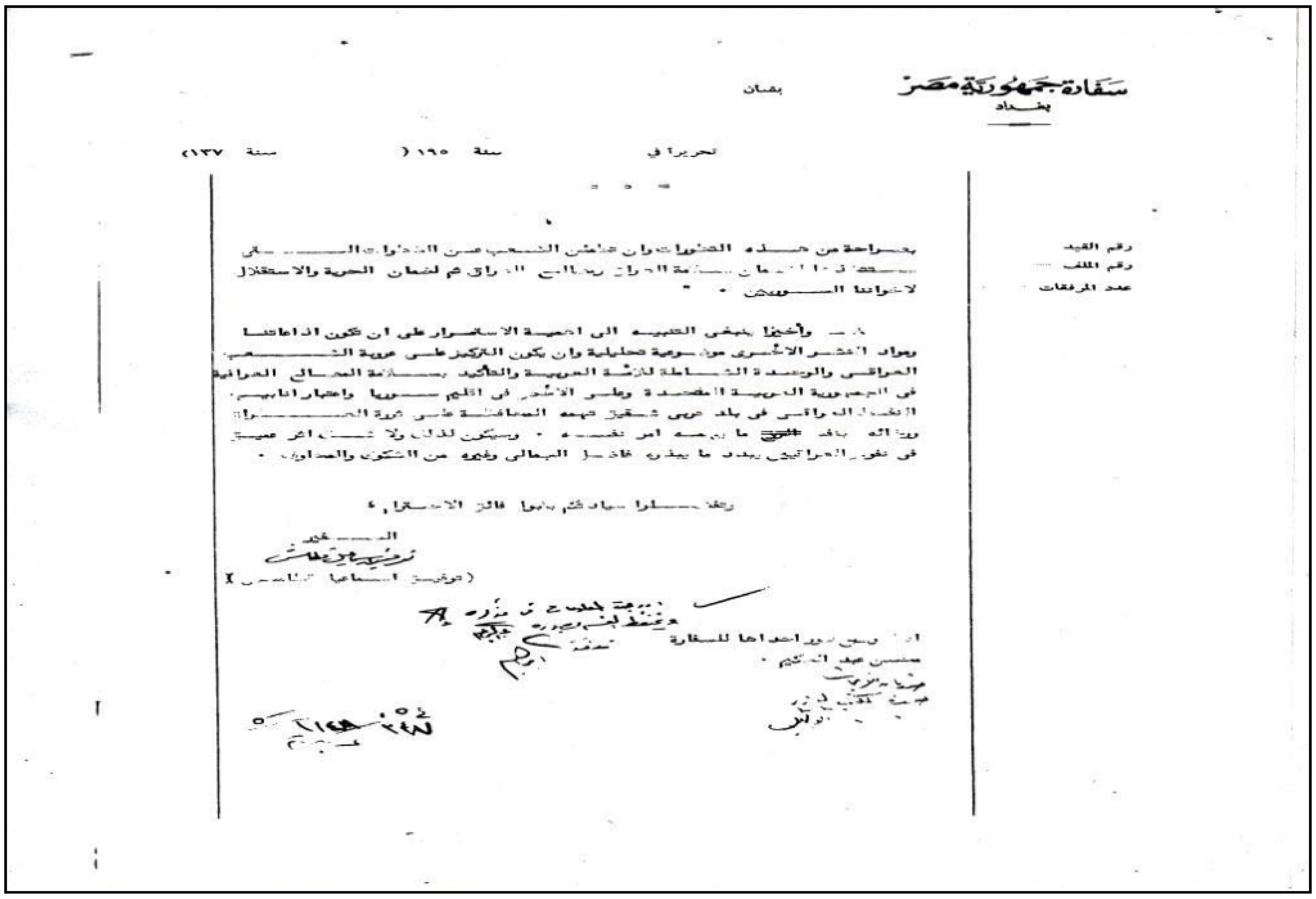

سفارة جمهورية مصر بعمان

بغداد

تحريرا في سنة ١٩٥ (سنة ١٣٧)

رقم القيد

رقم الملف

عدد المرفقات

بصراحة من هذه [illegible] وان [illegible] الشعب عن [illegible] [illegible] ان [illegible] العراق [illegible] لضمان الحرية والاستقلال لاخواننا [illegible] .

[illegible] وأخيرا ينبغي التنبيه الى اهمية الاستمرار على ان تكون اذاعتنا ومواد النشر الاخرى موضوعية تحليلية وان يكون التركيز على عروبة الشعب العراقي والوحدة الشاملة للأمة العربية والتأكيد بسلامة [illegible] العراقية في الجمهورية العربية المتحدة وعلى الأخص في اقليم سوريا واعتبار [illegible] [illegible] العراقي في بلد عربي شقيق [illegible] المحافظة على [illegible] [illegible] ما [illegible] امر نفسه . [illegible] لذلك ولا [illegible] في نفوس العراقيين [illegible] ما [illegible] البطالي وغيره من الشكوى والعداوة .

[illegible] الاحترام ،

السفير

(توقيع)

([illegible])

بثورة 14 يوليو/ تموز 1958 بالعراق

ملحق رقم (5)

ترحيب صحيفة الأهرام المصرية

بثورة 14 يوليو/ تموز 1958 بالعراق

الثورة في العراق

الأهرام

سقوط الملكية واعلان الجمهورية العراقية العربية

تأليف مجلس سيادة برئاسة الفريق نجيب الربيعي ووزارة جديدة برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم

مصرع عبد الإله

ملحق رقم (6)

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي حول الاتحاد العربي

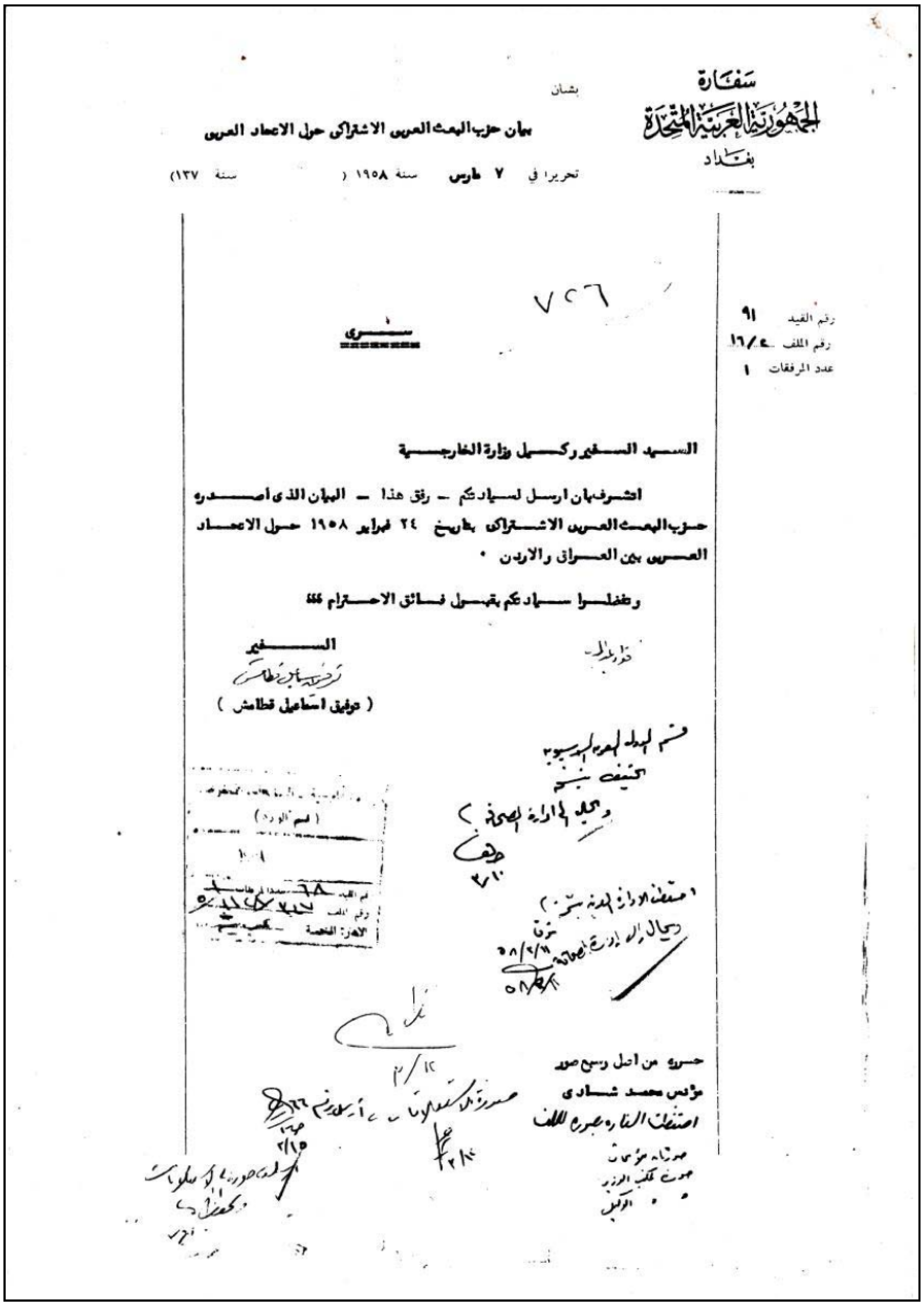

سفارة
الجمهورية العربية المتحدة
بغداد

بشأن
بيان حزب البعث العربى الاشتراكى حول الاتحاد العربى

تحريرا في ٧ مارس سنة ١٩٥٨ (سنة ١٣٧)

رقم القيد ٩١
رقم الملف ٤/١٦
عدد المرفقات ١

سـرى

السيد السفير وكيل وزارة الخارجية

اتشرف بان ارسل لسيادتكم - رفق هذا - البيان الذى أصدره حزب البعث العربى الاشتراكى بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٥٨ حول الاتحاد العربى بين العراق والاردن .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ؟؟؟

السفير

(توفيق اسماعيل قطامش)

حرره من اصل وسبع صور
مؤنس محمد شادى

امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

حزب البعث العربي الاشتراكي
– القطر العراقي –

بيان الى الشعب حول
(الاتحاد العربي) بين العراق والاردن

منذ اليوم الذي امتدت فيه اطماع الدول الاستعمارية الى بلادنا، وشرعت في تجزئة وطننا العربي الى دويلات صغيرة بعد الحرب العالمية الاولى واقتسمتها نهبا وغنما ... بدأ النضال العربي للتحرر من ربقة الاستعمار ومقاومة التجزئة والعمل من اجل وحدة الامة العربية .... وبعد نضال طويل امتد خلال عشرات من السنين وخضب بدم الالوف من الضحايا والشهداء استطاع العرب اخيرا ان يجنوا الثمرة الاولى في نضالهم الطويل بمولد (الجمهورية العربية المتحدة) التي ستكون حجر الاساس في بناء وطن عربي موحد وهدفا يتوحد من حوله نضال الشعب العربي وتتجه اليه قلوب العرب وآمالهم في التحرر والوحدة .....

وعلى الرغم من محاولات الاستعمار ومؤامراته في تثبيت التجزئة، وتصميمه على الاطاحة بالاتجاهات العربية المتحررة، واتباعه اساليب القمع والارهاب بمعاونة العملاء والمأجورين لعزل البلاد العربية بعضها عن البعض الآخر، الا ان الشعب العربي واصل نضاله في سبيل اهدافه القومية مؤمنا بوحدة امته، لا يعتقد في غير السياسة العربية المتحررة ضمانا لاستقلاله وطريقا لوحدته، ولا يرى في غير سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز درعا يحميه من النكبات ويبعده عن مخاطر الصراع العالمي والحرب الباردة ويساعده على التخلص من نفوذ الاستعمار وتصفيته في كل مكان ...

لقد احدث مولد الجمهورية العربية المتحدة هزة عنيفة في اوساط الاستعمار والرجعية العربية الحاكمة وعلى الاخص في العراق والاردن حيث يزداد الاستعمار الغربي نفوذا وسيطرة، وبدأت تشعر هذه الاوساط بأن هذه الدولة الفتية ستوحد نضال العرب وستساعد على تعاظمه قوة واتساعا وفعالية، كما بدأت تشعر هذه الاوساط بأن الارض اخذت تميد تحت اقدامها منذرة بالنهاية المحتومة.

وامام التهديد المتعاظم الذي تعرضت له مصالح الاستعمار واذنابه والحكم الرجعي الذي يفرضه الارهاب ويسنده الطغيان، اندفع حكام العراق والاردن لاول مرة وبشكل سريع خاطف لتحقيق الاتحاد بينهما .. وحث بالفعل ان اعلن بصورة مفاجئة (الاتحاد العربي) بين العراق والاردن، ولم تكن هذه الخطوة مدفوعة كما يطبل لها برغبة صادقة لخدمة قضية العرب في تحرير الشعب وتقدمه وسعادته ولم تكن هذه الخطوة نابعة عن ارادة مخلصة لوحدة الامة العربية، بل كانت مدفوعة بتشجيع من دوائر الاستعمار وبتوجيه من سياسة حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور، وكانت بمثابة الرد على قيام الجمهورية العربية المتحدة لاعاقة التفاف الدول العربية حولها، وحماية لاوضاع الحكم الارهابي الرجعي في الاردن واعاقة الشعب العربي في الاردن من الانضمام الى الجمهورية العربية ...

لقد وجد الاستعمار بأن الجمهورية العربية المتحدة ستجذب اليها قلوب العرب وانظارهم وستتجه نحوها نضالهم، ولذلك فان خلق الاتحاد العربي بين العراق والاردن قصد به شق وحدة النضال العربي وتثبيت الانقسام بين الدول العربية وتشجيع بعضها على الاستمرار في المواقف المتبلبلة والتستر وراء دعوة المحافظة على ما يسمونها بالحياد بين المعسكرات العربية كما عبر عن ذلك بمنتهى الوضوح حكام لبنان في موقفهم بعد اعلان (الاتحاد العربي) وادعائهم الاستبشار بخطوتي الوحدة والاتحاد دون انضمامهم لاي منهما تأكيدا للسياسة السابقة التي انتهجها الحكم في لبنان ...

لقد ناضل شعبنا العربي في الاردن نضالا مريرا من اجل تحرره وحقق وهو في غمرة هذا النضال انتصارات باهرة، ولكن الاستعمار الذي حاول منذ سنوات ان يفرض على الاردن الارتباط بحلف بغداد واصيب بالاخفاق الذريع امام مقاومة الشعب التي تبلورت في انتفاضته المجيدة على وزارة هزاع المجالي واسقاطها لم تفتر محاولاته في حبك المكائد والدسائس لاخضاع الاردن من جديد، وقد حقق الانقلاب الرجعي الذي قام به الملك حسين ورهطه من عملاء الخونة للاستعمار ما اراد فأخضعت سياسة

الاردن لسياسة وتوجيه السياسة الامريكية ، واخيرا وبعد تحقيق (الاتحاد العربي) لم يعد ادنى ريب في ان سياسة الاردن ستوجهها بصورة سافرة دوائر حلف بغداد طبقا لاهدافه ومراميه ...

اما فيما يتعلق بقضية فلسطين فان الصهيونية ومعها الاستعمار يعملان منذ امد بعيد على تصفية قضية فلسطين وحل مشكلة النازحين العرب واسكانهم في مناطق نائية ... ومما لاريب فيه ان الاستعمار سيجد في نوعية وعقلية الحكم في دولة الاتحاد العربي مشجعا على المضي في خططه المرسومة لتصفية هذه القضية العربية الخطيرة ، ولذلك فان الشعب العربي في كل مكان سيعتبر اية محاولة لاسكان اللاجئين على الحدود بين العراق والاردن او في اية جهة اخرى مؤامرة على قضية فلسطين وبداية لتسويتها وتصفيتها ....

ان شعبنا الذي ناضل من اجل تحرير العراق من ربقة الاستعمار وسياسة حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور وخلاصه من حكم الارهاب والطغيان المفروض عليه ومن اجل السير مع الركب العربي المتحرر لبلوغ وحدتنا العربية المنشودة ، سيواصل نضاله هذه المرة ايضا ودونما هوادة او لين من اجل تحرر (الاتحاد العربي) ومن اجل خلاص الاتحاد العربي من سيطرة الاستعمار والحكم الرجعي والسير به للانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة ، من أجل وحدة عربية لامجال فيها لسيطرة الاستعمار واعوانه ومن اجل وطن عربي حر لامجال فيه لحكم الارهاب والطغيان ...

حزب البعث العربي الاشتراكي

بغداد ـ ١٩٥٨/٢/٢٤

ملحق رقم (7)

نص بروتوكول انضمام الجمهورية العراقية لاتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية[1]

القاهرة 1967/6/4

إن حكومات الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية استجابة منها لرغبة الشعب العربي، في الأقطار الثلاثة الشقيقة في دعم وتعزيز الدفاع المشترك عن كيان الأمة العربية وانطلاقاً من إيمانها المطلق بالمصير المشترك وبوحدة الأمة العربية وتوحيداً لجهودها في تنسيق وسائلها الدفاعية لتأمين وحماية سلامتها ومثلها القومية قد اتفقت على عقد بروتوكول بشأن انضمام الجمهورية العراقية إلى اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية الموقعة في القاهرة بتاريخ 30 مايو سنة 1967.

يصدق على هذا البروتوكول وفق الأوضاع الدستورية في كل من الدول المتعاقدة ويتم تبادل وثائق التصديق في وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة، ويعتبر نافذاً من تاريخ تبادل وثائق التصديق.

وإثباتاً لما تقدم تم التوقيع على هذا البروتوكول.

حرر في القاهرة في الخامس والعشرين من صفر عام 1387 هجرية، الموافق الرابع من يونيو (حزيران) عام 1967 من ثلاث نسخ أصلية.

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، ص219.

ملحق رقم (8)

بيان جمهوري عراقي رقم (2)

بإعلان حالة الحرب مع إسرائيل[1]

بغداد 1967/6/5

تعلن حكومة الجمهورية العراقية إلى كافة دول العالم إنها في حالة حرب مع العصابات الإسرائيلية وستعتبر كل دولة تساعدها أو تؤيدها قائمة بعمل عدواني تجاه الجمهورية العراقية الأمر الذي يجعلها في حل من اتخاذ أي أجراء حيال تلك الدولة أو الدول مما تقره القوانين والأعراف الدولية.

الفريق

عبد الرحمن محمد عارف

رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، ص300.

ملحق رقم (9)

قرار الحكومة العراقية بقطع العلاقات السياسية

مع حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا(1)

بغداد 1967/6/6

نظراً لما أثبتته الحوادث والأدلة القاطعة من اشتراك حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اشتراكاً فعلياً في العمليات العسكرية الجوية ضد الدول العربية وإسنادهما العدوان الإسرائيلي بنشر مظلة جوية واقية فوق أراضيه باستعمال حاملات الطائرات الأمريكية والبريطانية في البحر الأبيض المتوسط وكذلك قواعدهم القريبة من مناطق جبهات القتال فان حكومة الجمهورية العراقية تعتبر الحكومتين المذكورتين قد قامتا بعمل عدواني فعلي ضد الدول العربية وأمنها وسلامتها وسيادتها، ولذلك فقد قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة المملكة المتحدة.

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، ص325.

ملحق رقم (10)

برقية الرئيس عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية

إلى الرئيس جمال عبد الناصر بمناشدته العدول عن استقالته[1]

بغداد 1967/6/10

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

في هذه اللحظات التاريخية الحاسمة التي تتطلب صموداً وحزماً وتصميماً وتعبئة جميع الطاقات للتخطيط لجولة قادمة لا تبقي ولا تذر، مستفيدين من هذه النكسة والتجربة القاسية، معتمدين على الله وعلى أنفسنا، نناشدكم باسم الشعب العراقي وحكومته والجماهير العربية في أرجاء وطننا العربي الكبير بالعدول عن قراركم والبقاء معنا لنخوض معركتنا القادمة ضد أعدائنا الصهاينة وحلفائهم المستعمرين، وسيكون النصر حليفنا بإذن الله لأن إرادة الشعوب من إرادة الله.

أنت يا سيادة الرئيس لقد تمرست بالنضال وحققت الانتصارات العظيمة منذ فجرت ثورة الثالث والعشرين من يوليو وبذلت من روحك وجهدك ما بذلت في تحقيق أهداف الأمة العربية تترك قيادتها وهي أحوج ما تكون إليك وتصميمك وإيمانك الذي لا يقهر، والى خبرتك وتجربتك وحكمتك.

إن الانتكاسة التي أصيبت بها الأمة العربية نتيجة مؤامرات دولية خبيثة خططت في الظلام واتخذت الغدر سلاحاً ووسيلة لتجهز على مكاسب الأمة العربية في نضالها

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، مصدر سابق، ص363.

البطولي المعاصر من اجل مجتمع عربي موحد يقوم على أساس من الكفاية والعدل ليست الأولى، فلقد تعودت امتنا في مسيرتها التاريخية على انتكاسات وتحديات اشد منها هولاً خرجت منها كالطود الشامخ منتصرة على جميع أعدائها موفورة الكرامة .

إن هذه التحديات الرهيبة لن تنال من عزيمتنا أو تلين من قناعتنا، بل ستزيدنا إصراراً وعزماً وثقة بالنصر الذي هو آت لا ريب فيه، ولنا من إيماننا بالله وقدرة أبنائنا على بذل التضحيات والصبر على المكاره ومواصلة الجهاد ما يحقق لنا تجاوز الانتكاسة والاستفادة من دروسها وبعثها نصراً مؤزراً مبيناً.

إن الله الذي اختار العرب من بين شعوب الأرض واختار من بينهم محمداً خاتماً للنبيين هادياً ومرشد الإنسانية كلها وهو أعلم حيث يجعل رسالته لن يخذل هذه الأمة وسيأخذ بيدها إلى طريق النصر والعزة والكرامة.

إننا يا سيادة الرئيس باسم الملايين العربية في عراق الثورة وفي أرجاء وطننا العربي الكبير، باسم نضال أمتنا ... (نناشدك) البقاء قائداً لهذه الأمة تعزز انتصاراتها وتخطط لمستقبلها وتصنع أمجادها.

المكتبة الإ لكترونية العراقية

ملحق رقم (11)

رسالة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر رئيس مؤتمر القمة العربي المنعقـد في بغـداد إلى الرئيس المصري أنور السادات

بغداد ١٩٧٨/١١/٤

(الثورة ـ بغداد ـ ١٩٧٨/١١/٥)

المحترم ...

بعد التحية .....

انعقد مؤتمر القمة العربي في بغداد في ٢ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٨ من اصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية وممثليهم ..

وكان محور مناقشات المؤتمر الاتفاقيات التـي عقدتموها والتي تسعون الى التوقيع عليها مع العدو الصهيوني والتي سميت باتفاقيات ــ كامب ديفيد وبلير هاوس ــ .. وقد وجد السادة المجتمعون ان هذه الاتفاقيات لا تخدم الامة العربية وحقوقها في فلسطين والقدس وسيناء والجولان ولا قضايا الشعب المصري الاخرى في المعنى الشمولي لقضيته وفي ترابطها المبدئي والعملي مع القضية القومية بل وانها تلحق افدح الاضرار بالامة العربية وبمصلحـة الشعب المصري الشقيق . في اطار المعاني والمبادىء التي اشرنا اليها ..

وعليه فاننا باسم مصلحة الامة العربية وباسم المبادىء التي تجمعنا مع الشعب المصري المناضل .. هذه المبادىء التي تشكل القانون الاساسي في حاضرنا ومستقبلنا على طريق صيانة الكرامة والاستقلال وتحقيق الازدهار نناشدكم ان ترجعوا نهائيا عن هذه الاتفاقيات صراحة وفورا وتعودوا الى صف الاجماع العربي مع اشقائكم الذين شاركوكم السراء والضراء في اقسى المحن وضحوا مع الشعب العربي المصري وجيشه البطل سافكين دماءهم في خنادق القتال مع العدو الصهيوني مضحين بما لديهم من اجل استرداد اراضينا المقدسة التي اغتصبها العدو الصهيوني .

انكم بعودتكم عن هذه الاتفاقيات انما تسدون خدمة كبيرة للامة العربية ولمستقبل شعبنا العربي في مصر وتجنبون الامة مخاطر كبيرة وستجدون الامة العربية مصممة وقادرة على حماية نفسها واسترجاع اراضيها من خلال المسير على طريق العمل المشترك والحفاظ على المبادىء الاساسية التي قامت عليها الامة وقام عليها نضالها ضد الصهيونية طيلة ثلاثين عاما .

ان الامة العربية ومن خلال ما قرره ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية على استعداد لان تقدم لمصر كل ما يجعلها قادرة على مواصلة النضال الى جانب اشقائها العرب وكل ما يحمي كرامة الشعب المصري وقد تضمن المشروع المقدم الى اجتماع القمة ما يؤكد هذا الالتزام .

اللهم اشهد اننا قد بلغنا والله من وراء القصد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

ملحق رقم (12)

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي التاسع

بغداد ٥/١١/١٩٧٨

(تشرين — دمشق — ٦/١١/١٩٧٨)

بمبادرة من حكومة الجمهورية العراقية وبدعوة من السيد الرئيس المهيب احمد حسن البكر عقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد بالفترة بين ٢ — ٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٨ .

وقد تدارس المؤتمر بروح عالية من المسؤولية القومية والحرص المشترك على وحدة الموقف العربي في مواجهة الاخطار والتحديات التي تهدد الامة العربية لا سيما بعد الصراع مع العدو الصهيوني وان ابناء الامة العربية واقطارها جميعا معنيون بها وملزمون بالنضال من اجلها وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية المطلوبة في سبيلها .

وان النضال من اجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة . وعلى جميع العرب المشاركة فيها كل من موقعه وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها . وان الصراع مع العدو الصهيوني يتعدى اطار الصراع ضده من قبل الاقطار التي احتلت اراضيها في عام ١٩٦٧ الى الامة العربية كلها لما يشكله العدو الصهيوني من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري على الامة العربية كلها وعلى مصالحها القومية الجوهرية وعلى حضارتها ومصيرها .. الامر الذي يحمل كل اقطار الامة العربية مسؤولية المشاركة في هذا الصراع بكل ما تملك من امكانيات .

ثانيا — وعلى كل الاقطار العربية تقديم كافة اشكال المساندة والدعم والتسهيلات لنضال المقاومة الفلسطينية بشتى اساليبه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها من اجل التحرير واستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وتلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني .

ثالثا — تأكيد الالتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية وخاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقدين في الجزائر والرباط .

التطورات الناجمة عن توقيع الحكومة المصرية على اتفاقيتي كامب ديفيد ، واثرها على النضال العربي لمواجهة العدوان الصهيوني ضد الامة العربية .

وانطلاقا من المبادىء التي تؤمن بها الامة العربية ، واستنادا الى وحدة المصير العربي ؛ والتزاما بتقاليد العمل العربي المشترك ، فقد اكد المؤتمر المبادىء الاساسية التالية :

اولا — ان قضية فلسطين قضية عربية مصيرية وهي جوهر

وقد قرر المؤتمر دعوة حكومة جمهورية مصر العربية للعودة من هاتين الاتفاقيتين وعدم توقيع اية معاهدة للصلح مع العدو .

ويأمل المؤتمر منها العودة الى حظيرة العمل العربي المشترك وعدم التصرف بصورة منفردة بشؤون الصراع العربي الصهيوني وفي هذا الصدد فقد اتخذ المؤتمر عددا من القرارات والاجراءات لمواجهة المرحلة الجديدة وحماية اهداف الامة العربية ومصالحها وذلك ايمانا منه بان الامة العربية قادرة من خلال امكانياتها المعنوية والمادية وعلى اساس نضالها ان تواجه الظروف الصعبة وكل التحديات كما كانت دائما عبر التاريخ لانها تدافع عن الحق والعدل وعن وجودها القومي .

وقد اكد المؤتمر ضرورة توحيد الجهود العربية كافة من اجل معالجة الخلل الستراتيجي الذي ينجم عن خروج مصر من ساحة المواجهة .

وقرر المؤتمر ان تسهم الدول التي لديها الاستعداد والقدرة على المشاركة بجهود فعالة كما اكد المؤتمر على ضرورة التمسك بانظمة المقاطعة العربية واحكام تطبيق بنودها .

ودرس المؤتمر وسائل تطوير الاعلام العربي الموجه الى الخارج بما يخدم القضايا العربية العادلة .

وقرر المؤتمر عقد اجتماعات سنوية لمؤتمر القمة العربي وحدد شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام موعدا للمؤتمر .

رابعا ــ واستنادا الى ما جاء في اعلاه كان من المبادىء الجوهرية التي لا يجوز الخروج عليها او التساهل فيها عدم جواز انفراد اي طرف من الاطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص وللصراع العربي الصهيوني بوجه عام .

خامسا ــ ولا يقبل اي حل الا اذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية .

وقد ناقش المؤتمر الاتفاقيتين اللتين وقعتهما الحكومة المصرية في كامب ديفيد واعتبرهما تمسان حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الامة العربية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة وتمتا خارج اطار المسؤولية العربية الجماعية .. وتتعارضان مع مقررات مؤتمرات القمة العربية لا سيما مقررات الجزائر والرباط وميثاق الجامعة العربية وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ولا تؤديان الى السلام العادل الذي تنشده الامة العربية .

لذلك فقد قرر المؤتمر عدم الموافقة على هاتين الاتفاقيتين وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج ورفضه لكل ما يترتب عليهما من اثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من آثار .

الشقيقة بقيادة الرئيس المهيب احمد حسن البكر للدعوة لعقد مؤتمر القمة العربي في بغداد بغية توحيد الصف العربي وتنظيم الجهود العربية المشتركة لمواجهة المخاطر التي تتعرض

ومن خلال دراسة الوضعين العربي والدولي فقد اكد المؤتمر التزام الامة العربية بالسلام العادل الذي يقوم على اساس الانسحاب الاسرائيلي الشامل من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

وقد قرر المؤتمر القيام بأوسع نشاط دولي لشرح الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني والامة العربية وانه ليعرب عن خالص الشكر والتقدير لجميع الدول التي وقفت الى جانب الحق العربي العادل .

وقد عبر المؤتمر عن تقديره للجمهورية العربية السورية وصمود جيشها الباسل والمملكة الاردنية الهاشمية وجيشها الباسل كما اعرب عن اعتزازه بنضال الشعب الفلسطيني وصموده في الارض المحتلة وخارجها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وبارك المؤتمر ميثاق العمل القومي المشترك الذي تم توقيعه مؤخرا بين القطرين الشقيقين السوري والعراقي والذي يعتبره انجازا هاما على طريق التضامن العربي .

كما عبر المؤتمر عن تقديره العالي لمبادرة الحكومة العراقية

لها الامة العربية في هذه المرحلة .

كما اعرب عن تقديره للرئيس البكر للجهود القيمة التي بذلها لانجاح اعمال المؤتمر .

المكتبة الإلكترونية العراقية

المكتبة الإ لكترونية المراقية

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العربية غير المنشورة

- دار الكتب والوثائق العراقية (د. ك. و.):

  - ملفات البلاط الملكي:

1- ملف 212/101:

وثيقة 164 بتاريخ 15 ديسمبر/ كانون الأول 1944.

2- ملف 212/3518:

وثيقة 18 بتاريخ 22 ديسمبر/ كانون الأول 1945.

3- ملف 212/13562:

وثيقة 20 بتاريخ 22 ديسمبر/ كانون الأول 1945.

4- ملف 212/12928:

وثيقة 8 بتاريخ 31 ديسمبر/ كانون الأول 1945.

5- ملف 213/5999:

وثيقة 171 بتاريخ 11 يوليو/ تموز 1947.

6- ملف 214/13880:

وثيقة 224 بتاريخ 7 سبتمبر/ أيلول 1947.

7- ملف 215/16212:

وثيقة 29 بتاريخ 11 أكتوبر/ تشرين الأول 1947.

8- ملف 311/2903:

وثيقة 67 بتاريخ 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947.

9- ملف 215/18106:

وثيقة 48 بتاريخ 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947.

10- ملف 215/20529:

وثيقة 97 بتاريخ 21 ديسمبر/ كانون الأول 1947.

11- ملف 311/5422:

وثيقة 67 بتاريخ 4 يناير/ كانون الثاني 1948.

12- ملف 243/5445:

وثيقة 17 بتاريخ 5 يناير/ كانون الثاني 1948.

13- ملف 311/5425:

وثيقة 1 بتاريخ 21 يناير/ كانون الثاني 1948.

14- ملف 216/11304:

وثيقة 8 بتاريخ 11 إبريل/ نيسان 1948.

15- ملف 311/4848:

وثيقة 39 بتاريخ 19 مايو/ أيار 1948.

16- ملف 216/9728:

وثيقة 83 بتاريخ 20 مايو/ أيار 1948.

17- ملف 311/1572:

وثيقة 49 بتاريخ 22 مايو/ أيار 1948.

18- ملف 218/1172:

وثيقة 68 بتاريخ 10 يونيو/ حزيران 1948.

19- ملف 227/1350:

وثيقة 23 بتاريخ 10 يونيو/ حزيران 1948.

20- ملف 311/600:

وثيقة 18 بتاريخ 18 يوليو/ تموز 1948.

21- ملف 1463/3514:

وثيقة 6 بتاريخ 18 يوليو/ تموز 1948.

22- ملف 311/4310:

وثيقة 20 بتاريخ 18 يوليو/ تموز 1948.

23- ملف 219/13986:

وثيقة 20 بتاريخ 18 يوليو/ تموز 1948.

24- ملف 311/4851:

وثيقة 38 بتاريخ 25 يوليو/ تموز 1948.

25- ملف 219/15461:

وثيقة 66 بتاريخ 19 أغسطس/ آب 1948.

26- ملف 222/7076:

وثيقة 2 بتاريخ 22 أغسطس/ آب 1948.

وثيقة 7 بتاريخ 9 مايو/ أيار 1949.

27- ملف 311/4852:

وثيقة 72 بتاريخ 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 1948.

28- ملف 311/4857:

وثيقة 35 بتاريخ 20 مارس/ آذار 1949.

29- ملف 227/9441:

وثيقة 8 بتاريخ 19 مايو/ أيار 1949.

30- ملف 268/2847:

وثيقة 7 بتاريخ الأول من يونيو/ حزيران 1950.

وثيقة 18 بتاريخ 10 يوليو/ تموز 1950.

31- ملف 268/13162:

وثيقة 13 بتاريخ 23 يوليو/ تموز 1950.

32- ملف 311/3846:

وثيقة 42 بتاريخ 26 يوليو/ تموز 1950.

33- ملف 268/16843:

وثيقة 21 بتاريخ 24 أغسطس/ آب 1950.

34- ملف 34/23412:

وثيقة 110 بتاريخ الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 1950.

35- ملف 326/1354:

وثيقة 20 بتاريخ 2 سبتمبر/ أيلول 1951.

36- ملف 311/2718:

وثيقة 48 بتاريخ يناير/ كانون الثاني 1955.

37- ملف 311/4910:

وثيقة 16 بتاريخ 25 يناير/ كانون الثاني 1955.

وثيقة 12 بتاريخ 15 فبراير/ شباط 1955.

وثيقة 28 بتاريخ الأول من مارس/ آذار 1955.

وثيقة 26 بتاريخ 19 أكتوبر/ تشرين الأول 1955.

38- ملف 311/1180:

وثيقة 292 بتاريخ 12 فبراير/ شباط 1955.

39- ملف 402/741:

وثيقة 287 بتاريخ 14 مارس/ آذار 1955.

40- ملف 402/913:

وثيقة 101 بتاريخ 10 إبريل/ نيسان 1955.

41- ملف 401/19336:

وثيقة 38 بتاريخ 21 إبريل/ نيسان 1955.

42- ملف 259/17321:

وثيقة 87 بتاريخ 6 يوليو/ تموز 1955.

43- ملف 283/6008:

وثيقة 41 بتاريخ 4 مارس/ آذار 1956.

44- ملف 311/4801:

وثيقة 34 بتاريخ 2 أغسطس/ آب 1956.

وثيقة 35 بتاريخ 18 أغسطس/ آب 1956.

45- ملف 311/5748:

وثيقة 168 بتاريخ الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

وثيقة 66 بتاريخ 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

ملف 311/4882:

وثيقة 42 بتاريخ 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

46- ملف 311/4803:

وثيقة 12 بتاريخ 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 1956.

47- ملف 311/5838:

وثيقة 73 بتاريخ 15 فبراير/ شباط 1958.

- محاضر مجلس النواب:

1- الاجتماع الاعتيادي لعام 1929:

الجلسة الخامسة بتاريخ 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 1929.

2- الاجتماع الاعتيادي لعام 1945:

الجلسة الثالثة بتاريخ 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1945.

3- الاجتماع الاعتيادي لعام 1947:

الجلسة الأولى بتاريخ الأول من ديسمبر/ كانون الأول 1947.

الجلسة الثالثة والرابعة بتاريخ 18 ديسمبر/ كانون الأول 1947.

الجلسة الخامسة بتاريخ 31 ديسمبر/ كانون الأول 1947.

4- الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1947:

الجلسة الثالثة بتاريخ 18 ديسمبر/ كانون الأول 1947.

5- الاجتماع الاعتيادي لعام 1948:

الجلسة الأولى بتاريخ 10 ديسمبر/ كانون الأول 1948.

6- الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1948:

الجلسة الثالثة بتاريخ 28 يونيو/ حزيران 1948.

الجلسة السادسة بتاريخ 11 يوليو/ تموز 1948.

الجلسة السابعة بتاريخ 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 1948.

7- الاجتماع الاعتيادي لعام 1949:

الجلسة الحادية عشر بتاريخ 10 فبراير/ شباط 1949.

الجلسة الثلاثون بتاريخ 28 إبريل/ نيسان 1949.

8- الاجتماع الاعتيادي لعام 1952:

الجلسة الثامنة والأربعون بتاريخ الأول من مارس/ آذار 1952.

9- الاجتماع الاعتيادي لعام 1953:

الجلسة المشتركة بتاريخ 2 مايو/ أيار 1953.

الجلسة الخامسة والعشرين بتاريخ 13 مايو/ أيار 1953.

10- الاجتماع الاعتيادي لعام 1955:

الجلسة الثامنة والعشرون بتاريخ 26 فبراير/ شباط 1955.

11- الاجتماع الاعتيادي لعام 1956:

الجلستين الثامنة والتاسعة بتاريخي 7-8 يناير/ كانون الثاني 1956.

12- الاجتماع الاعتيادي لعام 1957:

الجلسة الثامنة بتاريخ 23 فبراير/ شباط 1957.

13- الاجتماع الاعتيادي لعام 1958:

الجلسة الحادية عشر بتاريخ 5 فبراير/ شباط 1958.

- دار الوثائق القومية (القاهرة):
  - الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية:

1- فيلم (13):

محفظة 33، ملف رقم 6/3/2 - ملف رقم 10/3/2

2- فيلم (28):

محفظة 63 ملف 1/1/4

3- فيلم (33):

محفظة 52 ملف 1/7/217 ج3، ج4

محفظة 53 ملف 1/7/217 ج10

محفظة 53 ملف رقم 5/1128/347، ج1

4- فيلم (34):

محفظة 54 ملف 1/7/217 ج6، ج8، ج9 - ملف رقم 2/81/752، ج2

5- فيلم (35):

محفظة 55 ملف رقم 2/81/752 - ملف رقم 3/81/752

محفظة 56 ملف رقم 1/1037/1038، ج2 - ملف رقم 1/1037/347

محفظة 149، ملف رقم 1

6- فيلم (36):

محفظة 1468 ملف 7/40/37 ج2

محفظة 57 ملف 5/40/37

7- فيلم (37):

ملف رقم 5/72/4، ج2

محفظة 255، ملف رقم 6/76/38

8- فيلم (250):

محفظة 481 ملف 1/142/139 ج1

9- فيلم (251):

محفظة 482 ملف 1/142/139 ج3، ج4، ج5

- الأرشيف السري الجديد:

1- محفظة 4، ملف 21/26/1 - ملف رقم 1/96/752

2- محفظة 28، ملف رقم 7/48/140، ج2
3- محفظة 165، ملف رقم 1/1037/1028، ج2
4- محفظة 274، ملف رقم 23/40/64
5- محفظة 337، ملف رقم 113/46 - ملف رقم 1/11/4، ج3
6- محفظة 505، ملف رقم 1/3/2
7- محفظة 507، ملف رقم 5/139/14
8- محفظة 508، ملف رقم 8/139/140، ج1، ج2 - ملف رقم 9/139/140 - ملف رقم 15/45/30، ج1
9- محفظة 746، ملف رقم 3/140/140، ج4
10- محفظة 865، ملف رقم 3/1، ج3
11- محفظة 1195، ملف رقم 5/3/2 - ملف رقم 1/3/2
12- محفظة 1206، ملف 17/27/38، ج5
13- محفظة 1248، ملف رقم 1/1/4 – ملف رقم 17/57/38
14- محفظة 1249، ملف رقم 4/3/37
15- محفظة 1404، ملف رقم 17/27/38، ج1
16- محفظة 1406، ملف رقم 17/27/38، ج4
17- محفظة 1449، ملف رقم 14/43/37
18- محفظة 1467، ملف 9/40/37
19- محفظة 1499، ملف 3/3
20- محفظة 1505، ملف رقم 15/45/30، ج6
21- محفظة 1512، ملف رقم 15/45/30، ج6
22- محفظة 1538، ملف رقم 5/22/34

- جامعة الدول العربية:

1- مضابط جلسات عام 1945:

الجلسة الثالثة المنعقدة في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 1945.

الجلسة الرابعة المنعقدة في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1945.

الجلسة العاشرة المنعقدة في الأول من ديسمبر/ كانون الأول 1945.

2- مضابط جلسات عام 1946:

الجلسة الأولى المنعقدة في 8 يونيو/ حزيران 1946.

الجلسة الرابعة المنعقدة في 11 أغسطس/ آب 1946.

3- مضابط جلسات عام 1947:

الجلسة الأولى المنعقدة في 16 سبتمبر/ أيلول 1947.

الجلسة الثالثة المنعقدة في 9 أكتوبر/ تشرين الأول 1947.

4- مضابط جلسات عام 1948:

الجلسة السادسة المنعقدة في 22 فبراير/ شباط 1948.

الجلسة الثانية المنعقدة في 18 يوليو/ تموز 1948.

5- مضابط جلسات عام 1949:

الجلسة الأولى المنعقدة في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 1949.

6- مضابط جلسات عام 1956:

الجلسة الخامسة المنعقدة في 12 أغسطس/ آب 1956.

7- مضابط جلسات عام 1958:

الجلسة الأولى المنعقدة في 31 مارس/ آذار 1958.

8- مضابط جلسات عام 1959:

الجلسة السادسة المنعقدة في 30 يوليو/ تموز 1959.

الجلسة السابعة المنعقدة في 4 أغسطس/ آب 1959.

9- مضابط جلسات عام 1967:

الجلسة الأولى المنعقدة في 3 ديسمبر/ كانون الأول 1967.

10- مضابط جلسات عام 1968:

الجلسة الثالثة المنعقدة في 6 فبراير/ شباط 1968.

الجلسة الثانية المنعقدة في 3 سبتمبر/ أيلول 1968.

ثانياً: الوثائق العربية المنشورة

1- تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين: مطبعة الحكومة، بغداد، 1949.

2- الجامعة الأمريكية في بيروت (مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط): الوثائق العربية للسنوات (1963 – 1964 – 1967 – 1969 – 1970 – 1973 – 1977 – 1979)، مكتبة نعمة يافث التذكارية، بيروت.

3- جامعة الدول العربية: الإدارة العامة (إدارة فلسطين، الشعبة السياسية، الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين)، المجموعة الأولى 1915-1946، القاهرة، 1957.

4- جامعة الدول العربية: الإدارة العامة (إدارة فلسطين، الشعبة السياسية، الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين)، المجموعة الثانية 1947-1950، القاهرة، 1957.

5- جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير عن أعمال الإدارة العامة بين الدورتين العشرين والحادية والعشرين، القاهرة، 1970.

6- جامعة الدول العربية: مؤتمرات القمم العربية (قراراتها وبياناتها) 1964-1990، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، 1996.

7- حزب الاستقلال العراقي: التقرير السنوي الأول عن أعمال الحزب للمدة المنتهية في 17 إبريل/ نيسان 1947، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت.

8- حزب البعث العربي الاشتراكي: التحليل السياسي للأوضاع العربية الراهنة، السلسلة الوثائقية 43، دار الحرية للطباعة، ط1، بغداد، 1975.

9- حزب البعث العربي الاشتراكي: نضال البعث – القطر السوري 1954-1958 من معركة حلف بغداد والعدوان الثلاثي إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة، دار الطليعة للطباعة والنشر، ج3، بيروت، 1976.

10- حزب البعث العربي الاشتراكي: نضال البعث – القطر العراقي 1953-1958، من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة 14 تموز 1958، د.ن، ج5، ط3، بيروت، 1976.

11- حزب البعث العربي الاشتراكي: نضال البعث في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية – وثائق حزب البعث العربي الاشتراكي 1943-1949 من معركة الاستقلال إلى نكبة فلسطين والانقلاب العسكري الأول، دار الطليعة للطباعة والنشر، ج1، ط3، بيروت، 1972.

12- دار الأبحاث والنشر: سجل العالم العربي (وثائق – أحداث –آراء سياسية)، للسنوات (1967 – 1973 – 1977)، بيروت.

13- دار الأبحاث والنشر: سلسلة دراسات سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية، للسنوات (1967 – 1968 – 1969 – 1970)، بيروت.

14- القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية: العمليات الحربية بفلسطين عام 1948، وزارة الحربية، القاهرة، 1961.

15- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره –عرض وثائقي، د.ن، بيروت، 1978.

16- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للسنوات (1964 – 1966 – 1967 – 1968 – 1969 – 1970 – 1973 – 1974 – 1975)، بيروت.

17- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المعاهدة المصرية الإسرائيلية – نصوص وردود فعل، د.ن، بيروت، 1980.

18- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الوثائق الفلسطينية العربية للسنوات (1967 – 1970 – 1973 – 1974 - 1977 – 1978 – 1979)، بيروت.
19- ؤسسة الدراسات الفلسطينية: يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
20- مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية: الاتحاد العربي – حقيقة تاريخية بزغت في سماء العروبة، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958.
21- مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية: العراق في خدمة العرب – موقف العراق من الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط، مطبعة الرابطة، بغداد، 1957.
22- مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية: حقائق في السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955.
23- مديرية التوجيه والإذاعة العامة العراقية: كراس الاتحاد العربي، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958.
24- منظمة التحرير الفلسطينية: اليوميات الفلسطينية للسنوات (1965 – 1966 – 1967 – 1969 – 1970 – 1973)، منشورات مركز الأبحاث، بيروت.
25- منظمة التحرير الفلسطينية: وثائق فلسطين، قرارات مؤتمرات القمة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، القاهرة 1964.
26- منظمة التحرير الفلسطينية: وثائق فلسطين، مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839-1987، دائرة الثقافة، القدس، 1989.
27- وزارة الإرشاد القومي المصرية: مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الأول، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1956.
28- وزارة الإرشاد القومي المصرية: ملف وثائق فلسطين – مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، د.ت.
29- وزارة الإعلام العراقية: لماذا انسحب العراق من مؤتمر طرابلس، السلسلة الإعلامية رقم 273، مطابع الحكومة، بغداد، 1977.

30- وزارة الإعلام المصرية: الاتفاقيات العربية الإسرائيلية من رودس إلى طابا 1949-1986، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1993.
31- وزارة الثقافة والإرشاد العراقية: الرئيس الراحل عبد السلام محمد عارف، مطبعة الحكومة، بغداد، 1967.
32- وزارة الخارجية العراقية: مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المعقودة بين العراق والدول الأجنبية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1957.
33- وزارة الخارجية المصرية: موجز الصراع العربي الإسرائيلي، د.ن، القاهرة، د.ت.
34- وزارة الداخلية العراقية: ملفات مديرية الشرطة العامة، ملف المظاهرات، كتاب مديرية شرطة بغداد (شعبة التحريات) إلى متصرف لواء بغداد، العدد 68 في 25 يناير/ كانون الثاني 1948.
35- وزارة الدفاع العراقية: المحاضر الرسمية لجلسات المحكمة العليا الخاصة، مطبعة الحكومة، ج1، بغداد، 1959.
36- وزارة العدلية العراقية: مجموعة القوانين والأنظمة لعام 1948 الخاصة بقانون طابع إنقاذ فلسطين 1949، مطبعة الحكومة، بغداد، 1949.
37- وزارة العدلية العراقية: مجموعة القوانين والأنظمة لعام 1952، قانون رقم 53 لسنة 1952 لمكافحة التهريب من الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل اليهود إليها، مطبعة الحكومة، بغداد، 1953.

ثالثاً: مذكرات السياسيين

1- إسماعيل فهمي: التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، دار الشروق، ط1، القاهرة، 2006.
2- أكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
3- أنتوني إيدن: مذكرات أنتوني إيدن 1951-1957، ترجمة: خيري حماد، دار مكتبة الحياة للنشر، ج3، بيروت، د.ت.

4- توفيق السويدي: مذكراتي – نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الحكمة، ط3، لندن، 2011.

5- جمال عبد الناصر: نحن والعراق والشيوعية، دار النشر العربية، بيروت، د.ت.

6- جواد هاشم: مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام (ذكريات في السياسة العراقية 1967-2000) دار الساقي، ط1، بيروت، 2003.

7- الحسين بن طلال: مهنتي كملك، المكتبة العالمية، بغداد، 1989.

8- خالد العظم: مذكرات خالد العظم، د.ن، المجلد الثاني، بيروت، 1989.

9- دوايت أيزنهاور: مذكرات أيزنهاور، ترجمة: هيوبرت يونغمان، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 1965.

10- سعد الدين الشاذلي: مذكرات حرب أكتوبر، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، ط4، سان فرانسيسكو، 2003.

11- عبد السلام عارف: مذكرات الرئيس الراحل عبد السلام عارف، روزاليوسف، القاهرة، 1966.

12- عبد اللطيف البغدادي: مذكرات عبد اللطيف البغدادي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1977.

13- عبد الله التل: مذكرات عبد الله التل – كارثة فلسطين، دار القلم، القاهرة، د.ت.

14- عزيز شريف: مذكرات عزيز شريف، د.ن، القاهرة، 1990.

15- فؤاد عارف: مذكرات فؤاد عارف، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2006.

16- كامل الجادرجي: مذكرات كامل الجادرجي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بغداد، 2003.

17- محمد أنور السادات: البحث عن الذات – قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978.

18- محمد عبد الغني الجمسي: مذكرات حرب أكتوبر 1973، المنشورات الشرقية، ط1، باريس، 1989.

19- محمد مهدي كبة: مذكراتي – صميم الأحداث 1918-1958، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1965.
20- محمود رياض: مذكرات محمود رياض – البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948-1978، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1981.
21- موشيه دايان: أنا وكامب ديفيد، ترجمة: غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، 1987.

رابعاً: المراجع العربية

1- إبراهيم خليل العلاف، وجعفر عباس حميدي: تاريخ العراق المعاصر، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، 1989.
2- إبراهيم شريف: الشرق الأوسط – دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة 14 تموز 1958، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، 1965.
3- أحمد التل: لماذا تراجع العرب، د.ن، عمان، 2000.
4- أحمد باش أعيان: العراق الملكي وقضية فلسطين 1914-1958، دار الحكمة، ط1، لندن، 2013.
5- أحمد باش أعيان: انقلاب 14 تموز 1958 في العراق – خلفياته وذيوله مع موجز عن العهد القاسمي 1958-1963، دار الحكمة، ط1، لندن، 2013.
6- أحمد حمروش: نبض التاريخ، دار ومطابع المستقبل، القاهرة، 1982.
7- أحمد زكي الدجاني: مأساة فلسطين بين الانتداب البريطاني ودولة إسرائيل، دار المستقبل العربي، بيروت، 1999.
8- أحمد ساجر الدليمي: سياسة العراق النفطية 1963-1968، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، 2002.

9- أحمد عبد الرحيم مصطفى: الأزمة اللبنانية (أصولها – تطورها – أبعادها)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.
10- أحمد عبد الرحيم مصطفى: بريطانيا وفلسطين 1945-1949 دراسة وثائقية، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1986.
11- أحمد عصمت عبد المجيد: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947-1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.
12- أحمد يوسف أحمد وآخرون: السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.
13- أسعد عبد الرحمن وآخرون: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة – وقائع وتفاعلات، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1974.
14- إميل الغوري: فلسطين، مديرية الفنون والثقافة الشعبية بوزارة الإرشاد، بغداد، 1962.
15- أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، القاهرة، د.ت.
16- أمين هويدي: أضواء على أسباب النكسة 1967 وعلى حرب الاستنزاف، دار الطليعة، بيروت، 1975.
17- أمين هويدي: العسكرة والأمن في الشرق الأوسط، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1991.
18- أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق 1963-1965، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1983.
19- أنيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين، منشورات صحيفة المحرر والمكتبة العصرية، بيروت، 1966.

20- بشار الجعفري: السياسة الخارجية السورية 1946-1982، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، دمشق، 1987.

21- بطرس بطرس غالي: جامعة الدول العربية والمنازعات المحلية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1977.

22- بطرس بطرس غالي: طريق مصر إلى القدس (قمة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1997.

23- بهجت أبو غريبة: القضية الفلسطينية في أربعين عاماً من ضراوة الواقع وطموحات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1989.

24- جعفر عباس حميدي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، بيت الحكمة، بغداد، 2005.

25- جلال يحيى: العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت.

26- جمال الغيطاني: حراس البوابة الشرقية – الجيش العراقي من حرب أكتوبر/ تشرين الأول إلى حرب الشمال، دار الطليعة، بيروت، 1975.

27- جمال سلامة علي: من النيل إلى الفرات مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

28- جمال مصطفى مروان: عبد الكريم قاسم – البداية والسقوط، المكتبة الشرقية، بغداد، 1989.

29- جميل عائد الجبوري: الحرب الوقائية في إستراتيجية إسرائيل العسكرية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977.

30- جميل كاظم المناف: القيادة والأزمة الحضارية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980.

31- جودت الأيوبي: ذكريات 1900-1958، مطابع الوفاء، بيروت، 1967.

32- جورج حنا: عندما يتكلم الشعب، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1958.
33- جورج قرم: النفط العربي والقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1979.
34- حامد الحمداني: نوري السعيد رجل المهمات البريطانية الكبرى، د.ن، بغداد، د.ت.
35- حسن البدري: الحرب في أرض السلام – الجولة العربية الإسرائيلية الأولى 1948-1949، دار الوطن العربي، ط1، بيروت، 1976.
36- حسن البدري: حرب رمضان الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، القاهرة، 1975.
37- حسن صبري الخولي: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1980.
38- حسن لطيف الزبيدي: موسوعة الأحزاب العراقية – الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2007.
39- حسن محمد طوالبة: القضية القومية بين النهج الكفاحي والتضليل المقصود، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1980.
40- حسن مصطفى أحمد: الجبهة الشرقية ومعاركها في حرب رمضان، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، 1978.
41- حسن مصطفى أحمد: حزيران 1967 الجبهة الشرقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1973.
42- حسن نافعة: مصر والصراع العربي الإسرائيلي من المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1984.

43- حمدي الطاهري: الطريق إلى المنصة، شركة دار الإشعاع للطباعة، القاهرة، 1988.

44- حمدي الطاهري: حرب أكتوبر في الإعلام العالمي، المطبعة العالمية، ط2، القاهرة، د.ت.

45- حمدي حافظ: العدوان الثلاثي على مصر – تحليل سياسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.

46- خالد عزب: جمال عبد الناصر من القرية إلى الوطن العربي الكبير 1918-1970، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011.

47- خلدون ساطع الحصري: ثورة 14 تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1963.

48- خلدون ساطع الحصري: مذكرات طه الهاشمي 1919-1943، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1967.

49- خليل إبراهيم حسين: سقوط عبد الكريم قاسم، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1989.

50- خليل حنا تادرس: مذكرات مناحيم بيجين، الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

51- خليل سعيد: تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين 1948-1979، مطبعة الحرية، ج1، بغداد، 1966.

52- خليل كنة: العراق أمسه وغده، دار الريحان للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1966.

53- خيري حماد: التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.

54- خيري حماد: قضايانا في الأمم المتحدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1962.

55- رباب يحيى عبد المحسن: كامب ديفيد – خروج مصر إلى التيه، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
56- رفعت سيد أحمد: وثائق حرب فلسطين – الملفات السرية لجنرالات العرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1979.
57- زكريا حسين: العرب إلى أين – الصراعات في القرن العشرين، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1996.
58- زهير صادق الخالدي: العراق منذ نشوء الحضارة حتى صدام حسين، القيادة العامة للجيش الشعبي، ط1، بغداد، 1989.
59- سامي حكيم: ميثاق الجامعة والوحدة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1966.
60- سامي عبد الحافظ القيسي: ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية 1922-1936، دار الحرية للنشر، بغداد، 1975.
61- سامي عصاصة: أسرار الانفصال مصر وسوريا، مطبوعات الشعب، القاهرة، 2007.
62- سعاد رؤوف محمد: نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1988.
63- سعد الدين إبراهيم: سوسيولوجية الصراع العربي الإسرائيلي، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1973.
64- سليمان المدني: الملف العربي في القرن العشرين، المنارة للإنتاج الإعلامي والفني، بيروت، 1998.
65- سويدان ناصر الدين: يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 1958-1961، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت، 1987.
66- السيد فرج: أكتوبر الحرب والسلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1988.

67- سيف الدين الدوري: نوري باشا السعيد 50 عاماً على مصرعه وسقوط النظام الملكي في العراق عام 1958، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2011.
68- سيف عدنان القيسي: الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر 1968-1979، دار الحكمة، ط1، لندن، 2014.
69- شريف جويد العلوان: تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، دار واسط للنشر، بغداد، 1982.
70- شفيق ناظم الغبرا: إسرائيل والعرب من صراع القضايا إلى سلاح المصالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997.
71- صادق الشرع: حروبنا مع إسرائيل 1947-1973 – معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، دار الشروق، ط1، عمان، 1997.
72- صادق حسن السوداني: النشاط الصهيوني في العراق 1914-1952، دار الشئون الثقافية العراقية، بغداد، 1983.
73- صالح صائب الجبوري: محنة فلسطين – أسرارها السياسية والعسكرية، مطبعة دار الكتب، ط1، بيروت، 1970.
74- صالح مسعود أبو يصير: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988.
75- صبحي عبد الحميد: أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، 1983.
76- صلاح الدين الصباغ: مذكرات فرسان العروبة في العراق، مطبعة الشباب، ط1، بيروت، 1956.
77- صلاح العقاد: البترول – أثره في السياسة والمجتمع العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973.
78- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العصرية الحديثة، القاهرة، 1978.

79- صلاح العقاد: قضية فلسطين المرحلة الحرجة 1945-1956، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1968.

80- صلاح سالم: حروب المنطقة العربية، دار الشروق، ط1، القاهرة، 2001.

81- طاهر شاش: الصراع في الشرق الأوسط من هيرتزل إلى شارون، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008.

82- طاهر شاش: المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، دار الشروق، القاهرة، 1996.

83- طاهر عبد الحكيم: حرب تشرين والتسوية الأمريكية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1976.

84- طاهر عبد الحكيم: كارتر والتسوية في الشرق الأوسط، مطبعة بيروت العامة، بيروت، 1977.

85- طه الفرنواني: خبايا وأسرار التطرف الصهيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

86- طه المجذوب: هزيمة يونيو (حقائق وأسرار من النكسة حتى حرب الاستنزاف)، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، 1988.

87- عادل حامد الجادر، وعزيز عبد المهدي الردام: فلسطين والغزو الصهيوني، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1984.

88- عادل مالك: من رودس إلى جنيف – الصراع العربي الإسرائيلي في ماضيه وحاضره ومستقبله، دار النهار، بيروت، 1974.

89- عادل وديع فلسطين: يوميات حرب أكتوبر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009.

90- عارف العارف: نكبة بين المقدس والفردوس المفقود 1947-1952، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

91- عـاطف السـيد: مـن سـيناء إلى كامـب ديفيـد 1967-1979، دار عطـوة للطباعـة، القاهرة، 1988.

92- عاطف سـلمان: إسرائيـل والـنفط، مركـز الأبحـاث، منظمـة التحريـر الفلسـطينية، بيروت، 1968.

93- عايدة سليمة: مصر والقضية الفلسطينية، دار الفكر للدراسـات والـنشر والتوزيـع، ط1، القاهرة، 1986.

94- عبـاس عطيـة جبـار: العـراق والقضـية الفلسـطينية 1922-1941، وزارة الثقافـة والإعلام، ط1، بغداد، 1991.

95- عبد الأمير هادي العكّام: تاريخ حزب الاسـتقلال 1946-1958، دار الرشـيد للـنشر، ط2، بغداد، 1980.

96- عبد الجبار خليل شنشل: معارك تشرين، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979.

97- عبد الجبار مصطفى: تجربة العمل الجبهوي في العراق 1921-1958، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978.

98- عبد الحليم منـاع: القضـية الفلسـطينية في مـؤتمرات القمـة العربيـة 1946-1990، أمانة عمان الكبرى، عمان، 2009.

99- عبد الحميـد شـلبي: العلاقـات السياسـية بـين مصر والعـراق 1951-1963، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000.

100- عبد الحميد شلبي: حلف بغداد في الوثائق المصرية، سلسلة دراسات وثائقيـة، ج2، العدد17، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2015.

101- عبد الحميد محمـد المـوافي: مصر في جامعـة الـدول العربيـة 1945-1970، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت.

102- عبد الـرزاق الحسـني: تـاريخ الأحـزاب السياسـية العراقيـة، دار الطليعـة، بـيروت، 1980.

103- عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي 1921-1958، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988.

104- عبد الرزاق محمد أسود: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث (العسكرية الصهيونية والحروب العربية الإسرائيلية)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، د.ت.

105- عبد الستار الطويلة: السادات الذي عرفته، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992.

106- عبد الستار الطويلة: حرب الساعات الستة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997.

107- عبد العظيم رمضان: حرب أكتوبر في محكمة التاريخ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1984.

108- عبد العليم أبو هيكل: العرب من الثورة إلى الاستقلال، د.ن، القاهرة، 2001.

109- عبد الكريم قاسم: مبادئ ثورة 14 تموز في خطب ابن الشعب البار الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم، مطبعة الحكومة العراقية، بغداد، 1961.

110- عبد الله سلوم السامرائي: الولايات المتحدة الأمريكية والمؤامرة على الأمة العربية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982.

111- عبد المجيد فريد: من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية 1967-1970، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985.

112- عبد الملك خلف التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1999.

113- عبد الناصر قاسم الفرا: البعد السياسي لفلسطين من عام 1914-1948، دار الكرمل للنشر، عمان، 1998.

114- عبد الهادي الخماسي: الأمير عبد الإله 1939-1958، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.

115- عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، مؤسسة السياسة، ط1، بيروت، 1979.
116- عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، بيروت، 1973.
117- عدنان الباجةجي: مزاحم الباجةجي - سيرة سياسية، مركز الوثائق والدراسات، لندن، 1989.
118- عزيز الأحدب: حرب الأيام الست، دار النهار للنشر، ط3، لبنان، د.ت.
119- عزيز شريف: السياسة الصحيحة لحل القضية الفلسطينية، مطبعة دار الجلاء، ط1، القاهرة، د.ت.
120- عزيز شريف: من ملف بغداد إلى تحرير القناة، مطبعة دار الجلاء، ط1، القاهرة، د.ت.
121- عصمت السعيد: رجل الدولة والإنسان، مبرة عصمت السعيد، باريس، 1982.
122- علاء محمد الحربي: العلاقات العراقية - البريطانية 1945-1958، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
123- علي الدين هلال: النظم السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
124- علي الدين هلال، جميل مطر: النظام الإقليمي العربي - دراسات في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، بيروت، 1986.
125- علي الشرقي: العرب والعراق، شركة الطبع والنشر الأهلية، ط1، بغداد، 1963.
126- علي الشمراني: صراع الأضداد - المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، دار الحكمة، ط1، لندن، 2003.

المكتبة الإلكترونية العراقية

127- علي خيون: ثورة 8 شباط 1963 في العراق، دار الشئون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1990.

128- علي كاشف الغطاء: تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1986.

129- عماد عبد السلام رؤوف: الملف الشخصي للواء الركن عبد الكريم قاسم، بنكة ي زين، السليمانية، 2012.

130- عمر الخطيب: مصر والحرب مع إسرائيل 1952-1977، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1977.

131- عمرو محيي الدين وآخرون: الاقتصاد الإسرائيلي، مطبعة أسعد، ط1، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1973.

132- عودة بطرس عودة: القضية الفلسطينية في الواقع العربي، المطبعة العصرية الحديثة، بيروت، 1970.

133- عودة بطرس عودة: جمال عبد الناصر ودوره في النضال العربي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1971.

134- عوض فخري: المؤثرات السياسية في الدبلوماسية العراقية المعاصرة، دار الوثائق للدراسات والطبع والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2012.

135- غسان سلامة وآخرون: السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1985.

136- فؤاد دوارة: أحلاف العدوان الأمريكية، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1967.

137- فؤاد مطر: صدام حسين – الرجل والقضية والمستقبل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1980.

138- فاروق صالح العمر: المعاهدات العراقية-البريطانية في السياسة الداخلية 1922-1948، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، 1977.

139- فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946-1958، مطبعة الشعب، بغداد، 1963.

140- فاضل حسين: تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1967.

141- فاضل حسين: سقوط النظام الملكي في العراق، مكتبة آفاق عربية، بغداد، 1986.

142- فتحي الديب: عبد الناصر وتحرير المشرق العربي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2000.

143- فطين أحمد فريد: الدبلوماسية المصرية وأزمة السويس 26 يوليو/ تموز – 26 أكتوبر/ تشرين الأول 1956، مطابع الشرطة، ط2، القاهرة، 2005.

144- فكرت نامق عبد الفتاح : سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، ط2، بغداد، 1982.

145- كاظم حبيب: لمحات من عراق القرن العشرين – العراق في العهد الجمهوري 1958-1963، دار آراس، أربيل، 2013.

146- كامل الشرقاوي: تطور الطائرات الحربية ودورها في الحروب، دار الشروق، القاهرة، د.ت.

147- كمال غالي: النظام السياسي في إسرائيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1969.

148- كمال مظهر أحمد: مذكرات فؤاد عارف – مرافق الملك غازي والوزير في العهد الجمهوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006.

149- لطفي الخولي: مدرسة السادات السياسية واليسار المصري، منشورات العالم العربي، باريس، 1982.

المكتبة الإلكترونية العراقية

150- ليث عبد المحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1981.
151- مؤيد الونداوي: الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2013.
152- مؤيد الونداوي: العراق في التقارير السنوية، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2013.
153- مؤيد الونداوي: وثائق ثورة تموز 1958 في ملفات الحكومة البريطانية، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1990.
154- مأمون أمين زكي: ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921-1958، دراسة تاريخية سياسية اجتماعية مقارنة، دار الحكمة، لندن، 2013.
155- مجموعة باحثين عسكريين: دور القوة الجوية العراقية في حرب تشرين الأول 1973، هيئة تدوين التاريخ العسكري، بغداد، 1996.
156- مجموعة مؤلفين: الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط2، ج2، بيروت، 1999.
157- مجيد خدوري: العراق الجمهوري، دار الشريف الرضا، إيران، 1995.
158- محمد حسن: مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام، دار الكلمة للنشر، ط1، 1980.
159- محمد حسنين هيكل: أكتوبر 1973 – السلاح والسياسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1993.
160- محمد حسنين هيكل: الحل والحرب، مؤسسة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1984.
161- محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان، ترجمة: يوسف الصائغ، دار النهار للنشر، بيروت، 1975.

162- محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش – كذلك انفجر الصراع في فلسطين 1948-1998، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1998.

163- محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – عواصف الحرب وعواصف السلام، دار الشروق، ج2، القاهرة، 1990.

164- محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – سلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، ج3، القاهرة، 2008.

165- محمد حسنين هيكل: حرب الثلاثين سنة – الانفجار، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1990.

166- محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1985.

167- محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ج1، القاهرة، 1988.

168- محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، 1972.

169- محمد حسنين هيكل: ما الذي جرى في سوريا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1962.

170- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، دار العصر الحديث، القاهرة، 1967.

171- محمد حسنين هيكل: نحن وأمريكا، دار الريس للكتاب والنشر، لندن، 1991.

172- محمد رفعت: التوجيه السياسي للفكرة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1964.

173- محمد شفيق غربال وآخرون: الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب، ج1، القاهرة، 1965.

174- محمد طلعت الغنيمي: قضية فلسطين أمام القانون الدولي، د.ن، الإسكندرية، 1967.

175- محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المطبعة العصرية الحديثة، ط2، بيروت، 1960.

176- محمد عزة دروزة: حول الحركة العربيـة الحديثـة (تـاريخ ومـذكرات وتعليقـات)، المطبعة العصرية، بيروت، 1950.

177- محمد عـلي حلـة: فلسـطين في جامعـة الـدول العربيـة 1945-1967، دار الوثـائق القومية، القاهرة، 2015.

178- محمد علي حلة: فلسطين والصراع الدولي، الحضارة للدعاية والنشر والإعـلان، ط1، بيروت، 1987.

179- محمد عـلي حلـة: مصر والـدول العربيـة (التجربـة والمصـير)، مطبعـة دار الكتـب والوثائق القومية، القاهرة، 2010.

180- محمد فاضل الجمالي: العراق الحديث – آراء ومطالعـات في شـؤون مصـرية، د.ن، د.ت.

181- محمد فاضل الجمالي: ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العـربي، دار الكتاب الجديد، ط1، بيروت، 1964.

182- محمد فاضل الجمالي: من واقع السياسة العراقية، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1956.

183- محمد فريد حجاج: الفرص الضائعة في الصراع العـربي الإسرائـيلي، مكتبـة مـدبولي، القاهرة، 2011.

184- محمد فوزي: حرب أكتوبر 1973 – دراسة ودروس، دار المستقبل، ط1، القاهرة، 1986.

185- محمد فيصل عبد المـنعم: أسرار حـرب 1948، مكتبـة القـاهرة الحديثـة، القـاهرة، 1968.

186- محمد فيصل عبد المنعم: تاريخ الحرب بين العرب وإسرائيل 1948-1973، مطبعـة التقدم، ط1، القاهرة، 1984.

187- محمد فيصل عبد المنعم: فلسطين والغزو الصهيـوني، مكتبة الحرية، ط1، القـاهرة، 1970.

188- محمد نصر مهنا: مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي 1945-1967، دار المعارف، القاهرة، 1979.

189- محمود أحمد محمد: ثورة العراق، الدار القومية للطباعة والنشر، بغداد، د.ت.

190- محمود عزمي: القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربع حروب، دراسات فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1975.

191- محمود عودة، وعبد الله إمام: النكسة من المسئول، مطابع روزاليوسف، القاهرة، د.ت.

192- محمود فهمي درويش: 25 أيار 1948 كارثة فلسطين، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1969.

193- المركز العراقي للمعلومات والدراسات: العراق – وقائع وأحداث 1958-1968، القسم الثاني، قسم المعلومات والتوثيق، بغداد، 2009.

194- المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: دور الجيش العراقي في حرب تشرين 1973، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1975.

195- مروة أديب جبر: جامعة الدول العربية وقضية فلسطين 1945-1965، مركز الأبحاث، بيروت، 1989.

196- مصطفى طلاس: مرآة حياتي 1958-1968، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط7، ج2، دمشق، 2006.

197- مظفر عبد الله: العراق في التاريخ، مطابع الحكومة، ط1، بغداد، 1983.

198- ممدوح الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي 1941-1958، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1979.

199- منى حمد آل ثاني: السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2000.

200- منير الهور، وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982، دار الجليل للنشر، ط1، عمان، 1983.

201- موسى الشابندر: ذكريات بغدادية – العراق بين الاحتلال والاستقلال، رياض الريس للكتاب والنشر، ط1، لندن، 1993.

202- موسى صبري: السادات – الحقيقة والأسطورة، المكتب العربي الحديث، ط2، القاهرة، 1985.

203- ناجي شوكت: سيرة وذكريات ثمانين عام 1894-1974، مطبعة سليمان الأعظمي، ط1، بغداد، 1974.

204- نبيل العربي وآخرون: مصر وفلسطين 1947 – مختارات من الوثائق المصرية الخاصة بقضية تقسيم فلسطين، سلسلة دراسات وثائقية، العدد 18، دار الكتب والوثائق القومية، وحدة البحوث الوثائقية، القاهرة، 2014.

205- نجم الدين السهروردي: التاريخ لم يبدأ غداً (حقائق وأسرار عن ثورة رشيد عالي الكيلاني 1941-1958 في العراق)، شركة المعرفة، ط2، بغداد، 1979.

206- نظام شرابي: أمريكا والعرب – السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للنشر، عمان، 1988.

207- نوري عبد الحميد العاني وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، بيت الحكمة، بغداد، 2005.

208- هادي حسن عليوي: الأحزاب السياسية في العراق – السرية والعلنية، رياض الريس للكتاب والنشر، ط1، القاهرة، 2001.

209- هشام شرابي: المقاومة الفلسطينية في وجه إسرائيل وأمريكا، دار النهار، بيروت، 1970.

210- الهيثم الأيوبي: اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء 1975 – دراسة تحليلية، المؤسسة العربية للدراسات، ط1، بيروت، 1975.

211- هيثم الكيلاني: الإستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948-1988، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1991.

212- وحيد الدالي: أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام، مكتبة روز اليوسف، القاهرة، 1982.

213- وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية: الملف السنوي – مجموعة الأحداث اللبنانية والعربية والدولية لعام 1979، د.ن، بيروت، 1979.

214- وليام ب. كوانت: عملية السلام (الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام 1967)، مؤسسة الأهرام للنشر والترجمة، ط1، القاهرة، 1994.

215- وليد محمد الأعظمي: الوحدة المصرية السورية 1958 في الوثائق البريطانية، د.ن، بغداد، 1990.

216- وليد محمد الأعظمي: نوري السعيد والصراع مع عبد الناصر، المكتبة العالمية، ط1، بغداد، 1988.

217- يوسف خوري: المشاريع الوحدوية العربية 1913-1989، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1990.

218- يوسف هيكل: فلسطين قبل وبعد، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1971.

219- يونس حسن السامرائي: العراق والقضية الفلسطينية 1958-1973، دار الشئون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1999.

خامساً: المراجع المترجمة

1- إبراهيم البحراوي: انتصار أكتوبر في الوثائق الإسرائيلية، ترجمة: منى ناظم وآخرون، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2014.

2- إدغار أوبالانس: الحرب الثالثة بين العرب وإسرائيل 5 حزيران 1967، ترجمة: مازن البندك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1973.

3- اديث وائي بينروز: العراق (دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975)، ترجمة: عبد المجيد القيسي، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 1989.

4- آفي شليم: الحرب والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: ناصر عفيفي، مطابع مؤسسة روزاليوسف، القاهرة، 2001.

5- أنتوني ناتنج: ناصر، ترجمة: شاكر إبراهيم، مدبولي، ط1، القاهرة، 1985.

6- أنتوني هـ. كوردسمان: دروس الحرب الحديثة، ترجمة: المشير أبو غزالة، مطابع الأخبار التجارية، القاهرة، 1994.

7- بيتر مانسفلد: العرب، ترجمة: منى فرغلي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1995.

8- بيير بوداغوفا: الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني 1945-1966، ترجمة: ماجد علاء الدين، دار المعرفة، ط1، دمشق، 1987.

9- تريفور ن. دوبوي: النصر المحير (الحروب العربية الإسرائيلية 1947-1974)، ترجمة: وزارة الإعلام، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، القاهرة، د.ت.

10- تشارلز ترب: صفحات من تاريخ العراق المعاصر – بحث موقف في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط عام 2002، ترجمة: زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2006.

11- توماس أ. بريسون: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1784-1975، ترجمة: دار طلاس للترجمة والنشر، ط1، دمشق، 1985.

12- جورج كيرك: السياسة العربية المعاصرة، ترجمة: عبد الواحد الإمبابي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1963.

13- حاييم هرزوج: الحروب العربية الإسرائيلية 1948-1982، ترجمة: بدر الرفاعي، سينا للنشر، القاهرة، 1993

14- حنا بطاطو: العراق – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة: عفيف الرزاز، دار الحياة للنشر، القاهرة، 2011.

15- حنا بطاطو: العراق – الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.

16- ريتشارد ب. ستيفن: الصهيونية الأمريكية وسياسة أمريكا الخارجية 1942-1947، ترجمة: جورج نجيب، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1967.

17- زئيف شيف: زلزال في أكتوبر – حرب عيد الغفران، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، مطبعة حبتسيلت، تل أبيب، 1974.

18- سيدني بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة: إلياس فرحات، دار الحرف العربي، ط1، بيروت، 1992.

19- فيبي مار: تاريخ العراق المعاصر (البعث في السلطة)، ترجمة: نقمان أحمد، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، ج2، ط1، القاهرة، 2009.

20- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: حرب فلسطين 1947-1948 (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ترجمة: أحمد خليفة، دار ديقوسيا للنشر، ط1، قبرص، 1984.

21- ماريون، وبيتر سلوجلت: العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية، ترجمة: مركز الدراسات والترجمة، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1992.

22- مجموعة باحثين: حرب أكتوبر/ تشرين 1973 – وجهات نظر وتحليل، ترجمة: خليل إبراهيم الزوبعي، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2002.

23- مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ترجمة: نبيه الجزائري، دار الجليل للنشر، عمان، 1984.

24- نيكولاس رانكين: ونستون تشرشل والخداع البريطاني 1914-1945، ترجمة: علي أمين علي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
25- نيل كابلان: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني – تواريخ متضاربة، ترجمة: محمد العمشاوي، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2014.
26- هنري كيتن: فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة: وديع فلسطين، دار الكتاب الجديد، ط1، بيروت، 1970.
27- هنري لورنس: اللعبة الكبرى – المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة: عبد الحكيم الأربد، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، بنغازي، 2007.
28- هنري لورنس: مسألة فلسطين – من حرب إلى عشية حرب 1967-1973، ترجمة: بشير السباعي، المركز القومي للترجمة، مج4، ج7، القاهرة، 2012.
29- ويليام بير: أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية، ترجمة: خالد داود، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2004.

سادساً: الرسائل العلمية

- **رسائل الماجستير:**

1- أحمد محمود البجاري: موقف العراق من القضية الفلسطينية 1973-1979، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2008.
2- أطياف حميد الزبيدي: العراق والصراع العربي الصهيوني، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2001.
3- إمام غريب: سوريا والصراع العربي الإسرائيلي 1947-1958، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1990.
4- بان صبيح منصور: موقف مجلس النواب العراقي من القضايا القومية 1948-1958، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2013.

5- بـروش محمـد نجيـب: العلاقـات العراقيـة المصريـة بـين عـامي 1968-1979، رسـالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2014.

6- تغريد عبد الزهرة رشيد: دور البلاط الملكي العراقـي في السياسـة الخارجيـة والداخليـة 1953-1958، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2001.

7- جعفر عباس حميدي: التطورات السياسـية في العـراق 1941-1953، رسـالة ماجسـتير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1976.

8- جمال سعد نوفان: مصر من اتفاق كامـب ديفيـد 1978 حتـى اغتيـال السـادات عـام 1981، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، جامعـة الدول العربية، 2008.

9- جهاد مجيد محيي الدين: حلف بغـداد، رسـالة ماجسـتير، كليـة الآداب، جامعـة عـين شمس، 1971.

10- حازم مجيد الدوري: انتفاضة العراق القوميـة في عـام 1956، رسـالة ماجسـتير، معهـد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 1999.

11- حسام حسـين حنـودة: القضـية الفلسـطينية في جامعـة الـدول العربيـة 1948-1964، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002.

12- حسين علي عبد اللــه: الموقـف الرسـمي والشـعبي العراقـي مـن تطـورات الأحـداث السياسية في مصر 1952-1956، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1986.

13- خالدة إبراهيم خليل: مؤتمرات القمة العربية والقضية الفلسـطينية، رسـالة ماجسـتير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003.

14- خليل فضيل الكبيسي: حلف بغـداد 24 فبرايـر/ شـباط 1955، رسـالة ماجسـتير، كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1969.

15- خولة محمد صامري: الصراع العربي الإسرائيلي – حرب 1948 أنموذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013.

16- سامي حسين الطائي: عدنان الباجةجي ودوره الدبلوماسي والسياسي في العراق حتى عام 1969، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، 2012.

17- ستار ملك الطفيلي: التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها 1939-1958، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، 2003.

18- سعد عبد العزيز الخشالي: القضية الفلسطينية وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي منها 1967-1977، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990.

19- سعد عبد القادر حميد: العلاقات العراقية المصرية 1971-1981، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005.

20- سمير عبد الوهاب التكريتي: العراق والقضية الفلسطينية 1948-1958، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1970.

21- السيد السيد حجاج: مشروع أيزنهاور للشرق الأوسط في العلاقات الدولية 1956-1960، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1967.

22- شهاب رشيد خليل: الدائرة العربية في السياسة الخارجية المصرية 1952-1988، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1987.

23- عبد التواب أحمد سعيد: العراق والقضية الفلسطينية 1936-1947، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1987.

24- عبد الحكيم عامر لافي: الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية 1948-1982، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

25- عبد الزهرة الجوراني: الحياة البرلمانية في العراق 1939-1945، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983.

26- عبد الكريم ياسين رمضان: الحياة النيابية في العراق 1953-1958، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997.

27- علي شيت الحياني: العراق والسياسة العربية 1963-1968، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2009.

28- عمر فيصل الغنام: العلاقات المصرية – الإسرائيلية 1970-1981 – دراسة سياسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2011.

29- عهود عباس أحمد: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة السويس عام 1956، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1993.

30- غفار جبار الجنابي: السياسة الأمريكية تجاه مصر 1970-1973، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، 2005.

31- قحطان أحمد سليمان: السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1978.

32- كتاب غالي الجبوري: سعد الدين الشاذلي ودوره العسكري والسياسي في مصر حتى عام 1992، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القادسية، 2013.

33- ليث أحمد علي: التطورات السياسية في مصر من عام 1970-1981، رسالة ماجستير، معهد القائد للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 2002.

34- مؤمن علي طاهر: القضايا العراقية في الصحافة المصرية 1945-1963، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2014.

35- مأمون شاكر إسماعيل: أحمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، 1999.

36- محمد سمير المنشاوي: جمال عبد الناصر والقضية الفلسطينية 1952-1970، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2006.

37- محمد مصالحة: المملكة الأردنية الهاشمية تجاه القضية الفلسطينية 1948-1977، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982.

38- محمود أحمد المعماري: العراق والقضايا العربية في جامعة الدول العربية 1945-1967، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008.

39- ممدوح الروسان: العراق وسياسته الخارجية 1921-1941، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1972.

40- ناصر سعيد حمودة: منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1973، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1999.

41- هاشم حسن الشهواني: مجلة السياسة الدولية (1965-1975) دراسة تاريخية لقضايا عالمية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006.

42- هدى حسن الخفاجي: الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005.

43- هناء عبد الله حسن: مشروع أيزنهاور ومواقف الدول العربية منه عام 1957، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، قسم الدراسات العليا، العراق، 2006.

44- وسام حميد العيساوي: دور النفط في الصراع العربي الإسرائيلي 1948-1973، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2012.

45- وفاء خضر الطائي: مصر والعراق – دراسة تاريخية في العلاقات السياسية 1978-1991، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 2012.

- **رسائل الدكتوراه:**

1- إبراهيم سالم: مصر وحرب فلسطين 1948، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنيا، القاهرة، 1983.

2- أحمد ياسين الأسطل: القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيس جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات – دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014.

3- أميرة محمد الشنواني: سلاح البترول العربي وآثاره على أزمة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982.

4- أيمن سليمان الرقب: المواقف العربية تجاه إسرائيل 1977-2002، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.

5- بدر علي صديق: دور العراق في الصراع العربي الإسرائيلي 1947-1973، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2009.

6- جبران الحديثي: الصحافة المصرية وتطورات العراق السياسية من 8 شباط 1963 – 17 تموز 1968، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011.

7- جمال معوض شقرة: الحركة السياسية في مصر من أزمة مارس 1954 إلى صدور قرارات يوليو 1961، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1993.

8- جهاد مجيد محيي الدين: العراق والسياسة العربية 1941-1958، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1977.

9- خلدون ناجي معروف: حرب أكتوبر وآثارها على المجتمع الإسرائيلي 1973-1978، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983.

10- رياض رشيد الحيدري: الحركة الوطنية في العراق 1948-1958، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1977.

11- صباح مهدي ويس: الجامعة العربية والقضية الفلسطينية 1945-1965، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1998.

12- عدنان سامي نذير: دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925-1958، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1993.

13- علي حسين العلواني: القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية 1965-1973، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2004.

14- فلاح خالد علي: الحرب العربية الإسرائيلية 1948-1949 وتأسيس إسرائيل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1977.

15- محمد جمال العلوي: الصراع العربي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية 1939-1979 – دراسة تاريخية سياسية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، 2000.

16- نبيل محمود عبد الغفار: السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه النزاع العربي الإسرائيلي في الفترة 1967-1980، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983.

17- نصير خير الله جاسم : النظام الملكي العراقي وفلسطين 1921-1948، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011.

18- هالة أبو بكر سعودي: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982.

سابعاً- البحوث والندوات

1- محمد أحمد حسين: المسجد الأقصى قديماً وحديثاً، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي لأئمة المساجد، إندونيسيا، 2-6 ديسمبر/ كانون الأول 2013.

المكتبة الإلكترونية المراقية

ثامناً- الصحف والدوريات

- **الصحف:**
  - **الصحف العراقية:**

1- الأخبار.
2- الاستقلال.
3- ألف باء.
4- الأمة.
5- الأهالي.
6- الأوقاف.
7- البلاد.
8- البلد.
9- التآخي.
10- الثورة.
11- الجريدة.
12- الجماهير.
13- الحرية.
14- الحوادث.
15- الرأي العام.
16- الزمان.
17- الشعب.
18- صوت الأحرار.
19- صوت الأهالي.
20- صوت الشعب.

21- طريق الشعب.
22- العرب.
23- العربي.
24- لواء الاستقلال.
25- المستشار.
26- المنار.
27- النهضة.
28- الوحدة.
29- الوطن العربي.
30- الوطن.
31- الوقائع.
32- اليقظة.

- **الصحف المصرية:**

1- الأخبار.
2- الأهرام.
3- البلاغ.
4- الجمهورية.
5- روزاليوسف.
6- الشعب.
7- صوت العرب.
8- القاهرة.
9- مصر.
10- المصري.

- **الصحف السورية:**

1- البعث.

2- تشرين.

3- السفير.

المكتبة الإلكترونية المراقية

- **الصحف السعودية:**

1- الرياض.

2- الشرق الأوسط.

- **الصحف اللبنانية:**

1- الأنوار.

2- الحياة.

3- السياسة.

4- الكفاح.

5- المنار.

6- النهار.

- **الصحف الكويتية:**

1- القبس.

- **الدوريات:**

1- أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد الرابع، القاهرة، 1978.

2- أحمد علي إسماعيل: التسلل الإسرائيلي في آسيا، السياسة الدولية، العدد5، القاهرة، أكتوبر 1966.

3- أحمد يوسف القرعي: الجمهورية العربية المتحدة والوحدة العربية، السياسة الدولية، العدد 5، القاهرة، 1966.

4- أديب باتي: اللحظات الحاسمة التي سبقت إعلان التأميم، مجلة الصياد، العدد 1447، بيروت، يونيو 1972.

5- إلهام حمزة منسي: شذرات من حياة أبو القاسم الخوئي، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 17، جامعة بابل، أيلول 2014.

6- أمين هويدي: البحر الأحمر والأمن العربي – الأهمية الإستراتيجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 11، بيروت، يناير/ كانون الثاني 1980.
7- بطرس بطرس غالي: المجابهة الدبلوماسية العربية الإسرائيلية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 22، أكتوبر 1970.
8- بلال الحسن وآخرون: مناقشة حول مخطط المنظمات الفدائية في مواجهة معركة أيلول، مجلة شئون فلسطينية، العدد 9، مركز الأبحاث، بيروت، 1972.
9- البيان الختامي لمؤتمر قمة الجزائر، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد1، بغداد، 1974.
10- البيان الختامي لمؤتمر قمة بغداد، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية: العدد 31، بغداد، 1978.
11- جعفر عباس حميدي: القضية الفلسطينية في مواقف ومناهج الأحزاب السياسية في العراق 1946-1958، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الثالث عشر، القاهرة، 1984.
12- جمال الغيطاني: الجيوش العربية في حرب أكتوبر، مجلة الهلال، عدد تذكاري (6 أكتوبر 1973 – بعد ثلاث سنوات من الحرب)، القاهرة، 1976.
13- حسن البدري: حرب الاستنزاف 28 سبتمبر 1968– 7 أغسطس 1970، السياسة الدولية، العدد 54، القاهرة، أكتوبر 1978.
14- حسن علي عبد الله وحسين كامل جابر: أثر القضية الفلسطينية في العلاقات العربية العربية – العراقية المصرية أنموذجاً 1947-1948، مجلة كلية الآداب، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثاني، جامعة البصرة، 2010.
15- حسين عويضة: دور الطيران في حربي حزيران 1967 وتشرين 1973، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 46، بيروت، يونيو/ حزيران 1975.

16- رحيم عبد الحسين عباس: الأحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك 1968-1972 الحزب الشيوعي وحزب البعث أنموذجاً، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2014.
17- سوسن حسين، وأمل الشاذلي وآخرون: من مؤتمر كامب ديفيد إلى محادثات واشنطن، السياسة الدولية، العدد55، السنة الخامسة عشر، القاهرة، يناير 1979.
18- سيف الدين الحديثي: النفط في العراق بين حقائق التاريخ، مجلة الدنانير، العدد الثالث، كلية دجلة، 2010.
19- صبري فالح المهدي: موقف مجلس النواب العراقي من مشروع أيزنهاور عام 1957، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الرابع والسبعون، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012.
20- صلاح العقاد: تجدد الحوار حول استخدام النفط في المعركة، الأهرام الاقتصادي، العدد419، القاهرة، فبراير/ شباط 1973.
21- صلاح منتصر: سلاح البترول في معركة التحرير، الأهرام الاقتصادي، العدد437، القاهرة، نوفمبر/ تشرين الأول 1973.
22- عبد الدايم الصاوي: البترول العربي وكيفية استخدامه كسلاح فعال في المعركة، مجلة البترول، العدد 2، القاهرة، 1967.
23- عبد الرزاق الحسني: العراق يهب لنصرة مصر في أعقاب تأميم قناة السويس، مجلة آفاق عربية، العدد الثامن، العراق، 1985.
24- عبد العزيز العجيزي: التحرك السوري من الجولان إلى جنيف، السياسة الدولية، العدد 37، القاهرة، يوليو 1974.
25- عدنان الحمد: السياسة العراقية وأزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 41، القاهرة، يوليو 1975.
26- عدنان بدر: ميثاق العمل القومي، مجلة ألف باء، العدد528، بغداد، 1978.

27- عطية مساهر وسامي صالح الصياد: موقف لبنان من حلف بغداد، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة بابل، العدد15، يونيو/ حزيران 2013.
28- عفاف مغيزل: اتجاهات جديدة في الإستراتيجية البحرية – البحرية العربية وإغراق المدمرة إيلات، السياسة الدولية، العدد 12، القاهرة، 1968.
29- علي حمزة السناوي: التقارب السياسي بين المفتي محمد أمين الحسيني والزعيم الركن عبد الكريم قاسم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، العراق، 2014.
30- غسان العطية وآخرون: القضية الفلسطينية – الواقع والتوقعات، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1951.
31- فؤاد مرسي: الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية الإسرائيلية، مجلة المستقبل العربي، العدد18، القاهرة، 1980.
32- فاروق أباظة: جيش العراق (عين العرب على حدود الوطن الشرقية)، مجلة المصور، العدد 2726، القاهرة، 7 يناير/ كانون الثاني 1977.
33- فاطمة فالح الخفاجي: نواب المنتفك والقضية الفلسطينية 1947-1958، مجلة كلية الآداب، جامعة ذي قار، العدد8، المجلد2، ديسمبر/ كانون الأول 2012.
34- فليح حسن علي: الولايات المتحدة والصراع العربي الإسرائيلي عند تسلم أيزنهاور السلطة 1953 في الوثائق الدبلوماسية العراقية، مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، د.ت.
35- قحطان حميد العنبكي: إجراءات وزارة الداخلية العراقية وموقفها من الأحداث السياسية الداخلية 14 تموز 1958 – 14 تموز 1959، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد20، العراق، 2013.

36- لؤي عبد الرسول السامرائي: العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وموقف حكومة نوري السعيد منه، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 20، العدد 4، العراق، نيسان 2013.

37- مازن البندك: مكانة حرب أكتوبر في الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة الهلال، المجلد الثالث عشر، العدد 3، القاهرة، 1976.

38- مجلة الثورة العربية العراقية: العدد4، بغداد، 1978.

39- مجلة ألف باء العراقية: العدد 479، بغداد، 1977.

40- مجلة ألف باء العراقية: العدد527، بغداد، 1978.

41- مجيد هداب هلول: المواقف الوطنية والقومية لنقابة المحامين العراقيين من عام 1968-1970، مجلة جامعة سامراء، المجلد 7، العدد 34، السنة السابعة، يناير/ كانون الثاني 2011.

42- محمد عماد طالب، وطه خلف الجبوري: الموقف الأردني من قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 11، تكريت، 2009.

43- محمود رياض: إسرائيل والمياه العربية – القضية وتطورها، مجلة الباحث العربي، العدد 6، مركز الدراسات العربية، بندن، 1986.

44- محمود محمد مصطفى: الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة قضايا عربية، العدد 11-12، بيروت، 1981.

45- نقابة المحامين العراقيين: مجلة القضاء، العدد الثالث، بغداد، 1968.

46- نقابة المحامين العراقيين: مجلة القضاء، العدد الرابع، بغداد، 1969.

47- وفاء خضر الطائي: الموقف العربي من اتفاقية كامب ديفيد، مجلة شئون فلسطينية، العدد74، بغداد، 1978.

48- ياسين طه ياسين: الرفض اليهودي العراقي للحركة الصهيونية بين عامي 1947-1952، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية،

المجلد الثامن، العدد السادس عشر، كلية الآداب – قسم التاريخ، جامعة البصرة، 2010.

تاسعاً- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

1- www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d84c6641-49fd-47a6-bd30-0903becfe136
2- www.marefa.org/index.php
3- www.moqatel.com/openshare/behoth/sirzatia17/iraq/secoaq.doc-cvt.htm
4- www.moqatel.com/openshare/mostlhat/alaam/mokatel17-1-35.htm-cvt.htm

5- إبراهيم خليل العلاف: سيرة شخصية وطنية عراقية، منشور بتاريخ 26 فبراير/ شباط 2010 على الرابط:
www.m.ahewar.org/s.asp?aid=205421&r=0

6- إبراهيم خليل العلاف: نصرت الفارسي – سيرة قلمية، منشور بتاريخ 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 على الرابط:
www.allafblogspotcom.blogspot.com/2013/10/blog-post_14.html

7- جواد الحطاب: رحيل أقدم وزراء الدفاع العرب، على الرابط:
www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq/2014/09/20

8- حامد الحمداني: أسرار انقلاب 17 تموز 1968، على الرابط:
www.alba7es.com/page1018.htm

9- غازي حسين: الميثاق الوطني هو دستور وقرآن وإنجيل الشعب العربي الفلسطيني، منشور بتاريخ 2 إبريل/ نيسان 2012 على الرابط:
www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=28940

10- محمد أبو عزة: أحمد الشقيري – القائد الفلسطيني المفترى عليه، مؤسسة فلسطين للثقافة، على الرابط:
www.theqafa.org/site/pages/details.aspxy

11- محمد حسن: مولد السياسي البريطاني ارنست بيفن، منشور بتاريخ 7 مارس/ أذار 2013 على الرابط:

http://www.vetogate.com/152150

12- محمد كاظم الجادري: مذكرات حردان عبد الغفار التكريتي، على الرابط:
www.iraker.dk/waqalat10/54.htm

13- الموقع الرسمي للقيادة العامة للقوات المسلحة العراقية، على الرابط:
www.dhiqar.net

عاشراً- المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

Documents:

1- U.S. Department of State: Foreign Relations of the United States (FRUS): United States Government Printing Office, Washington D.C., USA, 2008.

2- U.N. Security Council: Resolution 271 (1969) of 15 September 1969, Grieved at the extensive damage caused by arson to the Holy Al-Aqsa Mosque in Jerusalem on 21 August 1969 under the military occupation of Israel.

B- Reports:

1- Ministry of Information in Iraq: The 1968 Revolution in Iraq: Experience and Prospects: The Political Report of the Eighth Congres of the Arab Ba'ath Socialist Party in Iraq, Baghdad, Iraq, January 1974.

C- Books:

1- Abba Eban: The Voice of Israel, Horizon, New York, USA, 1957.

2- Aharon Choen: Israel and the Arab World, Funk and Wagnalls, New York, USA, 1970.

3- Avraham Avi-hai: Ben Gurion: State-Builder, Keter Publishing House Jerusalem Ltd., Jerusalem, Palestine, 1974.

4- Benjamin Shwadran: Jordan: A State of Tension, Council for Middle Eastern Affairs Press, Brussels, Belgium, 1959.

5- David Hirst: The Gun and Olive Branch: The Roots of Voidance in the Middle East, Thunder's Mouth Press, New York, USA, 2003.

6- David Hirst and Irene Beeson: Sadat, Faber and Faber, London, UK, 1981.

7- Edward F. Francis-Williams: Ernest Bevin: Portrait of a Great Englishman, World Microfilms Publications, London, UK, 1973.

8- George E. Kirk: The Middle East 1945-1950, Oxford University Press, London, UK, 1954.

9- George Lawrence Harris and Moukhtar Ani: Iraq: Its People, Its Society, Its Culture, Literary Licensing, New York, USA, 2012.
10- J. C. Hurewitz: Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record 1914-1956, Octagon Books, Vol. 2, New York, USA, 1956.
11- J. C. Hurewitz: The Struggle for Palestine, Schocken Books, New York, USA, 1976.
12- Jimmy Carter: Keeping Faith: Memories of a Presedent, Bantam Books, New York, USA, 1995.
13- John C. Campbell: Defense of the Middle East, Harber and Brothers, New York, USA, 1960.
14- Jon Kimche: Seven Fallen Pillars: The Middle East 1915-1950, Secker and Warburg, London, UK, 1950.
15- Jon Kimche and David Kimche: Both Sides of Hill: Britain and the Palestine War, Bu Secker and Warburg, London, UK, 1960.
16- Joseph Heller: The Anglo-American Commission of Inquiry on Palestine 1945-1946, In: Elie Kedourie and Sylvia Haim (Eds.): Zionism and Arabism in Palestine and Israel, Frank Cass, London, UK, 1982.
17- Khadduri Magid: Independent Iraq 1932-1958: A Study in Iraqi Politics, Oxford University Press. 2nd Edition, London, UK, 1960.
18- Khadduri Magid: Republication Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958, Oxford University Press, London, UK, 1958.
19- Longrigg Stephen H. : Iraq, 1900-1950: A Political, Social and Economic History, Oxford University Press, London, UK, 1953.
20- Marwan R. Buheiry: US Threats of Intervention Against Arab Oil 1973-1979, Institute for Palestine Studies, Beirut, Lebanon, 1980.
21- Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA): Documents on Palestine, PASSIA Publication, Jerusalem, Palestine, Dec. 2007.
22- Peter Mensfield: The Arabs, Penguin Books, London, UK, 1992.
23- Richard J. Barnet: Intervention and Revolution: The United States in the Third World, World Publishing Co., New York, USA, 1972.
24- Robert Henry Stephens: Nasser: A Political Biography, Simon and Schuster, 1st Ed., New York, USA, 1972.
25- Robert John Hadawi: The Palestine Diary: Britain's Involvement 1914-1945, CreateSpace, Vol. 1, New York, USA, 2006.

26- Rosalyn Higgins: United Nations Peacekeeping 1946-1967, Documents and Commentary, Vol. 1, Middle East, Oxford University Press, London, UK, 1969.
27- Sami Hadawi: The Arab-Israeli Conflict: (Cause and Effect), Institute for Palestine Studies, Beirut, Lebanon, 1967.
28- Sydney Nettleton Fisher: The Middle East: A History, Routledge and K. Paul, 2nd Edition, London, UK, 1971.
29- Waldemar J. Gallman: Iraq Under General Nuri: My Recollections of Nuri Al-Said 1954-1958, Johns Hopkins University Press, Baltimore, USA, 1964.
30- Yigal Allon: The Making of Israel's Army, Universe Books, New York, USA, 1970.

D- These:

1- Bullord Reader (Edi.): The Middle East: A Political and Economic Survey, Royal Institute of International Affairs, 3rd Edition, London, UK, 1961.
2- George Lenczowski: Soviet Advances in the Middle East, American Enterprise Institute for Public Policy Research, 2nd Edition, Washington D.C., USA, 1974.
3- Jasse R. L.: Great Britain and Abdullah's Plan to Partition Palestine: a "Normal Sorting Out", Middle Eastern Studies, Vol.22, Arizona, USA, July 1986.
4- Joe Stork: Middle East Oil and the Energy Crisis, Middle East Research and Information Project, Washington D.C., USA.

E- Journals:

1- Freda Kirchwey: The British Record on Partition as Revealed by British Military Intelligence and Other Official Sources, Submitted to the UN, The Nation, New York, USA, May 8, 1948.
2- Fuad Japer: The Palestinian Revolution and the Arab Regimes, Journal of Palestinian Studies II, Vol. II, Washington D.C., USA, 1973.
3- John Stanly Harbrmen: The Iraq Development Board: Administration and program, The Middle East Journal, Vol.9, No. 2, Washington D.C., USA, Spring 1955.

موقف العراق الرسمي والشعبي

من المواجهات العربية الإسرائيلية

١٩٤٧ - ١٩٧٩

كان العراق في مقدمة الصف العربي لمواجهة ما يحاك للأمة من مؤامرات وما يواجهها من أخطار، وشارك بفاعلية شديدة في المواجهات العربية الإسرائيلية في مراحلها المختلفة، وعلى الرغم من أنه لا يعد من دول المواجهة المباشرة مع العدو إلا أن دور العراق يظل بارزاً وبدرجة ربما تفوق بعض دول المواجهة ذاتها، فعلى الصعيد الرسمي تواجد العراق بكل قوة في كل المواقف والأحداث سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، وكان حريصاً على وحدة الأمة العربية من أجل تحرير فلسطين والأراضي العربية، بل وجعل من تلك الأهداف واجباً قومياً عربياً مقدساً لا يمكن التخلي عنه، كما أنه لم يواجه العدو الصهيوني فحسب بل من وراءه ومن يدعمه من الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وعلى الصعيد الشعبي فيمكن بوضوح شديد إدراك مدى الارتباط القومي والعربي الذي يكنه الشعب العراقي لأمته الغالية، واستعداده التام والدائم للتضحية بكل ما يملك في سبيل وحدة الصف العربي وتحرير فلسطين ودحر العدو الصهيوني.

9789957626860

دار المعتز للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله - الجامعة الأردنية

مقابل كلية الزراعة عمارة رقم ٢٣٣ الطابق الأرضي

تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٣٧٣٠٣٥ ص.ب: ١٨٤٠٣٤ عمان: ١١١١٨ الأردن

e-mail: daralmuotaz.pup@gmail.com